تركيا المُتَغَيّرة

تَبْحَثُ عَن ثَوْبٍ جَدِيد

هاينتس كرامر



نقله إلى العربية
فاضل جتكر

تركيا المُتَغيّرة

تَبْحَثُ عَن ثَوْبٍ جَديد


@Ahmedyassin90



تركيا المُتغيّرة

تَبْحَثُ عَنْ ثَوْبٍ جديد

التحدّي الماثِلُ أمام كُلٍّ مِن أوروبا
والولايات المتحدة

تأليف

هاينتس كرامر

تعريب

فاضل جتكر

تصوير

أحمد ياسين

مكتبة العبيكان

Original title:

A CHANGING TURKEY, the challange to Europe and the United States

طريق الملك فهد، ص.ب. 6672، الرياض 11452 المملكة العربية السعودية
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O.Box 6672, Riyadh 11452, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى 1422 هـ ـ 2001م

ISBN 9960-20-876-1

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

كرامر، هاينتس
تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ـ تعريب: فاضل جتكر
478 ص، 17 × 24 سم
ردمك: ISBN 9960-20-876-1
1 ـ تركيا: الأحوال السياسية   أ ـ جتكر، فاضل (تعريب)   ب ـ العنوان
ديوي 658,456   4433 ـ 21   رقم الإيداع: 4433 ـ 21
ردمك: ISBN 9960-20-876-1

مدخل

خلال إحدى زياراته الأخيرة لأوروبا، أكّد الرئيس كلينتون أهمّيّة تركيا، في أوروبا من جهة، وبالنّسبة إلى صياغة مستقبل تلك المنطقة ذات الحساسية البالغة التي تقع بين أوروبا وكل من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الأكثر اتّساعاً من جهة ثانية. ليس هذا أمراً جديداً؛ ففي أثناء الحرب الباردة، لعبت تركيا دوراً مركزيّاً، في عملية احتواء الاندفاع السوفيتي نحو الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط.

غير أنّ تركيا بدأت، حتى قبل ذلك، رحلة شاقّة. فقبل ما يزيد عن خمسة وسبعين عاماً انطلقت الجمهوريّة التركيّة المؤسّسة حديثاً لاحتلال مكان لا ينازعها عليه أحد بين جملة المجتمعات الحديثة، الغربيّة، المعاصرة. وإذ أقدم البلد على مثل هذه المغامرة، فقد اختار أن ينأى بنفسه عن ماضيه الإسلامي، الشرقي. ومنذ ذلك الحين دأبت تركيا على اتّباع المسار الذي رسمه أتاتورك (أبو الأتراك). وفي أعقاب الحرب العالميّة الثانية ما لبثت هذه العمليّة أن تدعّمت وترسّخت جرّاء إدخال تركيا في التحالف الغربي.

وبعد الحرب الباردة شهدت تركيا موجة جديدة من التغيير باتت معها، للمرّة الأولى في التاريخ الحديث، تسائل بعمق جملة المبادىء التي يقوم على أساسها تراث الدولة الكماليّة (نسبة إلى مصطفى كمال). أضف إلى ذلك أن مجموعة جديدة من التحدّيات الخارجيّة والأمنيّة، بما فيها نقاشات داخليّة حامية حول دور تركيا الإقليمي، ما لبثت أن برزت على السطح.

تتمثّل إحدى النتائج في أن أوروبا والولايات المتحدة باتتا تواجهان تركيا متغيّرة ذات ملامح تكاد أن لا تكون واضحة. ويسعى تحليل هاينتس كرامر Heinz Kramer إلى تقديم صورة لقوى التغيير الرئيسية من جهة، وإلى تقويم مدى تأثيرها على علاقات تركيا مع حلفائها الأوروبيين والأمريكيين من جهة ثانية. أمّا على المستوى الداخلي فإنّه يركّز على التحدّيات العرقيّة «الإثنية» والدينيّة التي يواجهها الموروث الكمالي، حيث يقوم بتحليل مشكلة البلاد الكرديّة، ومسألة انتعاش الإسلام السياسي بوصفهما التحديين الرئيسيين اللّذين ينتصبان في وجه النخبة السياسيّة الممسكة بزمام الأمر. ويرى كرامر Kramer أن من شأن مضاعفة تأكيد السياسات الليبراليّة الديمقراطيّة أن يتمخّض عن أجواء أكثر استقراراً للحياة السياسيّة التركيّة في العقود الأولى من القرن الجديد.

يحرص كرامر Kramer أيضاً على تقويم الخيارات المختلفة المتاحة لتركيا مع تفكُّك الإمبراطوريّة السوفيتيّة. إنه يُثَمِّن خيارات تركيا في تعامله مع العالم التركي الجديد في آسيا الوسطى، على صعيد العلاقات مع البلدان المجاورة الإقليميّة في الشرق الأوسط، كما على مستوى روابطها القويّة مع حلفائها في كلٍّ من أوروبا والولايات المتحدة، يتوصّل كرامر Kramer، وهو أوروبي، إلى استنتاج يقول بأن الأوروبيين والأمريكيين، على حد سواء، سيتعيّن عليهم أن يأخذوا قدراً أكبر من الإصرار والجزم التركيين في جملة الشؤون الإقليميّة والدوليّة بنظر الاعتبار. وبالتالي، فإن من الواجب إعادة تكييف سياسات التحالف وفقاً لذلك، بما فيها تطوير حوار سياسي مستمرّ على مستوى رفيع.

ما كانت كتابة هذا الكتاب لتصبح ممكنة لولا مساعدة ومشورة عدد كبير من أُناس يدين لهم المؤلف بالعرفان، لأنهم لم يبخلوا بالوقت المطلوب لاطلاعه على أفكارهم. ويصحّ هذا بصورة خاصة بالنسبة إلى الأصدقاء والزملاء الأتراك ـ من باحثين، وصحافيين، وسياسيين، وموظفين ـ الذين

دأبوا، على امتداد السنوات العشرين الماضية، على المساهمة في تثقيفه عبر تمكينه من الاطلاع على مختلف جوانب الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة التركيّة. ومن نافل القول إن أحداً من أولئك لا يمكن اعتباره مسؤولاً عن وجهات النظر التي تعبّر عنها الصفحات التالية.

يريد هاينتس كرامر Heinz Kramer أن يشكر ريتشارد هاس Richard Haass من معهد بروكينغز Brookings، على ترشيحه للكتابة عن هذا الموضوع، وعلى اتساع صدره انتظاراً لاستكمال المشروع. ويرغب كذلك في توجيه الشكر إلى سوزان جاكسون Susan Jackson، ميرنا عطا الله Myrna Atalla، ومحمد سليمان Mohammad Sulayman على تدقيقهم للمخطوطة، وإلى كارلا نيتنغ Karla Nieting على مساعدتها الثمينة في المشروع كله فضلاً عن تدقيق العبارات الواردة باللّغة الألمانية. أما أفراد مطابع معهد بروكينغز Brookings فإن جيمس شنايدر James Schneider هو الذي قام بتحرير المخطوطة، وهيلين وينتون Helen Winton هي التي تولّت تصحيح الصفحات، وشيري سميث Sherry Smith هي التي أعدت الفهرس. ومما ينطوي على القدر الأكبر من الأهمّيّة، أن المؤلّف يتطلّع إلى تقديم آيات الشكر إلى صندوق مارشال Marshall الألماني العائد للولايات المتحدة على دعمه لهذا الجهد.

إن الأفكار التي تم التعبير عنها في هذا الكتاب عائدة، بطبيعة الحال، إلى المؤلف ولا يجوز أن تُعْزَىٰ إلى أي من الأشخاص الذين جرى الاعتراف بفضل مساعدتهم قبل قليل، أو من الأمناء، المسؤولين، أو أعضاء جهاز العاملين في مؤسسة بروكينغز Brookings.

رئيس المؤسسة
مايكل هـ. ارماكوست
Michael H. Armacost

واشنطن ـ العاصمة
كانون الثاني (يناير)، 2000 م


@Ahmedyassin90

المحتوى



مقدمة

تركيا حليفة قديمة للولايات المتحدة وأوروبا. فقد ساهمت هذه الدولة منذ اندلاع الحرب الباردة في عملية الاحتواء الفعّال للاتحاد السوفيتي عبر قيامها بحراسة الخاصرة الجنوبيَّة الشرقيَّة للتحالف الأطلسي. صحيح أنّ أهمّيَّتها الاستراتيجيَّة تغيّرت بعد زوال الإمبراطوريَّة السوفيتيَّة، ولكنّها لم تتضاءل. وتستطيع تركيا اليوم أن تلعب دوراً مهمّاً في تطوير موارد الطاقة في حوض بحر قزوين، كما أن مساهمتها في احتواء نظام صدام حسين في العراق، وتعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل ينطويان على قدر كبير من الأهمِّيَّة بالنسبة إلى مستقبل الشرق الأوسط. وتقوم تركيا بدفع عجلة التعاون في حوض البحر الأسود، وبدعم الدول حديثة الاستقلال في آسيا الوسطى على صعيد كفاحها في سبيل ترسيخ الوحدة والاستقلال القوميين. يتوقف السلام والاستقرار في شرق المتوسط على مدى استعداد تركيا لحلّ خلافاتها القديمة مع اليونان، وللمساعدة على تسوية مشكلة قبرص المقَسّمة. ومن شأن العلاقات المتطورة مع مختلف دول شبه جزيرة البلقان أن تجعل تركيا مفتاحاً لإقامة صرح قائم على التعاون في هذه المنطقة، وتتوقف عملية إقامة هيكلية أمنية أوروبية جديدة على تأييد تركيا لتوسيع (الناتو) وإعادة بنائه.

تلك هي الخلفية التي استند إليها كلنتون Clinton حين أعلن قائلاً:

> دأبت تركيا ديمقراطيَّة، عَلْمانيَّة، مستقرّة، وذات توجُّهات غربيَّة على دعم جهود الولايات المتحدة الرامية إلى تعزيز عوامل الاستقرار في

> البوسنة، وفي الدول حديثة الاستقلال، وفي الشرق الأوسط، وكذلك إلى احتواء كل من إيران والعراق. وينطوي ارتباطها المستمر بالغرب وتأييدها لمجمل أهدافنا الاستراتيجيّة في إحدى أكثر مناطق العالم حساسية على أهمِّيَّة حاسمة. إننا مستمرّون في دعم دور تركيا الفعّال والبنّاء في إطار كل من الناتو وأوروبا[1].

يحظى هذا التقويم لأهمِّيَّة تركيا الاستراتيجيَّة بتأييد واسع لدى القيادات السياسيَّة في أوروبا. وقد تكرّر تأكيد ذلك في سلسلة طويلة من البيانات الصادرة عن المجلس الأوروبي، وعن اجتماع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في تقديم الرد المناسب على رغبة تركيا في العضويَّة، فإن الدول الأعضاء شديدة الحرص، من الناحية السياسية ـ الاستراتيجية، على ربط هذا البلد بقوّة بحلفائه الغربيين. وقد تمّ التعبير عن هذا الحرص، بين أشياء أُخرى، من قبل الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية آلان لاماسور بوصفه رئيس المجلس الأوروبي، حين أكد أهمِّيَّة البلد لدى قيامه بشرح رغبة الاتحاد الأوروبي أمام البرلمان الأوروبي في إبرام اتفاقية وحدة جمركيَّة مع تركيا قائلاً:

> على مفترق طرق القفقاس، والبلقان، والشرق الأوسط، وعند بوابة آسيا الوسطى تحتل [تركيا] موقعاً استراتيجياً يمنحها دوراً بالغ الأهمِّيَّة بوصفها عامل استقرار في منطقة شديدة الاضطراب من جهة، وباعتبارها عنصر اعتدال وتوازن في العديد من النزاعات الإقليميَّة المتفاعلة على أعتابها من جهة ثانية[2].

تتقاطع أهمِّيَّة تركيا المضطردة، ولكن المتغيِّرة، مع تغييرات داخليَّة ودوليَّة بعيدة المدى، تفضي إلى إثارة التساؤل عن مدى قدرة حلفاء هذا البلد على الاستمرار، ببساطة، في متابعة أسلوبهم الراسخ في العلاقات معه ـ والتغييرات الدولية في أعقاب النزاع بين الشرق والغرب واضحة للجميع ـ على الرغم من أن معانيها الدقيقة وتبعاتها طويلة المدى أقلّ وضوحاً. ليست معالم

أي نظام عالمي جديد مرئيّة إلاّ بصورة ضبابية. وبما أن أوراسيا هي الأشد تأثراً بالزلزال الحاصل في السياسة الدوليّة، فقد تحتّم على تركيا أن تأخذ نصيبها العادل من عمليّة التغيير. ويتّفق المحللون الأتراك والأجانب على أن البلد يواجه اليوم بيئة سياسيّة خارجيّة وأمنيّة مختلفة كلّيّاً عن نظيرتها التي كانت سائدة منذ ما لا يزيد عن عشر سنوات فقط[3]. ولعل من المتعذّر أن نتصوّر أن علاقات تركيا مع حلفائها الغربيين سوف تبقى بعيدة عن التأثّر بمثل ذلك التطور.

أما ما يحظى في الغالب بقدر أقل من التفهُّم والإدراك في الغرب، فهو أن تركيا هي الأخرى تتعرّض لجملة غير عاديّة من التغييرات الداخليّة. فكإفراز جانبي للتغييرات الدوليّة، ثمّة تطوّرات ذات أهمية مثل العلاقات المتوتّرة مع الأكراد، أو أشكال صعود الإحيائيّة الإسلامية، فقد كانت تتفاعل منذ أمد طويل ولكنها بقيت ملجومة جراء ما كان يمكن للعلاقات الدوليّة ذات القطبين أن تنطوي عليه من تبعات ومضاعفات بالنسبة إلى السياسة الداخليّة التركيّة. غير أن سياسة رئيس الوزراء تورغوت أوزال القائمة على الإيمان الجذري بفتح أبواب البلاد أمام العالم الخارجي في عقد الثمانينات ما لبثت أن أطلقت جملة من التغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي عجّلت التطوّرات السياسيّة الداخليّة خلال الأعوام الأولى من عقد التسعينيّات.

بات قسمٌ متنام من الجمهور التركي يسائل اليوم عدداً كبيراً من الحقائق السياسية الراسخة العائدة لتراث الجمهورية، ولعل الأمثلة الأبرز هي تلك المتمثّلة بصدام الإيديولوجيّات السياسيّة بين العلمانيين والإسلاميين من جهة، وبالجدل الدائر حول «الواقع الكردي» في تركيا من جهة ثانية! لم يكن مثل هذا النوع من النقاشات ممكناً لولا حدوث لَبْرَلَة عامة لأجواء تركيا السياسية جرّاء النموّ البطيء، ولكن المضطرد، للمجتمع المدني منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيّات.

وما يمكن لجملة هذه التطوّرات، المتّسمة بالانطواء على قوى محرِّكة داخليَّة جبّارة، أن تجره على البلاد بعيد عن أن يكون واضحاً. فقد قال أحد المراقبين: «لم تعد تركيا التي نعرفها منذ سبعين عاماً موجودة. ثمّة تركيا جديدة هي في طور التشكّل والنشوء على الصعيدين الجغرافي ـ السياسي والداخلي كليهما»[4]. سوف يتعيّن على حلفاء تركيا أن يتجاوبوا عن طريق تكييف سياساتهم إزاء البلاد. لا بد للقادة السياسيين في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، إذا ما كانوا راغبين في الحفاظ على العلاقات القائمة في ظل الظروف الدولية والداخليّة الجديدة، من أن يبادروا إلى عملية إعادة تقويم، وبالتالي إعادة توجيه، تتناول جملة العلاقات الموجودة بين الولايات المتحدة وتركيا من جهة، وبين أوروبا وتركيا من جهة ثانية.

يُقَدِّمُ هذا الكتاب وصفاً وتحليلاً تفصيليين، ولكنّهما ليسا شاملين بأيّة حال من الأحوال، لجملة التغييرات الداخليّة الرئيسة الحاصلة في تركيا، ولنظرة البلاد على صعيد السياسة الخارجيَّة منذ نهاية الحرب الباردة. وقد تمَّت كتابته من منطلق ذي توجُّه سياسي بمعنى أن التقويمات والأجزاء التشخيصيّة تبقى هي الأخرى منحازة إلى قناعاتي الليبراليّة ـ الديمقراطيّة.

يتركّز الاهتمام، في الجزء الأوّل من هذا الكتاب، على التحدّيات الداخلية التي تواجه الأسس الكماليّة للجمهوريّة، هذه الأسس التي تشكّل العلّة السياسيّة لوجود تركيا. تسترشد مناقشة هذه التحدّيات بإدراك حقيقة أن مشكلات داخلية حادّة وملحّة تمنع البلاد من استغلال الفرص الجديدة المتاحة لها على صعيد السياسة الخارجيّة استغلالاً كاملاً. كما يحلّل هذا الكتاب أهمّ عناصر التغييرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بعيدة المدى التي ما انفكّت تركيا تشهدها، جنباً إلى جنب، مع دورها السياسي المناسب مع تلك التغييرات. يشكّل تمزّق النظام البرلماني وتكلُّس الممارسة السياسية الكماليّة، بوصفهما من النتائج طويلة الأمد لانقلاب سنة 1980م العسكري، العاملين الرئيسين اللذين

يحولان دون تحقّق التجديد السياسي الضروري من أجل معالجة أكثر المشكلات السياسية والاجتماعية إلحاحاً بصورة ناجحة. فمن بين جملة التحدّيات التي تنتصب في وجه أنقرة، ثمّة التوصل إلى حل دائم للمشكلة الكرديّة، وتقديم رد مقنع على الصحوة الإسلامية في إطار نظام ديمقراطي ليبرالي غربي، قائم على قاعدة صلبة، جنباً إلى جنب مع توفير الظروف المعيشية المُرْضية لكتلة سكّانية أقرب إلى الشباب ومستمرّة في التنامي يبلغ تعدادها خمساً وستين مليوناً من البشر. وما من شيء سوى الإقدام على اتخاذ المزيد من الخطوات على طريق تطوير العناصر الليبراليّة والديمقراطيّة في نظام تركيا السياسي، سوف يؤمن للبلاد قاعدة صلبة تمكّنها من النجاح في التغلُّب على تحدّيات عالم القرن المقبل الدائب على السير قدماً في طريق المزيد من العولمة.

يركّز الجزء الثاني من هذا الكتاب، على البيئة الخارجيّة والأمنيّة الجديدة للسياسة التركيّة، هذه البيئة التي تؤدي إلى تعقيد عملية اجتراح خطّة شاملة لتحقيق مصالح البلاد القوميّة في إطار السياسة الدوليّة. فمن شأن الطريقة التي يعتمدها القادة السياسيون لحل هذا الوضع أن يؤدي أيضاً إلى تحديد نوعيّة علاقات البلاد المستقبليّة مع شركائها الغربيين. لقد انطوى زوال الاتحاد السوفيتي على تحدّيات جديدة إلى جهة الشرق على صعيد المناورات الجغرافيّة ـ السياسية، حول مصادر الطاقة في حوض بحر قزوين كما على مستوى إقامة نظام سياسي طويل المدى في آسيا الوسطى. أما حرب الخليج؛ فقد زادت من كثافة انجرار أنقرة إلى عملية إعادة تشكيل الهندسة السياسيّة الإقليميّة لمنطقة الشرق الأوسط، عبر مواجهتها بمسألة مستقبل العراق ومن خلال توفير الفرصة الملائمة لإقامة نوع من التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل. ويتم تحليل جميع هذه الأمور من وجهة نظر المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وكذلك، فإن الوضع الدولي الجديد قد أدّى إلى وضع ركيزة علاقات

تركيا بالغرب، رسالتها الأوروبية ومكانتها الراسخة في التحالف الأطلسي، على المحك. تسعى تركيا لكي تصبح قوة إقليمية في منطقة شرق المتوسط وبالنسبة إلى شبه جزيرة البلقان، مما قد يزيد من تعقيد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ولكن من شأنه أيضاً، في حال إدارة الأمر بصورة بنّاءة، أن يساهم في توفير الاستقرار لأكثر مناطق أوروبا ابتلاء بالاضطراب السياسي. ومع ذلك، فإنّ التدهور في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالذات، مضافاً إلى التهميش الزاحف للبلاد في عمليّة إقامة بنيان أمني أوروبي جديد، قد يفضي إلى حدوث اغتراب دائم عن أوروبا.

تبدو تركيا وشريكاتها الأوروبيّات عاجزة عن التصدّي الناجح للتحدّيات التي ينطوي عليها الوضع الأوروبي الجديد. صحيح أن الاستمرار، ببساطة، على النهج السياسي السابق لم يكن ممكناً على ما يبدو، ولكن آفاقاً جديدة واعدة لم يتم فتحها. وإذا ما ظل مثل هذا الوضع مستمراً، فإن الإطار الأطلسي بمجمله لن يستطيع أن يبقى بعيداً عن التأثير. وبالتالي، فإن الجزء الثالث من هذا الكتاب، يحلل جوهر السياسات الأمريكية والأوروبيّة إزاء تركيا بقدر أكبر من التفصيل ويطرح آراء لصالح اعتماد أسلوب أفضل وأنجح على صعيد إدارة هذه العلاقات.

وبعيداً عن السعي لحل المشكلات الراهنة والمنظورة التي تنطوي عليها العلاقات الأمريكية والأوروبية مع تركيا، يحرص تحليلي على تحذير القادة السياسيين الغربيين (والأتراك) وتنبيههم إلى أن التوجيه المستقبلي للعلاقات مع تركيا يتطلّب عملية إعادة تقويم نظرية وفكرية عميقة تأخذ في اعتبارها جملة التغييرات الداخلية والخارجيّة التي تترك بصماتها على أسلوب هذا البلد في إعادة تحديد مكانه في المنظومة السياسية الجديدة على الصعيد الدولي، والأوراسي الجديد بصورة خاصة. وإلاّ فإن من شأن إدارة الأمن الدولي في منطقة حاسمة بالنسبة إلى مجموعة المصالح الأمريكية والأوروبيّة أن تصبح على درجة غير ضرورية من الصعوبة والاتساع.

الجزء الأول

اهتراء النموذج الكمالي

على امتداد ثلاثة أرباع قرن من الزمن، ظلّت الكماليّة الإيديولوجيّة الرسمية للجمهورية التركية[1][*]. غير أن شكوكاً ما لبثت، في العقد الماضي، أن ثارت حول بقاء هذه الإيديولوجية قادرة على الاضطلاع بدور المرشد العام للبلاد في الألفية المقبلة. فالمبادىء التي كانت توجّه جهود مصطفى كمال المنصبّة على إيجاد تركيا حديثة، كانت ذات مغزى ووظيفة بالنسبة إلى الفترة التي كانت البلاد تمر بها آنذاك. لقد كانت ذات جدوى على صعيد خلق دولة قوميّة، وفقاً لمعايير القرن التاسع عشر الأوروبية في العمق الأناضولي من الإمبراطورية العثمانية السابقة. غير أن تلك المبادىء ما لبثت تدريجياً أن أصبحت عقبة على طريق تحقيق المزيد من تعزيز الديمقراطيّة في تركيا، لأن الدوائر القيادية في البلاد كانت أميل إلى إسناد سياستها لنوع من التفسير التسلطي لهذه المبادىء، بدلاً من أي تفسير ديمقراطي ليبرالي بديل، مع أن

(*) يجب التنويه إلى أن عبارة «الكمالية» ليست تركية في الأصل، بل ابتدعها المحلّلون الأجانب لتركيا الحديثة. أما المرادف التركي الذي يستخدمه الأتراك فهو تعبير «الأتاتوركية» Atatürkçülük (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

التفسيرين كليهما كانا ممكنين، فكرياً، نظراً لاتّصاف «سهام الكماليّة الستة» بالانفتاح على الصعيد المفهومي[2](*).

وبالتالي، فإن مسيرة تطور تركيا باتجاه مجتمع ناضج قائم على الانفتاح، ونظام ديمقراطي غربي ليبرالي مستند إلى اقتصاد سوق ذي كفاءة تعرضت للقطع بفترات سادتْها سياسات قائمة على ضيق الأفق، أعطت الأولوية للحفاظ على النظام السياسي المتمركز حول الدولة والمستند إلى أحد نماذج المجتمع المغلق. وقد كان تاريخ التحول والتعزيز الديمقراطي في تركيا، بعد تبنيها للنظام البرلماني القائم على التعدديّة الحزبيّة في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، تاريخاً لعمليّة تطوّر وتحرّر مجتمعيين من نخبة دولتية كانت حريصة على عدم التخلّي عن وصايتها على الجماهير، وما زالت تميل إلى تسويغ عنادها هذا بالحاجة إلى الحفاظ على مبادىء مؤسّس الجمهورية. وفي تفسيرها لمبادىء تأسيس الجمهورية غالباً ما تتغافل النخبة عن الطابع التقدمي المتأصل في العمل الذي قام به أتاتورك.

وقد أدى هذا إلى دفع العديد من المراقبين الأتراك والأجانب، وخصوصاً منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى القول بأن الكمالية إن هي إلاّ قاعدة إيديولوجيّة وَلّىٰ زمانها، وهي غير صالحة لإدارة نظام ديمقراطي قائم على الانفتاح، ولتحقيق المزيد من تطوير دولة قوميّة موحّدة إلى حدّ بعيد ذات مجتمع متعدّد الأعراق والثقافات[3]. غير أن ما يبدو مطلوباً هو نوع من إعادة تفسير تراث أتاتورك السياسي، وفقاً لمتطلبات الوقائع الداخليّة والدوليّة الجديدة. ولعلّ هذه هي إحدى أكثر المهمّات السياسيّة والفكريّة التي تواجه القيادة التركية اليوم أهمّيّة.

(*) بعد تقنينها من قبل حزب الشعب الجمهوري أوائل عقد الثلاثينيات صارت الرموز التي تجسّد المبادىء الكمالية الستة المتمثلة بالجمهورية والشعبوية والعَلْمانية والقومية والدولتية والتطويرية ـ الإصلاحية، ستة سهام لإبراز قوتها المنطلقة نحو المستقبل. وما لبثت هذه المبادىء أن دخلت في مَتْنِ الدستور سنة 1937م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الفصل الأول

النموذج الكمالي لصياغة السياسة والمجتمع

كان ما حقَّقه مصطفى كمال، الذي سيُعرف باسم أتاتورك (أبو الأتراك) فيما بعد، في غضون السنوات الخمس عشرة الممتدّة من تاريخ تأسيس الجمهوريَّة سنة 1923م، إلى تاريخ وفاته في سنة 1938م، متمثّلاً بإطلاق عمليّة التحويل المعقدّة والشاملة لمجتمع تقليدي درج على الخضوع لإدارة مؤسسات حكومية بالية عفا عليها الزمن. وقد كانت إقامة الجمهورية التركيَّة في الوقت نفسه مسعى لبناء دولة، لإيجاد مؤسسات سياسية، لإيجاد أُمَّة، لإنجاز ثورة ثقافيّة، ولتحقيق تغييرات اجتماعيَّة واقتصاديَّة عميقة الأثر. وإلى حدّ معيّن كان من الممكن مقارنة التحويل الحاصل بما هو جار الآن في البلدان الاشتراكيَّة السابقة من الكتلة السوفيتيَّة، مع الفارق المهم المتمثّل بأن أكثريَّة الدول الأوروبيَّة المتعرِّضة الآن لعملية التحوّل ذات روابط معيّنة، فكريّاً على الأقل، مع البنى والأفكار الغربيَّة العائدة لما قبل الحقبة السوفيتيَّة والاشتراكيَّة. أما ما حصل بالنسبة إلى الأكثريَّة الساحقة من سكّان الجمهوريَّة التركيَّة في العشرينيّات خلال عمليَّة التحوّل الكماليّة فقد كان ثورة حقيقية[1].

إذا صرفنا النظر عن الإصلاحات التدرجيّة في المراحل الأخيرة من الإمبراطوريَّة العثمانيَّة، فإنّ سياسات الإصلاح الكماليّة هي التي تركت، للمرَّة

الأولى، تأثيراتها العميقة على الجماهير. فسياسات التنظيمات في منتصف القرن التاسع عشر والجهود اللاحقة المبذولة من قبل فرسان تركيا الفتاة لم تكن، في المقام الأوّل، تستهدف إلاّ تحديث البنية الفوقية للدولة وبعض مؤسّساتها، في حين كانت الإصلاحات الكماليّة تمسُّ الجذور الثقافيّة لسكّان الأناضول حين قامت بإلغاء الأسس الدينيّة للدولة واستئصال معظم الرموز الثقافيّة المعبِّرة في الحياة اليومية عن تلك الأسس والمرتكزات. «وقد هدفت هذه الإصلاحات، في جملتها، إلى تدمير رموز الحضارة العثمانيّة ـ الإسلامية واستبدالها بنظائرها الغربية»[2].

ما كان إلغاء الخلافة في سنة 1924م، لينطوي على مثل ذلك التأثير بعيد المدى، لولا الإلغاء الموازي لمنصب شيخ الإسلام، للمحاكم الشرعية، لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وللمدارس الدينية (الكتاتيب)، التي كانت مراكز التعليم والإرشاد الدينيين. أما الحظر الذي تم فرضه على نشاطات الطرق الدينيّة في سنة 1925م، وهي المؤسسات التي كانت تشكل العمود الفقري للإسلام الشعبي في أرياف الأناضول، جنباً إلى جنب مع تحريم (الطربوش) لصالح القبعة الغربية، وشجب الحجاب بالنسبة إلى النّساء، واستبدال الأحرف العربيّة بنظيرتها اللاتينيّة الأوروبيّة، وإحلال التقويم الغريغوري محل التقويم الهجري (الإسلامي)، فقد شكّل تأسيساً لإطار ثقافي جديد جذرياً لمواطني الجمهوريّة الجديدة. وقد جاء هذا التحوّل الثقافي مترافقاً مع تبنّي أُسس قانونيّة وحقوقيّة جديدة لقيادة الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة: اعتماد دستور جديد، وقانون مدني جديد، وقانون جزائي جديد، وقانون تجاري جديد، كانت جميعاً مأخوذة من أوروبا.[3]

أقام مصطفى كمال، الذي هو نتاج الفلسفة الوضعيّة الأوروبيّة والذي ثقّف نفسه بنفسه، دولته على مبدأي؛ الحداثة والعقلانيّة كما جرى تطويرهما وممارستهما في أوروبا[4]. غير أنه لم يقم قط باجتراح أيّة إيديولوجيّة شاملة

تشكّل سنداً لأفعاله. فقد بادر، بدلاً من ذلك، إلى اعتماد نظرة ذرائعيّة (براغماتيّة) إلى جملة المشكلات المرتبطة بتنظيم وقيادة النضال في سبيل الاستقلال الوطني وإقامة دولته الجديدة. أما ما بات يعرف فيما بعد باسم «المبادىء الكماليّة» فلم يكن إلاّ العقلنة اللاحقة لمجموعة معيَّنة من الأفكار المحددة بصورة فضفاضة التي أراد الرجل بناء الجمهوريَّة على أساسها. وقد أفادت هذه الأفكار أيضاً في عمليَّة إضفاء صفة المشروعيّة على سلطته هو كما على حكم أتباعه الذين كانوا يشكِّلون نخبة الدولة الجديدة.

وحتى بعد إيرادها في برنامج حزبه، حزب الشعب الجمهوري (CHP) سنة 1931م، فإن هذه المبادىء تبدو أشبه بالعناوين منها بشعارات مدروسة بعمق مستنبطة من إيديولوجيَّة متّسقة ومتماسكة. ومهما يكن فإن كتلة من المعاني المتفق عليها بصورة عامة جرى، على امتداد سني تطوّر الجمهوريَّة، إضفاؤها عليها من جانب حَمَلَة لواء الحركة الكماليّة، الذين كانوا أيضاً يمثّلون نخبة السلطة في الدولة التركيَّة الجديدة[5](*). وبالتالي فإن الكماليَّة كانت، من بدايتها الأولى بالذات، برنامجاً سياسياً لعمليَّة التحديث الاجتماعي، السياسي، والاقتصادي لتركيا من جهة، وأداة إيديولوجيّة لتسويغ الأفعال السياسيّة المعتمدة من جانب حكامها من جهة ثانية.

كانت هذه الأفعال موجَّهة نحو خلق دولة قوميّة من بقايا الإمبراطوريّة العثمانية المهزومة. وفي ظل الظروف السياسية السائدة كان نموذج الدولة القوميّة هو الخيار المتاح لكل من أراد أن يحافظ على كيان سياسي متمتّع بالسيادة فوق أرض الأناضول. غير أن حدوث هذا كان مشروطاً بغرس فكرة

(*) يمكن العثور على أحد نماذج مثل هذا التفسير لدى أحد منظّري التراث الكمالي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

غريبة عن الدولة في أذهان سكّان كانوا ما زالوا يعتقدون بأنهم رعايا تابعون للسلطان، الذي كان يعتبر، في الوقت نفسه بوصفه خليفة، قائداً روحياً مقبولاً لأمّة المسلمين. وهكذا، فإن عملية بناء الدولة القومية التركية كانت تستلزم إيجاد أمّة تركيّة. كان لا بدّ من إعطاء الناس هويّة جماعيّة جديدة، كما كان لا بدّ من إقناعهم بقبولها. تعيّن على الثورة الكمالية أن توجد في وقت واحد كلاً من الجمهوريّة التركيَّة، والشعب التركي كأمّة، والتركي كمواطن ذي هويّة مختلفة عن كونه أحد الرعايا المسلمين التابعين للسلطان.

تنعكس عمليّة التحديث الشاملة هذه بقوّة في النموذج الكمالي كما حدّدت المبادىء الكماليّة مواصفاته. تشكل مبادىء الجمهوريَّة، والقوميَّة، والشعبيَّة لبّ هذه الإيديولوجيّة. وقد كان المبدءان الأوّلان تعبيراً عن الاعتراف بالتجارب الأوروبيّة في بناء الدول القوميّة، في حين يمكن اعتبار الثالث منتسباً إلى المثل الجماعيّة الأمميّة المنبثقة من النظرة الإسلاميَّة إلى العالم. كان لا بد للسيادة من أن تكون دون أي لَبْسٍ للشعب (الجمهوريَّة) المتوحّد في كتلة سياسيّة مشتركة هي الأمّة. كان لا يجوز تعريف الأمة بوصفها تحالفاً للطبقات، والطوائف، أو الفئات المتمايزة بأشكال أخرى، بل كان يجب النظر إليها على أنها كتلة مستندة إلى وحدة متماسكة لا تعرف، إذا كانت تعرف إطلاقاً، إلاّ الانقسامات الوظيفيّة، كتلة موحّدة هي «الشعب»[6](*). وبهذا المعنى فإن النزعة الشعبيّة أو الشعبويَّة ليست إلاّ تعبيراً عن رفض الفكرة القائلة بأيّ مجتمع تعدّدي لصالح نظرة عضويّة إلى المجتمع والشعب.

(*) ليست الشعبوية، بهذا المعنى، إلاّ صيغة من صيغ الأمة الإسلامية، غير أنها تتقاسم بعض الصفات مع الأفكار العضوية عن المجتمع التي طوّرتها العقائد الفاشية التي كانت سائدة في تلك الفترة. ومع ذلك، فإنها تحمل معنى ديمقراطياً، إذ تعتبر إرادة الشعب أساس النظام الجمهوري. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

يبقى التفسير الكمالي للقوميّة تفسيراً ضبابياً غامضاً[7]. ربما استمدّت هذه القوميّة معناها، أساساً، من فكرة القوميّة الأهليّة الفرنسيّة التي هي تحديد سياسي للعبارة بصورة طاغية. غير أن الممارسة السياسيّة للجمهوريّة التركيّة ما لبثت أن مهّدت الطريق لتفسير أكثر تحديداً بالمنطلق الإثني لذلك المبدأ عبر إسناده إلى الانتماء التركي. «لقد تطوّر مفهوم للقوميّة كان قائماً على رفض الاختلافات العرقيّة والثقافيّة»[8].

لم يكن وضع المفهوم الكمالي لبناء الدولة وإيجاد الأمّة موضع التطبيق إلاّ في غياب أيّة أفكار منافسة تضفي المشروعيّة على كيان الدولة. كان المنافس المهم والوحيد لمفهوم الجمهوريّة الأوروبي هو الأسلوب التقليدي لإضفاء المشروعيّة على النشاطات العامّة، أي الأسلوب المتمثل بالإسلام. وبالتالي فإن إقصاء الإسلام عن الساحة السياسيّة كان توأماً طبيعياً لمبدأي الجمهوريّة والقوميّة. ثم ما لبثت العلمانيّة أن أصبحت حجر زاوية آخر للإيديولوجيّة والسياسة الكماليتين[9](*). كان هذا المبدأ يعني، على الصعيد النظري، حرية الضمير، والعبادة، والدين على أساس شخصي صارم بالنسبة لجميع المواطنين الأتراك. أمّا على المستوى العملي فكان لا بدّ من تطبيقه بما يفضي عملياً إلى قطع الطريق على أيّة محاولات رامية للوصول إلى السلطة السياسيّة باسم الإسلام. وساد اعتقاد يقول بأن ذلك لن يكون ممكناً إلاّ عن طريق إخضاع

(*) نستطيع ترجمة lâiklik التركية إلى laicism أو secularism. وفي السياق الأوروبي، فإن الأولى laicism تعني الفصل الصارم بين الدولة والكنيسة (الكنائس) في حين تعني الثانية secularism حصيلة تلاشي العناصر والمعايير والطقوس الدينية. من الصعب تطبيق هذا التمييز بين المعنيين في المجتمعات الإسلامية السنية بسبب غياب المؤسسات الدينية الإسلامية، وهي لا تتبع «الكنائس». وبالتالي، فإن كلمة secularism تُستخدم للدلالة على الأسلوب الكمالي الخاص للفصل بين السياسة (الدولة) والدين (الإسلام). وللوقوف على المعنى الخاص للعبارة كما هي مستخدمة في الظروف التركية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

جميع المؤسّسات الإسلاميّة ـ الجوامع، المساجد، مباني الأوقاف ومعاهد التعليم الديني ـ للرقابة والإشراف الصارمين من جانب الدولة.

لم تكتف مبادىء الجمهوريّة، والقوميّة، والشعبيّة (الشعبويّة)، والعلمانيّة مجتمعة بتوفير جوهر إيديولوجيّة الدولة الجديدة، بل وشكّلت في الوقت نفسه، عناصر قادرة على إضفاء صفة الشرعيّة لعمليّة ضمان وصول نخب الدولة الجديدة إلى السلطة(10)(*). وسرعان ما بات هذا شديد الوضوح بُعَيْدَ تأسيس الجمهوريّة، حين بادر مصطفى كمال إلى استخدام جميع أدوات القمع المتوفّرة لسحق المقاومة السياسيّة لتصوّره لتركيا حديثة.

قام مصطفى كمال باستغلال انتفاضة قادها الشيخ النقشبندي سعيد في المناطق الكرديّة سنة 1925م، لفرض قانون الحفاظ على النظام العام الذي أعطى سلطة شبه مطلقة لاثنتين من محاكم الاستقلال المزعومة لمحاكمة الخصوم السياسيين. لم يعد الرجل مستعداً لتقاسم سلطته مع أيّة جماعات اجتماعيّة أو سياسيّة أخرى سبق لها أن دعمت قضيّته في حرب الاستقلال. ففي غضون عامين اثنين أصدرت هذه المحاكم أحكاماً بإعدام ما يزيد عن خمسمئة شخص ممّا أفضى إلى إخماد جميع قوى المعارضة، بما فيها قيادات عسكريّة رفيعة وعدد من رفاق مصطفى كمال في السلاح في أثناء حرب الاستقلال. أمّا حزب المعارضة الوحيد، حزب الجمهوريّة التقدّمي، الذي أسّسه في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1924م، برلمانيّون «معتدلون» انشقوا عن حزب الشعب

(*) أما المبدءان الآخران للكمالية: الدولتية والثورية أو الإصلاحية، فلم ينطويا إلاّ على قدْر ثانوي من الأهمية على الرغم من أن أوّلهما ساعد على تدخل الدولة القوي في السياسة الاقتصادية. لقد كان المبدأ الثاني inkilâpcilik بالتركية، يشير إلى الطابع المتحرك والمتطور للثورة الكمالية التي لم يكن اعتبارها مكتملة تماماً ممكناً في أي وقت من الأوقات؛ غير أن هذا المبدأ لم يصبح قط أداة عملية من أدوات السياسة الكمالية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الأتاتوركي، فقد جرى حظره في حزيران/ يونيو سنة 1925م، لأن أعضاء من الحزب كانوا قد أيّدوا ودعموا عصيان **الشيخ سعيد** وحاولوا استغلال الدين لأغراض سياسية[11]. وقد شكل ذلك سابقة لجميع الملاحقات اللاحقة لسائر حركات المعارضة السياسيّة، التي حاولت الخروج عن الخط الإيديولوجي الجوهري للجمهوريّة الكماليّة، على الرّغم من أن الظروف الحرجة التي رافقت مرحلة التأسيس، كان قد تمّ التغلّب عليها جرّاء التعزيز الناجح لجمهورية **أتاتورك**.

كان الصراع على السلطة في الجمهوريّة الفتيّة قد حُسم لصالح **مصطفى كمال** وأتباعه. فمع «حلول سنة 1927م، كانت جميع أشكال المعارضة العسكريّة والدينيّة والسياسيّة للنظام قد تم إسكاتها، وحين أُجريت الانتخابات في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر من سنة 1927م، لانتخاب مجلس ثالث للجمهوريّة التركيّة، لم يكن هناك سوى حزب واحد هو حزب الشعب الجمهوري بزعامة **مصطفى كمال** ليشارك فيها»[12].

كان مركز السلطة السياسيّة عائداً بوضوح إلى **أتاتورك** ودائرة القيادة الضيّقة للحزب. ولم تكن هذه الدائرة تضم القيادات العسكريّة. كان الجيش قد تم تفويض أمره لأداة تعمل لصالح مركز القوّة، كما بات واضحاً من افتقار رئيس الأركان المارشال **فوزي جاقماق** للأهمّيّة. لقد تعمّد كل من **أتاتورك** ونصيره، «الرجل الثاني»، **عصمت إينونو** التخلّي عن منصبيهما العسكريين حين أقدما على خلع ملابسهما الرسميّة. كان لا بد لقيادة الدولة التركيّة الجديدة من أن تكون بأيدي المدنيين.

وقد جرى تأكيد هذا بصورة غير مباشرة أيضاً في خطاب **أتاتورك** الشهير (المعروف باسم «النطق» العربي) الذي ألقاه في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1927م، أمام مؤتمر حزب الشعب الجمهوري (CHP)، مسلّطاً الضوء على رأيه

الشخصي بالأحداث التي رافقت تأسيس الجمهورية التركيّة منذ سنة 1919م، تسويغاً للمسار الذي اختاره لإخضاع الدولة الجديدة لحكمه التسلّطي الدكتاتوري[13]. وفي هذا الخطاب جرى تصوير العديد من رفاق السّلاح السابقين الذين أبوا أن ينحنوا أمام آرائه السياسية بعد سنة 1923م، على أنهم كانوا تافهين عديمي الأهمّيّة. وما زال تلاميذ المدارس الأتراك يتلقنون معلوماتهم عن كيفيّة تأسيس الدولة التركيّة الحديثة من هذه الروايات الحزبيّة المنحازة ومثيلاتها.

تبقى المبادىء الكماليّة، نظريّاً، منفتحة على إمكانيّة التفسير من منطلقات التفكير الغربيّة، الليبراليّة، والديمقراطيّة. ففكرة الجمهورية بشكل خاص تنطوي على حوافز قويّة تدفع باتجاه إقامة نظام ديمقراطي قائم على التمثيل الحقيقي والصحيح للإرادة الشعبيّة. غير أن مأزق الجمهوريّة التركيّة، حديثة النشأة، كان متمثّلاً بنزوع أيّ تمثيل حرّ للإرادة الشعبيّة إلى نسف أساس الدولة الفتيّة بالذات عن طريق إعادة تغليب قوى النظام القديم وتمكينها من الإمساك بزمام النشاط السياسي. فحركات المعارضة لم تكتف بتبنّي البدائل السياسيّة لقيام دولة قوميّة تركيّة حديثة وفقاً للنماذج الأوروبيّة، بل وظلّت على الدوام تبدي نزوعاً إلى استعادة الأفكار ذات الأسس الدينيّة فيما يخص الهويّة الجماعيّة والفرديّة باعتبارها قاعدة كيان الدولة.

وبوصفه أحد أبناء نخبة الدولة العثمانيّة الأوتوقراطيّة، لم يفكّر أتاتورك قطّ باجتراح الجمهوريّة الجديدة من عمليّة التنافس الحرّ بين مختلف القوى الاجتماعيّة والسياسيّة. وعلى الرغم من أنه كان يكثر من الحديث عن الديمقراطيّة بوصفها عائدة للنظام الجمهوري، فإنه كان يفضّل اعتماد ممارسة النظام القديم السياسي القائم على التشدّد والدكتاتوريّة بوصفها الممارسة الفضلى من أجل بلوغ أهدافه. وبالتالي فإن الليبراليّة والديمقراطيّة لم تكونا

جزءاً من المبادىء الكماليّة. لقد كان التفسير الواقعي لهذه المبادىء، من البداية، مثله مثل الممارسة السياسيّة للقادة الجدد، دكتاتوريّاً متشدّداً. وفي ظل الظروف التي كانت سائدة في تركيا عقد العشرينيّات، فإن هذا يبدو الأسلوب الوحيد القادر على تمكين سياسات أتاتورك التحديثيّة من تحقيق النجاح.

في مسار تطور الفكر الكمالي غالباً ما تتم المبالغة في وضع إشارة المساواة بين الديمقراطيَّة والعلمانيَّة بمعنى الفصل بين الدولة والدين. ففي حين تشكِّل العلمانيَّة شرطاً ضرورياً للديمقراطيّة، تنطوي الأنظمة ذات القاعدة الدينية على نزوع متأصّل إلى الدكتاتوريّة والتسلّط بسبب الطابع التلاحمي والإقصائي لجميع الأديان. غير أن العلمانيَّة ليست كافية لبناء الديمقراطيّة. ولعل ما ينطوي على أهمية موازية هو عَلْمَنَة المجتمع، والتغلب التدريجي على منظومات القيم ذات الأسس الدينيَّة من قبل قيم عَلْمانيَّة قائمة على أفكار الفردية الإنسانيَّة وحق تقرير المصير كما جرى تطويرها خلال عصر التنوير. تبالغ النظرة الكماليَّة إلى الديمقراطيّة في التركيز على الجانب الأوّل، الوجه العَلْماني، في حين تكاد تهمل الجانب الآخر بصورة شبه كاملة. ومع ذلك، فإن محاربة التعبير السياسي للدين لا تتوافق بالضرورة مع تشجيع الحرّيّات الفرديّة ودعمها.

وهكذا، فإن الجمهورية الكماليَّة جاءت تقليداً لتراث الدولة العثمانيَّة التسلطيَّة بثوب جديد، غير ديني[14]، تحت إقامة الدولة الجديدة عن طريق فرض التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي من الأعلى دون أيّ اهتمام ذي شأن بقاعدة المجتمع. وممّا لا يدعو إلى الاستغراب أن نُخَب الدولة الجديدة كانت متناظرة إلى حدّ كبير مع نُخَب الإمبراطوريّة، ولكن بدونْ القيادة الدينية المعروفة باسم «العلماء» (رجال الدين). كانت الجمهوريَّة التركيَّة تُدار من جانب الجهاز البيروقراطي الحكومي والساسة المدنيين ذوي الأصول العسكريَّة المدعومين بطبقة جامدة من مثقفي المراكز الحضريّة من ذوي التعليم المتأثّر بأوروبا ممّن كانوا يتبنّون فهماً عضويّاً داروينيّاً لكل من الدولة

والمجتمع. ولم تكن لهذه الجماعات أيّة علاقة ذات شأن مع الجماهير. كان لا بدّ للنُّخَب من القيام بتثقيف الجماهير وتلقينها طبيعة مكانتها الجديدة بوصفها كتلة مواطنين ذات هويَّة قوميّة تركيَّة. ومن هذه الناحية لم تكن عمليَّة إقامة الجمهوريّة مهمّة سياسيّة فقط، بل ومشروعاً للتثقيف القومي ما زال مستمراً على قدم وساق.

لم تستطع الجمهوريّة، عبر كلامها الخطابي عن سمات الوحدة والمساواة التي تميِّز الأمّة التركيّة، أن تُجْهِز على الانقسام التقليدي الحاصل بين المركز والأطراف في المجتمع والسياسة التركيين، بل قامت بتعميق ذلك الانقسام من خلال ممارساتها السياسيّة الدكتاتوريّة[15]. وبالفعل فإن الهوة زادت عمقاً لأن النُّخَب الجمهورية لم تكن تتقاسم القيم ذاتها مع الأطراف خلافاً لحال النُّخَب العثمانيَّة القديمة. وقد أدى بَتْر الرابط الديني بين الدولة الجديدة وبين مواطنيها إلى زيادة اغتراب الجماهير. وممّا لم يكن قادراً على مفاجأة أحد أن الانتخابات الأولى في ظل نظام التعدّدية الحزبيّة بعد انتهاء الحرب العالميَّة الثانية شهدت فوز جماعات سياسية أمكن اعتبارها مناوئة للنُّخَب الحكوميَّة ومتعاطفة مع الحاجات الحقيقيّة للجماهير.

ومهما يكن، فإنّ تشكيل نخبة سياسيّة حقيقيّة مستندة إلى العمل السياسي الحزبي والمنافسة الانتخابية بعد سنة 1950م، قد تعرّض للتقييد جراء استمرار القيم الأساسيّة الكماليَّة وإصرار النُّخَب الحكوميَّة والعسكريَّة على الدفاع عنها. فقد كان كل من المبدأ الجمهوري، والتجانس القومي والاجتماعي للأمة التركيَّة، والطابع العَلْماني للجمهورية من المسلّمات البدهيَّة التي يتعذّر الإقدام على مناقشتها علناً أو حتى مساءلتها من قبل أيّة جماعة سياسيّة. وكان الشيء نفسه صحيحاً بالنسبة إلى شخص أتاتورك الذي جرى رفعه إلى مستوى أيقونة قوميّة لا يمكن المساس بها بعد أن كان شخصيّة تاريخيّة مرموقة. وبالتالي، فإن الديموقراطيّة التركيّة تتسم بنوع من الاختلال وعدم التوازن بين عناصرها

المؤسَّساتيَّة الرسميَّة من جهة، وجوهرها ذي التوجّه القِيَمي (نسبة إلى قِيَم) من الجهة الأخرى. لقد ظلّت مبادىء الحرّيَّة الفرديَّة والتعددّية القيمية تتعرّض للإعاقة والعرقلة من جانب الفهم العضوي (الداروينى) للدولة والمجتمع كما تم التعبير عنه في التفسير السائد للمبادىء الكمالية.

وما لبث هذا الأمر أن أصبح استثنائي الوضوح لدى القيام بصياغة مُسَوَّدَة الدستور الحالي بعد الانقلاب العسكري الذي جرى في سنة 1980م. فالعناصر الجوهريَّة لهذا الدستور متمثّلة بمبدأيْ القوميَّة والعَلْمانيّة الكماليين. هذا وقد تم تحديد مبدأ القوميَّة بقدر أكبر من الدقّة بوصفه تعبيراً عن عدم جواز تقسيم أراضي الدولة التركيّة وسكّانها. وجنباً إلى جنب مع مبدأ العَلْمانيّة ليس مبدأ القوميّة والطابع الجمهوري للدولة، كما تمّ إيرادها في المواد الثلاث الأولى من دستور سنة 1982م، قابلاً للتعديل، كما يتعذّر تقديم أي اقتراح بمثل هذا التعديل. وتحظى هذه المبادىء بالحماية خارج الدستور أيضاً بموجب جملة القوانين ذات العلاقة بالسياسة مثل: قوانين الأحزاب، الاجتماعات، التنظيم، الصحافة والمطبوعات، إلخ... التي جرى اعتمادها منذ انقلاب سنة 1980م[16].

وهكذا، فإن الجمهورية التركية قائمة على نظام دستوري وحقوقي تعاني مبادئه الجوهريَّة من قَدْرٍ غير قليل من التشوّه جرّاء فهم تسلّطي، تطوّر تاريخيّاً، للدولة الأحادية ووظائفها فضلاً عن فهم عضوي ومتجانس للأمة. وقد جرى التعبير عن مثل هذا الفهم السائد للجمهورية التركيّة، مثلاً، من قبل الرئيس سليمان ديمريل في حفل افتتاح مركز جديد «للبيوت التركية»، ذلك التنظيم القومي الذي يشجّع الثقافة التركيّة ويعود تاريخه إلى فترة حكم تركيا الفتاة (جمعية الاتحاد والترقّي) قبل المرحلة الجمهورية، في تموز/يوليو من سنة 1997م. ففي أثناء هذا الاحتفال الذي شارك فيه عدد كبير من القادة السياسيين الآخرين أعلن ديمريل ما يلي:

> إن الوطن الذي تمّت إقامته بفضل عبقريّة أتاتورك هو الجمهورية التركية. والناس الذين أقاموا هذه الجمهورية هم الأتراك. أما المكان الذي تمّت فيه إقامة هذا الوطن فيعرف باسم تركيا، واللغة الرسميّة لهذا الوطن هي التركية. يتعين على الجميع أن يولوا أقصى درجات الاهتمام بالمفاهيم الأربعة التي ذكرتها؛ إنها ضمانة السلام، والثقة والسعادة في هذا البلد[17].

من الواضح أن موقفاً ونظاماً كهذا لا بد له من أن يواجه صعوبات حين يحاول حل مشكلات سياسية واجتماعية لمجتمع لا يمكن اعتباره شديد التجانس على الأصعدة: الثقافية (العرقية والدينية)، والسياسيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وخصوصاً في ظل ظروف مثقلة بموجة هائلة من التغييرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. فأيّة محاولة للتشدد في الدفاع عن الأسس الإيديولوجيّة للدولة التركيّة الحديثة انسجاماً مع النهج المبيّن في دستور سنة 1982م، لن تسهم إلاّ في نسف العملية الديمقراطيّة وإطلاق حلقة شيطانيّة مفرغة من عمليات التدخّل الدكتاتوريّة التسلّطية من جانب حماة الجمهوريّة الكماليّة والأوصياء عليها.

وقد برز هذا بقدر كبير من الوضوح من خلال التطوّرات الحاصلة منذ أوائل عقد التسعينيّات حين بادرت قيادة الجيش، بدعم من الأوساط الكماليّة في جهاز الدولة البيرقراطي، والمثقّفين، ووسائل الإعلام، إلى السّعي للإجهاز على العواقب السياسية الناجمة عن التساهل مع مبدأ الاحترام الصارم للمبادىء الكماليّة الذي كان قد حصل في أثناء ولاية حكومة تورغوت أوزال خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيّات.

لقد أدى النضج المتزايد للمجتمع التركي، كما يتجلّى في التنامي المتواصل للمجتمع المدني، وتحرير الإسلام، والهويّة الكرديّة وانطلاقهما من قمقم المبادىء الكماليّة، إلى خلق تحدٍّ جديد للنُّخْبة السياسية والإداريّة، بما فيها الجيش، في تركيا، تحد لم يتم الاهتداء، بعدُ، إلى أيّ ردّ محدد عليه.

الفصل الثاني

استيقاظ المجتمع: بين التقليد والحداثة

في بداية القرن الحادي والعشرين تتميّز تركيا بقدر متزايد من الوعي بجملة من الصدوع الاجتماعيَّة التي لم تنجح سياسة الدولة السابقة نجاحاً كاملاً في جَسْرِها. ولعلّ أهم تلك الصدوع هي تلك الناجمة عن انبعاث الصراع الإيديولوجي بين العَلْمانيين الكماليين والإسلاميين من جديد، عن انتعاش الانقسام العرقي والثقافي بين الأتراك والأكراد مع مضاعفاته الهامة بالنسبة إلى الاستقرار السياسي طويل الأمد في البلاد، وعن قضية جديدة كليّاً هي مسألة التباعد المتزايد بين الطبقة السياسيّة الراسخة من جهة والمجتمع المدني عموماً من الجهة المقابلة. وما لبثت هذه الصدوع أن أصبحت ذات أهمّيّة كبيرة، مرة أخرى، نتيجة الضغوط التي تعرض لها الكيان السياسي التركي جراء التغييرات الداخلية الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي خلال عقد الثمانينيّات من جهة، وبسبب عمليَّة إعادة الترتيب ذات المدى البعيد لبيئة تركيا الدوليّة بعد انتهاء الحرب الباردة من جهة ثانية.

شهدت عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي تسارعاً هائلاً، وألقت بأعباء ثقيلة على كاهل المجتمع التركي. ما لبثت عملية التحديث الاجتماعي التي تأخرت طويلاً أن اكتسبت زَخَماً حاسماً، أدّى التوسيع السريع للبنى التحتيّة

الخاصة بالمواصلات والاتصالات الحديثة إلى فتح أبواب حتى أبعد مناطق البلاد أمام منجزات الحضارة الحديثة. باتت جهود التصنيع التي كانت قد انطلقت بعد الحرب العالميّة الثانية قادرة على أن تعطي ثمارها اليانعة. كانت تركيا، التي ظلّت ريفيّة في المقام الأوّل وذات بنية اجتماعيّة تقليديّة حتى عقد السبعينيّات، تسير قُدُماً على طريق التحوّل إلى مجتمع حضري مصنَّع بدأت فيه أنماط النزعة الاستهلاكيّة الغربيّة تفرض وجودها خارج المراكز الصناعيّة في الجزء الغربي من البلاد[1]. إن حوالي ثلث الناخبين الأتراك باتوا اليوم يعيشون في مراكز البلاد الحضرية الخمسة الأكبر.

تترافق عمليّة التحديث الاجتماعي غير المكتملة بعدُ هذه، مع عملية اقتلاع جذور اجتماعيّة موازية لأن كتلاً كبيرة من السكّان تهاجر من المناطق الريفيّة إلى المراكز الحضريّة. فالتركي النموذجي اليوم ليس هو ابن إحدى قرى الأناضول بل هو أحد أبناء الطبقة الدنيا أو المتوسطة المدينيّة ـ الحضريّة الذي يكافح في سبيل كسب قُوْته في ظل الظروف الجديدة لمجتمع بات متزايد الاتّصاف بصفة المهن الصناعيّة والياقات البيضاء.

إن الوضع السكّاني (الديمغرافي) يساعد عملية التحضر هذه؛ فأكثر من نصف سكّان تركيا هم دون الثلاثين من العمر، كما أن حوالى الثلث هم دون الخامسة عشرة[2]. إن أكثريّة من الأتراك الذين سيقررون مصير البلاد وتوجُّهاتها خلال نصف القرن القادم سيكونون قد تمّت تنشئتهم في ظلّ ظروف التحضير (التمدين)، والتصنيع، والإعلام التي تنزع إلى مساءلة الأنماط الاجتماعيّة والسياسيّة التقليديّة وعَرْضها على المحك[3][*].

(*) للاستزادة عن «الجيل الوارث» في تركيا. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

ثمّة خلل أساسي تعاني منه جملة التطوّرات الاجتماعيّة ألا وهو الافتقار إلى منظومة قيم ثابتة وهادية. فالحضارة الغربيّة السائرة في طريق العولمة تتّسم بقدر معيَّن من الانفتاح على القيم الهادية وتميل إلى تشجيع النزعات الفرديّة داخل المجتمعات. وهذا كلّه يتناقض بحدّة مع كل من معايير السلوك التركيّة التقليديّة المستندة إلى الدِّينِ من جهة والنمط ذي التوجّه الجماعي المماثل للمبادىء الكماليّة من الجهة الثانية. وبالتالي فإن منظومات القيم الراسخة وأنماط السلوك المعتمدة في تركيا تواجه تحدّيات متنامية من جانب معايير جديدة مستوردة عادة من الخارج عبر وسائل الإعلام تميل إلى نسف النظرة العضوية السائدة إلى العالم.

ثمّة ثلاثة عوامل مترابطة سوف تترك تأثيراً حاسماً على عملية التغيير الاجتماعي، هي: التنمية الاقتصاديّة، والرّيادة السياسيّة، والتحديث الإيديولوجي. يتعين على التنمية الاقتصاديّة والتصنيع أن يوفّرا القاعدة والأساس المطلوبين للنمو المستمرّ في رخاء أكثريّة الشعب الساحقة لإقناعها بأن العالم الجديد الشجاع للاقتصاد المعولم ليس مقصوراً على إفادة أقلية سعيدة. ويتعين على الطبقة السياسيّة، ليس فقط أن تصمم خطة اقتصادية واجتماعيَّة مناسبة، بل ولا بد لها أيضاً، من أن تقنع الناخبين بأنها قادرة على قيادة البلاد بنجاح عبر المسالك الوعرة للعصر الجديد. ولن يكون ذلك ممكناً إلاّ إذا استطاعت النُخَب التحديثية أن تجدّد أسس البلاد الإيديولوجيَّة لتجعلها أكثر قدرة على مواكبة تحدّيات التغيير الاجتماعي. فأيّة عمليَّة تنمية شديدة الفعاليّة يكاد يكون دعمها متعذّراً بالانطلاق من نظرة سياسية واجتماعية إلى العالم تكون جامدة أساساً.

عملية اللَّبْرَلَة الناقصة للاقتصاد (التحرير غير الناجز للاقتصاد)

كانت تركيا، وما زالت، تشهد عمليّة تنمية اقتصاديّة كبرى منذ تاريخ تأسيس الجمهوريَّة الحديثة. وبصرف النظر عن أزمات النمو والاستقرار

المتكرّرة، فإن السياسة الاقتصاديّة الهادفة إلى النمو أساساً كانت ناجحة نجاحاً ملحوظاً، وسائرة على طريق ردم الهوّة مع الاقتصادات المتطوّرة. واليوم، فإن قدرة تركيا الاقتصاديّة تفوق نظيراتها في جميع البلدان المجاورة في المنطقة، ربمّا باستثناء إسرائيل.

منذ أواسط عقد الخمسينيّات تمكّنت تركيا، بفضل اعتماد سلسلة من الخطط التنمويّة الليبراليّة والدوليّة ذات الدوافع السياسيّة، من أن تصبح اقتصاداً صناعياً متنوّعاً يقوم على نوع من الغنى في عدد من المواد الخام المهمّة[4]. غير أن البلاد لا تملك إلاّ القليل من الاحتياطي على صعيد النفط والغاز الطبيعي. وفي سبيل ضمان استمرار نموّها الاقتصادي ستضطرّ تركيا إلى بذل جهود جبّارة لزيادة وارداتها من الطاقة فضلاً عن تنمية مواردها الخاصة وتحسين كفاءتها الطاقيّة[5]. لقد عاد الاقتراح القاضي ببناء محطّة طاقة نوويّة على الشاطىء الجنوبي، الذي كان نائماً منذ سنوات، إلى الظهور من جديد، مثيراً موجة من صرخات التحذير الصادرة عن أنصار البيئة الأتراك والدوليين.

نتيجة لخطط اللّبرلة الاقتصاديّة المعتمدة في عقد الثمانينيّات، في عهد رئيس الوزراء تورغوت أوزال، حقّق الاقتصاد التركي نجاحاً ملحوظاً على صعيد تحسين قدرته التنافسيّة على المستوى الدولي في ميادين الإنشاءات، والنسيج، والملبوسات، وتصنيع الأدوات المنزليّة[6][*]. وقد استمر ازدهار الصادرات التركيّة في التسعينيّات؛ وبعد انفتاح الاقتصادات الاشتراكيّة السابقة، بادر الصناعيون ورجال الأعمال الأتراك إلى إثبات وجودهم في أسواق آسيا الوسطى كما في كل من روسيا، ورومانيا، وغيرهما من البلدان المجاورة. وما

(*) يقدم عرضاً موجزاً لجملة الإجراءات السياسية المختلفة المتخذة في تلك الفترة. وللاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

لبث التصنيع أن انتشر بصورة متزايدة في أعماق الأناضول، مفضياً إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال خارج المراكز الصناعية في تركيا الغربيّة. وغير قانعين بإثبات وجودهم في السوق الداخليّة التركيَّة، فإن هؤلاء «النمور الأناضوليين» أبدوا اهتماماً قوياً بالنشاطات الاقتصادية الخارجية[7]. وفي حال حصوله على الدعم الضروري من جانب خطة اقتصاديّة حكوميَّة عقلانيَّة ومتوازنة، فإن القطاع الخاص التركي قادر على تمكين البلاد من ضمان الالتحاق بركب الدول المصنِّعة ذوات المداخيل المتوسطة.

ولكن تركيا «ما زالت»، على الرغم من تقدّمها اللاّفت للنظر، «في المرحلة الانتقاليّة نظراً لأن بعضاً من المشكلات الهيكلية المفتاحيّة التي يميل المرء إلى ربطها بالاقتصادات شبه الصناعيّة، شبه الهامشيّة ما زالت تبرز على السطح»[8]. وما لبثت هذه المشكلات أن أصبحت أكثر وضوحاً مع تزايد الإحساس بتأثيرات عمليّة العولمة. باتت نقاط ضعف بنيويّة شديدة معيَّنة يعاني منها الاقتصاد واضحة في عقد التسعينيّات مثل: القطاع العام المترهّل الفضفاض وغير الكفوء، التضخم العالي المستمر بعناد، التوظيف غير المناسب في التصنيع، العجز شبه الكامل عن إبداع التكنولوجيا، والمبالغة المستمرة في تأكيد دور الدولة في الاقتصاد. وإلى هذه القائمة يتعين على المرء أن يضيف، على الجانب الاجتماعي، كلاً من اللامساواة العميقة في المداخيل، والبطالة المرتفعة، واللاّتكافؤ المستمر للتنمية الاقتصادية بين قطاع البلاد الغربي من جهة، والقطاعين الشرقي والجنوبي الشرقي الأقلّ تطوّراً بكثير من جهة ثانية، ومؤسّسات الرخاء العام الضعيفة مثل التأمين ضدّ البطالة ومعاشات الشيخوخة.

يعود السبب في الاستمرار العنيد لهذه النواقص والعيوب إلى إخفاق درامي مثير لساسة تركيا في وضع وتنفيذ سياسة اقتصاديّة قادرة على تحقيق تغييرات هيكليّة وضمان استقرار اقتصادي عام. تلك هي النتيجة التي

يستخلصها المرء من قراءة التقارير الاقتصادية الدورية المنتظمة الخاصة بالبلاد، والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. قالت المنظمة في تقريرها لسنة 91 ـ 1992م: «لا بد»، لاعتماد انضباط ماكرو ـ اقتصادي أكثر صرامة والإقدام على المزيد من الإصلاحات الهيكليّة، «من أن يمكِّنا الاقتصاد التركي من تحقيق نمو مرتفع ومتوازن في العقد المقبل»[9]. صحيح أن النمو كان كبيراً، غير أنه لم يكن متوازياً، كما جاء مصحوباً بمعدلات تضخّم عالية، وبعجز مضطرد التزايد في الموازنة، وبنمط متدهور من أنماط توزيع الدخل. ففي تقريرها عن سنة 1997م، كانت المنظَّمة ما تزال تلح بقوّة على ضرورة اعتماد برنامج إصلاحات اقتصاديّة واجتماعيّة هيكليّة يكون متّسقاً[10]. وبالتالي فإن عقد التسعينيّات يمكن اعتباره إلى حد كبير، على صعيد الإصلاح الاقتصادي، عقداً ضائعاً.

يبقى هذا التقويم صحيحاً حتى بعد أخذ الجهود التي بذلتها حكومة تحالف الأقلّيّة برئاسة مسعود يلماظ في صيف سنة 1997م، بعين الاعتبار. ففي ظلّ تلك الحكومة اكتسبت عملية الخصخصة بعض الزخم، وسار الإصلاح الضريبي خطوة إلى الأمام، وأمكن إبقاء التضخّم تحت نسبة سبعين بالمئة، وتمّ التوصّل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على اعتماد خطة مدروسة بشأن السير قدماً على طريق الإصلاح الاقتصادي في تركيا. غير أن هذا التقدم ما لبث أن تباطأ في النصف الثاني من سنة 1998م، لدى تنامي عدم الاستقرار السياسي؛ لدى الشروع بالإحساس بالتأثيرات الضارة للمناخ الاقتصادي الدولي، وخصوصاً للأزمة الروسيّة الجديدة؛ ولدى العودة من جديد إلى تطبيق سياسات اقتصادية اشتراكية ـ ديمقراطية، ويمين ـ وسطيّة مع زيادات ملحوظة في أجور العاملين في القطاع العام وأشكال صاعدة من الدعم الزراعي[11].

تمخَّضت نتائج الانتخابات البرلمانيّة المبكرة التي جرت في الثامن عشر من أيلول/ سبتمبر سنة 1999م، عن فَرْض تشكيل حكومة ائتلافيّة أُخرى تضم أحزاباً تتبنّى سياسات اقتصادية متباينة. فالفائزان الكبيران في الانتخابات المتمثلان بحزب اليسار الديمقراطي (DSP) بزعامة بولنت أجويد وحزب الحركة القومية (MHP) بزعامة دولت باختشلي؛ كلاهما، يفضّلان مشاركة قوية من جانب الدولة في الاقتصاد. ويتناقض موقفهما هذا مع التوجّه نحو اعتماد اقتصاد السوق لدى شريكهما في التحالف: حزب الوطن الأم (ANAP). فهذا الحزب يميل إلى تمثيل القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع التركي، في حين تكمن قوة الحزبين الأولين (DSP وMHP) في فئة موظفي القطاع العام والطبقة الوسطى الريفية، وهما من الشرائح الأكثر تقليديّة في المجتمع.

ومهما يكن، فإن هذا التحالف القائم على شركاء غير متكافئين كان قادراً، بفضل استناده إلى أكثريّة برلمانيّة مضمونة، على وضع وتنفيذ سياسة اقتصادية تنطوي على آفاق معالجة ولو بعض مشكلات تركيا البنيوية المهملة منذ زمن طويل. ففي الأسابيع الأولى من توليها للسلطة نجحت هذه الحكومة الائتلافية في إقرار إصلاح للنظام المصرفي، وفي إدخال المزيد من آليات الضبط على النظام الضريبي، وفي تغيير الدستور بما يفسح في المجال لاعتماد قواعد تسمح بالتحكيم الدولي في النزاعات الحاصلة حول خصخصة شركات القطاع العام، وما هو أهم من كل ذلك؛ في رفع سن التقاعد كحجر زاوية في عمليّة إدخال إصلاح جذري على نظام الضمان الاجتماعي في تركيا. لم يتم إمرار القسم الأكبر من هذه التدابير إلاّ بعد التغلّب على المقاومة القويّة من جانب النقابات ومخاوف الجمهور من المبالغة في التخلّي عن سيادة تركيا. وسوف نرى ما إذا كانت الحكومة الائتلافية قادرة على الحفاظ على هذا الزخم من أجل تحقيق الإصلاحات المطلوبة بإلحاح شديد في قضايا تتصف بقدر أكبر

من الحساسية مثل اختزال الروتين في الإدارة العامة أو تقليص الدعم الزراعي السخي. إن من شأن مثل هذه الإجراءات أن تلحق ضرراً كبيراً بقطاعات واسعة من ناخبي أحزاب التحالف.

ظلت جملة الصفات المتزامنة للدولة الشعبويّة هي السمة الأساس للتخطيط الاقتصادي في تركيا منذ نهاية عقد الثمانينيات[12]. وليس هذا إلاّ من نتائج اعتماد الأسلوب الديمقراطي في بيئة سياسية ضعيفة. فعدم استقرار النظام الحزبي الذي برز إلى الوجود بعد الانقلاب العسكري الأخير والعودة إلى الحكم المدني في النصف الثاني من عقد الثمانينيّات دفعا السياسيين باتجاه الخضوع للضغوط الصادرة عن مجموعات المصالح الاجتماعيّة في سبيل ضمان الاستمرار على الصعيد السياسي. ما لبثت الدولة أن أصبحت أداة توزيع لخدمة المصالح الانتخابية (والشخصية أيضاً أحياناً) لمن هم في الحكومة بدلاً من أن تكون مؤسسة تجترح المبادىء السياسية وتطبقها لصالح تنمية البلاد وتطويرها. دأبت ظاهرة التمزّق الشديد للنظام الحزبي على حفز عدم الاستقرار السياسي وأفضت إلى سلسلة متكرّرة من التغييرات الحكومية التي كانت بدورها تميل إلى اعتماد السياسات الاقتصادية الشعبويّة التي تمخّضت عن جملة من التشويهات الماكرو ـ اقتصادية المزمنة[13](*).

بقيت السياسة الاقتصادية التركية خلال عقد التسعينيّات سياسة نقدية، قائمة على معدّلات الصرف بقيادة الجهاز البيرقراطي المالي والاقتصادي في

(*) منذ تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1987م، حين دعا تورغوت أوزال إلى انتخابات مبكرة بعد إخفاقه في استفتاء شعبي أدى إلى إعادة قادة سياسيين محرومين من ممارسة النشاط السياسي إثر انقلاب سنة 1980م، العسكري إلى الساحة السياسية، تعاقبت على تركيا إحدى عشرة حكومة، كانت ست منها ائتلافية أُبْتِلَ إلى الضعف وثلاث حكومات أقلية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

البنك المركزي والخزينة في المقام الأول. ولقد تمثّل هدفها الملح بالحفاظ على الاستقرار في البلاد من أجل توفير إمكانيّة الحصول على القروض الخارجيّة والداخليّة. وكان من شأن هذا أن يؤمن التدفّق المطلوب للأموال اللازمة للإبقاء على وتيرة النمو العالية نسبياً التي تشكّل الشرط المسبق لاستمرار عملية التنمية في تركيا. فالمعدل السنوي لنمو الناتج القومي الإجمالي التركي في عقد التسعينيّات كان حوالي 4,8 بالمئة، وهو أحد أعلى المعدلات بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لم تكتف عمليّة النمو بخلق البيئة التي مكّنت المبادرين الأتراك من الازدهار فقط، بل وأدّت أيضاً إلى توفير الوسائل التي مكّنت قطاعات واسعة من السكّان من كسب أسباب معيشتهم بفضل نِعَم اقتصاد الظل المزدهر بالمثل.

وبهذه الطريقة باتت أعداد كبيرة من العائلات التركية، وخصوصاً في التجمُّعات الحَضَرية سريعة النمو في تركيا الغربيّة، قادرة على تدبّر أمورها ومواكبة المعدلات العالية المستمرة للتضخُّم. لم تنخفض زيادات أسعار السلع الاستهلاكيّة قط عن نسبة ستين بالمئة في السنة، وظلت زيادات الأجور عاجزة عن تعويض الخسائر الحاصلة في مداخيل الأُسر. فحسب ما جاء في أحد تحليلات المصرف المركزي قام التضخم بسلب الأتراك ثُلث قوّتهم الشرائية بين سنتي 1992م و1997[14]. وبالتالي فإن أعداداً متزايدة من الأتراك باتوا مضطرين للعثور على مداخيل ثانية (أو ثالثة) من نشاطات يُفضّل ألاّ تكون مسجّلة أو خاضعة للرسوم والضرائب.

وثمة تَبِعَة أُخرى كانت متمثّلة بنوع من التدهور في توزيع الدخل جرّاء قدرات النّاس المتباينة تبايناً ملحوظاً على مواكبة التضخّم. فهناك أقلّيّة استفادت من النمو الاقتصادي ذي المستوى الرفيع ومن معدلات الفائدة العالية المرافقة له، إمّا من خلال التوغّل في عالم الأعمال أو عبر كسب دخل ذي شأن من الفائدة على السندات الحكوميّة. ولكن عدداً متزايداً من الناس كانوا مضطرين

لمواجهة عمليات اختزال وتقليص واضحة لثرواتهم الحقيقية لأنهم كانوا مجبرين على الاعتماد على مداخيل محدودة في المقام الأول لتغطية تكاليف أسباب المعيشة[15]. وما لبث هذا الوضع أن تمخّض عن قَدْر لا يستهان به من الزيادة في مستوى الفقر وعمل الأطفال، ولا سيما في أجزاء من المدن الكبيرة حيث تعيش أكثرية المهاجرين من المناطق الريفية أو من جنوب ـ شرق البلاد في أحياء الأكواخ المعروفة باسم «المباني المهربة في الظلام Grecekondu»، في تلك المساكن غير النظامية المبنيّة على عجل، تلك الأحياء والمساكن التي جرى إدخالها بأكثريتها في التنظيم وربطها بشبكات الخدمات العامة فيما بعد. وقد قَدَّر أكبر الاتحادات النقابيّة في تركيا أن ما يزيد عن نسبة عشرة بالمئة من السكان تعيش بدخل منتظم هو دون مستوى الكفاف[16].

لَعَلَّ السبب الكامن وراء معدلات التضخم العالية، هو عجز الحكومة عن تحقيق التوازن في ميزانيتها. فالنفقات العامة تفوق الموارد العامة بصورة دائمة، مما يجبر الدولة على الاقتراض ويدفع بمعدلات الفائدة إلى ما فوق أي مستوى معقول. يذهب الإنفاق الرئيسي إلى قطاع عام فضفاض ومترهّل، بما فيه العديد من المؤسّسات والمشروعات الاقتصاديّة الحكومية غير المربحة، مع نظام للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية بات موشكاً على الإفلاس[17]. ومما يضاعف من ثقل العبء اعتماد سياسات قائمة على دعم جماعات معيّنة مثل الفلاّحين وموظفي الدولة ووجود جيش كبير ما زال متورّطاً في حرب باهظة التكاليف ضدّ الانفصاليين الأكراد في أقاليم تركيا الجنوبية الشرقية وشمال العراق. أما على صعيد الواردات العامة، فإن الحكومات المتعاقبة أخفقت في توسيع القاعدة الضريبية عن طريق ضم أجزاء كبيرة من الدخل الريفي واقتصاد الظل. وقد أخفقت الحكومات كذلك في تحقيق المساواة على صعيد معدّلات الضرائب. إن التحايل على الضرائب والتهرّب منها هما من الأمور المنتشرة على نطاق واسع. بادرت حكومة مسعود يلماظ الائتلافية القائمة على ثلاثة

أحزاب، أخيراً، إلى اتخاذ خطوة أولى على طريق الإصلاح الضريبي في سنة 1998م؛ وما زال الوقت مبكراً، للحكم على المضاعفات البنيويّة ذات المدى الطويل بالنسبة إلى موارد الدولة، غير أن النتائج الأوّليّة تنطوي على قَدْر لا بأس به من الآفاق الواعدة.

إن العلاجات الشافية التي تتطلبها السياسة الاقتصادية التركية المتعثّرة واضحة، وقد ظلت موضوعاً للنقاش على امتداد سنوات عديدة دون جدوى. يتعيّن على الدولة التركية أن تستمر في عملية اللَّبْرلة الاقتصادية التي بدأتها في النصف الثاني من عقد الثمانينيات عن طريق اختزال حصتها من الاقتصاد الإجمالي مع القيام، في الوقت نفسه، برفع مستوى كفاءة وفعاليّة مشروعاتها الاقتصادية والاجتماعية العامة. وعلى النقيض من افتراض واسع الانتشار، فإن الدولة التركية لا تضطلع بدور دولة قوية على صعيد وضع القواعد في الشؤون الاقتصادية، ومتابعة أمر مراعاتها من قبل القطاع الخاص. إنها، بدلاً من ذلك، تشارك بصورة مباشرة في طائفة واسعة من الفعاليات الاقتصادية، وقد قامت باستحداث العديد من اللوائح التنظيمية التفصيلية الخاصة بجُل النشاطات الاقتصادية التي يكاد أن يكون الإشراف عليها، ناهيك عن وضعها موضع التنفيذ، من قبل موظفي الدولة، أمراً متعذراً، إذا صرفنا النظر عن الحديث عن القطاع الخاص؛ ما زال الروتين من السمات الملازمة للجهاز البيرقراطي[18](*). وبالتالي، فإن من شأن خصخصة مؤسسات الدولة الاقتصادية مع تقليص جهاز الدولة البيرقراطي المتورّم كثيراً، بما في ذلك العبء الذي يشكله الجيش على الدخل العام، أن تكون ذات أهمية موازية. لا

(*) حسب التقارير الإخبارية تمخّض التطور غير الهيكلي لأجهزة الدولة في عقد التسعينيات عن إحداث فوضى كبيرة في القطاع العام مع بروز أجهزة مختلفة ذات مسؤوليات متماهية على الصعيد الاقتصادي، ما خلق العديد من المشكلات لمؤسسات القطاع الخاص. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

بدّ للعملية من أن تترافق مع نمو الإنفاق العام وإكسابه قدراً أكبر من العقلانية في ميادين التعليم، والرعاية الصحيّة، والضمان الاجتماعي. يمكن لأيّة سلّة سياسيّة من هذه النوعية أن تصبح أكثر احتمالاً إذا ما استطاع إصلاح سنة 1998م الضريبي أن يوفر الأساس المالي الضروري لمثل هذه المشروعات.

إن نظرة يلقيها المرء على برامج الحكومات المختلفة المتعاقبة منذ أوائل عقد التسعينيّات، تكشف عن أن ساسة تركيا واعون جيداً ويعرفون ماهية السياسات الضرورية اللازمة لتحسين أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية. غير أنهم، بعد تولّيهم للمسؤولية، ما لبثوا أن وجدوا أنفسهم عاجزين عن، أو غير مستعدين للوفاء بما وعدوا به، مما أدى إلى تدهور ثقة الجمهور بالطبقة السياسية الممسكة بزمام الأمور، وإلى اتساع الهوّة الفاصلة بين الجماهير وممثّليها السياسيين اتساعاً ملحوظاً. بات السياسيون اليوم من أولئك الذين لا يتمتعون إلاّ بقدر ضئيل جداً من الثقة في تركيا، فضلاً عن أن الناس يعتبرونهم مخادعين فاسدين. وفي حال عدم الاهتداء إلى علاج سريع وجذري، فإن من شأن إخفاقات الأحزاب العتيدة وممثليها على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية أن تمهد الطريق لقدر شديد القسوة من اهتراء مرتكزات النظام السياسي.

المجتمع المدني الناشىء

حين ذهب الصحفي العلماني الشهير أوغور مومجو Uğur Mumcu أوائل سنة 1993م، ضحيّة انفجار مدبَّر استهدف حياته، يفترض أنه من صنع متطرفين إسلاميين، خرجت الجماهير إلى شوارع أنقرة تعبيراً عن الاحتجاج على ما أدانته بوصفه إضفاء الصفة الإسلامية على الحياة العامة في تركيا. ومن الجهة المقابلة كررت القوى الإسلامية تنظيم احتجاجات عامة كبيرة عقب صلاة الجمعة في مدينة استانبول وغيرها من الأماكن ضد الحظر المفروض على غطاء

الرأس التوربان، الذي هو غطاء تضعه الطالبات على رؤوسهن بطريقة دينية مميّزة. وفي أوائل سنة 1997م، انتشرت حركة شعبية منسّقة عُرفت باسم **«دقيقة ظلام في سبيل مستقبل وضّاء!»** عبر سائر المدن التركية الكبرى، حيث درج الناس على إطفاء مصابيحهم المنزليّة لمدة دقيقة واحدة مساء كل يوم في الساعة التاسعة تماماً، للاحتجاج على عجز السلطات الرسمية والقيادات السياسية الممسكة بزمام الحكم عن، أو عدم رغبتها في، الكشف عن سلسلة طويلة من الفضائح السياسية والإجرامية[19]. جرى توجيه أصابع الاتهام إلى دوائر الدولة الأمنية، وكبار القيادات السياسية، باعتبارها متورطة في الجرائم المنظمة لتحقيق أغراض سياسية، أو من أجل الحصول على مكاسب مادية[20]. وكذلك، فإن ربيع سنة 1997م، شهد أيضاً تظاهرات جماهيرية مسيَّرة؛ إما من قبل أنصار التيار الأتاتوركي من أجل الإطاحة بالحكومة الائتلافية التي كانت بقيادة الإسلاميين، أو من جانب مؤيّدي الحكومة ذوي الميول الإسلامية في سبيل ضمان ما أطلقوا عليه اسم الحرّيّة الدينية الحقيقيّة.

تشكل هذه الفعاليات كلها، والتي يمكن أن نضيف إليها نشاطات أُخرى، شاهداً على القدرة المتنامية لأهالي الحواضر التركية على التعبير عن الاستياء السياسي والاجتماعي بأسلوب فعّال ولكنه سلمي. لقد نشأ وتطوّر مجتمع مدني نتيجة لعملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي التي انطلقت في عقد الثمانينيات. لقد بدأ الشعب المدمن على تقليد جاهز من صنع الدولة بتنظيم صفوفه لحماية حقوقه من السلطة الاقتصادية والسياسية، وخطا أولى خطوات تحويل المجتمع بحركة صادرة عن القاعدة ومتجهة نحو القمة في تناقض صارخ مع الممارسة المزمنة القائمة على الهندسة الاجتماعية النازلة من القمة إلى القاعدة من جانب الدولة. لقد بات تصور الجمهور لدور الدولة في عملية بناء المجتمع موشكاً على التعرض لقدر جذري من التغيير ليصبح مختلفاً عما كان

عليه خلال أعوام ما قبل الثمانينيات. ثمة فهم جديد بات متعاظماً بين صفوف قطاعات من السكّان يقول: «إن الدولة البيرقراطية تقف حجر عثرة في طريق الحيوية الديناميكية لدى العناصر الفعّالة في المجتمع»[21].

لعل البؤرة الرئيسية لمثل هذا الموقف هي المراكز الحَضَرية، على الرغم من أن حقوق الإنسان، ومشكلات البيئة، وغيرهما من الهموم الأخرى، باتت تثير الاهتمام في سائر أرجاء تركيا. إن أربعين بالمئة من المنظمات غير الحكومية التركية تتخذ من استانبول مقراً لها، في حين تؤوي أنقرة 25 بالمئة منها، مع انتشار البقية الباقية على مختلف مناطق البلاد وإن تركّزت في البقع الحَضَرية بالدرجة الأولى. لقد تمّ تأسيس ثُلثي هذه المنظمات منذ سنة 1980م، خصوصاً بعد سنة 1990م[22].

وكما هي حاله في البلدان الأخرى، يتألف المجتمع المدني من عدد كبير من المنظمات المتباينة من حيث الحجم، والقوة المؤسّساتية، والغرض السياسي. ثمة 2700 وقف، 50000 جمعية، و1200 اتحاد، وتعاونية، وغرفة تجارية، يصح اعتبار العديد منها أجزاء من المجتمع المدني، تبعاً لتحديد معنى العبارة. ترتبط فكرة المجتمع المدني، في نظر الكثيرين بتركيا، ارتباطاً قوياً بمعارضة النخبة الحاكمة في الدولة، بل وحتى النخبة السياسية الحاكمة أحياناً[23]. وثمة آخرون يميلون إلى اعتبار جميع المنظمات غير الحكومية المشاركة في النشاطات ذات التوجه العام، أجزاء من المجتمع المدني. يبدو أن السلوك «المتحضر» للروابط والجمعيات بعضها مع بعضها الآخر جنباً إلى جنب مع امتلاك بنية داخلية ديمقراطية منفتحة يشكّلان اثنتين من السمات الهامة في النقاشات الدائرة حول المجتمع المدني. وباختصار، فإن قيم التعددية والتسامح تعتبر من المكوّنات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى أي عنصر من عناصر المجتمع المدني[24].

غير أن ما يبدو أكثر أهمية في تركيا هي العوائق والقيود الحكومية

والرسمية القويَّة المفروضة على أيّ شكل من أشكال النشاط الاجتماعي المنظم، سواء أكان ذا توجُّه سياسي، أم ذا طبيعة أميل إلى أن تكون خاصة. فدستور سنة 1982م، وقانون التنظيم التركي المستمد منه، وضعا قيوداً صارمة على أيّ «نشاط سياسي» للجمعيات والروابط، وفرضا رقابة حكومية مشدّدة على فعالياتها، بما فيها لوائحها التنظيمية الداخلية[25]. تستطيع الدولة أن تقيد، بل وحتى أن تحل، أية رابطة أو جمعيّة إذا ما انتهكت بنداً واحداً من بنود القانون. وكذلك لا بد من احترام جملة الأسس الكمالية للدولة كما هي واردة في الدستور. وبالتالي، فإن من شبه المستحيل، مثلاً، تأسيس منظمات خاصة تؤيّد قضايا مثل الثقافة أو اللغة الكرديتين. وفيما بعد ما لبثت الروابط والجمعيات المؤيدة للطريقة الإسلامية في الحياة العامة، أن باتت هدفاً لهجوم السلطات الرسمية العائدة للدولة.

بصرف النظر عن جملة هذه العوائق والقيود، فإن «ثقافة» مجتمع مدني باتت موشكة على أن تتطوّر وتظهر في تركيا. ثمّة ميادين ومؤسسات معينة تكون بارزة على هذا الصعيد مثل قضايا حقوق الإنسان، ومشكلات البيئة، والروابط التجارية، والحركات المدنيّة الإسلامية آخر الأمر. لقد غدت المجموعة الكبيرة من المنظمات الداعية إلى دعم التيّار الكمالي والتي أصبحت أكثر حيوية خلال المعركة الأخيرة بين العَلْمانيين والإسلاميين ذات طبيعة ملتبسة بعض الشيء لأن العديد منها خاضع لرعاية الدولة على الرغم من أنها جمعيات أو روابط أهليّة من الناحية الرسمية الشكلية.

لقد ساهمت الفعاليات ذات التوجُّه العام لدى منظمات حقوق الإنسان الرئيسية المتمثلة بالجمعية التركية لحقوق الإنسان (IHD)، وأوقاف حقوق الإنسان التركية (IHV)، التي تمكّنت من اجتذاب الدعم الدولي، مساهمة ذات شأن في رفع مستوى وعي الجمهور على صعيد انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا. دأبت هاتان المنظمتان على توجيه الانتقاد الصريح والعلني لممارسة

التعذيب على نطاق واسع، بوصفه سلوكاً روتينياً لعناصر أجهزة الأمن مع المشبوهين الموقوفين، وخصوصاً مع أولئك المتورِّطين بالقضايا السياسية المزعومة، وقامتا بفضح انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفها الجيش وقوى الأمن كنتاج جانبي لقتالهما ضدّ المقاتلين الأكراد في الأقاليم الجنوبية ـ الشرقية من البلاد[26].

ونتيجة لنشاط هاتين المنظمتين، جنباً إلى جنب مع النقد الأجنبي المستمر لحال حقوق الإنسان في تركيا، بادرت الحكومة إلى تعيين وزير لحقوق الإنسان وإلى تشكيل لجنة لهذه الحقوق تضمُّ، إضافة إلى ممثلي الدولة الرسميين، أعضاء يمثلون منظمات حقوق الإنسان الرئيسة أيضاً. وكان البرلمان التركي هو الآخر قد اصطنع هيئة أو لجنة حقوق إنسان من أعضائه في سنة 1990م.

ولكن جهاز أمن الدولة ما زال يقاوم بقوّة أخذ قضايا حقوق الإنسان بقدر أكبر من الجدِّية، كما يمكن أن نستخلص من الملاحقة المتكرّرة لنشطاء حقوق الإنسان من قِبَلِ القضاء، بتهمة قيامهم بانتقاد سلوك سلطات الدولة في جنوب شرق البلاد[27](*). لقد باتت الأخطار الشديدة التي ينطوي عليها نشاط حقوق الإنسان لصالح الأكراد واضحة جراء محاولة الاغتيال التي تعرَّض لها رئيس جمعية حقوق الإنسان (IHD) في شهر أيار/ مايو سنة 1998م. قام اثنان من المتطرفين القوميين بإطلاق النار على آكن بيردال Aken Birdal (رئيس جمعية حقوق الإنسان التركية) في مكتبه بعد أن نشرت الصحف مزاعم تقول بأنه من

(*) كما تبيّن تحقيقات لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، ثمّة ما يشير إلى استمرار التعذيب المنهجي في بعض أقسام الشرطة والسجون في أقاليم جنوب ـ شرق البلاد. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

أتباع حزب عمال كردستان (PKK) أطلقها أحد زعماء الحزب السابقين بعد قيام قوات الأمن التركية باعتقاله في شمال العراق. وقد قيل إن هذه الاتهامات وردت في أثناء التحقيقات التي أجرتها قوات الأمن وجرى تسريبها إلى الصحافة[28]. لم يؤدِّ هذا الحدث إلى منع وكيل النيابة من إثارة دعوى ضد بيردال بتهمة القيام بالدعاية الانفصالية في خطابين اثنين. وقد صدر حكم بسجنه لفترة زمنية بدأ بتنفيذه في الثالث من شهر حزيران/يونيو سنة 1999م، بعد تماثله للشفاء من الجروح التي أُصيب بها في الهجوم.

يتضح مما قيل أن حماية حقوق الإنسان في تركيا تتطلَّب التحسين، كما بيَّنت جملة التقارير المنتظمة الصادرة عن المنظمات التركية والأجنبية[29]. ومع ذلك، فإن تقدماً بطيئاً قد تحقق، وأية حكومة مستعدة للشروع في فرض مراعاة حقوق الإنسان من قبل مؤسسات الدولة تستطيع أن تعوِّل على دعم وتأييد حركة حقوق مدنية متعاظمة.

لقد برزت المنظمات الأهلية التي تركز اهتمامها على مسائل البيئة هي الأخرى في العقد الماضي[30]. وعلى الرغم من أن الخُضْر في تركيا والفرع التركي لمنظمة الغرين بيس Green Peace ما زالتا مجموعتين صغيرتين نسبياً متركزتين في المدن الكبرى، فإن نشاطهما قد ساهم في التنامي المتواصل لوعي الجمهور على صعيد قضايا البيئة. ومن أبرز الحملات التي تمَّت في تركيا ذلك النضال الموفَّق والناجح ضد مؤسسة سياحية كبيرة في منطقة داليان على شواطىء بحر إيجه، التي هي إحدى البقع النادرة لتربية سلاحف البحر المعروفة باسم كاريتا ـ كاريتا المهدَّدة بالانقراض. لم يقف الاحتجاج المدعوم دولياً من جانب نشطاء البيئة عند الحيلولة دون إقامة المجمع فقط، بل وأفضى أيضاً إلى جعل الحكومة تعلن الشريط الساحلي منطقة طبيعية محميّة.

ثمة مبادرات مثيرة أخرى لحماية البيئة شارك فيها الأهالي المحلِّيون مثل النضال ضد محطة طاقة حرارية تعمل باللينيت عند أطراف المحج السياحي

الشهير المعروف باسم «خليج غوك أوفا» والكفاح المستأنف ضد محطة الطاقة النووية الأولى في تركيا على الشواطىء الجنوبية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط في موقع قريب من «آق قويو»[31]. يقوم أنصار البيئة في جملة هذه الحوادث، جنباً إلى جنب مع حادث قيام مجموعة من القرى القريبة من «بيرغاما»، بالتصدّي لتشغيل منجم للذهب تديره شركة دولية ستقوم باستخدام مادة السيانيد لغسل الذهب، بالتحدّي المباشر لمصالح الدولة السياسية. وقد كانت هذه الفعاليات تمسّ السياحة الموسّعة، وتوليد الطاقة، واجتذاب الرساميل الأجنبية، وتحتل جميعاً مراتب عليا على سلّم أولويات السياسة الاقتصادية لأيّة حكومة تركية.

شهدت الحساسية الرسمية إزاء قضايا البيئة تنامياً ملحوظاً في العقد الماضي، وقد باتت وزارة البيئة اليوم فعّالة على صعيد حماية البيئة وتحسينها في سائر أرجاء الأراضي التركية[32](*). ومع ذلك، فإن الثقافة البيئية العامة تتطلب قدراً كبيراً من التحسين، كما أن التشريعات تستدعي تطبيقاً أقوى بكثير من جانب أجهزة الدولة البيرقراطية لتقليص الخراب البيئي الخطير الناجم من ممارسات معالجة النفايات، وتلويث الأجواء والمياه، وتآكل التربة[33]. تستطيع سلطات الدولة في تصدّيها لجملة هذه التحدّيات، أن تعتمد بصورة متزايدة على دعم وتأييد منظمات تمارس ضغوطاً على السلطات المحلية وأوساط الأعمال، لإجبارها على النظر إلى مسألة حماية الثروات والموارد البيئية النادرة بقدر أكبر من الجدية.

(*) بعد انقضاء عشرين سنة على البدء بمشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) العملاق الذي يوشك على الانتهاء في غضون بضع سنوات، تَمَّ، مثلاً، إدخال هذا المشروع في دائرة تدابير الدولة البيئية، عن طريق توقيع بروتوكول بيئي في نيسان/أبريل سنة 1998م، من قِبَلِ الوزيرين المسؤولين على المشروع والبيئة على التوالي، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

أصبحت النقابات وروابط رجال الأعمال هي الأخرى جزءاً مهماً من المجتمع المدني التركي. فهذه المؤسسات باتت تتجاوز بصورة متزايدة حدود الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لتطلق بيانات علنيّة عامة تتعلق بقضايا تطور تركيا على الصعيد السياسي. لقد أصبحت الرابطة الاستانبولية المعروفة باسم «رابطة الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (TÜSIAD)»، ذات شهرة واسعة بسبب تقاريرها النقدية حول جملة نقاط الضعف الاستراتيجية في نسيج البلاد السياسي والاجتماعي[34]. فتقريرها حول إشاعة الديمقراطية في تركيا، وقد تم نشره أوائل سنة 1997م، أثار قدراً كبيراً من الجدل والنقاش العام والانتقاد من جانب النخبة الرسمية جراء طروحاته الليبرالية حول دور الجيش في السياسة، وحماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق السكان الأكراد، وغيرها من القضايا الحسّاسة[35]. وثمة نموذج آخر لتدخل رجال الأعمال والنقابات في أمور تتجاوز دوائرها المهنية، تمثل بذلك النداء العام المكشوف الذي وجَّهه خمسة من اتحادات النقابات وأرباب العمل في شهر أيار/ مايو سنة 1997م، لإنهاء حكومة نجم الدين إيربكان ـ تانسو تشيللر الائتلافية ـ الحكومة التي كانت تضم حزبي الرفاه (RP) والطريق القويم (DYP) ـ في سبيل الحيلولة دون أَسْلَمة السياسة التركية[36].

كانت ردود الأفعال السياسية على مثل هذه النشاطات ملتبسة. صحيح أن صدى الجمهور في وسائل الإعلام كان واسعاً، غير أن القبول من جانب الأطراف السياسية كان أقل جرأة بما لا يقاس. ما زال النظام السياسي التركي معزولاً بعض الشيء ومحصناً ضد التأثيرات الخارجية. وبالتالي، فإن أعظم نجاحات روابط رجال الأعمال أو نقابات العمال تبقى في ميادين اهتمامها، على صعيد ضمان حرية السوق في الاقتصاد، أو تأمين حقوق العمال وسياسات الأجور السليمة. ومع ذلك، فإن الجدل العام الدائر حول الإصلاحات الممكنة

للنظام القائم يظل يستفيد كثيراً من الالتزام الاجتماعي والسياسي لدى منظمات أرباب العمل والعمال الذي تطور في عقد التسعينيات.

استفاد المجتمع المدني التركي هو الآخر من تحرير الإذاعة المسموعة والمرئية أوائل عقد التسعينيات. انتشرت المحطات الخاصة كالفطر، مما أدى إلى دفع الإذاعة والتلفزة التركيتين (TRT) إلى المواقع الخلفية[37]. ما لبثت النشرات الإخبارية، والبرامج السياسية، والندوات المصورة، أن أصبحت أجزاء هامة من النقاش السياسي العام الذي بات قادراً على تناول جميع الموضوعات تقريباً ـ مع بقاء مؤسّس الجمهورية ودور الجيش الاستثناءَيْن الأهم ـ من قبل الصحافيين، والساسة، والباحثين الأكاديميين. أما الأثر السياسي لهذه الأشكال الجديدة حقاً من الحوار المفتوح والجدل العام فيبدو محدوداً. على أية حال ليس ثمة، على الأقل، أي تحول واضح إلى مناقشات على أصعدة منابر معينة مثل الأحزاب السياسية أو البرلمان. يبدو الجمهور ميّالاً إلى اعتبار الاستعراضات الخطابيّة والنقاشات التلفزيونية أسباباً للتسلية السياسية أكثر من كونها مساهمات جدية في تشكيل آراء مطلعة ومعمقة حول جملة المشكلات القومية الحاسمة.

خلافاً لحال المجتمع المدني الكردي الذي يكاد أن لا يكون موجوداً في تركيا، انتشرت الجماعات والمنظمات الإسلامية كالفطر في عقد التسعينيات، حتى بات المرء يستطيع أن يتحدث عن وجود مجتمع مواز قائم على المؤسسات الإسلامية[38]. فبالإضافة إلى مجموعة الطرائق والطوائف الدينية التاريخية ثمة اليوم منظمة نقابية إسلامية تعرف باسم حق ـ إيش (Hak-IŞ)؛ ومنظمة حقوق إنسان إسلامية تعرف باسم مظلوم ـ دير (Mazlum-Der) (جمعية المظلومين)؛ ورابطة أرباب عمل إسلامية تحمل اسم (MÜSIAD) اختصاراً؛ والآلاف من المؤسسات الوقفية ذات الخلفية الدينية والأغراض المتباينة[39]. ولقد تطوّر أيضاً قطاع إعلامي إسلامي يقوم على العديد من الصحف اليومية،

والمجلات الأسبوعية وغيرها من الدوريات والنشرات. وثمة كذلك عشرات القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية الوطنية والمحلية التي تديرها الجماعات الإسلامية والتي يكاد أن يكون المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، عاجزاً عن التحكُّم بتأثيرها أو لجمها[40].

تبقى مسألة ما إذا كان اعتبار هذه المنظمات جزءاً من المجتمع المدني في تركيا، وإلى أي مدى موضوعاً للمناقشة والجدل بين العلمانيين والليبراليين في إطار القطاع غير الديني من المجتمع المدني التركي؟ ليس ثمة أي شك حول أن القطاع الإسلامي الجديد تعبير عن التعددية السياسية والإيديولوجية الموجودة. فبعض الباحثين يعتبرون الحركة النسوية الإسلامية الجديدة المتركزة بالدرجة الأولى على مسألة حق المرأة في ارتداء ملابس نسوية ذات صبغة دينية جزءاً من عملية تحرير المرأة على سبيل المثال[41]. ومن غير الممكن في الحقيقة أن نشكك بأن حركة المرأة المسلمة في التسعينيات أَضْفَتْ ثوباً جديداً على الإسلام كما على الحركة النسوية التركية بصورة عامة.

ليست الحركة النسوية الإسلامية، مثلها مثل نظيرتها العَلْمانية، التي يمكن اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الإصلاحية الكمالية التي تناولت جملة التقاليد الاجتماعية التركية، إلاّ ظاهرة حضرية نموذجية منتمية بالدرجة الأولى إلى الطبقة الوسطى[42]. وهذا يصح عموماً بالنسبة إلى الجزء الذي يتجلّى بقدر أكبر من الوعي السياسي من المجتمع المدني التركي. فأهالي الريف لا يتم إشراكهم إلاّ بالنشاطات المدنية تأييداً لِ، أو احتجاجاً على؛ إجراءات معينة اتخذتها الدولة، أو تنظيم اقتصادي محدَّد، مثل حركات الاحتجاج على شركة يوروغولد في إقليم بيرغاما، أو على محطة الطاقة في آق قويو التي تؤثر على ظروفهم الحياتية تأثيراً مباشراً. أما الفعاليات الأهلية التي تتجاوز حركات الاحتجاج المنصبة على قضايا منفردة، فلا تمتلك أية تقاليد في المجتمع التركي. غير أن الوضع دائب على التغير في المناطق الحضرية؛ ولن تلبث

الحركة أن تتسع لتنتشر في الأرياف أيضاً. صحيح أن هذا يتطلَّب وقتاً، ولكنه يبدو تطوراً تتعذر مقاومته.

يشكِّل المجتمع المدني المتنامي، مثله مثل قطاع الأعمال القائم على المشروع الخاص الحر المزدهر، مؤشراً دالاً على التغيير الهائل الذي يتم على قدم وساق في البلاد منذ أوائل عقد الثمانينيات. وقد استمد زخماً إضافياً من الأصداء الدولية لانتهاء الخصومة بين الشرق والغرب، هذه الأصداء التي تم التعبير عنها بعولمة اقتصادية صاعدة، بموجة عالمية أخرى من موجات إشاعة الديمقراطية، وبعملية التقلص المتزايدة باضطراد لكوكب الأرض تحت تأثير شبكة الشبكات (الإنترنت)، قنوات التلفاز الفضائية، ومنظومات الاتصال الدولية. وتركيا التي فتحت أبوابها أمام العالم الخارجي عن طريق الإصلاح الاقتصادي في بدايات عقد الثمانينيات لا تستطيع أن تعزل نفسها عن جملة التأثيرات والعواقب الاجتماعية والسياسية ذات المدى البعيد لعملية العولمة الشاملة. لقد أدّى هذا الوضع إلى خلق أحد أكبر التحديات المنتصبة أمام نُخْبة البلاد على الصعيدين السياسي والإداري، هذه النخبة التي ما زالت تعاني من صعوبات غير قليلة في عملية التصدي لتلك التحديات.

الفصل الثالث

التكيُّف البطيء للنظام السياسي

إذا كان انقلاب أيلول/ سبتمبر سنة 1980م العسكري قد شكَّل عامل تعجيل لعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، بعيدة المدى في تركيا، عن طريق توفير الظروف التي مكَّنت تورغوت أوزال من تطوير وتطبيق إصلاحاته الاقتصادية الجذرية، فقد شكل أيضاً سبباً من أسباب إبراز عجز النظام السياسي عن مواكبة تبعات هذا التغيير ونتائجه. لقد أخفقت القيادة العسكرية في تلك الفترة في جهودها الرامية إلى إيجاد نظام سياسي جديد، قائم على أطراف سياسية جديدة، مستعدة لأن تتصرَّف وفقاً لقواعد جديدة. تمَّ تفصيل دستور سنة 1982م لتوجيه الآليات السياسية بأسلوب متعمد لم يسبق له مثيل، لأن الجنرالات استخفوا بالمدى الذي بلغه المجتمع التركي على صعيد التسييس بعد ثلاثة عقود من الديمقراطية البرلمانية. وبالتالي، فإن الدستور الجديد لم يفد في شيء على صعيد توجيه العملية السياسية التي انبثقت بعد انتخابات سنة 1983م.

كان النظام السياسي التركي، بعد إقامة النظام الديمقراطي البرلماني القائم على التعددية الحزبية في سنة 1950م، ميالاً إلى التمخض عن نوع من الثنائية القطبية حيث تشكِّل الأحزاب السياسية وقياداتها أحد القطبين وتشكِّل قيادة الجيش (ومعها نخبة الدولة) القطب الآخر. وهذان القطبان لم يتعايشا تعايشاً

سلمياً، لأن مسألة الأولوية لم تتم معالجتها قط بالطريقة المناسبة وبالتالي لم يتم حلها على الإطلاق. ولم يكن ممكناً كذلك تحقيق أي نوع دائم من توازن القوة بين الجهتين.

برهن الجيش على أولويته الفعلية عن طريق الإطاحة بالحكومة القائمة أربع مرّات منذ قيام نظام التعددية الحزبية. ففي سنة 1960م، قام بإنقلاب عسكري ضد ما اعتبره حكماً دكتاتورياً يمينياً. وفي سنة 1971م، تم توجيه «مذكرة انقلابية» ضد حكومة يمين ـ وسط، بدت أضعف من أن تضطلع بأمر تدبير الفوضى السياسية والاجتماعية المتنامية ومعالجتها. أما في سنة 1980م، فقد حدث انقلاب ثالث استهدف تصحيح ما تم اعتباره ـ وليس من قبل الجيش وحده ـ فوضى وأحداث عنف سياسية واسعة الانتشار. وفي ربيع سنة 1997م، قام الجيش بالترتيب لعملية الإطاحة بالحكومة الأولى ذات القيادة الإسلامية، التي اعتُبرت تهديداً خطيراً لطابع الجمهورية العلماني ـ الكمالي[1](*).

ومع ذلك فإن قيادة الجيش لم تنجح قط في إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، الذي أثبتت آلياته الداخلية المتأصلة أنها ذات قدرة أسطورية خارقة على الثبات والاستمرار. مرة بعد أخرى عادت العناصر القديمة (الشخصيات القديمة في الغالب) لنظام التعددية الحزبية إلى الظهور ثانية مطلِقة دورة جديدة من السياسة الحزبية على الطريقة التركية، على الرغم من أن بعض التغييرات الهامة بدت حاصلة ولو على السطح، بعد انقلاب سنة 1980م، على

(*) عن عمليات التدخُّل العسكرية في سنوات 1960 و1971 و1980، أما عن أحداث ربيع سنة 1997م، التي لم تُحلَّل بَعْدُ تحليلاً شاملاً، فلا بد من التعويل على التقارير الصحفية لمعرفة الوقائع الرئيسية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الأقل. غير أن هذه التغييرات لم تفض إلى أي نمط جديد من الآليات السياسية كما لم تتمخض عن أي استقرار جديد في النظام. وبالتالي، فإن دور الجيش ونفوذه في السياسة يبقيان دون تغيير، لأن الساسة المدنيين يبدون عاجزين عن توفير أي استقرار وتوجيه سياسيين على المدى الطويل.

النظام الحزبي: آليات قديمة بثوب جديد

حاولت قيادة الجيش، بعد انقلاب أيلول/ سبتمبر سنة 1980م، أن تشيع الاستقرار في النظام السياسي التركي عن طريق اعتماد دستور جديد وإعادة تشكيل النظام الحزبي. وما كان الجيش يتطلّع إليه هو تأسيس نظام، قائم على حزبين، مؤلّف من يمين ووسط قوي من جهة، ويسار وسط قوي من جهة ثانية يتباريان فيما بينهما في سبيل الوصول إلى السلطة. كان من شأن أية حكومة ذات أكثرية مستقرة في البرلمان أن تخضع للإشراف والضبط من جانب معارضة قوية متمتعة بفرصة حقيقية للحلول محل الحكومة في الانتخابات. كان من شأن حظر وحلّ جميع الأحزاب القديمة، وتحريم أي نشاط سياسي على القيادات الحزبية القديمة، أن يمهدا الطريق أمام نظام جديد مع قيادات سياسية جديدة[2](*). غير أن القيادة العسكرية نفسها اصطنعت عائقاً أمام تحقيق أفكارها على أرض الواقع بحفاظها على النظام الانتخابي التقليدي القائم على التمثيل النسبي. لعل نظاماً انتخابياً قائماً على تغليب الأكثرية كان أنجح بكثير بالنسبة إلى إقامة وتفعيل النظام المرجو القائم على الثنائية الحزبية.

كانت نتائج انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر في سنة 1983م، متمثلة

(*) نشرت الجريدة الرسمية أسماء أكثر من 700 سياسي محروم من ممارسة السياسة مع قانون الأحزاب الجديد، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

بالنجاح المفاجيء لحزب الوطن الأم (ANAP) بزعامة تورغوت أوزال، كما أن انتخابات آذار/ مارس سنة 1984م، سرعان ما أثبتت إخفاق الجيش في تحقيق أهدافه. فبعد أقل من ستة أشهر، تأكّد أن يمين الوسط ويسار الوسط «المفبركين» حديثاً والمدعومين من قبل الجيش كانا محتضرين سياسياً. لقد تمكّنت الآليات القديمة للنظام والسياسة الحزبيين من الطغيان، على الرغم من تعرضها لشيء من التعديل، جراء الدستور الجديد والإطار الحقوقي والقانوني الذي تم اجتراحه تحت تأثير الجيش. تمّت إعادة تأسيس الأحزاب القديمة تحت أسماء جديدة وبقيادات جديدة (مؤقتة). ومع ذلك فقد تعيَّن على هؤلاء مراعاة عدم التمثيل في البرلمان بسبب مكائد قيادة الجيش في مرحلة الاستعداد لانتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر[3].

لعل الحصيلة الرئيسة لهذا الوضع كانت متمثلة بالتمزق السريع للمعسكرات السياسية التقليدية في تركيا. كان من شأن حزب تورغوت أوزال أن يحقّق اختراقاً حاسماً لجماعات يمين الوسط، ليفرض نفسه على المدى الأطول بوصفه الحزب الجديد الوحيد في نظام ما بعد سنة 1980م. وكحزب في السلطة استطاع أن يعزّز وحدته ويرص صفوفه عن طريق اعتماد المكائد الكلاسيكية والألاعيب التقليدية المعروفة في السياسة الحزبية التركية، مثل آليات الاستزلام والمحسوبية إلخ... وبالتالي فقد كان قادراً على الاستمرار بعد عودة سليمان ديميريل، الزعيم القديم ليمين الوسط التركي، الذي تولى قيادة حزب الطريق القويم (DYP)، إلى السياسة بعد استفتاء جرى في سنة 1987م، وتمخض عن المبالغة في التعجيل برفع الحظر عن القادة السياسيين السابقين[4].

ثمة حزبان يتنافسان اليوم على الإمساك بزمام قيادة معسكر اليمين السياسي المعتدل في تركيا، يكاد المرء أن يكون عاجزاً عن التمييز بين برنامجيهما وإيديولوجيتيهما السياسيتين، ولا يفصل أحدهما عن الآخر سوى

خصومات شخصية عميقة بين قيادتيهما[5](*). يتألف كل منهما من نوع من التحالف فيما بين عدد من الجماعات السياسية التي تمثل دعاة التغريب البرجوازيين، والقوميين، والإسلاميين المعتدلين. وبالتالي فإن الحزبين، كليهما، يميلان نحو يمين أكثر جذرية إذا بدا ذلك مناسباً لكسب السلطة أو الاحتفاظ بها. ومن هذا المنظور، فإن محاولة مسعود يلماظ للتحالف مع حزب الرفاه الإسلامي بعد انتخابات كانون الثاني/يناير سنة 1995م، هذه المحاولة التي تم إجهاضها في اللحظة الأخيرة بفعل تدخل قيادة الجيش، مثلها مثل المحاولة الأكثر نجاحاً التي بذلتها تانسو تشيللر لتحقيق الغرض نفسه في حزيران/يونيو سنة 1996م، لا يمكن اعتبارها محاولة غير متوقعة بصورة مطلقة[6](**). لقد ساهم التنافس بين يلماظ وتشيللر الذي ظل مصحوباً بسيل من الاتهامات والمزاعم المتبادلة حول وجود فساد سياسي وشخصي، في تدهور نفوذ يمين الوسط؛ حيث انخفضت نسبة مجموع أصوات حزبي الوطن الأم (ANAP) والطريق القويم (DYP) من 51,04 بالمئة في سنة 1991م، إلى 25,23 بالمئة في الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في الثامن عشر من نيسان/أبريل سنة 1999م. في غضون عقد واحد من الزمن تعرَّض الركن

(*) شعر ديميريل بأنه وقع ضحية خداع تورغوت أوزال الذي كان قد ائتمنه على وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري لكانون الثاني/يناير سنة 1980م، حين تعاون الأخير بشكل فعال، بوصفه نائباً لرئيس الوزراء، مع الجيش بعد انقلاب أيلول/سبتمبر الذي وضع حداً مؤقتاً لحياة ديميريل السياسية. أما الزعيمان الحزبيان الفعليان مسعود يلماظ، في حزب الوطن الأم، وتانسو تشيللر، في حزب الطريق القويم، فلا يفصل بينهما إلاَّ الهوة العميقة المتمثلة برغبة الطرفين في تولي زعامة حزب يمين الوسط الموحَّد الذي يمكن أن يبرز إلى الوجود آخر المطاف. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

(**) حول تدخل الجيش في تشكيل الحكومة بعد انتخابات سنة 1995م، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

المركزي لعملية التنمية السياسية التركية في عصر التعددية الحزبية لقَدْر غير قليل من الإضعاف.

ثمَّة تطور مماثل أحدثه نوع من الانقسام في صفوف القوى السياسية يمكن العثور عليه في المعسكر السياسي لليسار المعتدل. لقد ظل القائد العنيد للتيار الاشتراكي الديمقراطي في تركيا بولنت أجويد مصرّاً بعناد على التمسك بفكرة كونه الممثل الشرعي الوحيد لليسار التركي، وأبقى حزبه المعروف باسم حزب اليسار الديمقراطي (DSP) بعيداً عن حزب الشعب الجمهوري (CHP) الذي تمت إعادة إحيائه بزعامة دنيز بايكال، والذي بقي مظفراً في العملية المعقدة المتمثلة بإعادة تجميع مختلف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي برزت على السطح بالارتباط مع انتخابات سنة 1983م أو بعدها[7][*]. وهكذا، فإن الحركة الاشتراكية الديمقراطية التركية قامت، بدلاً من السعي لإيجاد بديل سياسي مقنع لمعسكر يمين الوسط، بتكريس تقليد مستند إلى الصراع على القيادة كان قد بدأ في عقد الستينيات حين نجح بولنت أجويد في الإطاحة بعصمت إينونو وإزاحته عن زعامة حزب الشعب الجمهوري القديم.

أضاعت الاشتراكية الديمقراطية التركية، رغم مشاركتها المتكررة في سلسلة من الحكومات الائتلافية المختلفة خلال عقد التسعينيات، جزءاً كبيراً من نفوذها وتأثيرها على توجيه مسار البلاد. فحتى نجاح أجويد المقنع في الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في الثامن عشر من نيسان/ أبريل سنة

(*) ما لبث حزب الشعب (H.P) الذي أسسه الجيش أن اندمج بالحزب الاشتراكي الديمقراطي (SODEP) بزعامة إيردال إينونو، نجل الرجل الثاني وخليفة أتاتورك عصمت إينونو، لتشكيل حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي (SHP) في سنة 1985م. وفي سنة 1995م، بادر هذا الحزب إلى الاندماج بمنافسه، حزب الشعب الجمهوري (الجديد) بزعامة الأمين العام لحزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي (SHP) السابق، دنيز بايكال، الذي كان المنافس الوحيد لأجويد في معسكر تيار يسار الوسط التركي حتى تعرض حزب الشعب الجمهوري (CHP) للهزيمة في انتخابات سنة 1999م.

1999م، حين تمكَّن حزبه من احتلال المرتبة الأولى بفوزه بـ 22,19 بالمئة من الأصوات، لم يكن تأكيداً لجاذبية الأفكار الاشتراكية ـ الديمقراطية على الصعيد السياسي بمقدار ما شكَّل اعترافاً بالمواصفات الشخصية لأجويد بوصفه سياسياً شريفاً، نظيفاً، متواضعاً، قومياً، وطنياً، وبشهرته الذائعة على أنه عَلْماني لا يعرف معنى المساومة[8]. لقد تأكَّد تدهور نفوذ الاشتراكية الديمقراطية في الانتخابات نفسها حين أخفق حزب الشعب الجمهوري (CHP) بزعامة دنيز بايكال في تجاوز عتبة العشرة بالمئة الوطنية الضرورية للفوز بحق التمثيل في البرلمان. كانت نسبة الـ 8,71 بالمئة من الأصوات هي الأدنى بالنسبة إلى أقدم أحزاب الجمهورية السياسية، مما اضطر بايكال للتخلّي عن قيادة الحزب حيث جرى استبداله بآلتان أويمن Altan Oymen. علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت هذه الخطوة مع التغيير الموازي لمسؤولي الحزب سوف تساعد على توحيد اليسار المعتدل.

أفضت ظاهرة التمزق المزمنة التي ابتلي بها تيار الوسط السياسي إلى حدوث وهن عام على صعيد القيادة السياسية الحاسمة منذ انتهاء عقد الثمانينيات. وقد أدَّى هذا بدوره إلى التمهيد لصعود قوى سياسية أكثر تطرفاً مثل حزب الحركة القومية (MHP) بزعامة الزعيم القومي المتطرِّف القديم الراحل آلب أرسلان توركش أو حزب الرفاه (RP) الإسلامي، المحظور الآن قانونياً، بزعامة قائده «الأبدي» نجم الدين إيربكان. كان الحزبان، كلاهما، متمتعين بقدر غير قليل من الأهمية في السياسة التركية خلال عقد السبعينيات المثقلة بالأزمات، وقد ساهما في انهيار النظام السياسي الذي قاد إلى انقلاب شهر أيلول/سبتمبر سنة 1980م، العسكري[9][*]. وقد بلغ صعود القوى المتطرفة سياسياً، المعادية للنظام، أَوْجَه أيضاً في انتخابات الثامن عشر من

(*) للاطلاع على قصة الأزمة السياسية التي أسفرت عن الانقلاب، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

نيسان/أبريل سنة 1999م، حين فازت أحزاب الحركة القومية (MHP)، والفضيلة (FP)، الذي يعتبر وريث حزب الرفاه، والشعب الديمقراطي (HADEP)، مجتمعة بنسبة 38,14 بالمئة من أصوات الناخبين.

على النقيض من توقعات الجنرالات، عادت الآليات القديمة للسياسة الحزبية، بعد مرور أقل من عقد على اعتماد الدستور الجديد، إلى السيطرة على النظام الذي صَمَّمَتْهُ قيادة الجيش بعد انقلاب سنة 1980م. فالمبادرات الرامية إلى إشاعة قَدْر متزايد من الديمقراطية والتمدن في الحياة السياسية التركية التي ترافقت مع فترة حكم رئيس الوزراء أوزال بين سنتي 1983 و1989م، لم تتمخّض عن ترسيخ النظام السياسي وتثبيته[10]. بل وقد ساهمت في إحداث قدر أكبر من عدم الاستقرار السياسي. وقد بات هذا شديد الوضوح بعد العودة إلى ممارسة الحكومات الائتلافية في سنة 1991م، تلك السنة التي شهدت أيضاً عودة النخب السياسية القديمة إلى الإمساك بزمام الأمر من جديد. كان البرلمان المنتخب سنة 1995م، يضم لدى انتهاء ولايته ممثلي عشرة أحزاب مختلفة، كما أن الحكومتين الأخيرتين قبل انتخابات سنة 1999م المبكرة، كانتا حكومتي أقلية غير قادرتين على الاستمرار دون دعم أحزاب أُخرى.

إن قوى سياسية جديدة يمكن اعتبارها تعبيراً عن إفرازات التغيير الاقتصادي والاجتماعي الحاصل لم يثبت وجودها بصورة دائمة على صعيد البلاد. يشكّل الإخفاق في تأسيس حزب ليبرالي بالمفهوم الأوروبي للعبارة برهاناً استثنائياً على عطالة وعقم الآليات التقليدية للنظام السياسي التركي[11](*)، مما يبقي الفئات الاجتماعية الحضرية الحديثة المتنامية دون

(*) لعل تجربة حركة الديمقراطية الجديدة (YDH) قصيرة العمر التي أوجدها رجل الأعمال الشاب جيم بويز وما لبثت أن برزت دولياً بوصفها قوة سياسية حديثة، غير أنها أخفقت في اجتذاب الناخبين في انتخابات سنة 1995م، حالة خاصة جديرة بالملاحظة. ولمعرفة النظرة البرنامجية لهذا الحزب. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تمثيل سياسي مناسب، فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني ليست إلاّ تعويضاً باهتاً وضعيفاً.

من الصعب على الأحزاب، على أية حال، أن تتكيّف مع المتطلبات والمواقف المتبدّلة للناخبين الأتراك، فضلاً عن أن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة، الحاصلة في العقود الماضية، أدَّت إلى إحداث نوع من الانهيار في صيغ الولاءات القديمة، وعمَّقت التحولات الجارية في المواقف كما تجلَّى في نمط التصويت شديد التقلُّب، خصوصاً في المناطق الحَضَرِيَّة[12]. وكذلك، فإن النظام الحزبي الممزق مع متنافسين يصعب تمييز بعضهم عن بعضهم الآخر في تياري يمين الوسط ويسار الوسط كليهما زاد من إرباك الناخبين وضياعهم. توزَّعت الأصوات على مجمل الطيف السياسي بحيث لم يفز أي من الأحزاب بأكثر من 25 بالمئة من المجموع الإجمالي. فاليوم ليس ثمة أي حزب، أو قائد سياسي، يستطيع ادعاء التمتع بتأييد ودعم أكثرية الناخبين الأتراك.

يواجه الساسة المخضرمون، مثلهم مثل القادة الجدد للأحزاب، صعوبات كبيرة في تفسير هذه التبدلات الاجتماعية ـ الاقتصادية وفي تكييف السياسات والبرامج الحزبية. أما الاستثناء الوحيد فيبدو متمثلاً بحزب الرفاه، وخليفته حزب الفضيلة، اللذين تمكنا، حسب نتائج الانتخابات المحلية في سنتي 1994م و1999م، من إثبات وجودهما بوصفهما ممثلَيْ الجماهير المقيمة في أحياء الأكواخ الحضرية (في الأحياء السكنية المهربة وغير النظامية) *(gece kondu)* على المستوى المحلي. أما الاشتراكيون الديمقراطيون، مثلهم مثل أحزاب يمين الوسط، فقد برهنوا على أنهم عاجزون عن تطوير أجوبة سياسية مناسبة قادرة على إدماج مَوْجَة المهاجرين القادمين من الأرياف بالبنى المجتمعية الاجتماعية الحضرية القائمة، أو توفير بنى جديدة[13]. لقد أخفقت

القيادات السياسية التركية في التصدّي لتحدّي التنوُّع الاجتماعي المتزايد، جنباً إلى جنب، مع التباين المتنامي بين المصالح، الناجمين عن التغيير الاقتصادي والاجتماعي الحاصل داخل مجتمع يتصف بقدر كبير من الحركية والديناميكية.

غالباً ما أدّى طابع الأحزاب السياسية التركية بوصفها آليات وصاية جنباً إلى جنب مع وجود بنى أوليغارشية للقيادة الحزبية تاريخياً، إلى نسف التعبير السياسي عن التعددية في العمليات الداخلية الحزبية كما في التنظيم الحزبي[14]. إنها أحزاب خاضعة لطغيان القادة على صعيدي التوجه والإدارة. أحياناً يجري اختيار جميع مرشحي الحزب في الانتخابات البرلمانية من قِبَلِ زعيم الحزب شخصياً مع حفنة من مساعديه (أو مساعديها) المقرَّبين جداً. وبالتالي، فإن مكانة أي سياسي (أو سياسية) لا تعتمد عادة على موقعه (أو موقعها) الإيديولوجي، ولا على موقف سياسي يتخذه (أو تتخذه)، تكون في معظم الأحيان متوقفة على مدى قربه (أو قربها) من زعيم (أو زعيمة) الحزب. كذلك لا تشكِّل الدوائر المحلية صفة التمتع بالشعبية في منظمات الحزب، المحلية أو الإقليمية، عنصراً ذا أهمية بالنسبة إلى مكانة السياسي على الصعيد القومي العام لتنظيم الحزب. لعل الاستثناء الوحيد من هذه الصورة هم الساسة القادمون من جنوب شرق البلاد، حيث القيادة غالباً ما تضمن نسبة معيَّنة من الأصوات المحلية، لأن البنية العشائرية والقبلية للمجتمع المحلي ما زالت تنطوي على تأثيرات قوية.

يتمثل أحد نتائج هذا الوضع بتكرر قيام البرلمانيين، الطامحين غالباً إلى تحصيل مكاسب أكبر من قائد الحزب اللاحق بعد التصادم مع قيادة الحزب السابق، بتغيير أحزابهم. وبسبب تمزق النظام الحزبي والتباينات البرنامجية التي تكاد أن تكون غير قابلة للتمييز بين مختلف أحزاب الوسط، فإن عقد التسعينيات شكَّل العصر الذهبي لظاهرة التحوُّل من حزب إلى آخر بين صفوف

النواب ذوي الولاء الحزبي الضعيف[15](*). وهكذا فإن عدم الاستقرار السياسي في تركيا يزيد تفاقماً أيضاً جراء خصوصيات الأحزاب البنيوية الهيكلية التي يصعب تغييرها، لأنها جزء من آليات حماية قادة الأحزاب من المنافسين السياسيين الآتين من داخل الحزب.

ما زالت الآليات القديمة للسياسة الحزبية التركية هي السائدة الآن، مما يعني أن الأحزاب وقادتها غارقون، على ما يبدو، في بحر الصراعات التكتيكية والشخصية على النفوذ والسعي إلى احتلال مراكز القوة خدمة للمصالح الشخصية، المادية غالباً، ولمصالح الأتباع والأنصار.

لعل أحد الدلائل المؤكّدة لصحة هذه الملاحظة هو ما نجده في سلسلة اتهامات الفساد أو سوء الإدارة المالية الموجَّهة ضد ثلاثة من رؤساء الوزراء الأتراك، ضد: **تشيللر، يلماظ وإيربكان**، إضافة إلى العديد من كبار السياسيين، من قبل أحزاب مختلفة في البرلمان منذ أواسط عقد التسعينيات. لم تتمخض هذه الاتهامات عن شيء ذي شأن على صعيد إجراء المحاكمات القضائية. كما أن لجان التحقيق البرلمانية بقيت هي الأخرى مشلولة، لأن الاعتبارات التكتيكية لسياسة التوازنات في البرلمان الممزَّق كثيراً ما تمخَّضت عن عمليات تبرئة متبادلة لشركاء التحالف السابقين، أو المحتملين. تشكّل قضية **تانسو تشيللر** قضية نموذجية: لقد نجت من سلسلة مختلفة من محاولات جعلها تَمْثُل أمام المحكمة العليا، عن طريق القيام باجتراح التحالفات اليمينية في الوقت المناسب.

(*) غير أن ممارسة إغواء النواب لسلخهم عن أحزابهم الأصلية عبر تقديم الوعود المادية أو السياسية في سبيل تغيير الحكومات، أو نسف استقرار حزب خصم، كانت قد بدأت قبل ذلك بوقت طويل. ففي سنة 1978م، مثلاً، قام بولنت أجويد بتشكيل حكومة أكثرية بالاستناد إلى اثني عشر نائباً كانوا قد هجروا حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

ما لبث هذا النمط من السلوك من جانب ممثلي تيار الوسط السياسي أن أفضى إلى حصول قدر متزايد من الإحباط وخيبة الأمل لدى الجماهير التي باتت شاهداً على دفع جملة المشكلات الملحة المتعلّقة بحياتها اليومية جنباً إلى جنب مع مجموعة المشكلات البنيوية القاسية التي تعاني منها البلاد إلى المرتبة الثانية من الأهمية. وما لبث هذا الاستياء أن شجّع على انتشار الإيديولوجيات القومية المتطرّفة أو الإسلامية السياسية. ومن غير المفاجىء أن الانتخابات العامة في كانون الأول/ ديسمبر 1995م، ونيسان/ أبريل 1999م، شهدت تقدماً لافتاً لهذه الأحزاب. ففي سنة 1995م، احتلّ حزب الرفاه (RP) الإسلامي المرتبة الأولى حاصلاً على نسبة 21,4 بالمئة من الأصوات، كما احتلّ حزب الحركة القومية (MHP) المرتبة الثانية في سنة 1999م، حاصلاً على نسبة 18 بالمئة. ما لبث هذا التطور أن زرع الرعب في قلوب قادة الجيش الذين يرون أن أركان ومرتكزات الجمهورية العلمانية الكمالية بالذات باتت مهدَّدة. وبالتالي، فإن جنرالات انقلاب 1980م، قاموا، حين حاولوا وضع وَصْفَة لإطار قانوني ودستوري متين لمسار تطور تركيا في مرحلة ما بعد سنة 1980م، بإرساء الأساس اللازم لعودة خلفائهم، أواخر عقد التسعينيات، إلى الحلبة السياسية بكثير من الزخم.

عيون ساهرة: دور الجيش

بموجب التقاليد ووفقاً لنصوص مستندة إلى تلك التقاليد، يضطلع الجيش التركي بمهمة الدفاع عن أمن الجمهورية. وفي هذا السياق ينطوي الأمن على معنى الوقوف في وجه حملة التهديدات الداخلية منها والخارجية. والتطورات التي يمكن اعتبارها مرشحة لنسف الاستقرار الداخلي في البلاد، تقع ضمن دائرة مسؤوليات الجيش، ولا بد، بالتالي، من اعتبار هيئة الأركان العامة ليس فقط مؤسسة عسكرية محترفة بل وركناً أساسياً من أركان النظام السياسي التركي.

وقد قام الجيش، انطلاقاً من وضعه هذا، بترتيب عملية الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء نجم الدين إيربكان الائتلافية ذات القيادة الإسلامية في ربيع 1997م، بادرت هيئة الأركان العامة، رداً على هبّة صاعدة لما اعتبرته مطالب وتحرّكات أصولية من جانب حزب الرفاه (RP)، الذي كان طرفاً في الحكومة، إلى تزويد الحكومة في اجتماع الثامن والعشرين من شباط/ فبراير لمجلس الأمن القومي (MGK) بقائمة تتضمَّن ثمانية عشر تدبيراً مصمماً لفرض قيود صارمة على نفوذ الحركات والعناصر الإسلامية. غير أن إيربكان تباطأ وراوغ في وضع هذه التدابير موضع التطبيق، فضلاً عن أن حزبه قام بتنظيم مظاهرات شعبية كبرى احتجاجاً على العنصر الرئيسي في التدابير، ألا وهو العنصر المتمثل باعتماد نظام تعليم ابتدائي إلزامي لمدة ثماني سنوات متصلة، من أجل الإجهاز على المدارس الإعدادية الدينية (الشرعية). ورداً على ذلك قام الجيش بترتيب موجة من الاحتجاجات العامة ضد الحكومة الائتلافية، أفضت أخيراً إلى استقالة إيربكان. ثمَّة مراقبون من رجال الإعلام والصحافة الأتراك استخدموا تعبير «انقلاب ينتمي إلى ما بعد الحداثة» لوصف هذه التطورات وتقويمها.

وفي شهر آذار/ مارس سنة 1998م، تجلَّت الأهمية التي يعلِّقها الجيش على رسالته بوضوح مرة أخرى. فقد تعرَّض رئيس الوزراء مسعود يلماظ الذي كان قد حلّ محلّ إيربكان في حزيران/ يونيو سنة 1997م، لدى قيامه بتشكيل حكومة أقلية ائتلافية مؤلَّفة من اثنين من أحزاب يمين الوسط هما: حزب الوطن الأم (ANAP) والحزب الديمقراطي التركي (DTP) وثالث من أحزاب يسار الوسط هو حزب اليسار الديمقراطي (DSP) بزعامة بولنت أجويد، لنقد شديد من جانب قيادة القوات المسلَّحة التركية بمطالبته الجيش بأن يهتم بشؤونه الخاصة ويترك أمر محاربة الإحيائية الإسلامية للمؤسسات السياسية والقضائية صاحبة الحق الدستوري في الاضطلاع بهذه المهمة. فبعد اجتماع لقيادة الأركان

المشتركة أصدرت قيادة القوات المسلَّحة بياناً خطيّاً كان ردّاً بالغ القسوة، إذ جاء فيه:

> لا يستطيع أحد، بصرف النظر عن الوظيفة أو المهمة التي يمثلها، في سبيل مصلحته أو طموحاته الشخصية، أن يعلن موقفاً أو يصدر أية إيحاءات أو تعليقات من شأنها فلّ عزيمة القوات المسلَّحة التركية (TSK)، وإرباكها، وإضعافها، أو التشكيك بتصميمها على النضال ضد الفعاليات الانفصالية أو الأصولية التي تستهدف أمن البلاد. وتعتقد القوات المسلَّحة التركية (TSK) أيضاً أن من شأن استمرار مثل هذه النقاشات أن يلحق الضرر ببنية البلاد الديمقراطية ومصالحها القومية[16].

حاولت قيادة الجيش، بهذا البيان أيضاً، أن تضع حداً للجدل السياسي الذي كان قد بدأ قبل عشرة أيام بملاحظات صدرت عن زعيم حزب الشعب الجمهوري (CHP)، دنيز بايكال، الذي كان قد ادعى أن الجيش كان يسعى إلى تشكيل «حكومة مؤقتة» لتحل محل حكومة الأقلية الائتلافية التي اعتُبرت أضعف من أن تطبق التدابير الضرورية للإجهاز على الخطر الأصولي مرة وإلى الأبد. فبعد هذا الكلام ما لبثت موجة من النقاشات السياسية النشطة والمزايدات العلنية حول ما إذا كان تدخل عسكري جديد وشيكاً وحول حقيقة الأهداف السياسية المباشرة للجيش. لقد جاء بيان قيادة القوات المسلحة في سياق هذا النقاش الذي أطلق خلاله رئيس الوزراء يلماظ ملاحظته[17].

شكّل البيان تأكيداً آخر لموقع الجيش القوي في سياسة البلاد. تعين على يلماظ الذي كان متردّداً حول السير خلف الجيش في النضال ضد القوى الإسلامية خشية التصادم مع الجناح ذي التوجه الديني في حزبه، أن يذعن. ففي الأسابيع التالية تمّ فرض قانون الزي في الجامعات من جديد عن طريق منع الطالبات ذوات أغطية الرأس والطلاب ذوي اللحى من الدخول إلى المدن

الجامعية أو إلى قاعات الامتحانات. كان رئيس بلدية استانبول، رجب طيب إيردوغان، من حزب الرفاه السابق الذي كان، مثله مثل معظم ساسة حزب الرفاه السابقين، قد أصبح عضواً في الحزب الوريث، حزب الفضيلة (FP)، قد صدر بحقه حكم يقضي بسجنه عشرة أشهر بسبب «زرع بذور الكراهية بين صفوف الشعب» في خطاب أُلقي في مدينة سييرت الواقعة جنوب شرق البلاد في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م. كان الرجل قد اقتبس أبياتاً من إحدى قصائد ضياء غوك آلب، كبير منظري القومية التركية لدى تأسيس الجمهورية. ومما تقوله القصيدة: «إن الجوامع ثكناتُنا، والقباب خوذاتنا، والمآذن حرابنا، وجمهور المؤمنين جيشنا». وبنظر محكمة أمن الدولة في ديار بكر كان هذا دليلاً على استهداف إيردوغان إثارة العداء والحقد بين صفوف الشعب عن طريق الإشارة إلى كفاح مسلح يخوضه الإسلاميون[18]. وبعد بضعة أيام جرى توقيف مجموعة من رجال الأعمال المسلمين وتفتيش منازلهم تحت شبهة تمويل جماعات إسلامية بصورة غير شرعية. تمت هذه التدابير ضد الأصولية الإسلامية دونما عرقلة من جانب الحكومة. لقد كانت الموجة الثالثة من محاربة «الرجعية» بعد إبعاد حكومة إيربكان وحظر حزب الرفاه، حلقة أخرى من برنامج الجيش الرامي إلى استئصال خطر التيار الإسلامي وضمان وحدة وتلاحم الجمهورية العَلْمانية[19](*).

غير أن تلك الموجة كانت أيضاً دليلاً على استياء الجيش من، واحتقاره

(*) لهذا الغرض، كان الجيش قد أعلن في نيسان/ أبريل سنة 1997م، تغييراً في مفهوم الدفاع الوطني للبلاد عبر إعطاء الأولوية للوحدة القومية والإقليمية والتهديد الداخلي الذي يشكّله الأصوليون للجمهورية ـ بعبارة أُخرى، عبر وضع محاربة حزب كردستان PKK الانفصالي على قدم المساواة مع محاربة الأصوليين الإسلاميين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

للساسة الذين اعتبرهم عاجزين عن، وغير مستعدين لإخضاع مصالحهم السياسية والشخصية التافهة للمصلحة الوطنية العليا المتمثلة بالحفاظ على الجمهورية الكماليّة. لا تبدي قيادة الجيش إلاً قدراً محدوداً من التفهم لتعقيدات السياسة الحزبية الديمقراطية وألاعيبها البرلمانية على صعيد صراع القوى. فبنظر الجيش تنطوي الأمة وقضية بقائها بالمعنى الكمالي على أهمية كبيرة جداً، ولا يمكن تركها للطبقة السياسية التي أثبتت، أكثر من مرة، في الماضي أنها عاجزة وغير مؤهلة للاضطلاع بواجبها القومي. وترى القوات المسلحة نفسها صاحب حق مشروع على صعيد التدخل، بقدر أكبر أو أقل من السرية والخفاء، في مسار التطورات السياسية إذا رأت تعرض رسالتها المتمثلة بالحفاظ على الأمن القومي للخطر جراء الصراعات والمشاحنات السياسية الدائرة بين فرسان السياسة المدنيين[20]. تلك هي النظرة التي كانت كامنة وراء رسالة هيئة الأركان العامة المؤرخة في الرابع من كانون الثاني/ يناير سنة 1999م، التي دعت أرباب السياسة بإلحاح، ولو بصورة غير مباشرة، إلى وضع حد للفراغ السياسي الذي كان قد نشأ جراء استقالة حكومة الأقلية الائتلافية برئاسة يلماظ في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1998م، بعد قيام أعضاء حزب بايكال الاشتراكيين الديمقراطيين بسحب تأييدهم للحكومة من خارجها. وفي الرسالة نفسها أكدت قيادة الجيش مرة أخرى تصميمها على متابعة الكفاح ضد الأصولية الإسلامية[21].

يتمتع الجيش التركي، رغم سلوكه الاستبدادي المتشدد، بدعم أكثرية الشعب الساحقة. فمنذ عقد الثمانينيات ظلت استطلاعات الرأي تبين بصورة مضطردة أنها المؤسسة الأكثر تمتعاً بالثقة في الدولة التركية. فالانتقادات الموجهة إلى الدور السياسي للجيش لا تتصاعد إلاً نادراً، على الرغم من أن قطاعاً متنامياً من المجتمع المدني يؤمن بأن الوضع التركي يشكل حالة تتسم

بشيء من الشذوذ بين النظم الديمقراطية الغربية، وقد لا يكون النموذج السليم للعلاقة النموذجية بين المدنيين والعسكريين في نظام ديمقراطي تركي «معاصر» على أعتاب الألفية الثالثة[22](*). ومع ذلك،

> ليس ثمة أي إجماع يشمل النظام حول الدور والمكان المناسبين للجيش في أي نظام ديمقراطي. ويبين الوضع الراهن، مرة أخرى، أن غياب الإجماع لدى الأطراف السياسية العادية حول طبيعة النظام وقواعده، وهو غياب للاتفاق حول ماهية المشكلات الكبرى التي تواجهها البلاد، وطبيعة التدابير التي يمكن اتخاذها للتغلب على تلك المشكلات، يفضي إلى نشوء فراغ سياسي يسارع الجيش إلى التحرك لملئه[23].

كان مثل هذا التحرك منطوياً أيضاً، أخيراً، على قدر متزايد من المشاركة في توجيه السياسة الخارجية التركية. فمنذ أوائل عقد التسعينيات شكّل الجيش أحد عوامل تحديد ثوابت السياسة التركية في الشرق الأوسط، كما سبق له أن فعل منذ زمن طويل بالنسبة إلى العلاقات اليونانية ـ التركية. ففي الساحتين كلتيهما تبقى متطلبات السياسة الأمنية، حسب تعريف قيادة الجيش، هي المحدِّدة لأولويات السلوك على صعيد السياسة الخارجية. لقد كان توسيع دائرة القتال ضد حزب عمال كردستان (PKK) إلى ما وراء الحدود التركية لتشمل شمال العراق، قراراً اتخذه الجيش دون تشاور ذي شأن مع الحكومة المدنية. وباتت ملاحظة الأمر ممكنة حين قامت القوات الخاصة التركية، في آذار/مارس 1998م، بإلقاء القبض على شمدين صاقيق، الذي هو أحد المساعدين المقربين السابقين لزعيم حزب عمال كردستان، عبد الله أوج آلان، والذي كان قد حاول، بعد أن قطع علاقاته بحزب عمال كردستان، أن يجد لنفسه ملاذاً في

(*) يمكن العثور على مثل هذا الانتقاد، مثلاً، في: (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

شمال العراق عند مسعود البارزاني وحزبه الديمقراطي الكردي، إحدى الفصائل الرئيسية لدى أكراد العراق. لم يبادر الجيش إلى إبلاغ مجلس الوزراء، ولا حتى رئيس الوزراء يلماظ، بهذه العملية بصورة مسبقة. وقد برر الجيش سلوكه هذا بالشك في قدرة الساسة المدنيين على الحفاظ على السرية الضرورية لمثل هذه العملية الخطرة.

يتحكم الجيش أيضاً بعملية إعادة صياغة العلاقات الأمنية التركية ـ الإسرائيلية، بل وقد نجحت هيئة الأركان العامة في إجبار رئيس الوزراء الإسلامي إيربكان على توقيع اتفاقيات تعاون عسكري بعيدة المدى مع القوات المسلحة الإسرائيلية، مما أثار احتجاجات قوية بين صفوف أتباع إيربكان كما لدى الدول العربية وإيران التي كان قد حاول أن يقيم معها علاقات أفضل[24]. يتطلع الجيش التركي بشغف إلى توسيع التعاون مع إسرائيل ليصبح شملاً للتزوّد بالأسلحة كما يتضح من الخطط المشتركة الرامية لتطوير منظومة مضادة للصواريخ البالستية العابرة[25].

يبدو أن آخر التحركات التي أقدم عليها الجيش التركي، على صعيد السياسة الخارجية، مستهدفاً منطقتي ما وراء القفقاس وحوض بحر قزوين حيث قام رئيس هيئة الأركان العامة التركية، الجنرال إسماعيل حقي قرة ضايي، في ربيع 1998م، بزيارات متعاقبة لكل من: أذربيجان، جورجيا، وروسيا (وهي المرة الأولى لهذه الأخيرة بعد انتهاء الحرب الباردة)، بغية إجراء مشاورات سياسية هامة مع حكوماتها. وبدلاً من الجهات ذات العلاقة في مؤسسة السياسة الخارجية التركية، قام رئيس الأركان بإبرام اتفاقية حول التعاون العسكري مع جورجيا[26]. يمكن للمرء أن يتصور أن قيادة القوات المسلحة لا تكتفي باحتكار توجيه وزارة الدفاع، وهو الوضع الدستوري الطبيعي، فقط، بل وتحاول أن تتولى قيادة وزارة الخارجية في منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى

علاقات تركيا الخارجية. ففي سنة 1998م، علق جنرال لم يُذكر اسمه في جريدة توركش ديلي نيوز قائلاً:

> لا أحد فينا يريد الإمساك بزمام هذا البلد أو التدخل في السياسة. غير أننا نجد أنفسنا مضطرين، بدون أي خيار آخر، في حال بقاء بعض الأجهزة في الحكومة التركية في وضعية مستمرة من الجهل والإهمال... نحن، بطبيعة الحال، نحترم الدستور والقوانين التي تحدد لنا مسؤولياتنا وصلاحياتنا... غير أن هناك قضايا حيوية بالنسبة إلينا لا نستطيع أن نجعلها موضوع مساومة[27].

يكاد هذا التصريح يصل إلى مستوى إعلان أن القوات المسلحة حكومة داخل الحكومة، ويشكل تعبيراً آخر عن إغفال الجيش أو جهله لقواعد صنع السياسة الراسخة في النظم السياسية الديمقراطية الغربية.

من المؤكد أن الجيش التركي متمتع بدور خاص في النظام السياسي يجعله أكثر من القوات المسلحة في بلدان الناتو الأخرى التزاماً بجملة من المهمات والقرارات السياسية. ولعل المؤسسة الأهم على هذا الصعيد هي مجلس الأمن القومي (MGK)، المرجع الاستشاري الأعلى بالنسبة إلى الحكومة التركية. يتألف المجلس من رئيس الجمهورية (وهو الرئيس)؛ ومن رئيس هيئة الأركان العامة وقادة الأسلحة البرية والبحرية والجوية والدرك على التوالي من الجانب العسكري؛ ومن كل من رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، ووزير الشؤون الخارجية من الجانب المدني. وعلى الرغم من أن المجلس لا يُصدِر إلاّ توصيات، فإن الجيش عادة ما يعتبر تلك التوصيات أوامر ملزمة يتعين تنفيذها من قِبَلِ الطرف المدني للحكومة، الذي قلما يجرؤ على عدم تلبية المطلوب. وهكذا، فإن «الجيش قد أصبح»، عن طريق مجلس الأمن القومي، «عملياً جزءاً من سلطة الدولة التنفيذية ذات القاعدة الدستورية دون إضفاء الصفة الشرعية رسمياً على مثل هذا الوضع»[28].

ثمّة ميدان آخر تتداخل فيه الصلاحيات المدنية والعسكرية، ألا وهو ميدان القضاء، ولا سيما محاكم أمن الدولة، والمحاكم العسكرية التابعة لسلطات حالة الطوارىء. فمحاكم أمن الدولة لا تكتفي بتغطية الجرائم التقليدية المرتكبة ضد الدولة فقط، بل وتقوم أيضاً بالنظر في جميع القضايا ذات العلاقة بقانون مكافحة الإرهاب ـ مثل الدعوة إلى الانفصال إلخ. . . ـ تلك القضايا التي تعتبر «جرائم ضمير واعتقاد» في معظم الديمقراطيات الغربية. لعل عمل محاكم أمن الدولة هو أحد أصعب العقبات التي تعترض سبيل التحقيق الكامل لمبدأ حرية الفكر والتعبير في النظام الديمقراطي التركي[29]. ظل قاض عسكري واحداً من أعضاء كل هيئة من هيئات هذه المحاكم حتى أوائل سنة 1999م.

أما المحاكم العسكرية التابعة لسلطات الطوارىء فتحاكم جرائم معينة يقترفها مدنيون ويورد قانون الطوارىء قائمة بها هي «جرائم ضد الدولة» بالدرجة الأولى[30][*]. وهذان النمطان من المحاكم، كلاهما، يتمتعان بقدر غير قليل من الشهرة على صعيد الحرب التي تشنها الدولة ضد الإرهاب الانفصالي وغيره من أشكال العدوان على الوحدة القومية. وقد أصبحا، برغبة أو دونها، في عقد التسعينيات، بين أمضى أسلحة كفاح نُخْبة الدولة والقيادة العسكرية ضد أية حركة هادفة إلى نسف الجمهورية الكمالية. وفي النمطين، كليهما، يتمتع الجيش بنفوذ كبير عن طريق القضاة العسكريين الذين يشكلون، رغم استقلاليتهم الشكلية، جزءاً من التسلسل الهرمي العسكري، ويتأثرون، بالتالي، باعتبارات لا علاقة لها بالقضاء والحقوق[31].

في سنة 1998م، أصدرت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، حكماً قالت فيه إن المحاكمات الجارية أمام، والأحكام الصادرة عن، محاكم أمن الدولة

(*) إجراءات هذه المحاكم الجنائية الخاصة بالمدنيين تُدار من قبل كوادر عسكرية، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

ليست، للسبب المذكور، منسجمة مع المواثيق الأوروبية ذات العلاقة[32]. وللحيلولة دون صدور انتقادات مماثلة عن المؤسسات الأوروبية حول محاكمة زعيم حزب عمال كردستان (PKK)، **عبد الله أوج آلان**، التي جرت أمام محكمة أنقرة لأمن الدولة في جزيرة إيمرالي الصغيرة في عرض بحر مرمرة ربيع 1999م، قام البرلمان التركي بتعديل الدستور والقانون بطريقة وفرت إمكانية استبدال القاضي العسكري بآخر مدني[33]. ومع ذلك، فإن هذا التحرك لا يجوز اعتباره محاولة لاختزال نفوذ الجيش السياسي. يمكن اعتبار الأمر، في الحقيقة، خطوة استهدفت منع الأوروبيين من توجيه النقد غير المبرر إلى هذا النفوذ.

يتمتع الجيش، بفضل وجود مجلس الأمن القومي، بسبب وضعه في فرع الأجهزة القضائية المسؤولة عن معالجة قضايا الأمن الداخلي، واستقلال رئيس هيئة الأركان العامة الكامل عن وزارة الدفاع، بمكانة يمكن اعتبارها نموذجية ومثالية في النظام السياسي التركي، مكانة مثالية تمكّنه من اعتماد برنامج سياسي يخصه. ونظراً لوزنها وسمعتها التاريخيين في أوساط المجتمع التركي، فإن قيادة الجيش قادرة أيضاً على ضمان تطبيق برنامجها رغم مقاومة أكثرية المدنيين. ولقد تأكد هذا النفوذ بصورة متكررة حين كان الجناح المدني من الحكم يحاول اتباع خط يتعارض مع برنامج الجيش القائم على الدفاع عن الكمالية العلمانية على صعيد السياسة الداخلية.

يكمن المأزق السياسي للوضع في حضور الجيش الذي هو عامل استقرار من جهة مع الحرص، من الجهة المقابلة، على الحفاظ في الوقت نفسه عن أفكار وبنى اجتماعية ما عادت منسجمة مع الواقع الاجتماعي للبلاد، والدفاع عنها. فعبر دفاعه عن فكرة التغريب كما طوّرها **أتاتورك** عبر فرض القيود المتشددة على حق حرية الفكر والتعبير الديمقراطي، يزيد الجيش من ابتعاده المضطرد عن الأنظمة السياسية الغربية الحديثة. وبالتالي، فإن مأزق عملية

التغريب التركية يبدو كامناً في سعي الجيش إلى دفع عجلة الديمقراطية إلى الأمام عن طريق اعتماد إجراءات لا ديمقراطية. ومثل هذا المسعى لا بد له من أن يخفق على المدى الطويل، كما يتجلى بوضوح في التجربة التركية لعملية إشاعة الديمقراطية القائمة على ريادة الجيش. لعل المشكلة السياسية الأعمق الكامنة تحت هذا المأزق، هي مسألة ما إذا كان مجتمع البلاد وطبقتها السياسية سيكونان قادرين على اجتراح مسار تنموي يتوافق مع المعايير السياسية الغربية المعاصرة يستطيع، آخر المطاف، أن يحقق المصالحة بين سائر القوى الاجتماعية والإيديولوجية الداخلية المتباينة دون اللجوء المتكرر إلى أسلوب التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر.

ثمّة ما يدعو للاعتقاد بأن إطلاق مثل هذه التجربة لا يصبح ممكناً إلاّ بعد أن يتعرض دور الجيش داخل النظام السياسي لقَدْرٍ جذري وعميق من التغيير. وليحصل هذا لا بد من الاعتراف بالوقائع الاجتماعية التي جلبتها سلسلة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة منذ عقد الثمانينيات؛ بمعنى أن أساطير وخرافات معينة موروثة عن الإيديولوجية الكمالية النقية، وفي طليعتها فكرة الأمة التركية الواحدة الموحدة ودولتها، جنباً إلى جنب مع مفهوم العلمانية كما حددته الإيديولوجية الكمالية، لا بد من مساءلتها وعرضها على المحك. فبدون التسليم بالواقع الكردي من جهة وبعمق توغل الإسلام في المجتمع على نطاق واسع من جهة ثانية، بوصفهما ظاهرتين شرعيتين من ظواهر تركيا اليوم، قد لا يكون أي هروب من مأزق المشاركة السياسية من جانب قيادة الجيش أمراً ممكناً.

الفصل الرابع

خرافة التجانس القومي و«الواقع الكردي»

حين شن حزب عمال كردستان (PKK) هجوماً على اثنين من مخافر الدرك التركي، لم يخطر ببال أحد أن من شأن هذا الهجوم أن يشكل بداية مجابهة عسكرية طويلة بين القوات الحكومية والفدائيين الأكراد لن تلبث أن تتمخض عن شرخ عميق في المجتمع التركي، وعن خلافات سياسية جدية مع حلفاء تركيا الغربيين، وعن مشكلات متزايدة على صعيد السياسة الخارجية فيما يخص وضع البلاد في الشرق الأوسط[1]. إلى بداية عقد التسعينيات كان من الممكن اعتبار القتال ضد حزب عمال كردستان في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية من البلاد، قضية داخلية غير منطوية إلاّ على مضاعفات هامشية فيما وراء حدود تركيا. غير أن نضال تركيا في سبيل الحفاظ على وحدتها القومية والإقليمية عبر محاربة المتمردين الأكراد الانفصاليين ما لبث أن تحول، منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى قضية دولية تتردد أصداؤها عبر تطورات البلاد الداخلية[2]. لقد أصبحت الطريقة المثلى للتعامل مع التحدي الكردي موضوع خلافات مستمرة بين المجموعات الكمالية والقومية من جهة، والليبراليين الأكثر انفتاحاً من جهة ثانية، فضلاً عن جماعة صغيرة من ساسة أكراد ذوي توجهات مختلفة، يحاولون أن يُسْمِعوا صوتهم رغم القمع الشديد لأي شكل من أشكال التعبير السياسي الكردي[3].

إلى عقد التسعينيات ظل مجرد ذكر كلمتي «أكراد» و«كردي» يُعتَبر عموماً نوعاً من الكفر. فالشخص الذي يُقْدِم متعمداً على اقتراف مثل هذه «الجريمة» كان يخاطر باحتمال التعرض للاعتقال والمحاكمة بتهمة الدعوة إلى الانفصال. وفي أوائل سنة 1991م، أقدم الرئيس تورغوت أوزال على اتخاذ الخطوات الأولى باتجاه تغيير نظرة تركيا السياسية إلى الأكراد كجزء من سياسته الأشمل على صعيد توجيه دور تركيا في حرب الخليج وبعدها[4]. فحين بادر رئيس الوزراء سليمان ديميريل في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1991م، إلى الاعتراف للمرة الأولى بوجود «واقع كردي» في البلاد، كان الوضع قد تغير[5]. ففي نيسان/ أبريل سنة 1991م، كان القانون رقم 2932 الصادر سنة 1983م، الذي قضى عملياً بتحريم استعمال اللغة الكردية على الملأ، قد أُلغي، وفي موعد لاحق من ذلك العام دخلت الحكومة التركية في حوار مع الجماعات الكردية في شمال العراق. ثم إطلاق نقاش عام حول اعتماد تغيرات معينة في السياسة المتبعة مع الأكراد في وسائل الإعلام. باتت المسألة الكردية اليوم موضوع جدل جماهيري يشارك فيه حتى القطاع الإسلامي من الجمهور التركي[6]. غير أن هذا لا يعني أن أي شخص يستطيع في أي من الأوقات أن يناقش المشكلة دون التعرض للاعتقال من جانب قوات الأمن. فنشر «الدعاية الانفصالية» ما زال يعتبر جريمة شنيعة، على الرغم من أن النظرة الرسمية إلى ما تعنيه مثل هذه الجريمة أصبحت أقل جموداً وتشدداً على مر السنين.

في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1995م، قام البرلمان التركي بتغيير المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب سيِّىء السمعة مما أدى إلى إخراج مناقشة المسألة الكردية عن أن تشكل بصورة شبه آلية انتهاكاً للقانون. وتبقى مع ذلك أدوات حقوقية أخرى كثيرة في كل من الدستور وقانون الأحزاب والقوانين الأخرى تشكل عائقاً أمام النقاش المفتوح وغير المقيد لهذا الموضوع. فالساسة، والصحافيون، والفنانون، ونشطاء منظمات حقوق الإنسان ما زالوا

يواجهون المحاكمات والأحكام بالسجن جراء التعبير عن آراء تخالف وجهة النظر الرسمية حول القضية الكردية، حتى ولو لم يشيروا قط إلى حزب عمال كردستان، أو إلى استخدام وسائل العنف لبلوغ الأهداف الكردية[7].

لم يكن تغيير النظرة الرسمية الكردية إلى الأكراد إحدى نتائج حرب الخليج وعواقبها المحفوفة بالأخطار فيما يخص شمال العراق، تلك العواقب التي أفضت إلى اعتماد عملية المطرقة المرفوعة بقيادة الولايات المتحدة لحماية أكراد العراق من هجمات جيش صدام حسين (انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب) فقط، بل جاء كذلك حصيلة لسنوات طويلة من أعمال العنف التي لم تكن تعرف معنى الرحمة من جانب حزب عمال كردستان في جنوب ـ شرق تركيا، ومن رد الفعل الذي لم يكن أقل خُلُوّاً من الرحمة من جانب قوات الأمن الحكومية[8]. وهكذا فإن النزعة الانفصالية الكردية تحوّلت إلى قضية سياسية وطنية ـ قومية، بعد أن كانت مسألة إقليمية تركية، على الرغم من أن تأثيراتها المباشرة ظلت محصورة إلى حد بعيد، بالزاوية الجنوبية الشرقية من البلاد.

مع مرور الزمن انقلبت الحملة ضد فدائيي حزب عمال كردستان الانفصاليين إلى حرب منخفضة المستوى في جنوب شرق الأناضول. وبعد تولي هيئة الأركان العامة التركية قيادة محاربة الانفصاليين، حلت قوات الجيش النظامي بصورة متزايدة محل قوات الدرك. بات ما يقرب من ربع مجموع القوات البرية التركية مشاركاً في الجهد المبذول لسحق حزب عمال كردستان والمتعاطفين معه[9]. أصبحت الغارات الجوية على مواقع الفدائيين المحصنة من الأمور الشائعة، كما أن الحوّامات الهجومية صارت تُستخدم بصورة متزايدة في عملية خوض حرب متحركة في منطقة جبلية شديدة الوعورة والصعوبة.

كانت معدلات الإصابات مرتفعة؛ فقبل أيلول/سبتمبر سنة 1997م، كان عدد القتلى قد بلغ ثلاثاً وعشرين ألفاً، والجرحى ثلاثة عشر ألفاً وسبعمئة. وبين القتلى كان أربعة آلاف من المدنيين وأربعة آلاف وأربعمئة من قوات الأمن

وأربعة عشر ألفاً وثمانمئة ممن يطلق عليهم في القواميس التركية اسم «الانفصاليين» أو «الإرهابيين». واليوم يتحدث بعضهم عن سقوط أكثر من ثلاثين ألف ضحية في المعارك القتالية بين حزب عمال كردستان والقوات التركية. لعل من الأمور الجديرة بالملاحظة مدى قلة عدد مقاتلي حزب عمال كردستان الذين وقعوا في الأسر، أو أُصيبوا بجروح في أثناء عمليات الاشتباك مع قوات الأمن. وتم خلال استمرار التحركات العسكرية، خصوصاً بعد سنة 1992م، إخلاء أكثر من ثلاثة آلاف قرية ومزرعة، وتدمير معظمها، ما أدى إلى إعادة توطين أربعمئة ألف نسمة قسرياً[10](*).

ولكن معدلات الهجرة من المناطق الكردية كانت أعلى بكثير، لأن الناس قاموا أيضاً بهَجْر بيوتهم الريفية هرباً من مضايقات كل من حزب عمال كردستان وقوات الأمن التركية المستمرة. وقد كانت هجرة هؤلاء، عادة، إلى ديار بكر، وأورفه، ووان، أو مراكز حضرية أخرى في جنوب شرق البلاد حيث ضاعفوا من أعداد العاطلين عن العمل، المتورمة أصلاً، في مراكز المدن. ومما يبدو واضحاً أن أعداداً أكبر هاجرت من الأقاليم الكردية إلى مناطق أخرى من البلاد هرباً من القتال وتأثيراته الجانبية فضلاً عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الميئوس منه في جنوب شرق البلاد. وقد استقرت الأكثرية في المراكز الحضرية الأكثر ازدهاراً غرب الأناضول مثل استانبول وإزمير. ونتيجة لعملية الهجرة الداخلية التي طالت ما يُقدَّر تعدادُهم بثلاثة ملايين نسمة، يقال إن عدد الأكراد الذين يعيشون خارج المحافظات الجنوبية الشرقية، والشرقية أكبر من أولئك الذين يقيمون في الأوطان الكردية الأصلية من تركيا[11].

ليست مشكلة تركيا الكردية الداخلية إلاَّ خليطاً من القضايا المترابطة؛ لعل أبرزها كيفية حل مسألة عقيدة الدولة الرسمية القائلة بـ«أمة ودولة واحدة غير قابلة

(*) ثمّة عرض موجز بالألمانية، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

للتجزئة» مع الوجود غير القابل للإنكار لعشرة إلى اثني عشر مليوناً من البشر ينتمون إلى أصول إثنية مختلفة ويتمتعون بخلفية ثقافية مغايرة، يطالب قسم لا يستهان به منهم بحقوق متميزة بسبب هذه الفروق[12](*). وثمة قضية ثانية ألا وهي مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الكردية وعدم كفاية الجهود المبذولة من جانب الدولة في سبيل تحسين هذا الوضع. وهناك، ثالثاً، قضية الحرب ضد هجمات حزب عمال كردستان نتيجة للمشكلة الأولى. وهذه المشكلات الثلاث مترابطة بطريقة أعاقت أي حل. ومع ذلك، فإن من المهم إدراك حقيقة أن جوهر القضية، بالنسبة إلى رافعي شعارات المطالب الكردية على الأقل، مسألة سياسية متمثلة بالاعتراف بنوع من الهوية الكردية في سياسة الدولة تجاه المنطقة.

تركيا: دولة واحدة، شعب واحد؟

«لو لم يتم التعامل مع الأكراد بوصفهم مجرد شعب البداة الرحل الذين هم بحاجة إلى الاستيعاب والتمثل، لكان الوضع مختلفاً»[13]. إن هذا التصريح الصادر عن صحافي تركي اضطر إلى التخلي عن مهنته في تركيا لمبالغته في التورط بالقضية الكردية، يلامس المشكلة المركزية.

دأبت نُخْبة الدولة الكمالية، وبعناد، على الدفاع عن عقيدة وحدة الدولة

(*) يستحيل تحديد العدد الدقيق للأكراد الذين يعيشون في تركيا، لأن الإحصاء السكاني في تركيا لا يتضمن أية أسئلة عن اللغة الأم منذ سنة 1965م. أضف إلى ذلك، يصعب تحديد هوية الكردي بدقّة بسبب النتائج المترتبة على سياسة الإذابة (التتريك) التركية والصعوبات المألوفة في رسم الحدود الواضحة بين التصورات العرقية (الإثنية). وبالاستناد إلى بيانات إحصاء سنة 1965م، قَدَّرَ ثروت موتلو، أن عدد الأشخاص الناطقين باللغة الكردية بين مجموع سكّان تركيا في سنة 1990م، كان (7) ملايين. أما اليوم فما من أحد يجادل في حقيقة أن عدد الأكراد يصل إلى نحو عشرة ملايين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

التركية وعدم قابليتها للتجزئة أرضاً وشعباً، منذ تأسيس الجمهورية ـ هذا التأسيس الذي تم بفضل مساعدة ذات شأن من جانب القبائل الكردية في أثناء حرب الاستقلال التي خاضها أتاتورك. لقد باتت هذه العقيدة عنصراً مركزياً من عناصر علة وجود تركيا، عنصراً محفوراً بعمق في صلب الدستور الذي صيغ تحت إشراف الجيش بعد انقلاب سنة 1980م، وتمت الموافقة عليه بأكثرية كبيرة في استفتاء جرى سنة 1982م. وحسب العقيدة ليس ثمة إلاَّ شعب واحد في تركيا، وهو يشكل مجموع مواطني البلاد الذين يتمتعون بالحقوق نفسها ويلتزمون بالواجبات ذاتها. أما المزاعم القائمة على الاختلافات العرقية (الإثنية) فهي مزاعم غير مبررة، لأن كل مواطن تركي هو مواطن من الدرجة الأولى، وفقاً لشعار عاطفي ما لبث أن أصبح حجة قوية وثابتة يستخدمها الساسة وموظفو الدولة لرفض المطالبة الكردية بحقوق الأقلية. إن الجماعات الوحيدة التي يُعتَرف بأنها أقليات في تركيا هي التي جرى إعطاؤها صراحة وضعية الأقلية في معاهدة لوزان التي شكلت أساس الاعتراف الدولي بالجمهورية التركية في سنة 1923م. وبالتالي، فإن الأقليات الوحيدة هي: الأرمن المسيحيون، واليونانيون الأرثوذكس، واليهود[14].

كان من شأن العقيدة الكمالية الأصلية لـ«القومية القائمة على المواطنية» أن تؤدي، في حقيقة الأمر، إلى جعل التمييز القائم على الانتماء العرقي (الإثني) ضرورياً، لو اتبعتها سلطات الدولة بما يكفي من المثابرة والإتقان. غير أن سلسلة متقطعة ولكنها دائمة من حركات المقاومة الكردية للدولة الجديدة ولإيديولوجيتها العَلْمانية والقومية في وقت مبكر من تاريخ الجمهورية، جنباً إلى جنب مع سياسة رسمية صارمة هادفة إلى تثقيف الشعب عن طريق تلقينه هذه الإيديولوجية الجديدة، ما لبثتا أن قادتا إلى نشوء وتطور إحدى صيغ «القومية العرقية (الإثنية)» القائمة على الانتماء إلى الأصل التركي بصورة تدريجية، وصولاً إلى إنكار أي وجود للجماعات العرقية المختلفة في الجمهورية.

ببساطة، تم اعتبار الأكراد أتراكاً قدماء نسوا جذورهم العرقية الحقيقية وباتت إعادة تثقيفهم وتلقينهم حقيقة انتمائهم التركي ضرورية[15]. ولتحقيق ذلك جرى منع استعمال اللغة (أو اللهجات) الكردية، مثلها مثل الأسماء الكردية للمواليد، فضلاً عن إعطاء عشرات آلاف القرى والمزارع الكردية أسماء كردية جديدة. ما لبثت السياسة الرسمية الرامية إلى نشر المبادىء الكمالية بين صفوف أهالي الأناضول أن انحرفت ببطء، ولكن باضطراد، عن مسار خَلْق «مواطن تركي جديد» إلى خط إذابة أبناء الجماعات العرقية المختلفة في بوتقة تركية واحدة، أي إلى خط خلق «أتراك جدد»[16].

أقبل عدد كبير من الأكراد على السير في الخط الذي حددته النُّخَب الرسمية، فأصبحوا أتراكاً، بل وارتقوا إلى مواقع رفيعة في الجمهورية الجديدة. وبالتالي فإن من السهل اليوم على أنصار إيديولوجيا الشعب التركي الواحد الموحد أن يذكروا عدداً كبيراً من أسماء الأتراك الناجحين ذوي الأصول الكردية كنماذج تؤكد الطبيعة اللاتمييزية للدولة التركية. يبرز رئيس الجمهورية السابق الراحل تورغوت أوزال من بين صفوف ذلك النوع من الأتراك المعاصرين، غير أن المرء يستطيع أيضاً أن يذكر عدداً كبيراً من الساسة المرموقين مثل رئيس البرلمان التركي السابق وأحد الزعماء السابقين لحزب الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي الذي تمت إعادة تأسيسه، حكمت جتين. هذا وتحرص القوات المسلحة التركية على التباهي والمفاخرة بموقفها اللاتمييزي من الخلفية العرقية لضباطها، طوال بقائهم ملتزمين بعدم تحويل انتمائهم العرقي إلى قضية إشكالية.

ثمَّة طريقة أُخرى من طرق تلبية متطلبات الدولة التركية فيما يخص وحدة الشعب التركي اختارها قادة العشائر الكردية الذين تعاونوا تعاوناً فعالاً مع السلطات الحكومية تاركين مسألة، ما إذا فعلوا ما فعلوه بوصفهم ممثلين لإحدى فئات الشعب الكردي أم بوصفهم مواطنين أتراكاً متحلين بروح

المسؤولية، مفتوحة دون إجابة. وليس مثل هذا السلوك إلاَّ نتاج البُنى شبه الإقطاعية التي ما تزال موجودة في المناطق الكردية، حيث يسود التنظيم الاجتماعي القائم على الانتماء القبلي أو العشائري، وحيث يستطيع زعماء العشائر أن يطالبوا أبناء عشائرهم بالولاء المطلق[17]. وبهذه الطريقة يستطيع الزعماء أن يحصلوا على مكاسب مادية من الدولة ـ مثل الامتيازات العامة للشركات العائدة لأسر هؤلاء الزعماء مقابل ولاء أبناء عشائرهم للدولة التركية. ومن شأن الأمر أن يتخذ أحياناً شكل صب الأصوات الانتخابية لصالح هذا الحزب أو ذاك. لا ينطوي الانتماء الكردي على أية أهمية في هذه العلاقة التكافلية العضوية طوال بقاء الطرفين حريصين على الوفاء بالتزاماتهما.

غير أن كل من يصر على الحفاظ على هويته (أو هويتها) الكردية، أو حُرم ببساطة من فرصة تحقيق القَدْر الكافي من «التتريك» جراء ظروف الحياة القاسية وغير المناسبة في جنوب شرق البلاد، ما زال يعاني من قمع الدولة واضطهادها. ويصح هذا بصورة استثنائية على جميع أولئك الذين يعلنون انتماءهم الكردي للملأ، أو يدعون الدولة إلى الاعتراف بوجود هوية كردية في تركيا مع الإقرار بحقوق ثقافية بل وحتى سياسية خاصة بالأكراد.

ومن الأمثلة المعاصرة البارزة عن مثل هؤلاء الأشخاص يمكن أن نذكر اختصاصي العلوم الاجتماعية إسماعيل بشيكجي الذي حُكم بالسجن لمدة مئتي سنة لدفاعه عن القضية الكردية في كتاباته السوسيولوجية (الاجتماعية)، أو أكبر المؤلفين الأتراك الذين هم على قيد الحياة، يشار كمال، الذي تعرض للمحاكمة عدداً من المرات بتهمة «نشر الدعاية الانفصالية» في مقالات صحافية. أما قضية النواب السبعة من الحزب الديمقراطي (DEP) المحظور، بمن فيهم ليلى زانا، الذين سُجنوا بسبب صِلاتهم المزعومة بحزب عمال كردستان المحظور، فقد أدت إلى إثارة موجة من الاحتجاجات الدولية في الولايات المتحدة وأوروبا[18].

يؤدي هذا الوضع إلى جعل تأسيس أية منظمات اجتماعية أو سياسية مدافعة عن القضية الكردية أمراً بالغ الصعوبة. إذا أقدمت مثل هذه المنظمات على الدفاع علناً عن القضية الكردية فإنها ستتعرض للإغلاق بأوامر من السلطات الرسمية، أو بأحكام صادرة عن المحاكم. وقد حصل هذا ثلاث مرات لأحزاب أسسها ساسة أكراد من أصول اشتراكية ديمقراطية. وحزب الشعب الديمقراطي (HADEP) دائم التعرض لخطر الإغلاق والحظْر كما أن قيادته سيقت إلى المحاكم عدداً من المرات بتهم وجود علاقات للحزب مع حزب عمال كردستان أو انتهاك وحدة الأمة[19].

صحيح أن أياً من تلك الأحزاب السياسية المؤيدة للأكراد، باستثناء الحزب الديمقراطي الجماهيري (DKP) الصغير الأميل إلى الوسط، لم ينأ بنفسه، علناً، عن حزب عمال كردستان، غير أن ذلك لم يكن سهلاً بالنسبة إلى تلك الأحزاب، بسبب التأييد الواسع الذي يتمتع به هذا التنظيم بين صفوف الأكراد المسيسين في تركيا... ولكن تلك الأحزاب لم تبادر قط، على النقيض من ادعاءات الحكومة، إلى تطوير أي نوع من أنواع العلاقة العضوية القائمة بين [الجيش الجمهوري الإيرلندي] والشين فين في إيرلندا الشمالية، حيث الأخير لا ينكر كونه الذراع السياسية للمناضلين المسلَّحين»[20].

لقد اكتسب حزب الشعب الديمقراطي (HADEP) مشروعية سياسية لا لُبْسَ فيها بين صفوف السكان الأكراد في الأقاليم الجنوبية الشرقية، والشرقية. ففي الانتخابات العامة سنة 1995م، احتل الحزب المرتبة الثانية بعد حزب الرفاه الإسلامي في المنطقة الكردية، وفي انتخابات سنة 1999م، كان الحزب الأقوى في أحد عشر إقليماً من أقاليم المنطقة. لقد فاز بمناصب رئاسات بلدية هامة في المنطقة في انتخابات 18 نيسان/ أبريل سنة 1999م البلدية التي عُقدت جنباً إلى جنب مع الانتخابات البرلمانية العامة. ومما انطوى على أهمية خاصة انتصاره في ديار بكر، التي هي أكبر مدن المنطقة الكردية في تركيا.

يُشَكِّلُ نجاح حزب الشعب الديمقراطي (HADEP) الانتخابي دليلاً على وجود تعاطف شعبي قوي مع الحركة القومية الكردية في جنوب شرق البلاد. غير أن من المهم أن نلاحظ أن هذا التعاطف مقصور على المنطقة لأن الحزب لم يفز على المستوى القومي (على مستوى تركيا كلها) إلاَّ بما هوأقل من نسبة (5) بالمئة من الأصوات في انتخابات 1995م و1999م. وقد أخفق الحزب كذلك في اجتذاب أكثرية الأكراد المقيمين في المجمَّعات الحَضَرية الكبرى الواقعة في الأناضول الغربي مثل استانبول وأنقرة.

يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات المهمة سياسياً من هذا الوضع. ثمَّة، أولاً، هوَّة سياسية عميقة بين المنطقة الكردية وباقي تركيا. وليست المزاعم القومية الكردية متمتعة، ثانياً، باعتراف الأكثرية الساحقة من سكان تركيا. ولا يمكن الحفاظ على وحدة الدولة والأمة، ثالثاً، ما لم يتم ردم الهوة آنفة الذكر. من شأن حظر حزب الشعب الديمقراطي (HADEP) ألاَّ يتمخض عن أي تغيير ذي شأن في الموقف السياسي في الأقاليم الكردية، وإن أفضى إلى استئصال ممثل آخر للمصالح الكردية واضطرار الدولة إلى تحمل مسؤولية القيام بمجمل عملية بناء الجسر وحدها.

ستبقى عملية اجتراح أرضية سياسية مشتركة معطّلة طوال بقاء الكماليين المتشددين في قيادة الجيش وجهاز القضاء، واستمرار الجماعات القومية في أحزاب اليمين ـ الوسط واليمين متحكمين بسياسة الدولة تجاه الأكراد. وقد تأكدت هذه الحقيقة في مناسبات مختلفة حين حاولت حكومات تركية سابقة اعتماد سياسة أكثر انفتاحاً وجرأة على صعيد المسألة الكردية. فلا تورغوت أوزال ولا سليمان ديميريل المتمتع بقدر كبير من الاحترام، بالتحالف مع الزعيم الاشتراكي ـ الديمقراطي إيردال إينونو، استطاع أن يتغلب على الشكوك العميقة المتجذرة في أوساط الجبهة القومية المعززة بالتيار الكمالي[21]. وقد حاول نجم الدين إيربكان، زعيم حزب الرفاه (RP) الإسلامي، في بداية رئاسته للوزارة

صيف سنة 1996م، أيضاً، أن يطور، عبثاً، حلاً سياسياً للمسألة الكردية[22].

ليس الاعتراف بالمسألة الكردية وبالتعبيرات الممكنة عن الحقوق الثقافية الكردية، بنظر المتشددين في تركيا، سوى بداية نهاية الأمة ـ الدولة التركية الموحدة. يقول هؤلاء إن من شأن الحقوق الثقافية مثل حق الاستخدام الرسمي للغة الكردية في مناسبات معينة أن يفضي بالضرورة إلى المطالبة بحقوق سياسية لن تلبث أن تطلق نداءات داعية إلى إعادة تنظيم الجمهورية على أسس اتحادية فيدرالية. ولن يبقى للوصول إلى الانفصال من هناك سوى خطوة صغيرة، وصولاً، آخر المطاف، إلى ما تنبأت به القوى الغربية في معاهدة سيفر عند انتهاء الحرب العالمية الأولى وما أبدى الأتراك هذا القدر الكبير من النجاح في التصدي له وإحباطه في أثناء حرب الاستقلال[23](*).

من شأن تعطيل كل محاولة صادرة عن الحكومة التركية أو الساسة الأتراك في سبيل التغلب على حالة الجمود والتأزم التي تعيشها المسألة الكردية جنباً إلى جنب مع كل هجمة إجراءات صارمة تشنها السلطات الرسمية ضد المنظمات السياسية والاجتماعية الكردية التي تسعى إلى دفع عجلة دراسة القضية بوسائل سلمية معتدلة بعيدة عن العنف والتطرف، أن يؤدي إلى تعزيز مكانة حزب عمال كردستان وتكتيكاته الإرهابية. ومن المؤسف أن المتشددين في الطرفين ظلوا دائبين على تحقيق أحلامهم وطموحاتهم عبر قيام كل منهما بتزويد الآخر بالمبرر المطلوب لمتابعة سياساته القائمة على التشدد والحيلولة دون أية مشاركة فعالة من جانب المعتدلين في الجانبين كليهما.

(*) باتت معاهدة (سيفر) مرجعية مهمة في مناقشات القوميين الأتراك المرتابين من اتباع حلفاء تركيا الغربيين خطة سرية تقضي بتمزيق الجمهورية عن طريق الدعوة إلى منح أكرد تركيا حقوقاً خاصة. حتى الرئيس سليمان ديميريل تحدث، في ربيع سنة 1995م، عن «مؤامرة» غربية ضد تركيا على هذا الصعيد. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

غير أن الأمور بدأت مؤخراً تشهد قَدْراً من التغير البطيء. فكنتيجة لأعمال العنف في جنوب ـ شرق البلاد، ولكن بسبب التمييز المتنامي في المراكز الحضرية الغربية أيضاً، بات العديد من الأكرادَ يعكفون على إعادة اكتشاف جذورهم العرقية (الإثنية)[24]. «مع حلول منتصف عقد التسعينيات كان جزء لا يستهان به من السكان في تركيا يعتبرون أنفسهم أكراداً، وقد أصبحوا يزيدون من المطالبة بالاعتراف بحقهم في التعبير عن هويتهم»[25]. وفي الوقت نفسه بات واضحاً أن الأكثرية الساحقة من هؤلاء الناس ليست عازمة على تقسيم تركيا. ليس ما تستهدفه أكثريتهم الطاغية سوى الحصول على اعتراف الدولة بهويتها وامتلاك القدرة على التعبير عن هذه الهوية داخل حدود تلك الدولة. وقد بات هذا الأمر معروفاً أيضاً لدى عدد متزايد من الساسة وممثلي المجتمع المدني الأتراك، بين صفوف رجال الأعمال بشكل خاص. صدرت جملة متباينة من التقارير والآراء التي تعبّر جميعاً عن تأييدها للتوصل إلى حل سياسي للمسألة الكردية. وفي الوقت نفسه باتت أكثرية القيادات السياسية لتياري يمين الوسط ويسار الوسط، مثلها مثل القيادات العسكرية، مقتنعة بأن الزخم الرئيسي لحل المشكلة الكردية يجب أن يأتي من الميدان السياسي[26]. ومع ذلك فإن النتائج المتحققة حتى الآن قليلة.

لعل السبب الرئيس الكامن وراء غياب التقدم هو التردد والاختلاف السائدين بين صفوف السياسيين الأتراك حول ماهية عناصر الحل السياسي المطلوب. تتدرج الآراء من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى محاربة التخلف الاقتصادي في المنطقة، إلى تدابير إدارية ترمي إلى تخفيف قبضة سلطة الدولة بصورة عامة لتوفير إمكانية حصول نوع من الحكم الذاتي الكردي على المستوى المحلي بصورة غير مباشرة. وثمة آراء أخرى تدعو إلى دعم هوية كردية معينة عن طريق تمكين البرامج الإذاعية والتلفزيونية الكردية،

بل وحتى من خلال السماح بتعليم اللغة الكردية في المدارس على أساس مبدأ الطوعية وحرية الاختيار. لا أحد يفكر بأي اعتراف رسمي بوضعية أقلية للأكراد من شأنها أن ترتب حقوق أقلية خاصة. لعل ما يحتل المرتبة الأولى في سلّم الاهتمامات هو الحرص العام على عدم المساس بالوحدة القومية ـ الوطنية لتركيا، هذا الحرص الذي تعتبره قيادة الجيش أسمى واجباتها وأشرفها[27].

ولكن أية حكومة تركية، ولا سيما إذا كانت حكومة ضعيفة مستندة إلى تحالفات مهزوزة، مثل أكثر حكومات عقد التسعينيات، سوف تبدي قدراً كبيراً من الحذر قبل أن تبادر إلى الدعوة إلى اعتماد حلول سياسية بعيدة المدى، طوال بقاء النشاطات الإرهابية لحزب عمال كردستان مستمرة، وطالما بقيت مقاومة الكماليين المتزمتين والقوميين الأتراك لأي تغيير في السياسة المتبعة مع الأكراد ثابتة. صحيح أن الأتراك ربما باتوا أكثر وعياً وإدراكاً لحقيقة كونهم مجتمعاً متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات، غير أنهم ما زالوا بعيدين عن الاعتراف رسمياً بهذه الحقيقة، ناهيك عن استخلاص الدروس السياسية الضرورية منها.

التخلُّف الاقتصادي والاجتماعي والأكراد

للمسألة الكردية بُعْدٌ آخر، إضافة إلى إيديولوجية الدولة، إنه الترابط بين التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة والمقاومة السياسية من الجهة المقابلة فضلاً عن التعثر الاقتصادي والسياسي لعملية الرخاء المستمر في جنوب شرق البلاد. علّقَ أحد المراقبين الأتراك قائلاً: «لو تم إنفاق مليارات الدولارات التي دُفعت في سبيل الدفاع عن المنطقة ضد الهجمات الانفصالية العديدة وشن عمليات اجتياح أراضي البلدان المجاورة فيما وراء الحدود، على الاستثمار في المنطقة، لأمكن للوضع أن يكون مختلفاً... دأب حزب عمال كردستان... على استغلال رد الفعل الإقليمي على الصعوبات الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان إلى الحدود القصوى»[28].

ليس التآكل المتواصل لسلطة الدولة والتأييد الخفي لحزب عمال كردستان بين صفوف قطاعات واسعة من السكان الأكراد في جنوب شرق تركيا، وخصوصاً بين الشباب، إلاّ من نتائج القمع الرسمي لأي شكل من أشكال الانتماء الكردي، والإهمال الذي دام عقوداً من الزمن للمنطقة على صعيد سياسة الدولة الاقتصادية. فالمحاولات الرامية إلى تنمية المنطقة لم تتم إلاّ بصورة مترددة وبعد فوات الأوان. غير أن على المرء أن يعترف بأن الأحوال الطبيعية للمنطقة ليست ملائمة للتنمية الصناعية، كما أن البنية الاجتماعية شبه الإقطاعية للمجتمع الكردي، وضعت عقبة أخرى أمام أية تنمية اقتصادية سريعة، وعلى نطاق واسع. أما الاستثمارات الخاصة فلا يمكن اجتذابها إلاّ عبر تقديم حوافز ذات شأن على شكل إعانات مالية غير مباشرة أو مباشرة. ومن هذه الناحية، فإن مناطق الأناضول الغربية الأكثر وعداً ظلت تحظى بالتفضيل في خطط الدولة وسياساتها.

تشكل المنطقة الجنوبية الشرقية اليوم البقعة الأكثر تخلُّفاً في تركيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث حصة الفرد من الدخل هي الأدنى، ومعدل البطالة هو الأعلى، وحجم المشروعات الصناعية في النشاط الاقتصادي هو الأصغر، والإنتاجية الزراعية هي الأضعف في البلاد. إن معدلات الولادة ونسبة الأمية هما الأعلى. وأعداد المرافق التعليمية ومؤسسات الرعاية الصحية غير مناسبة على الإطلاق، مثلها مثل البنية التحتية الإقليمية الخاصة بالمواصلات والاتصالات خارج المراكز الحَضَرية المحلية. ثمة أعداد كبيرة من القرى والبلدات الصغيرة التي غالباً ما يصعب الوصول إليها في الشتاء.

زادت الأوضاع سوءاً وتفاقماً جراء القتال المتواصل بين حزب عمال كردستان (PKK) وقوات الأمن الحكومية. أدت هجمات حزب عمال كردستان المنتظمة على المعلمين والمدارس في المناطق الريفية، جنباً إلى جنب مع سياسة الإجلاء التي اعتمدتها سلطات الدولة، إلى حرمان مليون ونصف

المليون طفل من التعليم. ثمة ما يقرب من خمسمئة من مراكز الرعاية الصحية المغلقة[29]. أما المدارس والمستشفيات التي لا تزال قيد العمل فتعاني من نقص شديد في أعداد العاملين والتجهيزات.

لقد تعرض النشاط الاقتصادي في جنوب شرق البلاد للشلل بسبب القتال. وأولئك الذين أُجبروا على هجر مواطنهم الريفية لم يضطروا للتخلي عن مهنتهم فقط، بل وغالباً ما تعين عليهم أيضاً أن يتركوا قطعانهم ومواشيهم وراءهم. تعرضت تربية الحيوان، بوصفها إحدى الموارد الرئيسية لمداخيل أهل الريف، للتدهور الشديد. أما الاستثمار الخاص، الذي لم يكن مزدهراً في أي من الأوقات، فقد توقف بصورة شبه كاملة بسبب انعدام الأمن والقوة الشرائية الضعيفة في المنطقة. تبعد الأسواق الداخلية التركية المزدهرة بضع مئات الكيلومترات إلى الغرب، والأسواق المحتملة في البلدان المجاورة المتمثلة بأسواق كل من العراق وسورية وإيران فقدت جزءاً كبيراً من جاذبيتها جراء الوضع السياسي الإقليمي المتوتر. لقد شكّل انهيار التجارة مع العراق بعد سنة 1990م، ضربة قاسية لاقتصاد جنوب شرق تركيا. لم يكن تعويض الخسائر الناجمة عن ذلك ممكناً عبر العمليات التجارية غير النظامية الصغيرة عبر الحدود، تلك العمليات التي ما لبثت أن تطوّرت قليلاً بعد إيجاد الملاذ الآمن لأكراد شمال العراق.

تشكل عملية الإجهاز على التخلف الاقتصادي والاجتماعي لجنوب شرق البلاد مهمة صعبة وسوف تتطلب وقتاً. وعلى الرغم من أن الاستثمار العام كان ثلاثة إضعاف المعدل الوسطي لسائر أقاليم البلاد على الصعيد الوطني منذ أوائل الثمانينيات، فإن تأثيره على التنمية بقي ضئيلاً جداً[30]. وحتى مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف بالغاب (GAP)، الذي هو جهد تنموي كبير، يجمع بين توليد الطاقة الكهرمائية، والري الزراعي في خمس محافظات، سوف يستغرق إنجازه الكامل، وانعكاس مجمل تأثيراته المرجوة على التنمية

الاقتصادية، عقوداً من الزمن. وقد أظهرت التجارب في أماكن أخرى أن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه المشروعات الكبرى تبقى ملتبسة في أفضل الأحوال[31](*).

لعل المشكلة الأساس التي تعترض طريق تنمية المنطقة هي، على أية حال، غياب رأس المال البشري المناسب. حتى إذا تمكنت الدولة من توفير الأعداد الضرورية من المدارس، والجامعات، والمستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية، فإن مشكلة تزويدها بالكوادر المؤهلة ستبقى دون حل. فهؤلاء الناس ليسوا موجودين في المنطقة، والكوادر المؤهلة في المناطق الأخرى، وخصوصاً في المناطق الغربية من تركيا، يرفضون عادة الانتقال إلى الشرق وجنوب الشرق حتى إذا قدمت لهم الدولة حوافز مادية ذات شأن. ليست هذه ظاهرة جديدة ناجمة عن أعمال العنف السائدة في المنطقة بل هي تجربة قديمة يعاني منها التخطيط التنموي الإقليمي في تركيا منذ زمن بعيد.

وتنطبق ظاهرة رفض الانتقال إلى المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية إلى حد كبير، أيضاً، على ذوي الأصول الكردية الذين تمكنوا بوصفهم مهاجرين إلى تركيا الغربية من تحصيل مستوى جيد من التعليم. فهؤلاء أيضاً يفضلون البقاء في المناطق الأكثر ازدهاراً. ويشكل هذا مؤشراً يدل على مدى فاعلية عمليات التمثل والإذابة في البوتقة الجارية في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية مؤاتية. وبالتالي فإن من شأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تصبح عنصراً قوياً من عناصر حل المسألة الكردية إذا ما جاءت مصحوبة بإجراءات سياسية تختزل التوتر في الأقاليم الكردية.

ومع أن برنامجاً لتنمية شاملة مرشحة لأن تعطي ثماراً سريعة سيكون

(*) لتكوين فكرة عامة عن المشروع وأهدافه (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

صعب التطبيق، كما سيكلف مبالغ قد تكون، حسب أقوى الاحتمالات، فوق الطاقات المالية لتركيا، فإن مسعى متنوع الأغراض طويل الأجل مطلوب بإلحاح في سبيل تحقيق انطلاقة اقتصادية واعدة في المنطقة. لا بد لمثل هذا المسعى من أن يطال كل الأمور بدءاً بعملية إعادة بناء وتوسيع شاملة للبنية التحتية لكل من التعليم والرعاية الصحية، وانتهاء بإقامة مناطق وبؤر صناعية قادرة على توليد فائض اقتصادي. يمكن تحقيق شيء من التقدم بهذا الاتجاه إذا ما أفضى حصول تغيير في الموقف الرسمي من المسألة الكردية إلى إعادة تخصيص ولو جزء من النفقات الحكومية التي تتراوح سنوياً بين حوالى ستة إلى ثمانية مليارات من الدولارات والتي ما زالت حتى اليوم تُبدد على محاربة حزب عمال كردستان في تركيا وشمال العراق. فعلى الرغم من الجهود التنموية الكبيرة التي بذلتها الدولة منذ أواسط الثمانينيات، فإن عدم التناسب بين الأموال المصروفة على مكافحة الحركة الانفصالية الإرهابية وتلك التي يتم إنفاقها على تطوير المنطقة وتنميتها يبقى هائلاً. ومن شأن إحداث تغيير في السياسة أن يفضي، كذلك، إلى حصول تغيير على صعيد أهداف الإنفاق. وقد ينجح الأمران معاً في إبطاء، بل وحتى قلب، اتجاه عملية الهجرة من المناطق الجنوبية ـ الشرقية.

الحرب ضد حزب عمال كردستان

لعل الشرط الأساسي اللازم لتغيير الوضع الكردي هو الخلاص من انعدام الأمن في المنطقة. يا لها من مهمة يبقى الحديث عنها أسهل من المبادرة إلى إنجازها! لقد شهد القتال ضد حزب عمال كردستان (PKK) على امتداد السنين قدراً كبيراً من التغيير. فما بدأ على شكل تدابير مضادة منعزلة من جانب قوات أمن الدولة ضد عمليات «اضرب واهرب» من جانب حزب عمال كردستان، ما لبث أن تحول إلى حرب إقليمية منخفضة المستوى تتجاوز الحدود التركية تشارك فيها، بصورة دائمة، أجزاء كبيرة من القوات المسلحة

النظامية. وفي غمار هذه العملية نرى أن شريحة من حزب عمال كردستان، وعناصر إجرامية كردية، وقوميين أتراك خارجين على القانون، وقيادات عشائرية كردية، وساسة أتراك، وأجزاء من قوات أمن الدولة، باتت تشكِّل شبكة يكاد يتعذر اختراقها سلسلة مصالح وعلاقات متداخلة ومتقاطعة من جهة، ومتبادلة ومشتركة من جهة أخرى. لعل تفكيك هذه السلسلة من العناصر هو الجزء الأكثر صعوبة من أي حل للمشكلة.

ما لبثت الزيادة المتواصلة للقوة البشرية والمادية المستخدمة من قبل قوات أمن الدولة في عملياتها ضد حزب عمال كردستان أن أعطت ثمارها. من الواضح أن المنظمة باتت الآن في وضعية الدفاع، كما أصبح قيام مقاتليها بالتمركز بأعداد أكبر داخل الأراضي التركية أمراً بالغ الصعوبة بصورة متزايدة. لقد وَلَّتْ إلى غير رجعة أيام أوائل التسعينيات حين كانت قوات حزب عمال كردستان قادرة على الزعم بأنها نجحت في «تحرير» مناطق في الأقاليم والمحافظات الجنوبية الشرقية. لا يعني ذلك أن الذراع العسكرية للحزب قد تم دحرها بصورة كاملة، غير أن من المؤكد أنها فقدت قدرتها على شن عمليات عسكرية أكبر ضد قوات أمن الدولة أو القرى الكردية الباقية في منطقة العمليات.

ومع ذلك، فإن وضع حد للقتال سيكون صعباً. فطوال بقاء مقاتلي حزب عمال كردستان قادرين على الانسحاب إلى داخل العراق وسورية والعثور عى ملاذ آمن، فإن هؤلاء يستطيعون أن يعيدوا تجميع صفوفهم. لقد أظهرت التطورات الجارية منذ سنة 1991م، حين تمَّت إقامة ملاذ آمن لأكراد العرق شمال خط العرض 36 تحت ضغط التحالف الدولي المعادي لصدام حسين، أن أحداً لا يستطيع منع مقاتلي حزب عمال كردستان من اللجوء إلى المناطق القريبة من الحدود العراقية ـ التركية[32].

ثمَّة، على أية حال، سلسلة متنوعة من عمليات الاجتياح العسكرية

الكبرى التي نفذتها القوات المسلحة التركية في شمال العراق منذ سنة 1993م، فضلاً عن نوع من التعاون الصعب والضبابي دائماً بين الدولة التركية والجماعتين الكرديتين المسيطرتين على المنطقة، قد تمخضت عن قدر كبير من إضعاف مواقع حزب عمال كردستان هناك[33]. وبالتالي فإن القوات المسلحة التركية باتت، فعلياً، قادرة على التحكم بنشاطات حزب عمال كردستان في جنوب شرق البلاد كما عبر الحدود العراقية إلى درجة لم يعد اعتبار الإرهابيين معها خطراً انفصالياً حقيقياً يتهدد وحدة تركيا القومية. ومما يؤكد صحة هذا الأمر أن الجيش التركي لم يرد قط على سلسلة عمليات الإعلان المتكررة عن وقف إطلاق النار من جانب واحد من قبل قيادة حزب عمال كردستان في كل من سنتي 1993م و1995م[34].

تعرّضت مكانة حزب عمال كردستان لقَدْر متزايد من التدهور جراء اعتقال زعيمه، عبد الله أوج آلان، من قبل السلطات التركية في شباط/فبراير سنة 1999م. كان أوج آلان هذا قد تم إخراجه من مخبئه القديم في تشرين أول/أكتوبر سنة 1998م، حين قامت تركيا بتهديد الحكومة السورية. بالتدخل العسكري. وبعد قضاء بعض الوقت في روسيا، على ما يبدو، ظهر زعيم حزب عمال كردستان بصورة مفاجئة في روما بتاريخ الثاني عشر من شهر تشرين ثاني/أكتوبر سنة 1998م. طلب حق اللجوء السياسي من إيطاليا في مواجهة طلب تركي بتسليمه وجّهته أنقرة إلى الحكومة الإيطالية. وعلى الرغم من أن الحكومة الإيطالية رفضت الطلب التركي، لأن القانون في إيطاليا يمنع التسليم إلى بلد قد يواجه فيه الشخص المطلوب عقوبة الإعدام، فإن وضع أوج آلان في روما أصبح أكثر انطواء على الخطر مع سعي الحكومة الإيطالية للخلاص منه. شعرت روما بأنها تُركت وحدها تقلع شوكتها بيدها (مع حبة الكستناء أو البطاطا الملتهبة هذه)، وخصوصاً بعد امتناع الحكومة الألمانية عن تنفيذ مذكرة قضائية صادرة عن النيابة العامة الألمانية بحق أوج آلان لمحاكمته

على سلسلة من الاغتيالات المنفذة من جانب قتلة حزب عمال كردستان في ألمانيا.

في السادس عشر من شهر كانون الثاني/ يناير سنة 1999م، اختفى زعيم حزب عمال كردستان للمرة الثانية حين غادر روما على متن طائرة إيطالية خاصة مجهولة الهدف. صحيح أن خط سيره غير معروف إلى حد كبير، غير أنه ما لبث أن تعرض في السادس عشر من شباط/ فبراير للاعتقال على يد فرقة كوماندوس، تابعة لقوات الأمن التركية في نيروبي على الطريق من السفارة اليونانية إلى المطار. وفيما بعد بات معلوماً أنه كان قد ذهب إلى كينيا تحت إلحاح وبمساعدة وزارة الخارجية اليونانية، التي سعت سعياً حثيثاً وبذلت كل ما استطاعته من جهد في سبيل إخراجه من اليونان التي كان قد جُلب إليها في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير، بمساعدة أدميرال يوناني متقاعد متعاطف مع القضية الكردية[35]. تمَّ إيداع أوج آلان السجن في جزيرة إيمرالي الواقعة في بحر مرمرة حيث بدأت محاكمته أمام محكمة أمن الدولة بتاريخ الحادي والثلاثين من شهر أيار/ مايو.

على الرغم من أن زعيم حزب عمال كردستان ادعى في دفاعه أنه ومنظمته قررا التخلي عن الإرهاب في سبيل التوصل إلى حل سياسي للمشكلة الكردية في إطار جمهورية تركية ديمقراطية تعددية، فإن هذا الكلام لم يترك أي أثر على أعضاء هيئة المحكمة. ففي التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو سنة 1999م، أعلنت المحكمة عن إدانتها لأوج آلان بالخيانة الانفصالية وحكمت عليه بالإعدام، محدثة موجة من ردود الأفعال المبتهجة في أوساط الجمهور والإعلام التركيين، وسيلاً من الانتقاد اللاذع لدى العديد من الدوائر السياسية الأوروبية، بين صفوف الجماعات اليسارية خصوصاً[36].

يتوقف تنفيذ الحكم الصادر بحق أوج آلان على سلسلة من الخطوات الإجرائية المختلفة التي لا بد من اتخاذها. يتعين على محكمة الاستئناف العليا

التركية، أولاً، أن تؤكد الحكم، الذي سيجرى تحويله بعد ذلك إلى اللجنة العدلية في البرلمان التركي. ثم لا بد للجنة من أن تعد تقريراً يوصي بتنفيذ الحكم، ولا بد للتقرير من أن يجري التصويت عليه من قبل أعضاء الهيئة العامة للبرلمان. وإذا ما تم إقرار عقوبة الإعدام، فإن القرار سيتوجب توقيعه من قبل رئيس الجمهورية ونشره في الجريدة الرسمية حتى تصبح عملية الإعدام ممكنة. منذ سنة 1984م، ثمّة حوالى أربعمئة حكم بالإعدام صدر عن المحاكم التركية، ولكن أياً من هذه الأحكام لم تتم إحالته على البرلمان لاتخاذ قرار بشأنه. ما من أحكام بالإعدام جرى تنفيذها في تركيا منذ ذلك التاريخ. والمسألة الآن هي ما إذا كان أوج آلان سيشكل الاستثناء الأول من هذا التقليد؟

يستطيع أوج آلان، بعد صدور قرار محكمة الاستئناف، عرض قضيته على محكمة حقوق الإنسان الأوروبية (ECHR) للنظر فيما إذا كان أي من بنود الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان أو بروتوكولاته الإضافية، حيث تركيا أحد الأطراف، قد تم انتهاكه لدى قيام السلطات التركية بمعالجة هذه القضية. وفي حال قيام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بالإعلان عن حدوث مثل هذه الانتهاكات، فإن تركيا ستواجه صعوبات كبيرة في تنفيذ الحكم.

ظل أوج آلان ومعه حزب عمال كردستان، منذ المحاكمة، شديد الحرص على الالتزام بالخط السياسي الجديد المتمثل بإنهاء النشاطات الإرهابية. فقد طلب أوج آلان من مقاتليه وضع حد لأعمال العنف والانسحاب من الأراضي التركية. وفي محاولة منه لإثبات مدى جدية السياسة الجديدة، بادر حتى إلى الإلحاح على بعض مقاتليه طالباً منهم الاستسلام للسلطات التركية. ولم تتردد المنظمة في تنفيذ أوامره التي أصدرها من سجنه عبر محاميه. ثمة ناطقون آخرون باسم حزب عمال كردستان أعلنوا أيضاً انتهاء الكفاح المسلح ضد الدولة التركية وطالبوا بإطلاق دفعة جديدة من المبادرات السياسية الهادفة إلى حل المشكلة الكردية في تركيا.

لم تبدِ حكومة بولنت أجويد الائتلافية الجديدة، وقيادة الجيش، أي ترحيب بهذا التغيير الحاصل في سياسة حزب عمال كردستان. فقد ظلتا تؤكدان أن القتال ضد الإرهاب الانفصالي لا بد من أن يستمر. ومن شأن مثل هذا الموقف أن ينطوي على خطر عودة أعمال العنف من جانب عناصر حزب عمال كردستان إلى الانتعاش ثانية إذا لم يصدر عن الدولة التركية ما يشير إلى حدوث تغيير في موقفها من المطالب القومية الكردية. قد يفضي استمرار حالة الطوارىء الخاصة في الأقاليم الجنوبية الشرقية، مصحوبة بحضور عسكري كثيف وبملاحقة التيارات الانفصالية من قبل المحاكم، إلى شعور كوادر حزب عمال كردستان بالإحباط إلى درجة تدفعهم إلى حمل السلاح مرة أخرى.

يستطيع حزب عمال كردستان، في ظل مثل هذه الظروف، أن يعوّل على التعاطف المتواصل من الجماعات السياسية الأوروبية التي دأبت على تأييد القضية الكردية في الماضي. فالنقد العام لتركيا قد يتعالى ثانية في البرلمان الأوروبي، كما في المؤسسات الأوروبية الأخرى، وقد تتعرض علاقات تركيا بأكثرية شركائها الأوروبيين للتدهور مرة أخرى. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تعزيز الشكوك التركية، حول وجود دوافع خفية وراء العلاقات الأوروبية مع أنقرة.

لا مجال للشك في أن أداء حزب عمال كردستان في الحرب، كان وما يزال، عرضة للتأثر بالعوامل الدولية من ناحية وبالأوضاع الداخلية من ناحية ثانية وعلى حد سواء. لقد ظلت القضية الكردية، منذ أيامها الأولى، تشد اهتمام قوى أجنبية. فقد كان هذا هو الوضع مع عصيان الشيخ سعيد في سنة 1925م، حيث مدَّ البريطانيون يد المساعدة والدعم إلى الزعيم الكردي المتمرّد[37]. وكذلك، فإن حزب عمال كردستان ظل معتمداً، ليس فقط على سورية، بل وعلى جملة متباينة من الحكومات مثل: حكومات الاتحاد السوڤيتي السابق، إيران، العراق، اليونان، بل وحتى أرمينيا مؤخراً، تلك الحكومات

التي كانت راغبة في خلق الصعوبات لتركيا، وفي رؤية تركيا غارقة في حالة من الارتباك. لقد تعرضت علاقات أنقرة بجاراتها في المنطقة، باليونان، وبالاتحاد الأوروبي بقدر غير قليل من الضرر جراء مثل هذه النشاطات المؤيدة لحزب عمال كردستان. غير أن من شأن اعتبار المشكلة نتاجاً للدسائس الأجنبية «التي يدبرها أولئك الذين يخافون قوة تركيا في المستقبل»[38]، كما يتكرر في التحليلات القومية التركية كثيراً، وحدها، أن يكون مضلّلاً. فلو لم تكن ثمة مشكلة كردية شديدة القسوة في تركيا، لما استطاع منافسو البلاد وخصومها استغلال المقاومة الكردية لخدمة أغراضهم الخاصة المعادية لتركيا.

لعل جزءاً كبيراً من عملية تدويل مشكلة تركيا الكردية هو النتاج المباشر لموقف أنقرة القمعي منها. فالعديد من أولئك الذين يحاولون لفت أنظار الجمهور الأوروبي إلى القضية الكردية لا يستطيعون أن ينجحوا في محاولاتهم تلك إلاّ لأن السلطات التركية أجبرتهم على الفرار من البلاد هرباً من الملاحقة والاضطهاد جراء القيام بالدعاية للأفكار الانفصالية. ليس كل من كمال بورقاي، زعيم حزب كردستان الاشتراكي، الذي يعيش في المنفى بالسويد منذ سنوات، أو يلماظ غوناي، المخرج السينمائي الكردي الذي توفي في منفاه الأوروبي، إلاّ نموذجين شهيرين من قائمة الضحايا. ثمة، على أية حال، آلاف أخرى ممن يعيشون في تركيا ولا يمكن اعتبارهم بأي من الأشكال ذاهبين إلى هناك من أجل العمل ضد تركيا، بفعل تأثيرات قوى أجنبية، أو بموجب مخططات معادية لتركيا.

سوف يكتسب تدويل المشكلة الكردية قدراً متزايداً من الأهمية طوال بقاء الوضع في تركيا على حاله دون تغيير. فعولمة تدفق المعلومات والقنوات التلفزيونية الفضائية واتصالات شبكة الإنترنت تخترق الحدود القومية بصورة متزايدة وتجعل المشكلات الداخلية ذات المستوى المعين لأي نظام مشكلات دولية بصورة آلية. لقد نجح حزب عمال كردستان في الإفادة من هذا التوجه

لرفع مستوى التأييد الجماهيري الأجنبي للقضية الكردية. أما الجهود التركية الرامية إلى عرقلة هذا التطور عن طريق الدعاية المضادة ومناشدة الحكومات الأوروبية لوضع حد لدعاية حزب عمال كردستان ونشاطاته الأخرى في البلدان الأوروبية، فتبدو محكومة بالإخفاق، كما يتضح من تجربة تركيا الخاصة في الأقاليم الكردية[39].

من الأفضل دائماً أن يتم السعي إلى تغيير الظروف السياسية والاجتماعية التي تمهد لانتشار مثل تلك الدعايات. «لم تعد تركيا قادرة على الاستمرار في الدفاع عن الخرافة التي تختزل مشكلة جنوب شرق البلاد إلى مسألة نظام عام وتنمية اقتصادية. لا تستطيع أن تبيد أو ترعب كل من يخالف هذا الرأي، وتتوقع من الأسرة الدولية بعد ذلك أن تتفهم موقفها بل وتؤيدها... لا تستطيع تركيا... أن تستمر مقتنعة بأنها هي وحدها على صواب وبأن العالم كله على خطأ»[40].

ثمّة، مع ذلك، جملة من العقبات على طريق أي إنهاء سريع للحرب. لقد وفرت فترة القتال الطويلة لبعض الجماعات مصالح ثابتة في بقاء الوضع على حاله. باتت قطاعات من أجهزة أمن الدولة متورطة في سلسلة من النشاطات غير المشروعة التي رافقت محاربة حزب عمال كردستان. ثمة «عمليات اغتيال ملغّزة» لبعض أصدقاء عمال كردستان، ولكن أيضاً لأعداد من الصحفيين الأكراد من ذوي المواقف النقدية وأعضاء الأحزاب الكردية مثل حزب العمل الديمقراطي (DEP)، حدثت بصورة متكررة في السنوات الأولى من عقد التسعينيات. يقال إن أفراداً من قوات أمن الدولة تورطوا في تلك الجرائم[41]. يكاد انخراط حزب عمال كردستان في الاتجار بالمخدرات أن يكون متعذراً في غياب التعاون مع منظمات كردية وتركية أخرى، وخصوصاً في الأجزاء الغربية من تركيا. وكما تبين من التحقيقات المرتبطة بالفضيحة المعروفة باسم فضيحة صوصرلوق؛ أقدمت سلطات الدولة، أوائل التسعينيات، على

التعاون مع قوميين متطرفين خارجين على القانون على صعيد محاربة عصابات المافيا الكردية في استانبول، هذه العصابات التي كان يُشتبه بأنها مرتبطة بعمليات الاتجار بالمخدرات وصفقات الأسلحة المنظمة من قبل حزب عمال كردستان[42](*). ثمة، بالتالي، أسباب وجيهة تدعو إلى افتراض ليس فقط ارتباط تجارة المخدرات غير الشرعية في تركيا بالوضع في جنوب شرق البلاد، بل وإلى الجزم بوجود شبكة قومية ـ وطنية متعددة الأطراف لا يشكل حزب عمال كردستان إلاً واحداً من هذه الأطراف وإن كان مهماً.

ما لبث نظام حراس القرى الذي استحدثته حكومة أوزال في سنة 1985م، لدعم الكفاح ضد حزب عمال كردستان أن تطور ليغدو عقبة أخرى من العقبات التي تقف على طريق إنهاء القتال[43]. فبموجب هذا النظام تقوم الدولة باستئجار عشائر كردية معينة لضمان أمن قراها ضد هجمات وعمليات تسلل عناصر حزب عمال كردستان ولإسناد القوات المسلحة التركية في عملياتها ضد حزب عمال كردستان في منطقة القبيلة أو العشيرة المعنية. لا تكتفي الدولة لتحقيق هذا الغرض بدفع مبالغ كبيرة من الأموال إلى زعيم العشيرة، بل وتقوم بتوفير

(*) تفجّرت هذه الفضيحة في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1996م، في أعقاب حادثة سير وقعت بالقرب من بلدة صوصرلوق الصغيرة وكشفت عن حقيقة أن نائباً سابقاً لرئيس قسم الأمن السياسي بمدينة إستانبول؛ وزعيماً عشائرياً كردياً بارزاً عضواً في حزب الطريق القويم؛ ومجرم عصابات قتل من غلاة القوميين مطلوباً من «الأنتربول»، كانوا في السيارة نفسها. إن محاولة بذلها وزير الداخلية من حزب الطريق القويم، ميمت آغار، «للفلفة» الفضيحة أخفقت وقادت إلى استقالته، فضلاً عن استقالة رئيس جهاز أمن الدولة. ثمّة تحقيقات مختلفة أجْرَتها لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، ونيابة عامة خاصة، والعديد من الصحفيين، تؤيد بقوة افتراض أن شبكة تضم ساسة قياديين، ومسؤولين أمنيين كبار، وربما عسكريين ذوي رتب عالية، وقتلة من عصابات «المافيا» القومية المتشددة، كانت قد تشكلت أواسط التسعينيات للخلاص من الأشخاص الذين كانوا يُعتبرون من مؤيدي القوات الانفصالية الكردية، ولكن للإطاحة بالرئيس الأذربيجاني حيدر علييف أيضاً. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الأسلحة الضرورية. لقد جرى تسليح عشرات الآلاف من الأكراد في أرياف جنوب شرق البلاد من قبل الدولة وبات هؤلاء الأكراد المسلحين معتمدين على المعاشات التي يحصلون عليها من الدولة. وبما أن أي إنهاء لحالة الطوارىء سيكون مترافقاً بحل تنظيم حراس القرى، فإن الدولة التركية ستكون ملزمة بتوفير مصادر دخل أخرى لهؤلاء الحراس.

ثمّة فئات من الجماعات المسلحة، جنباً إلى جنب مع أجهزة حكومية أخرى، باتت متورطة في الاتجار بالمخدرات، ومبيعات الأسلحة، والنشاطات غير المشروعة الأخرى، كما اتضح من خلال ما يعرف باسم فضيحة يوكسكوفا(44)(*)، حيث قام بعض حراس القرى باستخدام أسلحتهم في المعارك الناشبة بين العشائر نتيجة الخصومات القبلية التي لا تزال شائعة في المناطق الجنوبية الشرقية. لعل أبرز أشكال سوء استخدام حراس القرى، هو ما قام به الزعيم القبلي سادات بوجاق، الذي هو عضو في البرلمان ومن ممثلي حزب الطريق القويم (DYP) الذي تتزعّمه رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيللر. لقد كان بوجاق هذا متورطاً تورطاً مباشراً في حادثة صوصرلوق، واستخدم حراسه لحمايته في أثناء وجوده في المستشفى. ولدى مطالبته بالمسارعة إلى تسليط الضوء على ملابسات الوضع، بادر إلى التهديد باستخدام قوة سلحتها الدولة مؤلفة من عشرة آلاف رجل. وهكذا فإن من شأن تفكيك نظام حراس القرى أن يصبح صعباً بسبب مقاومة بعض القادة العشائريين للتخلي عما بات جيشاً خاصاً في متناول اليد ترعاه الدولة وتموله.

(*) قام أحد المتهمين الرئيسيين في محاكمة عصابة يوكسك أوفا، ويدعى فاتح أوزخان، وهو عضو سابق في الفرقة الخاصة الأمنية، بكشف النقاب عن وجود خمس عصابات ناشطة في منطقة يوكسك أوفا التابعة لمحافظة هاكّاري، تورّطت في الاتجار بالمخدرات وجرائم القتل والاختطاف. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

المشكلة الكردية في مأزق

تشكُل المسألة الكردية شرخاً كبيراً في جسم الديمقراطية التركية. فعلى الرغم من الإدراك المتنامي بين صفوف الجمهور لحقيقة أن القضية الكردية أكبر من مجرد مشكلة نزعة انفصالية إرهابية أو تخلف اقتصادي واجتماعي، وعلى الرغم من أن الخطر الذي يتهدد الوحدة القومية جراء إبقاء المشكلة على حالتها الراهنة غير المرضية، ليس ثمة أي حل في الأفق المنظور.

> يكمن أحد الأسباب في أن الأطراف التركية الفاعلة تتبنى وجهات نظر مختلفة حول جذور المشكلة. يشعر المسؤولون، ثانياً، أن جميع البدائل لم يتم استكشافها بصورة كاملة بعد. لم تتمخض الصعوبات الاقتصادية، ثالثاً، عن انهيار كامل للاقتصاد. أفضت أزمة الهوية القومية التي برزت خلال فترة حكم حزبي الرفاه والطريق القويم، رابعاً وأخيراً، إلى هيمنة إيديولوجية قومية كمالية قائمة على مفهوم أحادية الثقافة للقومية وعلى مبدأ حماية وحدة الدولة التركية الموجودة[45].

تأكدت النقطة الأخيرة بصورة مقنعة عبر صعود حزب الحركة القومية (MHP) المتطرف في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في الثامن عشر من نيسان/ أبريل 1999م.

لا بد من الاعتراف، رغم ذلك، بأن معظم الحلول السياسية للمشكلة التي طُرحت حتى الآن تمس الطابع الآحادي للجمهورية التركية. من الصعب الحفاظ على مبدأ الدولة الأحادية دون تعديل إذا تم منح السكان الأكراد في الأقاليم الجنوبية الشرقية وضعاً خاصاً، وإذ لم يتم إعطاء الأكراد رسمياً اسم الأقلية. من شأن إضفاء الصفة الشرعية على البرامج الإذاعية والتلفزيونية الكردية، جعل تعليم اللغة الكردية وتلقين الثقافة الكردية جزءاً طوعياً من المناهج التعليمية، وتأسيس أقسام الدراسات الكردية في جامعات جنوب غرب البلاد وربما في جامعات المناطق الأخرى، والسماح باستخدام اللغة الكردية في الشؤون الرسمية في جنوب شرق البلاد، من شأن ذلك كله أن يشكل اعترافاً

منطوياً على تبعات سياسية جراء التمايز العرقي (الإثني) والثقافي داخل الأمة التركية الواحدة غير المقسمة.

مشكوك فيه، على أية حال، أن تكون سياسة تكتفي ببذل محاول جدية للتغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي في جنوب شرق البلاد، مصحوبة بإلغاء كامل للإجراءات الخاصة مثل حالة الطوارىء، والحاكم الإقليمي الخاص، ونظام حراس القرى، جنباً إلى جنب مع إعادة قيادة محاربة حزب عمال كردستان إلى الدرك عن طريق سحب معظم الوحدات العسكرية من المنطقة، كافية لتهدئة الشعور المكتسب حديثاً بالكبرياء الكردية. يبدو أن الاغتراب عن الدولة قطع شوطاً بعيداً وبات التغلب عليه متعذراً دون لفتة اعتراف بوجود الهوية الكردية بوصفها هوية متميزة ومختلفة عن الأكثرية التركية.

ثمّة، على ما يبدو، قَدْر متزايد من الوعي لهذه الحقيقة بين صفوف قطاعات من المجتمع المدني الحَضَري التركي بل وحتى في أوساط دوائر أهلية صغيرة داخل أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط. غير أن هذه القوى الليبرالية تبقى أصغر وأضعف بكثير من أن تبادر إلى إطلاق عملية إعادة تقويم سياسية لهذه المشكلة في أوساط النخبة السياسية. كما أن مصالح فئة رجال الأعمال التي تعرف جيداً أن الطاقة الاقتصادية الكامنة للتنمية الإقليمية يتعذر تحقيقها ما لم يتم إيجاد استقرار دائم ومُكْتَفٍ ذاتياً، لا تتمتع بما يكفي من النفوذ اللازم لإقناع الأكثرية السياسية وقيادة الجيش بضرورة التسليم بوجوب إحداث تغيير جذري عميق في السياسة.

لعل أفضل ما يمكن للمرء أن يأمل فيه هو أن تكون العمليات العسكرية قد نجحت فعلاً في تحييد إرهاب حزب عمال كردستان إلى درجة تكفي لتوفير إمكانية اتخاذ تدابير تنموية مدروسة بعمق على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية. ولا بد لهذا من أن يكون الآن أسهل بكثير

بعد محاكمة أوج آلان وإضعاف حزب عمال كردستان أكثر، في المدى القصير على الأقل. متاح للحكومة التركية أن تتحلى بالشهامة والكرم في تعاملها مع الأكراد، كما حاول العديد من المراقبين الأجانب وبعض الأتراك أن يقترحوا في أعقاب إلقاء القبض على أوج آلان[46].

قد ترى أكثرية من الشعب الكردي المقيم في جنوب شرق البلاد لفتة الشهامة والكرم هذه دليلاً على وجود بعض الأمل الواقعي في تطبيع الوضع في المنطقة. من شأن عودة بطيئة ولكن متدرجة إلى ظروف الحياة الطبيعية باتت قابلة للرؤية في بعض المناطق والمدن، أن تنتشر في أقاليم ذات صفة ريفية غالبة، ولا سيما إذا كانت مصحوبة بسياسة إعادة توطين شاملة وسخية. ولكن هذا كله لا يمكن أن يتمخض، في أحسن الأحوال، إلاّ عن استقرار مهزوز وهش، سيتطلب بدوره خلق قاعدة دائمة عن طريق اعتماد تغيير عام أكثر عمقاً في دنيا السياسة التركية على الصعيدين المؤسَّساتي والإيديولوجي.

تبقى مشكلة تركيا الكردية أكبر من مجرد مشكلة تخلف اقتصادي ـ اجتماعي، أو تحرك انفصالي يمارسه حزب عمال كردستان (PKK). إنها مشكلة ذات علاقة بالمسألة المعقدة والصعبة المتمثلة بكيفية تنظيم مجتمع متعدد الأعراق والثقافات، دون تعريض مشروعية الكيان السياسي ودولته للخطر. حتى بعد إلحاق الهزيمة بحزب عمال كردستان، لن تتلاشى المشكلة طالما بقيت الدولة تتعامل معها بطريقة لا تبعث على الرِّضا. لن تنعم الأقاليم الجنوبية الشرقية، والشرقية من الأناضول، بالحل المنشود ما لم يبدأ هذا الحل في عقول أفراد النُخَب التركية.

انتعاش الإسلام السياسي

أحدث وصول حزب الرفاه (RP) وزعيمه نجم الدين إيربكان إلى السلطة في شهر حزيران/ يونيو سنة 1996م، موجة من الصدمات هزت المؤسسة التركية وحلفاءها الغربيين. كانت الجمهورية تُحكم، للمرة الأولى في تاريخها، من قبل حزب وزعيم كانا قد دعوا إلى نوع من الخروج على المبادىء الراسخة للكمالية (نسبة لمصطفى كمال). كان الإسلام السياسي قد وصل إلى استلام دفة الحكم.

لم يكن هذا الحدث غير متوقع كلياً. فقد ظل الحزب يشهد صعوداً منذ سنوات. لقد كان، في الحقيقة، الحزب الوحيد الذي زاد حصته من الأصوات بصورة مضطردة منذ سنة 1984م، حين سُمح له بالاشتراك في الانتخابات المحلية، للمرة الأولى، بعد إعادة بناء الديمقراطية التركية في سنة 1983م أما نتائج انتخابات الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م، البرلمانية، حين جاء حزب الرفاه في طليعة الأحزاب بحصوله على ما بلغ مجموعه 21,4 بالمئة من الأصوات، فيمكن اعتبارها نذير ما حدث في حزيران/ يونيو سنة 1996م. نظراً للخلافات الجدية القائمة بين ما يعرف باسم الأحزاب العَلْمانية المنتمية إلى تياري يمين الوسط ويسار الوسط كليهما، كان واضحاً أن تشكيل حكومة مستقرة ودائمة دون إشراك حزب الرفاه من شأنه أن ينطوي على

قدر كبير من الصعوبة. أما عملية الكشف عن استحالة مثل هذه العملية، فلم يتطلب إلاّ ما هو أقل من ستة أشهر من الزمن.

أحدث انسحاب إيربكان من السلطة في حزيران/ يونيو سنة 1997م، بسبب ضغوط شديدة من جانب الجيش والجمهور، ارتياحاً لدى النُّخْبَة التركية ذات التوجهات الغربية. وعلى الأثر بادرت النواة الكمالية في قيادة البلاد إلى إطلاق عملية قضائية ما لبثت أن تمخَّضت عن حل الحزب (حزب الرفاه) بموجب حكم صادر عن المحكمة الدستورية في السادس عشر من كانون الثاني/ يناير سنة 1998م. كانت النخبة الكمالية، ولا سيما في الجيش والقضاء، قد اعتبرت ما حدث تعبيراً عن الأسلوب المناسب من أجل إنزال ضربة قوية بالإسلام السياسي في تركيا، لإبقاء البلاد على مسارها العَلْماني والغربي. ولدى النظر إلى تاريخ تركيا على امتداد السنوات الثلاثين الماضية ثمة، على أية حال، أسباب كثيرة تدعو إلى الشك بمدى صحة وصلاحية وفاعلية مثل هذا التدبير في التعامل مع التطورات السياسية والاجتماعية الإسلامية التي تعتبر انحرافات عن الطريق القويم للدولة.

شكَّلَ صعود حزب الرفاه إلى السلطة المؤشر الأبرز الدَّال على انبعاث الإسلام السياسي في تركيا وصحوته اللذين تما منذ أواسط الثمانينيات خصوصاً. غير أن الإسلام السياسي، بحد ذاته، ليس، على أية حال، ظاهرة جديدة بالنسبة إلى تركيا الجمهورية، على الرغم من أن الدولة كانت تأسست في تناقض صارخ مع الماضي العثماني، الذي كان يتسم بوجود تأثيرات دينية قوية على كل من السياسة والمجتمع. فالعواطف والكيانات الدينية ظلت فعالة سياسياً على الدوام تحت السطح العَلْماني الخارجي للجمهورية.

لعل الجديد في الأمر هو نشوء نخبة مضادة واسعة ذات برنامج سياسي بديل شامل قائم على الأفكار الإسلامية[1]. لقد فقدت النزعة العَلْمانية الكمالية مكانتها المضمونة على صعيدي الإيديولوجيا والممارسة السياسيتين. غير أن

مسألة ما إذا كان مثل هذا التطور سيفضي إلى إيجاد جمهورية تركية أُخرى متميزة بهيمنة القيم والسياسات الإسلامية مسألة يكتنفها الشك. ثمة ما هو أكثر من مجرد الاختيار الواضح والمحدد بين الأصولية الإسلامية والكمالية العَلْمانية، بين الشرق والغرب، أو بين أوروبا والعالم الإسلامي[2](*). يبقى الواقع أكثر تعقيداً والتطورات أكثر تمرداً على التحديد الصارم مما تشي به الخصومة السياسية التي سادت الحياة العامة خلال حكم حزب الرفاه وما زلت مستمرة حتى بعد تعرض هذا الحزب للحل.

لم يَسْبِقْ للإسلام من جهة والدولة التركية أو السياسة التركية من الجهة المقابلة، أن كانا منفصلين قط بالوضوح الذي يحلو للكماليين المتشددين أن يروا الجمهور مقتنعاً به. فالإسلام السياسي في تركيا بعيد عن أن يكون حركة سياسية موحدة ومتجانسة متمركزة حول حزب واحد. وعلى الصعيدين السياسي والاجتماعي، كان حزب الرفاه أكثر بكثير من مجرد الوجه التنظيمي للإسلام السياسي. وليس الخيار الحقيقي بالنسبة إلى الأتراك في عملية تصميم دولة حديثة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، أخيراً، خياراً بين كمالية عَلْمانية من ناحية، وإسلام سياسي أصولي من الناحية الثانية. فالخيار الحقيقي هو الخيار بين أُسلوب قائم على الدولة أكثر تسلطاً في تنظيم مجتمع سريع التغير، يشكِّل فيه الإسلام عاملاً اجتماعياً يتعذر استئصاله من جهة، وأسلوب قائم على مجتمع مدني أكثر ديمقراطية في التعامل مع عملية التغيير من جهة ثانية.

(*) يحاول بعض المحلّلين الغربيين تصوير الأوضاع التركية بتلك الطريقة البسيطة. قد تنطوي هذه النظرة على ميزة إبراز أحد المخاطر الكامنة في تطور تركيا السياسي. غير أنها تميل أيضاً إلى إغلاق الباب في وجه تطور ديمقراطي أكثر تميزاً من شأنه أن يكون أكثر حرصاً على أخذ الواقع الإسلامي لتركيا بعين الاعتبار. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

التفاعل بين سياسة الدولة والإسلام

على الرغم من أن مصطفى كمال تصوَّر الجمهورية التركية دولة قومية عَلْمانية، وهو تصوُّر ما لبث أن أصبح أحد أركان إيديولوجية الدولة التركية الحديثة، فإن الإسلام لم يكُف قط عن أن يكون عنصراً مهماً في حياة البلاد العامة والسياسية. فمنذ البداية كانت ثمة علاقة ساكنة بين كل من سياسة الدولة والإسلام. فلولا استنفار المشاعر الدينية لجماهير الأناضول الريفية وتعبئتها ضد حكومة السلطان التي أصبحت أُلعوبة بأيدي الحلفاء في استانبول بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى[3]، لما أصبح النجاح في حرب الاستقلال التي قادها أتاتورك ممكناً. لقد بدأ سعيد نورسي (توفي 1960م)، زعيم الحركة النورسية الإسلامية المتنفذة، بالدعاية أولاً، على سبيل المثال، لشعارات الحركة الكمالية، ولم ينأ بنفسه عن أتاتورك وأتباعه إلاَّ بعد أن بات على صلة شخصية بهم وبأفكارهم[4]. وفيما بعد، ما لبثت سياسة الدولة والمناورات الحزبية أن ساهمت في تحديد الدور السياسي للإسلام في تركيا وفي المبادرة، بالتالي، إلى إيجاد فرص مؤاتية تمكِّن الإسلام السياسي من أن يصبح أحد عناصر الحياة السياسية التركية. «ظلت السياسة والحركات الإسلامية متشكلة، إلى حد كبير، تحت تأثير البنية والإيديولوجية المتغيرتين لكل من الدولة وفئات الوسط النخبوية»[5].

التنظيم الرسمي وغير الرسمي للإسلام

اتَّسَمَ الموقف الذي اتخذه حتى أتاتورك من الإسلام بالتناقض والتضارب. فمن جهة كانت الإيديولوجية الكمالية تُصَوِّرُ الإسلام رمزاً للتخلف الذي لا بد من التغلب عليه في سبيل جعل تركيا دولة قومية حديثة. ومن الجهة الثانية لم تكن الجمهورية الجديدة قادرة على استئصال الإسلام بين عشية وضحاها، فضلاً عن أن الدِّيْنَ كان مؤهلاً لأن يفيد في عملية بناء النظام الجمهوري[6]. وبالتالي فقد تم إيجاد رئاسة الشؤون الدينية وتفويضها بمهمة الإشراف على المؤسسات الدينية عن طريق إدارة المساجد وتوفير الكوادر

اللازمة لإقامة الصَّلاة والوعظ. وعلى الرغم من أن الإسلام بوصفه الدِّين الرسمي للدولة كان قد تم استئصاله من الدستور في سنة 1928م، فقد أصبح واستمر واحدة من قضايا الدولة من خلال الرئاسة. تركَّزت المهمة الرئيسية للرئاسة وموظفيها على «تمكين الإسلام من التناغم مع الدولة القومية»[7]. وبالتالي، فإن أي فصل بين الدولة والإسلام لم يتم، منذ البداية، في تركيا الحديثة، على الرغم من أن خطط الدولة وسياساتها كانت ستُرسم وتُوجه دون أية علاقة بالعوامل الدينية، وكانت الإيديولوجية الرسمية هادفة إلى جعل الدِّين قضية شخصية خاصة كلياً[8](*).

غير أن ما تطور، بدلاً من ذلك، لم يكن إلاَّ استمراراً للحالة العثمانية القائمة على نوع من الثنائية الدينية، حيث ثمة إسلام رسمي نقي خاص بالدولة من جهة، وإسلام تقليدي خاص بالعامة وجمهور الشعب، مَشُوْب أحياناً بعناصر صوفية من الجهة الأُخرى. وقد وُجدا وتطوَّرا في ظل ظروف سياسية مختلفة تماماً. تَمَّ حرمان الإسلام الرسمي من تمثيله السياسي القوي المتمثل بطبقة رجال الدين على النطاق القومي المعروفة باسم «طبقة العلماء»، التي ما لبثت أن قُلبت إلى مجموعة موظفين في الدولة الكمالية. أما نشاطات جميع مؤسسات الإسلام الشعبي، فقد أصبحت غير مشروعة نتيجة للإصلاحات الكمالية.

وكان ثمَّة ثنائية أُخرى ألا وهي ظاهرة الانقسام بين الإسلام السني الرسمي المنتمي إلى المذهب الحنفي في الفكر الإسلامي ممثلاً برئاسة الشؤون الدينية من جهة، والصيغة الخاصة من صيغ المذهب الشيعي الذي تعتنقه الطائفة

(*) من هذا المنطلق سوف تعني العَلْمانية الحقيقية (اللايكية) في تركيا، بمعنى الفصل، مؤسساتياً، بين الدولة والدين، فصل رئاسة الشؤون الدينية عن الدولة، أي حلها ربما، وترك تنظيم الحياة الدينية للمسلمين السنّة بين أيدي الطرق والجمعيات المختلفة أو المؤسسات الأخرى المنظمة حول الجوامع، طوال غياب أية منظمة طوعية وطنية شاملة للإسلام في تركيا، احتمال قيامها يكاد أن يكون متعذراً في الظروف السائدة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

العلوية التركية، وهي الصيغة التي ظلت تُعتبر، إلى هذا الحد أو ذاك، نوعاً من الهرطقة لدى قوى الإسلام الرسمي. ويبدي علويو تركيا، الذين يقال إنهم يشكلون حوالى ربع السكان، نزوعاً عَلْمانياً صريحاً وميلاً سياسياً مؤيداً للتوجهات اليسارية والاشتراكية ـ الديمقراطية[9]. ونظراً لأن الشيعة تعرضوا لآيات التمييز من جانب الأكثرية السنية في الأناضول قروناً من الزمن، فإن الجمهورية العَلْمانية الكمالية بدت الضمانة المثلى للحفاظ على هويتهم الدينية المختلفة، ولممارسة تفسيرهم الخاص للشعائر الإسلامية دون إزعاج، على الرغم من أن الدولة الجديدة لم تفعل شيئاً على صعيد وضع حد رسمي لظاهرة التمييز التي يعانون منها على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

انطلاقاً من تجاربهم المريرة مع ظاهرتي التعصب والعنف السنيّين كما سبق لهما أن تجلّتا، مثلاً، في كل من حادثة سيواز سنة 1993م، وأعمال الشغب في حي عثمان باشا سنة 1995م، ينتاب العلويين رُعْبٌ استثنائي خاص لدى ورود فكرة الأَسْلَمَة المتنامية لتركيا. ففي سيواز ذهبت مجموعة من المثقفين العلويين الذين كانوا قد اجتمعوا في أحد الفنادق إحياء لذكرى أحد مشاهير الشعراء العلويين في التاريخ، ضحية حريق متعمد أشعلته مجموعة غاضبة من المسلمين الأصوليين السنة. ويمكن الاطلاع على الأهمية السياسية الخاصة لهذا الحدث من خلال النظر إلى الدعم الخفي الذي حظي به مُشعلو الحريق لدى الإدارة الإسلامية للمدينة، التي لم تفعل شيئاً للحيلولة دون الهجوم، أو اعتقال الفاعلين[10].

في آذار/مارس سنة 1995م، قام قتلة مجهولون، في حي غازي عثمان باشا الاستانبولي حيث تعيش جماعات كبيرة من العلويين، بإطلاق النار على المقاهي، ما أدّى إلى قتل اثنين وجرح خمسة عشر آخرين. وبعد الحدث اندلعت أعمال شغب لدى انتشار شائعات تقول بأن العملية كانت ذات دوافع دينية معادية للعلويين. نزل الناس إلى الشوارع، واشتبكوا مع قوات الشرطة

التي استخدمت أسلحتها لتفريق المتظاهرين. وما لبث الوضع أن أصبح، أخيراً، خاضعاً للسيطرة بفضل استقدام الجيش النظامي العادي، لأن العلويين الغاضبين لم يكونوا يثقون بقوة الشرطة التي يقال إنها مختَرَقة بقوة من قبل العناصر الأصولية ـ القومية[11].

ساهَمَتْ أحداث سيواز وغازي عثمان باشا في إحداث نوع من اليقظة السياسية لدى علويي تركيا، الذين ما لبثوا، منذ تلك الأحداث، أن عكفوا على تنظيم أنفسهم بصورة أفضل، في سبيل وضع حد لحالة النبذ التي يعانون منها، على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. تمخضت هذه المحاولات عن قَدْر معين من الاعتراف الرسمي بالعلويين عن طريق منح بعض مؤسساتهم الوقفية مبالغ مالية من ميزانية الدولة[12]. غير أن الصحوة العلوية لم تفض إلى أي تنضيم سياسي أكثر وضوحاً. وبالتالي، فإن استياء العلويين من الوضع الاجتماعي والسياسي في تركيا محصور، إما بالمجتمع المدني، أو بالمنظمات الإرهابية اليسارية الداعية إلى العنف. فالعديد من بقايا الجماعات اليسارية الممزقة، مثل: منظمتي اليسار الثوري (Dev Sol) وجيش تحرير العمال والفلاحين التركي (TIKKO)، اللتين ظهرتا أواخر عقد السبعينيات، تستند إلى قاعدة مؤلفة من الشبيبة العلوية.

لم يَقِفْ اعتماد إسلام رسمي خاضع لسيطرة الدولة من جانب السلطات الجمهورية عند حدود العجز عن الحيلولة دون استمرار العلويين، بل وقد ظلّ الإسلام الشعبي مع مؤسساته، الطرق والجماعات الدينية المختلفة، هو الآخر، يتابع في السرّ فعالياته ونشاطاته بين صفوف الجماهير الريفية في الأناضول. وقد سارت الأمور دون أن تثير أي قَدْر ذي شأن من اهتمام الدولة وتدخلها طوال بقاء الجماعات حريصة على تجنب المعارضة السياسية المكشوفة. أما القمع الشديد لأي شكل من أشكال مثل هذه المعارضة لسياسة أتاتورك فقد دمع الإسلام الهامشي، إسلام الأطراف، نحو الانكفاء على الداخل بعمق.

يتصف الإسلام في تركيا بقدر أكبر من التناقض والتنافر بالمقارنة مع

نظيره في العديد من البلدان الإسلامية الأخرى[13]. ثمَّة مجموعة كبيرة من الطرق والطوائف الدينية المتباينة. صحيح أنها جميعاً ترفع شعار الإسلام بوصفه المبدأ المُوَجِّه في الحياة الشخصية والعامة، غير أنها تختلف اختلافاً لا يستهان به على صعيد بنيتها التنظيمية وقوَّتها، من حيث التركيبة الاجتماعية لأتباعها، ومن ناحية العلاقات مع المؤسسات الرسمية، وعلى مستوى السياسات المعتمدة في سبيل بلوغ أهدافها. وبوصفها الهيئات المنظمة «الناجية» من الحرب الكمالية ضد النفوذ العام للإسلام، فإن هذه الطرق والجماعات تشكِّل منبع الإسلام السياسي الراهن في تركيا. وإلى جانبها، هناك بعض المنظمات الإسلامية المتطرِّفة الصغيرة التي تميل إلى العنف في عملها الكفاحي خدمة لقضيتها[14]. وثمَّة أخيراً، أولئك الذين يعرفون باسم المثقفين الإسلاميين الذين يمارسون نفوذاً لا يستهان به في الأوساط الأكاديمية والطلابية، وإن لم يكونوا مرتبطين بصورة مباشرة مع الطرق والجماعات الإسلامية[15]. ومع وجود هذه السلسلة المتنوعة من الجماعات والشخصيات التي تعتبر الإسلام أكثر من مجرَّد مسألة شخصية، والتي تدعو بنشاط إلى نسختها هي من الحياة الإسلامية الصحيحة، يصعب تصوُّر الإسلام السياسي في تركيا قوة أحادية ذات صفة عدوانية طاغية.

تتألف القاعدة العريضة للإسلام السياسي من جملة الطرق والجماعات الدينية المختلفة[16](*). تتمتَّع اثنتان من هذه الطرق هما الطريقة النقشبندية

(*) لا يكون التمييز بين الطرق والجماعات سهلاً على الدوام. فالطرق، عموماً، منظمات تاريخية للإسلام الشعبي في تركيا، وهي موجودة منذ قرون في الأناضول. إنها منظمة هرمياً قائمة على مستويات مختلفة من المراتب الروحية والتنظيمية، وتخضع لقيادة شيخ بوصفه الزعيم الروحي والتنظيمي. ويتميز أعضاء الطرق بطقوس أو أنماط معيَّنة من اللباس. أما الجماعات الدينية فهي أحدث بكثير تاريخياً، وغالباً ما تكون مستمدة من هذه الطريقة أو تلك. يكاد نمطها التنظيمي يكون شبيهاً بنظيره لدى الطرق فيما يخص التراتب الهرمي. غير أن زعيم الجماعة لا يكون شيخاً عادة، على الرغم من أن قيادته الروحية والتنظيمية ثابتة ولا تقبل النقاش. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

المستندة إلى عدد كبير جداً من المنظمات الفرعية، وحركة النُّور مع منظماتها الفرعية التي يمكن اعتبارها مستمدة من الطريقة النقشبندية، بأهمية خاصة[7]. وهاتان المنظمتان تعتبران نفسيهما منظمتين دينيتين في المقام الأول، منظمتين غير تابعتين للقطاع العام أو الدولة، يتركز هدفهما على تثقيف أتباعهما جنباً إلى جنب مع سكان تركيا عموماً لتمكينهم من أن يعيشوا حياة إسلامية سليمة. يشكِّل الإسلام بالنسبة إليهما الوصفة الوحيدة المناسبة لتنظيم الشؤون الشخصية إضافة إلى الشؤون العامة.

> تتصف الطرق الدينية بالفعالية في تركيا المعاصرة، لأنها تمنح الناس شعوراً بالانتماء إلى طائفة معيَّنة، وإحساساً بالألفة الإنسانية، ومجموعة من القواعد الإرشادية الهادية، وهوية محدَّدة، وتنظيماً معيَّناً. أضف إلى ذلك أنها تلبي حاجات الناس بصورة ملموسة عن طريق تقديم الدعم المالي، والسكن، وشبكة لتحسين الصلات المهنية. إنها تعمل كمؤسسات خيرية اجتماعية (مؤسسات رفاه اجتماعي) في تركيا حيث تعيش نسبة تقرب من ثلاثين بالمئة من السكان دون أية حماية اجتماعية[18].

إنها تعمل من خلال المجتمع بدلاً من الدولة. يتركز هدفها على إحداث ثورة ثقافية أكثر من العمل على إطلاق ثورة سياسية مباشرة، أو إشعال انتفاضة مسلَّحة. تنحصر وسائلها في التعليم والتشابك بدلاً من التنظيم السياسي الصريح. غير أن هدفها يبقى متمثلاً باستبدال الدولة الكمالية بنظام سياسي يمتثل لقواعد الدِّين. وكثيرون في تركيا يعتبرون هذا الهجوم غير المباشر على الجمهورية أشد خطورة من العمل السياسي المكشوف للأحزاب الإسلامية.

لم يلق استمرار الطرق والجماعات الدينية أية مواجهة حقيقية من جانب سياسة رسمية قائمة على نشر الإيديولوجية الكمالية على النطاق القومي. من الواضح أن عملية إعادة بناء الاقتصاد الوطني بعد الاستئصال شبه الكامل لنُخَب الأعمال اليونانية والأرمنية السابقة، وعملية إعادة تشكيل جهاز الدولة على

أساس القيم والعادات العَلْمانية الجمهورية الجديدة سيطرتا على جدول الأعمال الرسمي في المرحلة التأسيسية للجمهورية. بقيت المناطق الريفية الواسعة متروكة، إلى حدٍّ بعيد، لمصائرها، مثلها مثل الأقاليم الكردية في الشرق وجنوب الشرق. «ما لبثت المؤسسات والقيم الجمهورية أن تلاشت في زحمة العلاقات الانعزالية للجماعات المنتمية فور وصولها إلى الأطراف»[19]. بقيت المبادىء الكمالية، لسنوات طويلة، غريبة عن أكثرية سكان تركيا.

أما موظفو رئاسة الشؤون الدينية (DIR) فلم يصبحوا قط كماليين مؤمنين، على الرغم من أنهم كانوا عادة يحاولون أداء المهمة الموكلة إليهم من جانب سلطات الدولة. تَبَنَّت المؤسَّسة ولاءً مزدوجاً تجاه الجمهورية وإيديولوجيتها من جهة ونحو الإسلام بوصفه موضوع فعالياتها من جهة ثانية. وقد أدّى هذا، على سبيل المثال، إلى الوضع الذي ينم عن شيء من المفارقة، والذي كانت الرئاسة ومؤسساتها الفرعية بوصفها أجهزة تابعة للدولة العَلْمانية، تستمر، بموجبه، في إصدار الفتاوى المستندة إلى الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن المؤسسة، بحد ذاتها، تحرص على تجنب الخوض في المسائل السياسية، فإن ممثليها على المستوى المحلي لا يتردَّدون قط في التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم السياسية، في خطب أيام الجُمَع بصورة رئيسة، وتكون في الغالب آراء ووجهات نظر متناقضة مع الإيديولوجية الرسمية للدولة[20](*).

فيما بقي دور الرئاسة وحجمها محدودين حتى سنة 1950م، «فإن حجم الدائرة، ونشاطاتها، ومسؤولياتها قد توسَّعت توسُّعاً هائلاً. للرئاسة جهاز مركزي في أنقرة، مع فروع محلية في جميع المحافظات والأقضية والنواحي في

(*) بل وقد أقدم رئيس سابق للرئاسة، يدعى لطفي توبراق، على الدعوة إلى استعادة الشريعة وفرضها على القوانين في سنة 1967م، مما اضطر رئيس الجمهورية إلى تذكيره بأن مثل هذا الرأي يشكِّل تهمة جنائية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تركيا كلها، و63053 إماماً وواعظاً في 68675 جامعاً خاضعاً لإشرافها»[21]. ومن المقدر أن تبلغ المبالغ المخصصة لخدمة أغراض الدولة الدينية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مشروع موازنة سنة 1999م، حوالى 300 تريليون من الليرات التركية، وهو مبلغ لا يقل كثيراً عمّا يتوقع إنفاقه على التعليم.

التعليم ومدارس تاهيل الائمة والخطباء

جاءت عملية تطوير الإسلام المخططة من جانب الدولة مصحوبة بتوسيع التعليم الديني بعد سنة 1950م. تمَّ افتتاح كليات شرعية (لاهوتية) في العديد من الجامعات، كما جرى تأسيس المدارس الثانوية المهنية لتأهيل الأئمة والخطباء بأعداد متزايدة في مختلف أرجاء البلاد. وخلال فترات معيَّنة تولَّت الحكم فيها أحزاب يمين الوسط، كانت أعداد المدارس الدينية المؤسسة تفوق حتى أعداد المدارس الثانوية العادية المفتتحة، ناهيك عن المدارس الثانوية المهنية الخاصة بالأغراض الدنيوية. «في سنة 1963م، كانت ثمة خمس وأربعون مدرسة لتخريج الخطباء والأئمة، يدرس فيها 9248 طالباً؛ أما بعد خمس عشرة سنة، أي في سنة 1978... فإن تعداد الطلاب كان قد تنامى ليصبح 135 ألفاً»[22]. لقد بلغ عدد الطلاب الذين تخرَّجوا في هذه المدارس أكثر من نصف مليون نسمة.

شهد عدد مدارس الأئمة والخطباء، التي تأسَّست في الأصل كمؤسَّسات ذات هدف محدود متمثل بتنشئة الأعداد الضرورية من رجال الدين المطلوبين من قِبَلِ الرئاسة لأداء وظائفها، تورُّماً سرطانياً فاق الحدود المعقولة. باتت حتى الطالبات يُسمح لهنَّ بالانتساب، على الرغم من عدم وجود حاجة تُذكر لأية كوادر نسوية في المؤسسات الدينية الإسلامية. ومع مرور السنين تطوَّرت مدارس الأئمة والخطباء لتصبح نظاماً تعليمياً موازياً يقصده جميع أولئك الذين لا يريدون لأولادهم أن يمرُّوا بمؤسسات نظام التعليم العَلْماني. وبهذه الطريقة دخلت أعداد متزايدة من خريجي المدارس الثانوية من ذوي الخلفيات الدينية

الصريحة في جميع الشرائح المهنية لدى القطاعين العام والخاص في تركيا؛ مع بقاء الجيش استثناءً وحيداً[23]. ثمّة اليوم عدد كبير من البيروقراطيين في الإدارة، وفي القضاء، وخصوصاً في التعليم، جاؤوا من خلفيات دينية على الصعيد التعليمي، حسب ما تقوله التقارير الصحفية التركية.

باتت النشاطات التعليمية، بالمعنى العريض، من اختصاص الحركة الدينية الأبرز، المعروفة باسم (جماعة فتح الله)، نسبة إلى زعيم الحركة **فتح الله غولن**، الذي هو أحد الأتباع السابقين **لسعيد نورسي**، وأحد موظفي رئاسة الشؤون الدينية القدامى، والذي ما لبث أن قام بتأسيس جماعته الخاصة[24]. يحاول برنامج **فتح الله غولن** التعليمي أن يوفّق بين العناصر الدينية والعَلْمانية في إطار مفهوم مشترك يجمع بين الإسلام والمنطق الحديث، بين التعليم الديني والعلوم الوضعية، وبفضل المساهمات والتبرعات المالية لأتباعه، تمكّن **غولن** من تأسيس إمبراطورية من المدارس الثانوية، والإعدادية، والمدن الجامعية، والمجمّعات السكنية الطلابية، وبيوت الاجتماعات الطلابية التي لا تكتفي بتلبية حاجات أنصار الجماعة (جماعة فتح الله) بل وتفتح أبوابها للجمهور العريض أيضاً، مما بات يساعد على تمكين **غولن** من كسب الأموال اللازمة لتحقيق المزيد من التوسع في مجالات نشاط جماعته.

وفي السنوات الأخيرة قامت الحركة بافتتاح أعداد كبيرة من المدارس الثانوية الخاصة في آسيا الوسطى وغيرها من أجزاء الاتحاد السوفيتي السابق كما في بعض دول البلقان. تهدف هذه المدارس إلى توفير مستوى ممتاز من التعليم الحديث للنُّخَبِ المستقبلية في الجمهوريات حديثة الاستقلال جنباً إلى جنب مع تلقين نوع من الفلسفة التركية ـ الإسلامية. يمكن، من نواحٍ معينة، اعتبار **غولن** وحركته التمثيل الأكثر معاصرة لفكرة التركيبة التي تزاوج بين الانتماءين التركي والإسلامي، مما يوفر له حتى تعاطف زعيم حزب اليسار الديمقراطي (DSP)

التركي ورئيس الوزراء الحالي بولنت أجويد المعروف بدفاعه الشديد الذي لا يعرف معنى المهادنة عن مبادىء تركيا العَلْمانية.

بسبب هذا التطور الحاصل في سياسة الجماعة الإسلامية، بات التعليم موضوع جدل بين القوى العَلْمانية والدينية في تركيا. ويتجلى هذا بوضوح إذا نظرنا إلى جملة الظروف التي أفضت إلى استقالة حكومة إيربكان. لقد شكلت مقاومة الامتثال لطلب قيادة الجيش باعتماد نظام عَلْماني للتعليم الابتدائي، المؤلف من ثماني سنوات متصلة، القضية الرئيسية التي أدت إلى الحملة الجماهيرية الشرسة التي قادها الجيش ضد حكومة إيربكان الائتلافية في ربيع سنة 1997م.

وما السرعة التي بادر بها خَلفُه مسعود يلماظ إلى تطبيق الإصلاح التعليمي رغم المعارضة القوية التي أبدتها القوى التقليدية فور تسلمه للمنصب إلاً تأكيداً للأهمية الكبيرة التي كانت هيئة الأركان العامة تعلقها على المسألة[25]. كان إلغاء المرحلة الإعدادية من مدارس الأئمة والخطباء، نتيجة الإصلاح، ينطوي على أهمية استثنائية بالنسبة إلى الجيش حتى يوجّه ضربة مؤثرة وقاسية لعملية نشر الأفكار الإسلامية في نظام البلاد التعليمي. لقد بت الأطفال الأتراك الآن، ملزمين باتباع المنهج العَلْماني الرسمي إلى الصف التاسع، ولا يستطيعون أن يتلقوا أي تعليم مشحون بقدر أكبر من الدِّين، إلاً بعد بلوغ الرابعة عشرة من أعمارهم. وبهذه الطريقة يأمل الجيش ومؤيدوه المدنيون في أوساط نُخْبة الدولة والجمهور العام بوضع حد فعال وناجح لعملية «الأسْلَمة الزاحفة»[26][*] على نُخْبة تركيا المستقبلية.

(*) ثمّة علاقة معيَّنة لهذه الحجة لأن المسح التجريبي يشير إلى أن التصويت لغير الإسلاميين يتوقف، إلى حدٍّ كبير، على الفترة الزمنية التي تلقى خلالها الناخبون تعليماً عَلْمانياً. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

أحزاب يمين الوسط والإسلام السياسي

يبدو نجاح هذا التدبير، على أية حال، قابلاً للأخذ والرد، نظراً للتفاعل القائم والتداخل الحاصل بين السياسة والدين، هذا التفاعل والتداخل اللذين باتا من سمات الحياة الحزبية في تركيا منذ سنة 1950م، الذي شهد، أخيراً، نهاية حكم الحزب الواحد لحزب الشعب الجمهوري الكمالي. فأحزاب يمين الوسط التي كانت في السلطة بصورة شبه متواصلة منذ ذلك التاريخ دأبت على السعي إلى تشجيع «إدخال الإسلام بوصفه تراثاً ثقافياً حياً في صُلْبِ التيار الرئيسي للسياسة التركية»[27]. وفي الوقت نفسه قامت تلك الأحزاب بفتح أبواب السياسة أمام قوى الأطراف الاجتماعية التي كانت مقصاة عن الشؤون العامة من قبل نُخبة الدولة الكمالية[28]. وبالتالي، بات الميدان العام مفتوحاً أمام قوى الإسلام الشعبي التقليدي التي كان ممثلو الإسلام الرسمي قد أبعدوها عن مواقع التأثير على الجمهور. وما لبث هذا كله أن أدّى، وبصورة حاسمة وقطعية، إلى وضع حد لعملية الفصل بين ساحَتَيْ الدِّين والحياة العامة في المجتمع التركي. وما فتىء مثل هذا التعايش بين المنظمات السياسية والدينية أن أفضى إلى الإعادة التراكمية التدريجية للإسلام إلى الجمهور التركي. فمنذ أوقات مبكرة تعود إلى سنة 1950م، بدأ المراقبون يتحدثون عن صحوة إسلامية[29].

غير أن هذا التطور لم يفض إلى شكل صريح وواضح من أشكال أسْلَمة تركيا والسياسة التركية. فجميع أحزاب يمين الوسط تبدو شديدة التمسك بالتراث الجمهوري الفتي نسبياً والديمقراطي الأكثر فتوة لتركيا الحديثة. فالتخفيف من المبادىء الكمالية وتوظيف الدِّين لأغراض سياسية لم يكونا، بأي شَكْلٍ من الأشكال، يعنيان، بنظر الأحزاب، انحرافاً أساسياً عن مرتكزات الجمهورية. دأبت قيادات الحزب الديمقراطي (1950 ـ 1960م)، مثلها مثل قيادات حزب العدالة (1961 ـ 1980م) بزعامة سليمان ديميريل على رفض التعصب الديني بصورة قطعية ومطلقة[30]. بل ويصح الأمر حتى على تورغوت

أوزال، الذي بات يُعرف بكونه رئيس الوزراء التركي الأول الذي يؤدي، على الملأ، فريضة الحج الدينية إلى مكة المكرَّمة.

أقام جميع القادة علاقات جيدة مع زعماء الطرق الدينية المتنفذة مثل حركة النُّوْر أو الطريقة النقشبندية اللتين ساعدتا على تنظيم الأصوات الانتخابية التقليدية في المناطق الريفية. تلك هي الطريقة التي باتت بها أعداد لا يستهان بها من المنظمات الدينية منخرطة في شبكات الاستزلام المميزة للسياسة التركية[31]. ونظراً لتشظي النظام الحزبي وميوعة الانتماءات الحزبية، ما لبث التنافس على كسب التأييد الانتخابي للجماعات الدينية المختلفة أن أصبح أحد عناصر العمل والنشاط الانتخابيين. فأحزاب يمين الوسط تتبارى فيما بينها من جهة ومع الحزب الإسلامي من جهة ثانية في سبيل كسب أصوات «الطرق الدينية»، كما في سبيل كسب التأييد المنظم للطرق والجماعات الدينية. فحتى معبود التيَّار العَلْماني اليساري في السياسة، السياسي المخضرم بولنت أجويد، عبَّر صراحة عن تعاطفه مع الإسلامي «المعتدل» فتح الله غولن[32].

خلال أعوام عقد الستينيات، دأب أعضاء حوزة إسكندر باشا المتنفذة العائدة للطريقة النقشبندية، بزعامة شيخهم ميمت زايد قوتقو على السعي، بصورة منهجية، من أجل التسلل إلى أجهزة معينة مثل: هيئة تخطيط الدولة، ووزارة التعليم، ووزارة الداخلية. كانت أكثرية جماعات النُّوْر ميَّالة إلى إقمة علاقات دائمة وثابتة مع حزب يمين الوسط القيادي في عقد الخمسينيات، والحزب الديمقراطي (DP)، وورثته المختلفين. وثمة جماعة دينية أُخرى ذات توجهات نقشبندية هي الجماعة السليمانية (أو جماعة السليمانيين) كانت «عى الدوام ذات ارتباطات مع كثيرين من البيرقراطيين، والنواب، وكبار الرأسماليين»[33]. لعل أحد الأسباب الكامنة وراء النجاح السياسي لحزب سليمان ديميريل المعروف باسم حزب العدالة في الستينيات هو ارتباطه الوثيق بالطرق الدينية الرئيسة.

يقال إن أعضاء منظمات دينية أصبحوا نواباً، خصوصاً بعد وصول حزب الوطن الأم (ANAP) بزعامة تورغوت أوزال إلى السلطة في انتخابات سنة 1983م. ويشاع أن أوزال وشقيقه قورقوت، زعيم الحزب الديمقراطي المعاد تأسيسه (وهو حزب صغير عديم الأهمية)، كانا أو حتى ما زالا، بشخصيهما، عضوين في الطريقة النقشبندية. وقد كان نجاح حزب الوطن الأم بزعامة أوزال في الثمانينيات معتمداً، إلى حد كبير، على تأييد ودعم هذه الطريقة الإسلامية المهمة. وينطبق القول نفسه على حزب الخلاص القومي (MSP) الذي يقال إنه من بنات أفكار الشيخ النقشبندي قوتقو عملياً، وعلى خلفه حزب الرفاه، اللذين كانا بزعامة نجم الدين إيربكان[34]. ولم يكن صعود الرفاه (RP) هو الآخر إلاً نتاج إعادة توجيه القيادة النقشبندية على الصعيد السياسي بعد تخلي أوزال عن منصبه كرئيس حزب الوطن الأم (ANAP)، بعد انتخابه رئيساً للجمهورية في 1989م. فالشخصان اللذان توليا بعده رئاسة الحزب، يلدرم آقبولوت ومسعود يلماظ، كانا أكثر ميلاً إلى العَلْمانية وحاولا إضعاف الجناح الإسلامي في حزب الوطن الأم (ANAP)[35].

أثبت ضم المنظمات الإسلامية إلى النظام السياسي هذا أنه أسلوب فعال على صعيد الحيلولة دون توجُّه الإسلام في تركيا نحو التطرف السياسي. وفي الوقت نفسه أدى هذا الضم إلى توحيد: أحزاب يمين الوسط، والجماعات الإسلامية، وقيادة الجيش في الحرب ضد اليساريين والشيوعيين، الذين كانوا يعتبرون خطراً جدياً يهدد النظام الجمهوري في عقدي الستينيات والسبعينيات. كانت الجماعات كلها تعتبر أية جُرعة دينية لقاحاً فعالاً ضد النزعة اليسارية.

غير أن فتح أبواب السياسة أمام تأثير الدين ما لبث، على أية حال، أن مهَّد الطريق أمام تأسيس حزب إسلامي. ومع ظهور حزب النظام القومي (MNP) بزعامة نجم الدين إيربكان سنة 1970م، لم تعد الحركة الإسلامية التركية مقصورة على توفير منظومة قيم صالحة لتنظيم وتوجيه الحياة الشخصية والاجتماعية للقطاعات الأكثر تقليدية من المجتمع التركي. وقد أصبحت الآن

أيضاً إيديولوجية صالحة للفوز بالسلطة السياسية. وعلى ذلك الصعيد كانت، وما زالت، محكومة بأن تتصادم مع العقيدة العَلْمانية الرسمية للجمهورية. وبالتالي، فإن «حل» الحزب الجديد «بموجب حكم صادر عن المحكمة الدستورية بعد عام واحد بتهمة انتهاك قانون تنظيم الأحزاب الذي يحظر استغلال الدين لأغراض سياسية» لم يكن مفاجئاً[36]. والمصير نفسه كان ينتظر خليفته، حزب الخلاص القومي (MSP)، الذي كان قد جرى تأسيسه في سنة 1972م، على يد إيربكان مرة أخرى، بعد الانقلاب العسكري الثالث في سنة 1980م.

أسلَمَة النزعة العَلْمانية وصعود جماعة فتح الله

شكَّل النصف الأول من عقد التسعينيات مرحلة جديدة في عملية التفاعل بين سياسة الدولة الرسمية والإسلام، عملية «أسْلَمَة النزعة العَلْمانية»[37]. فقيادة الجيش التي تولَّت إدارة دفَّة السياسة، فعلياً، حتى سنة 1983م، لم تعد تخفي اعتمادها على الدين بوصفه إحدى وسائل إعادة تثقيف الشعب. ما لبث مفهوم تركيبة تركية ـ إسلامية تربط القومية التركية بالإسلام المعتدل، بوصفها قاعدة إيديولوجية للدولة التركية، أن أصبح منطلقاً غير رسمي لإعادة بناء الدولة والمجتمع بعد الانقلاب[38]. كانت جماعة من المثقفين المحافظين عرفت باسم «بيت المثقفين» هي التي بادرت، للمرة الأولى في أوائل السبعينيات، إلى تطوير هذا المفهوم السياسي ـ الفلسفي. وقد كان الهدف الرئيسي لهذه العَلْمانية المطعَّمة بالإسلام، بوصف مبسَّط بعض الشيء، متمثلاً بإيجاد «هوية سنِّية غير قابلة للالتباس، مصحوبة بكل الحرية الشخصية المتوافرة في الديمقراطية الغربية، مع جرعة قوية من القومية والكبرياء التركيتين المضافتين تحقيقاً لـ«التضامن»[39](*).

(*) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً وتنوعاً للتركيبة التركية ـ الإسلامية في إطار عودة الإسلام السياسي التركي إلى الحياة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

ونتيجة لذلك تَمَّ جعل تعليم الإسلام إلزامياً في المدارس الابتدائية والثانوية بموجب دستور سنة 1982م، الجديد، كما جرى السماح لمنظمات إسلامية دولية معيَّنة، خاضعة لنفوذ السعودية الطاغي، مثل الرابطة الإسلامية العالمية، بالانخراط في الشؤون العامة التركية. راحت هذه المنظمات تقدِّم الرواتب لموظفي رئاسة الشؤون الدينية الذين أُرسلوا إلى ألمانيا وبلجيكا لتنظيم التعليم والعبادات الدينية لصالح المهاجرين الأتراك في أوروبا. وقد قامت الرابطة أيضاً ببناء جامع صغير للبرلمان التركي، وبإنشاء سلسلة من الجوامع والمراكز الإسلامية في جامعات مختلفة، منها: جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية الشهيرة بأنقرة. وجنباً إلى جنب مع هذه الفعاليات، بادرت مؤسسات مالية سعودية مثل: شركتي الفيصل والبركة الماليتين، إلى افتتاح فروع تركية تحت شروط تفضيلية[40].

كان الجيش بقيادة الجنرال كنعان إيفرن، زعيم انقلاب سنة 1980م، الذي ظلَّ رئيساً للجمهورية حتى سنة 1989م، يريد توظيف الإسلام لإعادة تثبيت أسس الجمهورية الكمالية التي كانت، بنظر القوات المسلَّحة، قد تعرَّضت لهزَّة عنيفة جراء أعمال العنف اليسارية. وما لبث هذا الزخم أن وصل إلى حد إعادة كتابة كتب المدرسة الثانوية، للتوفيق بين القيم الإسلامية والقومية تبعاً لشعار «التركي الأفضل هو التركي المسلم ـ المسلم، والأفضل هو المسلم التركي»[41]. ولكن الجيش اضطر لأن يتنبَّه، خصوصاً بعد الانتصار المفاجىء لتورغوت أوزال وحزبه حزب الوطن الأم (ANAP) في انتخابات سنة 1983م، إلى أن الحفاظ على التحكم التقليدي للدولة بالمجتمع بات، في ظل سياسة الدولة الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي، أكثر صعوبة بما لا يقاس.

ازدهر الانتعاش الإسلامي برعاية الجناح ذي التوجه الديني في حزب الوطن الأم (ANAP)، في ظل حكم رئيس للوزراء لم يكن يكترث كثيراً بالإيديولوجيا السياسية، بما فيها إيديولوجيا الكمالية الرسمية، إذا تضاربت مع

آرائه المتعلقة بجعل تركيا قوة إقليمية رائدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي مع الدخول في القرن الجديد. بادر حزب الوطن الأم إلى «استنفار الأوساط التركية المحافظة تقليدياً وبعض المنابر الإسلامية لصالح قضية الليبرالية الاقتصادية، وصولاً إلى إدماجها بالنظام القائم»[42]. وعلى الرغم من أن أوزال لم يكن يهدف إلى نسف النظام العَلْماني للدولة، فإن نظرته الليبرالية المزعومة القائمة على شعار «دعه يعمل» إلى الإسلام السياسي أدَّت إلى إثارة موجة متصاعدة من المخاوف لدى أفراد النُّخْبة الكمالية الذين باتوا، مع حلول نهاية العقد، يكثرون من التنبيه إلى خطر الرجعية الدينية والنزعة الظلامية، هذا الخطر الناجم عن تنامي النشاطات الإسلامية من جميع الأنواع والأشكال، بما فيها الشكل الكفاحي لدى بعض المنظمات الصغيرة[43].

خلال هذه السنوات، وخصوصاً منذ أوائل عقد التسعينيات، أصبح فتح الله غولن وأتباعه، أبرز الممثلين الإسلاميين للتركيبة التركية ـ الإسلامية، وحقَّقوا سمعة سياسية واسعة بوصفهم قوة إسلامية معتدلة مضادة لمواقف حزب الرفاه الإيربكاني الأكثر تطرفاً بشكل واضح. حرصت حركة غولن على اعتماد موقف موالي بوضوح للدولة بعيد عن الروح الصدامية في الجدل السياسي الدائر حول الحفاظ على الجمهورية العَلْمانية[44](*)، مما أدَّى إلى قيام علاقة وثيقة استثنائية بين زعيم الحركة غولن وحزب الطريق القويم (DYP) بزعامة تانسو تشيللر. غير أن إسلاميين، أكثر تزمتاً، ينتقدون الرجل ويلصقون به تهمة خيانة قضية الإسلام.

(*) بل وقد حرص حتى على تجنُّب الهجوم الصريح على برنامج الإصلاح التعليمي لسنة 1997م، مهتدياً، بدلاً من ذلك، إلى طريقة ذكية للتكيُّف مع هذا البرنامج عن طريق إضافة مدارس ابتدائية إلى مدارسه الثانوية الحالية، ملتفاً بذلك حول قيود تعليم الدين في المدارس المتوسطة. تُقدِّم مدارس غولن الآن تعليماً ذا توجُّه ديني من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الثانوي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

وبالفعل، فإن إقبال غولن على التبنّي شبه الكامل لهيكليات الدولة وسياساتها مع تأكيده القوي الموازي للإسلام بوصفه الطريق القويم لعيش حياة سليمة ولتنظيم المجتمع، يصعب فهمه أحياناً[45](*). ليس هذا، بالنسبة إلى البعض، إلاّ تعبيراً بالغ الدهاء عن التَّقِيَة، ظاهرة السلوك التنكري المسموح به في سبيل إعلان شأن قضية الإسلام؛ في حين يرى آخرون في نظرته القائمة على تعزيز الإسلام في تركيا وغيرها من الأماكن أُسلوباً حديثاً من أساليب التوفيق بين الإسلام والديمقراطية[46](**). ومع ذلك، فإن تأكيد غولن الشديد للتسامح بوصفه مبدأً هادياً في الحياة داخل الأمم وفيما بينها، كما بين الأديان، يشكّل موقفاً جديراً بالملاحظة، في نقاش عام مثقل بالسياسة، حول الطريق الصحيح بالنسبة إلى تركيا وشعبها[47](***). غير أن هذا لا يمنعه من ممارسة قيادة تسلّطية داخل جماعته.

لم تَحُلْ نظرة جماعة فتح الله، الموالية للدولة، إلى القضايا السياسية الحسّاسة، دون قيام قيادة الجيش بوضع غولن وحركته في مراتب عليا من قوائم المنظمات الساعية إلى نسف الجمهورية. وبالتالي، فإن أكثرية عمليات الطرد من الجيش خلال السنوات الأربع الماضية طالت ضباطاً اتُّهموا بأنهم أعضاء في جماعة غولن، أو مناصرون لها. تُتهم الحركة باعتماد استراتيجية طويلة المدى

(*) في إحدى مقابلاته الصحفية مع وسائل الإعلام التركية قام، مثلاً، بعقد مقارنة بين قيام الجيش وقوى جماهيرية أخرى بالإطاحة بحكومة إيربكان وبين «استئصال عضو مصاب «بالغرغرينة» بمبضع الجرّاح»، معلناً عن أن «البلد تراجع عن حافة الهاوية». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

(**) في المقابلة نفسها صرح غولن أن الديمقراطية «هي الشكل الأكثر عقلانية للحكم» بالنسبة إلى تركيا. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

(***) في شهر شباط/ فبراير سنة 1997م، قام غولن حتى بزيارة البابا يوحنا بولس الثاني في روما دعماً للحوار بين المسيحية واليهودية والإسلام. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

إذ تسعى إلى تمكين خرّيجي مدارسها المختلفة من احتلال مواقع معيَّنة داخل جهاز الدولة الإداري، حيث يستطيعون ليس فقط إعلاء شأن القضية الإسلامية بل وممارسة التأثير أيضاً على صعيد منح العطاءات العامة وإبرام العقود، بما في ذلك الموافقة على استحداث المدارس الخاصة، لصالح شركات ومنظمات تابعة لـ«إمبراطورية» غولن[48].

لقد ساهم شريط ڤيديو عرضته قناة تلفزيونية خاصة في حزيران/يونيو 1999م، أطلق فيه غولن ملاحظات معادية للعَلْمانية، متحدّثاً عن استراتيجيته الرامية إلى مباغتة النظام والإمساك بزمامه على المدى الطويل وناصحاً الجمهور بالتحلّي بالحذر، لأن «العالم سيسحق رؤوس [المسلمين]. . . إذا ما بكَّروا في الظهور»[49]، في تأكيد مثل هذه الشكوك. وقد أحدثت أشكال البوح هذه قدراً من الاضطراب السياسي بسبب علاقة غولن الودّية المعروفة جيداً بالعديد من القادة السياسيين. ولربما شكَّلت بداية جولة أُخرى من معارك الدولة ضد التيّارات الإسلامية[50].

نشوء جماعة رجال أعمال إسلامية

يشكِّل تنامي أعداد مؤسسات رجال الأعمال الإسلامية في الاقتصاد التركي نتيجة أُخرى من نتائج النشاط الأكثر انفتاحاً وغير الروحي لعدد من الطرق والجماعات الدينية[51]. وبعض هذه الأعمال مثل: **إخلاص هولدينغ**، أو **كومباسان هولدينغ**، يتجاوز مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة ليصل إلى مرتبة كبرى الشركات الاحتكارية القابضة في تركيا. وفي سنة 1990م، بادرت مؤسسات الأعمال الإسلامية إلى تأسيس منظمتها الخاصة المعروفة باسم: رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين (MÜSIAD)، التي ما لبثت أن غدت منظمة الأعمال الأسرع نمواً والأكبر في البلاد. ثمة بين منتسبيها عدد كبير من الشركات التي باتت تُعرف باسم «نمور الأناضول» بسبب جهودها

الناجحة جداً على صعيد تعبئة النشاطات الصناعية في المراكز الريفية الشبيهة بدنيزلي، چوروم، وغازي عينتاب[52].

تميل الأعمال الإسلامية إلى توظيف الدين لأغراض اقتصادية. وهي حين تفعل ذلك تؤكِّد القيم الشرقية الإسلامية للمجتمعات المتصفة بقدر أكبر من الألفة والتي تتناقض مع الفصل الرأسمالي الغربي بين الصناعيين والمستخدمين، جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى الدفاع عن الثقافة الأصيلة والنظام الاجتماعي الخاص لبلد المرء في مواجهة نوع من التغريب السطحي[53]. ومع ذلك فإن هذه الفلسفة الاقتصادية بدلالاتها الإسلامية الصارخة بقوة، باتت موظفة لخدمة النجاح الاقتصادي للمؤسسة الفردية ولتركيا في اقتصاد معولم.

ليس تطور القطاع الاقتصادي الإسلامي، بهذا المعنى، إلاَّ دليلاً آخر على وجود قدر معيَّن من عَلْمَنة الإسلام في تركيا. ومما ينسجم كثيراً مع صورة «الإسلام التركي الحديث» أن رابطة (MÜSIAD) والشركات التابعة لها حاولت أن تستفيد بأقصى قَدْرٍ ممكن من الفعاليات الحكومية لحزب الرفاه. حاول إيربكان أن يتحوَّل عن القنوات الراسخة القائمة مع جماعات رجال الأعمال والصناعيين الأتراك الخاضعة لسيطرة استانبول، بنشاطات مثل المناقصات، والعروض، والعطاءات العامة، وخصخصة مؤسسات الدولة الاقتصادية. وبالتالي، فإن منظومة الأعمال الإسلامية في تركيا، لا ترغب في امتلاك دولة مختلفة بهيكليات إسلامية، بل تريد إخضاع هيكليات الدولة الموجودة فعلاً، لإدارة نُخْبة اجتماعية مختلفة تكون أكثر تناغماً مع أفكارها ومصالحها الاقتصادية.

تتقاطع هذه الرؤية مع نظيراتها لدى أبرز الطرق والجماعات الدينية التي يرتبط بها القطاع الإسلامي من الاقتصاد بشبكة من العلاقات الشخصية. ومن شأن مثل هذا الترابط أيضاً أن يدعم الموقف المعتدل عموماً لجملة الطرق والجماعات من الدولة التركية الحديثة وسياساتها. وجنباً إلى جنب مع علاقات

الطرق والجماعات المكثفة، مع جملة القوى السياسية التقليدية المختلفة، فضلاً عن أسلوبها غير العدواني في الدعوة إلى عقيدتها الإسلامية، يشكّل مثل هذا الارتباط مساهمة بالغة الأهمية في الحفاظ على الاستقرار السياسي العام بتركيا.

بدايات حرب تركيا الثقافية

تنجح الطرق والجماعات الدينية، بفضل انخراطها في المجتمع التركي، في الحيلولة أحياناً دون تحوُّل المشاحنات الإيديولوجية الساخنة بين الكماليين والإسلاميين إلى أعمال عنف ذات دوافع سياسية. وهي تستطيع أيضاً أن تمنع القوى الإسلامية المعادية للنظام من كسب مواقع مسيطرة بين صفوف المؤمنين. لا يعني ذلك أن بعض هذه الطرق والجماعات، مثل الطريقة النقشبندية، تكف عن توجيه الانتقادات اللاذعة إلى مختلف الخطوات السياسية التي تتخذها مؤسسات الدولة والقوى السياسية. غير أن أكثرية الطرق والجماعات الدينية الكبرى، تبقى مؤيِّدة لفكرة الدولة القومية القوية، القائمة على ركيزتَيْ الإسلام والمبادىء الجمهورية، التي هي واقع الجمهورية الحالية. لعلَّ ما يثير نفور تلك الطرق والجماعات، هو تأكيد القيم العَلْمانية الكمالية كما تعبِّر عنها نُخبة الدولة.

لا يمكن لهذا الوضع أن يُرْضي المدافعين عن الجمهورية العَلْمانية الكمالية، مما جعل كلاً من قيادة الجيش، والعناصر التي تستلهم المبادىء الكمالية في الأجهزة القضائية العليا، مع أكثرية كبار الإعلاميين ورجال الصحافة الأتراك يبادرون، منذ لحظة النجاح السياسي لحزب الرفاه، إلى السعي للجم ما يعتبرونه موجة إسلامية تستهدف تغيير الطابع الأساسي للجمهورية[54]. غير أن الوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي لتركيا شهد تغييراً لا يستهان به في عقد الثمانينيات، مما أدّى إلى جعله أكثر انفتاحاً وأميل إلى التعددية. وبالتالي، فإن تحرُّك الدولة ضد النشاطات الإسلامية ما لبث أن تمخَّض عن سيل من النقاشات الجماهيرية الساخنة التي تمكَّن فيها أنصار المواقف الإسلامية من

الدفاع صراحة عن قضيتهم. لعلَّ المثال الأبرز لهذا هو «النقاش حول غطاء الرأس»، هذا الجدل المحتدم، حول الحظر الرسمي في الجامعات، لما اعتُبر زياً دينياً للطالبات[55].

جاءت هذه النقاشات السياسية مصحوبة بتنامي الخطاب الإيديولوجي الإسلامي في أوساط المثقفين، وبتدفق كميات لم يسبق لها مثيل من المجلات والكتب الإسلامية[56]. كانت عودة حزب الرفاه إلى الصعود نتيجة منطقية لهذا التطور. وفي الوقت نفسه بادرت الفئات الكمالية من نُخْبَةِ الدولة، خصوصاً قيادة الجيش، إلى تكثيف الجهود الرامية إلى احتواء الحركة الإسلامية، التي اعتُبرت، مرة أخرى، خطراً جِدِّياً يتهدَّد الجمهورية. لم تعد ثمة أية حاجة إلى الإسلام للوقوف في وجه المحاولات الشيوعية واليسارية الأخرى الرامية إلى نسف المجتمع التركي، بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفْيتي.

ومع ذلك، فإن الضعف ذا المنشأ الذاتي الذي تعاني منه أحزاب يمين الوسط مع جملة من الصراعات السياسية الداخلية المتزايدة بين النُّخَب السياسية بعد موت تورغوت أوزال في سنة 1993م، ما لبث أن تمخض عن قدر أكبر من تغريب ممثلي النظام السياسي المعروفين وإبعادهم عن قطاعات واسعة من السكان. وقد أدَّى ذلك إلى خلق بيئة تمكَّن فيها الإسلام السياسي وأنصاره المختلفون، للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية، من فرض وجوده بوصفه جزءاً مشروعاً غير قابل للنقاش من السياسة التركية؛ باتت التعددية السياسية في تركيا اليوم تشتمل على الإسلام السياسي.

حزب الرفاه: أكثر من مجرَّد فصل إضافي في المسرحية السياسية

ما مِنْ حدث كان قادراً على إثبات مدى أهمية الإسلام السياسي أكثر من وصول الحكومة التركية الأولى ذات القيادة الإسلامية إلى السلطة في شهر حزيران/ يونيو سنة 1996م، حين أصبح نجم الدين إيربكان، زعيم حزب الرفاه، رئيساً لحكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر.

كانت الانتخابات البلدية في سنة 1994م، التي فاز فيها حزب الرفاه بالرئاسة في ست من مدن تركيا الخمس عشرة الكبرى، بما فيها استانبول وأنقرة، قد نبَّه إلى هذا الحدث. فهذا النجاح المفاجىء ما لبث أن جرَّ وراءه استعراضاً مماثلاً من حيث القوة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م، حيث حصل حزب الرفاه على 21,4 بالمئة من مجموع الأصوات[57].

لم يكن الجميع، بدءاً بقيادة الجيش وانتهاءً بالصحف الرئيسة والجمعيات الخاصة، مروراً بكبار موظفي الدولة، مستعدين لقبول هذا التغيير. فبعد فاصل قصير تمَّ فيه استيعاب الصدمة أطلق هؤلاء حملة سياسية لقلب النتائج رأساً على عقب، ما أدّى إلى أن تعيش تركيا معركة صراع على الهيمنة السياسية منذ خريف سنة 1996م. اتخذت المعركة في المقام الأول شكل حرب ثقافية (Kulturkampf) بين النُّخْبَة الإسلامية والكماليين حول استمرار نظرة الجمهورية العَلْمانية كما حدَّدتها النُّخَب القديمة. ما لبثت هذه المعركة أن وصلت إلى نهاية مؤقتة مع حظر حزب الرفاه (RP) في كانون الثاني/ يناير سنة 1998م، بموجب حكم صدر عن المحكمة الدستورية.

تتجلّى المشكلات الكامنة في التعامل مع ممثلي الإسلام السياسي بوضوح في لجوء النُّخَب إلى الردود القضائية. إن معاينة أكثر حياداً وأقل انفعالاً لممارسات حكومة الرفاه السياسية لا تكشف عن أية قطيعة مع السياسة المتبعة من شأنها أن تجعل استئصال الحزب، مهما كان الثمن، يبدو مبرراً. ولم يكن السبب الكامن وراء تلك الممارسات متمثلاً فقط بأخذ مصالح الشريك العَلْماني في التحالف بعين الاعتبار. قلّما كشف سلوك ممثلي حزب الرفاه (RP) في الحكومة والبرلمان عن أي اندفاع قوي نحو إقامة جمهورية إسلامية. غير أن ما كان يتعذر استبعاده هو وجود استراتيجية هادفة إلى دفع عجلة عملية أَسْلَمَة زاحفة لتركيا عبر نشاطات حكومية هادئة ترمي إلى تحقيق تغيير على المدى

الطويل لجملة توجهات الجمهورية الأساسية باتجاه قيم وممارسات أكثر اتصافاً بالصفة الإسلامية الصريحة.

كان مثل هذا التغيير جارياً على قدم وساق منذ بعض الوقت، بل وكانت نفس الجماعات الدائبة منذ سنة 1996م، على خوض المعركة ضد «الرجعية»، العبارة الرسمية المستخدمة للدلالة على النزعة الإسلامية والإسلام السياسي، تدفع بعملية التغيير إلى الأمام. فعملية الأَسْلَمَة الزاحفة كانت قد تمّت في ظل إيربكان حين أصبح حزبه المعروف باسم حزب الخلاص القومي (MSP) شريكاً في حكومات الجبهة القومية الائتلافية بزعامة ديميريل خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات. لعلّ إحدى النتائج طويلة الأمد المترتبة على سياسة تقسيم المؤسسات العامة وفقاً للأفضليات الحزبية، هي توجُّه نظام التعليم في تركيا نحو إيلاء المزيد من الاهتمام للدِّين. لقد حظي هذا التطور بدعم خاص من جانب موظفين سبق أن غُرسوا في النظام، خلال فترة حكم حزب الخلاص القومي (MSP) أولاً، وتحت تأثير سياسة الجيش القائمة على اعتماد أسلوب «التلقيح الديني» ضد النزعة اليسارية بعد انقلاب سنة 1980م، فيما بعد. وبالتالي، فإن الممارسات السياسية للإدارة الخاضعة لقيادة حزب الرفاه (RP) في عقد التسعينيات على المستويين المحلي والقومي، قوبل بجمهور كان قد غدا متآلفاً بصورة متزايدة مع مثل هذه الممارسات وجملة القيم الاجتماعية التي تمثلها.

ما لبث الأمر أن أفضى إلى المشكلة السياسية التي تواجهها اليوم الأوساط العَلْمانية في تركيا المتمثلة بكيفية التعامل مع قوة سياسية معادية للنظام في ظل الظروف التعددية الديمقراطية. يقضي الواجب بفصل المنافسة السياسية المشروعة عن النشاطات السياسية غير المشروعة. ويبقى التحدّي بالغ الصعوبة إذا كانت الجماعة، أو الحزب السياسي المشكوك بأمره، ينأى بنفسه عن أية حركة أو دعاية سياسية مؤيِّدة لإلغاء النظام السياسي القائم عن طريق اعتماد أساليب العنف. إلى أيِّ مدى يجب تحمُّل اللغة الخطابية الداعية بلغة صريحة

أو مجازية إلى إقامة نظام سياسي آخر؟ هل ثمّة حدود معيّنة لحرية التعبير عن الأفكار السياسية، وأين هي تلك الحدود؟

تمثل الرد بتضييق حدود المنافسة السياسية وتوسيع نطاق تعريف النشاط السياسي غير الشرعي عن طريق التمسك بتفسير حَرْفي لأسس الجمهورية الكمالية، مما أدّى إلى استبدال المجابهة السياسية بين الإيديولوجيات المتباينة، وإلى حدٍّ كبير، بتحركات قضائية من جانب سلطات الدولة. لا يتم الدفاع عن النظام القائم عن طريق المحاججة السياسية بمقدار ما يجري من خلال الأفعال والممارسات التسلطية من جانب أجهزة الدولة[58](*). غير أن المسألة الأبعد أثراً تبقى متمثلة بماهية النتائج التي ستترتب على الديمقراطية التركية في المدى الطويل جراء اعتماد أسلوب التشدّد في التعامل مع الخلافات السياسية العميقة. هل ستتمكّن القيود المفروضة على التيّارات الإسلامية من لجم نفوذ الإسلام السياسي في تركيا بصورة دائمة، أم قد تؤدّي إلى إيجاد طبقة متنامية من المنبوذين السياسيين الذين ينتظرون لحظة الانتقام بفارغ الصبر؟ ليست الإجابة واضحة. أما تجربة التعامل مع الإسلام السياسي وهو في السلطة وبوصفه مرشحاً قوياً لاستلام السلطة فيلقي الضوء على الصعوبات التي ينطوي عليها السعي إلى استئصال قوة سياسية قادرة على الاستناد إلى قيم وعادات ذات جذور عميقة لدى قطاعات لا يُستهان بها من سكان البلاد.

ممارسة حكومة حزب الرفاه

لم تنحرف الحكومة الائتلافية التي كانت بقيادة الإسلاميين كثيراً عن الخط الرئيسي للسياسة التركية، بل واتبعت الممارسات القائمة على الوصاية

(*) ليس مثل هذا الأمر غريباً على البلدان الغربية إذا تذكّرنا، مثلاً، الحقبة المكارثية بالولايات المتحدة، أو السياسة الألمانية، التي قامت على فرض الحظر القانوني على جميع التنظيمات الشيوعية حتى أواخر عقد الستينيات. أما في السنوات الأخيرة، فقد بات الغرب يفضّل محاربة التيارات السياسية المنحرفة بالوسائل السياسية بدلاً من الأساليب الإدارية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

السياسية. حاول إيربكان ضمان موقعه عن طريق إجراء تغييرات واسعة في أوساط الموظفين الحكوميين، هي تغييرات تتم تقليدياً بعد أي تغيير حكومي. سارعت الصحف العَلْمانية إلى شجب ممارسة كانت حتى ذلك الحين تعتبر عادية لأن الذين احتلُّوا العديد من المناصب الحكومية، ذات الأهمية البالغة أحياناً، كانوا، هذه المرة، أعضاء في حزب الرفاه وموالين له من ذوي التوجهات الأصولية المشبوهة. ثمَّة تعديلات تمس حوالى مئة من القضاة باشرها وزير العدل الرفاهي، أحد مساعدي إيربكان المخضرمين، شوكت قازان، تعرَّضت لانتقادات شديدة من جانب وسائل الإعلام وما لبث الوزير أن أوقفها بفضل تدخل المحاكم الإدارية[59].

أما على صعيد السياسة الخارجية فقد طوَّرت تشيللر وإيربكان نوعاً من تقسيم العمل، حيث تولَّت نائبة رئيس الوزراء مسألة الاهتمام بالعلاقات مع أوروبا والحلفاء الغربيين، في حين حاول رئيس الوزراء إرساء العناصر الأولى لما يمكن اعتبارها سياسة خارجية أكثر إسلامية. غير أن مبادرات الأخير مع كل من إيران وليبيا أثارت موجة كثيفة من الانتقاد لدى الجمهور ومؤسسة السياسة الخارجية. أما على صعيد أساسيات السياسة الأمنية، فقد ركع إيربكان كلياً وأذعن لمطالب الجيش، سواء فيما يخص متابعة القتال ضد حزب عمال كردستان ومراقبة التحالف للملاذ الكردي الآمن في شمال العراق، أم على صعيد تعزيز العلاقات مع إسرائيل. ومما هو مثير للدهشة حقاً أن اجتراح روابط أقوى وأوثق مع أبناء عمومة الأتراك في جمهوريات آسيا الوسطى وما وراء القفقاس الناشئة حديثاً لم تحتل مرتبة بارزة في قائمة نشاطات إيربكان على صعيد السياسة الخارجية[60][*].

(*) يثير التجاهل الصارخ لآسيا الوسطى من قِبَلِ سياسة حزب الرفاه الخارجية، شكوكاً حول مدى صدق أُطروحة «العثمانية ـ الجديدة» بوصفها الفكرة السياسية الرئيسية لدى الإسلاميين الأتراك كما جاء في كتابات بسام الطيبي الأخيرة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

لم يبذل حزب الرفاه إلاّ القليل من المحاولات الرامية إلى ترك بصماته على الشؤون الداخلية. فبعد تعرُّضه لصد الجيش العنيف في مجلس الأمن القومي، أقلع إيربكان عن السعي إلى التوصل إلى «حلّ إسلامي» للقضية الكردية، على الرغم من أن الحزب [حزب الرفاه (RP)] حصل على قَدْرٍ واسع من التأييد في المناطق الكردية بسبب نظرة الحزب المستلهمة من الدِّين والبعيدة عن التعصُّب القومي[61]. وقد حرص حزب الرفاه أيضاً على تحاشي القيام بأي جهد في سبيل دعم عملية إضفاء الصفة الديمقراطية على تركيا. غير أنه لم يتردَّد في المبادرة إلى إنقاذ تانسو تشيللر من تحقيقات البرلمان لتهم بالفساد كانت قد أُثيرت حتى من جانب إيربكان بالذات حين كانَ في المعارضة في ربيع 1996م. وبالطريقة نفسها تعاون الحزب مع شريكه الائتلافي على تجميد ما باتت تعرف باسم فضيحة صوصرلوق، التي كانت السيِّدة تشيللر وبعض مساعديها المقرَّبين متهمين فيها بروابط وثيقة مع الجريمة المنظَّمة. وبالتالي، فإن من الممكن الزعم بأن إيربكان، أيضاً، لم ينجح في امتحان الأخلاق السياسية، على النقيض من الصورة التي ربما حرص هو وأتباعه على خلقها عبر دعوتهم إلى إقامة «نظام عادل».

حاول إيربكان وأقرب أعوانه، نتيجة الانتقادات المتزايدة الصادرة عن الحزب والموجَّهة لسجله السياسي من جهة، وانسجاماً مع قناعاتهم العميقة من جهة ثانية، أن يعتمدوا برنامجاً يتضمَّن مقترحات سياسية معتدلة يمكن اعتبارها مسعى لدعم فكرة الأَسْلَمَة الصامتة لتركيا. فخلال شهر رمضان المبارك إسلامياً (في كانون الثاني/ يناير سنة 1997م، بالدرجة الأولى) دعوا إلى بناء جامعين في كل من ساحة تقسيم باستانبول وحي چانقايا بأنقرة، في موقعين يوحيان ببعض السمات ذات العلاقة بالجمهورية، حيث الأولى، ساحة تقسيم، مزيَّنة بتمثال لأتاتورك يحيي ذكرى حرب الاستقلال، والثاني، حي چانقايا، هو مكان الإقامة الرسمي لرئيس الجمهورية[62]. دعوا أيضاً إلى رفع الحظر عن غطاء

الرأس (الحجاب) في المباني العامة واقترحوا حرمان مؤسسة الطيران المدني التركي من حق جمع وبيع جلود الأضاحي وإعطاءه للمؤسسات الوقفية الدينية. أرادوا أيضاً تعديل ساعات الدوام في رمضان المبارك لجعلها أكثر توافقاً مع المتطلبات الدينية، وكانوا يؤيِّدون تخفيف رقابة رئاسة الشؤون الدينية على تنظيم الحج عبر السماح بالسفر براً إلى مكَّة المكرَّمة[63].

كان من شأن وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ، على الرغم من أنها ليست شديدة الإثارة بالنسبة إلى أي مراقب غربي، أن يعني قطيعة واضحة وصريحة مع التراث الثقافي الراسخ للجمهورية الكمالية، وأن يشكِّل، في بعض الأحوال، انتهاكاً لبنود الدستور. غير أن مدى تصميم إيربكان الفعلي على تنفيذ خططه بقي غامضاً لأنه لم يبذل أية محاولات قوية لدفع العملية البرلمانية الضرورية لوضعها موضع التطبيق[64].

ومع ذلك، فإن رد فعل النُّخبة الكمالية اتسم بالاستنكار والنقد العنيف اللذين ما لبثا أن اكتسبا مزيداً من الحدة جراء أحداث تسبَّب بها ساسة من حزب الرفاه. ففي العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1996م، أعلن رئيس بلدية قيصري، التي هي إحدى المراكز التجارية في وسط الأناضول والخاضعة لسيطرة حزب الرفاه (RP)، للملأ، رفضه الاشتراك في الحفل التقليدي المقام في ذلك اليوم إحياء لذكرى أتاتورك[65](*). وفي منتصف كانون الثاني/يناير سنة 1997م، وفي زحمة نقاشات عامة محتدمة حول دور الطرق الدينية وممارساتها، أقدم رئيس الوزراء إيربكان على دعوة عدد من زعماء مثل هذه الطرق، التي كانت نشاطاتها قد حُظِرَتْ من قبل أتاتورك، إلى مكان إقامته الرسمي لتناول طعام الإفطار. وأخيراً، في الثاني من شباط/فبراير سنة 1997م، ألقى رئيس بلدية مدينة سنجان الصغيرة القريبة من أنقرة والسفير الإيراني في

(*) يتم إحياء ذكرى وفاة أتاتورك سنوياً، جماهيرياً، في العاشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تركيا الذي كان قد دُعي إلى حفل إحياء ذكرى الانتفاضة الفلسطينية بمناسبة ما عُرف باسم (ليلة القدس)، خطابين يمكن اعتبارهما نداءين يدعوان إلى الإطاحة بالنظام الجمهوري[66]. سارع الجيش التركي في اليوم التالي إلى إرسال الدبابات عبر شوارع سنجان. جرى اعتقال رئيس البلدية، واضطرَّت إيران إلى سحب سفيرها.

النخبة الكمالية ترد وتشن هجومها المعاكس

قرَّرت قيادة الجيش بعد هذه الأحداث، ومدفوعة، ربما، باحتجاجات جماهيرية قوية ضد الفساد السياسي، وضد الاشتباه بوجود روابط بين عصابات المافيا من جهة، والسياسيين ومسؤولي أجهزة الأمن الرسمية من جهة ثانية، وضد مؤشرات متزايدة دالة على وجود نزعة أصولية إسلامية لدى حزب الرفاه، أن توجِّه إنذاراً إلى حكومة إيربكان - تشيللر يتضمَّن جملة من التدابير السياسية الحاسمة ضد انتشار الأصولية. وفي الثامن والعشرين من شباط/ فبراير سنة 1997م، واجه الجيش رئيس الوزراء في اجتماع روتيني لمجلس الأمن القومي ببرنامج مؤلف من ثماني عشرة نقطة يجعل تحقيق المقترحات التي كانت قد تداولتها ونشرتها قيادة حزب الرفاه في الأشهر الماضية مستحيلاً. وقد طلب الجيش أيضاً باعتماد تدابير من شأنها أن تحول دون قيام القوى الإسلامية بأية محاولات جديدة على صعيد إضعاف المبادىء الكمالية. طالب الجيش، مثلاً، بتعزيز أشكال الحظر الدستورية الموجودة فيما يخص نشاطات الطرق الدينية وميثاق الزي الرسمي. وفوق هذا وذاك، طالب الجيش باعتماد تعليم ابتدائي إلزامي مؤلَّف من ثماني سنوات متصلة، وبفرض رقابة صارمة على مدارس تحفيظ القرآن الكريم من جانب وزارة التعليم، وباختزال مدارس تخريج الأئمة والخطباء، وباتخاذ جملة من التدابير الهادفة إلى تضييق هامش مناورة حزب الرفاه، عن طريق فرض القيود، مثلاً، على أشكال الدعم المالي الذي يتلقاه من

الروابط والجمعيات الإسلامية في الخارج مثل رابطة النظرة القومية (MGT) التي تتخذ من ألمانيا مقراً لها[67].

حين حاول إيربكان أن يراوغ ويتباطأ عن طريق عدم الدعوة إلى اجتماع لمجلس الوزراء طوال أسابيع، أطلق الجيش حملة شعبية لإنهاء عهد الحكومة الائتلافية، كما أبقى على الضغط المفروض على رئيس الوزراء في أثناء الاجتماعات الشهرية لمجلس الأمن القومي؛ نظَّم اجتماعات تثقيفية ـ إعلامية شاملة من قبل هيئة الأركان العامة لعناصر الأجهزة القضائية، وللصحفيين، وللجماعات المهنية الأخرى، حول مخاطر الأصولية الإسلامية؛ وقام بتشكيل فريق عمل غربي في إطار هيئة الأركان العامة لمتابعة ومراقبة النشاطات الإسلامية في تركيا[68]. تنامى قلق الجمهور بشأن الخطر الإسلامي، وكان أوضح تعبير عن هذا القلق متمثلاً بنداء مشترك صادر عن أبرز المنظمات العائدة لرجال الأعمال والنقابات العمالية دعا إلى وضع حدٍّ للحكومة الائتلافية[69].

وبعد تزايد الضغوط على شريكه في التحالف جراء استقالة حوالى خمسة عشر عضواً من نواب حزب الطريق القويم (DYP)، لم يبق أمام إيربكان أي خيار سوى أن يستقيل عاقداً الأمل على «فبركة» نوع من التعديل داخل الائتلاف يؤدِّي إلى ترك منصب رئاسة الوزارة لتانسو تشيللر. باءت هذه الخطة بالفشل لأن رئيس الجمهورية سليمان ديميريل بادر إلى تشكيل حكومة أقلية ائتلافية قائمة على ثلاثة أحزاب برئاسة مسعود يلماظ، الذي ما لبث أن ضمن الأكثرية في البرلمان بمساعدة حزب الشعب الجمهوري (CHP). كانت تجربة حكومة خاضعة للنفوذ الإسلامي قد انتهت بعد أقل من سنة.

لم يَرَ كبار ممثلي النخبة الكمالية عملية إزاحة حزب الرفاه (RP) عن الحكم إجراء كافياً لمحاربة الأصولية الإسلامية بصورة جدية. وظل الجيش يسلِّط الأضواء على الأخطار الكامنة في مختلف الحركات الإسلامية بتركيا[70]. أما المحكمة الدستورية فبقيت مشغولة بطلب حظر حزب الرفاه (RP) المقدم

من وكيل نيابة محكمة استئناف أنقرة في الحادي والعشرين من أيار/ مايو سنة 1997م، على أساس أن الحزب كان قد تحول إلى بؤرة للنشاط المعادي للعَلْمانية. وبعد أشهر من الجلسات والمماحكات الإجرائية مع قيادة الحزب وممثليه الحقوقيين، قضت المحكمة الدستورية بحل الحزب في السادس عشر من كانون الثاني/ يناير سنة 1998م، لأنه، بَيْنَ أسباب أخرى، انتهك المادتين (68) و(69) من الدستور اللتين تحظران النشاطات المعادية للعَلْمانية من قبل الأحزاب السياسية. وكان هذا يعني أيضاً إنهاء الحزب في المجلس الكبير التركي (البرلمان)، حيث أصبح أعضاؤه نواباً مستقلين رسمياً في المجلس. ولدى نفاذ الحكم بعد نشر حيثياته في الجريدة الرسمية بتاريخ الثاني والعشرين من شباط/ فبراير سنة 1998م، فَقَدَ إيربكان مع خمسة من برلمانيي حزب الرفاه (RP) الآخرين، مقاعدهم في البرلمان وحصانتهم البرلمانية، مما أتاح للقضاء فرصة ملاحقتهم بموجب دعاوى شخصية ضدهم بتهمة انتهاك القوانين التي توفر الحماية للطابع العَلْماني للجمهورية[71].

بعد أربعة عشر عاماً من النفوذ المتنامي في الساحة السياسية، وبعد أن أصبح الحزب السياسي الأقوى، جرى حل حزب الرفاه[72][*]. غير أن هذا لم يعن توقف الإسلام السياسي في تركيا عن الوجود، أو انتهاء تمثيله في الحياة الحزبية. لقد كان الإسلام السياسي، على الدوام، مستنداً إلى قاعدة أعرض بكثير من حزب الرفاه، بل وكان قد اهتدى حتى إلى بديل يخلف هذا الأخير حين وضعت المحكمة الدستورية حداً لوجوده، إذ قام أحد مساعدي إيربكان المقربين في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م، بتأسيس حزب

(*) حتى حُسام الدين جندوروق، أحد مساعدي الرئيس ديميريل المقربين السابقين ورئيس حزب تركيا الديمقراطي الذي كان حليف حكومة مسعود يلماظ القائمة على ثلاثة أحزاب، لم يكن مقتنعاً بوجود ما يكفي من الأدلة الحقوقية لحظر حزب الرفاه. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الفضيلة (FP) لِلَمّ ما يتبقّى عن حزب الرفاه في حال تعرُّضه للحل.

في الثالث والعشرين من شباط/ فبراير سنة 1998م، بادر واحد وأربعون من نواب حزب الرفاه السابقين والذين باتوا الآن مستقلين، إلى الالتحاق بركب حزب الفضيلة (FP) الذي سارع على الفور إلى تشكيل كتلة برلمانية جديدة ما لبثت أن تنامت خلال الأيام القليلة اللاحقة حتى أصبحت موازية لكتلة حزب الرفاه البرلمانية السابقة من حيث القوة[73]. وفي غضون الأسابيع اللاحقة كان جُلّ رؤساء البلديات الرفاهيين ومؤيديهم في المجالس المحلية قد أصبحوا أيضاً أعضاء في حزب الفضيلة. نجح إيربكان في وضع معاونيه الموالين والمخلصين في المناصب القيادية لدى الحزب الجديد عن طريق إحباط محاولة بذلتها مجموعة تعرف باسم (الحرس الفتي) داخل حزب الرفاه في سبيل الفوز بقدر أكبر من النفوذ في حزب الفضيلة (FP)[74]. وبالتالي فقد كان من شأن إيديولوجية حزب الرفاه وقاعدته الانتخابية أن تظلا ممثلتين في الساحة السياسية التركية.

حذا حزب الفضيلة حذو حزب الرفاه على صعيد إبداء نوع من التواضع فيما يخص جملة المطالب ووجهات النظر السياسية ذات الطابع الإسلامي الصارخ. غير أن الحظ لم يحالف هذا الحزب. لقد ظل إيربكان، على الرغم من منعه قانونياً من تولي أي منصب في الحزب، دائباً على السعي للتحكُّم بجميع القرارات السياسية والتنظيمية المهمة، مما أدى إلى شل القيادة الرسمية الملتفة حول رجائي قوتان ومنعها من إثبات وجودها بوصفها المؤسسة الحاسمة داخل الحزب. هذا أولاً؛ ومن ناحية ثانية، استمر الصراع الداخلي بين التقليديين الملتفين حول إيربكان مع رفاقه القدامى من جهة، ودعاة التحديث المحيطين برجب طيب إيردوغان من الجهة المقابلة[75]. لم تَعُدْ صورة الحزب، في نظر الأتباع والغرباء، صورة كتلة سياسية متجانسة.

وكان ثمَّة عقبة أُخرى على طريق فعالية الفضيلة السياسية ألا وهي الحرب المتواصلة التي دأبت النُّخَب الكمالية على خوضها ضد التيارات والتوجهات الإسلامية على جميع الجبهات. فالمجلس الأعلى للتعليم العالي (YÖK) بادر إلى تطبيق ميثاق زي على العاملين في الجامعة والطلاب استهدف استئصال أي مظهر إسلامي في المدن الجامعية، وخصوصاً أغطية الرأس بالنسبة إلى النساء واللحى المقصوصة بـ«طريقة دينية» بالنسبة إلى الرجال[76]. تمرَّدَ الطلاب في العديد من الجامعات، وخصوصاً في استانبول. وما لبثت حركات العصيان أن بلغت ذروتها مع بداية الفصل الجامعي الجديد في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، حين حُرم الآلاف من الطلاب الإسلاميين من حق متابعة الدراسة لأنهم أُجبروا على تقديم وثائق تعين على الصور الضوئية الملصقة عليها أن تظهرهم دون أغطية للرؤوس أو لحى.

تحمَّل الإسلام السياسي المنظَّم ضربة قاسية أُخرى حين حُكم على رجب طيب إيردوغان، رئيس بلدية استانبول الكبرى، بالسجن لمدة عشرة أشهر، من قِبَلِ محكمة أمن الدولة في ديار بكر في نيسان/أبريل سنة 1998م، بعد إدانته بجريمة «إثارة الأحقاد بين الناس» بخطاب كان قد ألقاه في بلدة (سيرت) أواخر سنة 1997م. ما لبثت محكمة الاستئناف أن أيّدت الحكم، فأُزيح إيردوغان من منصبه. ومن العواقب المترتبة على الحكم حرمان الرجل من حق شغل أي منصب رسمي أو الترشيح للبرلمان. كان الممثل الأكثر وعداً لجيل الساسة الإسلاميين الشباب قد وضع حداً لحياته السياسية، ما لم يتغير الوضع السياسي في البلاد[77].

كان ثمَّة هدف آخر لحرب الاستنزاف ضد الإسلاميين ألا وهو رأس المال الأخضر، قطاع الأعمال الإسلامي. ففي نيسان/أبريل سنة 1998م، تم تفتيش واستجواب مجموعة من رجال الأعمال الإسلاميين المرموقين حول تهم غسل الأموال وتمويل حزب الرفاه بصورة غير مشروعة[78]. وفي أيار/مايو،

تم اتهام رئيس رابطة (MÜSIAD)، إيرول يارار، من قِبَلِ محكمة أمن الدولة في أنقرة بـ«إثارة الأحقاد بين الناس» في خطاب ألقاه في اجتماع مغلق في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1997م. وقد طالب وكيل النيابة أيضاً بحظر المنظمة[79]. وما لبثت محكمة أمن الدولة بأنقرة أن أصدرت، في نيسان/ أبريل سنة 1999م، حكماً بسجن يارار لمدة ستة عشر شهراً، غير أنها علقت الحكم على خمس سنوات من الاختبار. أما طلب حل رابطة (MÜSIAD) فقد قوبل بالرفض[80]. لقد تلقى رجال الأعمال الإسلاميين تحذيراً جدياً نبَّههم إلى ضرورة عدم تجاوز حدود دائرتهم المهنية.

في الوقت نفسه، أصدر البرلمان تشريعاً يقضي بإخضاع بناء الجوامع وإدارتها لسيطرة رئاسة الشؤون الدينية (الرئاسة) الكاملة. كان لا بد لمثل هذا التدبير من أن يقلّص من نفوذ الطرق والجماعات الإسلامية عن طريق منعها من امتلاك جوامعها الخاصة[81]. وفي تلك الأثناء أصدر المجلس الأعلى للراديو والتلفزيون (RTÜK) تحذيراً موجهاً إلى محطات التلفزة والإذاعة الإسلامية نبهها فيه إلى ضرورة عدم استغلال الدين وإساءة استعماله وتحدث عن تدابير تكنولوجية يمكن اتخاذها ضد هذه المحطات في حال المخالفة[82].

قيل إن جميع هذه التحركات كانت جزءاً من حملة أخرى بقيادة الجيش ضد انتشار الأصولية الإسلامية. من حيث المبدأ، كانت جملة التدابير قد تقررت في اجتماع لمجلس الأمن القومي عقد في التاسع والعشرين من آذار/ مارس سنة 1998م، لمتابعة عملية حظر حزب الرفاه. وفي ذلك الاجتماع أعلن مجلس الأمن القومي (MGK) أن «هناك فئات ومنظمات ما زالت تحاول استغلال الدين لأغراضها الخاصة، وأن نشاطات هذه الفئات والمنظمات لن يتم التسامح معها»[83].

حاول حزب الفضيلة تجنُّب التحول إلى هدف مكشوف للسياسات المعادية للإسلاميين عن طريق الحفاظ على التواضع وتحاشي اللغة الخطابية

الموالية للإسلام والإسلاميين. ما لبث الحزب أن لفت أنظار الجمهور مرة أخرى حين أدت مهمة تشكيل حكومة جديدة، بعد استقالة مسعود يلماظ كرئيس للوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، إلى إثارة مسألة دور أكبر الكتل النيابية في البرلمان، أي دور حزب الفضيلة. سارع رئيس الجمهورية ديمريل وقادة الجيش إلى إفهام الجميع بوضوح تام أن ضم الفضيلة إلى أية صيغة من الصيغ الحكومية كان أمراً غير وارد بصورة مطلقة[84]، مما تمخّض في كانون الثاني/يناير سنة 1999م، عن قيام بولنت أجويد بتشكيل حكومة أقلية مستندة إلى حزب واحد هو حزب اليسار الديمقراطي (DSP)، تركزت مهمتها الرئيسية على إيصال البلاد إلى الانتخابات المبكرة المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل سنة 1999م.

تعرض الإسلام السياسي لنكسة قاسية في الانتخابات حين لم يتمكن حزب الفضيلة (FP) على جمع ما هو أكثر من 15,41 بالمئة من الأصوات التي تُرجمت إلى مئة واحد عشر مقعداً في المجلس الوطني (البرلمان). وبهذه النتيجة لم يأت الحزب إلاّ في المرتبة الثالثة بين الأحزاب التركية من حيث الضخامة. ومع ذلك فإن الفضيلة كان أفضل أداء من أي من أحزاب يمين الوسط التقليدية. فعلى الرغم من أن الأصوات العَلْمانية الكمالية بدت محتشدة وملتفّة حول أجويد وحزبه الاشتراكي الديمقراطي (DSP)، فضّل ذلك القطاع من الأصوات الأناضولية التقليدية الذي لم يتمكن من التعاطف مع الفضيلة، أن يختار حزب الحركة القومية (MHP) ممثلاً له[85].

وقد يكون السبب الكامن وراء النكسة الانتخابية متمثلاً أيضاً بالدعوى القضائية المثارة ضد الحزب قبيل الانتخابات[86]. ربما أدى هذا التأكيد لتصميم النخبة الكمالية الجازم على لجم صعود أي إسلام سياسي إلى دفع بعض الناخبين الأناضوليين إلى التحول نحو حزب الحركة القومية (MHP) الذي كان قد انطلق في حملته من تأكيد القيم التقليدية المتأثرة بالدين.

ما لبثت «فضيحة الحجاب» (فضيحة غطاء الرأس النسوي الخاص المعروف باسم التوربان باللغة التركية) في البرلمان أن أفضت إلى تقليص فرص الفضيلة في تجنُّب الحظر للأسباب التي أدت إلى إغلاق حزب الرفاه نفسها. ففي الجلسة الخاصة لأداء القَسَم من قبل النواب المنتخبين حديثاً، ظهرت إحدى نواب حزب الفضيلة الثلاث، (مَرْوَة قاواقجي) مغطية رأسها بغطاء خاص، فأحدثت جلبة صاخبة في كتلة حزب اليسار الديمقراطي (DSP) أدَّت إلى قطع الاجتماع الاحتفالي. وفيما بعد تبيَّن أن مَرْوَة كانت قد حصلت على الجنسية الأمريكية قبل أسابيع قليلة دون إعلام السلطات التركية. جرى حرمانها من الجنسية التركية، ما أفضى إلى فقدان تفويضها البرلماني. وقد أدت فضيحة غطاء الرأس هذه إلى تشجيع وكيل النيابة في محكمة الاستئناف على رفع دعوى إغلاق أخرى ضد حزب الفضيلة لتضاف إلى تلك المثارة من قبل. ولكن الدعوى تضمنت هذه المرة طلباً يدعو إلى طرد جميع نواب الفضيلة المنتخبين من البرلمان[87]. وهذا كله لا يشكل بَشِيْرَ خيرٍ بالنسبة إلى حزب الفضيلة.

يبدو أن الحملة الكمالية ضد الأصولية الإسلامية كانت فعالة في لجم الاندفاعة الإسلامية. غير أنها لم تنجح في إعادة المجموعة الكبيرة من الأصوات المتقلِّبة المحبطة والمستاءة من سجلِّ الأحزاب العَلْمانية العتيدة إلى معسكر الكماليين. لقد ترسخ الإسلام السياسي بوصفه عنصر أقلية في الحياة السياسية التركية، ولكنه عنصر ذو أهمية لا يستهان به في نظام حزبي ممزق. قد تكون الأسباب التي ساعدت على صعود حزب الرفاه في التسعينيات ما زالت نافذة، وقد يتمكن حزب الفضيلة (الوريث) من التعويل عليها إذا استطاع أن يتغلَّب على بعض مشكلاته الداخلية.

الأسباب الكامنة وراء صعود حزبَيْ الرفاه والفضيلة

ليس للعديد من أسباب صعود الإسلام السياسي متمثلاً بحزب الرفاه إلاً علاقة غير مباشرة بنظرة الحزب الدينية. كان الصعود شديد التأثر بجملة

التغيرات السياسية والاقتصادية التي تمت في تركيا بعد سنة 1980م، وبالطريقة التي اتبعها الحزب، خصوصاً منذ بداية التسعينيات، في الرد عليها.

أدّىٰ انفتاح البلاد على العالم الخارجي الذي جرى، في المقام الأول، بعد انقلاب سنة 1980م، العسكري عبر لبرلة الاقتصاد وتدويله من جهة، ومن خلال تحديث البنية التحتية، وخصوصاً على صعيد تكنولوجيا الاتصالات من جهة ثانية، إلى دفع عجلة التغيير والتمايز على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه تمخّضت محاولات قيادة الجيش الرامية إلى استعادة الاستقرار في النصف الأول من عقد الثمانينيات، عن طريق إعادة بناء المجتمع من منطلق مفهوم التركيبة التركية ـ الإسلامية، والإجهاز على الأحزاب السياسية العتيدة عن النزوع نحو نوع من إعادة ترتيب المشهد السياسي بما أدى إلى تعزيز مشروعية الإسلام السياسي. وحين أفضت عملية اللبرلة والتدويل الاقتصاديين، في نهاية العقد، إلى قدر أكبر من اللامساواة الاجتماعية وإلى هجرة متنامية من الأرياف إلى أطراف المدن، كانت قوى الإسلام السياسي هي السبّاقة إلى رعاية الخاسرين في عملية التحديث. وكان حزب الرفاه هو الطرف الرابح سياسياً[88].

وكذلك، فإن إيديولوجية الرفاه القائمة على الدعوة إلى «نظام عادل» وَفَّرَتْ نموذجاً مضاداً مقنعاً للنتائج «غير العادلة» التي أفرزتها سياسات اللبرلة والتدويل السائدة. كانت الإيديولوجية تدعو إلى التضامن، التناغم، والعدالة، عازفة بقوة على أوتار الروح الجماعية الراسخة في المجتمع التركي[89]. كانت تقيم السياسة على أساس نشاطات دولة قوية متجانسة، وهي فكرة عميقة الجذور في التقاليد السياسية للشعب التركي. غير أن الإيديولوجية الداعية إلى نظام عادل لم تبشر بأية عودة بسيطة إلى الأيام السعيدة القديمة، بل طالبت باستخدام التكنولوجيا لإقامة مجتمع أفضل. لم يَجْرِ سد آفاق الحداثة والتقدم

بل قُدمت في سياق مختلف. وبهذا المعنى تم تقديم المفهوم بوصفه «تقديماً جديداً وتعريفاً أصيلاً للنظام الإسلامي الكوني الشامل»[90].

على الرغم من أن إيديولوجية النظام العادل تَنُمُّ، لدى إمعان النظر فيها، عن العديد من الهنات المنطقية، فإنها ما لبثت أن باتت أكثر إقناعاً بصورة متزايدة باضطراد عجزها عن مواكبة الآثار الممزقة لعملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي. وكلما بات كل من يمين الوسط ويسار الوسط أكثر تجسيداً لمعنى الفساد السياسي، أصبحت أفكار الرفاه أقوى جاذبية، حتى غدا الحزب قادراً على تقديم نفسه بوصفه ضمانة الحكم السليم والسياسة الشريفة القائمة على النزاهة والصدق.

يمكن اعتبار حزب الرفاه (RP) الحزب الجماهيري الحديث الأول في البلاد، حيث نجح في الجمع بين التكنولوجيا والتوجُّه إلى الجماهير القاعدية داخل تنظيم هرمي واضح المعالم الهيكلية. «جرى تخصيص قدر هائل من الاهتمام بالتعبئة التدريجية على المستوى المحلي، حيث دأب نشطاء الحزب وممثلوه على التواصل والمثابرة على الكسب التدريجي للتأييد عبر إقامة علاقات وثيقة، مشخصة مع الناخبين المحتملين»[91]. قام الحزب بتنظيم قوائم (كومبيوترية) بأسماء الناخبين والمتعاطفين شارعاً بعد شارع، أو على مستوى الأحياء السكنية. ثمّة ممثلون خاصون كانوا مكلفين بالاهتمام بشوارعهم أو أحيائهم الخاصة، والمبادرة، عند الضرورة، إلى توفير الدعم لمن كانوا عاجزين عن الاهتمام بأنفسهم، أو لمن كانوا يواجهون صعوبات أخرى. وقد جرى تلخيص هذا العنصر القاعدي بـ«لغة رفاهيّة» نموذجية من قبل أحد شخصياته القيادية هو نائب رئيس البرلمان السابق ياسين خطيب أوغلو حين قال: «من يعيش مع الشعب، من يفهم الشعب ويشعر بشعوره، يكسب ثقة الشعب وتأييده»[92].

ساهَمَ سجل أكثرية رؤساء البلدية الرفاهيين الذين يضطلعون بـ«مسؤولية الشؤون المحلية لثلثي السكان، أي حوالى أربعين مليون نسمة»[93]، بعد النجاح الكبير في الانتخابات المحلية التي تمت في آذار/مارس سنة 1994، مبدئياً في إبراز الوجه الإيجابي للحزب وخليفته. فقد اشتهر هؤلاء بتقديم خدمات عامة مطلوبة بإلحاح، بإظهار كفاءة تنظيمية وقَدْر متواضع من المحسوبية، وبالإجهاز على الفساد المنتشر على نطاق واسع لدى العديد من أسلافهم. لقد درجوا، عموماً، على اعتماد مواقف (براغماتية) ذرائعية من عملية تحقيق السياسات الإسلامية النموذجية. فمثل تلك التدابير يمكن تحقيقها بقدر أكبر بكثير من السهولة في البلدات الأصغر الواقعة في مناطق الأناضول الوسطى أو الشرقية بالمقارنة مع المراكز الحَضَرية الكبيرة في تركيا الغربية. صحيح أن الحياة العامة في استانبول أو أنقرة لم تشهد كل يوم تغييراً جذرياً بعد وصول رئيسي البلديتين الرفاهيين إلى منصبيهما، غير أن جميع الناس يوافقون على أن استانبول، خصوصاً، أصبحت أكثر نظافة.

على أن رؤساء البلديات هؤلاء حاولوا، ببراعة ودهاء، أن يرسِّخوا سياسة أشد تأثراً بالإسلام، مثلاً، عن طريق استخدام الموالين في صفوف مفتشي البلدية الذين تكون أحكامهم على ما هو مقبول، كنظام عام، مختلفة إلى حد كبير عن أحكام زملائهم الكماليين[94]. فبعض البلديات الخاضعة لحزبَيْ الرفاه والفضيلة حاولت إلغاء البيوت والملاجىء التي تؤوي النساء اللواتي هجرن أسرهن جراء تعرضهن لاضطهاد الأزواج. وثمَّة بلديات أخرى حاولت استبدال التماثيل والمنحوتات الغربية وغيرها من الأعمال الفنية التزيينية في الأماكن العامة بآثار فنية تؤكد الدِّين. ومن المألوف أن موظفي البلدية في المراكز الثقافية العائدة للمدن الخاضعة لقيادة حزب الرفاه لا يراعون عادة نظام الزي الرسمي في الجمهورية؛ حيث النساء غالباً ما يكنَّ محجّبات مع أغطية رأس خاصة، والرجال غالباً ما يكونون بلحى مقصوصة بطريقة تنم عن انتمائهم لهذه الجماعة

الدينية أو تلك[95]. ولكن هذا كله تم دونما ضجيج أو بما يشبه التسلل خلسة بغية عدم استفزاز الناس الذين كانوا قد صوتوا لحزب الرفاه لا رغبة في قيام نظام سياسي إسلامي بل طلباً للتغيير بصورة عامة.

غير أن وسائل الإعلام التركية ذات التوجُّهات العَلْمانية، التي حرصت على رصد كل انحراف عن الخط العَلْماني وأية عودة لممارسة المحسوبية والاستزلام، ظلت تتعقب وتتابع سياسة حزب الرفاه على المستوى المحلي عن كثب. ومن المؤكد أن هذا ساهم في تقديم صورة أكثر واقعية عن ممارسات الحزب السياسية إلى الجمهور. ولكن حقيقة كون الإدارات الرفاهية مبتلية بالهنات نفسها لدى نظيراتها العَلْمانية لم تمنع قطاعاً واسعاً من الناخبين من إعادة انتخاب إدارتهم الرفاهية ـ الفضيلية (RP-FP) في انتخابات سنة 1999م، المحلية. لقد احتفظ حزب الفضيلة بالعديد من مناصب رئاسة البلدية التي كان سلفه قد فاز بها قبل خمس سنوات، وحقَّق نتائج إجمالية أفضل في الانتخابات المحلية، بالمقارنة مع الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في الوقت نفسه. يمكن اعتبار الفوز المتجدد للمرشحين الإسلاميين في انتخاب رئيسي البلدية في استانبول الكبرى وأنقرة الكبرى نجاحاً سياسياً إسلامياً خاصاً.

شكَّلت تعبئة النساء إحدى السمات الخاصة لنشاطات حزب الرفاه[96]. ولتحقيق ذلك قام الحزب بتعيين ممثلات نسوية جرى تنظيمهن في «لجان نسوية»، تركزت مهمتها الرئيسية على نشر الدعاية الحزبية بين ربات المنازل اللواتي يتعذر الوصول إليهن عادة من قبل نشطاء الحزب المذكور. غير أن حركة حزب الرفاه النسوية لم تبق محصورة بالنشاطات المتعلقة بالمهاجرات الريفيات في المدن الكبرى. فنتيجة للحركة التحريرية العامة للطالبات المسلمات في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات، بدأت نساء الطبقة الوسطى الإسلامية يكتسبن قدراً ملحوظاً من الأهمية[97].

على الرغم من أن نشاطاتهن ساهمت كثيراً في تشكيل صورة الحزب الحديثة، فإن النساء تعرَّضن للاستبعاد من المناصب المفتاحية داخل الحزب ومن الوظائف العامة التي باتت متاحة لأعضاء حزب الرفاه بعد الانتصارات الانتخابية. حتى ممثلي ما يعرف باسم الجيل الحديث الأكثر شباباً من أمثال رجب طيب إيردوغان، رئيس بلدية استانبول الكبرى السابق، أثبتوا أنهم مسلمون تقليديون إلى حد بعيد، يزعمون أن النساء لا يستطعن شغل مناصب عامة مهمة لأن ذلك يتناقض مع الخلق (الطبيعة)[98]. ولكن حزب الرفاه، رغم صراعه الكامن بين الجنسين، حرص، خلافاً لحال الطرق الدينية التقليدية، على توفير مكان محترم للنساء المسلمات يمكّنهن من التأثير في شؤون الحياة العامة. وإذعاناً لضغوط الحرس الفتي، قام الحزب بانتخاب بعض النسوة لمناصب حزبية مرموقة وبتعيين مرشحات لانتخابات نيسان/ أبريل سنة 1999م، البرلمانية، ثلاث منهن فزن بثلاثة مقاعد في البرلمان التركي[99](*).

لم تكن النساء المجموعة الوحيدة التي أثارت الأسئلة حول السياسة الإسلامية التقليدية داخل حزب الرفاه (RP). فقد كان الحزب، وما زال وريثه حزب الفضيلة (FP)، رغم تنظيمه الكفؤ ونظرته الموحدة، تحالفاً ائتلافياً يضم مجموعة من الفئات والتوجُّهات الإيديولوجية داخل التيار العريض للإسلام السياسي، هذه الفئات والتوجُّهات التي جمعت بينها قيادة نجم الدين إيربكان المسلَّم بها دون نقاش. وقد بقي الخلاف الأساسي داخل الحزب متمثلاً بالتباين الواضح بين التقليديين وفرسان التحديث[100].

يتألف التقليديون الذين يعرفون باسم «الحرس القديم» أيضاً، من رفاق

(*) كانت المجموعة مؤلفة من الصحفية المحافظة ناظلي إيليجاق، وهي سيدة عصرية جداً؛ أستاذة العلاقات الدولية بأنقرة أويا آقغونتج؛ والنشيطة الإسلامية المتحمسة مهندسة الكومبيوتر مَرْوَة قواقجي التي كانت ستشتهر بسبب «فضيحة غطاء الرأس» التي أثارتها في البرلمان التركي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

إيربكان القدامى في قيادة الحزب وأتباعهم. فرجائي قوتان، الزعيم الرسمي للحزب، مثلاً، ينتمي إلى هؤلاء، مثله مثل أوغوزخان آصلي تورك، رئيس كتلة حزب الرفاه البرلمانية السابق. يحرص هؤلاء التقليديون على التمسك بالتراث القومي الإسلامي وبالقيم القومية عموماً؛ يؤكدون حقوق الجماعة الإسلامية والدولة مقابل حقوق الفرد؛ ويتبنون نظرة عالمية محافظة منتمية إلى تيار يمين الوسط، وهم عادة من ذوي الأصول الريفية. ثمة، في نظرهم، إشارة مساواة بين الهوية الإسلامية والهوية التركية، والتقوى الشخصية متماهية إلى حد كبير مع أحد أنماط الحياة التقليدية. غير أن هؤلاء ليسوا ضد التحديث كما يعبر عنه في التطور التكنولوجي، والتصنيع، وبناء دولة قوية، طالما بقيت هذه التطورات موظفة لخدمة الحفاظ على البنية التقليدية للمجتمع والسياسة دون تغيير.

أما دعاة التحديث فيستلهمون الخطاب السياسي الذي ساد بعد سنة 1980م، ويدعون إلى تبني الأفكار الإسلامية التي تؤكد مفاهيم معينة مثل مفهوم «الأمة الإسلامية» أو «العصر الذهبي للإسلام» حين كان الرسول وأوائل الخلفاء يحكمون جماعة المسلمين. يقوم خطابهم على استلهام الفكر الاجتماعي الغربي، خصوصاً عبر اعتماد النقد ما بعد الحداثي لعملية التحديث، ويميلون إلى تأييد الفرد في مجابهته للجماعة والدولة. إنهم يعيدون تفسير الإسلام وفقاً لمعايير التفكير الحديث دون وضع الدين خارج الدائرة الدينية. أما في القضايا الاقتصادية والاجتماعية فنجدهم مؤيدين لمن لا يملكون ضد من يملكون. إنهم من ذوي الأصول الحَضَرية (المدينية) ويفضلون أشكال التنظيم والخطاب الحديثة على تراث الانتماء للجماعة والتبعية الصامتة. وبما أن العديد من قادة الجيل الجديد لحزبي الرفاه والفضيلة ينتسبون إلى هذه الجماعة، مثل رجب طيب إيردوغان، أو عبد الله غول الذي هو أحد خبراء السياسة الخارجية وأحد نواب رئيس الحزب السابقين، فإن هؤلاء يُعرَفون باسم الحرس الفتي في حزب الفضيلة.

تحت تأثير عوامل معينة مثل عملية التحضر السريعة، وانتشار وسائل الإعلام السمعية ـ البصرية، والتواصل المتزايد مع العالم الخارجي، وهي عوامل نموذجية تميز مسيرة التطور الاجتماعي في تركيا منذ سنة 1980م، نجح حزب الرفاه في إذابة التيارين التقليدي والحداثي داخل بوتقة حزب يتبنى نظرة إسلامية معاصرة. فقد شكّل الإسلام، لا بوصفه ظاهرة لاهوتية، بل بوصفه التعبير الإيديولوجي عن واقع اجتماعي معاصر معين، العروة الوثقى الموحّدة، السياق أو الإطار الاجتماعي ـ الأخلاقي المشترك، واللغة المشتركة التي وفرت إمكانية التعايش والتعاون بين جماعات مختلفة داخل التنظيم السياسي نفسه؛ بين مهاجرين حَضَريين وقرويين من الأرياف، بين قوميين أتراك ووطنيين أكراد، بين مهنيين متعلمين شباب وتجار وحرفيين صغار في سلسلة البلدات المنتشرة في أواسط الأناضول[101].

يشكّل الإسلام أيضاً الرابط المشترك الذي يوحّد بين ممثلي المراكز الجغرافية المختلفة الممثلة في حزب الرفاه؛ بين ممثلي الأقاليم الكردية في الأناضول الشرقي، جملة المراكز الريفية والتجارية مثل قيصري وقونية في الأناضول الأوسط، وضواحي الأكواخ الواسعة لكل من استانبول وأنقرة[102](*). لم يتمكن حزب إيربكان قط من أن يصبح قوة سياسية ذات أهمية في الأقاليم الأكثر تطوراً من الأناضول الغربي، منطقة البحر الأسود الساحلية، والمناطق السياحية الواقعة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط حيث القلاع السياسية الحصينة لأحزاب يمين الوسط التقليدية، التي تضم أيضاً تيارات ذات توجُّهات أكثر ميلاً إلى الدين تخصها.

(*) على النقيض من الاعتقاد السائد، لم تتحول المناطق الشرقية من الأناضول إلى «منطقة رفاهية» رداً على سياسة الدولة القائمة على القمع المادي، مؤخراً فقط؛ فقد كانت تلك المناطق قد أصبحت قلاعاً «دينية ـ سياسية» منذ السبعينيات لحزب السلامة القومية (MSP). (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

وبالتالي، فإن حزب الرفاه وخَلَفَه لم يمثلا مجموع التيار الإسلامي في تركيا كما لم يمثلا التفسير المقبول بصورة عامة للممارسات الإسلامية. غير أنهما كانا يمثلان ما هو أكثر من إسلام سياسي مجرد. لقد شكّلا أيضاً ممثل الاحتجاج الاجتماعي والسياسي لتلك القطاعات التي تواجه صعوبات كثيرة في مواكبة التغييرات الاجتماعية ـ الاقتصادية الحاصلة من المجتمع التركي. كان الحزبان يمثلان بوضوح فئة الخاسرين الحَضَريين في تلك العملية بصرف النظر عن مدى عمق إيمانهم الديني: «فقط حوالى سبعة بالمئة من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح حزب الرفاه في [انتخابات كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م، البرلمانية] فعلوا ما فعلوه بسبب كون الأخير حزباً ذا توجه ديني»[103]. وبالتالي فإن من الضروري اعتبار ثنائي الرفاه ـ الفضيلة جزءاً ثابتاً من بنية الحياة السياسية الديمقراطية التركية ذا جاذبية انتخابية قوية، ولو محدودة، خارج حدود الحركات الدينية والدوائر التقليدية الأخرى.

يقودنا هذا إلى مسألة المصداقية الديمقراطية للحزب. هل إسلاميو الرفاه ـ الفضيلة ديمقراطيون أيضاً؟ هل يقبل الحزب بمبدأ التعددية السياسية؟ ما مدى استعداده للتنازل عن السلطة بعد التعرض للهزيمة الانتخابية؟ تلك ومثيلاتها هي الأسئلة التي تدفع العديد من الأتراك المتغربين إلى الشك! إن الإجابات ليست سهلة.

ترتبط الديمقراطية في تركيا، أولاً، ارتباطاً لا انفصام له بالعَلْمانية. فبرأي الكماليين يتساوى تبني العَلْمانية مع الإيمان بالديمقراطية، ولا بد من اعتبار أية قوة سياسية غير عَلْمانية، بصورة آلية (أوتوماتيكية)، قوة لا ديمقراطية. إنه لموقف قابل للمناقشة من وجهة النظر الليبرالية الديمقراطية التي تشتمل على ما هو أكثر من العَلْمانية تحت يافطة الديمقراطية. وحتى في السياق السياسي التركي ثمة قوى عَلْمانية في أقصى اليمين يمكن التشكيك بمدى مصداقيتها الديمقراطية. فحتى التوجه الديمقراطي لأكبر القوى العَلْمانية في تركيا،

الجيش، يمكن إثارة التساؤلات حوله من وجهة نظر ليبرالية ديمقراطية محدّدة، كما سبق لي أن قلت في هذه الدراسة.

ثانياً، لم يسبق لحزب الرفاه قط أن كان شديد الوضوح حول موقفه من الديمقراطية. «ليست الديمقراطية، بنظر بعض الإسلاميين (بمن فيهم بعض أعضاء حزب الرفاه) إلاّ حكم الأكثرية... ونظراً لصفة التعددية العرقية (الإثنية) والطائفية التي تميز المجتمع التركي، يبقى السؤال الذي يتعين طرحه عن حزب الرفاه متعلقاً بالتسامح؛ فالدعوة إلى حكم الأكثرية ليست مساوية للالتزام بالتعدُّدية»[104]. لقد دأب قادة الحزب جميعاً على المبالغة في إطراء العَلْمانية والديمقراطية، وبحماس شديد أحياناً. بل ولم يترددوا في التظاهر بالدعاية لوجهة النظر العَلْمانية عن طريق ترك مسألة تحديد مدى أهمية الدِّين في الحياة العامة والخاصة للفرد. غير أن إيديولوجية النظام العادل والخط القومي شيء بفَهْم عضوي للدولة والمجتمع، فَهْمٌ يكاد لا يتناسب مع مفاهيم الديمقراطية الليبرالية الغربية. أضف إلى ذلك أن تنظيم الحزب والعملية السياسية المتفاعلة داخل الحزب يبقيان شديدي التمركز حول القيادة مثل نظيريهما في جميع الأحزاب التركية الأخرى وسائر الطرق والجماعات الدينية. ليست ظواهر النقاش المفتوح، ووجهات النظر المعارضة، والانتخابات التنافسية لشغل المناصب القيادية، واردة في القاموس العتيد لممارسات حزبي الرفاه والفضيلة، هذه الممارسات التي يكون أفضل وصف لها، هو القول بأنها ممارسات أبوية تسلطية.

ثالثاً، كانت ممارسة حزب الرفاه الإسلامية السياسية، في الحكم، معتدلة من جميع النواحي. ظَلَّ الحزب حريصاً على مراعاة قواعد النظام ولم يَدْعُ صراعه إلى أي تغيير من شأنه إلغاء المؤسسات والتدابير الديمقراطية التي رسختها التقاليد الجمهورية. لم يتسم رد فعله على الإطاحة به من الحكم بالتطرف، بل حرص على التمسك بالأدوار الإجرائية للعملية القضائية في

تصديه لجملة الاتهامات التي وجهها وكيل النيابة العامة إليه. ويبقى حزب الفضيلة شديد الحرص على الالتزام بالخط نفسه، بل وهو يحاول أن يضفي على نفسه قدراً أكبر من الحداثة والانفتاح عبر اعتماد أسلوب أقوى على صعيد تأكيد جملة المبادىء الديمقراطية والجمهورية.

غير أن حزب الرفاه (RP) لم يَسْعَ، في أثناء وجوده على رأس السلطة، إلى إحداث تغييرات سياسية جذرية موجهة نحو تحقيق إشاعة سريعة وقوية للديمقراطية في النظام السياسي. فحكومة الرفاه لم تكن أيضاً مناضلة نشطة في سبيل تحسين مراعاة حقوق الإنسان.

يقود هذا كله إلى الاستنتاج الذي يقول: إن ثنائي الرفاه ـ الفضيلة، ربما كان قوة سياسية إسلامية معتدلة، غير أن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال أنه، أيضاً، مدافع مقنع عن الديمقراطية في الوقت نفسه. وإذا ما عاد الحزب ثانية إلى السلطة، فإن انتصاره لا يجوز اعتباره تعبيراً عن حصول تحسن لفرص تحقيق المزيد من الديمقراطية في تركيا. وحسب أقوى الاحتمالات لن يكون أي وصول مؤكد إلى هرم الحكم من قبل ثنائي الرفاه ـ الفضيلة ممكناً إلاَّ في إطار حكومة ائتلافية مع أحد الأحزاب غير الدينية، مفضياً، في أحسن الأحوال، إلى نمط آخر من الحكم الأوتوقراطي الدكتاتوري إذا لم يتم التصدي له بانقلاب عسكري آخر، انقلاب عسكري فعلي وواقعي، أو من نمط انقلابات ما بعد الحداثة، كما حصل في ربيع سنة 1997م.

الفصل السادس

نحو تركيبة اجتماعية ـ سياسية جديدة

تواجه السياسة التركية تحدي ضرورة العثور على الحلول المناسبة لجملة من المشكلات المرشحة لتمزيق نسيج المجتمع ما لم يتم التعامل معه بشكل صحيح: كيف السبيل إلى معالجة جملة العواقب ذات الأثر البعيد التي ترتبت على التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع بالنسبة إلى التنمية، إلى التحضر، إلى التعليم، إلى الضمان الاجتماعي، وإلى توزيع الدخل؟ ما سبيل التعامل مع الوعي المتنامي للتنوع العرقي (الإثني) والديني؟ ما الطريقة المناسبة للتعامل مع تطلعات الإسلام السياسي؟ كيف السبيل إلى استيعاب مطالب المجتمع المدني المتنامي؟ ما السبيل إلى تحديث نظام سياسي يلتزم رسمياً بإيديولوجية دولة تم طرحها قبل ثلاثة أرباع قرن من الزمن، ولم يشهد أي تغيير ذي شأن منذ ذلك التاريخ؟

تنطوي هذه المشكلات على أوجه شبه كثيرة مع نظيراتها بلدان أخرى على مستوى مماثل من التطور الاجتماعي السياسي في أجزاء أخرى من أوروبا والعالم. وقضية تعزيز الديمقراطية في المجتمعات السائرة على طريق التصنيع، أو ما يُعرف بالديمقراطيات الانتقالية تثير مشكلات مشابهة[1](*). غير أن لكل

(*) تمخّضت قضايا التحول الديمقراطي ومسائل تعزيز الديمقراطية عن فرع خاص في ميدان اختصاص السياسة المقارنة يحاول الباحثون من خلاله أن يجترحوا أداة مقبولة عموماً لتفسير هذه السيرورات. يمكن تعقب النقاش بتفاصيله في «ذ هـ. جورنال أوف ديمكراسي» (the Journal of Democracy). أما المحاولات الأحدث الملخّصة لأحدث ما قيل في الموضوع فيمكن العثور عليه. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

بلد سياقه أو إطاره الخاص الذي يجب أخذه بنظر الاعتبار لدى تصميم الحلول الممكنة.

يتمثَّلُ أحد جوانب التطور المحددة بالنسبة إلى تركيا بواقع أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، واستمرَّت بصورة شبه متواصلة. فالانقلابات العسكرية في سنوات: 1960، 1970 و1980م، لم تكن قط تستهدف الإجهاز على الديمقراطية التركية لإقامة نظام عسكري دائم. كانت العودة إلى نظام سياسي مدني ديمقراطي على الدوام جزءاً لا يتجزأ من برنامج الانقلابات[2]. أما ما كان هدفاً للهجوم، فهي الانحرافات عن الطريق الديمقراطي التركي المرسوم؛ طريق الجمهورية العَلْمانية الكمالية ومبادئها حسب فهم قادة الجيش الذين كانوا الأوصياء الذين نصَّبوا أنفسهم حُماة للتراث الكمالي لذلك الطريق. ما حدث في انتقال تركيا إلى الديمقراطية، أو تعزيزها كان نضالاً في سبيل النظام الديمقراطي «الصحيح» أكثر منه استبدالاً لنظام دكتاتوري متسلط بآخر ديمقراطي.

تَفَجَّرَ الصراع، مرَّة بعد أُخرى، بسبب ثلاثة شروخ اجتماعية سياسية، هي: الشرخ بين أنصار التحديث الكماليين (العَلْمانيين) والتقليديين الدينيين (الإسلاميين) من جهة، والشرخ بين الأتراك والأكراد من جهة ثانية، والشرخ بين المسلمين السنة ونظرائهم العلويين من جهة ثالثة. ليست هذه الشروخ إلاَّ النتاج المباشر للتركيبة الاجتماعية ـ السياسية الجمهورية الأصلية، أو للعقد الاجتماعي الأساس القائم على ركائز العَلْمانية الكمالية، القومية التركية، والإسلام السني المعتدل. وتتمثل هذه القاعدة الاجتماعية، بأبرز أشكالها، بإيديولوجية التركيبة التركية ـ الإسلامية كما تفهمها قيادة الجيش التي نفذت انقلاب سنة 1980م.

تحرص التركيبة، بصورة مدروسة ومتعمدة، على استبعاد ثلاثة أطراف كبيرة ومهمة من سكان تركيا، هي: الكتلة الكردية الواعية قومياً، المسلمون

المسيَّسون، والعلويون الهراطقة دينياً. وهذه الأطراف تتداخل جزئياً وقد يصل مجموع أفرادها إلى ربع التعداد الإجمالي للسكان. ليست ظاهرة الاستبعاد غريبة على الإطلاق عن المجتمعات الديمقراطية، غير أن من شأن استبعاد مثل هذه النسبة العالية من سكان أي بلد أن يتمخض بالضرورة عن سلسلة من المشكلات[3]، وخصوصاً في مجتمع متطور نسبياً قائم أساساً على اقتصاد السوق وموصوف بتعبئة داخلية متنامية. ففي ظل مثل هذه الظروف يصبح استبعاد أو إقصاء جزء كبير من المجتمع عن التمتع بالقدرة على المشاركة الكاملة في سائر العمليات السياسية والمجتمعية ذات العلاقة عقبة على طريق السير قدماً في عملية التنمية الديمقراطية. لعل التغلب على هذه العقبة هو التحدي الأكبر الذي ينتصب في وجه الطبقة السياسية التركية.

ثمّة إجماع واسع على أن حل هذه المشكلات، التي يستطيع المرء أن يضيف إليها عدداً من القضايا الجدية على صعيد السياسة الخارجية، يوجب إصلاحاً جذرياً للنظام السياسي التركي. لا بد للتشظي السياسي الناجم عن نبذ المركز أن يُقلَب رأساً على عقب، كما لا بد من إدخال تحسينات ذات شأن على قُدْرة الحكومة على اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط.

لعل إحدى طرق الوصول إلى ذلك هي اختزل نفوذ الجماعات الحزبية المتشظية إلى الحدود الدنيا وتقوية الوسط، يمين الوسط، يسار الوسط (المركز) السياسي، لخلق الشروط الضرورية اللازمة لإقامة حكومة الأكثرية القائمة على حزب واحد[4]. ومن شأن طريقة أخرى أن تكون متمثلة بإحداث تغيير جذري في النظام، ودفعه باتجاه الديمقراطية الرئاسية، على غرار أحد النموذجين الأمريكي أو الفرنسي. غير أن من شأن أية من المقاربتين لعملية إيجاد الشروط الضرورية للتوصل إلى شفاء دائم من أمراض تركيا السياسية ستكون صعبة التحقيق.

أضف إلى ذلك أن مثل هذه التعديلات التكنولوجية، لا تضمن توفير التغيير الضروري في النظام السياسي، ذلك التغيير الذي يكون مطلوباً لمواجهة التحديات. لن تخرج تركيا من مأزقها الراهن «عن طريق دمج الحزبين اليمينيين، أو الحزبين اليساريين. إنها ستخرج منه لأن فيها حركة إصلاحية تتخذ موقفاً جذرياً من الطريقة التي يعمل بها النظام»[5]. لا بد لقيام أشكال الحكم المستقرة والسليمة من أن يكون مصحوباً بتصور سياسي مقنع لأسلوب التعامل مع المشكلات المذكورة، التي هي نتاج سياسات خاطئة أكثر منها عواقب أشكال حكم غير سليمة. لقد اقتصر دور الأخيرة، أي أشكال الحكم غير الصحيحة، على زيادة تفاقم الصعوبات التي أوجدتها الأولى المتمثلة بالسياسات الخاطئة.

يتعذر التوصل إلى نوع من إعادة تنظيم الوسط السياسي في تركيا إلاَّ عبر اندماج أحزاب يمين الوسط من جهة وأحزاب يسار الوسط من الجهة المقابلة. غير أن «الأمل في عودة أي من المعسكرين إلى التوحد يبدو بعيد المنال»[6]. على الرغم من أن الخلافات البرنامجية والإيديولوجية لا تبدو ذات أهمية بين حزبي الوطن الأم (ANAP) والطريق القويم (DYP) جهة اليمين، مثلاً، أو بين حزب الشعب الجمهوري (CHP) وحزب اليسار الديمقراطي (DSP) جهة اليسار، فإن الخصومات الشخصية بين قادة الأحزاب ومشكلات كيفية توزيع السلطة والنفوذ في حزب بات مندمجاً تحول دون حصول عمليات الدمج. وطوال بقاء الاختلافات على صعيد النفوذ الشعبي بين الأطراف التي يمكن أن تكون مرشحة للتوحد صغيرة كحالها في السابق، لن يكون ثمة أي حافز للتخلي عن الاستقلال التنظيمي والسياسي. فعملية الدمج بين حزبي الاشتراكي الديمقراطي الشعبي (SHP) والشعب الجمهوري (CHP) المعاد تأسيسه في سنة 1995م، تحت مظلة حزب الشعب الجمهوري (CHP) لم تكن إلاَّ استثناءً

تحقق، في المقام الأول، جراء ضعف مؤقت ونوع من الضياع عانى منهما الحزب الديمقراطي الاشتراكي الشعبي (SHP) بعد تخلي زعيمه العتيد إيردال إينونو عن منصبه الذي شغله زمناً طويلاً بصورة مفاجئة.

يؤدّي فقدان الوسط للتأييد الشعبي إلى مضاعفة الآثار الضارة لتشظي الوسط السياسي على السياسة التركية. ففي انتخابات سنة 1995م، العامة بلغ مجموع أصوات الأحزاب المتطرفة والمعادية للنظام حوالى ثلث المجموع الإجمالي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أصوات أولئك الذين لم يدلوا بأصواتهم مع الأصوات الباطلة، التي يمكن اعتبارها أيضاً تعبيراً عن الاحتجاج السياسي في نظام يعتبر التصويت إلزامياً، فإن حصة أصوات الاحتجاج المكشوف، أو غير المباشر بين الناخبين الأتراك تصل إلى أكثر من أربعين بالمئة[7]. جاءت نتائج انتخابات الثامن عشر من نيسان/ أبريل سنة 1999م، فأكدت صحة هذه الملاحظة، التي يمكن اعتبارها مؤشراً دالاً على أن الديمقراطية التركية تواجه تحدياً موجهاً للنظام. وهذه نظرة تؤكدها ظاهرة التدهور المتواصل ليمين الوسط الذي كان، ذات يوم، العمود الفقري لعملية تعزيز الديمقراطية التركية.

إذا لم يتم إحداث تغيير عميق وجذري في النظام الانتخابي بما يفضي إلى حكم حزب واحد يمثل الأكثرية، فإن تركيا ستبقى محكومة بحكومات ائتلافية تضم أطرافاً تكاد أن لا تكون قابلة للتناغم فيما بينها، لأن أي حزب لن يكون قادراً على كسب أكثرية المقاعد في الانتخابات العامة. لقد تبين أن الحكومات الائتلافية التي جاءت منذ أوائل التسعينيات إلى الحكم كانت «قصيرة العمر، عديمة الكفاءة، تجد صعوبة في الحكم جراء شروع الشركاء بالمشاحنات وصولاً إلى الانهيار»[8]. غير أن من شأن أي تغيير جذري في القانون الانتخابي أن يكون صعب المنال جراء التشظي الحزبي بالذات والضعف السياسي الذي تعاني منه أحزاب الوسط. فالنقاشات التي دارت حول إحداث «تغيير جذري في النظام» مرة بعد أخرى خلال السنوات الأخيرة لم تتمخض عن أي فعل[9].

في ظل الظروف الحالية، ما من شيء غير التحوُّل من نظام التمثيل النسبي المعدل إلى نظام أكثرية واضحة يستطيع أن يفضي إلى حكومة حزب متمتع بالأكثرية في المجلس. غير أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إقصاء معظم الأحزاب الموجودة عن السياسة البرلمانية جنباً إلى جنب مع ما يترتب عليها من مكاسب مادية للساسة وزبائنهم، مما يجعل بحث أي تغيير في النظام الانتخابي يمكن أن يقود إلى مثل هذه النتيجة أمراً بالغ الصعوبة. وعلى الرغم من أن المرء يستطيع أن يفترض أن عملية الاندماج داخل الوسط السياسي سيتسارع كثيراً تحت شروط نظام الأكثرية في التصويت وحكم الحزب المتمتع بالأكثرية، وطوال بقاء عدد كبير من الساسة النشيطين خائفين من أن يكونوا بين الخاسرين جراء أي تغيير جذري، ليس ثمة أي احتمال ذي شأن لأن يُقْدِم البرلمان على اعتماد إصلاح جذري للنظام الانتخابي. سيتعين على الجمهور كما على حلفاء تركيا وشركائها أن يتكيَّفوا مع استمرار الحكومات الائتلافية في أنقرة.

طرحت بعض الأوساط فكرة استبدال النظام البرلماني بنظام رئاسي. وجوهر الفكرة هو أن من شأن مركزة السلطة السياسية والحكومية أن تكون أقدر على حل المشكلات السياسية الملحَّة. وقد تفضي عملية الانتقال إلى النظام الرئاسي إلى المساهمة في إعادة مركزة العديد من الأحزاب، لأن أي رئيس للجمهورية يمارس الحكم فعلاً يحتاج إلى دعم قوي متناغم على صعيد السلطة التشريعية. أضف إلى ذلك أن أحداً، غير الأحزاب الكبيرة الموحدة، لن يكون قادراً على تقديم مرشحين لرئاسة الجمهورية يكونون مؤهلين لدخول الانتخابات مع وجود بعض الأمل في النجاح.

غير أن أي نظام رئاسي يبقى غريباً عن تقاليد الديمقراطية التركية، التي درجت، منذ بداياتها أواخر عقد الأربعينيات، على استلهام فكرة الديمقراطية البرلمانية. من الصعب اعتبار حتى الفترة الأتاتوركية مرحلة رئاسية؛ صحيح أنها كانت حقبة قيادة أوتوقراطية، ولكن لا يشار عادة إلى أتاتورك بوصفه رئيس

جمهورية تركيا الأول، بل على أنه «القائد المجيد» للبلاد. ليس الجدل دائراً حول استحداث نظام رئاسي يكون منزهاً تماماً عن ذهنية القيادة هذه التي ما زالت عنصراً مميزاً للحياة السياسية التركية. ومؤخراً، كان أحد أقوى مؤيدي هذا النظام هو الرئيس الفعلي سليمان ديمريل[10]، مما يؤدّي، في الحقيقة، إلى إضفاء عنصر شخصي يشي بأن ديمريل يبحث عن طريقة لتمديد فترة رئاسته، ساعياً، قبل كل شيء، إلى تحسين نفوذه في الساحة السياسية عبر عودته إليها كمشارك فعّال، على الجدل المجرّد. ليس ثمة إلاّ القليل من الفرص على صعيد إحداث التغيير الجذري في النظام السياسي في المستقبل القريب لأن جميع القادة السياسيين الآخرين يشعرون بهذا الطابع الشخصي الأناني للجدل.

ثمّة، على أية حال، أسباب وجيهة تدعو للشك بكون التغيير في النظام، أو في بعض عناصره، هو الأسلوب الصحيح لمقاربة جملة المشكلات السياسية الملحة التي تواجهها تركيا. من المؤكّد، بطبيعة الحال، أن الحكم الفعال يشكّل عنصراً مهماً من عناصر السياسة الناجحة، وأن من شأن إحداث التغيير الذي يحسّن الإدارة السياسية وأسلوب حل المشكلات في صلب النظام أن يذهب بعيداً على طريق تحسين الكفاءة السياسية الإجمالية وحالة الاستقرار. غير أن مشكلة تركيا السياسية تتجاوز مسألة التوصّل إلى إيجاد حُكم فعّال. إنها مرتبطة ارتباطاً مباشراً بفكرة المشروعية السياسية، بالافتقار المتزايد إلى ثقة الجمهور بالطبقة السياسية، سواء بسبب سجّلها المخيب للآمال أم نتيجة الإقصاء الفعلي أو الموهوم لقطاعات واسعة من السكان عن العملية السياسية.

يفتقر الشعب التركي إلى تلك القوى السياسية، التي يستطيع أن يضع فيها ثقته، لضمان استمرار مستقر لجملة التطورات الاجتماعية والسياسية الناجحة، التي تحقّقت في الماضي. وبرأي أكثرية الجمهور، ليس هناك أي سياسيين يقدّمون حلولاً نظرية لأكثر مشكلات التنمية والتطور إلحاحاً، ناهيك عن طرح

أسلوب سياسي شامل لمعالجة تلك المشكلات. ولقد تأكدت هذه العلة التي يعاني منها الجمهور عبر النتائج التي تمخضت عنها انتخابات سنة 1999م، البرلمانية، حيث فاز أجويد لأنه الممثل الموثوق، الوحيد والأخير للطبقة السياسية العتيدة، وكان حزب الحركة القومية (MHP) ناجحاً لأنه الحزب العتيد الأخير الذي لم يكن قد اختُبر من قبل الشعب. لم تكن الانتخابات استعراضاً للثقة بالطبقة السياسية بمقدار ما كانت تعبيراً عن يأس الشعب المشوب بالغضب.

وثمَّة، إضافة إلى ذلك، في ظل انعدام اليقين السائد فيما يخص المستقبل، افتقار واضح لقيم اجتماعية وسياسية صريحة ومقنعة تمكِّن الناس من امتلاك القدرة على اختيار الاتجاه الصحيح في زحمة التعقيدات المتنامية للحياة اليومية. يبدو أن الوحيدين الذين يمتلكون مثل هذه النظرة الشمولية هم ممثلو الإسلام السياسي والجيش. غالباً ما يميل الناس، في الأحوال الصعبة، إلى تفضيل الحلول السهلة المطروحة عليهم، مثل الإسلام أو الإيديولوجيات الأخرى المتطرِّفة ولكنها تبدو محكمة البناء ومنطقية. غير أن كلاً من الحل الإسلامي ونظيره الجمهوري التقليدي لدى الجيش بمضامينه القومية القوية يعاني من نقاط ضعف خطيرة. يستندان، في المقام الأول، إلى إيديولوجيتين مغلقتين ليستا مؤهلتين جيداً للتعامل مع تعقيدات وآليات المجتمعات الحديثة القائمة على الانفتاح. تدور الإيديولوجيتان، كلتاهما، حول محور الدولة، مما يعكس أثراً قوياً وصارخاً للتراث السياسي التركي الذي ما يزال ينطوي على قدر كبير من الجاذبية بالنسبة إلى العديد من الناس. ومع ذلك، فإن مثل هذا التأكيد للسياسة القائمة على محورية الدولة المفروضة من الأعلى تغفل جملة السيرورات الاجتماعية الحيوية (الديناميكية) التي تم إطلاقها عبر فتح أبواب البلاد أمام العالم الخارجي والتي ستشهد مزيداً من التعزيز والترسيخ تحت تأثير زحمة التطورات السياسية والاقتصادية الدولية.

وبالتالي، فإن الخروج من مأزق تركيا السياسي على الصعيد الداخلي، لن يكون متمثلاً بالحفاظ على التراث الكمالي لمفهوم الدولة. فمثلها مثل سائر التصورات، ذات التوجهات الدولية، وذات النزعات التسلطية الدكتاتورية الكامنة لعملية التحديث، لا تلبث الكمالية أن تغدو بلا وظيفة، معطلة، بعد أن تكون عملية التنمية الاجتماعية، قد تجاوزت العتبة التي باتت أكثرية السكان بعدها غير مستعدة للانقياد، بل راحت تطالب بأن تصبح سيدة مصائرها. لقد وصلت تركيا إلى هذه النقطة. وما هو مطلوب، إذن، لا يعدو كونه تصوراً سياسياً يستطيع استيعاب آليات مجتمع منفتح قائم على تعددية مصالح اجتماعية، وجماعات تكون أحياناً متباعدة. يتعيَّن على الدولة التركية، باختصار، أن تسلِّم بالتعددية المجتمعية وبالآليات التي تسم عملية التحديث الاقتصادي والسياسي الناجحة.

من المسلَّم به أن التخلِّي عن الرؤى القديمة الراسخة حول المجتمع والنظام السياسي المثاليين التي ظلَّت منارات التثقيف السياسي الهادية للجماهير التركية طوال عقود من الزمن ليس من الأمور السهلة. غير أن من شأن التمسك بخرافة وجود أمة متجانسة ومجتمع يدير شؤونه ضمن الحدود المحدَّدة بوضوح، ولكنها تكاد أن تكون غير قابلة للتعديل والتكيُّف، للكمالية ألاَّ تكون قادرة على تحقيق النجاح في التمهيد لدخول القرن الحادي والعشرين. لن تستطيع الديمقراطية أن تنمو لدى أي شعب إذا ما بقيت معرَّضة للتعليق أو للإجبار على التراجع إلى الصفوف الخلفية كلما بدت إفرازاتها عاجزة عن إرضاء أمزجة مراكز القوى.

ذلك هو الدرس الذي يتعيَّن على قيادة الجيش التركي أن تكون قد باتت مستوعبة له. ومما لا يشكِّل تناقضاً مع هذه النظرة أن القوات المسلَّحة تبقى المنظمة الاجتماعية المتمتِّعة بالقدر الأوفر من ثقة الشعب. ليس هذا الاحترام،

بصورة طاغية، إلاَّ تعبيراً عن الشعور السائد بانعدام الأمن، ولا يجوز اعتباره موافقة واسعة النطاق على اتجاه نشاطات الجيش وتحركاته على صعيد السياسة الداخلية. لقد جرى تلقين عمداء (جنرالات) تركيا درساً بليغاً في انتخابات 1983م، درساً تمثَّل بحقيقة أن الناس يفضّلون تقرير مصائرهم السياسية بأنفسهم. ولم يستطع المدافعون عن تصوُّر الجيش لصيغة كمالية علمانية (لاييكية) صارمة للجمهورية أن يفوزوا في انتخابات نيسان/ أبريل سنة 1999م، إلاَّ بأكثرية مجرَّدة من المجموع الإجمالي للأصوات كما يتبيَّن من جمع أصوات أحزاب اليسار الديمقراطي (DSP)، الوطن الأم (ANAP)، الطريق القويم (DYP)، والشعب الجمهوري (CHP).

لعلَّ التحدِّي المنتصب في وجه جميع القوى السياسية في تركيا هو اجتراح تركيبة (خَلْطَة) اجتماعية ـ سياسية جديدة، هو استحداث عقد اجتماعي جديد يستند إلى الإنجازات الكبرى والعظيمة المتحقِّقة في السنوات الخمس والسبعين الماضية ولكنه قادر، في الوقت نفسه، على تجاوز تلك الإنجازات والتسامي أو التعالي فوقها. لم تعد العَلْمانية والقومية الإقصائيتين قادرتين على تشكيل لحمة هذه التركيبة الأساسية؛ لا بدَّ لهذه اللحمة الأساسية من أن تكون متمثِّلة بالنظرة المنفتحة الشاملة للديمقراطية الليبرالية. لا بدَّ للكمالية من أن تتعرَّض لعملية إعادة تفسير بالإنطلاق من مثل هذا المنظور وصولاً إلى تأكيد البذور الديمقراطية الكامنة في مكوِّناتها الإيديولوجية، على حساب عناصرها الأكثر تسلطية ودكتاتورية. ومن شأن هذا أن يتطلَّب قدراً أقوى من التشديد على مبدئها المهمل كثيراً والمتمثِّل بالنزعة الإصلاحية (الانقلابية). ما من شيء سوى برهان مقنع على أن قيم الديمقراطية الليبرالية متناسبة مع الحفاظ على نتائج وثمار عملية التحديث السابقة الإيجابية ومع تطوُّر تقدمها، يستطيع، على المدى الطويل، أن يحول دون وصول الإسلام الزاحف المتسلِّل إلى السلطة.

يتعيَّن على ديمقراطيي تركيا العَلْمانيين أن يثبتوا أنهم قادرون على تقديم حلول أفضل لجملة مشكلات التصنيع، ومنافسة اقتصاد السوق، والنزعة الاستهلاكية، والتعددية الحزبية، ووجود مجتمع منفتح يتسم بالحركة الاجتماعية، ومجتمع المعلومات، والعولمة.

لا بدَّ للتركيبة الاجتماعية ـ السياسية الجديدة من تحاشي إضفاء صفة غير مناسبة على الإسلام. فأي دين عظيم لن يقف عند حدود كونه مصدر إلهام لخلاص الناس الروحي، بل وسيكون منطوياً أيضاً على قدر معيَّن من الأهمية السياسية في المجتمعات الحديثة التي تكتنفه وتحتضن جذوره. ومن شأن حرمان الإسلام من مثل هذا الدور في تركيا أن يعني إنكاراً لواقع اجتماعي أساسي، فيكون بالتالي مجرَّداً كلياً من أية حِنْكة سياسية. فالقوى العَلْمانية التي ما زالت تمثل أكثرية السكان تواجه تحدِّي اجتراح إطار سياسي قادر على استيعاب الإسلام السياسي واحتوائه دون الاستسلام له والخضوع لهيمنته. ولن يكون هذا ممكناً، على المدى الأطول، ما لم تبرهن منظومة القيم الديمقراطية غير المشروطة دينياً على أنها، على صعيد الممارسة العملية، متفوقة على الإسلام السياسي. ولا بدَّ لمثل هذه المنظومة أيضاً من أن تكون قادرة على التعايش مع أقلية سياسية تدعو إلى المعايير والقيم الإسلامية باعتبارها أُسلوبها الخاص في الاهتداء إلى الحلول المناسبة للمشكلات آنفة الذكر.

من شأن اجتراح وتطبيق تركيبة اجتماعية ـ سياسية تتوجه نحو المستقبل وتأخذه في اعتبارها أن لا يكونا من الأمور السهلة. ومن المؤكَّد أن على المرء أن يعترف بأن القوى المنظمة الحالية لمجتمع تركيا المدني باتت، على ما يبدو، أفضل إدراكاً للتحديات الاجتماعية الجديدة، ولجملة العواقب السياسية المترتبة عليها، من ممثلي النخبة السياسية والدولتية التركية. ومهما يكن، فإن المساهمات الأخيرة في النقاش والجدل السياسيين من جانب أوساط رجال

الأعمال، والنقابات العمالية، وغيرهما من قطاعات المجتمع المدني التركي، تبدو أكثر استشفافاً للمستقبل من الأطروحات التي تطغى على النقاشات الحزبية، ناهيك عن المساهمات الصادرة عن قيادة الجيش[11](*). وكذلك فإن الحكومة الائتلافية الثلاثية لأحزاب: اليسار الديمقراطي (DSP)، الحركة القومية (MHP)، والوطن الأم (ANAP) المشكّلة بعد انتخابات نيسان/ أبريل سنة 1999م، والتي يقودها بولنت أجويد تبدو، هي الأخرى، أكثر توجهاً نحو الأمر الواقع بدلاً من أن تكون قوة داعية إلى إحداث إصلاحات هيكلية بعيدة المدى.

من شأن زيادة تعزيز عناصر الديمقراطية الليبرالية في النظام السياسي التركي أن تنطوي أيضاً على تأثيرات إيجابية فيما يخص التعامل مع مشكلات البلاد الملحة على صعيد السياسة الخارجية. فالعلاقات مع باقي أوروبا، ومع الاتحاد الأوروبي خصوصاً، لا يسعها إلاّ أن تستفيد من أية عملية إشاعة جذرية للديمقراطية والمبادىء الحضارية المتمدنة في كل من ساحتي السياسة والمجتمع. لن تلبث المسألة الكردية، وحالة احترام حقوق الإنسان وتطبيقها، ودور الجيش في السياسة، وغيرها من القضايا أن تفقد تأثيرها البارد على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي (EU) وتركيا. أضف إلى ذلك أن وضع إدارة الولايات المتحدة في متابعة سياستها القائمة على أن تركيا شريك إقليمي مهم

(*) أما الاستثناء الجدير بالملاحظة الذي يخالف التيار الرئيسي، من وجهة نظر نخبة الدولة فيما يخص القضايا السياسية الملحة التي تواجهها تركيا، فقد تمثّل بخطاب رئيس المحكمة الدستورية، أحمد نجدت سزر، الذي ألقاه بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لتأسيس هذه المحكمة، في السابع والعشرين من نيسان/ أبريل سنة 1999 م، والذي أكد فيه، بقوة، ضرورة استحداث إصلاحات حقوقية عميقة وقاسية لتعزيز أداء تركيا الديمقراطي، خصوصاً فيما يتعلق بضمان حرية التعبير. للاطلاع على التفاصيل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

يمكن أن يتعزَّز في مواجهة مقاومة الكونغرس التي تستمد زخمها الرئيسي من «السياسات العرقية (الأثنية)»، المعتمدة من قبل جماعتي الضغط اليونانية والأرمنية (اللوبيَّيْن اليوناني والأرمني).

من شأن علاقة أقل توتراً مع أهم شركائها وحلفائها الغربيين أن تساعد أنقرة على إتقان فن التصدِّي للتحديات التي تواجهها في علاقاتها مع مجموعة من الدول المجاورة. وكلما زادت تركيا من تقديم نفسها بوصفها مجتمع تيار رئيسي، ضاعفت من الفائدة التي تحقِّقها عبر تمكينها من الانضواء تحت عباءة نظام الديمقراطيات الغربية. أضف إلى ذلك، ثمة أسباب عديدة تدعو إلى افتراض أن من شأن السير قدماً على طريق إشاعة المزيد من الديمقراطية، على المدى الأطول، أن يقود أيضاً إلى المزيد من الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل ظروف العولمة المتنامية. فالقوة الداخلية الأكبر والأعظم هي الشرط الأهم لأية سياسة خارجية وأمنية ناجحة.

الجزء الثاني

السياستان الخارجية والأمنية التركيتان بعد الحرب الباردة

أدّت التغييرات الدولية الهائلة، التي أعقبت الحرب الباردة، إلى إحداث انقلاب كبير في مناخ السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، ما لبث أن أضعف روابط أنقرة بحلفائها الغربيين وفرض تشدداً في العلاقات مع البلدان المجاورة كما في التطورات الإقليمية[1]. فالنظرة القديمة، الغارقة في السلبية، إلى السياسة الخارجية التي كانت قائمة على الشعار الكمالي: «سلام في الوطن. سلام في العالم» راحت، بصورة تدريجية، تخلي مكانها لسياسة خارجية أكثر وعياً لذاتها ومتضمنة قدراً معيَّناً من الاستعداد لخوض صراعات مدروسة ومحسوبة جيداً مع البلدان المجاورة إذا قُدِّر أنها ضرورية لتحقيق مصالح تركيا القومية.

أما تحديد هذه المصالح فيتم حسمه، في المقام الأول، عبر تصوُّر وجود تهديد متعدِّد الأطراف حلَّ محل منظور العداء التقليدي بين الشرق والغرب. ومن العناصر المهمة لهذا التصوُّر تدويل المسألة الكردية، وخطر التعرض للإستبعاد من عملية بناء الصرح السياسي والأمني الجديد لأوروبا، والحرمان من النفوذ الإقليمي في آسيا الوسطى، فيما يتعلَّق بتنمية حوض بحر قزوين

الغني طاقياً، خصوصاً. يبقى تصوُّر تركيا على الدوام مشروطاً بالخوف من وجود مؤامرة تدبرها قوى أجنبية، أوروبية بالدرجة الأولى، دائبة على السعي لتفكيك البلاد بغية الخلاص من منافس غير مرغوب فيه.

في هذا السياق تشهد السياسة الخارجية التركية سلسلة من التغييرات التجريبية على جبهتين. تسعى البلاد، أولاً، إلى اجتراح توازن جديد بين ارتباطات تعاونية عبر جملة من الأطر متعدِّدة القوميات القديمة والجديدة من جهة، والمتابعة المنفردة، إلى هذا الحد أو ذاك، لمصالح قومية قائمة على قدرة عسكرية جرى تعزيزها كثيراً وما زالت تنمو أكثر فأكثر، من جهة ثانية. لقد قال أحد المراقبين الأتراك: «ترقبوا مبادرات تركيا الجريئة في كل من الشرق الأوسط، وما وراء القفقاس، وشبه جزيرة البلقان، بهدف حماية مصالح أمنها القومي، بحيوية تفوق ما كان معهوداً من قبل. لا يمكن اعتبار تعاونها مضموناً، كما لا يمكن غض النظر عن هواجسها الأمنية المشروعة أو تهدئتها»[2].

باتت المؤسسة السياسية التركية، ثانياً، متزايدة التنبه إلى، والحرص على، إقامة علاقات خارجية تتجاوز حدود توجه البلاد التقليدي الحَضري نحو الغرب. صحيح أن أنقرة لا تقطع علاقاتها مع الحلفاء الغربيين ولكنها دائبة على إعادة تحديد طبيعة هذه العلاقات مع التطلُّع إلى الاضطلاع بدور أكبر في أوراسيا. ما زالت رغبتها في أن تصبح نموذجاً يُحتذى بالنسبة إلى الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، كما على صعيد الأنظمة الإسلامية الإصلاحية، تنطوي على أهمية بالغة، وإن ظلَّ نجاحها محدوداً حتى الآن. ثمة، على أية حال، قطاعات ذات شأن من النُّخبة السياسية في تركيا، ما زالت مقتنعة بأن الغرب «بحاجة إلى تركيا في هذه المنطقة الوعرة من أجل توفير الحماية لجملة من المصالح الأمنية الغربية الأساسية، وفي سبيل تقديم مثال حي عن إمكانية الجمع بين الإسلام، والديمقراطية التعددية، واقتصاد السوق القائم على الحرية، في الوقت نفسه»[3].

لم تفض هذه التغييرات، بَعْدُ، إلى أية استراتيجية كبرى جديدة تحدِّد موقع البلاد على الصعيد الدولي[4]. يعود السبب، في المقام الأول، إلى وجهات النظر المتباينة بشأن ما يمكن لأية سياسة خارجية مرجوَّة أن تتخذه من شكل. ما لبث ظهور قوى سياسية داخلية جديدة، مضافاً إلى عدم اليقين المستمر بشأن النظام الدولي الجديد، أن تمخَّض عن قدر متنام وصاخب من الجدل حول الخط التركي في السياسة الخارجية والأمنية. ما زال هذا الجدل قاصراً عن بلوغ أي إجماع قومي جديد.

يحظى استمرار التوجُّه الغربي الراسخ بوصفه العمود الفقري للسياسة الخارجية، بأقوى أشكال التفضيل والتأييد لدى الجيش؛ ونخبة الأعمال؛ ودعاة التغريب التقليديين في الوسط السياسي الموجودين، بصورة رئيسية، في صفوف أحزاب اليسار الديمقراطي (DSP)، الطريق القويم (DYP)، والوطن الأم (ANAP)؛ ومعظم أرباب الصحافة والإعلام البارزين في البلاد. غير أن هذه القوى السياسية ليست متفقة حول ما إذا كانت تركيا صاحبة حق في عضوية الاتحاد الأوروبي. هذه العضوية التي يمنعها الاتحاد عنها ظلماً، أم أن عليها أن تبذل جهوداً مضنية لتوفير معايير العضوية التي أقرّها الاتحاد بالنسبة إلى أي بلد مرشَّح. وفي حين أن قادة الجيش وساسة الأحزاب، يتبنُّون وجهة النظر الأولى بصورة عامة، نجد أن نخبة رجال الأعمال تميل عادة إلى الرأي القائل بضرورة بذل المزيد من الجهود. تتفق هذه الجماعات ذات التوجُّه الغربي، كلها، على عدم وجود أي بديل قابل للحياة للالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي. ليس الانفتاح الإقليمي لسياسة تركيا الخارجية، بنظر هذه الجماعات، بديلاً عن التوجُّه الأوروبي، وإن أمكن اعتباره إضافة إيجابية جديرة بالترحيب إلى هذا التوجُّه.

ثمَّة موقف مختلف يتخذه التقليديون والجدد من القوميين الممثلين،

بالدرجة الأولى، من قبل حزب الحركة القومية (MHP) وقيادة حزب اليسار الديمقراطي (DSP) مع بعض صحفيي تركيا المتنفذين وممن يمكن أن يوجدوا أيضاً في صفوف حزبي الطريق القويم (DYP) والوطن الأم (ANAP). يدعو هؤلاء إلى اعتماد سياسة خارجية متركزة على مصالح تركيا القومية المحدَّدة بواقعها ومكانتها بوصفها قوة إقليمية ناشئة. فالعلاقات مع أوروبا لا تعتبر أساساً ضرورية لسياسة تركيا الخارجية والأمنية وإن كانت إحدى وسائل تحسين مكانة البلاد الدولية[5](*). ومن هذا المنظور فإن موضوع العلاقات مع إسرائيل أو ضمان موقع حاسم في عملية نقل طاقة بحر قزوين، ينطويان على أهمية موازية للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن عضوية الاتحاد ليست مقبولة إلاَّ إذا كانت مُبَرَّأة من احتمال التضحية بأية مصالح قومية مهمة، وغير مصحوبة بأية قيود على السيادة السياسية. وفيما يصر حزب اليسار الديمقراطي (DSP) على تأكيد مكانة تركيا الإقليمية بصورة عامة، فإن حزب الحركة القومية (MHP) يدعو إلى إقامة علاقة خاصة مع ذوي الأصول التركية في آسيا الوسطى، علاقة قابلة لأن تتوَّج، آخر المطاف، بظهور رابطة دول تركية (كومنولث تركي) بزعامة تركيا.

يتفق دعاة التغريب والقوميون على أن استمرار عضوية تركيا في الناتو هو الضمان الأمثل لأمن البلاد. وينطوي ذلك على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، غير أن الفريقين، كليهما، يتوقان لرؤية تفهم أميركي أفضل لمتطلبات تركيا السياسية.

(*) بالنسبة إلى حزب اليسار الديمقراطي (DSP) ليس هذا الموقف إلاَّ استمراراً لـ«السياسة الخارجية متعددة الأقوام» في السبعينيات لدى أجويد، تلك السياسة التي كانت، في تلك الفترة تولي اهتماماً أكبر لـ«النزعة العالم الثالثية» والانفتاح على الاتحاد السوفيتي. للاطلاع على التفاصيل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

أما إسلاميو تركيا فيتخذون موقفاً شديد الاختلاف. فهم يدعون إلى إعطاء نوع من الأولوية للعلاقات مع العالم الإسلامي، وهو أمر تجلّى بوضوح، مثلاً، في سياسة مجموعة الدول الثماني الإيربكانية التي استهدفت إقامة علاقات وثيقة بين تركيا وسبع دول إسلامية أُخرى كبيرة أو قوية اقتصادياً هي: إيران، مصر، باكستان، بنغلادش، أندونيسيا، ماليزيا، ونايجيريا. وعلى المدى الطويل يتطلّع الإسلاميون، كما يتجلّى من مواقف حزب الفضيلة وأتباعه في وسائل الإعلام وبين أوساط المثقفين، إلى إبعاد تركيا عن الغرب وفك ارتباطها به، وصولاً إلى جعلها قوة طليعية وقيادية في العالم الإسلامي. غير أن هؤلاء، كما تبيّن من فترة توليهم للحكم، مستعدون للتكيُّف مع الحقائق والوقائع الدولية والداخلية وقادرون عليه. وبالتالي، فإن العلاقات الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي مع التزام مستمر بالناتو ليست محظورة طوال بقائها ملبية لمتطلبات الظروف الدولية. غير أن هذا لا يمكن اعتباره إلاّ حلاً وسطاً مؤقتاً، وإن دام طويلاً، ولا يجوز أخذه على أنه نوع من الانقلاب في التوجُّه الأساس على صعيد السياسة الخارجية، طوال بقاء مثل هذا التوجُّه بعيداً عن ساحة النقاش في الأوساط الإسلامية على الأقل.

ظلّت السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، في ظل جملة الظروف الدولية والمحلية التي سادت خلال العقد الماضي، تركيبة معقّدة تزاوج بين التغريب والنزعة القومية. ومما يتعذر إنكاره أن زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الخصومة بين الشرق والغرب، أفضيا إلى فتح آفاق جديدة أمام أنقرة على صعيد السياسة الخارجية الإقليمية. لقد بادرت أنقرة إلى الإمساك بالفرص المتاحة لها وباتت موشكة على فرض وجودها بوصفها قوة إقليمية رئيسية. وفي الوقت ذاته، شهدت العلاقات مع الغرب تغييرات ذات شأن كانت، في المقام الأول، نتيجة التغيير الطارىء على مدى أهمية تركيا بالنسبة إلى أوروبا. لم تكن

الولايات المتحدة قادرة على أن تقدِّم ما هو أكثر من تعويض جزئي عن علاقات أنقرة المتدهورة بسرعة مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن تركيز السياسة الخارجية التركية بات متحوِّلاً، ببطء ولكن بثبات، نحو تأكيد الطابع القومي. يمكن التوصُّل، مثلاً، إلى مثل هذا الاستنتاج عبر الاطلاع على برنامج حكومة تركيا السابعة والخمسين، حكومة بولنت أجويد القومية اليسارية الائتلافية القائمة على ثلاثة أحزاب، التي جاءت إلى الحكم في الثلاثين من أيار/ مايو سنة 1999م[6][*]. فما لم يتم اعتماد توجه جديد على صعيد السياسة الداخلية نحو تبني قيم الديمقراطية الليبرالية، يكون مصحوباً بمبادرة الاتحاد الأوروبي إلى التخفيف من شروط العضوية، من شأن هذه النزعة القومية القوية، ذات التوجه الغربي، أن تصبح الطابع المميَّز لسياسة تركيا الخارجية عند بداية القرن الحادي والعشرين.

(*) للاطلاع على التفاصيل، انظر «برنامج الحكومة الائتلافية: بيان الحكومة السابعة والخمسين المقدم إلى البرلمان التركي من قبل أجويد» في الرابع من حزيران/ يونيو سنة 1999م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الفصل السابع

آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: من الطاقة إلى التجارة فعلاقات القرابة

يشكِّل التاريخ، المعترف بأنه قصير، لعلاقات أنقرة مع الدول المستقلة حديثاً في كل من آسيا الوسطى وما وراء القفقاس مثالاً جيداً عن كيفية وقوع القيادات السياسية في تركيا وحلفائها الغربيين في خطأ تفسير مغزى زوال الإمبراطورية السوفيتية. فبعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة سارع حلفاء أنقرة إلى دفعها نحو السعي للاضطلاع بدور خاص في تطوُّر الدول المستقلة حديثاً (د.م.ح). كانت هذه السياسة تنطلق، بالدرجة الأولى، من الخوف غير المبرَّر من تعرُّض المنطقة، على يد النزعة الأصولية الإيرانية، لعملية أسْلَمَة سريعة وعميقة. جرى الترويج لتركيا بوصفها نموذجاً غربياً مضاداً بالنسبة إلى آسيا الوسطى. بادرت أنقرة، بشغف، إلى الإمساك بهذه الفرصة في سبيل إعادة تأكيد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب عن طريق رسم وتسويق سياسة بعيدة المدى تخص آسيا الوسطى وتستهدف تحويل المنطقة إلى دائرة نفوذ تركي خاص[1].

غير أن هذا المخطَّط ما لبث، بشيء من السرعة، أن تعثَّر لافتقار تركيا إلى الدعم المادي الكافي من الحلفاء الغربيين، ولافتقارها إلى الوسائل المحلية الكافية اللازمة لمتابعة مثل هذه السياسة الطموحة، وبسبب مواجهة مقاومة

روسية متنامية وصارمة لعملية فقدان النفوذ في «الجوار القريب». ليست المشكلات الرئيسية التي تعترض تركيا اليوم فيما يخص آسيا الوسطى وما وراء القفقاس متمثلة بانتشار الأصولية الإيرانية، بل بمحاولات روسيا الرامية إلى إعادة فرض سيطرتها على المنطقة وإلى ضمان حصة كبيرة في عملية تسويق ثروات الطاقة الموجودة في حوض بحر قزوين[2].

اكتشاف «عالم جديد»: من نشوء الفرح إلى الواقعية

مع تفكك الاتحاد السوفيتي وجدت أنقرة نفسها في مواجهة «عالم جديد» في آسيا الوسطى، عالم أرادت أن تؤثر فيه، وطرح عليها جملة من المطالب[3][*]. قوبلت الجمهوريات الجديدة، و«أبناء الأعمام الجدد» فيما يعتبر الموطن التركي الأصلي بقدر كبير من الترحيب من جانب الجمهور التركي ومن قبل قطاعات واسعة من نخبة البلاد. ثمة الآن دول أخرى ذات سيادة يشكِّل فيها «الأتراك» المجموعة السياسية المسيطرة، يجري فيها التحدُّث رسمياً بلغة قريبة، وحيث الثقافة شديدة القرب من نظيرتها في الأناضول. بصورة مفاجئة بدت عزلة تركيا النسبية، عن أوروبا التي يتوق شعبها إلى الانتماء إليها ولكنه كثيراً ما قوبل بالصد من جهة، وعن العالم العربي الذي لم يعتبر الأتراك أنفسهم قط جزءاً عضوياً منه والذي ظلَّ شديد التحفُّظ إزاء تركيا من الجهة المقابلة، كما لو أنها أصبحت أثراً بعد عين.

لقد أدّى النقص النسبي، على صعيد التطور الاقتصادي والسياسي في الجمهوريات الجديدة، إلى تمكين العديد من الأتراك من الإحساس بالتفوُّق وأتاح لأنقرة فرصة الاضطلاع بقيادة المنطقة[4]. ما كانت تركيا لتستطيع أن

(*) ثمَّة سرد شامل لقصة تطوُّر علاقات تركيا مع الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى حتى أواسط التسعينيات. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تحلم بتحقيق مثل هذه الفرص في علاقاتها مع شركائها الغربيين. وبالتالي فإن الشروط كانت مساعدة لظهور توقعات جامحة وآمال عريضة فيما يخص أهمية العلاقات، بُعْدَها، ومداها، مع آسيا الوسطى[5].

قامت الأوساط القومية المتطرّفة، مثل أوساط حزب الحركة القومية (MHP) ذي التوجه الوحدوي التركي ـ الطوراني بزعامة الراحل ألب أرسلان توركش وأتباعه، بتوفير وقود خاص لتلك التوقعات والآمال. كثر الحديث الصريح عن تطوير كتلة أو وحدة للأقوام التركية بزعامة تركيا مرشَّحة لأن تصبح، آخر المطاف، قوة سياسية جبَّارة معترف بها قادرة على المساهمة في عملية صياغة النظام الدولي الجديد[6].

كان ساسة تركيا المنتمون إلى التيَّار الرئيسي سريعين أيضاً في رسم صورة زاهية لعالم تركي جديد ممتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين تشكِّل تركيا قلبه. فقد سارع رئيس الجمهورية تورغوت أوزال إلى إبلاغ مواطنيه والعالم بأن القرن الحادي والعشرين مرشَّح لأن يكون «القرن التركي»[7]. حظي الساسة الأتراك على صعيد الدعاية لمثل هذه الرؤى والأحلام بالتشجيع لدى وسائل الإعلام الغربية كما لدى الولايات المتحدة. ففي وقت مبكر يعود إلى سنة 1992م، خلال جولة على عواصم آسيا الوسطى، قام وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر بدعوة الجمهوريات الجديدة إلى تبنِّي النموذج التركي في تنميتها السياسية والاقتصادية[8]. وكان رجال السياسة والإعلام في أوروبا متفقين مع الوزير الأميركي في هذا الرأي.

غير أن هذا التطابق بين وجهتي النظر السياسيتين التركية والغربية كان مستنداً إلى دوافع متباينة. كان الوضع في الاتحاد السوفيتي السابق يقدِّم، بنظر قادة تركيا السياسيين، فرصة أُخرى لاستعادة أهمية البلاد السياسية والاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب، بعد بروز أهمية تركيا في أثناء حرب الخليج[9]. أما الساسة

الغربيون فقد اعتبروا رسالة أنقرة الجديدة جزءاً مهماً من سياسة احتواء معتمدة ضد التهديد الاستراتيجي المتمثِّل بالأصولية الإسلامية، بطبعتها الخاضعة للرعاية الإيرانية خصوصاً. فبالنسبة إلى هؤلاء الساسة كان من الملحّ أن يتم الوقوف في وجه انتشار الإسلام الأصولي في منطقة مضطربة سياسياً، منطقة مرشَّحة لأن تغدو بؤرة، بلا ضوابط، لانتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها الصواريخ النووية.

لقد كان محتوماً، إلى هذا الحد أو ذاك، أن تغدو آسيا الوسطى ليس فقط مرشَّحة بل ومضطرَّة لأن تصبح منطقة نفوذ تركية. باتت تركيا تعتبر إحدى القوى الإقليمية الجديدة «ذات النفوذ في: آسيا الوسطى، القفقاس، منطقة البحر الأسود، شبه جزيرة البلقان والشرق الأوسط»[10]. وثمة محلِّلون جيو ـ سياسيون أميركيون قاموا بتعزيز هذه الأفكار على صعيد تطوير إمكانيات حوض بحر قزوين في مجال الطاقة[11][*]. تتمتَّع تركيا بمكانة محورية وفقاً لهذه الاعتبارات، وهي أيضاً عنصر من فلسفة السياسة الخارجية السائدة لدى كل من رئيس الوزراء بولنت أجويد ووزير الخارجية إسماعيل جيم[12].

عند انهيار الاتحاد السوفيتي كان التوجُّه السياسي لدول آسيا الوسطى مؤيِّداً لفرض اتباع النموذج التركي. ففي أيلول/ سبتمبر سنة 1991م، قام الرئيس

(*) لعل النموذج الأبرز لجغرافية أوراسيا السياسية الجديدة هذه هو كتاب زبغنيو بريزينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيو ـ سياسية (هاربر كولينز، سنة 1997م)، خصوصاً ص: 30 ـ 56. إلى وقت قريب لم يكن حوض بحر قزوين المحدَّد بجملة من السِّمات المشتركة موجوداً. فهذه المنطقة الجيو ـ سياسية ظهرت إلى الوجود بعد زوال الاتحاد السوفيتي. إنها محددة، أساساً، بجملة الآليات والسِّمات المشتركة النابعة من سعي جمهوريات أذربيجان وتركمانستان وقازاخستان وجورجيا، بل وأرمينيا إلى حدود معينة، إلى إيجاد منافذ لموارد الطاقة المتوافرة في المنطقة واجتذاب الاستثمارات الدولية بمنأى عمّا تقرره روسيا. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

القازاخستاني نور سلطان نازاربابيف بزيارة أنقرة. وفي التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1991م، اعترفت تركيا رسمياً بجمهورية أذربيجان، وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة 1991م، تعاقب رؤساء جمهوريات تركمانستان، وأوزبكستان وقيرغيزستان على زيارة تركيا زيارات رسمية. عادوا وفي جعبهم رُزَم من الاتفاقيات مع تركيا حول التعاون في العديد من المشروعات الاقتصادية والثقافية المختلفة[13]. بادرت تركيا في السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر إلى الاعتراف رسمياً بجميع الجمهوريات الجديدة الأخرى في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق، مُضْفِيَة الصفة الرسمية على علاقاتها مع كل من آسيا الوسطى وما وراء القفقاس.

كانت ثمَّة، مع ذلك، عقبات معيَّنة تعترض سبيل تحقيق الطموحات التركية. فتركيا لم تكن الجهة الوحيدة الساعية إلى بسط النفوذ على آسيا الوسطى. كان لا بدَّ من أخذ كل من إيران وروسيا، على الأقل، بعين الاعتبار. فإيران كانت تتمتَّع بمسوغات تاريخية. ثقافية شبيهة بما لدى تركيا على صعيد إقامة علاقة خاصة. أما روسيا فكانت، بوصفها وريثة القوة المسيطرة السابقة في المنطقة، ذات مصلحة مستمرة في إبقاء الجمهوريات الجديدة تابعة اقتصادياً وسياسياً. كان قادة دول آسيا الوسطى يريدون أن يحولوا دون استبدال الأخ السوفيتي الأكبر بشقيقة تركية كبرى جديدة (آبي Aguabey). كانوا راغبين في جني ثمار السيادة السياسية المحقَّقة حديثاً لبلدانهم عبر ترسيخ وتثبيت استقلالهم السياسي والاقتصادي إلى أقصى حدٍّ ممكن مع العمل في الوقت نفسه لضمان مواقعهم القيادية الخاصة التي لا ينازعهم عليها أحد على الصعيد الداخلي. وسرعان ما تمخَّض هذا كله عن موقف أكثر اتصافاً بالواقعية من آسيا الوسطى في الأوساط الرسمية التركية.

ولكن أنقرة كانت أحياناً تجد قَدْراً من الصعوبة في الحفاظ على التوازن

بين سياسة خارجية واقعية (دون أي ادعاء لزعامة إقليمية) في علاقاتها مع الجمهوريات الحديثة من جهة، وآمالها في إقامة علاقة خاصة مع نوع من المكانة التفضيلية التركية في السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى، من جهة ثانية. كان من شبه المتعذر على القادة الأتراك أن يحولوا دون اتصاف كلماتهم بالغموض، أو دون إساءة تفسيرها. وقد حدث هذا، مثلاً، حين أعلن رئيس الوزراء سليمان ديميريل في نيسان/ أبريل سنة 1992م، في أثناء زيارة له لعدد من دول آسيا الوسطى، أن تركيا لم تكن تريد أن تفرض الوصاية على الجمهوريات الجديدة، ولكنه تحدَّث في الوقت نفسه عن إمكانية إقامة رابطة تضم جمهوريات تركية ذات سيادة، وعن اضطلاع تركيا بمسؤولية تمثيل العالم التركي على المنابر الدولية[14].

سارعت الأوساط السياسية في موسكو والنُّخَب العسكرية الروسية إلى اعتبار مثل تلك اللغة برهاناً على اعتزام تركيا الحلول محل النفوذ الروسي في المنطقة. وما لبثت هذه النظرة أن أصبحت أكثر بروزاً في موسكو مع اكتساب مفهوم الجوار القريب قدراً أكبر من الوزن بوصفه أحد العناصر الهامة في نمط تفكير السياسة الخارجية الروسية. وبالتالي، فإن سياسة تركيا تجاه آسيا الوسطى وما وراء القفقاس تتعرَّض للعرقلة ليس فقط بسبب جملة الصراعات المختلفة الخفية منها والمكشوفة في المنطقة، بل وجراء عودة روسيا إلى الانبعاث بقوَّة مرَّة أخرى بوصفها قوة إقليمية ذات نفوذ[15].

أدَّى انتخاب أبو الفيض إيلجيبي رئيساً لجمهورية أذربيجان سنة 1992م، إلى تعميق الشكوك الروسية. اشتهر الرجل بمواقفه المعادية بقوة لروسيا والموالية بقوة مماثلة لتركيا، مما دفع موسكو إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى استعادة مواقع قوية فيما وراء القفقاس. فعبر القيام، عملياً، باستغلال النزاعات الناشئة بين أذربيجان وأرمينيا حول ناغورنو قره باغ من جهة، وبين جورجيا

والإقليم المنفصل عنها والمعروف باسم أبخازيا من جهة ثانية، تمكَّنت موسكو أخيراً من إعادة فرض وجودها العسكري على الحدود الجورجية والأرمنية مع تركيا. حاول خَلَف إيلجيبي، حيدر علييف، أن يتبع خطّاً سياسياً متصفاً بقدر أكبر من الاستقلالية. حاول، أولاً، أن يبقى على مسافة واحدة مع كل من أنقرة وموسكو[16]. وسعى، بعد ذلك، إلى بناء سياسته ذات التوجُّه الغربي على قاعدة علاقات سليمة مع الولايات المتحدة بغية إيجاد مظلة أمنية لاجتراح علاقات خاصة مع تركيا على صعيد سياسة خط الأنابيب[17].

الوضع الفعلي: الطاقة، الأعمال، والقرابة

تنطلق علاقات تركيا مع الدول المستقلة في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس، بالدرجة الأولى، من إمكانيات الطاقة والأعمال التجارية من جهة وصِلَة القرابة من جهة ثانية. لم تتخلَّ أنقرة كلياً عن فكرة أن تكون، أو تصبح، نموذجاً يُحتذى، غير أنها باتت أقل بروزاً على الساحة مما كانت في السنوات الأولى من عقد التسعينيات. علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان التصوُّر سوف يشهد انبعاثاً سياسياً في ظل حكومة أجويد الائتلافية الجديدة الأكثر قومية مع حزب الحركة القومية (MHP).

الطاقة

لقد تحوَّل اهتمام تركيا الإقليمي الرئيسي عن حُلْم إيجاد مجموعة من الدول التركية كقوة جديدة على الساحة السياسية الإقليمية وبات متركزاً على اعتبارات سياسية واقتصادية أكثر دنيوية حول كيفية الحصول على حصتها من كعكة الطاقة الإقليمية المرشَّحة لأن توَزَّع في غضون العقود المقبلة. تريد تركيا أن تشارك في عمليات تطوير وتسويق ثروات النفط والغاز الكبرى الموجودة في منطقة بحر قزوين، وفي تركمانستان، وقازاخستان، وأذربيجان بالدرجة

الأولى[18](*). يرى القادة الأتراك في عملية استثمار هذه الثروات وسيلة من وسائل معالجة طلب البلاد المتزايد للطاقة، تحقيق مكاسب اقتصادية ذات شأن من خطوط الأنابيب والمرافق المطلوبة في الأجزاء النازلة من هذه الخطوط، وتعزيز أهمية البلاد الاستراتيجية بالنسبة إلى كل من دول آسيا الوسطى والحلفاء التقليديين في الغرب[19]. غير أن تركيا لا تملك إلاّ القليل من الوسائل الخاصة اللازمة لتحقيق مصالحها. فنجاح سياستها النفطية القزوينية يتوقف، في المقام الأول، على الدعم السياسي لحكومة الولايات المتحدة.

كانت تركيا وستبقى حتى المستقبل المنظور إحدى الدول المستوردة للنفط والغاز. ففي سنة 1995م، استوردت 25,8 مليون طن من النفط الخام، ومع حلول سنة 2010م، سيبلغ ما تستورده أكثر من أربعين مليون طن، حسب توقعات الطلب على الطاقة. ستكون الزيادة في استهلاكها للغاز الطبيعي أكثر إدهاشاً، إذ ستقفز الكمية المستوردة من أقل من عشرة مليارات من الأمتار المكعبة في سنة 1998م، حسب التوقعات، إلى 54 ملياراً من الأمتار المكعبة في سنة 2010م، و81 ملياراً من الأمتار المكعَّبة في سنة 2020م. أما السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الطلب المتزايد، فهو العمل على استبدال الفحم التركي ذي النوعية الرديئة بالغاز الطبيعي لأغراض التدفئة في المراكز الحَضَرِيَّةِ المتنامية بسرعة مع الاستخدام المتزايد للغاز، كوقود نظيف لمحطات توليد الطاقة وأغراض صناعية أخرى[20]. وهذا كله يجعل تركيا سوقاً جذابة للنفط والغاز

(*) ولو ربما لأسباب سياسية في البداية، كانت تقديرات كمية الاحتياطيات النفطية القزوينية موضع نقاش ومساءلة؛ غير أن المؤكد هو أن مساهمة المنطقة في السوق العالمية للطاقة في القرن الحادي والعشرين، ستكون موازية لحجم مساهمة الاحتياطيات النفطية لبحر الشمال على الأقل. وبالتالي، قد يكون الحديث عن كويت جديدة نوعاً من المبالغة، غير أن المرء لا يسعه أن يتجاهل مساهمة بحر قزوين في الطاقة العالمية في العقود القادمة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

القزوينيين، ويضفي أهمية خاصة على علاقات تركيا بالمنطقة المرشَّحة لأن تصبح مصدرها الرئيسي للطاقة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك، فإن ما ينطوي على أهمية أكبر بكثير هي خطوط الأنابيب التي ستتولّى مهمة نقل ثروات الطاقة العائدة للدول القارية المعزولة الواقعة حول بحر قزوين إلى الأسواق العالمية. منذ البدايات الأولى بالذات حاولت تركيا أن توظف اهتمام الجمهوريات الجديدة بخطوط الأنابيب في سبيل تقليص اعتماد هذه الجمهوريات على روسيا. فمنذ كانون الأول/ ديسمبر سنة 1994م، ظلَّت أنقرة تدعو رسمياً، إلى إنشاء خط أنابيب نفطي من باكو إلى محطة النفط التركية على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بالقرب من جيحان، لنقل النفط الأذربيجاني المستخرج في عرض البحر[21]. لقد أصبح تحقيق خط (باكو ـ جيحان) إحدى المصالح القومية التركية التي لا تقبل النقاش، وظلَّت الحكومات الائتلافية المتعاقبة، مهما كانت وجهات نظرها السياسية، دائبة على متابعة عملية الإنشاء بحيوية ونشاط.

في الخطة التركية الأصلية، من الممكن ربط خط الأنابيب هذا بآخر يمتد على امتداد شاطىء بحر قزوين لنقل النفط الخام من حقل تنكيز النفطي في الجزء الشمالي الشرقي من حوض بحر قزوين الواقع في قازاخستان[22]. من شأن خط الأنابيب الممتد من باكو أن يكون ذا طاقة سنوية تصل إلى خمسين مليوناً من الأطنان المترية وبطول يصل إلى حوالى ألفين من الكيلومترات. أعلنت الإدارة الأميركية في كانون الثاني/ يناير سنة 1995م، عن دعمها للمشروع التركي ضمن إطارها المفضل لمعبر يتولّى نقل الطاقة المستخرجة في منطقة بحر قزوين من الشرق إلى الغرب.

في اللعبة التي بدت كما لو كانت بلا نهاية، والتي تطوَّرت فيما بين

الأطراف الرئيسية ذات العلاقة بأمور نفط بحر قزوين (الولايات المتحدة، روسيا، إيران، تركيا، الجمهوريات الجديدة، وشركات النفط العالمية. الدولية)، تعيَّن على تركيا أن تعدل خطتها عدداً من المرات[23]. ففي وقت مبكر جداً بات واضحاً أن المسار الصالح الوحيد لخط باكو ـ جيحان، سيكون ماراً عبر جورجيا؛ في حين كان المساران الأكثر اقتصادية يمرّان عبر إيران، أو أرمينيا، غير قابلين للتنفيذ بسبب المقاومة الأمريكية والصراع الباقي دون حل في ناغورنو قره باغ، على التوالي. وأصبح واضحاً بالمثل أن الخطة التركية غير قادرة على منع تحقيق خط أنابيب روسي بديل من حقل تنكيز النفطي وقازاخستان إلى ميناء نوفو ـ راسيسك الروسي على البحر الأسود. ومن أجل هذا المشروع قامت كل من روسيا وقازاخستان وعُمان بتشكيل كونسورتيوم خط أنابيب قزوين (CPC) سنة 1992م. وقد جرى إعادة تشكيل الكونسورتيوم سنة 1996م، بضم عدد من شركات النفط العالمية المهمة، وخصوصاً شركة تشيفرون، المطوِّرة الرئيسية لحقل تنكيز، من أجل توسيع دائرة الأطراف المشاركة وتحسين سرعة واحتمال تحقيق المشروع[24]. ثمة اليوم احتمال إقامة منظومة خطوط أنابيب متعدِّدة المسارات من شأنها أن تشتمل على خيار شمالي (روسيا) وآخر غربي (جورجيا ـ تركيا). وهناك خيار جنوبي عبر إيران، يبدو مفضلاً لدى بعض الشركات النفطية، تحول دونه السياسة الأميركية القائمة على الاستمرار في فرض الحظر الدولي على طهران. ما زال مشروعا الكونسورتيوم (CPC) وباكو ـ جيحان، ينتظران الموافقة النهائية من جانب الأطراف المعنية.

بدأت عمليات إنتاج ونقل ما يُتَوَقَّع أن يصل إلى خمسة ملايين طن متري من النفط سنوياً من حقول نفط أذربيجانية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1997م، عبر خط شمالي تم إصلاحه للأنابيب من باكو إلى نوفو ـ راسيسك عن طريق العاصمة الشيشانية غروزني. وثمّة مسلك غربي آخر، بالطاقة ذاتها، بين باكو ومحطة سوبسا الجورجية على البحر الأسود أصبح جاهزاً للعمل في نيسان/

أبريل سنة 1999م، بعد أن كان إنشاؤه قد واجه بعض التأخيرات غير المتوقعة. كانت تركيا التي قامت حتى بعرض المشاركة المالية في عملية الإنشاء وراء إطلاق هذا المسار أيضاً. وعلى هذا الصعيد، فإن «الحكومة التركية دأبت على إيضاح أن دعمها للمسار الغربي كان مرتبطاً بتحقيق خط أنابيب باكو ـ جيحان آخر المطاف»[25]. وحين تعرَّض هذا الربط للرفض من قبل شركة أذربيجان الدولية العاملة (AIOC)، أوائل سنة 1996م، سحبت تركيا دعمها وتركت عملية إنشاء خط الأنابيب لشركات النفط والدول المعنية[26]. والآن، فإن كل النفط الأذربيجاني الخام، الذي لا يباع إلى تركيا أو زبائن آخرين في منطقة البحر الأسود، يجب نقله عبر المضائق التركية.

ما زال القرار النهائي بشأن خط أنابيب التصدير الرئيسية يتعيَّن اتخاذه من قبل شركة (AIOC)، ذلك الكونسورتيوم النفطي الدولي، المطوِّر الرئيسي لحقول النفط الأذربيجانية الموجودة في عرض البحر، والذي سيتعيَّن عليه تحمُّل مخاطر توظيف استثمارات تتراوح بين 2,3 و4 مليارات من الدولارات، بفترة تسديد تصل إلى حوالى عشرين سنة في منطقة مأزومة ومتفجرة سياسياً. رسمياً، سيتم اتخاذ القرار الخاص بمسار خط الأنابيب من قبل الحكومة الأذربيجانية، أي رئيس الجمهورية **علييف**. أما دور شركة (AIOC) فلا يتعدَّى تزويده بالتوصيات، غير أن هذه التوصيات تكون ذات وزن خاص، لأن شركات النفط هي التي ستتولى تمويل خط الأنابيب.

ثمَّة عدد كبير من العوامل التي تفعل فعلها؛ إنها تجعل الحسابات الاقتصادية بالغة الصعوبة وتحذر أوساط الأعمال الدولية المشاركة من أي قرار متسرِّع. تعاني منطقة القفقاس، أولاً، من العديد من التوترات المتفاعلة التي لا يشكِّل كل من الصراع حول ناغورنو قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا، ومشكلة النزعة الاستقلالية الإنجازية غير المحلولة في جورجيا سوى المثالين الأبرز. يبقى الاستقرار الداخلي للدول الجديدة في المنطقة، ثانياً، متسماً

بالهشاشة[27]. وتنطوي عملية تورط كل من روسيا، وتركيا، وإيران، والولايات المتحدة في اللعبة الاستراتيجية الجارية على قدم وساق، على خطر تحوُّل النزاعات المحلية إلى أزمات إقليمية. ثمَّة مثال نجده في تفكير الأذربيجانيين مؤخراً بإمكانية إقامة قاعدة عسكرية أجنبية في البلاد لموازنة الحشد العسكري الروسي الكبير في أرمينيا المجاورة[28].

لعل الفائدة الرئيسية التي ينطوي عليها الاقتراح التركي المتمثل بخط باكو ـ جيحان، في ظل هذه الظروف، هي أن من شأنه أن يشكِّل بديلاً لخط أنابيب روسي أو إيراني ممكن نظرياً وشديد الجاذبية اقتصادياً، يمكن لكليهما أن يزيدا من قوة الاحتكارات المتحكِّمة من الآن بطرق الوصول إلى السوق. قد تكون مشكلة المشروع التركي الرئيسية متمثلة بنقطة ضعفه الاقتصادية، لأن على المشروع، حتى يصبح مربحاً، أن لا يكتفي بنقل النفط الأذربيجاني، بل يجب أن ينقل أيضاً كمية ذات شأن من مصادر نفطية قزوينية أخرى، وهو أمر يتعذر ضمانه حالياً بصورة مطلقة[29](*).

ولتلك الأسباب، فإن إدارة الولايات المتحدة تصوَّرت ممرّاً عابراً لبحر قزوين ناقلاً للطاقة من الشرق إلى الغرب، من شأنه أن يجمع خط أنابيب النفط مع خط مواز لأنابيب الغاز الممدودة من تركمانستان عبر بحر قزوين للالتحاق بخط باكو ـ جيحان على الشواطىء الأذربيجانية. ثمة فريق عمل يضم ممثلي عدد من الوكالات ويختص بموارد الطاقة في بحر قزوين، برئاسة مساعد وزير

(*) أدّى تدهور أسعار النفط الحاصل في سنة 1998م، مع إعادة النظر المتواضعة للاحتياطيات النفطية المقدرة في المنطقة القزوينية، خصوصاً في أذربيجان، إلى جعل خط أنابيب باكو ـ جيحان أقل جاذبية. وطوال بقاء عدم اليقين حول ما إذا كانت أذربيجان ستنتج ما يكفي من النفط على المدى الطويل، أو ما إذا كان النفط من مصادر أخرى يمكن أن يضاف إلى النفط الأذربيجان لملء خط الأنابيب المخطط، سيكون سيد الموقف، فإن منظمة (AIOC) ستبقى عازفة عن اتخاذ القرار النهائي بشأن خط التصدير الرئيسي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الخارجية ستروب تالبوت، تمَّ تأسيسه بغرض تنسيق سياسة الولايات المتحدة.

ليس الهدف الكامن وراء هذا المشروع المكلف سوى فرض وجود الولايات المتحدة بوصفها إحدى القوى الاستراتيجية المهيمنة في آسيا الوسطى. فمن شأن مَنْفَذ طاقي فعَّال ينفتح من المنطقة باتجاه الغرب عبر تركيا أن ينزل ضربة موجعة بنفوذ كل من روسيا وإيران، خصوصاً إذا ما أخذ المرء أن ممر الطاقة قادر أيضاً على أن يشتمل بنى تحتية خاصة بالأشكال الأخرى من النقل والاتصالات بعين الاعتبار. ترمي هذه السياسة الأمريكية، رسمياً، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز قدرة هذه الدول الجديدة على الاستمرار بوصفها مجتمعات ديمقراطية قائمة على اقتصاد السوق، عن طريق توفير الدعم الثابت والمضطرد لاستقلالها، ووحدتها الإقليمية، وازدهارها.
- تحسين فرص العمل لصالح الشركات الأمريكية وغير الأمريكية.
- تخفيف حدة النزاعات الإقليمية والتشجيع على التعاون في سبيل دفع عجلة عملية اندماج الدول، حديثة الاستقلال، بالأسرة العالمية للدول الديمقراطية.
- ضمان تمكين ثروات حوض بحر قزوين الطاقية من تدعيم الأمن الطاقي للولايات المتحدة وحليفاتها، جنباً إلى جنب مع الاستقلال الطاقي لدول بحر قزوين المستقلة عن طريق تأمين التدفق الحر لنفط وغاز بحر قزوين إلى الأسواق العالمية[30].

حظيت هذه السياسة بمرتبة عالية على سُلَّم أولويات إدارة كلينتون لأن الاستراتيجيين الأمريكيين مقتنعون بأن التطورات الجارية في منطقة بحر قزوين سوف تكون ذات تأثير حاسم على عملية صياغة وتشكيل عالم ما بعد الشيوعية وعلى النفوذ الأمريكي في هذه العملية بالتالي. وقد جرى تأكيد هذه الأهمية الاستراتيجية على لسان وزير الطاقة بيل ريتشاردسون حين أعلن: «يتعلَّق الأمر بأمن أمريكا على صعيد الطاقة، هذا الأمن الذي يستدعي تنويع مصادرنا للنفط

والغاز على النطاق العالمي». و«يتعلّق أيضاً بالحيلولة دون تمكين أولئك الذين لا يؤمنون بقيمنا من الوصول إلى مواقع استراتيجية»[31].

إن هذه الملاحظة موجَّهة، بالدرجة الأولى، ضد إيران، التي ما زلت تُعتبر عنصر عدم الاستقرار الرئيسي في الشرق الأوسط عبر رعايتها للإرهاب، ونشرها للأصولية الإسلامية، وسعيها لبناء أو حيازة الأسلحة النووية. وقد قال مساعد وزيرة الخارجية ستيوارت آيزنشتات بعد زيارته لباريس في شهر شباط/ فبراير سنة 1998م، حاول خلالها تأمين التأييد الأوروبي للسياسة الأمريكية: «إننا راسخو القناعة بعدم جواز مد خط للأنابيب عبر إيران. لا مجال للتردُّد والأعذار والحجج أو الذرائع». لن يجري تمكين إيران من «الإمساك بعصب حياة عملية تطوير الطاقة المنتجة في منطقة بحر قزوين والمتجهة نحو الغرب». فبدلاً من ذلك، تحاول الولايات المتحدة «تشجيع... إيجاد ممر للنقل من الشرق إلى الغرب يخترق بحر قزوين والقوقاز». سيكون خط باكو ـ جيحان جزءاً مهماً منه[32].

غير أن من شأن جملة التطورات المتلاحقة في إيران بعد انتخاب رئيس الجمهورية محمد خاتمي والانتقادات الأمريكية والدولية المتزايدة لسياسة واشنطن المناوئة لإيران، خصوصاً للعقوبات الاقتصادية المطبقة، أن تتمخض في النهاية عن إحداث نوع من التغيير في هذه السياسة. سيكون مثل هذا التطور متوقفاً على حدوث تغيير جذري ودائم للنظام الإيراني ولسياسته الخارجية المثقلة بالشك العميق، إزاء وجود جهود أمريكية رامية إلى فرض الهيمنة على المنطقة.

قامت الولايات المتحدة بتوظيف نفوذها لدى أطراف سياسية ذات شأن في سبيل الحيلولة دون إنشاء خط للأنابيب من تنكيز إلى الخليج في سنة 1994م، لدعم الحل القائم على مد خَطَّيْ الأنابيب التوأمين لنقل النفط الخام الأذربيجاني في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1995م، من أجل الحصول على

موافقة الرئيس التركمانستاني سابارمراد نيازوف على مشروع خط أنابيب الغاز العابر لبحر قزوين، وبغية منع شركة (AIOC) في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م، من اتخاذ قرار ضد خط باكو ـ جيحان.

وللتأثير على عملية التنمية في حوض بحر قزوين، كثّفت واشنطن علاقاتها مع جميع البلدان ذات العلاقة. فمنذ أواسط التسعينيات قام رؤساء هذه الدول، بصورة منتظمة إلى هذا الحد أو ذاك، بزيارة واشنطن، كما أن عدداً كبيراً من الوفود الأمريكية رفيعة المستوى قامت بجولات على المنطقة بهدف تأمين «التزام كل من: تركيا، أذربيجان، جورجيا، تركمانستان، وقازاخستان، بتسريع عملية تطوير خط الأنابيب العابر لبحر قزوين، ونظيره الواصل بين باكو وجيحان. . .»[33]. شجّعت الإدارة الأمريكية على تشكيل فرق خبراء في البلدان المعنية لمعاينة جملة التفاصيل التكنولوجية، المالية، والبيروقراطية التي تشكّل جزءاً من إنشاء خط الأنابيب. فمنذ أواخر سنة 1997م، ثمّة فريق عمل أمريكي ـ تركي مشترك، دأب على بذل جهود كبيرة لدفع عجلة مشروع باكو ـ جيحان بصورة أسرع. وأمام مؤتمر «مفترق طرق العالم» الدولي الذي عقد في استانبول في أيار/ مايو سنة 1998م[34]، قُدّمت مبادرة عُرفت باسم مبادرة بحر قزوين، كانت حصيلة الجهود المشتركة لأهم المؤسسات الأمريكية المهتمة بتوفير الدعم المالي للاستثمارات في الخارج مثل: مصرف التصدير والاستيراد، شركة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار، ووكالة التجارة والتنمية. وفي مناسبات مختلفة سعت واشنطن أيضاً إلى دعم وتعاون حلفائها الأوروبيين لصالح مشروعها الخاص بمعبر نقل الطاقة.

كانت المساهمة الأولية التركية في عملية التنمية مؤلفة بالدرجة الأولى من إدخال شركة تابو (TAPO) التركية الحكومية المنتجة للنفط في الأعمال النفطية الأذربيجانية والقازاخية، إلى درجة أقل، ومن الجهود الدبلوماسية المضطردة والمكثفة في كل من: باكو، واشنطن، موسكو، آلما آتا، وطهران، للترويج

للخيار التركي، أو التوصل إلى حلول وسط مع مشروعات منافسة. ولكن زحمة المشكلات السياسية الداخلية والصراعات المحتدمة داخل الأجهزة البيروقراطية، حالت دون قيام أنقرة بتطوير خطة سياسية شاملة وحاسمة حول خط الأنابيب[35]. تعيَّن على المستثمرين المحتملين أن يتعاملوا مع خمس أو ست إدارات في أنقرة في السنوات الخمس الماضية، التي جلبت معها في الغالب تغييرات متكرِّرة لكبار البيروقراطيين جنباً إلى جنب مع الكوادر الرئيسية في أهم دوائر الدولة ذات العلاقة بسياسة الطاقة. أضف إلى ذلك أن المصالح التركية لم تكن على الدوام متفقة حول الخط السياسي الواجب اتباعه كما تجلَّى في الجدل الذي دار بين إيمره غونتساي، كبير مستشارين سابق في شؤون الطاقة لدى رئيسة الوزراء تانسو تشيللر، ووزير خارجية لفترة قصيرة، من جهة، وبين كبار إداريي بوتاش (BOTAS)، شركة خطوط الأنابيب الحكومية التركية، من جهة ثانية، حول مدى أفضلية خط باكو. جيحان لنقل النفط الخام من أذربيجان[36].

ولم يتغيَّر هذا الشجار الداخلي إلاّ بعد تولِّي حكومة رئيس الوزراء مسعود يلماظ الائتلافية للسلطة في تموز/ يوليو سنة 1997م. قام يلماظ بزيارة كل من أذربيجان، وقازاخستان، وجورجيا خلال الأشهر الأولى من توليه للسلطة تعبيراً عن اهتمامه الشخصي بخط الأنابيب. وفي تفليس وقَّع مع الرئيس الجورجي إدوارد شيفارنادزه اتفاقاً حول خط أنابيب لنقل النفط الأذربيجاني في شهر آذار/ مارس من سنة 1998م. نجحت وزارة الطاقة التركية في إقامة صلات وثيقة مع شركاء قزوينيين ما لبثت أن تمخضت، في أيار/ مايو سنة 1998م، عن توقيع اتفاقية رئيسية حول خط الأنابيب وبرنامج عمل مشترك لتسليط الضوء على تفاصيل إجراءات البيع، والتمويل، والمسائل التكنولوجية الأخرى التي كانت قد تُركت معلَّقة في الدراسة الأولى لجدوى المشروع[37] ومدى ملاءمته وعمليته. حتى قادة الجيش بذلوا جهوداً لتدعيم موقع تركيا في المنطقة عن

طريق عقد اتفاقيات تعاون مع كل من أذربيجان وجورجيا خلال الزيارات التي قام بها رئيس الأركان العامة الجنرال **إسماعيل حقي قرة ضايي** في ربيع سنة 1998م.

وكذلك، فإن وزير الخارجية **إسماعيل جيم** زار المنطقة، كما عقد في الأول من آذار/ مارس سنة 1998م، مؤتمراً، حول خط باكو ـ جيحان ومسائل الطاقة القزوينية ذات العلاقة، حضره وزراء خارجية كل من: قازاخستان، جورجيا، تركمانستان، وأذربيجان. وقد جرى تدعيم اتفاقهم على متابعة دراسة مشروع باكو ـ جيحان أواخر شهر نيسان/ أبريل، حين اجتمع رؤساء جمهوريات تركيا، وجورجيا، وأذربيجان في شمال ـ شرق تركيا[38]. وقد تكرَّر هذا الالتزام بشكل أكثر جديّة في اجتماع لرؤساء جمهوريات: تركيا، جورجيا، أذربيجان، قازاخستان، وأوزبكستان، تمَّ عقده بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقيام الجمهورية التركية في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م. وقَّع رؤساء الجمهورية بيان أنقرة الذي عبَّروا فيه عن التزامهم السياسي بخط باكو ـ جيحان بوصفه خط التصدير الرئيسي[39].

غير أن هذه، جميعاً، لم تكن إلاَّ تعهدات أو التزامات سياسية؛ لم تكن تفرض أية واجبات حقوقية أو مالية على الدول المعنية. ثمَّة مجموعات خبراء ثنائية ومتعددة الأطراف حاولت مناقشة التفصيلات الصعبة لعملية إنشاء خط الأنابيب، لتقاسم التكاليف فيما بين الدول المشاركة والشركات النفطية التي سيتعيَّن عليها بناء خط الأنابيب، ولتقاسم الموارد. غير أن هذه المناقشات تعقَّدت جراء شجار دائم وصراعات متواصلة بين الخبراء الأتراك وشركة (AIOC) حول تقديرات تكاليف المشروع. فالدراسات التركية قدرت التكاليف بحوالي 2,3 مليار من الدولارات، في حين تتراوح تقديرات الشركات النفطية بين 4 و4,5 مليارات من الدولارات، مما سيجعل خط الأنابيب غير جذاب من الناحية الاقتصادية. يتركز اهتمام المفاوضات، في المقام الأول، على الحصول

على ضمانة تركية لتسوية مسألة الكلفة المتكبدة زيادة عن الرقم الذي قدرته تركيا نفسها[40].

في سعيها وراء مصالحها على صعيد خط أنابيب باكو ـ جيحان، لم تهمل أنقرة استخدام ورقة المضائق التركية. فعلى الرغم من أن اتفاقية مونترو لسنة 1936م، تنص على إلزام تركيا بالموافقة على تأمين المرور الحر بالمضائق للجميع وفي أي وقت، باستثناء زمن الحرب، عبّرت الحكومة التركية، بوضوح لا لبس فيه، عن عدم استعدادها للسماح بالزيادة المتوقعة لمرور ناقلات النفط العملاقة نتيجة شحن مجمل كميات النفط الخام، الواصلة مستقبلاً من حوض بحر قزوين إلى ميناء نوفو راسيسك الروسي أو مرفأ سوبسا الجورجي، عبر المضائق. أما السبب الرئيسي الذي ساقته أنقرة فهو الخطر البيئي الكارثي الذي سيتعرض له سكان استانبول الذين يصل تعدادهم إلى اثني عشر مليوناً[41].

في سنة 1994م، اعتمدت أنقرة قانوناً جديداً للمرور الآمن بالممرات يفرض قيوداً على مرور البواخر الناقلة للمواد القابلة للاحتراق والخطرة الأخرى. وتعتزم أنقرة أن تتمسك بهذا القانون وتدافع عنه في وجه الانتقادات الشديدة الصادرة عن كل من: روسيا، بلغاريا، رومانيا، اليونان، وقبرص، والتي تفجّرت أولاً في الاجتماع العام للمنظمة البحرية الدولية (IMO) بلندن في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1997م[42]. ولكن المرور الآمن سوف يتحسن عن طريق تطبيق نظام خدمات لمرور المراكب جرى تطويره من قبل فريق عمل برئاسة القائد السابق للقوات البحرية التركية، الأدميرال غوفن إيرقايا، الذي كان أيضاً مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء مسعود يلماظ في الشؤون البحرية. ومع وضع النظام الجديد قيد التنفيذ بحلول سنة 2000م، ستكون الممرات أكثر قدرة على التعامل مع حركة المرور المتوقعة[43]. ونظراً للمساعي التركية عزفت لجنة السلامة التابعة للمنظمة البحرية الدولية عن معالجة الشكاوى الروسية حول شروط المرور في دورتها التي عقدت في أيار/ مايو سنة 1998م، غير أن ذلك

لم يمنع الروس من إثارة القضية مرة أخرى في اجتماع لجنة (IMO) سنة 1999م[44].

لا يمكن إغفال الهواجس التركية بشأن المخاطر الكامنة في تزايد كميات النفط المارة بالمضائق بسهولة نظراً لوجود سجل حافل بالحوادث في مضيق البوسفور[45]. فإمكانية الإغلاق الكامل للمضائق في وجه الشحنات النفطية الكبيرة بعد حادث ذي عواقب وخيمة بالنسبة إلى سكان استانبول لا يمكن استبعادها كلياً. ومع ذلك فإن الدافع البيئي لم يكن الدافع الوحيد لسياسة تركيا. ففي أواخر سنة 1998م، عمدت أطراف شركة (AIOC) مرة أخرى إلى تأجيل اتخاذ أي قرار حول خط أنابيب التصدير الرئيسي بسبب مسألة مدى صلاحيته التجارية غير المحسومة، مما دفع وزير الشؤون البحرية التركية السابق برهان قرة إلى التهديد برفع رسوم المرور بالمضائق خمسة أضعاف، قائلاً: «عندئذ سوف يرون ما سيحصل لأحلامهم الخاصة بالحصول على النفط الرخيص». وفي رد فعل غير محسوب بادرت الحكومة التركية إلى الإعلان عن فرض مقاطعة فعلية على شركتي بريتيش بتروليوم وآموكو اللتين اعتبرتهما مسؤولتين عن تمنع شركة (AIOC)[46].

لم يتأثر صانعو القرار في مجالس إدارات مجمعات الشركات النفطية العالمية كثيراً بمناورات الحكومتين التركية والأمريكية السياسية. فالاعتبارات الاقتصادية والمالية، هي العوامل الحاسمة بنظر هؤلاء؛ لن يقع اختيارهم إلاّ على مشروع مربح. إن الشكوك المتزايدة حول مدى ضخامة الطاقة النفطية القزوينية، ومدى سرعة إنتاج النفط، تجبر الشركات على التحلّي بالحذر. يبدو محتملاً أن تبقى خطوط الأنابيب الموجودة قادرة، ولفترة لا بأس بها من الزمن، على تلبية متطلبات الإنتاج المتوقع، خصوصاً إذا تم تحسين طاقة هذه الخطوط ورفعها[47]، مما يلقي بظلال من الشك على مدى ضرورة وجود خط

أنابيب رئيسي جديد للتصدير، بين باكو وسوبسا، أو بين باكو وجيحان على حد سواء.

تبقى تقديرات الجدوى الاقتصادية متأثرة أيضاً بالسياسة، خصوصاً في هذه المنطقة المضطربة المبتلية باحتمالات الصراعات القوية داخل الدول وبينها. وقد زاد ثقل هذه العوامل جراء تسييس عملية التنمية الإقليمية للطاقة من جانب الحكومتين الأمريكية والتركية. وبالتالي فليس مفاجئاً أن تبادر الشركات النفطية إلى مطالبة هاتين الحكومتين بتحمل جزء كبير من تكاليف خط الأنابيب. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تقليص الفوائد الاقتصادية المباشرة المتوقعة بالنسبة إلى تركيا.

يأتي رد فعل المستثمرين في مجال النفط على التكاليف والمخاطر السياسية التي يصعب احتسابها، على إمكانية بقاء أسعار النفط الخام متدنية طويلاً، وعلى آفاق الإنتاج غير المؤكدة، على شكل إطالة أمد استثماراتهم. فحسب كلام الناطق باسم (AIOC)، قامت الشركة بخفض ميزانيتها لسنة 1999م، إلى 315 مليوناً من الدولارات بالمقارنة مع ميزانية بلغت 700 مليون من الدولارات في سنة 1998م[48]. أضف إلى ذلك أن الشركات النفطية التي سيتعيَّن عليها، آخر المطاف، تحمل مخاطر أي توظيف في مشروع خط الأنابيب الإقليمي ليست متعرضة لأي ضغط. ليس ثمة أي احتمال لحدوث نقص في النفط في المستقبل القريب. من شأن عودة العراق، أخيراً، إلى السوق النفطية أن يعني توفر احتياطيات مؤكدة إضافية بأحجام تكاد توازي طاقة حوض بحر قزوين. لن يكون النفط القزويني مطلوباً حتى بداية القرن الحادي والعشرين حين يكون الطلب المتنامي في شرق وجنوب آسيا قد أدى إلى زيادة الطلب العالمي زيادة ذات شأن.

ثمّة، على أية حال، ضغوط على حكومات المنطقة لبناء خطوط الأنابيب

إذا أرادت الحصول على الأموال اللازمة لتحسين الظروف الاجتماعية المتدهورة جداً التي تهدِّد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لبلدان هذه الحكومات على المدى الطويل[49]. وقد يُشَكِّلُ هذا، جنباً إلى جنب مع رغبة هذه الحكومات في توثيق صلات بلدانها بالبنى الاقتصادية الدولية، السبب الكامن وراء الالتزام القوي الحديث بإنشاء خط أنابيب جيحان ـ باكو من جانب قادة كل من أذربيجان وجورجيا. قد تكون ثمَّة فرصة جيدة لاتخاذ قرار مبدئي بشأن خط الأنابيب الرئيسي لتصدير النفط الأذربيجاني حتى سنة 2001م، إذا بقيت حكومة الولايات المتحدة مستمرة في الضغط لصالح تحقيق معبر نقل الطاقة من الشرق إلى الغرب، إذا بادرت الحكومة التركية، بسرعة، إلى طرح خطة تمويل سخية لمشروع باكو ـ جيحان، وإذا لم تشهد المنطقة أي تَفَجُّر جديد لصراعات عنيفة أُخرى. غير أن ذلك لن يعني أن عملية الإنشاء ستبدأ مباشرة. فهذه العملية لن تنطلق حتى يتوفر ما يدعو إلى الاقتناع، بعد احتساب طاقة المنافذ الموجودة للنفط الخام، بوجود كميات من النفط تكفي لضمان ربحية المشروع.

يزداد الوضع تعقيداً جراء مضاعفة قضية خط الأنابيب النفطية بمشكلة خط أنابيب الغاز في مشروع الممر الواصل بين الشرق والغرب. حالياً، تلبي تركيا حاجتها المتزايدة من الغاز الطبيعي عن طريق استيراد كميات من روسيا تصل إلى البلاد عبر بلغاريا. ولزيادة الكميات المستوردة اتفقت تركيا وروسيا على مد خط للغاز عبر البحر الأسود إلى ميناء صامصون التركي الذي يمكن ضخ الغاز منه إلى الشبكة الأناضولية. ولتنفيذ مشروع التيار الأزرق هذا، قامت شركة غاز بروم الروسية العملاقة بتأسيس مشروع مشترك مع شركة إيني (ENI) الإيطالية، ولكن المشروع تلقى ضربة موجعة بسبب الأزمة المالية الأخيرة في روسيا. ومع ذلك فإن الاعتماد على الغاز الروسي سيدوم لبعض الوقت، مما يعني أن أنقرة لن تستطيع تجاهل المصالح الروسية فيما يخص خط أنابيب النفط المخطط له. ذلك هو السبب الكامن وراء عدم معارضة الحكومة التركية

لإيصال النفط الخام الأذربيجاني إلى ميناء نوفو راسيسك، فضلاً عن أنها أعلنت عن أنها لن تعرقل نقل هذا النفط عبر المضائق. سيجري تحمل حتى حصول زيادة معينة في حركة النفط جراء تشغيل خط تنكيز ـ نوفو راسيسك لأنبيب شركة (CPC)، شرط ألاً تفضي إلى إلغاء مشروع باكو ـ جيحان.

للتخفيف من الاعتماد على روسيا، بادرت تركيا إلى السعي لتأمين مصادر بديلة للغاز، غير أن هذه المبادرات لم تكن هي الأخرى خالية من المشكلات. ثمة صفقة غاز كبيرة عقدها مع إيران في سنة 1996م، رئيس الوزراء نجم الدين إيربكان من حزب الرفاه الإسلامي، أزعجت الإدارة الأمريكية كثيراً. حاولت تركيا تخفيف الغضب الأمريكي عن طريق حصر مشاركتها المالية بالجزء التركي من خط الأنابيب المخطط له ومن خلال دمج خط إيران ـ تركيا بخطط تخص مشروعاً أكبر يستهدف جلب الغاز الطبيعي التركماني إلى أوروبا عبر إيران وتركيا (بات العمل في الجزء الإيراني ـ التركمانستاني منطلقاً).

على الرغم من أن واشنطن توصلت أخيراً إلى استنتاج يقول إن صفقة الغاز التركية مع إيران لا تشكل انتهاكاً لقانون فرض الحظر على إيران وليبيا، فإن إدارة كلينتون تستمر في بذل المساعي الرامية إلى إقناع تركيا بأن من شأن مد خط أنابيب غاز عابر لبحر قزوين من تركمانستان إلى باكو ومنها إلى تركيا كجزء من ممر بين الشرق والغرب لنقل الطاقة أن لا يكون أقل جاذبية[51]. أثبتت تركيا أنها منفتحة على مثل هذه المقترحات الأمريكية، وقد تمّ في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م، توقيع اتفاقية مبدئية لشراء الغاز من قِبَلِ رئيس الجمهورية سليمان ديميريل ونظيره التركماني سابا مراد نيازوف. وجرى تحويل هذه الاتفاقية إلى اتفاق شراء نهائي في أيار/ مايو سنة 1999م، حين وقّع وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركي، ضياء آقطاش اتفاقية أخرى تلحظ إنشاء خط أنابيب غاز بطول 2000كم عبر بحر قزوين، أذربيجان، وجورجيا إلى تركيا،

يمكن ربطه بالشبكة الأوروبية لخطوط الأنابيب لإيصال الغاز التركماني إلى المستهلكين الأوروبيين. تصل طاقة الخط إلى عشرين ملياراً من الأمتار المكعبة في السنة الواحدة، تخطط تركيا لشراء 16 ملياراً منها. من المتوقع أن يبدأ الغاز بالوصول مع حلول سنة 2002م[51]. وبعد هذه الحركة باتت لدى تركيا وتركمانستان اتفاقيات حول إيصال الغاز الطبيعي إما عبر إيران أو عن طريق خط عابر لبحر قزوين. وبين هذين الخيارين نرى أن ذلك الذي يعبر إيران هو الأكثر تطوراً بما لا يقاس؛ أما البديل العابر لبحر قزوين فليس له أي وجود إلاَّ على الورق. لا بد من الانتظار لرؤية أي من الخيارين سيتم تحقيقه.

يتعيَّن على أنقرة، لدى سعيها إلى تأمين مصالحها على صعيد خطوط أنابيب النفط، أن تأخذ في حسابها العداء الأمريكي لطهران، وأن تتجنب إعطاء انطباع يشي بأن مخططاتها الخاصة بأنابيب الغاز تتضارب مع أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة. غير أن تركيا ليست لها مصلحة في استعداء إيران التي يجب عليها، لأسباب مختلفة، أن تحتفظ بعلاقات جوار نشطة معها[52].

وبالتالي، فإن على تركيا، إذا ما أرادت جني ثمار مشروعات خطوط الأنابيب التي تعتزم إقامتها، أن تصمم سياسة تحافظ على التأييد الأمريكي لمشروع باكو ـ جيحان دون المبالغة في استثارة عداء كل من روسيا وإيران. وهذا يتطلب اعتماد دبلوماسية طاقة تتصف بالمهارة، غير أن أنقرة قد تضطر، في النهاية، لأن تُقْدِم على خيارات واضحة إذا كانت تريد الحصول على حصة من طاقة آسيا الوسطى بالمطلق.

يَفْرِضُ هذا النمط المعقَّد والمتشابك من علاقات الطاقة التي تؤثر ليس فقط على سياسة تركيا الإقليمية في حوض بحر قزوين بل وعلى علاقاتها بالولايات المتحدة وروسيا، على السياسة الخارجية التركية عملية موازنة بالغة الدقة تتجاوز سياستها الإقليمية في الشرق الأوسط (الأكبر والأوسع). وهذا الوضع المثقل بالعديد من العناصر المتناقضة يساهم في خلق شعور بوجود قَدْرٍ

كبير من الخطر لدى نخبة السياسة الأمنية والخارجية في أنقرة[53]، كما يفاقم من الإحساس العام بالضيق وعدم الاطمئنان الذي ما لبث أن تمخض عن مطالبات أقوى بالتعاون من جانب حلفاء تركيا الغربيين وعن تكثيف مواز للجهود التركية على صعيد الدفاع عن مصالحها القومية المتصوَّرة، ولو من طرف واحد عند الضرورة.

الأعمال

تعكف الصناعة والأعمال التركية على بذل محاولات كثيرة في سبيل تعزيز مكانتها وتوسيع دائرة نفوذها في آسيا الوسطى. ولا تتردد الحكومة التركية في تقديم ما تستطيعه من دعم لهذه الجهود عن طريق توفير المساعدات المالية والتكنولوجية لدول آسيا الوسطى. ما لبثت هذه الجهود المتضافرة أن تمخضت عن نتائج مختلطة؛ نجحت تركيا في تطوير شبكة جيدة الكثافة من الاتصالات مع المنطقة (اتصالات بعيدة، خطوط مواصلات، نقل). باتت مؤسساتها المالية الرئيسة تمارس نشاطها في جميع البلدان الهامة. كانت علاقاتها التجارية ناجحة، وإن لم تَخْلُ من بعض الشوائب والخيبات المتبادلة. لقد عانى الدعم السياسي للنشاطات الاقتصادية من غياب الزخم بسبب عدم الاستقرار على صعيد السياسة الداخلية، خصوصاً فترة حكومة الرفاه ـ الطريق القويم (DYP-RP) الائتلافية في سنتي 1996 ـ 1997م. إن العلاقات الاقتصادية مع روسيا تفوق نظيرتها مع الجمهوريات الجديدة كثيراً. ومع ذلك، فإن تركيا موشكة على أن تصبح البؤرة الإقليمية للنشاطات الاقتصادية التي تمارسها الشركات الأوروبية والأمريكية متعددة الجنسيات في أسواق آسيا الوسطى، وما وراء القفقاس، والشرق الأوسط. من شأن العلاقات الاقتصادية مع الدول حديثة الاستقلال أن تستفيد من التوصل إلى حلول لجملة النزاعات الإقليمية المختلفة فيما وراء القفقاس، هذه النزاعات التي يترك بعضها أثره المباشر على سياسة تركيا الإقليمية.

منذ البدايات الأولى للاستقلال السياسي، بذلت تركيا جهوداً كبيرة لمساعدة دول آسيا الوسطى لتمكينها من أن تصبح مستقلة اقتصادياً عن طريق تطوير اقتصاداتها الوطنية مع بناء قاعدة هيكلية لاقتصادات سوق ناجحة[54]. وقَّعت أنقرة أكثر من مئتي اتفاقية مع هذه الجمهوريات في مختلف ميادين (الاقتصاد، الثقافة، التعليم، الاتصالات، النقل، المساعدة التكنولوجية، والتدريب). قام مصرف أكزيمبانك (Eximbank) التركي بتقديم 1,1 مليار من الدولارات على شكل قروض ومساعدات برنامجية واستثمارية لعمليات توريد المواد الغذائية التركية إلى الجمهوريات الجديدة. ثمَّة مبادرات تسليفية أخرى تعرضت للإعاقة بسبب صعوبات التسديد في الأوقات المحددة من قبل بعض الدول التركية مثل أذربيجان.

لقد تَمَّ التعاون على أصعدة تقديم المعونة الفنية، والتدريب، والثقافة، في المقام الأول، تحت مظلة وكالة التعاون الدولي التركية (TICA) التي هي مؤسسة تَمَّ إيجادها سنة 1992م، لهذه الأغراض، وهي تابعة لوزارة الخارجية التركية. تضطلع هذه المؤسسة بمهام تنظيم ودعم عمليات تدريب المدراء وموظفي الدولة، وإعداد قاموس «تركي»، وتطوير المناهج الجامعية، ونقل البرنامج القومي التركي الناجح إلى حد كبير لعملية تطوير المشروعات الصناعية الصغيرة إلى دول آسيا الوسطى[55]. شكلت المؤسسة، أيضاً، حافزاً لإيجاد اتحاد الغرف التجارية وأسواق البورصات في أوراسيا جنباً إلى جنب مع اتحاد وكالات الأنباء لدى البلدان الناطقة بالتركية. وكذلك، فإن المؤسسة تضطلع أيضاً بدور ضابط الارتباط التركي مع سائر المنظمات الدولية الناشطة في المجالات والميادين ذاتها.

تبدي أوساط التجار ورجال الأعمال الأتراك هي الأخرى نشاطاً ملحوظاً في دول آسيا الوسطى. فالشركات التركية وظفت ما يزيد عن ستة مليارات من الدولارات في المنطقة. وإضافة إلى بعض شركات الإنشاءات التركية الكبرى

التي تقوم ببناء الفنادق، والمطارات، وغيرها من مجمعات البنية التحتية، ثمّة مئات من الشركات الصناعية والتجارية الأصغر الناشطة في جُلّ فروع اقتصادات آسيا الوسطى[56]، بالإفادة من البنية التحتية المتطورة إلى حد مقبول للاتصالات بين تركيا وأكثرية الجمهوريات الجديدة. تحولت استانبول بؤرة نقل جوي للرحلات الجوية إلى المنطقة، كما أن جزءاً كبيراً من اتصالات آسيا الوسطى مع العالم يتم عن طريق الأقمار الاصطناعية عبر مرافق وتجهيزات تركية.

إن العديد من الشركات الدولية التي لها فروع في تركيا تستخدم هذه المرافق لتوسيع نشاطاتها في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس، مستفيدة من التكاليف الأدنى في تركيا بالمقارنة مع البلدان الأوروبية من جهة، ومن كون الأتراك عموماً أقدر على التواصل مع أهالي الجمهوريات الجديدة بفضل علاقات القرابة اللغوية والثقافية من جهة ثانية.

غير أن التوقعات المتبادلة تعيَّن عليها أن تتعرض لشيء من الترويض لإنزالها من مستوى المبالغات المفعمة بالنشوة في الفترة الأولى من العلاقات إلى تقويمات أكثر تعقلاً وتوازناً للإمكانيات الفعلية[57]. تعين على مؤسسات الأعمال التركية أن تتعلم فن التعامل مع الأجهزة البيروقراطية المصرة على التمسك بالعادات السوفيتية القديمة أغلب الأحيان من جهة ومع كل من المحسوبية والفساد جنباً إلى جنب مع انعدام الخبرة المهنية من جهة أخرى، في آسيا الوسطى. أما الإدارات وأوساط رجال الأعمال الجدد في آسيا الوسطى، فقد تعيَّن عليها، بالمقابل، أن تدرك أن القرابة لا تعني دائماً السلوك المنصف والعادل من جانب أبناء العمومة الجدد من الأتراك. لعل النقص المزمن للقَطْعِ الأجنبي في دول آسيا الوسطى، هذا النقص الذي فرض قيوداً قاسية على توسع الأعمال، هو الذي ساهم بقوة في إعادة التوقعات والأحلام الجامحة إلى أحجامها الواقعية.

يتجلّىٰ الأمر في أرقام التجارة؛ بلغت قيمة الصادرات إلى الجمهوريات التركية الخمس في سنة 1998م (831,3) مليوناً من الدولارات. على الرغم من أن هذا الرقم هو ضعف ما كان في سنة 1993م، فإنه لا يشكل سوى ثلث قيمة الصادرات التركية إلى سائر الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (CIS) التي وصلت إلى 2,66 مليار من الدولارات. يصح الكلام نفسه على ما استوردته تركيا من المنطقة، إذ يشكل مبلغ الـ448,8 مليوناً من الدولارات ما يزيد قليلاً عن عُشْر مجموع ما تم استيراده من رابطة الدول المستقلة. إن الحجم الإجمالي لتجارة تركيا مع الجمهوريات التركية والبالغ 1,28 مليار من الدولارات يساوي حجم تجارتها مع أوكرانيا (1,26 مليار من الدولارات). فقط قازاخستان من بين الجمهوريات التركية احتلت مكاناً لها بين شركاء تركيا الأربعين الأول، إذ بلغ حجم التجارة معها 466,62 مليوناً من الدولارات[58]

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى ازدهار التجارة والعلاقات الاقتصادية الأخرى الروسية ـ التركية. رسمياً تحتل روسيا المرتبة السادسة على سلّم شركاء تركيا التجاريين، إذ بلغ حجم التجارة بينهما 4,230 (مليارات من الدولارات في سنة 1998م، غير أن التجارة الفعلية كانت أكبر بكثير في السنوات الأخيرة إذا ما أخذنا «تجارة الحقائب» غير المسجلة التي لم تبدأ بالتراجع إلاّ في النصف الثاني من سنة 1998م، بعد الأزمة المالية المتجددة في روسيا بعين الاعتبار. لا علاقة لتجارة الحقائب باسمها، غير أنها تتم عن طريق الشاحنات بل وحتى البواخر التي تكون محملة «بكل شيء من علب عصير الحمضيات إلى عربات النقل الكورية ذوات الأربع عجلات وطاولات الكوي»[59].

غير أن تركيا وفئة رجال الأعمال والتجارة فيها نجحت في إثبات وجودها بقوة على ساحة الحياة الاقتصادية في الجمهوريات التركية بآسيا الوسطى وما وراء القفقاس. أما المستوى المتدني من الفعالية الاقتصادية والتبادل فناجم

بالدرجة الأولى عن نقص تطور الجمهوريات الجديدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي[60](*). ثمّة، على أية حال، إمكانية للتحسين إذا ما تم حل مشكلات الطاقة، الأمر الذي سينطوي أيضاً على وضع حد لمعظم الأزمات والتوترات الفعلية والمحتملة في المنطقة. فكما في الأجزاء الأخرى من أوراسيا ما بعد الحرب الباردة، ستكون عملية التنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس شديدة الاعتماد على الاستقرار السياسي في المنطقة، غير أن مساهمات تركيا المحتملة في بلوغ ذلك الهدف تعاني من قيود بالغة القسوة بسبب قدراتها المحدودة على الأصعدة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية.

القرابة

خفَّفَت الحكومة التركية من لغتها الخطابية السياسية الداعية إلى خلق رابطة أقوام تركية وراحت تتبنى هدفاً أكثر واقعية متمثلاً بمساعدة الجمهوريات الجديدة على تطوير هويتها التركية إذا رغبت في ذلك. غير أن جهوداً رسمية أهدأ ما زالت تُبذل دون توقف في سبيل خلق شعور بالوحدة بين تركيا والجمهوريات الجديدة. ثمّة منظمات غير حكومية ناشطة أيضاً على صعيد بناء جسور مع الجمهوريات التركية. وهذه النشاطات تؤدي أحياناً إلى إثارة مشكلات للحكومة، خصوصاً حين تكون موجهة نحو تأييد جماعات المعارضة في الجمهوريات الجديدة، أو إذا كانت تدعو بصورة مكشوفة إلى تجميع سائر

(*) إذا أخذنا إجمالي الناتج القومي (GDP) معياراً لحجم السوق والطاقة الاقتصادية، فسيتعين علينا أن ندرك أن مجموع الناتج القومي للدول القزوينية الثلاث الغنية نفطياً: أذربيجان وقازاخستان وتركمانستان في سنة 1996م، البالغ 23,4 ملياراً من الدولارات، كان مساوياً لدخل مقاطعة بريمن التي هي أصغر المقاطعات الألمانية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الأتراك ووضعهم تحت قيادة تركيا. ومع ذلك فإن العلاقات الثقافية، مهما كان نوعها، تبدو، على المدى الطويل، منطوية على أكثر الآفاق تبشيراً بترسيخ نفوذ تركيا الدائم في الجمهوريات الجديدة. وهذا الحضور يتزايد زخماً باضطراد جراء انتشار وسائل الإعلام التركية في مختلف أرجاء آسيا الوسطى وما وراء القفقاس.

حاولت الحكومة التركية ضمان العلاقة الناشئة حديثاً عن طريق تقديم عشرة آلاف منحة دراسية لطلاب من هذه البلدان. وإضافة إلى ذلك، فإن تركيا تتعاون مع الجمهوريات في إنشاء مدارس للتدريب المهني، ومدارس ثانوية، بل وحتى جامعات، كما في قازاخستان وقيرغيزستان[61]. تقوم وزارتا الثقافة والتعليم بتوفير الكوادر، والمعدات، والمواد التدريبية. والعديد من هذه النشاطات تنسقها مؤسسة (TICA). وإضافة إلى هذه الجهود العامة، قام أحد فروع الطريقة الدينية المعروفة باسم النُور، بقيادة فتح غولن، أي الفرع المعروف باسم أنصار فتح الله، بافتتاح مئة مدرسة خاصة في الجمهوريات الجديدة تبدي حرصاً على تأكيد التعليم الحديث ذي المستوى الرفيع، على الرغم من أن الخلفية التنظيمية هي خلفية دينية. تُعتبر هذه النشاطات عموماً تكملة جديرة بالترحيب لجهود تركيا الرسمية على صعيد التعاون الثقافي والتعليمي مع الدول التركية[62].

أما نشاطات مختلف جماعات التضامن والروابط الثقافية للأتراك من ذوي الأصول العرقية القفقاسية فهي من نوعية أُخرى. تكون في العادة تعبيراً عن دعم اندفاع الأقرباء في المنطقة نحو الاستقلال، سواء في روسيا أو بعض الدول المؤسَّسَة حديثاً في القفقاس. ما لبثت الجماعات الداعمة للقضية الشيشانية وتلك المؤيدة لاستقلال أبخازيا عن جورجيا أن أصبحت بالغة الشهرة. كثيراً ما تؤدي نشاطات هذه الجماعات إلى خلق مشكلات للحكومة التركية في علاقاتها مع البلدان ذات العلاقة، إضافة إلى هذه النشاطات تشكل أحد العوامل الجديدة

المؤثرة على عملية رسم سياسة تركيا الخارجية، هذه العملية التي باتت أكثر تعرضاً لضغط الجمهور وتأثيره مما كانت قبل عشر سنوات بما لا يقاس[63].

تبادر هذه المنظمات أحياناً إلى التعبير أيضاً عن نزعات وحدوية تركية، على الرغم من أن الأمر يتجلّئ بقدر أكبر من الوضوح في نشاطات منظمات أخرى يتركز اهتمامها على دول آسيا الوسطى. لقد قامت مؤسّسة الصداقة، الأخوة، والتعاون بين الدول والمجتمعات التركية (TUDEV)، التي تأثرت كثيراً بآلب أرسلان توركش، الزعيم المتوفي لحزب الحركة القومية (MHP) القومي التركي المتطرف، بتنظيم ستة مؤتمرات مزعومة للدول والمجتمعات التركية، دعت إليها وفوداً من العالم التركي كله بما فيه قبرص الشمالية والجمهوريات «التركية» في الاتحاد الروسي[64]. وهذه المناسبات حضرتها بانتظام شخصيات سياسية تركية رفيعة المستوى، بمن فيها رئيسا الجمهورية أوزال وديميريل ورئيسة الوزراء تانسو تشيللر. وقد ساهمت هذه مع غيرها من النشطات الوحدوية التركية الصريحة التي كانت برعاية كل من وزارة التعليم ورئاسة الشؤون الدينية في إثارة قلق الروس ومخاوفهم بشأن أهداف تركيا في المنطقة[65](*).

كانت نجاحات جماعة الضغط الوحدوية التركية (اللوبي الطوراني) قليلة على صعيد التأثير في صياغة سياسة تركيا الخارجية تجاه آسيا الوسطى وما وراء القفقاس. فالسياسة الخارجية التركية بقيت، حتى بعد أن أصبح حزب الحركة القومية (MHP) شريكاً في حكومة أجويد الائتلافية بعد انتخابات سنة

(*) في شهر أيار/مايو سنة 1998م بادرت الإدارة إلى تنظيم المجلس الإسلامي الثالث لأوراسيا الذي جمع ثمانية وأربعين رجل دين «معتدل» من كل من البلقان، والدول المستقلة حديثاً بما فيها روسيا الاتحادية، وتركيا. وتهدف هذه اللقاءات الدورية المنتظمة إلى اختزال نفوذ المنظمات والدول الإسلامية المتطرفة في «العالم التركي». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

1999م، شديدة الحرص على تجنب أي انحراف وحدوي تركي (طوراني)، على الرغم من أن تأكيد العلاقات مع رابطة الدول المستقلة (NIS) تعزز بعض الشيء.

الآفاق: مساع لبناء أنظمة فعالة أم ألاعيب سياسية تقليدية؟

ما لبثت تركيا أن تعلمت بسرعة فن أخذ جملة المصالح المتضاربة والإمكانيات الأقوى للأطراف الأخرى المشاركة في الشؤون السياسية والاقتصادية الإقليمية في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس بعين الاعتبار. يصح ذلك خصوصاً على روسيا التي فرضت نفسها من جديد بوصفها قوة إقليمية ذات شأن، وإن لم تكن على الدرجة ذاتها من السيطرة مثل الاتحاد السوفيتي. فروسيا تشكّل العقبة الرئيسية أمام تحقيق مصالح تركيا الإقليمية ذات العلاقة بالطاقة، فضلاً عن أنها عادت إلى احتلال مواقع عسكرية على الحدود التركية المباشرة[66]. وكذلك فإن اعتماد تركيا على إيران، على صعيد حاجاتها الطاقية، يضيّق على أنقرة مجال المناورة في المنطقة حين تبرز المصالح الإيرانية على الساحة، فيما يخص مقترحات بحر قزوين، أو خط أنابيب الغاز على سبيل المثال.

لا تستطيع تركيا بلوغ أهدافها ذات العلاقة بآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بالاعتماد على مواردها وقدراتها الخاصة وحدها. لا بدّ لأنقرة من أن تطور سياسة طويلة المدى منسقة مع المصالح السياسية لحلفائها الأمريكيين، والأوروبيين، بدرجة أقل. يتعين على هذه السياسة أن لا تكتفي بالتركيز على تطوير علاقات ثنائية وعلى قضايا الطاقة، بل يجب أن تهدف أيضاً إلى إضفاء صفة التعددية على الأنماط السياسية والاقتصادية في آسيا الوسطى، وإلى دفع عجلة تنمية الأعمال التي هي خارج دائرة الطاقة. لعل الإفادة من أسلوب تقسيم العمل بين مختلف الأطراف وإقامة شبكة بنى تحتية إقليمية، هما الضمانة الأفضل على المدى الطويل للاستقلال السياسي والاقتصادي النسبي بالنسبة إلى

جميع دول آسيا الوسطى وما وراء القفقاس. وفي مثل هذه الخطة تستطيع تركيا أن تكون عامل حفز مهم، خصوصاً إذا نجحت في تأمين الدعم طويل الأمد من حلفائها الغربيين.

نظراً لإمكانياتها المحدودة على صعيد اتباع سياسة قومية بعيدة المدى تجاه آسيا الوسطى، يتعين على تركيا أن تستمر في طرح خطط سياسية واقتصادية متعددة الأطراف على المنابر المختلفة بهدف مناقشة واعتماد سياسات تحظى بموافقة الجميع من أجل تنمية المنطقة على المدى الطويل. وينطبق هذا، بشكل خاص، على «القمم التركية» التي يلتقي فيها رؤساء الدول في كل من: تركيا، أذربيجان، قازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، وقيرغيزستان، والتي كانت أنقرة قد أطلقتها. ثمّة أربعة من مثل هذه الاجتماعات تمت منذ سنة 1992م، غير أن اهتمام تركيا وآسيا الوسطى بمثل هذه المناسبات على نطاق أوسع، ما لبث، فيما يبدو، أن تضاءل. تستطيع تركيا أن تقوم بإحياء هذه الاجتماعات بوصفها منبراً لاجتراح علاقة خاصة ما مع رابطة الدول المستقلة حديثاً (NIS)، ولكن بوصفها مناسبة رفيعة المستوى تساعد على التطوير التدريجي لمنظومات إقليمية من شأنها أن تربط دول آسيا الوسطى المختلفة بعضها بالبعض الآخر من جهة، وبقوى ومؤسسات مهمة من خارج المنطقة من جهة ثانية. غير أن مثل هذا الأمر سوف يتطلب قَدْراً معيناً من التعديل في السياسات الخاصة بآسيا الوسطى لدى كل من تركيا والولايات المتحدة، هذه السياسات التي باتت، في السنوات القليلة الماضية، خاضعة لطغيان اعتبارات خطوط الأنابيب ومضاعفاتها الاستراتيجية.

من شأن «الألاعيب» الاستراتيجية «الكبرى» في المنطقة، على أية حال، أن تتمخض عن أطراف رابحة وأخرى خاسرة وأن تساهم في إحداث اضطراب دائم. فمثل هذه الألاعيب تكون على الدوام منطوية على خطر اكتساب الصفة العسكرية، خصوصاً إذا شعرت بعض الأطراف الخاسرة بأنها تملك ما يكفي

من القوة لقلب حظوظها عن طريق اللجوء إلى استخدام القوة. قد تصبح أرمينيا واحدة من هذه الأطراف إذا ما جرى حرمانها من المشاركة في مغانم مَعْبَر نقل الطاقة من الشرق إلى الغرب. فارمينيا، معزولة إقليمياً ومُفْقَرة نسبياً، قد تسعى إلى الحصول على الدعم الروسي أو الإيراني في سبيل نسف موقع أذربيجان الممتاز عن طريق إعادة إشعال النزاع حول مقاطعة ناغورنو قره باغ. لن يبقى مثل هذا التطور بعيداً عن التأثير على تركيا، خصوصاً بعد إنشاء خط أنابيب باكو ـ جيحان. ومن الممكن فهم الأمر من تورط تركيا السابق في النزاع، ذلك التورط الذي أدى إلى تعقيد العلاقات مع كل من أذربيجان وأرمينيا[67].

وبالتالي، فإن لأنقرة مصلحة في اجتراح تركيبة قزوينية، بل وحتى آسيوية وسطى، من شأنها أن تمكنها من تحقيق المكاسب من علاقاتها الممتازة مع دول آسيا الوسطى وما وراء القفقاس دون الانجرار إلى النزاعات الإقليمية. ولتحقيق مثل هذه المصالح في ظروف العولمة المتنامية، قد تكون السياسات القائمة على المتطلبات الوظيفية ـ العملية لوضع الطاقة العالمي والمؤيدة لقوى السوق أنجح، على المدى الطويل، من السياسة الجغرافية وألاعيب القوة التقليدية. وبالنسبة إلى تركيا، فإن من شأن ذلك أن يعني تركيز سياستها ذات العلاقة بالطاقة مع كل من حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى على تطوير طاقتها كمحور غاز طبيعي بين الشرق والغرب بدلاً من بنائها على خط أنابيب باكو ـ جيحان.

الفصل الثامن

الشرق الأوسط:
بين التورط والمشاركة الفعالة

سبق للباحث التركي سولي أوزَلْ Soli Ozel أن أوجز وصف التغيير الحاصل في علاقات تركيا مع جاراتها الشرق أوسطية في عقد التسعينيات قائلاً: «فيما تتعرض تركيا لأعمق أزمة اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، خلال الفترة الجمهورية، تجد أنقرة نفسها متورطة أيضاً في شؤون الشرق الأوسط بكثافة وحدَّة غير مسبوقتين»[1]. بقيت الولايات المتحدة القوة الخارجية الوحيدة ذات النفوذ والتأثير على التطورات الشرق أوسطية بعد زوال الإمبراطورية السوفيتية. أدت حرب الخليج في سنة 1991م، إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة عن طريق استئصال العراق بوصفه قوة إقليمية، ولو لبعض الوقت. تمخَّضت مباحثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، التي بدأت في أعقاب حرب الخليج، عن المزيد من التغييرات على المسرح السياسي في الشرق الأوسط. وجملة هذه التطورات وانشغال تركيا بها أثَّرتْ بقوة على تصور هذا البلد لمصالحه القومية في المنطقة.

غير أن أي «نظام عالمي جديد» أو أي «شرق أوسط جديد» لم يبرز على الساحة، خلافاً للتوقعات التي سادت في بداية العقد. ما لبثت عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية أن تباطأت بعد مجيء حكومة نتنياهو إلى السلطة في

تل أبيب. نجح صدام حسين في تعزيز قبضته على العراق وفي تحويل البلد إلى مصدر دائم للتوتر في المنطقة عن طريق استفزاز الأمم المتحدة ومعها الولايات المتحدة بصورة منتظمة. استمرت إيران في دعم القوى الإسلامية في المنطقة، مساهمة في نسف الاستقرار في العديد من البلدان وفي تشكيل تهديد دائم لإسرائيل. وجميع المحاولات الرامية إلى خلق نوع من أنواع النظام الأمني، السياسي، أو الاقتصادي متعدد الأطراف الذي يغطي المنطقة، باءت بالفشل.

وفي ظلّ هذه الظروف، ظلت تركيا تواجه جملة من الصعوبات على صعيد تطوير سياسة شاملة ومضطردة قادرة على تلبية مصالحها القومية في المنطقة. وعلى الرغم من أن أسس سياستها الخارجية ـ المتمثلة بالحفاظ على الوحدة القومية، بالتحديث وفق المعايير الغربية، وبعدم التورط في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة بما قد يعرض السلم والاستقرار للخطر ـ لم تتغير، فإن الخطط والسياسات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في الشرق الأوسط تعيَّن عليها أن تشهد قَدْراً غير قليل من التعديل والتكييف بما يجعلها متناغمة مع سياقها[2].

ثمّة مشكلة نالت قسطاً وافراً من النقاش ألا وهي مشكلة ما إذا كان يتعين على تركيا، وإلى أي مدى، أن تستخدم تورطها المحتوم في قضايا السياسة الشرق أوسطية الحاسمة لممارسة التأثير الفعال على مسار التطورات الإقليمية في أعقاب حرب الخليج سنة 1991م. تشير الدلائل السياسية إلى أن رئيس الجمهورية تورغوت أوزال كان ميالاً لاتخاذ موقف فعال من القضايا الإقليمية، يقوم على توظيف طاقة تركيا الاقتصادية حافزاً على اجتراح صرح سياسي إقليمي جديد قائم على التعاون[3]. كان أوزال يأمل في استبدال التنافس التقليدي بين الأطراف الساعية إلى فرض الزعامة الإقليمية القائمة على الهيمنة

بنمط أكثر حداثة من النظام السياسي الذي يمكّن تركيا أيضاً من أن تصبح أكثر أهمية. وكان أوزال يرى أن من شأن أحد الثمار الجانبية لمثل هذا التطور أن يكون متمثلاً بتحسن وضع تركيا مع حلفائها الغربيين[4]. غير أن هذه الآمال والتطلعات ما لبثت أن تبددت بعد أن تمخضت انتخابات سنة 1991م، عن إعادة الحرس السياسي القديم إلى السلطة.

فَضَّلَ خلفاء أوزال العودة إلى السياسة التركية الشرق أوسطية التقليدية، وهي سياسة قامت على أن تنأى بنفسها عن الشؤون الإقليمية وعلى إقامة علاقات متوازنة ومتكافئة مع جميع الدول المهمة في المنطقة[5]. غير أن كثيرين من المراقبين يشكُّون فيما إذا كان مثل هذا الموقف ما يزال قابلاً للتطبيق وإلى أي مدى. وثمّة بعض عناصر سياسة تركيا الإقليمية نفسها التي لا يمكن تفسيرها إلاّ على أنها تعبير عن أشكال من التحرك باتجاه المزيد من التورط الإقليمي الأقوى، مثل العلاقة المتنامية مع إسرائيل، تؤدي إلى ترسيخ هذه الشكوك وتعزيزها.

لا يستطيع المرء أن يرى أي شيء شبيه بمخطط كبير وراء نشاط تركيا السياسي في الشرق الأوسط. ربما حلم أوزال بتحويل بلده إلى ما يشبه اليابان أو كوريا الجنوبية في المنطقة. غير أن انخراط البلد الأنشط ببعض القضايا مدفوع أكثر الأحيان بردود أفعال سياسية على تغييرات حاصلة في المنطقة منذ عقد التسعينيات تؤثر بصورة مباشرة على الأمن القومي. وهذا الحذر منسجم مع الشعار التقليدي للسياسة الخارجية التركية[6].

ثمّة أربعة تحديات تشكّل نقاط ارتكاز بالنسبة إلى سياسة تركيا الشرق أوسطية في التسعينيات[7]. هناك، أولاً، ذلك التورط العميق غير المرحَّب به، ولكنه محتوم، في شمال العراق الذي ما لبث أن جر وراءه جملة من العواقب ليس فقط على العلاقات التركية ـ العراقية، بل وعلى العلاقات مع جارتين

مباشرتين أُخريين أيضاً هما إيران وسورية. تبقى علاقة خاصة تم اجتراحها مؤخراً مع إسرائيل خاضعة، ثانياً، لطغيان تعاون سريع التنامي في المسائل العسكرية بما يفضي إلى تعقيد العلاقات مع البلدان العربية. ظلت تركيا، ثالثاً، تعيش مشكلات مضطردة مع كل من سورية والعراق حول استخدام المياه في حوض نهرَيْ الفُرات ودِجلة. واجهت تركيا، رابعاً وأخيراً، صعوبة كبيرة في تحقيق التوازن على صعيد العلاقات مع إيران بين تعيين الحدود الإيديولوجية من جهة وسلوك حسن الجوار المنبعث من حوافز اقتصادية قوية متمثلة بواردات ضخمة من الطاقة من الجهة المقابلة. وهذه الأمور تمارس أيضاً تأثيراً على علاقات أنقرة مع الولايات المتحدة كما مع شركائها الأوروبيين وإن بدرجة أدنى إلى حد معين. وبالتالي فإن على تركيا أن توازن بين سياستها الشرق أوسطية وبين توجهها الغربي في السياسة الخارجية.

شمال العراق ومستقبل النظام العراقي

حين أصر الرئيس أوزال، وبقوة، على إلحاق تركيا بركب التحالف الذي قادته الولايات المتحدة في حرب الخليج [الثانية] سنة 1991م، كان يأمل في أن تساهم سياسته في تمكين تركيا من الاضطلاع بدور أكثر أهمية في المنطقة. ولبلوغ هدفه، كان أوزال مستعداً لأن يتصدى لقدر غير قليل من المقاومة الداخلية[8]. بل وقد خاطر بإثارة نزاع مع قيادة الجيش ما لبث أن تتوج باستقالة رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال نجيب تورمتاي في كانون الأول/ ديسمبر 1990م، بسبب خلافات سياسية خطيرة حول الأزمة[9]. ومع قيامه بدفع البرلمان إلى إقرار قانون توسيع الصلاحيات الحربية في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير 1991م، بادر أوزال حتى إلى التمهيد لفتح جبهة ثانية عن طريق تمكين الطائرات المقاتلة الأمريكية من شن غارات ضد العراق انطلاقاً من قاعدة إنجرليك الجوية التركية. للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية، كان الجيران

العرب يتعرضون لهجوم منطلق من الأرض التركية، على الرغم من أن القوات التركية لم تشارك في الأعمال العسكرية[10](*).

لم يُقْدِم أوزال على هذه المخاطرة إلاّ لأنه كان، إضافة إلى بعض الاعتبارات السياسية الداخلية القوية، راغباً في تغيير نظام عراقي كان يعتبر سياساته منطوية على احتمالات أخطار كبيرة بالنسبة إلى مصالح تركيا القومية الأساسية[11]. فقبل بضعة أشهر من غزوه للكويت كان صدام حسين قد هدد رئيس الوزراء التركي الضيف، يلدرم آق بولوت قائلاً بأن من شأن التورط الأمريكي المتضائل في الشرق الأوسط أن يبقي تركيا دون حليف في المنطقة. وهكذا فإن «الحرب أدت إلى تحييد إحدى مشكلات أنقرة الأمنية المحتملة الأخطر، وأفضت، بالتالي، إلى توسيع هامش مناورتها في اتباع استراتيجية جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي»[12]. ولدى قيامه برسم سياسته فيما يخص أزمة الخليج كان أوزال يتوقع «حرباً خاطفة وانتصاراً حاسماً للتحالف، يعقبهما استبدال نظام صدام حسين بآخر ديمقراطي في العراق»[13].

غير أن سياسة أوزال ما لبثت أن تعثرت عندما أصبح واضحاً أن التحالف لم يكن مستعداً للسير قدماً على طريق إزاحة صدام حسين عن السلطة. وزاد الوضع سوءاً حين رفضت الولايات المتحدة دعم الانتفاضتين الشيعية والكردية، جنوب العراق وشماله، على التوالي، بعد هزيمة صدام العسكرية مباشرة. أدت إقامة ملاذ آمن إلى الشمال من خط العرض 36 لحماية الأكراد من اضطهاد قوات صدام المتقدمة، إلى خلق وضع مزعج جداً بالنسبة لتركيا، كما إلى فتح آفاق الاضطرار للتعايش مع الدكتاتور العراقي[14].

(*) سبق للولايات المتحدة أن استخدمت القواعد التركية في الأزمات الشرق أوسطية كما حصل لدى إنقاذ أفراد القوات الأمريكية ونقلهم من لبنان في سنة 1982م، غير أن تركيا كانت على الدوام تحرص على عدم التورط في أية فعاليات عسكرية مباشرة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تمخضت حرب الخليج عن تورط تركي مباشر في تحديد المصير غير المحسوم لأكراد العراق وفي صراع صدام حسين مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة. تعيَّن على أنقرة أن تقيم توازناً دقيقاً بين المصالح الأمنية القومية التركية من جهة والتضامن مع التحالف فيما يخص محاولات واشنطن المترددة على صعيد استئصال صدام حسين كقوة سياسية من خريطة الشرق الأوسط من جهة ثانية. أدى تورط تركيا أيضاً إلى تعقيد علاقاتها مع سورية وإيران.

أثبتت إقامة الملاذ الآمن إلى الجنوب من الحدود التركية ـ العراقية ومنطقة الحظر الجوي الأوسع إلى الشمال من خط العرض 36 برعاية «عملية توفير الراحة» (OPC) من قبل التحالف، وهي العملية المنبثقة، بالدرجة الأولى، من قاعدة إنجرليك الجوية التركية العائدة للناتو، أنها غير كافية لتوفير الاستقرار الدائم لشمال العراق المأهول بالأكراد[15]. أما المحاولة الرامية إلى إقامة حكم ذاتي كردي في المنطقة قائم على موازنات دقيقة لجملة الكفاءات والمواقع الرسمية بين الجماعتين الكرديتين المتنافستين، الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بزعامة مسعود البارزاني وحزب اتحاد كردستان الديمقراطي (PUK) بزعامة جلال الطالباني، فلم تَدُمْ سوى عامين اثنين فقط. ففي سنة 1993م، ما لبثت المنافسة بين الطرفين أن انقلبت إلى صدامات عسكرية أفضت أخيراً إلى اقتسام المنطقة بين الفرقاء[16]. صار البارزاني وحزبه، الحزب الديمقراطي الكردستاني، يسيطر على الجزء الشمالي الغربي من المنطقة، بما في ذلك الشريط الحدودي مع تركيا. أما الأجزاء الأبعد جنوباً وشرقاً، بما فيها «العاصمة» أربيد والحدود مع إيران، فأصبحت تحت سيطرة حزب اتحاد كردستان الديمقراطي (PUK)[17][*]. أخفقت محاولات الوساطة الأمريكية

(*) يكاد هذا الفصل أن يكون متطابقاً مع الفصل بين اللهجتين الرئيستين المعروفتين بالكرمنجية والصورانية الكرديتين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

والفرنسية بين الفريقين في لقاءات تمت في كل من إيرلندا وفرنسا في التمخض عن أي انفراج، إذ لم يكن مصيرها أفضل من مصير محاولة تركية أبكر.

بالنسبة إلى تركيا شكّلت جملة هذه التطورات مصدراً دائماً للقلق بسبب الفراغ السياسي والأمني المتزايد في شمال العراق وتأثيره على الوضع الهش في جنوب ـ شرق تركيا. من الأساس كانت عملية إيجاد ملاذ آمن وما تبعها من إقامة سلطة حكم ذاتي كردية قد أزعجت كثيرين في الأوساط الأمنية بأنقرة. خشي هؤلاء من أن يشكّل الأمر الخطوة الأولى على طريق تمزيق العراق وإقامة دولة كردية مستقلة ذاتياً تصبح مصدراً لنشر السموم ليس فقط إلى جنوب ـ شرق تركيا بل وإلى الشرق الأوسط كله. وبالتالي فإن الحكومة بادرت في سنة 1992م، إلى إقامة صلة منتظمة رفيعة المستوى مع كل من إيران وسورية، البلدين الآخرين المتأثرين بتطور القضية الكردية في السياق الإقليمي. ثمّة خمسة اجتماعات، بعضها على مستوى وزراء الخارجية، تمّ عقدها في الفترة الممتدة من سنة 1992م، إلى شباط/ فبراير سنة 1994م، حين وصلت المبادرة إلى طريق مسدود بسبب خلافات سياسية متزايدة فيما بين البلدان الثلاثة(18).

كانت تركيا بالذات قد ساهمت في خلق الوضع الذي أثار كل هذا القدر الكبير من القلق لدى مؤسستها السياسية والأمنية. ففي نيسان/أبريل سنة 1991م، اضطرت لدعوة الأسرة الدولية، وخصوصاً الولايات المتحدة والأمم المتحدة، إلى فعل شيء لوقف تدفق اللاجئين الأكراد الذين كانوا قد وصلوا إلى مشارف الحدود التركية، بعد قيام القوات العراقية بغزو المنطقة الكردية في شمال العراق. أرادت السلطات التركية أن تحول دون تكرر تجربة مخيمات اللاجئين في الأقاليم الحدودية الجنوب ـ شرقية التي عانوا منها بعد اجتياح عراقي سابق للمنطقة الكردية. وفي ظروف ما بعد حرب الخليج كان

من شأن وضع كهذا أن يتخذ طابع الدوام الشبيه بما حصل مع الفلسطينيين، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من عواقب لا يمكن التكهن بها بالنسبة إلى استقرار تركيا الداخلي وعلاقاتها الدولية. شكَّلت «عملية توفير الراحة» الحل المنطقي الوحيد لهذه المشكلة، مهما ترددت القيادة السياسية التركية في قبول فكرة ترك التطورات في شمال العراق تحت رحمة المهارات والطموحات السياسية لدى أكراد العراق وتقديم مرافق الناتو التركية لعمليات رقابة التحالف الجوية.

غير أن تركيا لم تَبْقَ مكتوفة الأيدي إزاء التطورات الجارية في شمال العراق. فتفويض قوة التحالف الجوية في قاعدة إنجرليك كان لا بد من تجديده من قبل البرلمان التركي كل ستة أشهر. وبعد أن قام صدام حسين بفرض حظر عملي وفعلي على المنطقة الكردية، تعيَّن على جميع المواد المرسلة إلى الأكراد أن تمر عبر بوابات الحدود التركية؛ كما أن عناصر منظمات الإغاثة الدولية لم تكن قادرة على الوصول إلى المنطقة إلاَّ عبر تركيا. وبالتالي، فإن قدرة منطقة الحكم الذاتي الكردية على البقاء والدوام كانت متوقفة على رحابة صدر الأتراك وكرمهم. وقد سبق لمسعود البارزاني أن اعترف بهذه الحقيقة في سنة 1994م، قائلاً: «نحن نعتبر علاقاتنا مع تركيا علاقات بالغة الحيوية. إنها بوابتنا التي نطل منها على العالم الخارجي»[19].

اعتمدت تركيا على التعاون الكردي في حربها ضد حزب عمال كردستان (PKK). فالحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بزعامة البارزاني يسيطر على مناطق في شمال العراق قريبة من الحدود التركية، تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى رجال العصابات في الإعداد للنشاطات المسلحة في الأراضي التركية، ولاستخدامها كقواعد إمداد واستجمام. ففي أوقات مبكرة تعود إلى تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1991م، حين لم يكن البارزاني قادراً على، أو راغباً

في، الالتزام بأي اتفاق تعاوني مع تركيا للسيطرة على حزب عمال كردستان (PKK) في تلك المنطقة، بدأ الجيش التركي بشن غارات جوية وعمليات اجتياح عسكري متدنية المستوى لشمال العراق لتدمير قوات حزب عمال كردستان وقواعده.

ولكن الوضع ما لبث أن تدهور بعد اندلاع القتال بين فريقي البارزاني والطالباني في سنة 1994م، مما دفع القيادات التركية إلى الاعتقاد بأن حزب عمال كردستان بات قادراً على أن يستفيد، دون أي عائق، من هامش المناورة الواسع في المناطق الحدودية[20]. وبادرت تركيا أخيراً، في آذار/ مارس سنة 1995م، إلى تنفيذ عملية اجتياح عسكرية كبرى لشمال العراق، بهدف تطهير المنطقة من عناصر حزب عمال كردستان (PKK). تسببت العملية في صدور انتقادات كثيرة عن أكراد العراق الذين لم يكونوا قد بُلِّغوا بنوايا أنقرة، وعن الحكومة العراقية التي شَكَتْ من انتهاك حرمة حدودها وأراضيها، وعن حلفاء تركيا الغربيين، ولا سيما الأوروبيين منهم، الذين طالبوا بإلحاح سحب القوة التركية المؤلفة من خمسة وثلاثين ألفاً من المنطقة بسرعة[21].

لم يكن بلوغ أي استقرار دائم أمراً ممكناً، وباتت تركيا تواجه تحدياً آخر في صيف 1996م، حين قام البارزاني بدعوة القوات العراقية إلى مساعدته من أجل طرد الطالباني من أربيل والجزء الأكبر من شمال العراق. أحسّ البارزاني بالخطر من الوجود العسكري الإيراني الذي قيل إن الطالباني استجلبه إلى المنطقة الخاضعة لسيطرته لمحاربة جماعات المعارضة الكردية الإيرانية هناك، ولم يجد خياراً آخر غير طلب الدعم من صدام ليتمكن من التصدي للتحالف المتصوَّر بين الطالباني والإيرانيين. غير أن صدام حسين ما لبث، تحت ضغط الولايات المتحدة التي بدأت هجوماً بصواريخ كروز على المنشآت العسكرية العراقية في شمال العراق، أن سحب قواته من المنطقة، وفي تشرين الأول/

أكتوبر سنة 1996م، كان الطالباني قادراً على استعادة جزء كبير من الأراضي التي كان قد خسرها. تَمَّ التوصل إلى وقف أوَّلي لإطلاق النار تحت إشراف كل من الولايات المتحدة، وتركيا، وبريطانيا العظمى، ما لبث أن تحول إلى ما يعرف باسم عملية أنقرة الهادفة إلى اجتراح ترتيب جديد بين الجماعتين الكرديتين[22]. وفي الوقت نفسه كانت خطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتنظيم انتفاضة داخلية ضد صدام حسين قد تعرضت لأضرار كبيرة، وكانت واشنطن قد اضطرت للمسارعة إلى إجلاء حوالى ألف من المتعاملين الأكراد عن شمال العراق على عجل.

كانت حقائق معينة قد باتت واضحة أمام أنقرة. كان صدام حسين ما يزال قوة في شمال العراق لأن الأكراد لم يكونوا قد فكوا ارتباطهم به كلياً، بصرف النظر عن الفظاعات التي اقترفها ضدهم. أما الحكومة الأمريكية فكانت قد أثبتت أنها عاجزة عن اجتراح أية سياسة مقنعة لاحتواء الدكتاتور العراقي، ناهيك عن الإطاحة به. كانت «عملية توفير الراحة» قد فقدت معناها بعد عودة الجماعتين الكرديتين إلى اعتماد عادتهما القديمة المتمثلة باستجلاب الدعم الخارجي من بغداد أو طهران[23]. ونظراً لأن الخطة لم تَلْقَ قط دعماً كاملاً من جانب الأوساط السياسية التركية، فقد وصلت إلى طريق مسدود في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م، حين رفض البرلمان التركي أن يجدد تفويض التحالف.

غير أن الخطة كانت قد استُبدلت بعملية مشابهة حملت اسم: **العين الشمالية الساهرة** (نورثرن ووتش Northen Watch)، استأنفت نشاطات «عملية توفير الراحة» (OPC) في ظل تفويض مقلَّص بعض الشيء ودون أية مشاركة فرنسية إضافية[24]. ففي الوقت نفسه، كانت باريس قد ملَّت من سياسة الولايات المتحدة في تعاملها مع النظام العراقي، وأرادت أن تستعبد علاقاتها

الجيدة السابقة مع بغداد، خصوصاً بعد أن كان قرار مجلس الأمن الدولي ـقم (968) قد سمح ببيع كمية محدودة من النفط العراقي لشراء المواد الغذائية لسكان البلاد المحتضرين جوعاً. وأدت هذه الحركة أيضاً إلى توفير إمكانية إعادة فتح خط الأنابيب الممتد بين حقول النفط العراقية في الشمال ومبناء يومورتاليق النفطي على ساحل البحر الأبيض المتوسط[25].

قامت هذه الأحداث بتغيير نمط اصطفاف القوى فيما يخص التطورات الجارية في شمال العراق. تعرَّضت ثقة تركيا بقدرة قادة الأكراد العراقيين وحدهم على فرض سيطرة فعَّالة على المنطقة، للمزيد من النسف والاهتراء. وما لبث هذا العجز أن تأكَّد جراء التقدم البطيء لعملية أنقرة. فرغم بعض الاختراق على صعيد الإجراءات والبنى التنظيمية، لم يكن قد تمَّ، مع حلول شهر أيار/مايو من سنة 1997م، حين أطلقت تركيا عملية أخرى من عمليات الاجتياح الربيعية لتدمير قواعد حزب عمال كردستان (PKK) في شمال العراق، سوى فرض نظام مراقبة للإشراف على وقف إطلاق النار مع ممثلين عن الأقليات غير الكردية في شمال العراق مثل التركمان والسريان أو الآشوريين. في هذه المرة، جرى إشراك مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بالفعاليات المنفذة ضد الأهداف العائدة لحزب عمال كردستان (PKK)، لأن الخلافات الدفينة بين الحزبين كانت قد برزت وعادت إلى الاشتعال من جديد[26].

رغم سيل الانتقادات العنيفة الصادرة عن الحكومة العراقية وبلدان عربية مختلفة فضلاً عن شركائها الأوروبيين الرئيسيين، أصرَّت تركيا على متابعة العملية بقوة وصل تعدادها إلى خمسين ألفاً مع دعم جوِّي قوي لمدة تجاوزت ستة أسابيع. يمكن الافتراض أن أعداداً صغيرة من القوات التركية ظلَّت منذ ذلك الحين ترابط في الأراضي العراقية وقد جرى تعزيزها بين الحين والآخر

للقيام بعمليات ضد قواعد حزب عمال كردستان (PKK). وعلى أية حال، فإن الجيش التركي قام بشن عمليات كبيرة في شمال العراق في أيلول/ سبتمبر سنة 1997م، وكانون الأول/ ديسمبر 1997م، وأيار/ مايو 1998م. وغالباً ما كان الجيش، في هذه العمليات، يتعاون مع قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) التي كانت قد باتت هدفاً لحزب عمال كردستان (PKK) بل وحزب الاتحاد الكردستاني (PUK) الذي كان يسعى لاستعادة المواقع المنظورة في اتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1996م، لوقف إطلاق النار، أحياناً. ونظراً لأن حزب الاتحاد الكردستاني (PUK) هذا كان متعاوناً، على ما يبدو، مع قوات حزب عمال كردستان (PKK) التي كانت قد أقامت مواقع حصينة فوق الأراضي الخاضعة لسيطرة الاتحاد (PUK)، فإن الجيش التركي اعتبر دعم الهجمات المضادة التي يشنها الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) أمراً مشروعاً.

في شهر أيلول/ سبتمبر سنة 1998م، نجحت الإدارة الأمريكية في إنهاء الخصومة بين الحزبين الكرديين. وفي لقائهما الأول بواشنطن بعد أربع سنوات توصَّل البارزاني والطالباني إلى اتفاق لإنهاء القتال والسعي مرة أخرى لإقامة إدارة كردية مشتركة فعَّالة في شمال العراق. دعت الاتفاقية التي عُرفت باسم اتفاقية واشنطن إلى نوع من الالتزام بكيان سياسي كردي اتحادي في إطار «عراق موحَّد، تعدُّدي، وديمقراطي»، عراق مؤهَّل «للحفاظ على تلاحم الدولة ووحدتها الإقليمية». تحدثت الاتفاقية بالتفصيل أيضاً عن مرحلة انتقالية تتم فيها، تحت توجيهات لجنة التنسيق العليا التي كانت قد تشكَّلت وفقاً لاتفاقية أنقرة في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1996م، عملية تطبيع كامل لمجمل الظروف السياسية والحياتية الأخرى في المنطقة، بما في ذلك تشكيل حكومة إقليمية مشتركة مؤقتة. وافق الأكراد على تنظيم «انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب مجلس إقليمي جديد» حتى شهر تموز/ يوليو سنة 1999م. وهذا المجلس سيكون

السكان الأكراد، والتركمان، والآشوريون، والكلدانيون ممثلين. وتضمَّنت الاتفاقية تفاهماً حول تقاسم الموارد بين منطقتي الحزبين الكرديين إضافة إلى التزام راسخ من جانب الفريقين بعدم إيواء حزب عمال كردستان (PKK) في المنطقة الكردية العراقية كلها وبـ«منع الحزب (PKK) من تهديد السلم ونسفه أو من انتهاك الحدود التركية»[27].

أثارت اتفاقية واشنطن السخط والقلق في أنقرة، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية والقيادة الكردية سارعتا إلى الإعلان عن وجوب اعتبارها نتيجة إضافية من نتائج عملية أنقرة. شعر القادة السياسيون الأتراك، خصوصاً نائب رئيس الوزراء بولنت أجويد، بالاستياء إزاء استبعاد تركيا عن الجولات الختامية من عملية التفاوض وعن توقيع الاتفاقية. وقد راود هؤلاء الساسة شكوك شبه مكشوفة حول احتمال أن تؤدي الاتفاقية إلى التمهيد، آخر المطاف، لإقامة دولة كردية منفصلة في شمال العراق، وإلى تعقيد عمليات الاجتياح العسكري التركية عبر الحدود في المستقبل[28]. وبهدف إظهار تقويمها المختلف وتأكيد استقلالها السياسي، أعلنت أنقرة عن رفع مستوى العلاقات مع بغداد إلى مستوى السفارة، وأطلقت عملية اجتياح عسكري أخرى عبر الحدود في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م.

بادرت تركيا أيضاً إلى إظهار عزمها على اتباع سياستها الخاصة فيما يخص المسألة الكردية حين هدَّدت سورية بغزو عسكري إذا لم يتم طرد زعيم حزب عمال كردستان، عبد الله أوج آلان من ملاذه العتيد هناك منذ زمن طويل. ما لبثت الحشود العسكرية السريعة والكبيرة على امتداد الحدود السورية أوائل تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، أن أقنعت القيادة السورية بأن أنقرة كانت تعني ما تقوله. وبما أن الجزء الأكبر من قواتها منشورة باتجاه الحدود الإسرائيلية، فإن دمشق خشيت من وجود مؤامرة إسرائيلية لتوريطها في حرب على جبهتين، على الرغم من أن الإسرائيليين سارعوا إلى إنكار أي علاقة لهم

بالتحرك التركي، فقد سارعت إلى التوصُّل إلى تفاهم مع تركيا كانت الحكومة المصرية قد توسَّطت لبلوغه. وفي التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلو الحكومتين بتوقيع اتفاقية تعهَّدت فيها دمشق بوقف جميع أشكال الدعم لحزب عمال كردستان (PKK)[29]. أما رحلة مغامرات أوج آلان الطويلة الشبيهة بالأوديسة، فقد انتهت بإلقاء القبض عليه من قبل قوات خاصة تركية في نايروبي، كينيا، يوم السادس عشر من شباط/فبراير سنة 1999م.

هدأت الهواجس التركية بشأن شمال العراق بعض الشيء مع اتضاح حقيقة أن أحداً لم يكن في الحقيقة يريد، خصوصاً بعد اجتماع مع الطالباني والبارزاني في أنقرة أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، استبعاد تركيا بصورة دائمة عن التطورات الجارية في شمال العراق، وأن تطبيق اتفاقية واشنطن لم يتم بالسهولة الملحوظة على الورق. غير أن التطبيق الناجح لا يمكن استبعاده على المدى المتوسط، فضلاً عن أن من شأن توفير إمكانية إقامة إدارة كردية ناجحة في محافظات أربيل، دهوك، والسليمانية الثلاث في شمال العراق، أن يؤثر على المسألة الكردية في تركيا عن طريق تشجيع أكراد تركيا على تكثيف جهودهم من أجل التوصل إلى نمط من أنماط الحكم الذاتي السياسي داخل إطار الدولة التركية.

زادت علاقة التعاون والوحدة التركية ـ الأمريكية فيما يخص العراق توتراً جراء رد فعل الجيش الأمريكي على رفض بغداد التعاون مع فرق التفتيش الدولية على الأسلحة. ففي نهاية كانون الأول/ديسمبر سنة 1998، قبل بدء شهر رمضان المبارك، المقدَّس عند المسلمين مباشرة، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، أولاً، بمعاقبة صدام حسين بقصف بغداد عبر عملية ثعلب الصحراء، جراء إخفاقه المتكرِّر في تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بمراقبة وتفكيك أسلحة الدمار الشامل ومرافق إنتاجها في العراق. أدّى هذا إلى وضع

حد لنظام رقابة الأمم المتحدة في العراق. لقد شكّلت الهوة الحاصلة والمتزايدة عمقاً بين واشنطن وبغداد مصدر إزعاج حقيقي بالنسبة إلى القيادة السياسية التركية التي كانت تخشى من حصول مضاعفات سلبية تلحق الضرر بالعلاقات التركية ـ العراقية.

في الأشهر التالية ردّت الولايات المتحدة بانتظام على عدم مراعاة العراق للقيود المفروضة على المنطقة المحظورة على الطيران في الشمال عن طريق مهاجمة المنشآت العسكرية والطائرات المقاتلة العراقية في المنطقة. أما استخدام قاعدة إنجرليك الجوية لهذا الغرض فقد سمحت به الحكومة التركية لأنها كانت تتبنّى التحليل الأمريكي القائل بأن نظام صدام كان قد عاد ثانية ليشكّل تهديداً للبلدان المجاورة. وقد انطلقت عملية تسليم منظومات صواريخ باتريوت الأمريكية في كانون الثاني/ يناير سنة 1999م، من أخذ الهواجس التركية بعين الاعتبار[30].

غير أن حكومة رئيس الوزراء بولنت أجويد التركية ظلّت قلقة إزاء العَسْكَرَة المتنامية لموقف أمريكا من العراق، واتهم أجويد واشنطن بالافتقار إلى سياسة محدَّدة[31]. من الواضح أن تركيا كانت تفضّل إجراء مفاوضات سياسية في التعامل مع النظام العراقي، غير أن تحركها بقي مقيَّداً بضرورة الحفاظ على علاقات جيّدة مع واشنطن بسبب مصالح حيوية تركية أخرى مثل: خط أنابيب باكو ـ جيحان، واستمرار التعاون العسكري، والتفهم الأمريكي للمشكلة القبرصية، والتفهم الأمريكي المماثل لسياسة العصا الغليظة التي تتبعها أنقرة في تعاملها مع المشكلة الكردية الداخلية. ومع ذلك، فإن أجويد حاول إبراز وجهة نظره المختلفة عن طريق دعوة نائب رئيس الوزراء العراقي، طارق عزيز، إلى أنقرة في شباط/ فبراير سنة 1999م. وهذا لم يقف عند حد إزعاج واشنطن بل وأخفق في التمخض عن أية نتائج سياسية لأنه تزامن مع اعتقال أوج آلان في نايروبي، الذي شغل الحكومة والجمهور التركيين كلياً[32].

ثمَّة عنصر آخر يثير سخط تركيا على السياسة الأمريكية تجاه بغداد ألا وهو قانون تحرير العراق الذي أقره الكونغرس الأمريكي خريف 1998م. قضى هذا التشريع بتقديم مساعدة بقيمة 97 مليوناً من الدولارات إلى المؤتمر الوطني العراقي (INC)، المظلة التنظيمية لمجموعات المعارضة العراقية في المنفى، في سبيل اتباع سياسة تهدف إلى الإطاحة بصدام حسين واستبداله بحكومة ديمقراطية. وافقت الإدارة الأمريكية على مثل هذا التحرك، وعيَّنت ممثلاً رسمياً للعلاقات مع المعارضة العراقية. وبهذه الخطوة كانت حكومة الولايات المتحدة تبادر للمرة الأولى، وبصورة علنية، إلى اعتماد سياسة تهدف إلى الإطاحة بالنظام العراقي.

قوبل هذا التحرُّك بقدر كبير من القلق والتوجُّس في تركيا وبلدان أخرى في المنطقة. خشيت أنقرة ألاَّ تكون المعارضة العراقية قادرة على اجتراح تنظيم سياسي فعَّال يستطيع تولِّي مسؤولية الحكم بعد الإجهاز على نظام صدام. وربما تعزَّز مثل هذا الخوف جراء امتناع قادة أكراد العراق وأبرز المنظمات الشيعية العراقية عن التورُّط في أية علاقة وثيقة جداً مع المؤتمر الوطني العراقي (INC)[33]. فطوال بقاء جماعات المعارضة عاجزة عن إثبات قدرتها المقنعة على تحقيق النجاح في عملية استبدال النظام العراقي، تستمر أنقرة في تفضيل بقاء صدام بما يؤدِّي، أقله حالياً، إلى الحيلولة دون حدوث انهيار للتوازن السياسي الإقليمي، وإلى توفير بعض الضمان لتحقيق المصالح القومية التركية فيما يحصل في العراق وحوله من تطورات.

أدَّت التطورات الحاصلة في شمال العراق، بعد حرب الخليج في سنة 1991م، إلى إبقاء تركيا في مواجهة مصالح مختلطة ومتناقضة بعض الشيء. فقيام دولة كردية، نتيجة تعرُّض نظام صدام حسين للوهن، كان لا بدَّ من منعه بسبب عواقبه المحتملة فيما يخص السكان الأكراد في تركيا نفسها. ولكن

الهجوم العراقي الواسع على الأكراد لاستعادة السيطرة العراقية في المنطقة لم يكن، هو الآخر، مرحباً به، بسبب احتمال استثارة حركة لاجئين واسعة باتجاه تركيا. وكان من المفروض أيضاً إبقاء سلطة الحكم الذاتي الكردي السياسية في شمال العراق في حالة ضعف تحول دون خلق دولة كردية، ولكنها على درجة من القوة تكفي لتمكينها من منع حزب عمال كردستان (PKK) من الحصول على موطىء قدم إلى الجنوب من الحدود التركية. كانت أنقرة مضطرَّة أيضاً لأخذ المصالح الأمريكية الكامنة في إبقاء صدام ضعيفاً، عبر فرض العقوبات الدولية، وضمان استمرار العملية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تستهدف إزالة القدرة العراقية على صعيد أسلحة الدمار الشامل، بعين الاعتبار الجدي. أضف إلى ذلك أن المصالح الاقتصادية التركية كانت تلزم أنقرة بالإبقاء على علاقات متواصلة ومتناغمة نسبياً مع بغداد. وأخيراً، فإن هذه العناصر كلها لم تستطع أن تحرم تركيا من القدرة على المناورة في اتباع مصالحها الأمنية في حربها على إرهاب حزب عمال كردستان (PKK) في جنوب ـ شرق البلاد.

أواخر سنة 1997م، قام أحد الدبلوماسيين الأتراك بوصف هذه الهواجس والهموم المتضاربة قائلاً: «ينطوي اتفاق الحزبين الكرديين (KDP) و(PUK) على خطر إيجاد كيان كردي، وهو أمر غير مقبول بالنسبة إلينا. وإذا أقدما على تدمير كل منهما الآخر، كما هي حال الوضع الآن، فإن من شأن القتال أن يتيح لحزب عمال كردستان (PKK) فرصة تعزيز وجوده في المنطقة. نحن راغبون في أن تعود بغداد إلى المنطقة، ولكن الولايات المتحدة معارضة كلياً»[34].

وواجهت أنقرة بخيارات صعبة لغياب الحل المثالي النموذجي المتمثل بإقامة نظام ديمقراطي عراقي قَدْراً كافياً من الحكم الذاتي لسكانه الأكراد، يمنع حزب عمال كردستان (PKK) من استخدام الأراضي العراقية في نشاطاته، ويعزف عن بناء ترسانة عسكرية ضخمة. ومما لا يدعو إلى الدهشة أنها ـ أنقرة ـ حاولت تحقيق جميع مصالحها إلى حدود معيَّنة بدرجات متباينة من النجاح.

في أوقات مختلفة. كان لا بدَّ للتجديد المستمر لتفويض «عملية توفير الراحة» مثلها مثل بديلتها: «عملية العين الشمالية الساهرة» من استيعاب الولايات المتحدة وخطب ودها. أما الحفاظ على الصلة السياسية مع الفريقين الكرديين في شمال العراق كليهما، فكان يجب أن يوفِّر تأييدهما ضد حزب عمال كردستان (PKK) ويضمن سيطرة تركيا على التطورات الجارية في شمال العراق، فضلاً عن تمكين الجيش التركي، بصورة مطلقة نسبياً، من تجريد عمليات عسكرية ضد حزب عمال كردستان (PKK) على امتداد الحدود العراقية. أما إعادة العلاقات الرسمية مع بغداد ولو على مستوى دبلوماسي أدنى بسرعة نسبية بعد حرب الخليج، رفع التمثيل الدبلوماسي مؤخراً إلى مستوى السفراء، ودعوة طارق عزيز في شباط/ فبراير سنة 1999م، فكانت ترمي إلى الحيلولة دون حصول الطلاق الكامل بين الدولتين الجارتين في سبيل تأمين حصة ذات شأن من الفوائد الاقتصادية المحتملة لتركيا جراء رفع عقوبات الأمم المتحدة، خصوصاً في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لدى الأمم المتحدة، الذي أفضى أيضاً إلى إعادة فتح خطي أنابيب النفط التوأمين بين كركوك ويومورتاليق[35].

لقد تمثل الاستثناء الوحيد من هذه السياسة القائمة على الموازنة الدقيقة بين المصالح المتباينة بالعمل العسكري المباشر ضد مواقع حزب عمال كردستان (PKK) المحصَّنة. فالقوات المسلَّحة التركية درجت على اتخاذ قراراتها الخاصة بالأعمال المعنية بصورة مستقلة إلى حدٍّ بعيد، ودون إيلاء كبير اهتمام لعملية أنقرة أو للتوازن في العلاقات الكردية. الكردية بين حزبي (KDP) و(PUK). كان هدفها الأساسي متركزاً على الحيلولة دون نشوء مواقع دائمة لقوات حزب عمال كردستان خلف الحدود التركية، على حماية الأعمال العسكرية التركية في جنوب. شرق البلاد من أي تدخل مُعَادٍ، وعلى عزل مقاتلي حزب عمال كردستان (PKK) في تركيا عن مناطق اللجوء المحتملة في

شمال العراق. وقد كانت القوات المسلّحة التركية، التي اعتبرت مفيدة على هذا الصعيد، مستعدة أيضاً للانخراط في تعاون محدود مع حزب البارزاني (KDP) لأن المنطقة الخاضعة لسيطرة الأخير كانت متداخلة جزئياً مع منطقة عمليات حزب عمال كردستان (PKK) في شمال العراق. غير أن مثل هذا التعاون مع الأكراد العراقيين لم يمكّن قط من تقييد حرية الجيش في العمل. لقد شكّل طرد أوج آلان من سورية عن طريق التهديد بالتدخل العسكري، هو الآخر إنذاراً غير مباشر لبغداد والقادة الأكراد العراقيين داعياً إلى أخذ تصميم تركيا على محاربة حزب عمال كردستان (PKK) حيثما أمكن الوصول إليه مأخذ الجد.

كانت سياسة تركيا الحريصة على ألاّ تنأى بنفسها كلياً عن النظام العراقي سبباً لبعض المشكلات على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة. فالقيادة السياسية والعسكرية التركية لم تُسَلِّمْ قط، في الواقع، بالسياسة الأمريكية القائمة على عزل العراق والتشجيع على الإطاحة بصدام حسين خشية تهديد الاستقرار الإقليمي. وثمّة أيضاً كثيرون في الأوساط القيادية بأنقرة ممن يؤمنون بأن الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى دائبة، برغبة منها أو دونما رغبة، على دفع عجلة عملية إيجاد دولة كردية منفصلة في شمال العراق، وهو تطور لن تكون تركيا مستعدة قط لقبوله[36](*).

ظلّ التأييد التركي لـ«عملية توفير الراحة» متحفظاً على الدوام، وبقيت النقاشات البرلمانية حول تمديدها مثقلة بالمقترحات الداعية إلى إلغائها[37]. غير أن الجيش التركي بقي قادراً على إقناع السياسيين بأن التمديد كان في مصلحة

(*) لعلّ النموذج الصارخ لهذا الموقف هو سيل التهم الذي أطلقه نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية بولنت أجويد خلال الأزمة العراقية أوائل سنة 1998م، حيث حذّر من احتمال أن تكون بريطانيا العظمى عازمة، في السر، على إقامة دولة منفصلة في القسم الكردي من شمال العراق. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تركيا. فحتى رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين إيربكان انقلب رأساً على عقب وضمن تأييد كتلة حزبه، حزب الرفاه، البرلمانية في تموز/يوليو سنة 1996م، على الرغم من أنه كان، وهو في المعارضة، أحد أنشط معارضي «عملية توفير الراحة». رحَّبت القوات المسلَّحة التركية بالعملية لأن تورُّط التحالف العسكري المضطرد في شمال العراق كان من شأنه أن يساعد على التخفيف من ردود الأفعال الجماهيرية الدولية، الأمريكية منها خصوصاً، على عمليات الاجتياح العسكري التركية للمنطقة.

لم تكن الريب حول «عملية توفير الراحة» (OPC) إلاّ تعبيراً خاصاً عن إحساس أشمل لدى شعب تركيا بأن «تركيا تعرَّضت، بسبب الطبيعة المدوَّلة للمشكلة العراقية، لفقدان حريتها على صعيد التحرُّك في المنطقة. ومأزق تركيا الراهن يكمن في أنها، بمشاركتها في فرض الحصار الدولي على العراق، حرصاً على التعاون مع سياسات الولايات المتحدة والأمم المتحدة، إنما تسلك، فعلياً، سلوكاً يتناقض مع مصالحها الخاصة»[38].

يتجلّى الأمر بوضوح فيما يخص المصالح الاقتصادية. فقد تكبَّدت تركيا خسائر فادحة نتيجة العقوبات المفروضة على العراق، الذي كان على الدوام شريكاً تجارياً ذا شأن، وأهم مورِّدي النفط إلى تركيا. لقد كان الاقتصاد في جنوب ـ شرق البلاد معتمداً على العلاقات التجارية مع العراق وعلى مدخول حركة الترانزيت إلى العراق المارَّة بأكثريتها عبر المنطقة[39](*). أما التجارة شبه الشرعية التي تطوَّرت مع الجيب الكردي على امتداد السنين، خصوصاً النقل الذي يتعرَّض أحياناً للقطع، لمادة زيت الديزل من المنطقة الكردية إلى جنوب ـ

(*) بل وتوجد أصوات ترتفع من الدوائر السياسية التركية تقول إن «البطالة [في جنوب شرق البلاد] دائبة على مد نشاطات حزب عمال كردستان بصورة متزايدة». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

شرق تركيا، فلم تستطع أن تعوّض الخسائر الناجمة عن انهيار التجارة والأعمال الطبيعية التركية ـ العراقية. وبالتالي، فإن لتركيا مصلحة اقتصادية قوية، بل وسياسية، أحياناً، في رفع عقوبات الأمم المتحدة.

ظلّ المأزق السياسي التركي والوضع الاستثنائي الخاص للبلاد يطفوان على السطح كلما نشأت توترات بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية حول مطالبة الأمم المتحدة بالإشراف على عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل الموجودة لدى العراق. وما إن كانت هذه التوترات تتصاعد لتصل إلى مستوى دفع الولايات المتحدة إلى القيام بأعمال عسكرية ضد العراق لفرض أنظمة الأمم المتحدة، حتى كانت تركيا تتعرّض لخطر البقاء محصورة بين فكّي كمّاشة تضامنها مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة من جهة، ومصلحتها الكامنة في الحفاظ على علاقات سالكة مع بغداد من الجهة الأخرى. أضف إلى ذلك أن مثل هذه الأوضاع كانت تميل إلى خلق جملة من المشكلات السياسية الداخلية بسبب وجهات النظر المتباينة لدى القوى السياسية المختلفة في تركيا. وقد كان هذا واضحاً، مثلاً، خلال الأزمة التي تفجّرت أوائل سنة 1998م، حين واجهت حكومة مسعود يلماظ الائتلافية صعوبات في اتخاذ موقف موحّد. فآراء رئيس الوزراء كانت أكثر تناغماً مع الموقف الأمريكي المتشدّد من صدام حسين، في حين بدا نائبه ومنسّق السياسة الخارجية في وزارته، بولنت أجويد من حزب اليسار الديمقراطي (DSP)، أكثر تعاطفاً مع الزعيم العراقي[40]. حتى بعد حصول القطيعة بين بغداد والأمم المتحدة، وانطلاق الضربات الجوية الأمريكية، حاولت حكومة أجويد أن تُبْقِي خطوطاً مفتوحة أمام التواصل الودّي مع القيادة العراقية، على الرغم من أنها ظلّت في الوقت نفسه، تؤكّد أيضاً ضرورة امتثال العراق لقرار الأمم المتحدة.

من شأن هذا الاستعراض العام لتورُّط تركيا المعقَّد في الشؤون العراقية

بعد حرب الخليج، أن يتمخَّضَ عن استنتاج يقول إن أنقرة حريصة على التوصُّل إلى تسوية دائمة للمشكلة العراقية، ولكن دون امتلاك الوسائل اللازمة لتحقيق مثل هذه التسوية، انطلاقاً من إمكانياتها الخاصة، أو لحفز حليفتها الرئيسية على العمل في سبيل تسوية تلبِّي المصالح التركية. ثمَّة شعور متنامٍ لدى الأوساط السياسية التركية بأن العقوبات المفروضة على العراق يجب أن تنتهي، لأن البلد لم يعد يشكِّل خطراً على التوازن الإقليمي. من الواضح أن مثل هذا الموقف يتناقض مع السياسة الأمريكية الدائبة على تكثيف جهودها الرامية إلى الإطاحة بنظام صدام. وبالتالي، فإن تركيا ستبقى محكومة بوضع «تتمخض فيه الضغوط المتضاربة الصادرة عن الحلفاء، مع حاجة تركيا الأساسية إلى علاقات جيِّدة مع العراق، عن مأزق شديد الإرباك على صعيد السياسة الخارجية»[41].

التعاون التركي ـ الإسرائيلي الاستراتيجي الجديد

شكَّل توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر سنة 1993م، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عامل دفع لعلاقات تركيا مع إسرائيل. أدَّى اعتراف المنظمة بإسرائيل إلى تقليص ضرورة اتباع موقف شديد الحرص على الموازنة بين الدول العربية وإسرائيل. فالتحسين الحذر للعلاقات الثنائية الذي كان على قدم وساق منذ عدد من السنوات أمكن قلبه إلى عملية تطوير سريع لسلسلة طويلة من أشكال التعاون الواسع وبعيد المدى على مختلف الأصعدة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية[42]. وفيما شهدت العلاقات الثنائية، خصوصاً في المجال العسكري، ازدهاراً ملحوظاً، فإن الآمال المعلَّقة على المساهمات التركية أو المشتركة الممكنة في إقامة نظام إقليمي جديد قائم على التعاون لم تتمكَّن من أن تتحقَّق بسبب التغيير الحكومي في إسرائيل ونتيجة انهيار المباحثات السلمية الإسرائيلية ـ السورية.

ما لبث ما كان يمكن اعتباره في البداية نوعاً من التفاهم على التعاون بين الدولتين الأقوى في المنطقة على طريق تشجيع قيام نظام إقليمي جديد أن تطوَّر إلى علاقة خاصة ذات آفاق غير واضحة. شعرت سورية، وإيران، والعراق بالتهديد المباشر، وبادرت أكثرية الدول العربية الأخرى إلى التحذير من قيام «جبهة عسكرية» جديدة في المنطقة، جبهة مصمَّمة «في التحليل الأخير لحماية المصالح الإسرائيلية والأمريكية، ولاحتواء تلك الدول التي تعارض سياساتهما»[43]. لم يكن ذلك إلاَّ نتيجة الموقف الصارم الذي اتخذته أنقرة من علاقتها الجديدة مع إسرائيل خلال فترة نتنياهو، حيث كانت عملية السلام مجمَّدة عملياً. يتعيَّن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت عودة حكومة باراك الإسرائيلية الجديدة إلى النظرة السابقة المتسمة بقدر أكبر من النزعة التعاونية إلى العملية السلمية ستفضي أيضاً إلى تهدئة المخاوف العربية من التعاون التركي - الإسرائيلي. من شأن حصول ذلك أن يتمخض عن إبراز مفاعيل التعاون الداعمة للاستقرار على صعيد التطورات الإقليمية بصورة أوضح.

جرت بعد أوسلو سلسلة من الزيارات التركية - الإسرائيلية ذات المستوى الرفيع كانت مصحوبة بتوقيع جملة من الاتفاقيات الثنائية المهمة التي تنظم التعاون في مجالات مختلفة. فبين تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1993م، وتشرين الثاني/نوفمبر سنة 1994م، قام كل من وزير الخارجية التركي حكمت جتين، ورئيس الدولة الإسرائيلي عازر وايزمن، ووزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز، ورئيسة الوزارة التركية تانسو تشيللر بزيارات متبادلة للبلدين. وقَّع جتين مذكَّرة تفاهم حدَّدت إطار التعاون البعيد المدى، بما فيه التعاون العسكري. وحاولت السيِّدة تشيللر أن تمهِّد الطريق لعلاقات اقتصادية أنشط وأقوى. ولدى قيام رئيس الجمهورية التركي بزيارة إسرائيل في آذار/مارس سنة 1996، تمَّ توقيع اتفاقية تجارة حرة كانت تتمة لاتفاقية خاصة بالتعاون في مجال التدريب العسكري جرى توقيعها في شهر شباط/فبراير، ولم تلفت الأنظار

لبعض الوقت[44](*). بهذه الاتفاقيات وعد الاقتصادان الأعظم والقوتان الأكبر من حيث الجبروت العسكري في المنطقة، بتعاون طويل الأمد لفائدة الطرفين كليهما. ثمّة، منذ ذلك الوقت، سلسلة من الزيارات الدبلوماسية المنتظمة لمختلف أعضاء الحكومتين، ولشخصيات سياسية مهمة أُخرى، رافقت عملية التعاون الاقتصادي والعسكري، مؤكِّدة الأهمية التي يعلِّقها كلٌّ من الجانبين على هذه العملية.

من خلال اتفاقية التجارة الحرة، تسعى تركيا إلى أن تلتحق، بطريقة أكثر اتصافاً بالبُعد عن المباشرة، بركب اتفاقيات التجارة الحرة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى إضافة عناصر مهمة إلى اتفاقية الوحدة الجمركية الخاصة بها مع الاتحاد الأوروبي، تلك الاتفاقية التي أصبحت نافذة اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1996م[45]. تشكِّل الحالة المتقدمة نسبياً للقطاع العام الصناعي في البلدين كليهما، هي الأخرى، مؤشراً إيجابياً على وجود إمكانيات نمو لا بأس بها للتجارة البينية بعد نفاذ اتفاقية التجارة الحرة بصورة كاملة. بقي الميزان التجاري، حتى الآن، يميل لصالح تركيا التي تصدِّر المنسوجات، والمعدات الإلكترونية، والمواد الغذائية، والقمح إلى إسرائيل التي تبيعها مواد كيميائية، وأدوات بلاستيكية، وكومبيوترات ومعدات اتصالات بعيدة، فضلاً عن تجهيزات الري. بلغ حجم التجارة 760 مليوناً من الدولارات في سنة 1998م، بزيادة عشرين بالمئة عما كان عليه سنة 1997م؛ ويأمل الطرفان كلاهما بنمو الحجم ليصل إلى مليار واحد من الدولارات في سنة 2000م[46]. ثمة تحسين آخر للروابط الاقتصادية يمكن أن

(*) تم دعم اتفاقية التجارة الحرة باتفاقية تحظر الازدواجية الضريبية وبأخرى تشجع الاستثمارات وتوفر الحماية لها. أما فيما يخص اتفاقية التعاون العسكري، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

يتحقَّق عبر قيام تركيا، مع الزمن، بتزويد إسرائيل بمياه الشرب، على الرغم من أن مثل هذه الأفكار لا يمكن أن تتحقَّق، حسب أقوى الاحتمالات، إلاَّ ضمن إطار خطة أوسع للسياسة المائية الإقليمية بعد التوصل إلى تسوية سلمية دائمة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

ظلَّت العلاقات الاقتصادية والتجارية مصحوبة بفيض متدفق من السُيَّاح الإسرائيليين المتوجِّهين إلى تركيا، بعد سنة 1993م، خصوصاً. لم تكن شواطىء تركيا الجنوبية، بالنسبة إلى هؤلاء السياح الإسرائيليين، منطقة استجمام قريبة وقليلة التكاليف بصورة معقولة فقط، بل وكانت، عبر كازينوهاتها، توفِّر، إلى وقت قريب، فرصة المقامرة المحظورة في إسرائيل. غير أن الحظر الذي فُرض على أندية القمار في تركيا في أثناء متابعة قضية صوصرلوق سنة 997.م، ما لبث أن أدَّى إلى إغلاق هذا المتنفس على الإسرائيليين. ومهما يكن فإن السياحة الإسرائيلية في سنة 1997م، زادت بنسبة 3,7 بالمئة عما كانت عليه سنة 1996م. جاء العديد من السياح الإسرائيليين الذين بلغ مجموعهم 263 ألفاً إلى استانبول، التي كانت وطناً لجالية يهودية منذ تعرض اليهود السفارديين للطرد من إسبانيا سنة 1492م، في أثناء محاكم التفتيش الكاثوليكية. كثيرون من هؤلاء اليهود الاستانبوليين هاجروا إلى إسرائيل بعد قيامها، ولكنهم حافظوا على بعض الروابط مع العاصمة (الثقافية) التركية[47].

لقد تراجع اهتمام الجمهور بالعلاقات الاقتصادية بعد نفاذ اتفاقية التجارة الحرة في أيار/مايو سنة 1997م. أما البُعْد العسكري للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية فقد استأثر، بصورة شبه كاملة، بالنقاش السياسي نتيجة لمدى وسرعة تطوره. فما بدأ باتفاقية التدريب العسكري في شباط/فبراير سنة 1996م، ما لبث أن تطوَّر بسرعة إلى تعاون واسع يكاد يشمل جميع أنماط النشاطات ذات العلاقة بالجيش[48]. يتضح من كثافة زيارات كبار القادة العسكريين ومسؤولي وزارة الدفاع رفيعي المستوى، أن مركز اتخاذ القرار

بالنسبة إلى القطاع العسكري من العلاقة في أنقرة موجود في هيئة الأركان العامة.

ثمّة في صُلْبِ العلاقة حوار استراتيجي نصف سنوي، وهو مقترح إسرائيلي، بدأ في أنقرة في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م. وفي هذه الحوارات التي يشارك فيها عدد كبير من ضباط الجيش ذوي الرتب الرفيعة، ينصب الكلام عادة على تقويم الأخطار الإقليمية كما يراها الفريقان كلاهما، ويتضمّن تبادلاً للمعلومات الاستخباراتية. ومثل هذه المبادرات لا تقف عند حدود المساهمة في تحسين وتعزيز الروابط الشخصية بين الشخصيات القيادية العسكرية بل وتتجاوزها لتشكّل شرطاً مسبقاً لا يمكن الاستغناء عنه لأية عمليات عسكرية مشتركة لاحقة. ومثل هذا الاحتمال يتعذر استبعاده نظراً لقيام كل من إيران، والعراق، وسورية بحيازة الصواريخ التي تعتبرها كل من تركيا وإسرائيل تهديداً موجهاً إليهما[49].

تَحَدَّثَتْ تقارير صحفية عن أن مشاركين أردنيين حضروا أيضاً جانباً من الاجتماعات[50]. إذا صحّت الأنباء فإن تلك هي المرة الثانية التي يكون فيها الأردن قد التحق بركب العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بعد مشاركة مراقب عسكري أردني رفيع المستوى في مناورة «عروس البحر الموثوقة» البحرية الأمريكية ـ الإسرائيلية ـ التركية التي جرت في المياه الإقليمية الإسرائيلية أوائل كانون الثاني/ يناير سنة 1998م. من المبكر الحديث، على أية حال، عن أي توسيع للمباحثات أو حتى التعاون إلى مشروع ثلاثي الأطراف، على الرغم من أن الجيش التركي سيكون مرحّباً بمثل هذا التطور. ثمة كانت مناورات تدريبية ثنائية لوحدات برّية صغيرة في تركيا والأردن في ربيع 1998، بهدف تبادل الخبرة، واكتساب المعرفة بالممارسات وأساليب التدريب المحلية الوطنية، وتعزيز التعاون العسكري بصورة عامة[51]. غير أن الملك الأردني الراحل حسين أنكر بقوة، في إحدى زياراته لواشنطن، أن تكون ثمة أية نوايا أردنية

للالتحاق بركب التعاون التركي ـ الإسرائيلي، دون إهمال الإشارة إلى العلاقات الثنائية الممتازة مع تركيا[52].

لعل الجانب الثاني الأكثر أهمية للتعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي هو الجانب المتعلّق بتطوير الأسلحة والمعدات. ففي أواخر سنة 1996م، فازت الصناعات الجوية الإسرائيلية في منافسة دولية بعقد لإدخال تحسينات على 54 طائرة تركية مقاتلة نفاثة من طراز إف ـ 4، مقابل 632 مليوناً من الدولارات، وفيما بعد فازت بعطاء لتحسين 48 طائرة تركية من طراز إف ـ 5، في مشروع بلغت قيمته 80 مليوناً من الدولارات. سيكون المشروع مشتملاً على زيادة الطاقة النارية والقدرة على المناورة فضلاً عن تحسين الرؤية والإلكترونيات. بدأ المشروع في إسرائيل وسينتهي في مركز الإصلاح التابع لسلاح الجو التركي في اسكيشهر، مما يعني أن الأمر ينطوي على قدر كبير من نقل التكنولوجيا إلى قطاع الصناعة العسكرية التركية[53].

يترافق مع عملية تحسين طائرات الـ إف ـ 4، شراء 200 صاروخ إسرائيلي من طراز بوبي ـ 1، من قبل سلاح الجو التركي جنباً إلى جنب مع خطط لإنتاج المئات من صواريخ بوبي ـ 2، التي يصل مداها إلى 150 كيلومتراً بصورة مشتركة. وهذه الصواريخ يمكن تركيبها أيضاً على طائرات إف ـ 16 التركية. كذلك فإن الدولتين وقعتا مذكرة تفاهم حول التطوير والإنتاج المشترك لمنظومة صواريخ مضادة تكتيكية ذات مدى متوسط بعد أن رفضت الولايات المتحدة ضم تركيا إلى المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي لتطوير صواريخ آرو (السهم) من طراز ATBM[54].

عبَّرت تركيا عن اهتمامها بطائرة الإنذار المبكر المعروفة باسم فالكون (الصقر)، وبالطائرات غير المأهولة، وبالأسيجة الخاصة، وبمنظومات المراقبة الرادارية لإحكام إغلاق حدودها مع العراق وسورية، وببندقية المشاة المعروفة باسم الجليل لإحلالها محل بنادق الـ جي ـ 3، المستعملة الآن في الجيش

التركي. إن الصناعة العسكرية الإسرائيلية التي تنتج دبابة مركافا ـ 3، هي بين الأطراف المشاركة في المناقصة الخاصة بالمشروع التركي الذي يقدر بـ 4,5 مليارات من الدولارات لإنتاج المئات من أحدث الدبابات بصورة مشتركة لإحلالها محل المعدات التركية العتيقة[55]. وبفضل جملة هذه المشروعات تكاد إسرائيل أن تصبح شريكة تركيا الرئيسية في ميدان الصناعة العسكرية. وقيادة الجيش التركي، التي تبحث عن بدائل للشركاء الأمريكيين والأوروبيين الغربيين في مجال الحيازة والإنتاج المشترك للخلاص من الشروط السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالقضية الكردية، وبمسائل أخرى مشابهة غالباً ما يجري ربطها بمثل ذلك التعاون، هي التي تقف وراء هذا التطور.

وينطوي التعاون التركي ـ الإسرائيلي أيضاً على التدريب العسكري. فسلاح الجو الإسرائيلي يستطيع، بصورة منتظمة، أن يستخدم قواعد موجودة في وسط الأناضول لتدريب الطيارين على التحليق طويل المدى فوق أراضٍ جبلية تدريباً يتعذر توفيره في إسرائيل، غير أن من شأنه أن يصبح ضرورياً عند القيام بأية مهمات ضد إيران. وعلى الرغم من أن تفاصيل اتفاقية التدريب ليست منشورة، فإن هناك أوساطاً واسعة، تعتقد بأن الطيارين الإسرائيليين يستفيدون أيضاً من إمكانية التحليق في أجواء قريبة من إيران، وسورية، والعراق لالتقاط المعلومات الاستخباراتية. أما طائرات إف ـ 16 التركية فتتلقّى بانتظامٍ تدريبات في مجالات الرد على الصواريخ المضادة، والحرب الإلكترونية، والمعارك القتالية، في صحراء النقب الإسرائيلية، بالإفادة من تكنولوجيات التدريب الإسرائيلية المتقدمة[56]. وإضافة إلى التدريبات الجوية المتبادلة، قام سلاحا البحرية التركي والإسرائيلي بمناورات مشتركة في المياه الدولية بالقرب من الشاطىء السوري لتنسيق إجراءات البحث والإنقاذ، التحقت بهما في كانون الثاني/ يناير سنة 1998م، القوات البحرية الأمريكية لتنفيذ مناورة ثلاثية الأطراف.

في حين أن التعاون الاقتصادي والتواصل السياسي بين تركيا وإسرائيل سارا على ما يرام، ما لبث التعاون العسكري أن أصبح موضوع جدل خلافي في تركيا من جهة، وبين تركيا والدول العربية من جهة ثانية. فمنذ البداية هبَّت، ليس فقط سورية، وإيران، والعراق، بل وحتى الدول العربية الأكثر اعتدلاً، إلى إطلاق سيل من الانتقادات العنيفة الموجَّهة ضد «التحالف الوليد» كما جرى وصف التعاون التركي ـ الإسرائيلي[57]. لم يستطع فيض التأكيدات التركية الزاعمة أن هذا التعاون لم يكن موجَّهاً ضد أي طرف ثالث، ولم يكن سوى اتفاق واحد بين العديد من الاتفاقات التي سبق لأنقرة أن وقَّعتها، بما فيها عدد غير قليل من الاتفاقات الموقَّعة مع بلدان عربية، أن يخفِّف من هواجس العرب وثورة غضبهم. ففي أحد الاجتماعات الوزارية بالقاهرة في آذار/ مارس سنة 1998م، عبَّرت الجامعة العربية، مرة أخرى، عن القلق إزاء التعاون التركي ـ الإسرائيلي، وطالبت تركيا بإعادة النظر في سياستها. كذلك قامت الجامعة بانتقاد أنقرة على سياستها المائية فيما يخص نَهْرَيْ الفُرات ودِجلة، هذه السياسة التي تعتبر ضارَّة بالنسبة إلى المصالح السورية والعراقية[58].

ثمَّة مخاوف أقوى من ذلك عبَّرت عنها سورية وإيران اللتان تشعران بالتهديد المباشر جراء هذا التعاون. ورداً، ربما، على تقارب تركيا مع إسرائيل، بادرت سورية إلى تحسين علاقاتها المجمَّدة مع العراق وإلى رفع مستوى الروابط مع إيران. إن تركيا وإسرائيل تنظران بعين الريبة إلى إيران بسبب تورُّط طهران في النشاطات العديدة الشرق أوسطية، التي نالت كل منهما نصيبها منها. أضف إلى ذلك يشكِّل قيام إيران بمراكمة الأسلحة، وخصوصاً الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، جنباً إلى جنب مع قدراتها النووية المحتملة، مصدر قلق عميق بالنسبة إلى الأوساط الأمنية التركية والإسرائيلية[59]. حتى في غياب أية اتفاقيات دفاعية صريحة، لا تبدو محتملة بقوة، يمكن للتعاون

العسكري أن يضطلع بدور حزام أمني معزَّز ومدعَّم بالنسبة إلى الطرفين. فوضعية إسرائيل في أي اشتباك عسكري لاحق مع إيران، من شأنها أن تتحسَّن كثيراً حين تصبح قادرة على استخدام المَعْبَر التركي، في حين يمكن لثمار البرامج المنظورة على صعيد حيازة الأسلحة والإنتاج العسكري المشترك، أن تؤدِّي إلى مضاعفة قدرات الردع التركية ضد أية تهديدات إيرانية لاحقة بإثارة نزاعات عسكرية، مهما كانت غير محتملة.

يتعيَّن على تركيا أيضاً أن تطمئن إلى عدم تحوُّل مصالحها إلى ضحايا لأية اتفاقية سلام إسرائيلية ـ سورية[60]. فأنقرة تبدي قَدْراً استثنائياً من التخوُّف والقلق إزاء احتمال حفز مثل هذه الاتفاقية السورية على توجيه طاقتها العسكرية ضد تركيا في سبيل تدعيم مطالبتها بمحافظة هاتاي التركية، لواء إسكندرون السابق، تلك المحافظة التي اضطرَّت دمشق إلى التنازل عنها لتركيا تحت الضغط الفرنسي سنة 1939م. أضف إلى ذلك أن سورية تستطيع أن تحاول تدعيم موقفها في النزاع المائي بتهديدات عسكرية بعد أن تكون قد تحرَّرت من التدابير الاحتياطية العسكرية ضد إسرائيل، بل وقد ينشأ نوع من التفاهم السوري ـ الإسرائيلي حول حل مشكلتهما المائية المشتركة فيما يخص نهر الأردن على قاعدة ضغط مشترك مدعوم من الولايات المتحدة على تركيا لإجبارها على الإذعان للمطالب السورية حول توزيع مياه الفُرات[61]. لن تغرق تركيا كلياً في بحر من الحزن والأسى، إذا ما تمخض تعاونها العسكري مع إسرائيل عن تصليب الموقف السوري من جدوى وصوابية المباحثات السلمية.

دأبت الحكومات التركية، تحت ضغط قيادة الجيش، على الاستخفاف بالانتقادات العربية. حتى خلال الفترة الانتقالية الإسلامية لرئاسة نجم الدين إيربكان، لم يكن مسموحاً للجناح الرفاهي (نسبة إلى حزب الرفاه RP) في الحكومة أن يتدخَّل، بصورة جوهرية، في سياسة التعاون الناشئة، واضطر

إيربكان لابتلاع معارضته لتلك السياسة، تلك المعارضة التي كان قد عبَّر عنها بقدر كبير من الحيوية وهو خارج الحكومة[62](*). أضف إلى ذلك أن كثيرين في الأوساط السياسية التركية يعتقدون بعدم وجود أسباب وجيهة تدعو أنقرة لى الاهتمام بالمشاعر السياسية العربية، لأن البلدان العربية لم تبد أي تفهم أو دعم خاص لمصالح تركيا في الماضي. وهذا يصح، بصورة استثنائية، على القضية القبرصية والتعويض عن خسائر تركيا جراء حرب الخليج [الثانية] في سنة 1991م.

ثمّة من يشيرون إلى أن على تركيا، لانخراطها المحتوم وتورطها الذي يتعذر الهروب منه في شؤون الشرق الأوسط وشجونه، أن تحرص على تجنب استعداد البلدان العربية عن طريق تطوير علاقة منحازة مع إسرائيل. يبدو أن هذا هو رأي حكومة أجويد أيضاً. فانطلاقاً من خط هذه الحكومة القائم على اتباع سياسة خارجية تؤكِّد البُعد الإقليمي، قام وزير الخارجية إسماعيل جيم بزيارة مختلف البلدان العربية لتحسين العلاقات والتخفيف من الهواجس العربية إزاء سياسة تركية ذات بُعد واحد في الشرق الأوسط[63].

هناك على الدوام قَدْر معيَّن من التوتر بين الموقف ذي التركيز الأمني من شؤون الشرق الأوسط، وهو الموقف الذي يحظى بتفضيل القوات المسلَّحة التركية من جهة، وبين موقف أكثر استلهاماً للسياسة ومنطقها تمثله نُخْبَة السياسة

(*) أواخر سنة 1996م، حاول إيربكان، عبثاً، تعطيل اتفاقية لتحسين طائرات (إف ـ 4) المقاتلة التركية من قِبَلِ مؤسسة صناعة الطائرات الإسرائيلية. كثيراً ما كان يتم تجاوزه في العملية السياسية من قِبَلِ كبار ضباط الجيش، حيث بادرت الصحافة التركية، قبيل رحيل تحالف الرفاه ـ الطريق القويم عن السلطة، إلى طرح السؤال التالي: «منذ متى، حتى الآن، كان رئيس الوزراء يضطلع بأي دور في عملية صنع القرار على صعيد العلاقات مع إسرائيل؟». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الخارجية التركية من الجهة المقابلة. ينطلق الجيش، في المقام الأول، من اعتبارات تدعيم قدرات تركيا على صعيدي الردع والدفاع في مواجهة أية فعاليات عسكرية عدائية محتملة من جانب دول مجاورة، فضلاً عن محاربة تهديدات فعلية تتعرَّض لها وحدة البلاد السياسية والإقليمية. أما نُخْبَة السياسة الخارجية فتميل عادة إلى أخذ الطيف الأوسع للترابط الإقليمي بين القوى وتطوره المحتمل بعين الاعتبار، مما يفضي، بصورة آلية، إلى سياسة أكثر اتصافاً بالرفض والممانعة، وأُخرى أكثر توازناً تُجَاه التطورات الإقليمية، وفي التعامل مع الأطراف الفاعلة في المنطقة.

من شبه المؤكَّد أن النظرة العسكرية تغيظ الدول المجاورة التي تحس بالخطر من تدابير التسلُّح التركية، وتحدث استقطاباً في المواقف الإقليمية، كما يتجلَّى بوضوح من ردود الأفعال الإيرانية ـ العربية المعادية على التعاون العسكري الناشىء بين تركيا وإسرائيل. أما الموقف السياسي فيقود، رغم العديد من التصريحات المناقضة الصادرة عن المناوئين لهذا الموقف، إلى عزل تركيا عن القضايا ذات البُعد الإقليمي، ويقلِّص من نفوذ البلاد وتأثيرها على الشؤون الإقليمية، كما يمكن أن يُرى من الدور الثانوي الذي تضطلع به أنقرة في عملية السلام وغياب النفوذ الذي تعاني منه تركيا في مجمل الصراع الدائر بهدف فرض الهيمنة على منطقة الخليج بين إيران والدول العربية.

لكل من الموقفين حسناته أو فضائله. فطوال بقاء الشرق الأوسط خاضعاً لشبكة علاقات بين دول منطلقة، بصورة رئيسية، من اعتبارات توازن القوة حيث يجري النظر إلى معظم الأحداث باعتبارها ألعاب خيارات صفرية (Zero-sum games)، من شأن قيام تحالف تركي ـ إسرائيلي طويل الأمد، أن يساعد على تحسين الاستقرار الإقليمي «عبر تشكيله لرادع عسكري قوي ضد أي أعداء محتملين»[64]. ويكتسب الأمر مصداقية خاصة إذا بقي التحالف، شأنه حتى الآن، متمتعاً بدعم الولايات المتحدة وتأييدها. من الممكن أيضاً توفير المزيد

من التحسين لحالة الاستقرار، عن طريق التعاون في مجال التخطيط للطوارئ».

غير أن هذا لا يلبث أن يطرح السؤال الحسَّاس والدقيق المتمثل بالمدى الذي يمكن للجيش التركي أن يكون مستعداً لبلوغه على صعيد التورط في الأحداث العسكرية التي لا تكون موجَّهة ضد تركيا مباشرة. يشي سجل الجيش بأنه شديد العزوف عن مثل هذا التورُّط. وكذلك فإن إسرائيل أبدت، هي الأخرى، عزوفاً واضحاً عن التورُّط بعمق في صراعات تركيا الأمنية في المنطقة، سواء أكانت ضد حزب عمال كردستان (PKK) أم نزاعات مائية مع سورية. وقد سلَّطت الحكومة الإسرائيلية كثيراً من الضوء على هذه الحقيقة حين قام الأتراك بممارسة ضغوط على دمشق لكي تطرد أوج آلان. أعلنت حكومة نتنياهو مرة بعد أخرى عن أنها غير ذات علاقة بالتهديدات العسكرية الصادرة عن تركيا ضد سورية. غير أن القيادة السورية لم تعتبر التحرك التركي خديعة خوفاً من احتمال حصول تدخل إسرائيلي. وبالتالي فإن الدول العربية ما زالت مسكونة بالشكوك والهواجس، على الرغم من عدم وجود أسباب وجيهة تدعو إلى توقع تطور التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي إلى حلف حقيقي. وطوال بقاء هذه الهواجس والشكوك، فإن طاقة الردع الكامنة في التعاون تظل دائبة على أداء وظيفتها.

سيكون الأساس المنطقي للتعاون، من وجهة نظر الجيش التركي، متمثلاً بتعزيز قدرات تركيا على الدفاع عن مصالحها القومية في المنطقة، وبتوفير إمكانية تدعيم العلاقات التركية ـ الأمريكية. فالولايات المتحدة لا تستطيع إلاَّ أن ترحِّب بالتعاون التركي ـ الإسرائيلي بوصفه عامل تدعيم وتقوية للعناصر الموالية للغرب في الشرق الأوسط. قد يفضي الأمر إلى تحسين النزوع الأمريكي إلى التجاوب مع الحرص التركي على تعميق العلاقة المتبادلة. إذا نجحت تركيا في دفع الجالية اليهودية الأمريكية إلى تأييد المصالح التركية، فإن

مقاومة جماعات الضغط (اللوبيات) الأخرى في واشنطن سيتم تحييدها بقدر أكبر من السهولة.

أما بالنسبة إلى النظرة، ذات التركيز السياسي الأقوى، إلى شؤون الشرق الأوسط التي تميز قطاعات ذات شأن من المؤسسة السياسية التركية، فإن الحل الرئيسي يكمن في افتقارها إلى القدرة على المساهمة بصورة مباشرة في حل جملة المشكلات السياسية المتفاعلة في المنطقة؛ إذ لا تستطيع أن تستثمر طاقاتها الكاملة إلاّ بعد حل المشكلات الرئيسية من حيث المبدأ، لأن المساومة السياسية تتركز، في المقام الأول، على تطوير منظومات إقليمية متعدِّدة الأطراف للتعاون حول أمور مختلفة. وطوال بقاء الصراع الإسرائيلي ـ العربي من جهة، والتنافس فيما بين العرب أنفسهم من جهة ثانية، النمطين السائدين من أنماط التطور السياسي في المنطقة، فإن الأفكار التركية الداعية إلى التعاون الإقليمي البيني داخل المنطقة وبين دولها ستظل تقابل بالترحيب اللفظي غير أنها ستبقى تواجه مقاومة عنيفة على صعيد التطبيق العملي. ومن هذا المنظور، فإن التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي لا يسعه إلاّ أن يعمّق الشكوك العربية حول النوايا الحقيقية الكامنة وراء مقترحات التعاون الأوسع التي تطرحها أنقرة. وبالتالي فإن التعاون، عدا عن انطوائه على بعض الفوائد لكل من تركيا وإسرائيل، لا يبدو قادراً على ممارسة تأثير أوسع في عملية التغلب على الأنماط السائدة والطاغية من النزاعات الإقليمية.

مشكلة الماء المقيمة

يشكّل وجود التعاون، أو غيابه، مفتاح التعامل مع أزمة محتملة أخرى في علاقات تركيا مع جيرانها العرب، ألا وهي تلك المتعلقة بمسألة استخدام مياه حوض نَهْرَيْ الفُرات ودِجلة. تتحكَّم تركيا بالمنابع الرئيسة والأجزاء العليا

من هذه المنظومة المائية، التي تنطوي على أهميةٍ بالغة بالنسبة إلى عملية التنمية الاقتصادية لجنوب ـ شرق الأناضول وأجزاء من سورية والعراق اللذين تتركّز تجمعاتهما السكانية في هذا الحوض[65]. وإذا أخذنا الزيادة السكانية المتنامية وخطط التنمية الاقتصادية لدى البلدان الثلاثة للري الزراعي وتوليد الطاقة المائية ـ الكهربائية بعين الاعتبار، فإن مشكلات عويصة في مجال استخدام الماء سوف تنشأ قريباً بالنسبة إلى كل من سورية والعراق إذا لم يتم اعتماد سياسة مائية مشتركة[66](*). فالعراق يخطط لتوسيع مساحاته المروية إلى أربعة ملايين هكتار مع حلول سنة 2010م، في حين قد تصل المساحة المروية في سورية إلى 400,000 هكتار، بحلول سنة 2015م، فضلاً عن أن تركيا دائبة على توسيع أراضيها القابلة للري في جنوب ـ شرق البلاد إلى 1,6 مليون من الهكتارات[67].

يكمن سبب النزاع بين تركيا وجارتيها في مشروع التنمية العملاق الذي تعتزم تركيا من خلاله أن تقلب إقليمها الجنوبي ـ الشرقي إلى «فردوس» حقيقي. يُعرف المشروع باسم **مشروع جنوب شرق الأناضول** (الغاب GAP اختصاراً)، وقد تم إطلاقه أواخر عقد السبعينيات. ومشروع (الغاب) هذا هو المشروع التنموي الإقليمي الأكبر والأعلى طموحاً في تاريخ الجمهورية التركية. من المقرَّر أن يؤدّي المشروع بسدوده الاثنين والعشرين، وبمحطاته التسع عشرة لتوليد الطاقة، وبأقنيته التي تبلغ أطوالها ألفاً من الكيلومترات للري، إلى تغيير النسيج الاقتصادي والاجتماعي لتسع من المحافظات المتخلفة

(*) فيما يخص دجلة تنطوي إيران أيضاً على بعض الأهمية لسيطرتها على بعض الروافد مثل الزاب الأسفل. حتى الآن لم يتمخض الأمر عن أية مشكلات في العلاقات الإيرانية ـ العراقية. غير أن من شأن الوضع أن يتغيّر إذا ما بدأت إيران تستخدم مياه الزاب الأسفل لأغراض الري أو توليد الطاقة الكهربائية، بما يقلّص من كمية مياه الدجلة الواصلة إلى العراق. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

في المنطقة التركية ذات الأكثرية الكردية. «من شأن قلب الاقتصاد المحلي من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد زراعي قائم على التجارة... أن يذيب التطلعات القومية الكردية الكامنة إلى إقامة وطن مستقل»[68]. أضف إلى ذلك أن مشروع (الغاب) سيزيد من قدرة تركيا على توليد الطاقة الكهربائية بنسبة تتراوح بين 70 و80 بالمئة، ما سيخفّف بعض الشيء من حاجة البلاد المتزايدة إلى الطاقة[69]. لقد احتلَّ المشروع أعلى مراتب الأولوية السياسية، مما كان يعني أيضاً مجهوداً مالياً هائلاً من جانب تركيا، لأن مصادر التمويل الدولية بقيت شحيحة في ضوء الصراع الإقليمي المحتمل الذي يصاحب المشروع[70](*).

مهما بلغت فائدة مشروع (الغاب) لعملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في تركيا، فإن سورية والعراق يعتبرانه شديد الأذى والضرر. وعلى الرغم من أن التوصل إلى حسابات دقيقة أمر صعب بسبب التقلبات السريعة للعديد من المتغيرات ذات العلاقة، فإن هناك تقديرات تقول بأن مشروع (الغاب) في مرحلته النهائية سيختزل تدفق الفرات بنسبة تتراوح بين 30 و50 بالمئة. وسوف يعني هذا خسارة للماء تكاد لا تطاق بالنسبة إلى سورية والعراق. حتى لو أخذنا في اعتبارنا أن من شأن طاقة تدفق دجلة أن تحول دون حصول تغيير كبير في الوضع، فإن حاجة تركيا إلى مياه دِجلة ستتضاعف، هي الأخرى، مع تقدم العمل في مشروع (الغاب). ثمّة تقديرات متفائلة تقول «تشير أقوى الاحتمالات إلى أن العراق سيواجه نقصاً في الماء في غضون عقد واحد،

(*) قرر البنك الدولي، بعد شكاوى سورية، أن لا يتورط في عملية تمويل سد أتاتورك ومنظومة أنفاق أورفة التابعة للسد لإرواء سهل حران الفسيح الواقع إلى الشمال من مدينة أورفة. تعيَّن على تركيا أن تتحمل أعباء هذا الجزء الأساسي من المشروع وحدها إلى حد كبير. ومشروع (الغاب) يبقى متأخراً على الدوام عن البرامج الزمنية الموضوعة جراء مشكلات عويصة تعاني منها الميزانية التركية. للاطلاع على التفاصيل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

وستتعرَّض سورية للمشكلة ذاتها خلال عشرين إلى ثلاثين سنة»[71]. ومن الممكن لهذا الوضع أن ينشأ في موعد أبكر إذا لم تبادر تركيا إلى زيادة كمية المياه التي تطلقها باتجاه جارتيها[72](*).

تطالب سورية والعراق باتفاقية دولية ملزمة بين البلدان الثلاثة تتضمن تحديداً دقيقاً لكمية الماء التي سيتم تزويد كل منها من قبل الشريكين الآخرين. أما النُّخْبَة السياسية التركية فترى مثل هذه المطالب محاولة لتقييد السيادة التركية على استخدام ثرواتها الطبيعية بدلاً من أن تشكِّل مدخلاً لإقامة تعاون قد يفضي إلى توزيع لاستخدام الماء يمكن أن يلبي حاجات جميع الدول المشاطئة للنهرين. ومن جانبها، عبَّرت أنقرة عن استعدادها للنظر في حل تعاوني وفقاً لشرط أن:

> استخدام منابع الماء هذه، حسب ضروراتها ومتطلباتها، حق طبيعي لتركيا... فهذان النهران ينطويان على أهمية حيوية بالنسبة إلى تركيا. وكما فعلت على الدوام، فإن تركيا سوف تستمر، لدى استخدامها لمياه هذين النهرين، في أخذ الوضع في البلدان الواقعة على المجريين السفليين بعين الاعتبار. غير أن تركيا ليست ملزمة بتلبية مجمل حاجات هذه البلدان إلى الماء[73].

يرى قادة تركيا أن ضمان إسالة 500 م^3/ثا من الماء إلى سورية، كما نص بروتوكول جرى توقيعه في سنة 1987م، إذا اتخذت سورية تدابير فعالة ضد حزب عمال كردستان (PKK)، وقد حصل ذلك عن طريق إبعاد مقر قيادة

(*) لحق بعض الضرر بالزراعة السورية حين أوقفت تركيا، أو قلّصت، تدفق مياه الفرات في سنتي 1990م، و1991م، لدى ملء خزان سد أتاتورك. وعلى الرغم من أن السلطات التركية تزعم أن متوسط كمية المياه على امتداد بضعة أشهر لم ينزل عن المستوى المضمون، فإن الاختزال الفعلي ألحق أضراراً بيئية وإنتاجية بشواطىء الفرات. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الحزب من دمشق إلى وادي البقاع، يشكل برهاناً على حسن نواياهم. أضف إلى ذلك أن الحكومة التركية مستعدة لمناقشة وحَلّ أية مشكلة عملية في إطار اللجنة المشكَّلة في الثمانينيات التي يجتمع فيها خبراء من البلدان الثلاثة، بين الحين والآخر، لتبادل الخبرة الفنية حول المشكلات المائية المشتركة. تؤكد أنقرة أن من الواجبات المهمة التي تقع على عاتق البلدان الثلاثة، أن تبادر إلى الاهتداء إلى أساليب تكنولوجيا مائية قائمة على الاقتصاد في الماء وصولاً إلى الإفادة المُثلَى من الماء المتوفر في الحوض. وترى تركيا أيضاً أن الحَلَّ الأمثل لجملة المشكلات الحقوقية المعقَّدة والغامضة بعض الشيء لمجاري المياه العابرة للحدود، يكمن في مقاربتها بالطريقة ذاتها. «لا بد من مواجهة العلاقة المعقَّدة بين المبدأين الحقوقيين المتمثلين بالاستفادة العاقلة والمنصفة من المجاري المائية العابرة للحدود من جهة، وبعدم إلحاق أية أضرار ملموسة بالأطراف المستفيدة من الجهة المقابلة، عن طريق اعتماد مواقف فنية مدروسة بعمق»[74].

لا تكف تركيا عن الإعلان عن استعدادها الكامل للتعاون، وقد اقترحت خطة ثلاثية المراحل لاستخدام أكثر عقلانية للماء. فأنقرة ترى أن سورية والعراق لا تستخدمان التكنولوجيا الملائمة لتحقيق الفائدة القصوى من المياه المتوفرة، وبالتالي فإنهما تبالغان في المطالبة بزيادة تدفقها. ويعتقد الخبراء الأتراك كذلك أن الأراضي السورية والعراقية المخصصة للري ليست مناسبة إطلاقاً لذلك الغرض وفقاً لتصنيف متفق عليه دولياً لنوعية التربة[75]. قوبلت المقترحات التركية بالرفض من جانب كل من سورية والعراق لأنهما لا تريدان أي تدخل خارجي في سياساتهما المائية؛ وهما راغبتان في الحفاظ على سيادتهما الكاملة على سياساتهما المائية القومية ـ الوطنية.

نادراً ما كانت اللغة الخطابية التعاونية التركية مدعومة بتحركات عملية ذات معنى. فعملية التخطيط لمشروع (الغاب) وتنفيذه استمرت دون أي تشاور

مع سورية والعراق، كما ليس ثمّة في المشروع أية منطلقات، أو نقاط بداية لأي تعاون على صعيد الاقتصادات المائية، والزراعة، أو استخدام الماء لتوليد الطاقة. ولا تلبث الشكوك السورية والعراقية حول مدى جدية الكلام التركي عن التعاون الفني أن تتعزز أكثر جراء التصريحات السياسية التي تَعْقِد مقارنات حمقاء بين السيادة العربية على النفط والسيادة التركية على الماء. ففي أحد المؤتمرات الصحفية، مثلاً، صرح رئيس الوزراء السابق سليمان ديميريل قائلاً:

> لا يمكن لأي من سورية والعراق أن تدعي حقاً في الأنهار التركية أكثر مما تستطيع أنقرة أن تدعي حقاً في نفطهما. إنها مسألة سيادة. نحن نملك الحق في أن نفعل ما نشاء. منابع الماء تركية، منابع النفط عائدة إليهما. نحن لا نزعم أن لنا حصة في ثرواتهما النفطية، وهما لا تستطيعان المطالبة بحصة من الموارد المائية[76].

من الممكن أيضاً رؤية هذا التصريح بوصفه رداً على الاقتراح السوري القاضي بتطوير صيغة متمتعة بموافقة الأطراف لاقتسام المياه فيما بين البلدان الثلاثة وترك القرارات المتعلقة بكيفية استخدام كل حصة للبلد صاحب العلاقة. ومثل هذا الاقتراح يشكل، بنظر تركيا، مساساً يتعذر قبوله بسيادتها القومية ـ الوطنية. وكذلك فإن السبب الذي دفع أنقرة إلى الامتناع عن الموافقة على قانون أشكال استخدام المجاري المائية الدولية غير المخصصة للنقل الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1997م، يكمن في الخوف من تعريض سيادتها للانتقاص[77].

ليس العنصر الحاسم في النزاع المائي متمثلاً بأي نقص في الماء بل باختزال يمكن توقعه لكمية الماء الموفرة لسورية والعراق بعد استكمال إنجاز مشروع (الغاب)، ومشروعات الري فيه خصوصاً. وكذلك فإن الماء المتوفر سيكون من نوعية أدنى جراء التلوث بالأملاح، وبالأسمدة، وبمبيدات الحشرات المستخدمة في مناطق الري التركية ما لم يتم إقناع تركيا بضرورة تنقية الماء. وبالتالي، فإن سورية والعراق تخشيان من تعريض طاقاتهما الإنتاجية في

مجالي الزراعة والطاقة للشلل. ومن الممكن حتى للقدرة العراقية على إنتاج النفط أن تتقلص بسبب الافتقار إلى الكميات الضرورية من الماء[78].

ليس الجدل الخلافي المحتدم بين تركيا وجارتيها معزولاً عن صراعات أُخرى في علاقاتها وعن مجمل التطورات الإقليمية الجارية في الشرق الأوسط. ثمَّة علاقة قوية بالمسألة الكردية، خصوصاً على صعيد العلاقات التركية - السورية. وقد تجلَّىٰ ذلك بوضوح ليس فقط في بروتوكول سنة 1987م، حول إسالة الماء، بل وفي مناسبات عديدة لاحقة. ففي كل مرة كانت فيها سورية تثير قضية الماء في المنظمات العربية طالبة تأييدها ضد أنقرة، كانت تركيا ترد بشجب وإدانة الدعم السوري لنشاط حزب عمال كردستان (PKK)، وتطالب بتسليم زعيم الحزب المطلوب للعدالة التركية عبد الله أوج آلان. تدرك سورية والعراق جيداً أن أحلام تركيا العريضة المعلقة على مشروع (الغاب) لا يمكن أن تتحقق ما لم تتم استعادة السلم والاستقرار إلى مناطقها الكردية. وبالتالي، فإن هناك على الدوام نوع من الإغراء بالتشجيع على إثارة الاضطراب في جنوب شرق الأناضول عن طريق توفير الدعم المباشر أو غير المباشر لحزب عمال كردستان (PKK) طوال بقاء أنقرة مصرة على رفض المطالب المتعلقة بتدابير اقتسام المياه. ومن هذه الناحية فإن قيام الحكومة السورية، تحت التهديد العسكري التركي، بطرد أوج آلان في تشرين الأول/ أكتوبر 1998م، أدى إلى تقليص قدرة سورية على التأثير في سياسة تركيا المائية.

ما تخشاه سورية والعراق أكثر من أي شيء آخر هو بروز تركيا بوصفها قوة إقليمية بسبب تحكمها بالماء إضافة إلى قيامها بتطوير إمكانيات هائلة على صعيد الاقتصاد والطاقة في منطقة مشروع (الغاب). وبالنسبة لتركيا، فإن هذا المشروع يعني أيضاً زيادة كبيرة جداً في الصادرات الزراعية والطاقية إلى الجيران العرب الذين سيكونون بحاجة ماسة إلى مثل هذه الواردات إذا ما تابعت أنقرة سياستها المائية العابرة للحدود الوطنية. فما يجري التخطيط له في الخطاب

السياسي التركي (وربما حتى في نوايا بعض الأتراك) بوصفه فرصة هائلة لصالح تطوير نوع من تبادل التبعية الإقليمية على المستويين الاقتصادي والسياسي، ليس في نظر دمشق وبغداد إلاً قيداً تركياً لأن «تبادل التبعية يُفهم في المنطقة» كما قال أحد المسؤولين الأتراك «على أنه نقيض للاستقلال»[79].

لَعَلَّ هذا الموقف هو أيضاً حجر العثرة الرئيسي على طريق تحقيق جملة الخطط التركية المختلفة الأخرى الهادفة إلى التخفيف من مشكلات المنطقة المائية ذات الأمد المتوسط. كانت إحدى الأفكار التي طرحها تورغوت أورال خلال فترة رئاسته للوزارة التركية أواخر عقد الثمانينات، تقوم على ضخ مياه الشرب من اثنين من أنهار تركيا الجنوبية عبر خط أنابيب متفرع إلى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. وهذا المشروع الذي عرف باسم خط أنابيب السلام لم يتعد قط مرحلة دراسة الجدوى بسبب المشكلات السياسية العديدة التي ينطوي عليها[80]. أما العَرْض التركي القاضي بتزويد إسرائيل بمياه الشرب عن طريق نقله داخل حاويات بلاستيكية عملاقة، فقد واجه مشكلات وصعوبات فنية، وتعين عليه أيضاً أن يتغلب على فيض الهواجس الناجمة عن عدم الاستقرار العام، الذي يميز العلاقات التركية ـ العربية، والإسرائيلية ـ العربية.

مثلما أدّى التشدد في المواقف في عملية السلام إلى تجميد الكلام حول قضايا الماء بين إسرائيل وجيرانها العرب، فإن استمرار وضع ما بعد حرب الخليج يعرقل السير قدماً باتجاه التوصل إلى حل لمسائل مياه نَهْرَيْ الفُرات ودِجلة. وكلما طال أمد الاستنقاع العراقي وزاد مشروع (الغاب) تطوراً، سيصبح أي حل أكثر تعقيداً. ومثل هذا التطور لا يصب في خانة مصلحة سورية والعراق، لأن مشروعات الطاقة الكهرمائية وبرامج الري المنفذة في الطرف التركي سوف تؤدي إلى الإجهاز على المرونة التركية على صعيد تقديم

التنازلات حول موضوع إسالة الماء. وبالتالي، فإن احتمالاً متزايداً للصراع يجب توقعه بين دول حوض نَهْرَيْ الفُرات ودِجلة الثلاث. ليس محتوماً أن يفضي الأمر، بالضرورة، عن حرب مائية، على الرغم من أن احتمالاً كهذا لا يمكن استبعاده في العقود القليلة المقبلة إذا نشأت ظروف غير مؤاتية. غير أن قراراً كهذا سيتعين اتخاذه من قبل جيل آخر من القادة السياسيين ممن قد يكونون أكثر انفتاحاً على أفكار التبعية المتبادلة والتعاون الإقليمي ذي الأطراف القومية المتعددة بالمقارنة مع حال قادة اليوم.

العلاقات مع إيران

منذ الثورة الإسلامية في طهران ظلّت العلاقات التركية ـ الإيرانية متسمة بالانعدام المتبادل للثقة، لأن البلدين «ينطلقان من نظرتين مختلفتين إلى العالم، ومن إيديولوجيتين متباينتين يكاد التوفيق الكامل بينهما أن يكون مستحيلاً»[81]. غير أن الطرفين، كليهما، ينطلقان أيضاً من تقاليد ذرائعية في السياسة الخارجية، تمكنهما من السعي إلى اجتراح علاقات حسن جوار، قد تجلب الخير لكل من الجانبين، طوال بقاء كل منهما بعيداً عن الإحساس بالخطر جراء تحركات الطرف الآخر. وبالتالي، فإن العلاقات التركية ـ الإيرانية مرت، وفقاً للعنصر الطاغي من العلاقة، بسلسلة من فترات الصعود والهبوط خلال الأعوام العشرين الماضية.

باستثناء إيربكان وأتباعه، تبقى المؤسسة التركية مقتنعة بأن الحكومة الإيرانية دائبة على دعم الحركات الإسلامية في تركيا، على الرغم من قلة ما هو مشترك بين الطبعتين التركية والإيرانية للإسلام. نظرت نُخْبة الدولة الكمالية في تركيا بشيء من القلق إلى تحسن العلاقات التركية ـ الإيرانية خلال فترة ولاية رئيس الوزراء الإسلامي إيربكان، ذلك التحسن الذي جرى تتويجه بزيارة

صاحَبَها ضجيج إعلامي صاخب لرئيس الجمهورية الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى تركيا في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م[82]. لم يُحْدِث وصول الرئيس محمد خاتمي الأكثر اعتدالاً إلى السلطة في سنة 1997م، تغييراً باقياً في التصور التركي للعلاقات الثنائية. فأنقرة تراقب بحذر عملية الصراع على السلطة الجارية في طهران بين المعتدلين والمتشددين، وما زالت ترى أن هناك قوى تحاول التدخل في نظام تركيا السياسي العَلْماني. ما لبثت سلسلة من التعليقات المعادية لتركيا والصادرة عن مسؤولين إيرانيين مع تظاهرات مناوئة لتركيا رداً على حادثة مَرْوَة قاواقجي خلال جلسة أداء القَسَم للبرلمان المنتخب حديثاً في أيار/ مايو سنة 1999م (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب)، أن تمخضت عن احتجاج رسمي عنيف من جانب وزارة الخارجية التركية، واعتُبرت مؤشراً جديداً على إصرار الأوساط الرسمية الإيرانية على الاستمرار في اتخاذ مواقف معادية لتركيا[83].

صَرَّحَتْ السلطات الأمنية التركية، مرة بعد أخرى، أنها قادرة على إثبات وجود محاولات إيرانية لنسف النظام العَلْماني في تركيا عن طريق تكثيف الدعاية الإسلامية، بل وحتى تدريب ودعم منظمات مناوئة إسلامية في تركيا مثل حزب الله. أدى هذا إلى إبعاد متبادل للدبلوماسيين. ففي نيسان/ أبريل سنة 1996م، جرى اتهام ثمانية دبلوماسيين إيرانيين من قبل جهاز الأمن التركي بالتورط في نشاطات إرهابية بعد شهادة أدلى بها عميل معتقل من الإسلاميين الأتراك[84]. وفي شباط/ فبراير سنة 1997م، تم إجبار السفير الإيراني على مغادرة البلاد بعد قيامه بإلقاء خطاب جماهيري، في مناسبة عرفت باسم «ليلة القدس» في ضاحية سنجان القريبة من أنقرة، امتدح فيه، على الملأ، جملة المواقف الأصولية المناوئة للعَلْمانية[85]. وانتقاماً لما جرى بادرت إيران في المرتين إلى طرد عدد مواز من الدبلوماسيين الأتراك. وفي المرة الأخيرة، مضى

عام واحد قبل أن يصبح البلدان، كلاهما، ممثلين بسفيرين من ذوي الصلاحيات الكاملة.

تؤمن قيادة الجيش التركي بأن الحكومة الإيرانية، بصرف النظر عن التصريحات المتكررة التي تقول العكس، لا تبدي أي تصميم على منع حزب عمال كردستان (PKK) من إقامة قواعد مؤقتة على الحدود التركية ـ الإيرانية ينطلق منها مقاتلوه لتنفيذ أعمالهم الإرهابية ويتلقون فيها العلاج الطبي. ثمّة اتهام صادر عن رسميين عسكريين في أنقرة يقول بأن إيران لا تطبق الاتفاقات المعقودة حول اتخاذ تدابير مشتركة لفرض السيطرة على الحدود ضد نشاطات حزب عمال كردستان (PKK)، وتسعى بالتالي سعياً مباشراً إلى نسف الأمن الداخلي في تركيا[86]. وهذه الريب لم تهدأ حتى بعد استبدال رفسنجاني بخاتمي، هذا الاستبدال الذي قوبل بالترحيب من جانب النُّخْبَة السياسية في أنقرة، وما لبث أن قاد إلى ذوبان ملحوظ للجليد في العلاقات السياسية. وفي وقت لاحق كانت ثمّة، مرة أخرى، تقارير استخباراتية في أنقرة حول مبادرة إيران إلى الاضطلاع بدور الداعم الرئيسي لحزب عمال كردستان (PKK) بعد طرد أوج آلان من سورية. وقد قيل إن عثمان أوج آلان، شقيق عبد الله الأصغر وأحد القادة الميدانيين في الحزب، قد نقل قاعدته الرئيسية إلى منطقة داخل الحدود الإيرانية[87].

يشعر الجيش التركي بالقلق أيضاً إزاء نشاطات إيران الخاصة بتكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. فالاختبار الناجح لصاروخ شهاب ـ 3، متوسط المدى، في تموز/يوليو سنة 1998م، وهو صاروخ يستطيع الوصول إلى أجزاء واسعة من تركيا، ما لبث أن ذكّر الجيش التركي بقدرات البلاد غير الكافية على صعيد الأسلحة المضادة للصواريخ، في منطقة باتت حيازة الصواريخ ذات المدى المتوسط فيها عنصراً مشتركاً بين برامج التسلح[88].

وتكتسب القدرة الإيرانية المتطورة، التي قد يتم استكمالها عما قريب بإنتاج، حتى صاروخ شهاب ـ 4 الأكثر تقدماً، معناها التهديدي الكامل إذا ما أخذ في الاعتبار سيل الإشاعات المستمرة حول المحاولات الإيرانية الرامية إلى تصوير قدرة نووية[89].

تتابع الأوساط الأمنية التركية، بكثير من عدم الارتياح، الدعم الروسي لإنجاز المجمَّع النووي الإيراني بالقرب من بوشهر. يُفترض أن نقل التكنولوجيا ذات العلاقة بهذا المشروع من شأنه أن يزود طهران بالوسائل اللازمة لإنتاج مواد نووية عسكرية. وعلى الرغم من أن المرء ليس بحاجة لأن يفترض أن مساعي إيران على صعيد التسلح ليست موجهة ضد تركيا، بل تخدم هدفاً استراتيجياً أعم في التنافس من أجل الهيمنة على منطقة الخليج، فضلاً عن تشكيلها رادعاً ضد تهديد إسرائيلي متصور، فإن الجيش في أنقرة لا يستطيع تجاهل هذه التطورات في بلد مجاور.

تتم موازنة الهواجس السياسية والأمنية لدى الأوساط القيادية التركية فيما يخص إيران، إلى حدود معينة، بمحاولات تعاونية على صعيد العلاقات الاقتصادية التي شهدت ازدهاراً في الثمانينيات خلال الحرب بين إيران والعراق حين نجحت تركيا في فرض نفسها بوصفها شريكاً اقتصادياً مهماً بالنسبة إلى الطرفين. ولكن هذه العلاقات ما لبثت أن شهدت تدهوراً شديداً موازياً بعد انتهاء الحرب حين باتت الخلافات السياسية والإيديولوجية تتمتع بقدر أكبر من الأهمية في العلاقات التركية ـ الإيرانية. ومع ذلك، فإن الصلات الاقتصادية بقيت مستقرة على مستوى أدنى، بسبب الحرص التركي على استيراد الطاقة من إيران خصوصاً.

وفي هذا المجال ما لبثت الصدفة أن تضافرت مع قَدْرٍ موازٍ من السياسة الواعية ودفعت رئيس الوزراء الإسلامي الجديد في تركيا، **نجم الدين إيربكان**،

خلال أولى جولاته الخارجية في آب/ أغسطس سنة 1996م، إلى إبرام صفقة الغاز الإيراني الشهيرة التي أحدثت كثيراً من الضجيج في الدوائر السياسية الأمريكية[90]. أقدم إيربكان على إنجاز اتفاقية معدة منذ زمن طويل بقيمة 23 ملياراً من الدولارات لتزويد تركيا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الإيراني خلال السنوات الثلاث والعشرين التالية، بما في ذلك إنشاء خطوط الأنابيب الضرورية، بعد أيام فقط من قيام الرئيس كلينتون بتوقيع قانون العقوبات الإيراني ـ الليبي الذي هدد بفرض حظر على أية شركة أجنبية تُقْدِم على استثمار ما يزيد عن 40 مليوناً من الدولارات في السنة في صناعات النفط والغاز الإيرانية أو الليبية[91]. استطاع إيربكان، بضربة واحدة، أن يثبت أنه حريص على تلبية حاجة تركيا إلى الطاقة، وأن يؤكد مدى جدية سياسته القائمة على الأخوّة الإسلامية في العلاقة مع إيران، وأن يتظاهر بامتلاك مبادىء سياسية ثابتة أمام أعين أتباعه على الصعيد الداخلي، وأن يوجّه صفعة مدوية إلى وجه الولايات المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ ظل العمل في المشروع مستمراً، وإن تباطأ قليلاً، بعد إزاحة إيربكان عن منصبه في حزيران/ يونيو سنة 1997م[92](*). وحسب أقوى الاحتمالات لن تصل توريدات الغاز الإيراني، التي كان من المتوقع أن تبدأ بالوصول خلال سنة 1999م، بصورة فعلية قبل سنة 2000م.

على الرغم من أن إيربكان تعرض لبعض النقد على توقيته، فإن الصفقة بحد ذاتها لم تؤدِّ إلى إثارة أية مساءلة جدية في تركيا. لقد اعتُبرت خطوة ضرورية للحفاظ على أمن البلاد في مجال الطاقة، ولم يتمكن السخط

(*) ما لبث التردُّد الأمريكي إزاء المشروع أن تلاشى هو الآخر، إذ بادرت واشنطن، لا إلى الموافقة على مشروع خط أنابيب جديد لنقل الغاز التركماني إلى تركيا عبر إيران فقط، بل وإلى تشجيع شركة يونوكال الأمريكية على المشاركة في بناء الجزء التركي من صفقة الغاز التركية ـ الإيرانية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الأمريكي في هذا المجال من دفع تركيا إلى الالتحاق بركب سياسة الولايات المتحدة القائمة على الاحتواء المزدوج. ففي أنقرة تُعتبر إيران شريكاً اقتصادياً مهماً ليس فقط بسبب إمكانياتها الطاقية، بل ولكونها مَعْبَراً للعلاقات التجارية التركية مع دول آسيا الوسطى. وطوال بقاء عدم الاستقرار سيد الموقف في القفقاس، ستظل إيران توفر سبيل العبور الرئيسي لقوافل الشحن البري التركية إلى الجمهوريات الجديدة. قامت تركيا أيضاً بتحسين السكك الحديدية لتي تربطها بإيران منذ مبادرة طهران إلى فتح خط جديد يوفر الاتصال بشبكة الخطوط الحديدية التركمانية في أيار/مايو سنة 1996م. وهذا الوصل لن يشكل إلاَّ الخط الحديدي الشغّال من «طريق الحرير الجديد» حتى يتم إنجاز المخططات الخاصة بوصلة سكة حديدية متصلة بالعبّارات التي تخترق بحر قزوين. وبالتالي، فإن تشريعات النقل والشحن تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإيرانية الرسمية، لأن تركيا تشكل أيضاً المَنْفَذ الرئيسي لتجارة إيران البرية مع أوروبا.

تبقى العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإيرانية، ولا سيما فيما يخص الطاقة، مغلفة بشيء من الضباب جراء ارتباطات بسياسات إقليمية في منطقة بحر قزوين نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فتركيا وإيران تتنافسان على امتلاك النفوذ السياسي والاقتصادي، على الرغم من أن هذه المنافسة لم تكتسب الحدة التي توقعها العديد من المراقبين أوائل عقد التسعينيات في أي من الأوقات[93].

تشكِّل أذربيجان ذات العلاقة القائمة على التاريخ والقرابة مع البلدين إحدى القضايا الخلافية المحتملة. فطهران تخشى من نشوء نزعة تحررية وحدية محتملة قادرة على أن تفضي إلى حركة انفصالية أوسع في شمال إيران، لأن عدد الآذريين الموجودين في الجزء الشمالي من إيران يفوق عددهم في أذربيجان نفسها. وعملية التحريض على تطور كهذا يمكن أن تأتي من قوى

طورانية في أذربيجان قد تجد دعماً لها بين أنصار الوحدة الطورانية في تركيا. وبسياستها المكشوفة الموالية لتركيا مع سياستها المقنعة الداعية إلى وحدة جميع الآذريين شكلت حكومة إيلجيبي 1992 ـ 1993م، إنذاراً منبهاً لطهران. ومنذ ذلك الحين وضعت إيران يدها بيد روسيا في العمل من أجل إبعاد النفوذ التركي عن باكو. فمن جهة تحاول إيران أن تثبت وجودها بوصفها شريكاً واعداً للقيادة الأذرية تحت قيادة الرئيس حيدر علييف، ومن الجهة الثانية تسعى لإبقاء نزاع ناغورنو قره باغ مستمراً عن طريق الوقوف في الصف الأرمني، مساهِمةً بذلك في استمرار الصعوبات التي تقف في وجه تركيا في القفقاس.

وتشكّل إيران أيضاً تهديداً محتملاً للتطلعات التركية الحالمة بأن تصبح المَعْبَر «الطبيعي» للنفط، وربما الغاز، القزوينيين إلى الأسواق العالمية عن طريق مشروع خط أنابيب باكو ـ جيحان. من شأن هذه المخططات أن تتعرض لضربة قاسية إذا ما أصبحت إيران طرفاً فعالاً، وهو أمر لا يمنعه حالياً سوى استمرار سياسة حكومة الولايات المتحدة القائمة على عزل طهران دولياً[94]. وما إن يتم التخلي عن سياسة الاحتواء المزدوج، حتى تتراجع حظوظ تركيا في نقل الطاقة القزوينية بصورة جدية. ومن شأن عملية التخلي أيضاً أن تؤدي إلى تحسين فرص طهران في أن تغدو مَنْفَذاً عاماً لتجارة آسيا الوسطى لأن «إيران، دونما حاجة إلى الاعتماد على تركيا، تملك القدرة على ربط آسيا الوسطى بأسواق العالم»[95]. غير أن حصول ذلك يتوقف على ارتقاء إيران إلى مستوى علاقات تركيا الاقتصادية المزدهرة مع دول آسيا الوسطى، وهو أمر لن يكون سهلاً جراء تخلف إيران عن تركيا على الصعيد الاقتصادي.

يشكّل السعي التركي الحثيث للحصول على الدعم الأمريكي في تحقيق مشروع باكو ـ جيحان، رغم أنه صادر، في المقام الأول، عن الطموحات السياسية القومية ـ التركية فيما يخص آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تأكيداً آخر، لدى القيادة الإيرانية، لحقيقة أن تركيا ليست سوى إحدى الدول العميلة

للولايات المتحدة في المنطقة، وهي مكلفة بالعمل ضد المصلحة الطبيعية لسائر دول المنطقة باستثناء إسرائيل. وبالتالي فإن إيران بادرت إلى توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع موسكو في سبيل إبطاء التطورات المرشحة لأن تخدم مصالح تركيا وأمريكا.

ليس هذا الربط بين العلاقات الثنائية من جهة، وجملة الاعتبارات الإقليمية بل وحتى الدولية، إلاّ أحد عناصر العلاقات التركية ـ الإيرانية المشتركة مع سائر علاقات تركيا الشرق أوسطية. سوف يتعين على أنقرة أن تطوِّر خطة شاملة لسياستها الشرق أوسطية. غير أن هذا يكاد أن يكون مستحيلاً نظراً للعوامل المتناقضة التي تميز الصلات التركية بأطراف المنطقة. فتحسين العلاقات مع إسرائيل، مثلاً، على الصعيد العسكري خصوصاً، يلحق الضرر بصورة آلية، بالعلاقات التركية ـ السورية، والتركية ـ الإيرانية، والتركية ـ العربية الأعم. ومن شأن إدخال تحسين ذي شأن على العلاقات مع طهران وبغداد في سبيل تخفيف ضغوط المسألة الكردية داخلياً وعبر الحدود، أن يخلق مشكلات جدية في العلاقات مع واشنطن، فضلاً عن أن إسرائيل ستنظر إلى مثل هذا التحسين بعين الشك. وبالتالي، فإن أنقرة تبدو محكومة بموازنة تورطاتها المختلفة في الشرق الأوسط ولا تستطيع وحدها امتلاك فرصة مقنعة لرسم حدود التطورات في المنطقة ما لم تلحق الضرر ببعض مصالحها القومية الخاصة.

الفصل التاسع

البلقـان:
تحديات قديمة وفرص جديدة

مثلها مثل آسيا الوسطى، كانت منطقة البلقان منطقة ظلَّت إمكانيات الانخراط التركي الفعّال فيها محدودة بسبب نظام الحرب الباردة. «بمعنى من المعاني، لم تتوفر لتركيا قط أية فرصة حقيقية لتطوير علاقات «طبيعية» مع معظم دول البلقان منذ إدماج هذه الدول بالإمبراطورية السوفيتية قبل ما يزيد عن أربعين سنة»[1]. وجاءت التوترات والنزاعات مع اليونان التي بدأت أواسط الخمسينيات لتزيد الطين بِلَّةً ولتجعل علاقات تركيا بالمنطقة أكثر تعقيداً[2](*). ولكن، على النقيض مما هي حال علاقات تركيا مع آسيا الوسطى، كانت ثمَّة علاقات معيَّنة بدول البلقان في أثناء الحرب الباردة. فتركيا كانت على الدوام تفضِّل أن تكون العلاقات الثنائية مع دول البلقان على أحسن حال ممكنة، كما ظلت مؤيدة فعالة للجهود المحدودة المبذولة في سبيل إقامة نمط من أنماط التعاون السياسي الإقليمي، تلك الجهود التي بدأت أواخر عقد الثمانينيات.

(*) على الرغم من ارتباطها الوثيق بالتطورات العامة في البلقان وفي السياسات التركية، فإن العلاقات والصراعات اليونانية ـ التركية، بما فيها النزاع حول قبرص، مبحوثة، بصورة منفصلة، في الفصل العاشر من هذا الكتاب. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

وبالتالي، فقد كان من الطبيعي أن تسعى تركيا؛ بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتي، وتفكك يوغسلافيا السابقة؛ إلى تحسين الروابط الموجودة وفرص وجودها بقدر أكبر من القوة في منطقة البلقان، التي كانت الإمبراطورية العثمانية قد طُردت منها في القرن التاسع عشر، بفعل حركات تحرّر وطنية عنيفة مدعومة في الغالب من قوى أوروبية[3]. وقد ترافق الانسحاب العثماني من البلقان بسلسلة من موجات الهجرة البلقانية إلى العمق التركي، تمّت، الحلقة الأخيرة منها في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وثمّة اليوم لدى جزء لا يستهان به من سكان تركيا، ربما عشرة بالمئة من المجموع الإجمالي، علاقات عائلية مع أجزاء مختلفة من البلقان.

هناك أيضاً أُناس من أُصول تركية يعيشون في مناطق معينة من البلقان، والمجموعة الأكبر بما لا يقاس من مسلمي البلقان تبدي بعض المؤشرات الدالّة على الانتماء إلى تركيا بوصفها وريثة الإمبراطورية العثمانية[4]. وما لبث هذا الواقع أن أفضى، أوائل التسعينيات، إلى نوع من انتعاش مفهوم أتراك الخارج Des Turkleri (مفهوم الأتراك المغتربين؟) بوصفه عنصراً مهماً من عناصر السياسة الخارجية التركية تُجاه المنطقة. لقد أصبح مصير الأتراك في الخارج ومسلمي البلقان همّاً عاماً وأحد مسوغات انخراط السياسة الخارجية التركية[5]. غير أن الحكومات التركية دأبت على رفض اتباع سياسة عثمانية ـ جديدة بمعنى النزوع التوسّعي المكشوف أو المقنع إلى داخل المنطقة. فقد ظل صانعو القرار السياسي في أنقرة يرون السياسة البلقانية، على الدوام، تعبيراً طبيعياً عن علاقات جغرافية، تاريخية، وثقافية موجودة[6].

أدّت الانتفاضات الحاصلة في المنطقة، منذ أوائل التسعينيات، إلى إثارة جدل مفعم بالحيوية، بل ومثقل بالعواطف الجيّاشة أحياناً، في وسائل الإعلام التركية، جدل كان يتعذّر على صانعي القرار السياسي أن يتجاهلوه. تعيّن على سياسة أنقرة، في تحديد ومتابعة المصالح القومية التركية في البلقان، أن تحافظ

على نوع من التوازن بين توقعات جماهيرية، قائمة في الغالب على المبالغة والنزوع إلى التدخل من جهة، وإمكانيات قومية محدودة للتحرّك في سبيل خلق الاستقرار وفق الشروط التركية من جهة ثانية، وقيود مفروضة على تصميم وتطبيق هندسات [تكتلات] إقليمية متعددة الأطراف خارجة من رَحِمِ النمط السياسي الإقليمي الموبوء بالصراعات والنزاعات من جهة ثالثة، وضرورة إبقاء السياسة التركية مواكبة لسياسات حلفائها الغربيين من جهة رابعة وأخيرة.

أما سياسة تركيا البلقانية الأنشط مؤخّراً فلم تنطلق من مجرّد مبادرة قوى داخلية إلى الرد على أزمات إقليمية. ليست «منطقة البلقان»، كما قال أحد المحللين الأتراك، إلاّ «جسراً استراتيجياً بين تركيا وأوروبا الغربية. . . ثمّة مليونان ونصف المليون من المواطنين الأتراك يعيشون في أوروبا الغربية، وما يزيد عن نصف التجارة الخارجية التركية تتم مع تلك المنطقة»[7]. ويشكّل هذا سبباً قوياً لاهتمام تركيا بالتطورات الجارية في البلقان، وخصوصاً بضمان الاستقرار الإقليمي، في سبيل تأمين ممر برّي سهل وسالك إلى أوروبا الغربية. أضف إلى ذلك أن التطورات في البلقان ستظل، طوال بقاء قمة هرم السياسة الخارجية التركية متمثلة بحرص البلاد على نوع من الاندماج الدائم وغير القابل للإلغاء بالإطار السياسي، والاقتصادي، والأمني للنظام الأوروبي الجديد الناشىء، قادرة على اجتذاب قدر كبير من اهتمام الدوائر القيادية السياسية والعسكرية في أنقرة.

يَحْتَلُّ الاستقرار في البلقان، هو الآخر، مرتبة عالية على سُلَّمِ أولويات السياسة الخارجية التركية بسبب العواقب الوخيمة المحتملة لأي اضطراب بلقاني على صعيد الانتقال بالعدوى. وبالتالي فإن عملية الانتقال بعد انهيار حلف وارسو أخضعتها أنقرة للمراقبة الدقيقة، كما حرصت تركيا على توجيه سياستها البلقانية نحو استقرار الأنظمة الجديدة، إما عبر تطوير علاقات ثنائية موسّعة مع دعم الجهود متعددة الأطراف الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي،

أو من خلال الالتحاق بركب المساعي الدولية الهادفة إلى حل النزاعات والحفاظ على السِّلْمِ في المنطقة.

ما تسعى أنقرة، وبأعلى درجات الإلحاح، إلى الحيلولة دون وقوعه، هو انتقال العدوى ومسلسلات الصدامات العنيفة في الدول الوارثة ليوغسلافيا السابقة ومنها، إلى الأجزاء الأبعد نحو الجنوب من شبه جزيرة البلقان. ثمّة قلق شديد من أن يؤدي تورط جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، في النزاعات الجارية إلى جر كل من اليونان، وبلغاريا، وتركيا إلى القتال بصورة حتمية[8](*). ومن شأن ذلك، أن يطلق حرباً بلقانية أخرى، لا تريدها أية من الدول الإقليمية الرئيسية[9].

باتت العلاقات الثنائية المكثفة المشفوعة بالزيارات المتكررة التي يقوم بها كبار المسؤولين الرسميين المدنيين منهم والعسكريين بين أنقرة والديمقراطيات الحديثة من الأمور الروتينية. ثمّة شبكة من الاتفاقيات الثنائية التي تقوم بتثبيت التعاون السياسي، والعسكري، والاقتصادي، وتدعيمه. والسعي التدريجي لإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف يجري على قدم وساق. وقد أدى هذا كله إلى تمكين تركيا من فرض وجودها بوصفها إحدى القوى المهمة في المنطقة. غير أن الوضع يبقى بعيداً عن أن يكون مسيطراً.

تبدي ديمقراطيات البلقان، كلها، توجُّهاً سياسياً واقتصادياً صارخاً نحو قلب أوروبا، مع تطلع كل من سلوفينيا، وبلغاريا، ورومانيا، إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. أما ألبانيا، وكرواتيا، ومقدونيا فتأمل في رفع علاقاتها مع

(*) جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة (FYRM) هو الاسم الذي وافقت عليه سكوبية كحل وسط مؤقت لزيادة الاعتراف الدولي وضمان عضوية الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الخلافات الأولية مع اليونان حول الاسم والدستور تمّت تسويتها عَبْرَ وساطة أمريكية، فإن حلاً نهائياً لمسألة الاسم الرسمي ما زال مُعَلَّقاً. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الاتحاد إلى ذلك المستوى خلال بضعة أعوام. وبالمثل، فإن سلوفينيا، ومقدونيا، وبلغاريا، ورومانيا توّاقة للالتحاق بركب بولونيا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك في التوسيع اللاحق للناتو باتجاه الشرق. يبقى الاتحاد الأوروبي، رغم المستوى المحدود لانخراطه الاقتصادي والسياسي في إطار بنود الاتفاقيات الأوروبية، أو استراتيجية ما قبل اكتساب صفة العضوية، القوة الاقتصادية الخارجية الأهم في شبه جزيرة البلقان[10]. وقد تأكد ذلك بعد حرب كوسوفا في صيف سنة 1999م، حين تم تكليف الاتحاد الأوروبي بالاضطلاع بالدور الرئيسي في عملية إعادة البناء فيما بعد الحرب في إطار معاهدة توفير الاستقرار لجنوب ـ شرق أوروبا.

لا بُدَّ للعلاقات الجيدة مع تركيا من أن توضع في ذلك السياق وهي مطلوبة لأسباب مختلفة. يتعذّر الوصول إلى أي استقرار دائم في البلقان، أولاً، دون تركيا، تماماً كما يستحيل تأمين مثل هذا الاستقرار دون اليونان وصربيا. تستطيع تركيا، ثانياً، أن تفيد في تعزيز اهتمام بلدان البلقان بعضوية الناتو، لأن أنقرة قد تأمل في أن تشكل علاقات هذه البلدان المتنامية مع الاتحاد الأوروبي عاملاً مساعداً بالمثل على تحقيق طموحات تركيا المتمثلة باكتساب صفة العضوية. ينبغي، على أية حال، أن يكون واضحاً لدى الجميع أن صوت تركيا أو بلدان البلقان لن يكون حاسماً.

قد تفيد الجهود الإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف على صعيد التأهيل لقَدْرٍ أكثف من الاندماج بالاتحاد الأوروبي، وكترتيب انتقالي مؤقت إذا كانت عملية الاندماج ستستغرق وقتاً أطول مما هو متوقع. أما التعاون العسكري فيمكن أن يساعد على اختزال الهواجس الموجودة وتعزيز الثقة المتبادلة. وتؤدي العلاقات وأشكال التعاون الاقتصادية الإقليمية الموسعة، ثالثاً وأخيراً، إلى فتح الأسواق أمام الصناعة والأعمال المتطورة بسرعة في تركيا وإلى تمكين الاقتصادات البلقانية الهشة من الاستفادة من التطور الحاصل في هذه البؤرة

التنموية الإقليمية. لا بد لجملة هذه المصالح المتداخلة من أن تشكل الأساس الذي تستطيع تركيا أن تستند إليه في نسج شبكة من علاقات التعاون مع بلدان البلقان، باستثناء اليونان وصربيا في الوقت الراهن.

إتقان أساليب التعامل مع تَرِكَة ما بعد يوغسلافيا

لدى انتهاء الحرب الباردة، كانت تركيا إحدى تلك الدول التي دعت بقوة إلى الحفاظ على وحدة يوغسلافيا. ولم تقرر أنقرة في شباط/فبراير سنة 1992م، أن تعترف بجميع الدول الخارجة من رَحِمِ الاتحاد السوفيتي السابق[11]، إلاَّ تحت تأثير التطورات الجارية داخل يوغسلافيا والإقدام اللاحق للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على الاعتراف بكل من كرواتيا، وسلوفينيا، والبوسنة ـ الهرسك. وما لبث هذا أن أدى بصورة مباشرة إلى إقحام تركيا في مجابهة القيادة الصربية بزعامة سلوبودان ميلوسوفيتش، هذه القيادة التي زعمت أنها الوريثة الشرعية الوحيدة لدولة تيتو، وقد زادت التوترات مع اليونان أيضاً جراء الاعتراف بمقدونيا تحت اسم جمهورية مقدونيا الذي وقع اختيارها عليه، الأمر الذي اعتبرته أثينا دعماً لمطالب مقدونيا غير مبررة تمس بمكانة اليونان وأرضها.

تركَّزت سياسة تركيا تُجَاه بلدان يوغسلافيا السابقة لاحقاً، بصورة رئيسة، على دعم مصالح مسلمي المنطقة، المتعرضة، برأي تركيا، للتهديد الشديد الناجم عن السياسات التوسعية الصربية والكرواتية والذي لم يحظ بالقدر الكافي من مراقبة الدول الغربية واهتمامها. تَمَّ التعبير عن هذه المخاوف في وقت مبكر يعود إلى أيار/مايو سنة 1992م، حين زعم النواب، خصوصاً أولئك المنتسبين إلى حزب الرفاه الإسلامي، ولكن من حزب الوطن الأم أيضاً، في نقاش في دار البرلمان التركي (المجلس القومي الكبير)، أن الغرب والاتحاد الأوروبي كانا عازفين عن التحرك ضد الصرب من أجل إعطاء هؤلاء «الصرب الوقت اللازم لتطهير البلقان من المسلمين»[12].

عازفة عن الاستجابة لنداءات مُلِحَّة صادرة عن الحكومة البوسنية طلباً للمعونة العسكرية الثنائية، عكفت الحكومة التركية على بذل محاولات متواصلة، وإن بقيت بلا جدوى، لإقناع الحلفاء الغربيين بتأييد رفع الحظر الدولي عن توريد الأسلحة إلى يوغسلافيا السابقة لصالح مسلمي البوسنة[13]. وقد كان ممثلو تركيا أكثر نجاحاً في صياغة موقف مؤتمر المنظمة الإسلامية على ذلك الصعيد. توقفت أنقرة أيضاً عند فكرة القيام بتدخل عسكري غربي مباشر ضد صرب البوسنة ـ الهرسك[14].

ما لبثت عبثية المحاولات الرامية إلى اجتراح رد دولي مبكر يكون قوياً وفعالاً على ما اعتبرته تركيا عدواناً صربياً ضد مجموعة أساسية من مسلمي البلقان أن تمخضت عن قدر متزايد من السخط والإحباط لدى الجمهور التركي. ومع تصاعد الأزمة في البوسنة لتتحول إلى حرب ومع تكاثر أنباء الفظائع الصربية ضد المسلمين، تزايدت في وسائل الإعلام التركية الاتهامات القائلة بأن الغرب، وخصوصاً الأوروبيين، يعتمد معايير مزدوجة. ففي حين أن العراق المسلم عوقب بقسوة ودون أية رحمة، تُركت صربيا المسيحية تنجو من أية محاسبة على سياستها التي قامت على الإبادة الجماعية[15].

شكَّلت سياسة الغرب المترددة في مواجهة الحرب الدائرة في البوسنة ـ الهرسك عنصراً قويّاً من عناصر شك تركي عام، بأن الأوروبيين كانوا يتبعون في السِرّ سياسة تهدف إلى إبقاء المسلمين والدول الإسلامية خارج أوروبا. وسوف يشهد هذا الرأي العام انتعاشاً قوياً بعد قيام القمة الأوروبية المجتمعة في اللوكسمبورغ في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م، برفض الطلب التركي الخاص بالانتساب إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

على النقيض من ردود الفعل الغاضبة الصادرة عن الجمهور في الشارع، سلّمت الحكومة التركية بالصعوبات الكبيرة جداً التي لا بد من التغلب عليها في

سبيل التوصل إلى أي إنهاء دائم للقتال في البوسنة ـ الهرسك، وخصوصاً إلى استخدام القوة العسكرية الدولية[16]. ومع ذلك، فإن أنقرة ألحّت في مطالبة حلفائها الغربيين باتخاذ موقف حازم من أجل وضع حد سريع للحرب. وفي كانون الأول/ديسمبر سنة 1992م، قام البرلمان التركي بإعطاء الحكومة صلاحية نشر قوات تركية، ليس فقط، في إطار عملية حفظ السلام في الصومال بقيادة الأمم المتحدة، بل وإرسال مثل هذه القوات إلى البوسنة إذا ما أقدم مجلس الأمن الدولي على اعتماد التفويض باتخاذ تدابير دولية[17].

غير أن إرسال سرب تركي من طائرات إف ـ 16، إلى القاعدة الجوية الإيطالية في فيسنزا لدعم عمليات الناتو الرامية إلى فرض الحظر الجوي على البوسنة[18](*) لم يتم حتى تاريخ أيار/مايو سنة 1993م. ومضى عام آخر قبل أن توافق الأمم المتحدة على العرض التركي بالاشتراك في فعاليات القوة الدولية المكلفة بالإشراف على حفظ السلام في البوسنة. تَمَّ إرسال الفصيل التركي المؤلف من 1500 جندي إلى منطقة زينيتشا وسط البوسنة للإشراف على خط فاصل بين المسلمين والكروات، بعيداً عن مخاطر احتمال التورط في اشتباكات محتملة بين الصرب والبوسنيين. قوبلت المشاركة العسكرية التركية في النشاطات التي قادتها الأمم المتحدة بأشكال الرفض من جانب صربيا وبالنقد العنيف من قبل اليونان، اللتين حاولتا أن تلمحا إلى أن من شأن مثل هذا

(*) رفضت اليونان السماح بتحليق المقاتلات التركية وطائرات النقل المرافقة لمعارضتها أي إشراك عسكري تركي بالمعالجة الدولية للحرب البوسنية. كانت أثينا تخشى من أن يؤدي مثل هذا الإشراك إلى تدعيم الحضور العام لتركيا في البلقان على حساب المصالح الأمنية الإقليمية لليونان. فقد ظلّت اليونان تنظر إلى نشاطات تركيا في المنطقة، ولا سيما على صعيد العلاقات الثنائية مع جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وألبانيا جنباً إلى جنب مع دعم مُسْلِمي البوسنة، بوصفها محاولات ترمي إلى خلق «هلال إسلامي» في البلقان يفصل اليونان عن شركائها الأوروبيين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

التحرك أن يشكل خطوة حاسمة على طريق إعادة فرض تركيا كقوة مهيمنة في شبه جزيرة البلقان وصولاً، بالتالي، إلى إعادة الحياة للتراث العثماني في هذه المنطقة[19].

قد يكون مثل هذا الحكم مبرراً من وجهة نظر إقليمية ضيّقة، وخصوصاً إذا كان متأثراً بتجربة أثينا، المستمدة من مسلسل الخلافات اليونانية ـ التركية الطويل. أما على صعيد أي منظور دولي، فليس هناك أي مجال للشك بأن تركيا لم تضطلع إلاّ بدور هامشي في (سوء) إدارة الحرب البوسنية من قبل المجتمع الدولي. وعلى الرغم من لهجتها العدائية المتشددة أحياناً، فإن أنقرة حرصت على تجنب أية فعاليات أُحادية الجانب على صعيد دعم قضية البوسنيين وظلت على الدوام تنسق سياستها مع الإطار الشامل الذي أوجدته تحركات حلفائها الغربيين الرئيسيين ومجلس الأمن الدولي. حتى حين عبّرت أنقرة عن الاستياء من، أو المعارضة لخطوات معينة أقدمت عليها، أو لخطط محددة اقترحتها الأمم المتحدة والقوى الرئيسة، فإنها حرصت على عدم فك الارتباط مع التيار الرئيسي للسياسة الدولية الخاصة بالبوسنة. وقد كان هذا السلوك مشروطاً بإدراك الدوائر الرسمية في أنقرة لحقيقة عدم كفاية الوسائل المتاحة لتركيا في سبيل متابعة أي موقف أُحادي الجانب من الحرب البوسنية.

ساهمت الحكومة التركية في صياغة السياسة التي تبنتها مجموعة الدول الإسلامية الممثلة بالمؤتمر الإسلامي (OIC). ففي بيانات مختلفة أَلَحَّتْ أكثرية كبيرة من الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي على المطالبة بسياسة دولية أكثر صراحة في معاداتها للصرب، غير أنها تجنبت تطوير سياسة أو وجهة نظر إسلامية خاصة. ظلت مجموعة الاتصال التابعة للمؤتمر التي كانت تركيا من ممثليها البارزين على علاقة دائمة مع مجموعة الاتصال الدولية في عمليات إعداد وتوجيه مجموعة المؤتمرات الدولية المختلفة التي حاولت التوصل إلى طريقة لإنهاء الحرب.

كانت سياسة تركيا تُجاه الحرب خاضعة لهيمنة فكرة تقول بأن السبيل الوحيد لخلق الظروف الضرورية لإنهاء الحرب بشروط مؤهَّلة لحماية البقاء السياسي والجسدي لمسلمي البوسنة هي إقامة توازن عسكري بين الصرب والبوسنيين. ذلك هو سبب مطالبة تركيا برفع الحظر الدولي عن توريدات الأسلحة لصالح البوسنيين، أو بتنفيذ عمليات عسكرية دولية حاسمة ضد الطرف الصربي، أو بالاثنين كليهما. أدى هذا الوضع إلى قيام تركيا باتخاذ موقف معارض لحلفائها الأوروبيين، كما أوجد، بصورة مؤقتة، نوعاً من عدم التطابق مع الإدارة الأمريكية. ولم تشعر أنقرة بوجود تبرير جاء متأخراً لسياستها[20] إلاّ حين أفضت التطورات على الأرض في النصف الأول من سنة 1995م، إلى ردود أفعال عسكرية حاسمة من جانب التحالف قامت في أثنائها ضربات جوية مستمرة شنتها قوات الناتو بإلحاق أضرار بالغة بالبنية التحتية العسكرية الصربية بما فيها مرافق القيادة والتحكم. وبهذا المعنى، فإن الأتراك يستطيعون أن يزعموا بأنهم ساهموا مساهمة مهمة في التمهيد لاتفاقية دايتون للسلام الموقَّعة في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1995م.

يشكِّل تحقيق نوع من التوازن العسكري المُقْنِع بين الصرب والبوسنيين أيضاً إحدى السِّمات الرئيسة للسياسة التركية فيما بعد دايتون. فتركيا مقتنعة بأن لا شيء سوى توازن كهذا يستطيع أن يحول دون اشتعال أية مجابهة عسكرية جديدة بين الطرفين بعد أي إنهاء لاحق لمهمة قوة ضمان الاستقرار (SFOR). وبالتالي، فإن أنقرة هي الشريك الرئيسي في برنامج «التجهيز والتدريب» الذي أطلقته الولايات المتحدة لجيش الاتحاد البوسني، حيث تقوم أمريكا بتوفير المعدات العسكرية وتضطلع تركيا بمهمة التدريب. وحسب كلام السفير البوسني السابق في أنقرة، هجر الدين صومون فإن حوالى 300 عسكري بوسني يأتون إلى تركيا كل ثلاثة أشهر[21]. يمكن اعتبار هذه الفعاليات استمراراً لدور تركيا بوصفها مَعْبَراً سرياً، انتهاكاً للحظر الدولي على توريدات الأسلحة، من

أجل تزويد الطرف البوسني بالأسلحة في ظل موافقة أمريكية في أثناء الصراع[22]. تحافظ أنقرة أيضاً على وحدتها المؤلفة من 1000 عنصر داخل قوات حفظ السلام الدولية المعروفة باسم سفور SFOR البالغ تعدادها 34 ألفاً.

مع تطبيع الوضع البلقاني بعد اتفاقات دايتون سعت الحكومة التركية أيضاً إلى إقامة علاقات سالكة مع بلغراد لأن أنقرة تؤمن بضرورة إعادة إدماج جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الخاضعة للسيطرة الصربية بعلاقات دولية طبيعية تجنباً لإيجاد كيان منبوذ في منطقة شديدة الحساسية السياسية[23]. غير أن الأزمة التي تفجّرت حول إقليم كوسوفا ذات الأكثرية الألبانية الساحقة ما لبثت أن أنزلت ضربة موجعة بمثل هذه الأفكار.

أدّت المصادمات العنيفة بين الشرطة الصربية الخاصة، المدعومة أحياناً بالجيش النظامي، وبين مقاتلي جيش تحرير كوسوفا الألباني (KLA)، التي تمخضت عن العديد من الضحايا وأعداد كبيرة من اللاجئين بين صفوف السكان المدنيين الألبان في المنطقة، إلى مواجهة تركيا بسلسلة من المشكلات السياسية الحساسة. فتركيا ليست، لأسباب مختلفة، مع تعرض الدول الموجودة للتمزيق من قبل حركات انفصالية، غير أنها لا تستطيع أن تتحمل معاناة السكان الألبان بأكثريتهم الإسلامية الساحقة.

وبالتالي فإن أنقرة بادرت إلى شجب الاضطهاد المستمر الذي يتعرض له الألبان على أيدي الحكام الصرب بعنف. سارعت إلى الانضمام إلى حلفائها الأوروبيين والأمريكيين في جهودهم رفيعة المستوى لإقناع الرئيس ميلوسوفيتش بوقف أعمال العنف في كوسوفا وتسوية النزاع عبر التوصل إلى حل وسط مع ممثلي السكان الألبان هناك[24]. وحين استمر العنف وأدار ميلوسوفيتش ظهره للنصائح الدولية القاضية بإيجاد تسوية سلمية، أيدت أنقرة اتخاذ تدابير دولية أقوى ضد الصرب، بل وقد دعت القيادة التركية حتى إلى تدخل قوة سلام دولية للحيلولة دون تكرار الحرب البوسنية، معلنة عن استعدادها للمشاركة في مثل

هذا العمل[25]. وحين بدأ الناتو استعداداته في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، لشن ضربات جويّة ضدّ صربيا، دعماً لمهمّة هولبروك، أعلنت تركيا عن استعدادها للمساهمة في مثل هذه العملية بثماني عشرة مقاتلة نفاثة من طراز إف ـ 16[26]. وفي الوقت نفسه أوضح القادة السياسيون الأتراك بجلاء أن مثل هذا التدخل لم يكن يرمي إلى فصل كوسوفا عن جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، بل كان يهدف إلى استعادة الحكم الذاتي لكوسوفا في إطار الجمهورية بصورة كاملة. ومما شكل مصدر قلق خاص مصير وأمن الجالية التركية المقدرة بعشرين ألف نسمة في إقليم كوسوفا.

مما لا يمكن الشك فيه هو أن تركيا، بعد انهيار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل سلمي لأزمة كوسوفا في مباحثات رامبوايه في شباط/فبراير سنة 1999م، كانت مستعدة للمشاركة في عمليات الناتو العسكرية ضد صربيا. ثمّة إحدى عشرة مقاتلة نفاثة تركية من طراز إف ـ 16 موجودة في إيطاليا شاركت في الغارات من البداية، على الرغم من أن الحكومة التركية أعلنت أن مقاتلاتها النفّاثة استُخدمت فقط في عمليات دفاعية. وحين تصاعدت نشاطات الناتو، أعلنت تركيا عن استعدادها لتوفير قواعد جوية للمهمات. غير أن الطائرات كان سيتعين عليها أن تلتف حول المجال الجوي اليوناني لرفض أثينا منح حق التحليق[27]. وفي سبيل عدم الذهاب بعيداً في إثارة الحساسيات الصربية واليونانية دون أسباب موجبة، تخلّى الناتو عن فكرة نشر الوحدات البرية التركية في مقدونيا، أو تكثيف الوجود التركي في ألبانيا، على الرغم من أن أنقرة عرضت استعدادها لنشر ألف جندي.

بادرت تركيا أيضاً إلى قبول حصة لا يستهان بها، حوالى 26 ألفاً، من اللاجئين الكوسوفيين، التحق كثيرون منهم بأقاربهم ممن يعيشون في استانبول وأزمير منذ زمن طويل. وكذلك فإن السلطات التركية أقامت مخيمات لاجئين في ألبانيا، ومقدونيا، وإقليم قرقلار إيلي التركي الواقع في الزاوية الشمالية

الغربية من البلاد قرب الحدود البلغارية. من المقدر أن 10 إلى 15 ألفاً من أهالي كوسوفا لجأوا إلى تركيا حيث تم الترحيب بهم دون أي تعقيد[28]. وعلى هذا الصعيد فإن سياسة تركيا تناقضت إيجابياً مع نظيراتها في العديد من البلدان الأوروبية التي لم تف بالتزاماتها إلاّ على مضض. ومنذ بداية الصدامات العنيفة في الإقليم اليوغسلافي ظل مقاتو جيش تحرير كوسوفا الجرحى يتلقون العلاج في مستشفيات تركية خاصة، بدعم من الجالية الألبانية الكبيرة الموجودة في تركيا بالدرجة الأولى[29].

كانت إمكانية انتقال عدوى حركة الاستقلال الألبانية من كوسوفا إلى أجزاء أخرى من شبه جزيرة البلقان، إلى مقدونيا وسنجق نوفي بازار في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية حيث تعيش اثنتين من الجاليات الألبانية الكبرى، مصدر قلق بالغ الجدية والخطورة بالنسبة إلى أنقرة. كان من شأن ذلك أن يجر ألبانيا إلى قدر أكبر من التورط رغم تفضيلها لرد متدني المستوى رسمياً، بصرف النظر عن تعاطفها الشديد مع ألبان كوسوفا ودعمها المادي الخفي لهم. وفي ظل مثل هذه الظروف كان من الممكن أن تصبح حرب بلقانية أوسع بمشاركة كل من مقدونيا، واليونان، وبلغاريا أمراً واقعاً تكاد تركيا لا تستطيع أن تنأى بنفسها عنه. وبالتالي فإن أنقرة أيدت بحزم فكرة استعادة الحكم الذاتي داخل حدود جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ورفضت أية فكرة تدعو إلى أية كوسوفا ألبانية مستقلة.

يتطابق هذا الرأي تطابقاً كاملاً مع الخط العام للسياسة الخارجية التركية القائمة على إبقاء الحدود الموجودة في البلقان كما هي، وحل المشكلات العرقية (الإثنية) داخل هذه الحدود. وعلى الرغم من حرصها على الاضطلاع بدور إقليمي أبرز وأكثر أهمية، فإن تركيا ليست ذات مصلحة على الإطلاق في أن تنجر إلى المضاعفات والتعقيدات الداخلية لأية دولة بلقانية، لأنها تدرك أنها

لن تكون قادرة وحدها على فرض أي حل من الخارج. وهذا الوضع يفسر أيضاً سبب إصرار الحكومة التركية على العزوف، سياسياً، عن استغلال معارضة اليونان لتبني موقف المؤسسات الأوروبية، التي كانت تفضل التدخل العسكري في كوسوفا. لم تكن أنقرة، تريد زيادة حدة التوتر في المنطقة عن طريق الشجب المكشوف لموقف الشارع اليوناني المتعاطف مع الصرب(30). أضف إلى ذلك أن مسألة تركيا الكردية الخاصة التي تنتظر الحل، تتطلب التحلّي بالتحفظ وضبط النفس فيما يخص دعم الحركات العرقية (الإثنية) ـ القومية.

تقف تركيا بقوة في صف المطالبة بالتوصل إلى تسوية تفاوضية دائمة لجميع المشكلات البلقانية التي يمكنها أن تشكل مصدراً لعدم الاستقرار في المستقبل. وتسعى الحكومة، للحيلولة دون حصول ذلك، إلى إقامة علاقات تعاون مع سائر دول البلقان وتشجيع مشروعات إقليمية ذات أطراف متعددة مؤهلة لتدعيم الاستقرار وتعزيزه.

ومما يستدعي الملاحظة، على أية حال، أن الأمريكيين والحكومات الأوروبية التي صمَّمت صيغة الحل السياسي لحرب كوسوفا في إطار منظمة الـG-8، لم تخطط لأي دور تركي بارز في قوة سلام كوسوفا (كفور KFOR) المكلَّفة بالإشراف على الانسحاب الصربي من المنطقة وعودة اللاجئين إليها. لا تشارك تركيا في قوة الكفور KFOR هذه إلاَّ بوحدة صغيرة في القطاع الخاضع للسيطرة الألمانية من كوسوفا. وليس هناك ما يشير إلى أية مشاركة تركية خاصة في النشاطات الإجمالية للـG-8 من أجل الإعداد لوضع كوسوفا ما بعد الحرب. أما الموقف الإقليمي القوي الذي أراد وزير الخارجية جيم في البداية اتخاذه من معاهدة الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، فقد اضطر لأن يتراجع إلى المرتبة الثانية بعد «التوجه الأوروبي» الذي شكل جوهر طبعة المعاهدة المتمتعة بالرعاية الألمانية(31). لم يكن هذا، بتاتاً، الخيار السياسي المفضل لدى أكثرية دول البلقان التي تميل إلى رؤية الاتحاد الأوروبي وقد

أصبح الرجل القوي في المنطقة بدلاً من تركيا. قد يستخلص المرء من ذلك أن القوى الغربية القيادية لا ترى أية حكمة في المبالغة بإقحام تركيا في عملية فرض السلام في البلقان، على الرغم من أن هذه القوى تعترف أيضاً أن عملية كهذه يتعذر إنجازها دون مشاركة تركية.

العمل على صقل العلاقات الثنائية وتجديدها

منذ انتهت الحرب الباردة دأبت أنقرة على السعي لتطوير وتحسين علاقاتها مع جميع البلدان المحيطة بالبحر الأسود، وخصوصاً مع كل من بلغاريا ورومانيا. وثمَّة علاقات موسعة ودافئة تَمَّتْ إقامتها مع كل من ألبانيا ومقدونيا (FYROM)، اللتين تميلان إلى اعتبار تركيا دعماً لهما في المنطقة. أما الدور الخاص الذي اضطلعت به تركيا على صعيد رفع مستوى القدرة العسكرية الإسلامية للبوسنة ـ الهرسك فقد سبقت الإشارة إليه. أضف إلى ذلك أن أنقرة تشارك في عمليات إعادة التأهيل والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في البلد الذي مزقته الحرب. وكذلك، فإن العلاقات مع كرواتيا وسلوفينيا، شهدت تطوراً ذا شأن، فضلاً عن أن أنقرة تعتبر كرواتيا عاملاً بالغ الأهمية في البوسنة[32]. لقد تأكد ذلك بستة لقاءات رسمية بين رئيسي الجمهورية في البلدين منذ سنة 1993م. على العموم ظلت منطقة البلقان المنطقة الأكثف استقبالاً لكبار ممثلي تركيا السياسيين خلال السنوات الثماني الماضية، وحيث نجحت أنقرة في تطوير شبكة مُحْكمة من العلاقات الثنائية المدعومة بمحاولات متواصلة لإقامة أشكال متعددة الأطراف من التعاون في مجالات سياسية واقتصادية حاسمة.

تستند علاقات تركيا مع ألبانيا إلى اتفاقية الصداقة والتعاون الموقَّعة في سنة 1992م، التي تدعمت بعرض الرئيس أوزال القاضي بتقديم مساعدات كبيرة في ميداني التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية، خلال زيارة رسمية لتيرانا في شباط/ فبراير سنة 1993م. وشيئاً فشيئاً بدأت المعونات الاقتصادية والإنسانية

التركية تتدفق، مصحوبة بدعم سخي على صعيد التعليم. ثمّة عدد لا يُستهان به من الطلبة الألبان يدرسون في تركيا بمنح تركية، كما تم افتتاح مدرسة ثانوية تركية في تيرانا أوائل سنة 1993م، بتمويل من الأوقاف التعليمية التركية[33]. أما توقيع إعلان عن إنشاء شارع عريض (أوتوستراد) عابر للبلقان، يصل استانبول بميناء دورّس الألباني، من قبل رؤساء كل من: تركيا، بلغاريا، مقدونيا (FYROM)، وألبانيا في نيويورك في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1995م، فقد شكّل خطوة أولى على طريق تحسين متطلبات البنية التحتية للتجارة البينية في شبه جزيرة البلقان. أضف إلى ذلك أن الشارع العريض (أوتوستراد) من شأنه أن يوفر لتركيا معبراً بريّاً مربحاً يوصلها إلى البحر الأدرياتيكي دون عبور اليونان[34]. غير أن ما ينطوي على أهمية أكبر هو التعاون العسكري المتنامي بين تركيا وألبانيا، هذا التعاون الذي تمخض عن تدريب الكوادر العسكرية من قبل خبراء أتراك، وعن خطوات أولى باتجاه التعاون على صعيد الإنتاج العسكري.

لكن مجمل هذه الجهود ما لبثت أن تعرضت لقَدْر كبير من التدمير والخراب جراء اندلاع أعمال العنف السياسي أوائل سنة 1996م، التي لم تتوقف إلاّ عن طريق نشر قوة حماية دولية مؤلفة من 6000 رجل، شاركت فيها تركيا بفصيل قوامه 850 رجلاً، بصورة مؤقتة[35]. ويصعب القول إن ألبانيا نجحت في استعادة استقرارها الداخلي منذ ذلك التاريخ. تعيَّن على الآمال التركية في تحقيق تعاون موسع أن تتكيف بما يتفق مع الوضع وأن يتم اختزالها إلى معونات إعادة البناء. ويضاف إلى ذلك أنه بات واضحاً أن ألبانيا لا تعتبر تركيا حليفاً خاصاً بل تتركز أنظارها أكثر على المنظمات الأوروبية المؤسسة بهدف توفير الدعم لتنميتها الاقتصادية والسياسية.

ما زالت علاقات تركيا مع مقدونيا مطبوعة بحقيقة أن أنقرة كانت العاصمة الأولى التي اعترفت بالدولة الجديدة تحت الاسم الذي اختارته لنفسها وافتتحت

سفارة لها هناك. تُعَلِّقُ تركيا أهمية كبيرة على علاقاتها مع سكوبية، كما يلاحظ من العدد الكبير من الاتفاقيات الثنائية التي تم إبرامها، ومن سلسلة زيارات سياسية رفيعة المستوى متصلة بين العاصمتين. وبسبب جاليتها الألبانية الكبيرة، وحالة التوتر المستمرة مع صربيا، ووجود معارضة سياسية قومية ذات شأن وصوت مرتفع، وعلاقات ما زالت غير مستقرة مع اليونان، كما مع بلغاريا، إلى حدود معينة، فإن استقرار جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، يشكل عاملاً حاسماً بالنسبة إلى الاستقرار الإجمالي لشبه جزيرة البلقان ككل في نظر تركيا.

باستثناء خطوات أولى على طريق تحقيق تعاون عسكري وثيق بين أنقرة وسكوبية وإجراء حوارات سياسية متواصلة بشأن ما يجري في البلقان من تطورات، لم تشهد العلاقات الثنائية في الميادين الأخرى أي دَفْع ذي شأن[36]. فتركيا تؤيّد تطلع مقدونيا إلى اكتساب عضوية الناتو، شأنها في ذلك كشأنها مع كل من بلغاريا ورومانيا[37]. ومثل هذه الخطوة تعتبر عنصر استقرار في المنطقة وسوف تساهم في ردم الهوة الجغرافية بين تركيا العضو في الناتو وبين بلدان العمق الأوروبي الأعضاء في التحالف. وعلى هذا الصعيد، يشكل حرص تركيا على إكساب عضوية الناتو لبلدان بلقانية أخرى، في المقام الأول، وسيلة غير مباشرة لضمان وتقوية ارتباطها هي نفسها بباقي القارة الأوروبية في هندسة السياسة الأمنية الناشئة.

لعل هذا هو أحد الأسباب المنطقية الكامنة وراء العلاقات الثنائية التركية - البلغارية. فبلغاريا هي إحدى أهم الدول البلقانية الجارة لتركيا إن لم تكن الأهم بصورة مطلقة. وهذا تطور هائل إذا تذكر المرء العلاقات التي كانت شديدة التوتر أواخر عقد الثمانينيات حين حاولت صوفيا فرض «البلغرة» القسرية على جاليتها الإسلامية الكبيرة التي ينتسب عدد كبير منها إلى أصول تركية. ففي سنة

1989م، هاجر 300 ألف مسلم إلى تركيا هرباً من الحكم البلغاري الشيوعي[38]. كذلك كانت بلغاريا تُعتبر إحدى البلدان الشيوعية الرئيسية المؤيّدة للمنظمات الإرهابية غير المشروعة التي كانت نشاطاتها قد ساهمت في نسف استقرار تركيا الداخلي أواخر عقد السبعينيات.

ما لبثت هذه الصورة أن تبدلت بسرعة بعد سقوط قيادة بلغاريا الشيوعية. ففي وقت مبكر يعود إلى كانون الأول/ ديسمبر سنة 1991م، تم اتخاذ خطوات أولى على طريق تخفيف التوتر على امتداد حدود تركيا الغربية، حين بادر القادة العسكريون في البلدين كليهما إلى توقيع وثيقة حول إجراءات بناء الثقة تضمنت تبادل المعلومات والتعاون على صعيد التدريب العسكري وتعهداً بالعزوف عن إجراء مناورات عسكرية داخل مسافة خمسة عشر كيلومتراً عن الحدود المشتركة[39]. وقد ظل هذا التعاون يتعزز باضطراد منذ ذلك التاريخ. فاليوم يعقد رئيسا الأركان في تركيا وبلغاريا اجتماعات منتظمة، كما قام الجيشان، كلاهما، بسحب أعداد لا يستهان بها من القوات والأسلحة الثقيلة بعيداً عن المنطقة الحدودية، كما أن الطرفين كانا من العوامل الدافعة باتجاه خلق قوة تدخل مشتركة لحفظ السلام من الجيوش البلقانية، وهو أمر تمت الموافقة عليه من حيث المبدأ. حتى المنافسة بين تركيا وبلغاريا فيما يخص مكان مقر قيادة القوة لم تلحق ضرراً ذا شأن بالعلاقات العسكرية الجيدة[40].

تحسَّنت العلاقات السياسية بالطريقة ذاتها. فاللقاءات المنتظمة على أعلى المستويات السياسية ما لبثت أن أصبحت مألوفة ومن المعتاد أن تتضمن تبادلاً لوجهات النظر حول جميع القضايا الحساسة ذات العلاقة بالتطورات الجارية في البلقان. وفي مرات مختلفة تضافرت جهود كل من تركيا وبلغاريا لتوجيه نداءات تدعو الأسرة الدولية إلى وضع حد للحرب البوسنية أو للاضطرابات في كوسوفا. وكذلك فإن أنقرة وصوفيا بادرتا إلى بذل الجهود الرامية إلى تبييض صفحتيهما بوصفهما من المعابر الرئيسية للتجارة غير المشروعة بالمخدرات، أو

من بؤر تسهيل عمليات غسل الأموال المشبوهة. ولهذا الغرض قامتا بتوقيع اتفاقية ثلاثية مع رومانيا على المستوى الرئاسي في نيسان/ أبريل سنة 1998م؛ تنص على الالتزام المشترك بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتبييض الأموال والاتجار بالمخدرات، وتهريب البشر والأسلحة. إن قوات الشرطة وأجهزة الدولة الأخرى ذات العلاقة سوف تتعاون تعاوناً وثيقاً في جميع هذه المجالات[41].

أما أشكال القلق على مصير أتراك بلغاريا فقد هدأت بعد أن بات الحزب السياسي المعبِّر عن هذه الجالية، حركة الحقوق والحرية، مقبولاً بوصفه قوة مشروعة في الساحة السياسية الجديدة في بلغاريا. وقد اضطلع هذا الحزب بدور مهم في إيصال حكومات غير شيوعية إلى السلطة بعد التحول إلى الديمقراطية[42]. تريد بلغاريا أن ترى انخراطاً اقتصادياً تركياً أقوى في مناطق تمركز السكان الأتراك في سبيل العمل على إنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي البائس هناك.

كان السبب الرئيسي الذي حال دون تطوير علاقات اقتصادية أكثر كثافة متمثلاً بضعف بلغاريا الاقتصادي المستوطن، هذا الضعف الذي زاد تفاقماً جراء التقدم البطيء لعملية التحول الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه البلاد. يصل حجم التجارة المتبادلة إلى 550 مليوناً من الدولارات، عدا «تجارة الحقائب» (تجارة الشنطة) غير المسجلة، وسوف يتضاعف بفضل منطقة التجارة الحرة التركية ـ البلغارية المخطط لها كجزء من منطقة تجارة حرة ثلاثية شاملة لكل من تركيا وبلغاريا ورومانيا سيتم استحداثها بين سنوات 2000 و2005م[43]. ثمَّة الآن ما يزيد عن ألف شركة تركية صغيرة بصورة رئيسية ناشطة في بلغاريا. غير أن استثماراتها لا تتجاوز مبلغ الـ35 مليوناً من الدولارات الأمريكية. وبعض المجمَّعات التركية العملاقة في الميادين الصناعية والتجارية تبدي اهتماماً بموجة الخصخصة البلغارية جنباً إلى جنب مع

مشروعات البنية التحتية. غير أن التقدم الملموس والكبير ظل حتى الآن يتعرض للإعاقة جراء الصعوبات المتعلقة بالتحويل وصعوبة الوصول إلى السوق فضلاً عن نظام مصرفي بلغاري متخلِّف.

أما العلاقات مع رومانيا فقد كانت منفرجة نسبياً خلال سني الحرب الباردة بسبب دور رومانيا الخاص داخل منظومة حلف وارسو حيث كانت بوخارست تنأى بنفسها عن موسكو. وبلقاءات رئاسية منتظمة، سنوية على الأقل، بين رئيسي البلدين، شهدت هذه العلاقات تحسناً ملحوظاً بعد سقوط نظام تشاوتشيسكو. فمصالح البلدين تتطابق على صعيد سعي رومانيا إلى عضوية الناتو فضلاً عن اندفاع الطرفين نحو الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي. ومع قرار اللوكسمبورغ للمجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، بضم رومانيا إلى المجموعة الثانية من البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي باتت بوخارست سابقة لأنقرة.

يصل حجم التجارة بين البلدين إلى 750 مليوناً من الدولارات، مما يجعل تركيا تحتل المرتبة الخامسة في قائمة شركاء رومانيا التجاريين. ثمّة حوالى أربعة آلاف مؤسسة تركية تجعل البلد سابع أكبر المستثمرين الأجانب في رومانيا، على الرغم من أن أكثرية المؤسسات الساحقة هي مؤسسات صغيرة. وبمينائها العملاق المعروف باسم كونستانتا على البحر الأسود، تبقى رومانيا شديدة الحرص على تطوير البنية التحتية للنقل، وخصوصاً على صعيد العبّارات ذات الحركة المكوكية بين المرافىء التركية واليونانية.

التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود وغيره

استكمالاً لعلاقاتها الثنائية مع الدول البلقانية، تؤيد تركيا وضع خطط إقليمية متعددة الأطراف للتعاون السياسي والاقتصادي. ومشروع التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC) يبرز بوصفه محاولة التعاون الاقتصادي الإقليمي الأشمل والأكثر طموحاً حتى الآن[44]. ومن شأن انتعاش

جهود التعاون الشامل للبلقان كله، في وقت لاحق، أن تفضي إلى استكمال مرحَّب به للمسعى الاقتصادي الرامي إلى إعادة فرض البحر الأسود بوصفه أحد محاور التجارة والنقل والاتصالات والسياحة.

تضمُّ **منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود** (BSEC) كلاً من: تركيا، بلغاريا، ألبانيا، اليونان، رومانيا، مولدوفيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا، أذربيجان، وأرمينيا[45]. وتركيبة الأعضاء تلقي الضوء على أن رئيس الجمهورية التركي السابق أوزال، وقد كان القوَّة المحرّكة للعمليَّة، كان يفكر بما هو أكبر من مجرّد تعاون اقتصادي إقليمي ضيق. فقد كان يحلم بدائرة أوسع من دائرة الدول المطلَّة على البحر الأسود، دائرة ممتدة عبر البلقان نحو البحر الأبيض المتوسط من ناحية، وعبر القفقاس باتجاه آسيا الوسطى من ناحية ثانية. يمكن اعتبار منطقة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود جسراً بالغ الأهمية بين أوروبا وآسيا الوسطى. غير أن المنظمة ما زالت، نظراً لوضعها الفعلي كمنظمة اقتصادية دولية وليدة، ولوجود العديد من العوائق أمام تحسين علاقات التعاون بين بعض أعضائها، مطالبة بأن تقطع شوطاً طويلاً حتى تصبح قادرة على أداء مثل هذه الوظيفة[46].

جرى تصميم منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC) في سبيل دفع عجلة التعاون فيما بين الأطراف المشاركة «في الميادين الاقتصادية، بما فيها التعاون التجاري والصناعي، كما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة» عن طريق تطوير وتنفيذ مشروعات ذات أهمية مشتركة على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي[47]. اتفق المشاركون على إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم مع حلول سنة 2010م. وعلى الرغم من أن تأسيس مصرف للتجارة والاستثمار تابع للمنظمة بمدينة سالونيك [اليونانية] في تموز/يوليو سنة 1997م، قد يساعد على تنشيط تمويل المشروعات المشتركة في

مجالات البنية التحتية والصناعية، فإن العمل ظل بطيئاً حتى الآن. يفترض في هذا البنك أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) الذي يتخذ من لندن مقراً له، والمعروف باسم بنك أوروبا الشرقية.

لأن تسعاً من دولها الإحدى عشرة قائمة على اقتصاديات انتقالية، فضلاً عن أنها أقرب إلى الفقر، فإن أية نتائج سريعة للتعاون تبدو غير واردة؛ فالصعوبات والعوائق سهلة البروز على طريق التحول من اقتصاديات أوامرية إلى اقتصاديات سوق[48]. أما الطاقة الاقتصادية الهائلة للمنظمة المرشحة مستقبلاً لأن تتمتع بأسواق تضم ثلاثمئة مليون نسمة وبثروات كبيرة فلن تتحقق على أرض الواقع بسهولة. يشكِّل غياب البنية التحتية المناسبة عقبة جدِّيَّة على طريق التعاون الأسرع والأوسع. وبالتالي، فإن التأكيد يتم توجيهه نحو تحسين شبكة الاتصالات، وربط شبكات الطاقة الكهربائية الوطنية، أو بناء طريق دائرية حول البحر الأسود وتحسين المرافق المرفئية لتعزيز العلاقات التجارية. غير أن معظم هذه المشروعات المؤهلة، دون أدنى شك، لتنشيط الحركة التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، ما زالت في مرحلة التخطيط، رغم أن خطوات بسيطة تَمَّتْ هنا وهناك.

ترمي المنظمة إلى التسامي على التعاون الاقتصادي الوظيفي وتجاوزه، إذ إن وثائقها التأسيسية تنتمي بوضوح إلى مبادىء «وثائق المجلس الأوروبي للأمن والتعاون (CSCE) الذي يضم جميع الدول الأعضاء»[49]. وهذه الوثائق تشتمل على ميثاق هلسنكي الأخير ووثائق المتابعة الصادرة عن المجلس وخصوصاً وثيقة باريس بشأن السعي من أجل بناء أوروبا جديدة سبيلاً إلى تحقيق تسوية سلمية لجملة النزاعات الناشبة بين الأعضاء. ثمَّة نزاعات كثيرة ألقت بظلالها الثقيلة على العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود في السنوات الأخيرة، مثل التوترات المقيمة بين تركيا واليونان،

والصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو قره باغ، وسلسلة الخلافات الأرمنية ـ التركية المستمرة بعناد، وجملة المشكلات التي تعاني منها روسيا في القفقاس.

في هذه الظروف، يمكن اعتبار حقيقة أن المنظمة لم تكتف بالبقاء بل وتابعت عملها المؤسساتي بشكل لا بأس به نجاحاً. فخلال ما لا يزيد عن خمسة أعوام تَمَّ خلق إطار مؤسساتي لخمسة اجتماعات قمة لرؤساء الدول أو الحكومات، وللقاءات نصف سنوية لوزراء الخارجية، ولعقد دورات برلمانية شاملة لمندوبين من المجالس النيابية في البلدان الأعضاء، وللقاءات مجموعات خبراء لإعداد المشروعات، ولاجتماع مجلس الأعمال الذي يضم ممثلي القطاع الخاص المنظم، ولاجتماع الأمانة الدولية الدائمة في استانبول لتنسيق النشاطات. وبقدر أكبر من التوجُّه الوظيفي، فقد تم إيجاد بنك التجارة والاستثمار، ومركز الإحصاء والمعلومات الاقتصادية في أنقرة، مع مركز دراسات البحر الأسود في أثينا[50]. وعلى الرغم من أن تمويل المنظمة بات الآن معتمداً على مساهمات الأعضاء، فإن تركيا دأبت على تقديم الدعم المالي والمادي.

توفّر مؤسسات المنظمة واجتماعاتها، ولا سيما على مستوى وزراء الخارجية، فرصاً مؤاتية لعقد مباحثات سياسية بين الأعضاء. وقد أفاد منها ممثلو الدول الأعضاء المتصارعة في سبيل استكشاف إمكانيات إصلاح الأسوار والتخوم. ومن شأن الاتصال المباشر داخل مؤسسات المنظمة أن يساعد على تحسين أجواء الثقة بين الأعضاء إذا كان الوضع السياسي الإجمالي مؤاتياً. غير أن المنظمة لا تستطيع أن تساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة إلاّ بمقدار ما تتم حماية مكاسب التعاون الوظيفي من التأثيرات المدمرة للصراعات المضمرة أو المكشوفة في البلقان أو القفقاس. خلافاً للتوقعات السائدة في الأوساط

التركية الرسمية، ليس ثمّة مؤشرات مُقْنِعَة تدل على أن تعاون المنظمة استطاع، أو هو قادر على، أن يُساهم، بصورة مباشرة، في حل النزاعات أو تحقيق الاستقرار الإقليمي[51]. غير أن ما يلفت النظر هو أن النزاعات الإقليمية أو الثنائية قلما أدت إلى عرقلة تطورها.

انطلقت تركيا في عملية تأسيس المنظمة وتشجيعها من دوافع كثيرة. كانت المنظمة، بنظر أوزال، خطوة أخرى على طريق تحقيق الحلم المتمثل بجعل تركيا القوة الإقليمية الأولى على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وما لبث خلفاؤه أن ورثوا وجهة النظر هذه؛ وتشكِّل المنظمة بالنسبة إلى حكومة أجويد عنصراً مهماً من عناصر رؤيتها لتركيا الطرف الرئيسي في أوراسيا في القرن المقبل. وكذلك، فإن المؤسسة تربط تركيا بالنظام الأوروبي الجديد الناشىء الذي يقوم على توسيع كل من الاتحاد الأوروبي والناتو. ذلك هو السبب الكامن وراء مطالبة الأوساط الموالية لأوروبا في تركيا بأن يبادر الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقات أوثق مع منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC)[52]. من المتوقع أيضاً أن تقوم المؤسسة بتوفير الدعم لمطالبة تركيا بعضوية الاتحاد الأوروبي جنباً إلى جنب مع مطالبة كل من بلغاريا ورومانيا بهذه العضوية عن طريق تحسين التنمية في هذه البلدان. ثمّة دافع آخر ألا وهو حرص تركيا على بقاء المناطق المجاورة التي تفصلها عن كل من أوروبا وآسيا الوسطى مستقرة. وطوال بقاء الاقتناع بأن المنظمة مؤهلة لخدمة هذا الهدف مستمراً، فإن تركيا سوف لن تتخلّى عن دعمها.

يكمن الدافع الأخير أيضاً وراء مشاركة تركيا في عملية إحياء التعاون البلقاني. فهذه المساعي ما لبثت، منذ سنة 1996م، أن أفضت إلى لقاءات سنوية منتظمة بين وزراء خارجية جميع بلدان شبه جزيرة البلقان، يناقشون فيها حلولاً تعاونية لجملة مشكلات التنمية الإقليمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. ولكن هشاشة هذا المشروع تجلّت بوضوح في اجتماع عقد

باستانبول في حزيران/يونيو سنة 1998م، حين كادت الخلافات حول كوسوفا أن تجهز على المؤتمر. ولم تتم الحيلولة دون حصول ذلك إلاً عن طريق حذف الموضوع من البيان الختامي ومعالجته في تصريح جانبي وقعته ست من الدول الثماني المشاركة[53].

وبطريقة مشابهة حرص اجتماع القمة البلقانية الأولى لرؤساء الدول والحكومات الذي دعت اليونان إلى عقده في جزيرة كريت في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1997م، تجنب استخدام لغة ذات معنى في الحديث عن أي من النزاعات المتفاعلة، مكتفياً باعتماد توجُّه أعم يدعو الدول المتخاصمة إلى تبني آليات سلمية قائمة على التعاون في حل النزاعات. ولم تكن اللقاءات الثنائية، في الأروقة الجانبية للقمة الرسمية، أكثر جدوى على صعيد نزع فتيل الأزمات، أو إفراز الحلول الوسط، كما اتضح من الاجتماع غير الناجح لرئيسي وزارتي اليونان وتركيا. فكل من كوستاس سيمتيس ومسعود يلماظ اكتفيا بإعادة تأكيد الموقفين غير القابلين للتوفيق، المعروفين جيداً للبلدين من القضايا المطروحة[54].

أما القمة البلقانية الثانية في مدينة أنطاكيا التركية على البحر الأبيض المتوسط في تشرين الأول/أوكتوبر سنة 1998م، فقد بقيت في الظل جراء الجهود الأمريكية الرامية إلى حل أزمة كوسوفا. فتركيا لم تستطع أن تعلن أن اللقاء كان ناجحاً سياسياً إلاً بعد إذعان ميلوسوفيتش لضغوط هولبروك والناتو، بما أتاح فرصة الإتيان على ذكر قضية كوسوفا، بلغة متوازنة إلى حد مقبول، في البيان الختامي لاجتماع القمة. فعلى الرغم من وجود خلافات جدية حول كوسوفا، اتفق رؤساء الحكومات على دفع العمل باتجاه إضفاء الصفة المؤسساتية على مؤسسة القمة التي قد تتم في مدينة كونستانتا الساحلية الرومانية أواخر سنة 1999م[55].

لعل النتيجة الأبرز، حتى الآن، للتعاون العام في البلقان، هو القرار الذي

اتخذته ستة بلدان مع إيطاليا والذي يقضي بتشكيل قوة سلام بلقانية مشتركة. إنها حصيلة اجتماع وزراء دفاع بلدان البلقان في سكوبية آخر شهر أيلول/ سبتمبر 1998[56]. كانت تركيا إحدى القوى المحركة وراء الاتفاقية. غير أنها ليست إلاّ الخطوة الأولى على طريق إيجاد وحدة عسكرية مشتركة فعالة مؤلفة من فصائل تركية ويونانية وبلغارية ورومانية ومقدونية وألبانية وإيطالية. ما زالت الخطوات العملياتية تنتظر الإنجاز. وبعد ذلك سوف نرى ما إذا كانت مثل هذه القوة ستبادر، في أي وقت من الأوقات، إلى الاضطلاع بمهمات حفظ السلام الفعلية في البلقان.

تنطوي المواقف السياسية للدول المشاركة مما يجب القيام به إزاء الصراعات العنيفة القائمة أو المحتملة في المنطقة على اختلافات ذات شأن كما تجلّى بوضوح، مثلاً، في أشكال التباين بين ردود الفعل اليونانية والتركية على الحرب في البوسنة أو الحرب حول كوسوفا. وفي ظل مثل هذه الظروف تبقى إمكانية اتفاق جميع الدول المشاركة حول خطوات عسكرية مشتركة، وإن بقيت محصورة بنشاطات متعلقة بحفظ السلام، وإمكانية تحرك أية قيادة مشتركة بصورة فعالة، مسألتين لن يأتي حلهما إلاّ مع التطورات المستقبلية. غير أن من شأن الاتفاق على أن القوة ستعمل بتفويض من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع قيام الناتو بتوفير المساعدة والتوجيه، أن يساعد على تجنب الخلافات المحتملة.

يَزْخَرُ التاريخ الموجز للعنصر العسكري المشترك الجديد بزحمة بذور التنافس الظاهرة والخفية بين تركيا واليونان، كما أن مطالبة بلغارية بموقع خاص لا تبشر بأي خير لمستقبل هذا المشروع[57]. ومع ذلك، فإن من الممكن اعتبار الأمر منطوياً على شيء من البشائر الواعدة، لأن اليونان وتركيا استطاعتا التغلب على خلافاتهما حول مكان مقر قيادة الوحدة الجديدة تحاشياً لنسف المسعى كله. تمَّ الاتفاق على أن يكون المقر الأول في بلوفديف البلغارية. ربما يساهم

الخطر الجاثم المتمثل بكوسوفا متفجرة والضغوط المترتبة عليه والصادرة عن الأطراف الأخرى كما عن حكومة الولايات المتحدة التي ساندت الخطة بقوة، مساهمة حاسمة في توفير إمكانية حصول مساومة تركية ـ يونانية. ومع ذلك، فإن إحدى الدول المشاركة اقترحت استخدام قوة السلام البلقانية لتنفيذ اتفاقية كوسوفا.

ستبقى السياسة التركية تُجاه البلقان، على الدوام، ملطخة باعتبارات مضاعفات ممكنة فيما يخص العلاقات مع اليونان، ومكانة هذه العلاقات سوف تظل تجر عواقب معينة بالنسبة إلى سير وتطور الخطط الإقليمية متعددة الأطراف، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية دائمة بين الجانبين على الأقل. غير أن مثل هذه الآلية البلقانية تبقى بعيدة عن أن تؤدي إلى خلق «محورين» متناقضين، أرثوذكسي وإسلامي، على سبيل المثال. فالكيمياء السياسية في البلقان شديدة التعقيد وذات مستويات متعددة بما يبقي مثل هذه التصورات التحليلية أو السياسية البسيطة عاجزة عن توفير فرصة فهم الأحداث. ليس الاكتفاء بالنظر إلى الأحداث البارزة والقوى الأشد صراخاً مثل الحربين في البوسنة وكوسوفا والقيادة الصربية، ومبعوثي الولايات المتحدة الخاصين، ومجموعات الاتصال، ومجموعة الجي G-8، إلاّ شكلاً من أشكال التضليل لأي تحليل سليم لجملة التطورات الجارية في البلقان. فإلى جانب تلك الأحداث والقوى، التي تأسر اهتمام الأوساط الدولية بسهولة، ثمّة قوى أقل بريقاً تحركها، بالدرجة الأولى، تركيا واليونان وأطراف أخرى، قد لا تكون أقل حسماً من الفعاليات الدولية الأخرى الأبرز ذات العلاقة بالأزمة في المنطقة، على صعيد تشكيل المشهد السياسي للبلقان في المدى الطويل.

الفصل العاشر

العلاقات مع اليونان والقضية القبرصية

لَعَلَّ أقوى عناصر الاستمرار في علاقات تركيا الخارجية بعد انتهاء النظام الدولي القائم على قطبين اثنين هو في العلاقات مع اليونان وفي الموقف من المسألة القبرصية[1]. وإذا حصل أي تغيير فقد شكّل مزيداً من التشدد التركي في هذا الجانب من سياسة تركيا الخارجية. فالعلاقات الثنائية وقبرص، كلتاهما، ما لبثتا أن تحولتا إلى نزاعين مزمنين منطويين على احتمال نسف الوضع الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط إذا لم تتم معالجتهما وإدارتهما بشكل صحيح. لم تبد تركيا ولا اليونان، أي استعداد لطرح حلول توفيقية قائمة على المساومة، قادرة على أن تفضي إلى تسوية دائمة. فما حصل هو العكس، إذ بات الموقف التركي، فيما يخص قبرص، أكثر تشدداً، مما لا يبشر بأي تقارب على صعيد العلاقات الأخرى مع اليونان. يستمر الطرفان في اعتماد مواقف جازمة وصارمة في علاقات كل منهما بالآخر، مواقف لا تخلو، أحياناً، من أصداء طبول الحرب. غير أن من المؤكد أن ليس ثمّة أية نوايا تركية بالتصعيد غير المحدود، كما لا توجد أية سياسة يونانية هادفة إلى إحداث خلل في التوازن الهش القائم (على أرجل من قصب) في حوض بحر إيجة. ومع ذلك، فإن الحرب بين تركيا واليونان، رغم ضآلة احتمالاتها، قد تندلع في أي وقت.

الخلفية: التاريخ والحالة النفسية

يَتَعَذَّرُ فهم علاقات تركيا مع اليونان بعمق ما لم يتم أخذ التراث التاريخي بعين الاعتبار[2]. يجري، في اليونان كما في تركيا، تصوير العلاقة بين البلدين مثقلة بركام ثقيل من التجارب التاريخية المؤلمة التي تمس طابع هويتيهما القوميتين بصورة مباشرة وبالغة العمق[3].

تحرصُ اليونان الحديثة على إسناد هويتها القومية بالماضي الهليني والبيزنطي في آسيا الصغرى الذي وصل إلى نهايته شبه الكاملة مع الاجتياح التركي (العثماني) للأناضول، والنضال المُظَفَّر ضد النير العثماني الذي يتقاطع، من وجهة النظر التركية، مع تعجيل عملية انهيار الإمبراطورية العثمانية. والجمهورية التركية مدينة بوجودها، بين أسباب أُخرى، لحرب استقلال كانت فيها قوات الاحتلال اليونانية في الأناضول الغربي والأوسط هي العدو الرئيسي. وما يشكّل بالنسبة إلى الأتراك ميلاد دولتهم هو «الكارثة الأناضولية» والنهاية الأخيرة لنوع من أنواع الإيديولوجية الإمبريالية الجديدة، التي عرفت باسم (**فكرة ميغالي** megali idea)، برأي اليونانيين. وهكذا، فإن كلاً من الدولتين الحديثتين تربط علة وجودها بالذات بأحداث كانت كارثية ومدمرة بالنسبة إلى الأخرى.

مارَسَ هذا التصور للتاريخ الذاتي والتاريخ العام، جنباً إلى جنب مع فهم هويتين قوميتين مختلفتين، تأثيراً قوياً على العلاقة الراهنة. ولا يلبث هذا الموضع أن يتعزز، عادة، على جانبي المعادلة كليهما، من خلال سلسلة «أدوات التدجين والتأهيل» مثل المدارس ووسائل الإعلام والأوساط الجامعية البحثية. و«ما يجعل السعي إلى التخفيف من حدة التصورات المتبادلة للماضي أكثر صعوبة هو أن هذه التصورات تجري تغذيتها، بصورة متواصلة، بسيل من الأحداث والأزمات والمجابهات والتهديدات الحربية، إلخ... الحالية[4]». وبالتالي، فإن العلاقات التركية ـ اليونانية، لا تتسم بالثقة المتبادلة ومحاولات

التعاون، بمقدار ما هي مطبوعة بالانعدام المتبادل للثقة وبسلوك سياسي قائم على الردع والتحدي.

يَسْهُلُ استحضار صورة الآخر بوصفه العدو اللدود في أثناء التوترات الثنائية. يمكن حشد الجمهور أو الشارع حول شعار الدفاع عن المصالح القومية والوحدة الوطنية في النزاعات التي تنشأ مع الخصم القابع وراء بحر إيجة. يمكن لمحاولات المساومة أن تتعرض للإدانة والشجب بوصفها خيانة للقضية القومية. تلك هي الخلفية السياسية ـ النفسية الجامعة بين الأحداث التاريخية والتصورات الجماعية، التي أوجدها الوعي والتراث المنحازين، والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار لدى الإقدام على بذل أي جهد في سبيل فهم سياسة تركيا تُجاه اليونان وردود فعل اليونان على تلك السياسة.

من شأن اختزال العلاقات التركية ـ اليونانية إلى انعدام متبادل للثقة وصور مشوهة قابلة للإصلاح عبر إعادة رسم خرائط جماعية ذهنية، أن يكون تبسيطاً مبالغاً به. مهما يكن الأمر ذا أهمية كبيرة، فإن هناك سلسلة طويلة من المصالح السياسية والأمنية الخطيرة ذات العلاقة بالموقع الجغرافي الخاص للبلدين الجارين المشاطئين لبحر إيجة فضلاً عن الموقع الاستراتيجي والتركيب العرقي (الإثني) اللذين يميزان قبرص.

ما إن يتوقف طرفا النزاع، أي نزاع، عن اعتبار الأطراف الثالثة أطرافاً محايدة مستعدة لتقديم النصائح المفيدة أو للقيام بالوساطة الفعالة، حتى يبدأ التدخل والدعم الآتيين من الخارج بإفراز المشكلات، كما تؤكد تجربة التدخل من جانب أمريكا والاتحاد الأوروبي في الشؤون التركية ـ اليونانية. فعضوية كل من اليونان وتركيا في الناتو، والعلاقة العسكرية القوية للبلدين كليهما مع الولايات المتحدة، أثبتتا أن قيمتهما محدودة فقط، وملتبسة أحياناً، على صعيد إيجاد أي حل للنزاعات الثنائية كما كانت الروابط القوية للبلدين كليهما مع الاتحاد الأوروبي[5]. ومهما يكن، فإن أنقرة وأثينا ظلّتا دائبتين على السعي

لكسب تفهم الغرب وتأييده لقضية كل منهما ضد الخصم. «إن التأثير الغربي على العلاقات الثنائية لليونان وتركيا واضحة، كما أن بروز العوامل الخارجية المشكِّلة للسياسات الداخلية والخارجية لدى البلدين متشابه، إن لم يكن متطابقاً»[6].

طلبت الدولتان، وتلقّتا، من التحالف كميات ذات شأن من المساعدات العسكرية والأسلحة التي ما زالت تتدفق. والجزء الأكبر من هذه المواد التي ظُنت، مثالياً، أنها ستؤدي إلى تحسين قدرة البلدين على المساهمة في الدفاع الغربي، استُخدمت أيضاً للتسلح ضد التهديد العسكري المتصوَّر الصادر عن الجانب الآخر من بحر إيجة، وهو شعور يتجلّى بقدر أكبر في اليونان منه في تركيا. لا يمكن تفسير برنامج التسلح اليوناني منطقياً إلاّ على أنه ضمان عسكري ضد التهديد التركي. أما ترسانة الأسلحة التركية الكبيرة فليست موجهة إلى اليونان بصورة مباشرة. غير أن سمات معينة من برنامج تركيا، مثل حيازة القدرة على التزويد بالوقود في الجو وأجهزة الإنذار والتحكم المحمولة جواً (الأواكس AWACS) على طائرات التجسس، يمكن اعتبارها محاولة للتخلي عن الموقف الدفاعي الخالص، واكتساب قدرة محدودة على الاستعراض الاستراتيجي للقوة. ومن شأن مثل هذا التطور، إذا ما أضيف إلى نزوع تركيا لتوفير السند العسكري لنشاطاته على صعيد السياسة الخارجية، أن يتمخض عن قَدْر قابل للفهم من القلق اليوناني فيما يخص الوضع في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط.

السياسة التركية إزاء قضايا خلافية في العلاقات مع اليونان

تتركّز الخلافات التركية ـ اليونانية والسياسية التركية إزاء اليونان على شؤون بحر إيجة والطرق الممكنة لحل النزاعات القائمة[7]. وهذه الخلافات التي لم تكن إلاّ جمراً تحت الرماد منذ عقد الخمسينيات ما لبثت أن التهبت وتفاقمت جراء الغزو التركي لقبرص الشمالية في سنة 1974م. فمنذ ذلك

التاريخ، على الأقل، باتت اليونان مقتنعة بنوايا تركيا التوسعية تُجاه مجمل بحر إيجة ومنطقة شرق المتوسط، في حين ترى أنقرة أن تطور النزاع لم ينشأ إلاّ عن محاولة يونانية لمحاصرة تركيا داخل «بحيرة يونانية» وصولاً إلى إلحاق ضرر كبير بقدرتها الإقليمية على المناورة.

سرعان ما أصبحت المشكلة القبرصية، جنباً إلى جنب مع وجود جاليتين قوميتين - جالية يونانية صغيرة في استانبول، حيث البطريركية المسكونية المهمة للكنيسة الأرثوذكسية، وجالية مسلمة أكبر (وما زالت تنمو) في تراقيا، تعتبر الأكثرية نفسها تركية (بصرف النظر عن الأصل العرقي التركي أو البوماكي أو الرومي) - سمتين أخريين من سمات النزاع التركي - اليوناني البارزة. وهذه القضايا، جميعها، تنطوي على مشكلات عرقية وسياسية وحقوقية، وهي مترابطة ترابطاً وثيقاً، غير أنها تتكشف عن سمات وآليات متمايزة بوضوح[8]. تبقى السياسة التركية مع اليونان دائمة المحافظة على الصورة الإجمالية للقضايا. غير أن ذلك لا يمنع الحكومات التركية من وضع سياسات خاصة لكل من هذه القضايا.

تبقى السياسة التركية تُجاه اليونان محكومة، بصورة طاغية، باستهداف الحفاظ على «التوازن الأساسي الذي فرضته معاهدة لوزان بين الدولتين»، كما تفهمها أنقرة[9]. يتجلّى هذا التوازن، برأي تركيا، في اعتزام المعاهدة «منح مناطق حقوق بحرية محدودة للدولتين المشاطئتين وترك الأجزاء الباقية من بحر إيجة لصالح تركيا واليونان المشترك»[10]. ترفض تركيا أي ادعاء يوناني بالسيادة على بحر إيجة كله، مهما كان الشكل أو «القناع» الذي يمكن لهذه السيادة أن تتخذه. لا تريد تركيا أن تبقى خطوط اتصالاتها البحرية بين الأجزاء الشمالية (مرمرة) والغربية (إيجة) وبين الأجزاء الجنوبية (البحر الأبيض المتوسط) من البلاد مفصولة بأراض يونانية. أضف إلى ذلك أن تركيا تطالب، بوصفها دولة مشاطئة، بحصة مكافئة من بحر إيجة. ليست هذه أساساً إلاّ صورة سياسية

للوضع، وقد ظلّت تركيا تلح على ضرورة التوصل إلى حل سياسي لجملة الخلافات الثنائية عبر المفاوضات بين الطرفين.

بنظر السلطات اليونانية، مهما كانت لونيتها السياسية، يكاد هذا الادعاء التركي يصل إلى مستوى إنكار التواصل الجغرافي لليونان في بحر إيجة، لأن البلاد هنا مؤلفة من مئات الجزر المبعثرة التي يقع عدد كبير منها على مسافة قريبة من الساحل التركي. وأي نقاش مع تركيا لقضايا تتعلق بوحدة اليونان الإقليمية غير وارد بالنسبة إلى أي سياسي في أثينا. وبالتالي، فإن اليونانيين يرون أشكال الشجار مع تركيا مشكلات حقوقية ذات علاقة بالتفسير الصحيح للنصوص القانونية الدولية التي تنظم بحر إيجة في المقام الأول. وإذا كانت ثمّة أية خلافات على الإطلاق، وهو أمر تنكره الحكومات اليونانية باضطراد، بالاستثناء الوحيد المتمثل برسم حدود الجرف القاري، فإن الواجب يقضي بتسويتها عبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

تتركّز الخلافات الرئيسة على الجرف القاري واقتسامه بين البلدين، وعلى رسم حدود المياه الإقليمية اليونانية. ترى تركيا استحالة تطبيق المعاهدات أو المواثيق الدولية المتعلقة برسم حدود الجرف القاري[11]، ولم تصبح طرفاً من الأطراف الموقّعة على هذه المواثيق وتطالب باقتسام تفاوضي لجرف بحر إيجة بين البلدين، مؤهل لأن يعطيها جزءاً كبيراً من هذا الجرف. وعلى الرغم من أن اليونان قبلت بمبدأ التفاوض حول المسألة في السبعينيات، فإنها ما لبثت، فيما بعد، أن غيرت موقفها، وباتت الآن تفضّل حلاً يصدر عن محكمة العدل الدولية[12].

ثمّة مسألة أُخرى وثيقة الارتباط بمشكلة الجرف القاري الا وهي مسألة رسم حدود مياه اليونان الإقليمية التي هي الآن بعمق ستة أميال بحرية. غير أن اليونان أعلنت، لدى تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لسنة 1982م، أنها صاحبة حق في توسيع مياهها الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً بحرياً،

على الرغم من أنها ستعزف، مؤقتاً، عن ممارسة هذا الحق. أما تركيا فترى الأمر مستحيلاً يتعذر القبول به، لأن من شأن مثل هذا التحرك أن يقلب بحر إيجة إلى بحيرة يونانية وأن يفرض قيوداً بالغة القسوة على قدرة تركيا على صعيد المناورة البحرية عبر اختزال مساحة عرض البحر من نسبة الـ49 بالمئة الحالية إلى 19,7 بالمئة فقط ويقطع فعلياً، في بعض النقاط، مساحة عرض البحر بحلقات مترابطة من المياه الإقليمية المحيطة بالجزر اليونانية[13](*).

بعد تصديق معاهدة سنة 1982م، في البرلمان اليوناني في الحادي والثلاثين من شهر أيار/مايو سنة 1995م، اتخذ المجلس القومي التركي الكبير (البرلمان التركي)، في الثامن من حزيران/يونيو، قراراً عبّر فيه عن الأمل في أن تمتنع الحكومة اليونانية عن توسيع المياه الإقليمية، ولكنه «أعطى حكومة الجمهورية التركية جميع السلطات الضرورية، بما فيها التدابير العسكرية، لحماية مصالح تركيا الحيوية، والدفاع عنها في حال حصول مثل هذا التوسيع»[14]. لقد كان هذا أقوى أشكال التعبير، حتى الآن، عن اعتزام تركيا المتكرر لخوض الحرب ضد اليونان في حال قيام الأخيرة بتوسيع مياهها الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً بحرياً. وكان أيضاً التهديد الأول والوحيد بين اثنتين من الدول المنضوية تحت لواء الناتو.

أما القضايا الأُخرى التابعة لهذه النزاعات الجوهرية ولكنها ليست أقل صعوبة، فهي تلك المتعلقة بمسائل بحر إيجة وتشكّل موضوعات خلافات خطيرة بين تركيا واليونان[15]. فتركيا ترفض، بالاستناد إلى ذرائع حقوقية، التسليم بمجال اليونان الجوي البالغ عشرة أميال بحرية حول أراضيها، كما أن

(*) تزعم تركيا أنها ليست الدولة الوحيدة المرشحة للاعتراض على مثل هذا التحرك اليوناني. فجميع دول حوض البحر الأسود والدانوب التي تمر طرق مواصلاتها البحرية الرئيسية عبر بحر إيجة بعد اختراق المضائق التركية تشاطر تركيا موقفها حسب زعم الأخيرة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الطائرات العسكرية التركية تقوم على الدوام بخرق المجال الجوي إلى مسافة ستة أميال بحرية، وهي المسافة التي تقبل بها تركيا، مستفزة سلسلة متصلة من الاحتجاجات اليونانية على الانتهاكات التركية[16](*). غالباً ما تترافق هذه الحوادث باشتباكات جوية بين المقاتلات النفاثة التركية واليونانية، تكون على الدوام منطوية على خطر إمكانية تفجُّر صدام عسكري، لأن الطائرات كثيراً ما تكون مزوَّدة بأسلحة فتّاكة.

تنشأ المشكلة نفسها من رفض تركيا لقيام اليونان بإدارة مركز أثينا لإرشاد الطيران (FIR)، الأمر الذي تعتبره أنقرة استغلالاً لتنظيمات تكنولوجية خالصة في سبيل ترسيخ غير شرعي لمطالب سيادية يونانية فيما يخص بحر إيجة بالنسبة إلى تحليق الطائرات العسكرية. من شأن الامتثال للمطالب اليونانية القاضية بإبلاغ مركز أثينا لإرشاد الطيران عن التحليقات أن يؤدي، برأي الأتراك، إلى تدخل يوناني لا يطاق في التدريبات العسكرية التركية فوق البحار المكشوفة. ما لبثت النزاعات حول التحكم بالرحلات الجوية المدنية فوق بحر إيجة أن انتهت حين قامت تركيا بسحب احتجاجها[17].

وبالمثل، فإن مسألة سيطرة الناتو الجوية في حوض بحر إيجة، بقيت دونما حل حين تعذر، بعد عودة اليونان إلى الاندماج العسكري بالحلف، التوصل إلى اتفاق تركي ـ يوناني حول اقتسام السيطرة الجوية العسكرية على بحر إيجة. ترفض تركيا العودة إلى وضع ما قبل سنة 1974م، الذي كان سائداً إلى أن انسحبت اليونان من الوحدة العسكرية جواباً على رد فعل الناتو «غير المناسب» على غزو تركيا لقبرص الشمالية. وقد حيل دون إقامة قيادة جوية

(*) تتبنى الولايات المتحدة وجهة النظر التركية التي تقول بأن الحدود البحرية والمجالات الجوية متماهية وفقاً للتقاليد الدولية. فبرأي المتحدث السابق باسم وزارة الخارجية والسفير الحالي في اليونان، نيكولاس بيرنز، كان هذا «موقفاً مضطرداً منذ سنوات». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

وطنية يونانية، كوسيفانتاي (COMSEVENTAE)، في لاريسا جراء الخلاف التركي ـ اليوناني حول أمور السيطرة الجوية العسكرية[18](*). ولم يتم توفير إمكانية تشكيل بنية قيادية جديدة للحلف في القيادة الجنوبية الشرقية قبل قمة واشنطن احتفالاً بإحياء الذكرى الخمسين للناتو في شهر أيار/مايو سنة 1999م، إلاّ بعد مناقشات مطولة داخل مؤسسات الحلف. ومما يتنبأ به الناتو أن ضباطاً من تركيا واليونان، على التوالي، سوف يؤدون خدماتهم في مقري القيادة في كل من لاريسا وازمير.

على الرغم من أنها ذات طابع فني ـ تقني ظاهرياً، فإن جميع هذه الخلافات تنطوي على مضامين سياسية يلخصها سؤال: مَنْ سيحكُم بحر إيجة وإلى أي مدى؟ ويتجلى الأمر بقَدْر أكبر من الوضوح حين ينظر المرء إلى الشكاوى التركية من عسكرة الجزر الموجودة في القطاع الشرقي من بحر إيجة وأرخبيل جزر دوديكان على يد اليونان. فبرأي أنقرة ينبغي إبقاء هذه الجزر خالية من السلاح، لأن النصوص القانونية الدولية الناظمة لوضعها تقضي بذلك. ويرى بعض المحلّلين في تركيا أن هذه التدابير اليونانية، المتخذة منذ أواسط الستينيات، ليست إلاّ محاولة لتغيير ميزان القوة عن طريق حرمان القطع الحربية البحرية التركية من «القدرة على المناورة في دائرة واسعة وسط بحر إيجة»[19]. وبالتالي، فإن تركيا بادرت في السبعينيات إلى تشكيل «جيش ر بع» تم نشره على شواطىء بحر إيجة، وجرى تجهيزه بعدد كبير من مراكب الإنزال. ليست الاتهامات والتحركات العسكرية التركية، بنظر اليونان، مبرّرة على الإطلاق، بل وتشكّل دليلاً آخر على نوايا أنقرة التوسعية. وقد ٔدى الشجار التركي ـ اليوناني المتواصل حول هذه القضية، مرة بعد أُخرى، إلى تقييد حركة الناتو في منطقة بحر إيجة[20].

(*) كان الأمر قد تمّت ملاحظته فيما عرف باسم خطة روجرز لإعادة دمج اليونان بالبنية الهيكلية للناتو. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تصاعدت النزاعات الإيجية إلى عتبة المجابهة العسكرية بين تركيا واليونان ثلاث مرات ـ في سنوات: 1974م، و1976، و1987 ـ ولكنها ما لبثت أن تراجعت، كل مرة، بسرعة لا بأس بها، بسبب التدخل السياسي من جانب الشركاء الأطلسيين، وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة. أدت الأحداث إلى إطلاق مبادرات تركية ـ يونانية في سبيل التوصل إلى مصالحة، تمخّضت عن اتفاقية (بيرن) في سنة 1976م، وعملية دافوس في سنة 1988م، لإدارة الوضع، على الرغم من أن أي حل جوهري لم يصبح بلوغه ممكناً. وفيما بعد قام الطرفان بوضع الاتفاقيات على نوع من النار الهادئة، لأن أياً منهما لم يكن مستعداً أو قادراً على اجتراح الزخم السياسي الضروري لإيجاد صيغ تسوية فعالة وقابلة للتطبيق.

أزمة كَرْدَك ـ إيميا

نستطيع رصد النمط نفسه في المجابهة التركية ـ اليونانية الأحدث والأخطر في بحر إيجة، في الأزمة التي عرفت باسم أزمة كَرْدَك ـ إيميا سنة 1996م[21](*). فبعد جنوح مركب شحن تركي بالقرب من هاتين الجزيرتين الصغيرتين الواقعتين جنوب ـ شرق بحر إيجة أواخر كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م، نشبت معركة دبلوماسية بين أنقرة وأثينا حول مِلْكِية الصخرتين. وبعد ما يقرب من شهر بادرت وسائل إعلام قومية متطرفة معينة في اليونان وتركيا إلى الانقضاض على القصة وتضخيمها إلى حد إجبار الحكومتين على الرد علناً، دفاعاً لا يعرف معنى المهادنة، عن مصالحهما القومية. تم نشر الوحدات البحرية حول الجزيرتين، وبادر رجال الضفادع اليونانيون والأتراك إلى اتخاذ

(*) «كَرْدَك» هو الاسم التركي للجزر الصخرية غير المأهولة في منطقة «دودكان»؛ تعترض أنقرة على إلحاقها باليونان. أما «إيميا» فهو الاسم اليوناني للصخور. للاطلاع على تفاصيل الموضوع يمكن الرجوع إلى (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

مواقعهم فوق الصخور المختلفة دعماً للمطالب الإقليمية المتبادلة. حاولت رئيسة الوزراء التركية، تانسو تشيللر، توظيف الوضع لأغراض سياسية داخلية عن طريق إظهار قَدْر استثنائي من التصميم على التصدي عسكرياً لأي هجوم يوناني على التراب التركي. أما في اليونان فما لبث عدم اليقين السياسي، في أعقاب قيام الباسوك (PASOK) (الحركة الاشتراكية الهلينية الوحدوية ـ أكبر الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في اليونان) مؤخراً بحل النزاع الداخلي حول خلافة الراحل آندرياس باباندريو، أن أفضى إلى تناول الأزمة من قِبَلِ أعضاء في الحكومة وَصَفَهم أحد المعلّقين اليونانيين بأنهم لم يكونوا إلاَّ «جماعة ممثلين يتنافسون فيما بينهم، على خشبة المسرح، لاقتناص دور البطولة»[22]. بدت المجابهة العسكرية وشيكة حين سارع التدخل الهاتفي من قِبَلِ الرئيس كلينتون وساسة أمريكيين قياديين في أثينا وأنقرة، مدعوماً بتحركات دبلوماسية قام بها الأمين العام للناتو خافيير سولانا وصدرت عن دول كبرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى نزع فتيل الأزمة بين عشية وضحاها تقريباً. بادر الطرفان إلى سحب قواتهما وتعهّدا بإعادة الوضع إلى ما كان عليه[23].

على الرغم من أن أزمة كَرْدَك ـ إيميا بدت، ظاهرياً، أشبه بمجرد جولة أخرى من سياسة حافّة الهاوية التركية ـ اليونانية المتبادلة، فقد أضافت إلى قائمة النزاعات عنصراً جديداً، إذ كانت تركيا قد بادرت، للمرة الأولى، إلى رفض فكرة عودة مِلْكِية جزر صغيرة في بحر إيجة إلى اليونان. وقد جرى تطوير هذا الرفض في أعقاب الأزمة حين زعمت أنقرة أن مِلْكِية مئات، أو حتى آلاف الجزر الصغيرة والأرخبيلات في بحر إيجة لم تكن واضحة لأنها لم تخضع قط لأية اتفاقيات حقوقية دولية فضلاً عن عدم وجود أي تخطيط واضح للحدود البحرية الفاصلة بين تركيا واليونان. وبالتالي، فإن تركيا دأبت، منذ أوائل سنة 1996م، على الحديث عن مناطق رمادية مزعومة في بحر إيجة تدعي اليونان السيادة عليها بصورة غير شرعية[24].

تصرُّ أثينا على رفض هذه المزاعم رفضاً مطلقاً، مشيرة إلى الضوابط الواردة في معاهدة لوزان لسنة 1923م، واتفاقية مونترو لسنة 1936م، ومعاهدة باريس لسنة 1947م. فهذه الاتفاقيات والمواثيق ذات العلاقة، جنباً إلى جنب مع الممارسة التي دامت عقوداً من الزمن، التي ظلت تركيا حريصة على مراعاتها بأكثريتها حتى عقد السبعينيات، تتضمن قواعد تفصيلية لرسم خط يتصف بما يكفي من الوضوح يعيِّن الحدود البحرية بين اليونان وتركيا ولا يترك أية مناطق رمادية. ليس التحرك التركي الأخير، بنظر أثينا، إلاَّ مؤشراً على أن أنقرة عازمة على إعادة النظر في الوضع الذي كرَّسته معاهدة لوزان.

أصيبت أثينا بقدر استثنائي من الرعب حين حاولت تركيا، في إطار الناتو، استبعاد جزيرة غافدوس (جنوب غرب كريت) من إحدى مناورات الناتو في شهر أيار/مايو سنة 1996م، لأن مِلْكِيتها، حسب الزعم التركي، موضوع خلاف. أما اليونان فترى أن وضع غافدوس كان قد حُسم بوضوح في معاهدة لندن لسنة 1913م، هذه المعاهدة التي تخلت فيها تركيا عن جميع حقوق السيادة على كريت. ومما يؤكد تصور أثينا لسياسة تركيا المدعومة من الجيش الداعية إلى إعادة النظر بمعاهدة لوزان أن ذريعة المنطقة الرمادية تكررت، مرة أُخرى، في تقرير أعدته الأكاديمية الحربية التركية وجرى تسريبه إلى الصحافة في تموز/يوليو سنة 1996م، وجاءت هذه المرة مصحوبة بدعوى حقوقية تقول بملكية أية جزيرة إيجية واقعة على مسافة لا تتجاوز ستة أميال بحرية عن الساحل التركي، من شأنها، مثلاً، أن تؤدي إلى وضع المنتجع اليوناني في جزيرة كاليمنوس تحت السيادة التركية[25].

عبَّرت اليونان عن احتجاجها الشديد على الموقف التركي الجديد من «الوضع الإقليمي غير المحسوم لجزر بحر إيجة» وسعت إلى حشد التأييد الدولي لاحتجاجها. وفيما يخص كَرْدَك ـ إيميا، حصلت على تأييد إيطاليا التي كانت قد تنازلت عن جزر دوديكان لليونان بموجب معاهدة باريس لسنة

1947م، فضلاً عن تأييد الولايات المتحدة وإن جاء متردداً بعض الشيء. ثمّة ردود أفعال أقوى صدرت عن المستوى الأوروبي، إذ بادر البرلمان الأوروبي إلى إصدار إدانة عنيفة لسلوك تركيا، كما أن اليونان نجحت في الحيلولة دون تقديم أي جزء من المساعدات المالية المقررة من الاتحاد الأوروبي لتركيا في إطار اتفاقية الوحدة الجمركية الجديدة التي باتت نافذة في الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1996م.

وللإبقاء على العلاقات مع تركيا سالكة عن طريق التغلُّب، ولو جزئياً، على المعارضة اليونانية، قام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، تحت إلحاح اليونان، في الخامس عشر من تموز/يوليو سنة 1996م، بإصدار بيان جاء فيه أن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي يجب أن تسترشد باحترام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وسيادة دول الاتحاد الأوروبي ووحدتها الإقليمية. أضف إلى ذلك أن المجلس دعا «إلى تجنُّب أي عمل من شأنه أن يزيد من التوتر؛ استخدام القوة أو التهديد بها، مثلاً». وقد ورد اقتراح قضى بوجوب عرض قضية كَرْدَك ـ إيميا على محكمة العدل الدولية[26]. قوبل هذا البيان باستياء تركي؛ رفضت أنقرة أن تحدد صراحة ما إذا كانت ستلتزم بهذه المبادىء. ومع ذلك، فإن المجلس استطاع أن يحرر بعض المبالغ المخصصة لمشروعات تركيا في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي الشرق ـ أوسطية الجديدة.

ومن نظرة لاحقة، فإن هذا القرار شكَّل نموذجاً آخر لحل وسط سيِّىء، خرج من رَحِم عجز الاتحاد الأوروبي، الذي كان مُقْحَماً بين سندان السياسة اليونانية المضطردة المصرة على الحيلولة دون حصول أي تحسن في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ومطرقة مصلحة الدول الأخرى الأعضاء في تحقيق التقدم، ولو بصورة جزئية، على صعيد تلك العلاقات. كانت اليونان قادرة على تحويل موقفها الوطني إلى موقف للاتحاد الأوروبي يشكِّل عبئاً ثقيلاً دائماً على علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا، في حين تَمَّتْ إعاقة إطلاق

بضعة ملايين اليوروات من قبل المجلس لاحقاً من جانب البرلمان الأوروبي جراء الانتقادات العنيفة الموجهة إلى سجل حقوق الإنسان لدى تركيا، ولا سيما فيما يخص الأكراد[27].

في الوقت نفسه، كانت أثينا وأنقرة، متأثرتين، في المقام الأول، بالتدخل والضغط الأمريكيين، قد باشرتا السعي للاهتداء إلى طرق جديدة للمصالحة، خصوصاً بعد إعلان أطلقه رئيس الوزراء مسعود يلماظ في الثالث والعشرين من آذار/ مارس سنة 1996م، قال فيه إن تركيا لم تكن قد اكتفت بمجرد اقتراح إجراء مناقشة شاملة لجميع القضايا المتنازع عليها، بل وكانت أيضاً مستعدة للنظر في أية حلول ممكنة عن طريق تحكيم دولي يقوم به طرف ثالث، بما في ذلك أي حكم صادر عن محكمة العدل الدولية[28]. غير أن التطورات ما لبثت أن تعثرت بسبب مشكلات سياسية داخلية في البلدين كليهما، إذ انشغل سيميتس بالنضال في سبيل فرض نفسه بقوة على رأس حزبه وحكومته، بما في ذلك إجراء انتخابات مبكرة أواخر سنة 1996م، من جهة، وانشغلت تركيا بالصراع الداخلي المتصاعد بين العَلْمانيين والإسلاميين بعد تشكيل حكومة إيربكان الائتلافية في حزيران/ يونيو سنة 1996م، من الجهة المقابلة. أضف إلى ذلك، تعيَّن على حكومة الولايات المتحدة أن تأخذ في اعتبارها مضاعفات محتملة لنشاطاتها، مثل استعداء أصوات الجالية اليونانية، في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1996م[29]. كذلك ما لبث إعلان الجمهورية القبرصية في كانون الثاني/ يناير سنة 1997م، عن شراء صواريخ (إس ـ 300) أرض ـ جو المضادة للطائرات من روسيا، جنباً إلى جنب مع أشكال التمييز اليوناني المستمر ضد الجالية المسلمة في تراقيا الشرقية، أن ساهم في إعاقة الجهود الدولية المنصبّة على خلق أجواء ملائمة لحصول تفاهم تركي ـ يوناني.

وبالتالي، فإن الجمهور في البلدين، كليهما، أُصيب بما يشبه المفاجأة،

حين أقْدَمَ وزيرا الخارجية التركي واليوناني، اسماعيل جيم وتيودوروس بانغالوس، في لقاء استضافته وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت على هامش اجتماعات مدريد لقمة الناتو، على توقيع بيان بتاريخ الثامن من تموز/ يوليو سنة 1997م، عَبَّرَ فيه الطرفان عن اتفاقهما حول بعض المبادىء الأساسية لإدارة العلاقات الثنائية. ففي هذا البيان، الذي لم يتم التوصل إليه إلاَّ بفضل جهود دبلوماسية مكثفة بذلتها إدارة الولايات المتحدة قبل القمة، اتفق الجانبان على الالتزام بعلاقات حسن الجوار، وعلى الاحترام المتبادل للسيادة، مع احترام مبادىء القانون الدولي، والحقوق المشروعة والمصالح الحيوية المتبادلة للطرفين في بحر إيجة، فضلاً عن التعهد بالعزوف عن أية أعمال أُحادية الجانب، مع الالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ودون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها[30].

لم يكن وضع هذه المبادىء موضع التطبيق العملي سهلاً لأن الطرفين، كليهما، بقيا متمسكين بمواقفهما الثابتة من مقاربة أي حل لجملة الصراعات الثنائية. وممّا أدى إلى مضاعفة تركيا للتشدد في موقفها أن تأكيد الاتحاد الأوروبي اعتزامه مباشرة التفاوض مع الجمهورية القبرصية في سنة 1998م، بشأن دخول الاتحاد مع استبعاد تركيا من قائمة مرشحي العضوية، ما لبث أن تمخض عن تدهور سريع للمشكلة القبرصية[31](*).

ما زالت تركيا عاكفة على اقتراح سلّة مشاريع حلول توفر إمكانية توجيه المناقشات الثنائية والمفاوضات اللاحقة نحو الاهتداء إلى حلول وسط وتسويات لجميع القضايا المتنازع عليها. أما اليونان فقد بقيت متمسكة بموقفها القائم على أن أي حل لاقتسام الجرف القاري بين البلدين يجب التوصل إليه عبر حُكْم متفق عليه، بصورة مشتركة، صادر عن محكمة العدل الدولية، مع

(*) انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، الذي يتحدّث عن علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

السعي، إن أمكن، إلى اعتماد أسلوب الخطوة ـ خطوة بالنسبة إلى جملة القضايا الخلافية الأخرى التي تصر أثينا على الاستمرار في إنكار وجودها. ومما يشكّل برهاناً صريحاً على الجمود الذي يميّز الجانبين أن اللقاءات بين رئيسي الوزراء التركي والإيراني خلال اجتماعات قمّتي البلقان في كريت في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1997م، وأنطاليا في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م، لم تكن مجدية.

تابعت تركيا إظهار حرصها المعروف جيداً على الجمع بين لغة المصالحة ولهجة التهديد جنباً إلى جنب مع تحركات تصالحية وأخرى عدوانية في تعاملها مع اليونان. قامت حكومة مسعود يلماظ التركية، مرتين، بإرسال رسائل إلى أثينا في النصف الأول من سنة 1998م، اقترحت فيها خمس نقاط للعمل المشترك في سبيل إطلاق مصالحة تركية ـ يونانية. تعيّن على البلدين، أولاً، أن يحدّدا القضايا البارزة. وكان لا بد لهما، ثانياً، من إضفاء الصفة الرسمية على إعلان مدريد الصادر في حزيران/ يونيو سنة 1997م. ويجب عليهما، ثالثاً، أن يقوما بتطوير وتطبيق حزمة إجراءات بناء ثقة وفقاً لاقتراح صادر عن أمين عام الناتو خافيير سولانا. وعلى الحكومتين، رابعاً، دعوة مجموعة الشخصيات البارزة التي كانت قد تشكلت باقتراح الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي، إلى اجتماع لتحديد نقاط الخلاف بين الطرفين. وكان لا بد لوزيري خارجية البلدين من الاجتماع في أنقرة، أو أثينا، قبل نهاية آذار/ مارس سنة 1998م، لمناقشة هذه المقترحات[32]، التي قوبلت بالرفض من جانب حكومة سيميتس. غير أن رئيس الوزراء خرج على هذه اللهجة التصالحية حين اتهم أثينا بتبنّي نوايا عدوانية، منبّهاً إياها إلى ضرورة «الابتعاد عن المسؤولية الثقيلة عن أية تطورات سلبية ممكنة» في تصريح صدر غداة الرفض اليوناني الثاني لمقترحات تركيا[33].

وفي إحدى رسائله الوداعية، قام رئيس الأركان العامة التركي السابق،

إسماعيل حقّي قره ضايي، بتوجيه الاتهام إلى الجيش اليوناني بالإعداد لحرب محدودة ضد تركيا في بحر إيجة من شأنها أن تزيد من اتساع الهوّة الفاصلة بين تركيا والغرب، وبينها وبين أوروبا خصوصاً. غير أن ضباطاً أتراكاً ويونانيين، برعاية أمين عام الناتو سولانا، كانوا، في الوقت نفسه يحاولون اعتماد صيغ مناسبة لتطبيق إجراءات بناء الثقة، على صعيد الأمور العسكرية، التي كانت قد حظيت بموافقة الطرفين المبدئية في سنة 1989م. وهذه الإجراءات كانت قد اعتُبرت ضرورية، من قبل الدوائر العسكرية العليا في الناتو، في سبيل تشكيل البنية القيادية الجديدة لجناح الحلف الجنوبي ـ الشرقي[34].

ترك الموقف اليوناني من أكراد تركيا، هو الآخر، بصماته على الهواجس التركية من سياسة اليونان. فالساسة اليونانيون، على اختلاف انتماءاتهم وألوانهم، بمن فيهم وزراء أفراد في حكومات متباينة، عبّروا، علناً، عن تعاطفهم مع القضية الكردية. وكان ذلك يشمل في الغالب تعاطفاً مع توفير قَدْرٍ معيَّن من الدعم لحزب عمال كردستان. وعلى الرغم من أن الحكومة اليونانية دأبت على إنكار الاتهامات التركية القائلة بوجود تعاون رسمي مع حزب عمال كردستان، فإن أطرافاً في البرلمان اليوناني عبّرت عن تضامنها مع هذه المنظمة، كما أن السلطات اليونانية لم تفعل شيئاً للحيلولة دون افتتاح مكتب (لجبهة تحرير كردستان القومية ERNK) في أثينا يمكن اعتباره اعترافاً شبه رسمي بممثلية حزب عمال كردستان (PKK). وبالنسبة إلى السلطات التركية، كان واضحاً أن اليونان كانت أيضاً تقدّم دعماً مادياً إلى حزب عمال كردستان، بما في ذلك تدريب المقاتلين في معسكرات يونانية قريبة من لافريون. ولكن هذه المعسكرات لم تكن، حسب ما جاء في تصريحات رسمية يونانية، سوى مخيمات لإيواء اللاجئين الأكراد الهاربين من عمليات القمع والاضطهاد في جنوب ـ شرق تركيا[35]. أما السلطات التركية، ومعها الجمهور والشارع، فقد اعتبرت هذه النشاطات استمراراً للعدوان اليوناني على وحدة البلاد وتلاحمها،

هذا العدوان الذي كان لا بد له من أن يؤدي إلى زيادة التشدد في موقف أنقرة من العلاقات الثنائية.

لقد تبيَّن أن الاتهامات التركية الموجَّهة ضد أثينا كانت تنطوي على جزء من الحقيقة حين اتضح أن أعضاء من الحكومة اليونانية ومسؤولين في السياسة الخارجية، كانوا متورطين في عملية إيواء أوج آلان، بعد رحيله عن إيطاليا. سارع رئيس الجمهورية التركي سليمان ديمريل إلى إلصاق صفة «دولة مارقة» باليونان، وإلى مطالبة الغرب بوضعها على القائمة ذاتها مع كل من العراق وليبيا وإيران. طالبت أنقرة بأن تبادر أثينا، رسمياً، إلى إعلان وقف دعمها لحزب عمال كردستان، وإلاَّ فسوف تواجه رد الفعل التركي الذي كانت سورية قد واجهته في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م. قامت الحكومة التركية بتجميد جميع مباحثاتها مع أثينا حول إجراءات بناء الثقة، وأطلقت حملة دولية لدفع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى إدانة اليونان سياسياً. وكذلك، فإن الضغوط الداخلية على الحكومة اليونانية زادت هي الأخرى حين أحسَّ الشارع اليوناني بقدر كبير من الإحباط، لأن السلطات أثبتت أنها عاجزة عن حماية زعيم حزب عمال كردستان، أو غير راغبة في توفير مثل هذه الحماية. وفي محاولة منه لتحقيق نوع من الإصلاح للأمور أو نوع من الترقيع، بادر رئيس الوزراء سيميتس إلى طرد وزير الخارجية بانغالوس مع عدد من كبار الموظفين ممن تورطوا في عملية أوج آلان. ما لبثت إشارات أمريكية وأوروبية واضحة إلى أن أمريكا وأوروبا لم تكونا مستعدتين لتأييد الموقف التركي المتشدد ضد اليونان، على الرغم من شجبهما الواضح لقيام الحكومة اليونانية بتدريب مقاتلي حزب عمال كردستان، وخصوصاً بإيواء أوج آلان، أن أدت إلى سحب الصواعق من التوترات التركية ـ اليونانية. قامت أثينا بتطوير موقف تصالحي من أنقرة نسّقه، في المقام الأول، وزير الخارجية الجديد جورجيوس باباندريو المعروف بموقفه المعتدل من العلاقات اليونانية ـ التركية[36]. وفي تموز/ يوليو

سنة 1999م، أطلقت سلسلةُ مباحثات ثنائية، بين موظفي وزارتي الخارجية حول قضايا غير خلافية، عملية هادفة إلى تحسين أجواء العلاقات التركية ـ اليونانية. ومدعومين بعدد من اللقاءات، بين وزيري خارجية البلدين، تابع الموظعون مباحثاتهم في خريف سنة 1999م. غير أن من المبكر جداً إطلاق أي تخمينات حول حصول اختراق معين على صعيد العلاقات التركية ـ اليونانية ما لم يصبح الحوار شاملاً للقضايا الخلافية أيضاً.

يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات الأولية المعيَّنة من هذه الصورة المختلطة. ليست أنقرة مستعدة، أولاً، للتنازل عن موقفها القائم على أن لتركيا حق ممارسة السيادة على أجزاء من بحر إيجة خلف مياهها الساحلية. ونظراً لأن الأساس القانوني لهذه الدعوى يبدو ضعيفاً بعض الشيء، فإن تركيا تفضل المفاوضات السياسية. ليست أكثرية النخبة السياسية والعسكرية في تركيا متأثرة، ثانياً، بالتصورات اليونانية للسلوك التركي، وخصوصاً للغتها العدوانية وقوتها العسكرية المستعرضة بصورة مكشوفة. ومما يجب الاعتراف به أن اللغة الخطابية العدوانية هذه كانت على الدوام تُقابل بردود مناسبة، بل وكانت، أحياناً، نتيجة لاستفزازات صادرة عن مسؤولين يونانيين؛ وقد كان وزير الخارجية السابق بانغالوس صاحب قصب السبق على هذا الصعيد جراء أسلوبه البعيد في الغالب عن الدبلوماسية في الكلام عن تركيا. ولكن مثل هذه الاعتداءات الكلامية يتعذر أخذها مأخذ تهديدات جدية نظراً للتفوق العسكري الذي تتمتع به تركيا، وإن شكّلت مصدر إزعاج بالنسبة إلى القيادة في أنقرة.

ومرة بعد أُخرى، شعرت تركيا، ثالثاً، بالإحباط والخيبة إزاء سياسة اليونان التي دأبت على تعكير صفو العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، هذه السياسة التي تردُّ عليها أنقرة بنوع من التشدد في التمسك بموقفها الذي لا يعرف معنى المساومة من العلاقات الثنائية. وطوال بقاء هذا الوضع على حاله، فإن أي اتفاق على خطوات إجرائية في سبيل التغلُّب على الخلافات مع اليونان،

ليست، رابعاً، إلاً مؤشراً يدل على أن تركيا لا تريد أن تبتر روابطها مع أثينا، وعلى أنها حساسة إزاء المناخ الدولي للنزاع التركي ـ اليوناني. غير أن هذه المبادرة لا يجوز اعتبارها دليلاً على استعداد تركيا للمساومة ما لم تأت مترافقة مع مقترحات جديدة لحل عناصر جوهرية من الصراع. ليس هناك، خامساً، إلاً القليل من الاحتمالات التي تقول بأن تركيا سوف تقوم بتصعيد الصراع إلى مستوى ما بعد قابلية الإخضاع للتحكم والإدارة، ما لم يطرأ على الإطار الدولي للصراع التركي ـ اليوناني تغيير جذري عميق ـ أي طوال بقاء الارتباط مع السياسة الأوروبية من جهة والمصالح السياسية العالمية للولايات المتحدة من جهة أخرى قوياً. ومن شأن هذه البيئة الدولية أن تشكل أيضاً، وفي الوقت نفسه، عاملاً من عوامل تأبيد الصراع، لأن أوروبا والولايات المتحدة شديدتا الحرص على تجنُّب استعداء أي من الخصمين. ومن شأن مثل هذا السلوك أن يدفع كلاً من الطرفين نحو التمسك بتصوراته الخاصة التي تقول بأنه على حق وبأنه قادر على الفوز بالتأييد الغربي لقضيَّته في مواجهة الخصم.

سياسة تركيا تجاه قبرص: مواقف تزداد تشدداً

ظل العامل الرئيس المحرك لسياسة تركيا الحديثة تجاه قبرص متمثلاً بردود الأفعال على الوضع الجديد الناشىء في الجزيرة وحولها جراء اعتزام الاتحاد الأوروبي إطلاق مفاوضات دخول إلى الاتحاد مع قبرص، وبسبب محاولات القبارصة اليونانيين الرامية إلى تعزيز قدرات عسكرية محدودة، ولاسيما عبر شراء منظومات دفاع جوّي صاروخية روسية الصنع من طراز (إس ـ 300)[37]. قامت هذه التطورات بحفز ردود أفعال بَيَّنَتْ أن اهتمام أنقرة الأساس فيما يخص قبرص، هو الحفاظ على الموقع الاستراتيجي الممتاز الذي بلغته عن طريق غزو سنة 1974م، العسكري ونشر قوة مؤلفة من ثلاثين ألف جندي مع أسلحتها الثقيلة في الجزء الشمالي من الجزيرة. وإذا ما أدى هذا

الوضع أخيراً إلى تقسيم دائم للجزيرة، فإن تركيا لن تكون آسفة لذلك.

تعتبر أنقرة قبرص حجر الزاوية في أمن الجناح الجنوبي لتركيا وعنصراً مفتاحياً في عملية الدفاع عن جنوب الأناضول. ويشتمل هذا على أمن حركة النفط الخارج من خليج إسكندرون بعد الاستئناف الكامل لضخ النفط عبر خطي الأنابيب التوءمين الممتدين من العراق إلى تركيا أو بعد التدفق النفطي الجديد المحتمل على شاطىء تركيا المتوسطي من الحوض القزويني[38]. لهذه الأسباب يجب ألاّ تخضع قبرص لسيطرة أي بلد معاد، وهو ما قد يحصل، بنظر أنقرة، بصورة شبه آلية، إذا ما تَمَّتْ تسوية الوضع في الجزيرة وفقاً لنوايا القبارصة اليونانيين. لا يجوز، بأي شكل من الأشكال، السماح للحصار الذي تفرضه اليونان على تركيا، كما تراه القيادة السياسية والعسكرية التركية، بالتوسع نحو شرق المتوسط.

انطلاقاً من هذا الموقف، جاء رد فعل أنقرة عنيفاً على مخططات القبارصة اليونانيين الرامية إلى حيازة منظومة صواريخ (إس ـ 300)، عن طريق التهديد برد عسكري إذا ما تم نشر الصواريخ[39]. جرى تأكيد التصميم بمناورات عسكرية في قبرص الشمالية، قيل إنها كانت تدريبات على تدمير الصواريخ. وكذلك، فإن السلطات التركية أوقفت وفتَّشَت باخرة مصرية مارة عبر المضائق التركية، اشتُبه بأنها محمَّلة بأجزاء من المنظومة الصاروخية. بذلت أنقرة أيضاً، دون نجاح، عدداً من المحاولات المختلفة في موسكو لثني الروس عن إتمام الصفقة[40].

ما لبث خطر العمل العسكري الوشيك في جزيرة قبرص، المرشح بصورة آلية لأن يتسع ويمتد ليتحوّل إلى صراع عسكري يوناني ـ تركي، أن زرع الرعب في قلب حكومة الولايات المتحدة. سارعت واشنطن إلى مباشرة نشط دبلوماسي مكثف للجم تركيا ولإقناع القبارصة اليونانيين بالتراجع عن الصفقة. وبعد سلسلة من تأجيلات القبارصة اليونانيين لتاريخ الاستلام من خريف سنة

1997م، إلى أواخر سنة 1998م، نجحت الجهود الأمريكية أخيراً حين قامت أثينا، في كانون الأول/ديسمبر سنة 1998م، بإقناع رئيس جمهورية قبرص غلافكوس كليريدس بالموافقة على ترك أمر الصواريخ لليونان العازمة على نصبها في جزيرة كريت. أحدث هذا القرار بعض الاستياء السياسي في صفوف القبارصة اليونانيين، ولكنه قوبل بالترحيب في أنقرة، على الرغم من أن نصب صواريخ (إس ـ 300) في كريت أحدث شيئاً من القلق. فقد كان من شأن مثل هذا التحرك أن يزيد من تعقيد الوضع المعقد أساساً في حوض بحر إيجة[41].

غير أن أنقرة أحسَّت بأنها كانت مُحِقَّة في الموقف الصارم والأكثر جزماً الذي اتخذته من القضية القبرصية عموماً، ذات الموقف الذي دأبت على تطويره خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة السابقة. لم تَلْقَ سياسة تركيا القبرصية معارضة سياسية داخلية ذات شأن، أو مقاومة من جانب القبارصة الأتراك. فالقيادة السياسية في الجزء الشمالي من الجزيرة، وخصوصاً رئيس الجمهورية رؤوف دنكطاش، أكثر اهتماماً بجمهوريتها التي أعلنتها ذاتياً، جمهورية شمال قبرص التركية، وبالحصول على الاعتراف الدولي، بشكل أو آخر، منها بالتغلب على تقسيم الجزيرة عن طريق التوصل إلى عقد صفقة مساومة مع قيادة القبارصة اليونانيين للجمهورية القبرصية، التي تمثل الحكومة الوحيدة المتمتعة بالاعتراف الدولي للجزيرة كلها. يبقى دنكطاش مضطراً لالتماس أكبر قَدْرٍ ممكن من الدعم التركي، لأن تركيا هي الدولة الوحيدة المعترفة رسمياً بجمهوريته، مما يجعل أية معارضة من جانب القبارصة الأتراك لسياسة تركيا مستحيلة، ولو اعتُبرت معقولة من قِبَلِ بعض الساسة من القبارصة الأتراك، كما تبدو الحال في بعض الأحيان.

جاءت مخططات القبارصة اليونانيين الهادفة إلى حل من شأنه أن يؤدي إلى استعادة السيطرة التي كانت قبل سنة 1994م، لتدعم رد فعل دنكطاش المتردّد على أية صفقة تسوية مقترحة بالنسبة إلى المشكلة القبرصية[42]. مرة بعد

أخرى، تأكدت استحالة توافق مصالح تركيا من جهة، والقبارصة اليونانيين من الجهة المقابلة، من خلال سلسلة المحاولات غير المجدية التي بذلتها الأمانة العامة للأمم المتحدة على امتداد السنوات العشرين ونيف الماضية في سبيل التوصل إلى حل[43]. يشي إخفاق المحاولات التي تمّت برعاية الأمم المتحدة، على صعيد تطبيق الاتحاد القائم على جاليتين وإقليمين الذي كان جوهر الحل الذي نال في سنة 1997م، موافقة زعيم القبارصة اليونانيين المطران مكاريوس من جهة، والرئيس دنكطاش من الجهة المقابلة، بأن هذا الاتحاد لم يكن أكثر واقعية أو قدرة على الاستمرار من الإطار الذي كانت اتفاقيات زيوريخ ـ لندن في سنة 1959 ـ 1960م، قد حددته وجعلته أساساً لاستقلال قبرص.

لعلَّ العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى تصليب الموقف التركي من قبرص منذ أوائل التسعينيات هو سياسة الاتحاد الأوروبي القبرصية[44]. ففي الثالث من تموز/ يوليو سنة 1990م، تقدمت حكومة الجمهورية القبرصية بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، فأثارت احتجاجاً فورياً لدى تركيا كما لدى قادة القبارصة الأتراك، الذين رأوا أن مثل هذا التصرف كان تصرفاً غير دستوري وغير مشروع بموجب اتفاقيات زيوريخ ـ لندن، التي لا تسمح بأي اتحاد بين قبرص ودولة أخرى. وينظر الطرف التركي كان تحرك القبارصة اليونانيين مساوياً للمطالبة بالوحدة مع اليونان عبر الاتحاد الأوروبي[45][*].

تَكَرَّرَ الاحتجاج التركي في سنة 1993م، حين أعلن الاتحاد الأوروبي عن أهلية قبرص المبدئية للعضوية، ولكنه أرجأ إعطاء جواب أكثر حسماً إلى سنة 1995م. وفي هذه الأثناء أرادت بروكسل تقويم جهود كل من الجاليتين

(*) تتضمّن هذه الورقة جميع ردود الأفعال المهمة الصادرة عن الجهات الرسمية التركية على تحركات الاتحاد الأوروبي ومبادراته بشأن عملية قبول قبرص. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

القبرصيتين الرامية إلى التوصل إلى حل لمشكلة تقسيم الجزيرة برعاية أمين عام الأمم المتحدة. بادرت الحكومة التركية إلى الإعلان، في رسالة صادرة عن وزير الخارجية حكمت تشتين وموجهة إلى رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، رئيس الوزراء البلجيكي ويلي كلايس، عن أن «رأي المفوضية حول طلب القبارصة الأتراك للعضوية في المؤسسات الأوروبية يتنافى مع كل من القانون الدولي الذي يقول بأن هناك قبرص واحدة من جهة ومع أساس الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية للمشكلة القبرصية من جهة ثانية»[46].

ما لبث مسار الأحداث أن تغيّر بعد سقوط الستار الحديدي في أوروبا. فمع حلول منتصف سنة 1994م، كان قد أصبح واضحاً أن من شأن الاتحاد الأوروبي، مع مرور الزمن، أن يصبح ملزماً بقبول طلبات العضوية الآتية من أنظمة ديمقراطية مؤسسة حديثاً في أوروبا الوسطى والشرقية. وتحت تأثير ضغوط من جانب الحكومة اليونانية، اتخذ اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في كورفو، في حزيران/ يونيو سنة 1994م، قراراً قضى بأن «المرحلة التالية من توسيع الاتحاد سوف تشمل قبرص ومالطا»[47].

اكتسبت معارضة تركيا وضوحاً خاصاً في آذار/ مارس سنة 1995م، حين قدَّم وزير الخارجية التركي، مراد قره يالجين، تصوره للتدابير التركية المضادة في حال الشروع بمفاوضات القبول بين الاتحاد الأوروبي وقبرص، هذه المفاوضات التي كان قد تقرر إجراؤها بعد ستة أشهر من انتهاء المؤتمر الجامع للحكومات لمراجعة معاهدة (ماستريخت) في موعد يقع بين أواخر سنة 1997م، وأوائل سنة 1998م. جاء قرار مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي مصحوباً بإبرام اتفاق الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي. كان لا بد من إحالة هذا الاتفاق على المجلس للحصول على موافقة اليونان على قرار الوحدة الجمركية. ومما قاله قره بالجين بهذه المناسبة:

> إن تركيا عازمة من جانبها على ضمان بقاء حقوقها وواجباتها المترتبة بموجب معاهدات سنة 1960م، على حالها. سوف تستمر تركيا تعارض، على الصعيدين السياسي والقانوني، عضوية قبرص، كلاً أو جزءاً، قبل دخولها هي - تركيا - في الاتحاد الأوروبي بوصفها عضواً كامل العضوية مثل القوة الضامنة الأخرى [اليونان]. وتعرب تركيا عن عدم موافقتها على القرار الذي اتخذه المجلس بشأن مفاوضات عضوية قبرص... وفي حال حدوث مثل هذا الاحتمال غير المرغوب، سوف لن يبقى أمام تركيا سوى خيار اتخاذ خطوات باتجاه بلوغ عملية اندماج مماثلة مع الجمهورية التركية الشمال قبرصية[48].

كان الاتحاد الأوروبي يرى أن مفاوضات القبول كانت تشكِّل عنصراً حافزاً للوصول إلى حَلٍّ حول قبرص. حَلٌّ من الأفضل إنجازه، برأي الاتحاد، قبل ضم الجزيرة إلى هذا الاتحاد. غير أن الاتحاد قام أيضاً بحرمان تركيا من حق الاعتراض على أي عنصر من عناصر سياسة توسيع الاتحاد. ورداً على ذلك أعلن رئيس الوزراء التركي إيربكان في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م، أن «القطاع الجنوبي من قبرص لا يستطيع أن يلتحق بركب الاتحاد الأوروبي دون سماح تركيا؛ وإذا فعل، فإن عملية دمج الجمهورية التركية الشمال قبرصية بتركيا سوف تتم بأقصى سرعة ممكنة»[49].

في العشرين من كانون الثاني/ يناير سنة 1997م، أصدر رئيس الجمهورية التركي ديميريل وزعيم القبارصة الأتراك دنكطاش، بلاغاً مشتركاً لم يكتفيا فيه بتكرار العزم على إقامة روابط أوثق بين الدولتين التركيتين فقط، بل وأعلنا عن أن من شأن إطلاق مفاوضات القبول بين الاتحاد الأوروبي وقبرص أن يؤدي إلى «الإلغاء الكامل لإطار ومعايير أي حل سبق لهما أن برزا في أثناء عملية التفاوض في قبرص»[50].

بين جولتَيْ المباحثات المباشرة بين دنكطاش والرئيس كليريدس التي جرت في تموز/ يوليو، وآب/ أغسطس، قامت تركيا والجمهورية التركية الشمال

قبرصية، بإصدار بيان مشترك في العشرين من تموز/يوليو، أعلنتا فيه عن استعدادهما لتطبيق إجراءات متدرجة على صعيد الاندماج الاقتصادي والمالي جنباً إلى جنب مع الاندماج الجزئي في مسائل الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. وما لبثت إقامة مجلس اتحاد بين تركيا وقبرص الشمالية في السادس من آب/أغسطس سنة 1997م[51]، أن أعقبت هذا البيان.

أما رفض الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، لضم تركيا إلى قائمة البلدان المرشحة التي سيبدأ معها الاتحاد مفاوضات القبول في المستقبل المنظور فلم يقف عند حدود الانهيار الخطير للعلاقات بين الاتحاد وتركيا فحسب، بل وأدى أيضاً إلى وضع حد لاستعداد القبارصة الأتراك للدخول في مباحثات دولية ترعاها الأمم المتحدة في سبيل التغلب على المأزق القبرصي. وقد جرى تأكيد هذا من جديد بعد الافتتاح الرسمي لمفاوضات القبول في الثامن والعشرين من آذار/مارس سنة 1998م. بادر وزير الخارجية التركي جيم إلى تنبيه الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة «تقويم خطواتها المقبلة بعناية فائقة قبل فوات الأوان، وقبل أن تقوم إدارة القبارصة اليونانيين بالتمهيد لحرب جديدة في الجزيرة»[52]. لم تنجح جهود الوساطة الأمريكية لاجتراح حل حول قبرص، تلك الجهود التي بذلها مبعوث الرئيس كلينتون الخاص، ريتشارد هولبروك، في ربيع سنة 1998م، في إذابة الجليد[53]. وفي وقت لاحق من تلك السنة ركزت واشنطن جهودها على الحيلولة دون نصب صواريخ (إس ـ 300) أكثر من السعي لكسر الجمود على صعيد المسألة القبرصية بالذات.

بدعم كامل من أنقرة، أعلن دنكطاش أنه لن يعود إلى طاولة المفاوضات مع فريق القبارصة اليونانيين إلاً بعد أن يتم الاعتراف بالجمهورية التركية الشمال قبرصية على أنها شريك مساو في المباحثات. وقد جرى تقديم صورة الموقف العامة بشكل تفصيلي في مخطط عرضه دنكطاش في الحادي والثلاثين من شهر آب/أغسطس سنة 1998م، اقترح فيه «اتحاد قبرصي كونفدرالي» مؤلف من

دولتين قبرصيتين متساويتين، وثيقتي الارتباط بمعاهدات خاصة مع «البلدين الأساسيين» بالنسبة إلى الطرفين القبرصيين على التوالي. ويستطيع الاتحاد القبرصي هذا أن يصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي شرط موافقة الجانبين كليهما. أما تركيا فينبغي إعطاؤها جميع الحقوق والواجبات التي تتمتع بها أية دولة عضو في الاتحاد على صعيد الاتحاد القبرصي، إلى أن يتم التحاقها هي نفسها بركب الاتحاد الأوروبي[54]. وبهذا المخطط الذي لم يكن، في جوهره، سوى توضيح لما ظل على الدوام يُعْتَقَد بأنه مضمون أية تسوية قبرصية، تخلى زعيم القبارصة الأتراك، رسمياً، عن الأساس الرسمي المشترك للبحث عن تسوية برعاية دولية، عن صيغة دولة اتحادية قائمة على إقليمين وجاليتين في قبرص.

انطلاقاً من حقيقة العلاقة التكافلية القوية بين تركيا وقبرص الشمالية، يمكن للمرء أن يفترض أن أنقرة كانت تؤيد هذا المخطط تأييداً كاملاً حتى إذا لم تكن إحدى الأطراف التي قامت بصياغته. إنه مطابق للموقف الأكثر قومية وتشدداً من السياسة الخارجية الذي بات سائداً في الأوساط السياسية بأنقرة، وخصوصاً بعد أن استلم بولنت أجويد وحزبه، حزب اليسار الديمقراطي، (DSP)، زمام السياسة الخارجية التركية. فمن شأن وضع المخطط موضع التطبيق على أرض الواقع أن يشكل أفضل الحلول بالنسبة إلى تركيا؛ حيث سيتم تأكيد التقسيم الفعلي لقبرص؛ سيتعزز نفوذ تركيا في الجزء التركي من الجزيرة؛ ستكسب تركيا موطىء قدم على عتبة الاتحاد الأوروبي بفضل وضعها الخاص فيما يتعلق بالاتحاد القبرصي؛ وستصبح عضوية تركيا اللاحقة في الاتحاد أكثر احتمالاً بما لا يقاس ـ ولو لمجرد وضع حد لحالة «العضو الجزئي» الواردة في اقتراح دنكطاش. لا غرابة أن اليونان سارعت فوراً إلى رفض المخطط، وأن الاتحاد الأوروبي لم يبادر، رسمياً، إلى التعليق عليه. ومنذ ذلك الوقت ظل الوضع في قبرص وحولها راكداً لأسباب يتصدرها انشغال

الكيانات الدولية والإقليمية بقصة أوج آلان والحرب في كوسوفا. فبعد تفكيك التهديد المتمثل بصواريخ (إس ـ 300)، ما لبثت قبرص أن انزلقت إلى خارج دائرة الاهتمام الدولي.

لا يمكن اعتبار حال الأمور هذه، بأي شكل من الأشكال، متمتعة برضا الأسرة الدولية، وخصوصاً رضا حلفاء تركيا الغربيين. فاحتمال قبول قبرص مازالت مقسمة لعضوية الاتحاد الأوروبي ينطوي على خطر صب الزيت على نار الخلافات المتفاقمة حول الجزيرة بين تركيا واليونان. أما السير قُدُماً على طريق إضفاء الصفة الرسمية على الجمهورية التركية الشمال قبرصية، وهو الاحتمال الأقوى، جنباً إلى جنب مع زيادة تقليص فرص تركيا لأن تصبح عضواً في الاتحاد، في أي وقت من الأوقات، فيهدد بخطر تمزيق نسيج التحالف في المنطقة. حتى إذا سلّمت اليونان ومعها الاتحاد الأوروبي بواقع التقسيم الدائم للجزيرة، بوصفه إحدى عواقب قبول الجمهورية القبرصية في عضوية الاتحاد، فإن من شأن مثل هذا التصرف أن يزيد من إقصاء تركيا واستعدائها من جانب كل من أوروبا والغرب. ومثل هذا التطور لن يكون دون عواقب معيّنة بالنسبة إلى مستقبل الشرق الأوسط الأوسع، مثله مثل شبه جزيرة البلقان.

الفصل الحادي عشر

أوروبـــا:
أما زالت، هي هي، «الأرضَ المرغوبة»؟

بصرف النظر عن القضايا التي برزت حديثاً، بقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي أهم هواجس تركيا في عقد التسعينيات على صعيد السياسة الخارجية. وهذا ليس مفاجئاً نظراً لنمط العلاقات الوثيقة التي تربط تركيا بباقي أوروبا، وخصوصاً بالاتحاد الأوروبي. غير أن عدداً متزايداً من الأصوات باتت، مؤخراً، تدعو إلى نوع من إعادة تقويم روابط تركيا الأوروبية بهدف توسيع دائرة توجهاتها على صعيد السياسة الخارجية والتحرر من كابوس عضوية الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الأكثرية الساحقة من الجمهور الواعي سياسياً في تركيا متمسكة بعضوية الاتحاد الأوروبي. «بالنسبة إلى رجال الأعمال، تعني عضوية الاتحاد الأوروبي مزيداً من الفرص الاقتصادية؛ وبالنسبة إلى نشطاء حقوق الإنسان تعني ضمان قَدْر أكبر من إشاعة الديمقراطية. أما بالنسبة إلى المؤسسة وجميع فئات وأصناف الأتاتوركيين، فقد ظلت عضوية الاتحاد الأوروبية قضية حضارية، قضية حياتية، ومسألة إثبات وجود تاريخي»[1].

يأتي الاتحاد الأوروبي في طليعة مناطق العالم التي باتت تركيا اليوم مندمجة بها بقوة، على الرغم من أن الأخيرة (تركيا) ليست عضواً في هذا

الاتحاد. فاتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد تغطي نصف علاقات تركيا التجارية؛ في سنة 1998م، ذهبت نسبة حوالى 50 بالمئة من الصادرات التركية إلى أوروبا وجاءت نسبة حوالى 52 بالمئة مما استوردته تركيا من هناك[2]. وهذه الأرقام يمكن اعتبارها تعبيراً شبه دقيق عن مدى ضخامة العلاقات التجارية بين الطرفين على امتداد السنوات العشرين الماضية، مع استثناء قصير أوائل عقد الثمانينيات حين أبقت العلاقات التجارية مع بلدان الشرق الأوسط نظيرتها مع الاتحاد الأوروبي في الظل. أما على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، فإن حصة الاتحاد الأوروبي تصل إلى 67,5 بالمئة من مجموع الرساميل الأجنبية المعتمدة، وتشكّل بلدان الاتحاد الأوروبي 46 بالمئة من شركات رأس المال الأجنبي. والاتحاد الأوروبي هو الميدان الذي تعمل فيه أكثرية الشركات التركية العاملة في الخارج وتعيش فيه أكثرية الأتراك المقيمين في الخارج - حوالى ثلاثة ملايين نسمة، حوالى نسبة 5 بالمئة من مجموع السكان[3].

وبالتالي، فإن من المتوقع أن تكون أكثرية الأتراك المسافرين إلى الخارج تذهب أيضاً إلى أوروبا، كما أن الأوروبيين يشكّلون الكتلة الأكبر من السُّياح الذين يزورون تركيا. خلافاً لما كان سائداً في الأزمان السابقة، يستطيع المهاجرون الأتراك المقيمون في أوروبا أن يحافظوا على روابط شخصية قوية وموسّعة مع بلدهم الأصلي عبر زيارات متكرِّرة عن طريق رحلات جوية تتراوح مدة كل منها بين ساعتين وأربع ساعات، مما يكاد أن يجعل المهاجرين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي امتداداً لتركيا في أوروبا الغربية، ولا سيما لأن هؤلاء الأتراك ليسوا مندمجين كلّياً، بعد، بأوطانهم الجديدة.

ينطبق هذا بشكل خاص على ألمانيا حيث تعيش نسبة 75 بالمئة من المواطنين الأتراك الموجودين في أوروبا[4]. وكذلك، فإن ألمانيا هي شريك تركيا الاقتصادي الأهم داخل الاتحاد الأوروبي، إذ تغطي ما يقرب من نصف تجارة تركيا مع الأعضاء الخمسة عشر، وتقدم الكتلة الكبرى من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في تركيا، فضلاً عن إرسال أكثرية السُّياح الذاهبين إلى تركيا(5). ثمّة، إذن، سبب وجيه جداً يدعو إلى اعتبار العلاقات الألمانية ـ التركية العمود الفقري لعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن تطور هذه العلاقات الثنائية ليس أقل أهمية وحسماً بالنسبة إلى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا من تطور العلاقات التركية ـ اليونانية.

إضافة إلى الاندماج القوي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ثمّة روابط سياسية وثيقة بين تركيا وأوروبا. لعل أبرز هذه الروابط هي اتفاقية الاتحاد بما فيها الوحدة الجمركية، مع الاتحاد الأوروبي، تليها عضوية الناتو، ووضعية الزمالة في اتحاد أوروبا الغربية (WEU). تتمتّع تركيا أيضاً بعضوية المجلس الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وغيرهما من المؤسسات الأوروبية ذات الأهمية السياسية. ومثلها مثل الأحزاب السياسية في تياري يمين الوسط ويسار الوسط، فإن أهم روابط الأعمال والنقابات أعضاء أو أعضاء مراقبين في الاتحادات الأوروبية التي تشكّل مظلات تحتضن المنظمات المماثلة. وبالتالي، فإن علاقة أنقرة بالاتحاد الأوروبي لم تكن أقل تأثراً بالعوامل السياسية والاستراتيجية من خضوعها للتطورات الاقتصادية. ومع تزايد حدة اندفاع البلاد باتجاه العضوية اللاحقة في الاتحاد الأوروبي، تزايدت الصورة ازدحاماً بالاعتبارات الثقافية والدينية، مبرزة هوية تركيا الأوروبية الخلافية كما تتصوّرها النخبة التركية والبلدان الأوروبية الأخرى.

غير أن هذا التوجه الأوروبي القوي للسياسة الخارجية التركية ما لبث أن تعرّض للهجوم. فتبدد التوقعات قصيرة النظر من فوائد الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، وحتى خيبة الآمال الأكبر من ذلك جراء القرار الذي اتخذه المجلس الأوروبي في اللوكسمبورغ في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م، والقاضي بعدم إدراج تركيا في قائمة البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، ما لبثا أن تمخضا عن قَدْر واسع الانتشار من الإحباط السياسي في

تركيا. أما التجميد الذي بادرت الحكومة، منذ أوائل سنة 1998م، إلى فرضه على العلاقات السياسية مع أوروبا فلم يفض إلاّ إلى تعزيز وضعية الإحباط هذه.

ثمَّة أصوات تتصاعد من أوساط اليمين الديني واليسار القومي قائلة إن أوروبا لن تسلِّم قط بقبول تركيا عضواً وإن قيام تركيا، في ظل الاستقطابات الدولية الجديدة غداة انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، سلسلة طويلة من التوجهات البديلة التي لا تقل قُدْرة على تلبية متطلبات رسالة البلاد التاريخية وطموحاتها السياسية. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، وهي وجهة نظر يتبناها حزب الرفاه (RP)، كما يعتمدها إلى حد كبير حزب بولنت أجويد، حزب اليسار الديمقراطي (DSP)، يتعيَّن على تركيا أن تركِّز جهود سياستها الخارجية على السعي من أجل أن تصبح مركزاً إقليمياً في الوضع السياسي الأوراسي الناشىء وجسراً بين أوروبا والمناطق الواقعة إلى جهتَيْ الشرق وجنوب ـ الشرق. ومثل هذه السياسة لا تقوم على إنكار هوية تركيا الأوروبية، بل تضيف إليها عناصر تبدو أكثر توافقاً مع الجغرافيا السياسية، والتاريخ الاجتماعي، والثقافة السياسية المتطورة لتركيا المعاصرة فضلاً عن الضرورات السياسية الكامنة في التطورات العالمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وبالتالي، فإن سياسة تركيا تُجاه الاتحاد الأوروبي، الذي غالباً ما يعتبر مكافئاً لأوروبا، على الرغم من أن للأخيرة معنى أوسع، فقدت شيئاً من زخمها وتوجهاتها[6](*). صحيح أن «الرسالة الأوروبية» تبقى أُولى أَولويات نخبة الأعمال التركية وقيادة الجيش، والنخب السياسية التقليدية التي ما زالت تسيطر على الحياة السياسية في تركيا، غير أن السياسة الخارجية باتت أكثر تأثراً

(*) يناقش الاختلاف بين مفهومي أوروبا والاتحاد الأوروبي في إطار أوسع بعض الشيء في المساهمات الواردة في (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

بالأوساط القومية التي تعكف، بكثير من الحذر، على تلمُّس طريقها نحو اعتماد نظرة جديدة أقل اتصافاً بنزعة المركزية الأوروبية. لا بد لنا من أن نتذكَّر أن هذا كان أيضاً هو الوضع الذي ساد أواخر عقد السبعينيات حين كان أجويد ممسكاً بدفة السياسة الخارجية التركية كرئيس للوزراء في عدد من الحكومات التي لم تدم طويلاً. لقد جمَّد العلاقات مع السوق الأوروبية المشتركة وحاول أن يجترح سياسة خارجية وأمنية متعددة الاتجاهات عاكفة بحذر على تحرير الروابط مع الغرب[7] وتقليصها. ليس واضحاً بعد ما إذا كانت محاولته الجديدة الرامية إلى تبني ذلك التوجُّه مجرَّد فاصل عابر في السياسة الخارجية التركية رداً على ظروف سياسية خاصة، أم أنها تشي بتدشين انحراف دائم عن السياسة الأوروبية الراسخة لدى تركيا.

الخلفية: الهوية، والسياسة والتنمية الاقتصادية

تنظر أكثرية النُّخَب السياسية والتجارية ـ العملية التركية إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في سياق يتجاوز حدود اعتبارات السياسة الخارجية كثيراً. فهذه النُّخَب تتصوَّر هوية الدولة القومية التركية الحديثة، متأثرة تأثراً مباشراً بهذه العلاقات. ليست المسألة، في نظر هؤلاء، إلاَّ مسألة حصول تركيا على الاعتراف بأنها عضو في النادي الغربي، ودولة أوروبية. وتشكِّل عضوية الاتحاد الأوروبي، حسب اعتقادهم، مرادفاً للاعتراف بإضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا، بما يؤكِّد، في الوقت نفسه، الانتصار النهائي للثورة الكمالية (نسبة لمصطفى كمال)[8]. من المألوف أن هذه النَّخَب تشير إلى أن تركيا كانت جزءاً من السياسة الأوروبية منذ قرون وقد اكتسبت هوية أوروبية لا تقبل النقاش. قال السفير التركي بلندن أوزدن سانبرك، وهو نائب سابق لوزير الخارجية التركي:

> كانت تركيا، على الدوام، جزءاً رئيسياً من المنظومة الأوروبية منذ أقدم

> العصور والأزمان... يتعذر تصور أوروبا دون تركيا... وبالتالي، فإننا حين ننظر إلى مشكلات تركيا والاتحاد الأوروبي، مهما كان رأي بعض القادة الأوروبيين، إنما ننظر إلى مشكلة أوروبية داخلية، لا إلى مشكلة خارجية[9].

وبعد هذا العامل الطاغي القائل بانتماء تركيا «الطبيعي» إلى أوروبا، ثمّة دوافع سياسية أُخرى تكمن وراء اندفاع البلد نحو أوروبا. ولعل أحد هذه الدوافع هو التنافس مع اليونان. فانطلاقاً من الصراعات العميقة بين الدولتين المشاطئتين لبحر إيجة، تبقى تركيا شديدة الحرص على التمتع، في علاقتها مع بلدان ثالثة على صعيد السياسة الخارجية، بمكانة لا تكون أدنى من المكانة التي تحتلها اليونان. وبالتالي، فإن الطلب التركي للالتحاق بركب السوق الأوروبية المشتركة، الذي جاء بعد الطلب اليوناني للغرض نفسه في سنة 1959م، كان نتيجة منطقية[10]. ومما يثير قَدْراً كبيراً من الأسف في أنقرة أن اليونان توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي في سبيل إبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا، ودون أن يكون الأعضاء الآخرون قادرين على، أو راغبين في، منع اليونان، فعلاً من القيام بذلك.

ثمّة دافع آخر ذو علاقة بالهواجس الأمنية التي شكّلت السبب الرئيسي الذي دفع تركيا، بعد الحرب العالمية الثانية، نحو الاندماج بنظام الأمن الغربي، عَبَرَ قبول العرض الذي وفره لها مبدأ ترومان[11]. وما لبثت هذه المبادرة، بسبب تطور الخصومة بين الشرق والغرب والتنافس بين القوتين العظميين، أن أفضت إلى إدماج تركيا بالنظام الاقتصادي الغربي أيضاً. بات التطور السياسي والاقتصادي للبلاد معتمداً على هذه العلاقات، التي ظلت في البداية متركزة بصورة حصرية على الولايات المتحدة. ولكن أنقرة ما لبثت أن زادت من توجُّهها نحو أوروبا الغربية مع تنامي شعور تركيا بالاستياء من الولايات المتحدة، وخصوصاً من الموقف الأمريكي من المراحل المختلفة

للأزمة القبرصية («رسالة جونسون» سنة 1964م، حظر توريد الأسلحة بعد 1975) ومن إغفال الولايات المتحدة لهواجس تركيا الأمنية خلال فترة الانفراج [الدولي] أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

بدأت البلاد ترى نفسها، بقدر أكبر من الوضوح، عنصراً من عناصر الجزء الأوروبي للناتو، وباتت في الوقت نفسها طامعة في الحصول على تعويض مساعدات الولايات المتحدة المقلصة. وما لبث شعور أنقرة بالخيبة أن تعمّق حين ألفت نفسها، لاحقاً، مهملة إلى حد كبير في غمرة المحاولات الأوروبية البطيئة والمتعثّرة على صعيد تطوير نوع من أنواع السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في إطار الوحدة الأوروبية. ومهما يكن، فإن أمن تركيا القومي يبقى كثيف الاعتماد على انضوائه تحت مظلة السياسة الأمنية الغربية الشاملة وأطرها الدفاعية، بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على روابط أمنية قوية مع الحلفاء الأوروبيين.

وإضافة إلى الدوافع السياسية، ثمّة مصالح اقتصادية ذات أهمية في العلاقات مع أوروبا الغربية. فالاتحاد الأوروبي هو سوق التصدير الرئيسي لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد، وهي سلع ضرورية بالنسبة إلى التنمية والتحديث الاقتصاديين في تركيا، يشكّل مطلباً ملحاً آخر من مطالب سياسة البلاد التجارية. تعرضت إمكانية الانتقال الحر للعمال الأتراك إلى أوروبا، هذا الانتقال الذي ترسخ مبدئياً في اتفاقية الزمالة لسنة 1963م، بشيء من الإهمال في السنوات الأخيرة بعد أن أصبح تحققها منطوياً على احتمال أن لا يكون مجدياً في ظل ظروف معدلات البطالة المرتفعة الحالية في أوروبا[12]. غير أن الأمر يبقى، من حيث المبدأ، أداة تلقى الترحيب من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها، التي تعاني من أعباء بطالة هيكلية. وكحصيلة

جانبية، يمكن لهجرة قوة العمل أن تضمن أيضاً قَدْراً معيَّناً من تدفق القَطْع الأجنبي عبر تحويلات العمال.

غير أن الأكثر أهمية في ظل الظروف الحالية هو ضمان تدفق مضطرد وكبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية الغربية. فمن شأن ذلك أن يعوض عن الوتيرة القومية التي ما زالت متدنية للادخارات وأن يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليهما تركيا حاجة ماسة لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها. وخلافاً لما كانت عليه الأحوال في الفترة المبكرة من العلاقات، لم تعد المساعدة المالية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي عبر بروتوكولات الزمالة المالية ذات أهمية مالية خاصة بسبب التطور الاقتصادي السريع الذي عاشته تركيا. ومع ذلك، فإن أهميتها السياسية الرمزية تنامت كثيراً نتيجة المناخ السياسي المتدهور بين تركيا والاتحاد الأوروبي. فجنباً إلى جنب مع قبولها مرشحاً لعضوية الاتحاد بالاسم، يعتبر إطلاق مساعدات الاتحاد المالية الواردة في اتفاقية الوحدة الجمركية، بنظر الأتراك، محك اختبار استعداد الاتحاد وقدرته على التعامل مع تركيا نداً لند.

تشكّل هذه الصيغة المعقدة لرسالة تركيا وهويتها جنباً إلى جنب مع مصالحها السياسية والاقتصادية الخلفية التي يتعين تحليل سياسة أنقرة تُجاه الاتحاد الأوروبي على أساسها. إنها الأرضية التي توفر إمكانية فهم عقلانية أشكال السلوك والمواقف التركية التي تبدو غير عقلانية ظاهرياً بعض الأحيان على صعيد سياستها الأوروبية. وشركاء البلاد الأوروبيون، غالباً ما يغضون الطَّرْف، أو يتجاهلون هذا الجانب الذي تغلب عليه الصفة النفسية (البسيكولوجية) من العلاقات التركية، مما يؤدي إلى إخفاق سياساتهم، حتى وإن بدت حسنة النوايا في أعين الأوروبيين، على صعيد تلبية التوقعات التركية. وبطبيعة الحال، فإن الأتراك، غالباً ما يجدون صعوبات غير قليل في فهم حقيقة أن ما يشكل بالنسبة إليهم قضية ذات أولوية وطنية وقومية عالية ليست بنظر

أكثرية الساسة الأوروبيين سوى مسألة علاقة ربح وخسارة في عملية تحقيق مصالح سياسية مهمة معينة.

الوحدة الجمركية: خطوة أخيرة على طريق العضوية؟

بعد قيام مجلس الوزراء برد طلب تركيا للعضوية مؤقتاً في شهر شباط/ فبراير سنة 1989، ظلت علاقات أنقرة مع الاتحاد الأوروبي، الذي كان ما يزال يحمل اسم الأسرة الأوروبية، ولسنوات، مترنحة هائمة على وجهها، دون أية وجهة محددة[13]. كانت الأسرة الأوروبية غارقة في بحر الانشغال بالإعداد لمقترح الإصلاح الداخلي، الذي ما لبث أن أفضى إلى معاهدة (ماستريخت) لسنة 1992م، أكثر المراجعات عمقاً وبُعْدَ أثر لمعاهدة روما الأصلية، وبمساعيها الرامية إلى المساهمة في عملية إعادة البناء الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة[14].

أبقت بروكسل جهودها محصورة بعرض بعض حُزَم الإجراءات الخاصة بتحقيق نوع من التعاون الشامل المحكوم بأن يفضي إلى علاقات أوثق وصولاً إلى إقامة وحدة جمركية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، كما تنبأت اتفاقية الزمالة لسنة 1963م، على تركيا[15](*). غير أن تحقيق هذه الإجراءات ظل متعثراً بصورة مضطردة جراء المقاومة اليونانية المستمرة لإطلاق أية مساعدة مالية لصالح تركيا، وفقاً لما نَصَّتْ عليه التزامات الزمالة أيضاً. أضف إلى ذلك أن اليونان كانت تستطيع الضغط على شركائها لإجبارهم على اتخاذ موقف سياسي

(*) تنص اتفاقية سنة 1963م، للزمالة، مع البروتوكول الإضافي الملحق بها في سنة 1970م، على التأسيس اللاحق لوحدة جمركية تخص المنتجات الصناعية مع حلول سنة 1995م. ولا بد للوحدة الجمركية من أن يتم استكمالها بتدابير إضافية في مجالات اقتصادية أخرى مختلفة من شأنها إيصال المشروع كله إلى مستوى السوق المشتركة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

مشترك يؤدي إلى عكس آثار المشكلة القبرصية على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ما لبثت هذه الصيغة أن تحولت إلى لغة معتمدة في البيانات الرسمية الصادرة عن الاتحاد حول العلاقات مع تركيا. بادرت أنقرة إلى حب انتقادها العنيف على هذه الصيغة، التي اعتبرتها انتهاكاً صريحاً لمضمون التزام الاتحاد بضرورة إبقاء النزاعات التركية ـ اليونانية بعيدة عن التأثير على العلاقات الأوروبية ـ التركية كما جاء في إحدى وثائق المفوضية الأوروبية أواخر السبعينيات في سياق التحاق اليونان بركب الأسرة الأوروبية.

ومع ذلك، فإن حالة البطء في العلاقات مع بروكسل لم تمنع أنقرة من تطوير اهتمام متزايد يخصها بإقامة روابط أقوى وأمتن مع أوروبا حين بدأت تلمس عواقب التغييرات الحاصلة في أوروبا بعد الحرب الباردة. لم تكن لتركيا أية مصلحة على الإطلاق في تقليص روابطها الأوروبية كنتيجة غير مباشرة لانشغال الاتحاد الأوروبي المتزايد بدول أوروبا الوسطى والشرقية فبادرت إلى رفع وتيرة جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل إقامة الوحدة الجمركية في إطار اتفاقية الزمالة. فعملية إنجاز وحدة جمركية كانت قد أصبحت الشغل الشاغل والضرورة الطاغية بالنسبة إلى سياسة تركيا الأوروبية مع حلول سنتي 1993م، و1994م.

واجه الاتحاد الأوروبي صعوبات لا يستهان بها في بلوغ هذا الهدف، لأن اليونان عارضت مثل هذا التطور بقوة، ما لم يكن مرشحاً لأن يتمخض عن بعض التنازلات التركية، على صعيد الخلافات اليونانية ـ التركية. غير أن اليونان ما لبثت، أخيراً، أن أذعنت تحت ضغط شركائها في الاتحاد الأوروبي، حين وافق هؤلاء على الشروع بمفاوضات قبول مع قبرص خلال ستة أشهر بعد انتهاء مؤتمر الحكومات المكلّف بإعداد مراجعة لمعاهدة (ماستريخت) اعتُبرت ضرورية لتمكين الاتحاد من إطلاق عملية التوسع باتجاه دول أوروبا الوسطى والشرقية. وهكذا، فإن الجانب التركي والاتحاد الأوروبي بادرا أخيراً، في

السادس من آذار/مارس سنة 1995، إلى توقيع اتفاقية في إطار الزمالة قضت بإقامة الوحدة الجمركية مع حلول تاريخ الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1996م[16].

دَشَّنَتْ تركيا، بهذه الخطوة، حقبة جديدة في سياستها التنموية الاقتصادية؛ فبعد سياسة توفير بدائل للبضائع المستوردة طغت على عملية التنمية التركية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، والتوجُّه القائم على حفز التصدير الذي ميّز الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أوشكت أنقرة على اعتماد إطار لتنميتها الاقتصادية المستقبلية خاضع، في المقام الأول، لتأثيرات قوى السوق العالمية. ومثل هذا التغيير يتطلب بالضرورة اعتماد استراتيجية اقتصادية جديدة؛ ففي حين كانت عملية التصنيع الهادفة إلى الاستعاضة عن السلع المستوردة ترمي إلى خلق سوق داخلية، والتصنيع ذو التوجُّه التصديري أفضى إلى تنويع الأسواق، فإن الإطار الجديد يتطلب استراتيجية أُطلق عليها اسم بناء هيكلي متركِّز على الإنتاجية. «يمكن وصف مكوِّناته المحورية بتعميق السوق وتحديث المؤسسات»[17].

كان تطبيق الوحدة الجمركية يعني أن الاتجار بالسلع المصنعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي لم يعد يتعرض للإعاقة جراء الرسوم الجمركية مهما كان نوعها أو عن طريق القيود الكمية أو الإجراءات ذات المفعول المماثل. وقد عنى ذلك، بالنسبة إلى تركيا، خفض المستوى المتدني من الحماية الجمركية ضد الصادرات الأوروبية إلى الصفر وإلغاء الرسوم الإضافية عليها، اللذين كانا ما يزالان عند انتهاء سنة 1994م، ينطويان مجتمعين على مستوى حمائي إجمالي يصل إلى حوالى 12 بالمئة. أضف إلى ذلك أن تركيا كان سيتعين عليها، في غضون خمس سنوات، أن تعدل نصوصها الحقوقية ذات العلاقة بحواجز التجارة مثل المعايير الفنية والمواصفات والقواعد الصحية في الإنتاج الصناعي بما يتفق مع التشريعات المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي. أما هذا

الأخير فكان سيتعين عليه أن يلغي الحواجز غير الجمركية القائمة على طريق الاتجار بالمنسوجات والألبسة. ثمَّة اليوم تجارة حرة كاملة بالبضائع المصنعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

تذهب متطلبات الوحدة الجمركية إلى ما هو أبعد بكثير من مستلزمات أي نظام تجارة حرة، لأن الاتجار مع البلدان التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي مغطاة أيضاً بالضوابط. وهنا يتعين على الاقتصاد التركي أن يواجه تغييرات أكبر من تلك التي تواجهها في علاقاتها مع أعضاء الاتحاد الأوروبي. فهي مضطرة، ليس فقط لتبني التعرفة الجمركية المشتركة لدى الاتحاد الأوروبي في تجارتها مع بلدان ثالثة، بل وعليها أيضاً أن تطبق على تلك التجارة أنظمة سياسة الاتحاد التجارية مع الالتزام بإجراءاته. وهذا يعني وضع سياسة تركيا التجارية في صف النُّظُم التجارية التفضيلية التي أنجزها الاتحاد مع العديد من البلدان النامية في العالم الثالث وحوض البحر الأبيض المتوسط ومناطق أوروبا الوسطى والشرقية حتى سنة 2000م.

ستكون الوحدة الجمركية، على المدى المتوسط، مصحوبة بجولة أخرى من التغيير الهيكلي في بنية الصناعة التركية نتيجة المنافسة الدولية المتزايدة. سوف يَنصَبُّ تأثير العملية بشكل خاص على الشركات المتوسطة والصغيرة التي لا تنتج بضائع ذات براءات أجنبية وتعمل دون مشاركة أي رأسمال خاص أجنبي. وبالنسبة لمثل هذه الشركات، فإن «شيئاً كثيراً سيتوقف... على ما إذا كانت الحكومة التركية ستتمكن من اتباع سياسات كفؤة وملائمة في المستقبل قادرة على تسهيل عملية تحويل الاقتصاد وتكييفه»، كما قال أحد المحلِّلين الأتراك[18].

على الرغم من عدم الاستقرار المزمن الذي تعاني منه السياسة الداخلية بصورة مستمرة والذي حال، زمناً طويلاً، دون اعتماد سياسة اقتصادية سليمة، فإن الصناعة التركية نجحت في التغلب على تحديات الوحدة الجمركية نجاحاً

يثير الإعجاب. والارتفاع الحاد لعجز البلاد التجاري مع الاتحاد الأوروبي الذي حدث في سنة 1996م، لا يمكن أن يُعْزى كلياً إلى الوحدة الجمركية، على الرغم من أن تفكيك الحواجز التجارية لصالح الاتحاد أفضى، بصورة طبيعية، إلى طَفْرة صاعدة أولية في حجم البضائع المستوردة من أوروبا[19]. وما لبث هذا التأثير أن جرى تعديله وتسويقه في الأعوام اللاحقة. فنمو الواردات التركية من، والصادرات التركية إلى، الاتحاد الأوروبي كان متوازناً تقريباً سنة 1997م، وكان ثمّة نمو ملحوظ للصادرات وتراجع مقابل في الواردات سنة 1998م، مما أدى إلى انخفاض لا يستهان به في عجز تركيا التجاري مع الاتحاد الأوروبي[20]. وعلى الرغم من أن جميع الآمال التركية المعلقة على حدوث تحسن في التجارة مع الاتحاد الأوروبي لم تتحقق، فإن المخاوف المبالغ بها من تأثير المنافسة الأوروبية الكاسحة والطاغية في الأسواق التركية هي الأخرى لم تتحقق.

جاءت التدابير الحقوقية المصاحبة لتشريعات قرار الوحدة الجمركية ذات العلاقة بالتجارة، لتزيد من كثافة الضغوط في سبيل إعادة هيكلة الاقتصاد التركي. تعيَّن على تركيا أن تعتمد سلسلة من الإصلاحات الحقوقية ذات العلاقة بالقضايا الاقتصادية بما يتفق مع أنظمة الاتحاد الأوروبي[21]. ومن هذه الإصلاحات اعتماد مجموعة من التدابير التشريعية والإدارية الشاملة في سبيل حماية حقوق المِلْكِية الفكرية والصناعية والتجارية. أضف إلى ذلك أن قواعد المنافسة المتبعة في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، المستندة إلى البنود 85 و86 و92 و93 من معاهدة الأسرة الأوروبية تعين عليها أن تُطبق على الوحدة الجمركية حتى تاريخ الأول من كانون الثاني/ يناير سنة 1998م. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن تركيا اعتمدت قانوناً وطنياً ضد الاحتكار (التروستات المالية العملاقة) وأوجدت إدارة وطنية تتولى فرض قواعد المنافسة. كان على جميع خطط مساعدات الدولة أن تبلَّغ إلى سلطات بروكسل، مثلها مثل أي حدث

جديد، عن مساعدة ممنوحة إلى إحدى الشركات أو إحدى مجموعات المشاريع. وكان الاتحاد الأوروبي سيرد بالمثل بإبلاغ تركيا عن أية معونة ذات علاقة تمنحها دول الأعضاء. يتمتع الطرفان، كلاهما، بحق الاعتراض على المعونة التي يريانها مخالفة لقانون الاتحاد.

ليس الهدف من جميع الشروط المتعلقة بالمعونات الرسمية وقواعد المنافسة واحتكارات الدولة وأدوات الدفاع التجارية إلاّ توفير الضمان ضد المنافسة غير النزيهة في إطار الوحدة الجمركية، ذلك الضمان الشبيه بنظيره الموجود في سوق الاتحاد الداخلية. وما الجمع بين قواعد تنظيم حواجز التجارة التكنولوجيَّة وإصلاح قوانين المنافسة، وفتح سوق الوساطات الحكومية، إلاّ أحد المؤشرات الواضحة على أن الوحدة الجمركية تقترب، فيما يخص المنتجات الصناعية، من إدخال تركيا إلى سوق الاتحاد الأوروبي الداخلية، ولو دون تمكين البلد من أن يصبح، مؤسساتياً، جزءاً من تلك السوق. فبفضل الوحدة الجمركية، لا تقف الأمور عند رفع مستوى الاندماج الاقتصادي لتركيا بالاتحاد بشكل ملحوظ فحسب، بل وتتجاوزها إلى تكثيف اندماجها بالمجال الحقوقي لهذا الاتحاد، فيما يخص التشريعات الاقتصادية والتجارية.

تعهد الاتحاد الأوروبي، لتسهيل تكييف الصناعة التركية مع شروط الوحدة الجمركية الجديدة، بتقديم معونات مالية في إطار التعاون المالي الجديد. وتتألف هذه المعونات من عناصر مختلفة مثل برنامج مساعدة مدته خمس سنوات مموَّل من مساهمات ميزانية الاتحاد يصل مجموعه إلى 375 مليوناً من الإيكوات؛ قروض إضافية من بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) يمكنها أن تصل إلى سقف 750 مليوناً من الإيكوات خلال المدة نفسها؛ وتوفير المزيد من إمكانيات الوصول، وفقاً لمدى جدارة المشروعات المقترحة، إلى صناديق خاصة يوفرها الاتحاد في إطار خطته المتوسطية المعاد توجيهها، الخاصة

بالاستثمارات الهيكلية في ميادين الطاقة، والبيئة، والنقل، والاتصالات. أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي يستطيع، بطلب من تركيا، أن يعاين مدى إمكانية تقديم مساعدات مالية ماكرو اقتصادية متوسطة الأجل إضافية إذا كانت مرتبطة بتطبيق برامج اقتصادية أقرها صندوق النقد الدولي. إجمالاً، أعلن الاتحاد عن استعداده لتقديم دعم يصل مقداره إلى حوالى 1,5 مليار من الإيكوات لعملية إعادة هيكلة الاقتصاد التركي في سبيل تحسين قدرته على التكيف مع شروط الوحدة الجمركية.

غير أن قرار السادس من شهر آذار/مارس سنة 1995م، يبقى دون مستوى ما ورد أساساً في وثيقتي سنة 1963 وسنة 1970م، بوصفه مضمون المرحلة الأخيرة من الزمالة. ليس ثمَّة، بعد، أي اتجار حر بالمنتجات الزراعية، لأن أنقرة لم تبادر إلى اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل تطبيق أنظمة السياسة الزراعية المشتركة لدى الاتحاد على السياسة الزراعية الوطنية في تركيا ممكناً. غير أن حصول ذلك متعذر تصوره ما لم تكتسب تركيا صفة العضوية الكاملة. وإلاَّ، فإن تركيا وحدها ستتحمل الأعباء المالية المترتبة على مثل هذه الحركة، مما سيؤدي إلى المبالغة في إرهاق موارد البلاد المالية. يبقى التقدم، على صعيد التجارة الزراعية، رهناً باعتماد المزيد من الأولويات المشتركة المتفاوض بشأنها. وإضافة إلى الزراعة، خلت اتفاقية الوحدة الجمركية من شرط حرية حركة العمل والخدمات والرساميل، فضلاً عن حق ممارسة الأجانب للمهن. فباستثناء حرية حركة رأس المال، هذه الحرية التي أقدمت تركيا على اتخاذ العديد من الخطوات في سبيل تحقيقها، قد تبقى هذه الأمور معلَّقة حالياً. أما الانتقال الحر المرتبط بحركة الناس أو توطُّنهم الدائم، فيعتبره الاتحاد مسألة بالغة الحساسية والخطورة، ويشكل أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء ممانعته للعضوية التركية اللاحقة.

بصرف النظر عن هذه النواقص وأشكال الإغفال، أدى قرار الوحدة

الجمركية إلى جعل تركيا البلد غير العضو الأقوى اندماجاً، على الصعيد المؤسساتي، بالاتحاد الأوروبي. فالوحدة الجمركية تتيح لمن هو طرف من أطرافها أقوى الفرص الممكنة للاندماج الاقتصادي دون العضوية. وقد جرى تعزيز هذا أكثر جراء إيجاد منطقة تجارة حرة لمنتجات الصُّلْب بموجب معاهدة سوق الفحم والصُّلْب الأوروبية المشتركة، وتقديم تنازلات موازية على صعيد التجارة الزراعية، وقد تمت الموافقة على الأمرين كليهما منذ سنة 1996م.

ولتأكيد الأهمية الإجمالية التي علَّقها الاتحاد الأوروبي على تحسين علاقاته مع تركيا، بادر اجتماع مجلس الزمالة في السادس من آذار/مارس سنة 1995م، أيضاً، إلى إقرار توسيع دائرة التعاون الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي والسياسي. وهي شاملة، إلى حدود أكثر أو أقل، للميادين التي تشكل أجزاءاً لتعاون الاتحاد الأوروبي مع دول أوروبا الوسطى والشرقية في إطار الاتفاقيات الأوروبية[22].

وقد كان مقترح الحوار السياسي ذي المستوى الرفيع، الذي جرى إيجاده من أجل تحقيق التبادل الدوري المنتظم للمعلومات والآراء حول المسائل المتمتعة بالاهتمام المشترك، أحد الأمور التي انطوت على أهمية خاصة. فبموجب هذه الخطة سيتعين على رئيس المجلس الأوروبي، ورئيس المفوضية الأوروبية، ورئيس الدولة أو الحكومة التركية، أن يجتمعوا مرة في السنة. أما وزراء خارجية ترويكا الاتحاد الأوروبي وتركيا فسيعقدون اجتماعين اثنين سنوياً، مثلهم مثل المدراء السياسيين في الأجهزة الخارجية لدى هذه الدول[23](*). وتتم تكملة هذه الاجتماعات وتدعيمها بمشاورات تجري بين خبراء على مستوى فرق عمل الخطة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)،

(*) عبارة «الترويكا» هي الكلمة الدارجة في قاموس الاتحاد الأوروبي للدلالة على ممثلية المنظمة المؤلفة من الرئاسات الراهنة مع السابقة واللاحقة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

وعن طريق تزويد الحكومة التركية، دورياً، بمعلومات ذات علاقة بنتائج اجتماعات المجلس الأوروبي، ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، واللجنة السياسية لـ(CFSP). وبالتالي، فإن إطاراً لحوار سياسي شامل ومستمر قد تم خَلْقُه. إذا كان الطرفان، كلاهما، يملكان الإرادة السياسة لإجراء مثل هذا الحوار، فإن الإطار يمكن استخدامه لتحقيق تبادل مكثف لوجهات النظر، حول العديد من المشكلات الصعبة التي تكاد أن تشكل حاجزاً سياسياً يفصل بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

أصبح حرص تركيا الشديد على إقامة الوحدة الجمركية واضحاً خلال سنة 1995م. وحين أبدى البرلمان الأوروبي عزوفه عن تصديق الاتفاقية جراء ما اعتبره مستوى ما زال دون المستوى المطلوب من الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في تركيا، بادرت أنقرة إلى تعبئة جميع الطاقات في سبيل التغلُّب على المقاومة. داخلياً، مارست ضغطاً كبيراً على البرلمان لدفعه إلى إقرار تشريع يقضي بإدخال الإصلاحات والتعديلات على دستور سنة 1982م، تشريع بقي معلقاً، بسبب عجز الأحزاب عن التوصل إلى الحلول الوسط الضرورية. كان من شأن هذا الإصلاح أن يفضي إلى مشاركة سياسية أوسع[24]. نجحت الحكومة أيضاً في تخفيف حدة المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب التي سبق لها أن أدت إلى ملاحقة وسجن العديد من الصحفيين والآخرين على «جرائم فكرية» مثل الدعاية الانفصالية التي عنت دعم النزعة القومية أو الأنشطة الكردية. ولكن الضغوط الصادرة عن الجيش حالت دون الإلغاء الكامل للمادة الثامنة، مما أبقى السلطات مضطرة لملاحقة «جرائم الضمير».

خارجياً، بذلت الحكومة التركية جهوداً كبيرة لحشد تأييد جميع الدوائر السياسية الأوروبية التي استطاعت أن تحشده. قامت رئيسة الوزراء تانسو تشيللر ووزير الخارجية دنيز بايكال، بمفاتحة جميع حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي، والعديد من الشخصيات المرموقة في تلك البلدان، طالبين الدعم

في إقناع البرلمان الأوروبي. وما لبثت محاولات بايكال مع رفاقه من الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان والبريطانيين، إضافة إلى مساعي رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، أن تمخض، أخيراً، عن موافقة قسرية من جانب الكتلة الاشتراكية في البرلمان. وقد كان ذلك حاسماً على صعيد تأمين الأكثرية الضرورية للمصادقة على اتفاقية الوحدة الجمركية في الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م.

مع حلول بداية سنة 1996م، كانت ثمَّة فرصة جيدة لاجتراح علاقات أوثق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. غير أن الأمر كان محكوماً بالانطواء على بعض الصعوبات، لأن الطرفين كانا قد أضفيا معنيين سياسيين مختلفين على صفة العضوية في الوحدة الجمركية. فبالنسبة إلى تركيا، كانت الوحدة الجمركية هي الخطوة الأخيرة على الطريق إلى الاتحاد الأوروبي التي يتعين اتخاذها وفقاً للشروط الواردة في المادة 28 من اتفاقية سنة 1963م، للزمالة[25][*].

بات هذا واضحاً خلال حملة الانتخابات المبكرة التي كانت حكومة تشيللر ـ بايكال الائتلافية قد دعت إليها في الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م. وفي محاولة منها لمنع حزب الرفاه الأصولي من زيادة أصواته، قامت تشيللر بتصوير عملية المصادقة على اتفاقية الوحدة الجمركية من جانب البرلمان الأوروبي، على أنها مسألة تأكيد لتوجُّه تركيا العَلْماني الغربي

(*) تنصُّ المادة 28 من الاتفاقية على أن «الأطراف المتعاقدة ستبادر إلى معاينة إمكانية قبول تركيا في عضوية الأسرة، فور تقدُّم العمل بهذه الاتفاقية إلى مستوى يكفي لتبرير النظر في قبولها الكامل بالالتزامات المترتبة على المعاهدة المؤسسة للأسرة». وحسب هذه الصياغة ليس ثمّة أية آلية حقوقية ذاتية لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، كما يتكرر كثيراً على ألسنة الساسة والرسميين الأتراك. غير أنه لا يوجد أيضاً ما يدعو إلى الشك حول الهدف النهائي للعلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي المستند إلى اتفاقية الزمالة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

عبر التلميح للناخبين إلى أن من شأن الوحدة الجمركية أن تفتح باب عضوية الاتحاد الأوروبي[26]. ففي أوائل كانون الأول/ ديسمبر، كان الجمهور التركي غارقاً في بحر من هستيريا الوحدة الجمركية موحياً بأن وجود البلاد بالذات بات متوقفاً على قرار البرلمان الأوروبي. غير أن هذا ما لبث أن تمخض عن مبالغة شديدة البؤس في تبسيط القضية.

ومما زاد الطين بِلّة أن عضوية الوحدة الجمركية كانت، بالنسبة إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي، تعني بلوغ مستوى أعلى من علاقات يتعين على مستقبلها أن يبقى مفتوحاً. فالاتحاد الأوروبي لم يكن، بَعْدُ، مستعداً لتفسير اتفاقية الزمالة مشروعاً غائياً هادفاً إلى عضوية تركية لاحقة في الاتحاد. ومع ذلك، فإن آفاق تحقيق المزيد من التحسين، على صعيد العلاقات السياسية بين الطرفين بدت، في الأول من كانون الثاني/ يناير سنة 1996م، جيدة، على الرغم من الهزيمة الانتخابية التي تعرضت لها السيدة تشيللر.

دورة اللوكسمبورغ لمجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، وبعدها

ولكن تلك الآفاق لم تتحقق. فبعد شهر واحد فقط من إطلاق الوحدة الجمركية، ما لبثت أزمة كَرْدَك ـ إيميا، التي فاجأت كلاً من رئيس الوزراء اليوناني الجديد، كوستاس سيميتس، والقادة السياسيين الأتراك في ظروف بالغة الصعوبة على صعيد السياسة الداخلية، أن أفضت إلى تشدد جديد في موقف اليونان من العلاقات الأوروبية ـ التركية. جاء حق النقض اليوناني (الڤيتو اليوناني) ليعرقل إبرام بروتوكول مالي وارد في سياق اتفاقية الوحدة الجمركية، كما أدى إعلان الاتحاد الأوروبي في 15 تموز/ يوليو سنة 1996م، الذي طلب من تركيا قبول التحكيم الحقوقي الدولي من جانب محكمة العدل الدولية وفقاً للمطالب اليونانية، إلى زيادة تعقيد العلاقات مع تركيا. وحين تدهور الوضع في قبرص، في وقت لاحق من تلك السنة، بسبب أعمال الشغب التي أثارها

القبارصة اليونانيون، والتي تمخضت عن مقتل اثنين من هؤلاء كانا قد انتهكا الخط الأخضر وعبرا إلى القطاع التركي، عادت العلاقات اليونانية ـ التركية إلى مستوى نزاع تتم إدارته بكثير من الحرص، نزاع يوشك أن يصل إلى وضعية الحرب الباردة. وكذلك، فإن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي لم تستطع أن تزدهر، حسب الآمال المحتملة لدى البعض، لدى وضع اتفاقية الوحدة الجمركية موضع التنفيذ[27](*).

كانت الأوساط الموالية لأوروبا في تركيا ترى، بقَدْرٍ متنام من القلق والسُّخط، أن بلدهم كان يتخلف عن ركب دول أوروبا الوسطى والشرقية في عملية التسابق على الفوز بعضوية الاتحاد الأوروبي. بدا التوسع شرقاً وقبول قبرص أكثر أهمية من رسالة تركيا الأوروبية العريقة. فمنذ النصف الثاني من سنة 1996م، كانت سياسة تركيا تُجاه الاتحاد الأوروبي، قد باتت متركزة على إقناع الأخير بضرورة ضم تركيا في الجولة التالية من التوسيع. وقد تم التعبير عن ذلك بوضوح من قبل نائب رئيس الوزراء، وزيرة الخارجية تانسو تشيللر قبل اجتماعها بممثلي الاتحاد الأوروبي بدبلن في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م، حين قالت:

> هناك ثلاثة أسباب داعية لمشاركة تركيا في الجولة القادمة من توسيع الاتحاد الأوروبي: نحن البلد الأول الذي وقّع اتفاقاً ممهداً للعضوية. وبلدنا هو المرشح الوحيد الذي يتمتع بعضوية الناتو، كما أننا البلد الوحيد الذي بلغ مستوى الوحدة الجمركية من الاندماج، هذه الوحدة النافذة منذ سنة[28].

(*) حالت اليونان، مثلاً، دون اعتماد لغة أكثر تشجيعاً في بيان الرئاسة الإيرلندية للاتحاد الأوروبي في أثناء التحضير لاجتماع المجلس الأوروبي بدبلن في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م، بتقليص المدى المحدّد لحجيج الاتحاد. ولم يلق ذلك أي ترحيب من جانب أنقرة. [حديث خاص مع المؤلف]. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

ولكن الموقف التركي تعرض لشيء من الإعاقة لأن عصوية الاتحاد الأوروبي لم تكن، بالفعل، تحظى إلاّ باهتمام نصف حكومة إيربكان ـ تشيللر الائتلافية ـ أي حزب الطريق القويم (DYP) وزعيمته وزيرة الخارجية تشيللر. أما نجم الدين إيربكان وحزبه، حزب الرفاه (RP) فلم يخفيا قط معارضتهما للموافقة على الالتحاق التركي اللاحق بركب الاتحاد، لأسباب إيديولوجية، في المقام الأول، مما أدى إلى تعريض الفريق العَلْماني داخل الحكومة لمزيد من الضغط، ذي المنشأ الذاتي جزئياً، لإقناع الشعب التركي بأن مستقبل البلاد مع أوروبا، وبأن الفكرة كانت تحظى بترحيب الأوروبيين وتأييدهم. ما لبثت الوظيفة السياسية الداخلية لقضية عضوية الاتحاد الأوروبي أن باتت أكثر بروزاً حتى من الوضع الفعلي الذي كان سائداً.

ما لبث الوضع الحرج، لأنصار الدعوة الأوروبية في تركيا، أن تمخض عن سياسة تركية أكثر اتساماً بممارسة الضغط العلني على الاتحاد الأوروبي لانتزاع التنازلات منها باعتماد أسلوب دبلوماسي بارع وخفي للإقناع. «تميل تركيا. . . إلى أن تعتبر نفسها، وتتصرف كما لو كانت طرفاً خارجياً بدلاً من أن تضطلع بدورها كعنصر داخلي»[29]. وقد يكون الموقف التركي المتشدد متأثراً أيضاً، إلى حدود معينة، بالانطباع الحاصل لدى أنقرة بأن مطالبها من الاتحاد الأوروبي كانت تحظى بالدعم الكامل من جانب إدارة الولايات المتحدة. فتدهور الأمن في شرق المتوسط بعد أزمة كَرْدَك ـ إيميا، وإعلان القبارصة اليونانيين عن وجود صفقة صواريخ (إس ـ 300) مع روسيا، أقنعت الأمريكيين بأن ضماً أقوى لتركيا إلى الاتحاد الأوروبي كان ضرورياً للإبقاء على هذا البلد في الحظيرة الغربية[30].

لم تبادر وزيرة الخارجية تشيللر، مع مسؤولين أتراك آخرين، ولو إلى العزوف عن الربط الصريح بين موافقة تركيا على أي توسيع لاحق للناتو شرقاً

من جهة، ودخولها إلى الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية[31](*). «وحسب رأي الرسميين في أنقرة، يكمن منطق مثل هذا التحرك في أن توسيع الناتو في أوروبا جزء من عملية الاندماج الكبرى الجارية على قدم وساق في هذه القارة، مع بقاء الحلف ممثلاً للجانب الأمني من عضويات الاتحاد الأوروبي الممثلة لجوانبه السياسية والاقتصادية»[32].

ساهمت الديبلوماسية التركية المتشددة، مع الاتحاد الأوروبي، في زيادة قلق الأوساط الأوروبية إزاء العلاقات المستقبلية مع حليف كان محكوماً بأن يبقى متمتعاً بأهمية استراتيجية. وقد باتت وقفة تركيا أكثر تعقيداً، في نظر أوساط الاتحاد الأوروبي، جرّاء عجز البلاد عن الإقدام على الإصلاحات الداخلية التي أوصى بها الاتحاد الأوروبي، بسبب التوتر المتصاعد بين العَلْمانيين والإسلاميين، هذا التوتر الذي أفضى إلى قَدْر أكبر من نفوذ الجيش السياسي، مما أفرز تزايداً في النزعات التسلطية المتشددة على صعيد سياسة حقوق الإنسان، بدلاً من حصول نوع من التحسين على هذا الصعيد انسجاماً مع رغبة الأوروبيين.

لم يقصّر الساسة الأوروبيون في توفير ما يكفي من الوقود للشكوك التركية حول تعرُّض فرص البلاد في أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي للتلاشي. باتت المناقشات العامة (والبحثية الأكاديمية) الدائرة حول توسيع الاتحاد الأوروبي متركّزة على التوسُّع شرقاً، متجاوزة تركيا (وقبرص). وبدلاً من اعتبارها جزءاً عضوياً من الصرح السياسي والأمني الأوروبي الجديد،

(*) كانت تعليقات السيدة تانسو تشيللر، تصبُّ في هذا الاتجاه بعد اجتماعها مع ممثلي الاتحاد الأوروبي غداة مجلس دبلن الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 1996م، ويقال إنها كررت تأكيد مثل هذا الربط في اجتماعها مع نظرائها الخمسة من الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد في روما أواخر كانون الثاني/يناير سنة 1997م، حيث حاول الأوروبيون تحسين أجواء العلاقات مع تركيا. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

صارت تركيا تمثّل عنصر إزعاج. وقد بادرت قيادات ديمقراطية مسيحية أوروبية بعد اجتماع لها في بروكسل بتاريخ الرابع من آذار/مارس سنة 1997م، أخيراً، إلى إطلاق تصريح قالت فيه إن الوحدة الأوروبية مشروع حضاري لا مكان فيه لأي بلد مُسْلِم مثل تركيا[33]. جاء هذا الكلام ليؤكد الشكوك التركية المقيمة حول أن سياسة أوروبا تُجاه تركيا صادرة عن دوافع بعيدة عن الالتزامات التعاقدية التي تم اعتمادها في سنة 1963م.

لم يستطع تأكيد الاتحاد الأوروبي الرسمي لأهلية تركيا للعضوية، كما سبق أن قيل في ختام رد مجلس وزراء الأسرة الأوروبية على طلب تركيا للعضوية في سنة 1989م، أن يصحح هذا الانطباع إلاّ جزئياً. أضف إلى ذلك إن الاتحاد أعلن أن تركيا ستكون محكومة بالمعايير الموضوعية المطبقة على طلبات دول أوروبا الوسطى والشرقية نفسها. غير أن الأوروبيين لم يكُفُّوا عن إبراز حقيقة أن تركيا لم تكن في وضع يمكّنها من توفير هذه المعايير، لأسباب سياسية في المقام الأول[34](*).

اعتبرت تركيا تقرير المفوضية الأوروبية عن التوسيع الذي جرى تقديمه منتصف تموز/يوليو، تحت عنوان: **برنامج سنة 2000م: من أجل وحدة أقوى وأوسع**، مرفوضاً كلياً[35]. اعتُبر استبعاد تركيا من قائمة البلدان التي رشحتها المفوضية لبدء مفاوضات القبول معها «خطأ»[36](**). وقد قال وزير الخارجية

(*) التقرير الشامل عن الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية الاتحاد في آبلدورن ـ هولندا، انظر: (التعليق المتعلق بهذا الموضوع في آخر الكتاب ـ الناشر)

(**) قامت المفوضية بتسمية كل من: هنغاريا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، وأستونيا، جنباً إلى جنب مع قبرص، باقتراح ما عرف باسم استراتيجيات ما قبل دخول لجميع البلدان طالبة الانتساب باستثناء تركيا التي خُصَّت ببرنامج خاص يمكّن البلد من أن يصبح أقرب إلى الاتحاد الأوروبي ويوصله إلى مستوى أعلى من علاقة الوحدة الجمركية، بموجب نظرة أُطلق عليها اسم «وحدة جمركية زائدة». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

إسماعيل جيم إن هذا القرار «ليس عادلاً وليس موضوعياً». غير أنه أضاف أيضاً إن قرار المفوضية لا تجوز المبالغة فيه بـ«طريقة مهووسة»، ولن يكون نهاية تركيا التي هي بلد مهم ذو ديناميكية اقتصادية كبيرة. ومع ذلك، فإن الرسميين الأتراك شعروا بأن بلدهم لم يُقَوَّم، وفقاً للمعايير المطبَّقة على الأطراف الأخرى، الساعية إلى الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي نفسها[37]. فقيام المفوضية الأوروبية بعرض برنامج خاص، يتجاوز حالة الوحدة الجمركية لتطوير العلاقات مع تركيا، خلافاً لحال سائر البلدان الأخرى الطالبة للانتساب، ودون أية إشارة واضحة إلى العضوية، إنْ هو إلاَّ دليل على أن الشك التركي لم يكن بلا أي أساس.

على الرغم من قيام إسماعيل جيم، بين الحين والآخر، بتكرار أن تركيا «ليست مهووسة بعضوية الاتحاد الأوروبي»، فإن التحركات الدبلوماسية التركية في الأشهر اللاحقة ظلت متركّزة على تغيير موقف الاتحاد الأوروبي المعبَّر عنه في برنامج سنة 2000م، والوثائق المرافقة. دأبت أنقرة، من جهة، على إيصال رسالة إلى بروكسل تقول إن من شأن إدخال قبرص في المجموعة الأولى من طالبي الانتساب أن يفضي، بصورة شبه آلية، إلى وضع حد لجميع الجهود المبذولة بحثاً عن حل تسووي للمشكلة القبرصية وفقاً للمباحثات الثنائية الجارية برعاية الأمم المتحدة بين رؤوف دنكطاش وكليريديس[38](*). ومن الجهة الأخرى، بذل الرسميون الأتراك سلسلة طويلة من الجهود الدبلوماسية لتدعيم موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لتركيا، ذلك الموقف الذي كان راغباً في ضم

(*) كما قيل في الفصل السابق من هذا الكتاب، أراد دنكطاش في البداية إلغاء الجولة الثانية من المفاوضات مع كليريديس؛ وقد كانت مخططة في شهر آب/ أغسطس ببلدة غليون السويسرية، بسبب مخططات الاتحاد الأوروبي كما تم كشف النقاب عنها في برنامج 2000م. غير أن جهود الإقناع التي بذلتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة وتركيا جعلته يغيّر رأيه. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تركيا، بطريقة ما، إلى قائمة البلدان المرشَّحة، وللتغلب على التمنُّع البريطاني، كما على المقاومة الألمانية، وهي أهم، في مواجهة مثل هذا التحرّك. حاولت أنقرة أيضاً أن تحشد أكبر قَدْر ممكن من التأييد الأمريكي لقضيّتها، وخلال خريف سنة 1997م، أبدى الدبلوماسيون والرسميون الأمريكيون قَدْراً غير قليل من الحرص على إقناع ساسة الاتحاد الأوروبي بضرورة ضم تركيا إلى قائمة مرشَّحي العضوية.

كان رئيس الوزراء التركي، مسعود يلماظ، واثقاً من أن اختراقاً قد حصل فيما يخص المقاومة الألمانية حين أعلن المستشار هلموت كول، في أثناء زيارة رسمية ليلماظ إلى بون أواخر أيلول/ سبتمبر سنة 1997م، عن تأييده لعضوية لاحقة، وطلب مساهمة تركيا ذاتها في الوصول إلى ذلك الهدف. كانت ألمانيا ستساعد في حدود إمكانياتها[39]. وقد اقتنع رئيس الوزراء التركي بأن هذه الملاحظات كانت تعني موافقة ألمانية على مساواة تركيا بطالبي الانتساب الآخرين، إلاّ أن المستشار الألماني، وحكومته، لم يكن يعني أكثر من تأكيد الخط الألماني الراسخ القائم على ضرورة تمكين تركيا، ذات يوم، بعد تلبية الشروط الضرورية، من الفوز بالعضوية. ولبلوغ هذه المرحلة كان يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعتمد، بالنسبة إلى تركيا، استراتيجية مغايرة لتلك المعتمدة مع بلدان أوروبا الشرقية والوسطى[40](*). وبالتالي، فإن الحكومة الألمانية لم ترغب في إضفاء صفة المرشح على تركيا.

من المؤكد أن سوء الفهم هذا أدّى إلى إنزال ضربة قاضية بالعلاقات

(*) تم إيضاح هذا الخط للجمهور التركي عبر مقالة نشرها السفير الألماني بتركيا في جريدة ميلليت التركية اليومية بتاريخ 29/ 8/ 1997م. كتب السيد فيرغاو يقول إن قوة تركيا ومشكلاتها غير قابلة للمقارنة مع نظيراتها لدى البلدان طالبة الانتساب الأخرى. وبالتالي، فإن تقويماً بموجب المعايير نفسها المطبَّقة على بلغاريا وسلوفاكيا لا يمكن أن يضمن مساواة في التعامل مع تركيا على الصعيدين الإجرائي والزمني. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

الألمانية ـ التركية من جهة، والعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، حين أقدم اجتماع اللوكسمبورغ للمجلس الأوروبي في الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، على اتخاذ قرار رسمي يقضي بعدم ضم تركيا إلى قائمة الدول المرشَّحة، ولكنه يضعها في خانة خاصة بها بوصفها طالبة انتساب لا بد من اجتراح «استراتيجية أوروبية» خاصة من شأنها أن توصل إلى عضوية لاحقة. أما المناسبة الوحيدة التي تم فيها التعامل مع تركيا على قدم المساواة مع الدول الإحدى عشرة الأخرى، طالبة الانتساب، فكانت مناسبة عقد مؤتمر أوروبي أراد الاتحاد الأوروبي أن يجعله منبراً دورياً منتظماً لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك التي ليست ذات علاقة مباشرة بمسألة توسيع الاتحاد مع رؤساء دول جميع البلدان الأحد عشر إضافة إلى تركيا[41].

على الرغم من أن هذا كان، حتى الآن، أفضل أساليب تناول مسألة مستقبل تركيا في مسيرة تطور الاتحاد الأوروبي، على مستوى المجلس الأوروبي، فإن قرار اللوكسمبورغ قوبل بأقصى درجات السُّخط في تركيا، وبالرفض القاطع من جانب حكومة يلماظ ـ أجويد. ففي بيان رسمي صادر بتاريخ الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر، رأت الحكومة التركية بعض العناصر الإيجابية في إعلان قمة اللوكسمبورغ، غير أنها اعتبرت النص «مرفوضاً» لجملة الأسباب التالية:

ـ لم يتم تقويم تركيا، في الإطار نفسه وبموجب الموقف القائم على حسن النية ذاته، ووفقاً للمعايير الموضوعية عينها، مثل البلدان المرشحة الأخرى.

ـ معظم النقاط التي تم إيرادها بوصفها خطوات جديدة وإيجابية بالنسبة إلى تركيا لم تكن في الحقيقة سوى التزامات جرى التعهد بها ولم تُنَفَّذ لسنوات طويلة من قبل الاتحاد الأوروبي.

- كانت ثمّة تقويمات منحازة، مُغْرِضَة ومبالغ بها لتركيا على صعيد البنية الداخلية والسياسة الخارجية، بما فيها قبرص.

- انطلاقاً من هذه المواقف الخاطئة، تم بذل محاولات لفرض شروط سياسية ذات أغراض خفية يتعذر قبولها[42].

لم يكن رد الفعل هذا صادراً عن رفض الاتحاد الأوروبي للشروع بمفاوضات القبول مع تركيا بمقدار ما كان مترتباً على توقع أنقرة لمعاملة مختلفة. فما كان الأتراك يعلّقون الآمال عليه هو التعامل بالمثل عن طريق اكتساب صفة الترشيح والانضمام إلى إحدى الفئات المحددة للبلدان المرشحة. أما ما لم يستطع أحد في تركيا أن يفهمه، فهو السبب الكامن وراء عدم وضع البلد على قدم المساواة مع بلدان مرشحة ضعيفة مثل بلغاريا ورومانيا؟! تصوَّر الأتراك أنفسهم موضوعين وراء الآخرين، بل ومُبعدين، في الحقيقة، عن عملية التوسيع، بدلاً من أن يروا أنهم وُضعوا في خانة ترشيح خاصة أخرى. وبنظر أنقرة فقد شكّل هذا برهاناً على أن معايير مختلفة طُبقت على تركيا، معايير كان يستحيل أن لا تكون ثقافية ودينية.

كذلك بادرت الحكومة التركية إلى رفض الدعوة إلى المؤتمر الأوروبي، الذي اعتبرته أنقرة وسيلة مخادعة لجعلها تسلم بالموقف اليوناني من الخلافات الثنائية فضلاً عن ترشيح الجمهورية القبرصية، التي لم تكن، بنظر تركيا، سوى «إدارة القبارصة اليونانيين»[43]. قام رفض أنقرة أيضاً بإلقاء الضوء على حقيقة أنها لم تكن مهتمة بما اعتبرته علاجاً مسكّناً غير ذي أثر على المصالح السياسية الحقيقية لتركيا. وحين غاب رئيس الوزراء التركي عن الاجتماع الأول للمؤتمر الأوروبي الذي عقد في لندن في آذار/مارس سنة 1998م، بل قام، بدلاً من ذلك، بزيارة جمهوريات آسيا الوسطى، كانت أداة أخرى من الأدوات التي وظفها الاتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا على الخط وداخل الحظيرة، تثبت أنها عديمة الجدوى.

كانت المشكلة التركية في سنة 1997م، قد أجهزت على فكرة المؤتمر الأوروبي التي كانت فرنسا قد اخترعتها في ربيع سنة 1996م، في أثناء المناقشات الألمانية ـ الفرنسية حول أفضل طرق إطلاق عملية التوسع شرقاً بعد أن بات واضحاً أن طالبي الانتساب في أوروبا الوسطى والشرقية لم يكونوا جميعاً على درجة متساوية من الاستعداد للشروع بمفاوضات القبول. تم اعتبار المؤتمر منبراً متعدد الأطراف لنوع من الاستعراض المنظور لآفاق قبول جميع طالبي الانتساب العشرة من أوروبا الوسطى والشرقية. وقد كانت هذه الفكرة، داخل الحكومة الألمانية، نوعاً من الحل الوسط التوفيقي بين أنصار بداية مشتركة متبوعة بعملية تمايز (Start-Leniern-Konzept) من جهة، وأولئك الداعين إلى عدم إطلاق العملية إلاّ مع طالبي الانتساب المقدر أنهم جاهزون، من الجهة المقابلة. لم تكن تركيا واردة في هذه المناقشات على الإطلاق؛ لم يتم ضمها إلاّ بعد أن تأكد أعضاء الاتحاد الأوروبي أن عليهم أن يتعاملوا مع تركيا في عملية الإعداد لمسيرة التوسع شرقاً. وعندئذ نجحت ألمانية، مع دول أعضاء أخرى، في خفض مستوى المؤتمر إلى مجرد حادث بروتوكولي يكاد أن يكون خالياً من أي مضمون سياسي[44].

وكذلك، فإن أنقرة شعرت بقَدْر عميق من السُّخط والاستياء إزاء استعداد الاتحاد الأوروبي لضم قبرص إلى قائمة المرشحين الذين يجب أن تبدأ مفاوضات القبول معهم في وقت مبكر. لم تتردد تركيا في شجب مثل هذا التحرك باعتباره تحركاً غير شرعي، وفي تكرار اعتزامها تحقيق قَدْر أكبر من الاندماج بين تركيا والجمهورية التركية الشمال ـ قبرصية. وأعلن رؤوف دنكطاش أن أية مساعي لاحقة من جانب الأمم المتحدة بهدف عقد حوار بين الجاليتين باتت ميتة وطلب من ممثل الاتحاد الأوروبي في قبرص أن يترك القبارصة الأتراك وحدهم. لم يعد اعتبار أي اتحاد فدرالي قبرصي ممكناً إلاّ بعد الاعتراف بالجمهورية التركية الشمال ـ قبرصية[45].

وفي الأشهر اللاحقة بات الجناح الأجويدي من الحكومة العَلْمانية الائتلافية الجديدة في تركيا أكثر تأكيداً لمعالجة قبرص في قرار اللوكسمبورغ منه لمعالجة موضوع تركيا نفسها. كان أجويد قد أعلن، بعد بضعة أيام من قمة الاتحاد الأوروبي، أن تركيا تستطيع أن تعيش دون عضوية الاتحاد الأوروبي، وإن كانت أنقرة عازمة على عدم التخلي، أبداً، عن هذا الهدف حتى بعد أن تعرضت لمثل هذه المعاملة الخالية من الإنصاف والعدل[46](*).

ما لبث الوضع أن تدهور أكثر حين أعلن رئيس الوزراء يلماظ عن قطع الحوار السياسي الشامل بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بل وحتى هدد بإمكانية قيام أنقرة، بسحب طلب العضوية، إذا لم يكن الاتحاد الأوروبي مستعداً لقلب قراره رأساً على عقب في اجتماع المجلس الأوروبي التالي في كارديف في وقت مبكر من صيف سنة 1998م. من الواضح أنه حاول أن يلعب الورقة الأمريكية في أثناء زيارته لواشنطن، في أعقاب قمة اللوكسمبورغ مباشرة، حين اتهم الاتحاد الأوروبي بممارسة التمييز ضد تركيا لأسباب دينية وأتى، خصوصاً، على ذكر المستشار الألماني، الذي اتهمه بالسعي إلى قلب الاتحاد إلى ناد أوروبي[47].

وبعد بضعة أسابيع، في أثناء الإعداد على عَجَل للمؤتمر الأوروبي، كرر يلماظ اتهاماته الموجهة ضد ألمانيا واتهم حكومة كول باتّباع سياسة المجال الحيوي (Lebensrauru)، التي هي إحدى مفاهيم الجغرافية ـ السياسية للنظام النازي، عبر دعمها الصريح لفكرة توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً. وهكذا، فإن ألمانيا كانت عازمة على «تقسيم أوروبا بين بلغاريا وتركيا»[48]. وقد كان هذا

(*) ملاحظات صادرة عن أجويد في برنامج موقف السياسي لقناة (D) التلفزيونية الخاصة بتاريخ 19/12/1997م، هذا البرنامج الذي شارك فيه مؤلف الكتاب بعيد قرار اللوكسمبورغ. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

يعني، بصورة مضمرة، أن ألمانيا كانت، برأي يلماظ، تخشى المنافسة السياسية التركية على المدى الأطول.

على الرغم من أن الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي حاولت أن تذيب الجليد في النصف الأول من سنة 1998م، فإن أنقرة بقيت مصرّة على رفضها لفكرة إعادة العلاقات السياسية مع الاتحاد الأوروبي. غير أنها استمرّت على علاقات ثنائية وثيقة مع أهم الدول الأعضاء باستثناء ألمانيا. وعلى الرغم من أن الحكومة التركية عانت من بعض الخيبات القاسية في ظل هذه الاستراتيجية، فإن العلاقات السياسية لم تُقطع قط بصورة فعلية.

بادىء ذي بدء تعيَّن عليها أن تدرك أن المملكة المتحدة عاجزة عن التغلّب على المقاومة، اليونانية بالدرجة الأولى، لأي تحسين للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. فالمجلس الأوروبي في كارديف في حزيران/ يونيو سنة 1998م، لم يستطع أن يفعل ما هو أكثر من تأكيد عناصر قمة اللوكسمبورغ دون أي تحسين لتلك الجوانب التي تعرضت لفيض من الانتقادات العنيفة الصادرة عن تركيا[49]. وفي هذه الأثناء، كانت عملية التوسيع قد بدأت دون تركيا. أما أدوات الاتحاد الأوروبي الخاصة بإعداد الدول المرشحة للعضوية اللاحقة، فقد تم اعتمادها ووضعها في أماكنها، وقد كانت مختلفة، إلى حد كبير، عن نظيرتها الملحوظة بالنسبة إلى تركيا. لم تكن هذه الأدوات قد أصبحت ولو جزءاً من مكتسبات (acguis) الزمالة مع حلول موعد اجتماع كارديف للمجلس الأوروبي بسبب المعارضة (الڤيتو) اليونانية الدائمة لتقديم أية إمكانيات مالية لاعتماد «استراتيجية أوروبية» ذات معنى خاصة بتركيا. وبدون مثل تلك الإمكانيات المالية، كان من شأن تطبيق البرنامج أن يبقى، بنظر المفوضية الأوروبية، مستحيلاً.

تعيَّن على أنقرة أيضاً أن تبتلع إدانة صادرة عن الجمعية الوطنية الفرنسية، ذات الأكثرية الاشتراكية، للمعاملة التي تعرض لها الأرمن على أيدي العثمانيين

في أثناء الحرب العالمية الأولى. أدى الأمر على الفور إلى وضع حد لشهر العسل الذي عاشته العلاقات التركية ـ الفرنسية في أعقاب قيام تركيا بشجب ألمانيا وتعنيفها[50]. وحين أثبتت الحكومة الإيطالية عجزها عن الحيلولة دون عقد اجتماع لما يعرف باسم البرلمان الكردي في المنفى ـ وهو مسعى خاضع لحزب عمال كردستان في سبيل اجتذاب التأييد الدولي للقضية الكردية ـ في شهر أيلول/ سبتمبر بروما، فُقد مرشح آخر لدعم القضية التركية في الاتحاد الأوروبي[51]. وبالتالي، فإن الاستراتيجية التركية القائمة على تنظيم علاقاتها مع أوروبا ثنائياً وصولاً إلى تغيير موقف الاتحاد الأوروبي لم تتمخض عن النتائج المتوقعة.

بعيداً، نسبياً، عن التأثر بالشكاوى والضغوط التركية، تابع الاتحاد الأوروبي السياسة التي أعلنتها قمة اللوكسمبورغ. طلب مجلس الوزراء من المفوضية الأوروبية أن تقترح خطة أكثر تطوراً للاستراتيجية الأوروبية، وأن تجد طريقة للالتفاف على إعاقة اليونان للمساعدات المالية إلى تركيا. قامت المفوضية بإعداد المقترحات المطلوبة ضد المقاومة اليونانية. وفي مقترحاتها العملياتية الأولية بشأن الاستراتيجية الأوروبية في آذار/ مارس سنة 1998م، طوّرت المفوضية سلسلة طويلة من تدابير التعاون العملي الهادف إلى تحسين عمل الوحدة الجمركية، وتوسيع التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ليشمل ميادين كان الاتحاد قد اقترحها منذ سنوات ولكنه أخفق في تحقيقها بسبب مشكلات سياسية للعلاقة. حرصت المفوضية على العزوف عن ملامسة هذه المشكلات السياسية في مقترحاتها. غير أنها بينت أن من شأن تنفيذ المقترحات أن يفرض تقديم الوسائل المالية الملحوظة في سبيل دعم الصناعة التركية في إطار الوحدة الجمركية[52].

في شهر تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م، حين اقترحت المفوضية الأوروبية بعض طرق توجيه الأموال إلى برامج في تركيا دونما ضرورة لأية

موافقة يونانية، أعلنت الحكومة في أثينا عن اعتزامها رفع شكوى أمام محكمة العدل الأوروبية إذا ما قام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بإقرار المقترحات[53]. وكذلك فإن أثينا وجّهت سهام نقدها إلى التقرير الأول الصادر عن أوروبا الذي قامت المفوضية فيه بتقويم الجهود التركية المبذولة في سبيل تحقيق الشروط اللازمة للبدء بمفاوضات العضوية، بوصفه تقريراً مبالغاً في المداهنة ومنحازاً لأنقرة[54]. حاولت أثينا التصدي للأمر عن طريق توزيع تقرير خاص بها تضمَّن نقداً عنيفاً لتركيا حول النواقص المعروفة في وضعها الداخلي وسياستها الخارجية العدوانية، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات التركية ـ اليونانية وقبرص[55]. سارع البرلمان الأوروبي إلى شطب أي نص يتضمن مساعدات مالية لتركيا من موازنة سنة 1999م. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي كان ما يزال، عند حلول خريف سنة 1998م، مفتقراً إلى أية استراتيجية أوروبية للتعامل مع تركيا. وكحالِهِ في مناسبات سابقة، أثبت الاتحاد الأوروبي عجزه عن تطبيق استراتيجية شاملة ذات معنى من أجل تحسين العلاقات التركية ـ الأوروبية بسبب المشكلات القائمة مع اليونان.

ما لبثت الحكومة التركية أن ردَّتْ على سلوك الاتحاد الأوروبي عبر الاستمرار في التمسك بلغتها الخطابية الرافضة مع البدء بالتعاون بحذر. قدَّمت مقترحاً خاصاً بها، حول رفع مستوى الاستراتيجية الأوروبية، اعتُبر رداً على كل من مقترحات المفوضية العملياتية الأولية من جهة، وتوسيعاً لمدى هذه الاستراتيجية من جهة ثانية. ركَّزت أنقرة انتقادها، بشكل خاص، على البطء في إطلاق التعاون المالي، وقالت: «إن الاتحاد الأوروبي هو المسؤول عن إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على العقبات الناجمة عن مؤسسات الاتحاد أو الصادرة عن الدول الأعضاء». قامت أنقرة، أيضاً، بتسليط الضوء على ضرورة تحسين آليات صنع القرار وإجراء التشاور في إطار الزمالة لتمكين المؤسسة من أداء وظيفتها المتمثلة بإعداد تركيا للعضوية اللاحقة بصورة كاملة[56].

لم تتمخَّض المبادرة التركية عن أي تحريك ذي شأن للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لأن الوضع في بروكسل وبين الدول الأعضاء في الاتحاد لم يتغير. وكذلك، فإن الحكومة التركية الغارقة في المشكلات الداخلية؛ مثل انهيار حكومة مسعود يلماظ الائتلافية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1998م، والمحاولات المطولة التي بذلها ساسة مختلفون لتشكيل حكومة جديدة، والانهماك بالإعداد للانتخابات البرلمانية المبكرة في الثامن عشر من نيسان/ أبريل سنة 1999م، واعتقال زعيم حزب عمال كردستان، عبد الله أوج آلان، قبل كل شيء، هي الأخرى، لم تُوْلِ اهتماماً كبيراً للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. بل وقد كان الحافز على مثل هذا الاهتمام أقل بسبب جملة الضغوط الجديدة التي تعرضت لها العلاقات التركية ـ الأوروبية جرّاء رفض إيطالية تسليم زعيم حزب عمال كردستان إلى تركيا، وتواطؤ اليونان في عملية تهريبه من الملاحقة التركية.

ومهما يكن، فإن رئاسة الاتحاد الألمانية حاولت أن تعطي زخماً جديداً للعلاقات مع أنقرة في ربيع سنة 1999م. بادرت الحكومة الجديدة، المؤلفة من الاشتراكيين الديمقراطيين والخُضر التي تولت السلطة بعد انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م، البرلمانية، إلى تغيير الموقف الألماني من عضوية تركيا اللاحقة في الاتحاد الأوروبي عن طريق قبول إضفاء صفة العضوية على هذا البلد، ولو دون التخلي عن الشروط الأوروبية المقررة لإطلاق مفاوضات القبول. ثمَّة اقتراح من رئاسة الاتحاد الألمانية إلى اجتماع المجلس الأوروبي، بمدينة كولون في حزيران/ يونيو سنة 1999م، بتغيير موقف الاتحاد الأوروبي من تركيا، قوبل بمقاومة يونانية واسكندينافية، فَجَرَىٰ إسقاطه أخيراً من «استنتاجات» الرئاسة عن الاجتماع[57].

كان الردُّ التركي على هذا التحرك الألماني ـ الأوروبي مختلطاً. ففي رسائل متبادلة بين رئيس الوزراء بولنت أجويد والمستشار الألماني غيرهارد

شرودر، اعترفت الحكومة بوجود معايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالعضوية بالنسبة إلى أي بلد أوروبي، ولكنها بينت أنها لم تكن مستعدة لقبول أي تدخل أوروبي في «مشكلة جنوب شرق البلاد»[58]. أما فيما يخص إخفاق اجتماع قمة الاتحاد في مدينة كولون، فقد قالت وزارة الخارجية التركية: «إن سياسة الاتحاد الأوروبي القائمة على التمييز ضد تركيا لم تتغير. وبالتالي، فإن أحداً لا ينبغي أن يتوقع من تركيا أن تغيّر من نظرتها إلى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي»[59]. وعلى الرغم من أن التحرك الألماني كان ينم عن تغيير جوهري في موقف بون من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، فإنه لم يعنِ إلاَّ نوعاً من التغيير في لغة الاتحاد ولهجتها في المقام الأول، دون التخلي عن القواعد الأساسية السياسية لموقف الاتحاد الأوروبي. لا يمكن استبعاد حصول نوع من العودة إلى الحالة الطبيعية في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن مثل هذا التطور قد يتعرض لانقطاع مفاجىء وآني، في أي وقت من الأوقات، جرّاء تطورات تحصل في تركيا على صعيد السياسة الداخلية، تطورات من شأنها أن تؤكد من جديد جملة الشكوك الأوروبية حول «التخلُّف» السياسي للبلاد، أو بفعل تحركات سياسية طائشة يقْدِم عليها الاتحاد الأوروبي قد تؤدي إلى استثارة حساسية تركيا السياسية مرة أخرى.

سيكون أي تحسن في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي معتمداً، ليس فقط على قيام الجانب الأوروبي بإحداث بعض التغييرات السياسية. سوف يتعيَّن على تركيا أن تقارب، بطريقة بنّاءة، تلك المشكلات التي دأب الأوروبيون، مرة بعد أُخرى، على ذكرها على أنها حجر عثرة على طريق العضوية السريعة والمبكرة في الاتحاد الأوروبي، مثل: انتهاكات حقوق الإنسان، وأسلوب التعامل مع الأكراد، والعيوب التي تعاني منها البنية الديمقراطية، والنزاع مع اليونان، والمشكلة القبرصية. وسيتوجب على الحكومة التركية أن تتخلَّىٰ عن ممارساتها الرامية إلى إقناع الأوروبيين بأن الإعلان عن إصلاحات جذرية على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليس

إعلاناً مجرداً، بل إصلاحات في الصميم. وسوف تكون مضطرة لأن تجترح سياسة مصالحة مع اليونان متسمة ببعض التنازلات التركية الجوهرية مقابل تنازلات يونانية موازية، وتحرص على استمرار مثل هذه السياسة. ثمَّة شكوك جدية حول قدرة حكومة بولنت أجويد الائتلافية على أن تكون مستعدة للسير قُدُماً في هذا الاتجاه.

غير أن على النُّخَب التركية ذات التوجهات الغربية، قبل كل شيء، أن تطلق حواراً داخلياً يتناول بصراحة مسألة ما تعنيه عضوية الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى تركيا ومجتمعها، في الحقيقة، لأن جزءاً كبيراً من سلوك تركيا العاطفي فيما يخص العلاقات مع الاتحاد ينبع من تصورات خاطئة واسعة الانتشار بين صفوف الجماهير الشعبية عن الاتحاد الأوروبي ومعقوليته السياسية. أوجزت لجنة تحقيق الشؤون التركية ـ الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) لدى البرلمان التركي هذه في تقريرها الذي كان بعنوان: **العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي**، حين قالت: «إن مسألة كيفية جعل عملية نقل السيادة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي متوافقة مع تقاليدنا مسألة لا بد من معالجتها»[60].

لقد أدى إهمال هذا النقاش حتى الآن إلى تمكين الطبقة السياسية الحاكمة في تركيا من استسهال إلقاء مسؤولية الوضع السيِّىء للأمور، الباعث على السُّخط، على كاهل الأوروبيين، وتحويل أنظار الجمهور عن نواقص أنقرة وعيوبها الخاصة على صعيد إتقان فن إدارة العلاقة. وإذا حصلت أية مناقشة تركية للمسألة، فإنها كانت تأتي مثقلة بقَدْر متزايد من الامتناع عن قبول ما يُعْتَبر تدخلاً أوروبياً في شؤون السيادة التركية. وبالتالي، فإن المرء يستطيع أن يستنتج أن ما تريده تركيا ليس إلاَّ عضوية أفلاطونية، لا عضوية حقيقية وواقعية، في الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني عشر

تركيا في منظومة الأمن الغربية: مصدر قوة أم مَكْمَن ضعف؟

منذ انتهاء الحرب الباردة شهدت مكانة تركيا في منظومة الأمن الغربية تغييراً لا يُستهان به. بات الشك سَيِّد الموقف في العديد من المجالات ولن يكون تبديده سهلاً كما سوف يتطلب وقتاً. أيام المجابهة الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب، كانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الناتو الجنوبي ـ الشرقي. ساهمت في سياسة الردع المقْنِع على الساحة الأوروبية، وتم ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء الحلف الأطلسي.

لم تَعُدْ ثَمَّةَ ساحة أوروبية قابلة للحياة، اليوم، بالنسبة إلى الناتو، فضلاً عن أن الأخطار العسكرية المباشرة التي تهدد تركيا تقلَّصت إلى حد كبير. صارت أنقرة وحلفاؤها تواجه بيئة سياسة أمنية جديدة جرى وصفها «على أنها فترة انتقال وتحوُّل تستدعي جملة من أشكال إعادة التوجه والهندسات الجديدة»[1]. وفي إطار هذا النظام الجديد ينتصب في وجه تركيا تحدي العثور على مكان أو دور، سيُحدَّد ما إذا كانت ستستمر مصدر قوة بالنسبة إلى سياسة الأمن الغربية، أم أن هناك احتمالاً لأن تصبح مكمن ضعف وإلى أي مدى، في نظر حلفائها وشركائها. قد يَرُدُّ حلفاء تركيا الأوروبيون من جهة والأمريكيون من جهة ثانية على هذا السؤال بطريقتين مختلفتين.

أما في أنقرة، فإن مسألة ما إذا كان الارتباط القوي مع منظومة الأمن الغربية ما يزال قادراً على أن يفرض نفسه بوصفه مصدر قوة لا يقبل النقاش أم أن من شأنه أن يصبح مكمن ضعف بالنسبة إلى مصالح البلاد الأمنية قد تغدو مطروحة للمرة الأولى. ثمّة شعور عام بالخطر والريبة ما لبث أن نشأ بسبب التعقيد المتزايد لبؤر الصراع على حدود البلاد المباشرة، للعديد منها مضاعفات آنية على أمنها. أضف إلى ذلك أن بحث الناتو عن أدوار واستراتيجيات وأشكال تنظيمية جديدة دأب على خلق قَدْر غير قليل من الشك والقلق في أوساط سياسة الأمن التركية حول القيمة السياسية والعسكرية الحقيقية لجملة ارتباطات البلاد التحالفية. ثمّة شعور، بات نامياً، يقول إن هذا التحالف لا ينطوي إلاّ على قيمة محدودة على صعيد ضمان الأمن العسكري ضد المخاطر الجديدة التي تواجه البلاد.

إلى الآن لا ترى مؤسَّسة الأمن التركية أيَّ بديل مُقْنِع لاستمرار العلاقة الأمنية القائمة. ليس ثمّة أي تحالفات أو بنى أمنية شاملة جديدة قادرة على الحلول، بنجاح، محل نظائرها الموجودة، كما أن تركيا لن تكون مؤهّلة لبلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي على الصعيد الأمني في المستقبل القريب. فقوّتها السياسية والاقتصادية ستبقى هزيلة إذا ما باتت مطالبة، وحدها، باجتراح قُدْرَة أمنية قومية تمكّنها من التصدي لجميع التحديات المحتملة. أضف إلى ذلك أن نخبتها العسكرية والسياسية راسخة القناعة بأن استمرار التغريب الكمالي لتركيا لا يسمح بحلحلة الروابط مع منظومة الأمن الغربية.

وكواحدة من نتائج هذا الوضع المعقَّد، تحرص قيادة الجيش التركي، ومعها أتباعها المدنيون في الحكومة، على اعتماد استراتيجية متعددة المسارات لا تلغي أياً من الخيارات على المدى المتوسط. ظلت تركيا، أولاً، تبذل جهوداً كبيرة في سبيل تطوير وتقوية قدراتها العسكرية والصناعية الوطنية في سبيل ضمان أمنها القومي. ولهذا الغرض حرصت قيادة الجيش على اعتماد

برنامج يقضي بإنجاز تجديد وتحديث شاملين للقوات المسلحة تصل تكاليفه إلى 150 ملياراً من الدولارات في السنوات الثلاثين المقبلة[2].

ليست أنقرة غافلة، على الإطلاق، عن ضرورة الدعم والتعاون الخارجيين لبلوغ هذا الهدف. والتعاون العسكري ـ الصناعي المحسَّن مع إسرائيل يجب النظر إليه من هذه الزاوية، انطلاقاً من التمنّع الأوروبي المتصاعد عن متابعة المساعدات الدفاعية والتعاون العسكري مع تركيا، ومن عدم اليقين المتواصل حول قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها المحددة تُجاه البلاد بسبب الخلافات المتكررة بين الإدارة والكونغرس.

حاولت أنقرة أن تحافظ على روابطها مع الإطار المؤسساتي الموجود لسياسة الأمن الأوروبية وثيقة وشاملة قدر الإمكان. يبقى الناتو العماد المركزي لجعل البلد جزءاً من الشبكة الغربية، مما يدفع أنقرة إلى إبداء قَدْر معيَّن من الممانعة في قبول أية عملية تجديد وإصلاح شاملة للتحالف، على الأصعدة المؤسساتية والتنظيمية والسياسية، تكون متسرعة، بما في ذلك توسيع هذا التحالف شرقاً. فالأتراك يُبدون مقاومةً خاصة لأَوْرَبَة الناتو بما ينطوي عليه ذلك من اختزال للدور الأمريكي في التحالف[3].

تحرص أنقرة في الوقت نفسه، على أن تصبح جزءاً لا يتجزّأ من سلسلة البنى الأمنية الأوروبية الناشئة المتمتعة بقدر أكبر من الاستقلالية التي تبدو متطورة بالارتباط مع الاتحاد الأوروبي الذي جرى إصلاحه. فمن غير الواضح، أحياناً، ما إذا كان اندفاع تركيا باتجاه عضوية الاتحاد الأوروبي ناتجاً عن مصالح سياستها الأمنية، أم أن مبادراتها مع أوروبا على صعيد السياسة الأمنية ليست إلاّ أداة أخرى من أدوات الوصول إلى عضوية الاتحاد. يزعم الرسميون والساسة الأتراك أن ضم البلد إلى الاتحاد الأوروبي أمر لا بد منه بسبب الطابع الشامل للمصرح الأمني الأوروبي الجديد الذي يريدون أن يكونوا جزءاً عضوياً من أجزائه. وبنظر هؤلاء، ينطوي الأمن الأوروبي على جانب

عسكري وآخر اقتصادي ـ اجتماعي، يجري تأمين الأول، بصورة رئيسة، عبر توسيع الناتو، ويتم ضمان الثاني عن طريق امتلاك اتحاد أوروبي موسَّع[4].

لعل إحدى مشكلات موقف أنقرة من تحوُّل إطار الأمن الأوروبي والعابر للأطلسي فيما بعد الحرب الباردة هي أنها أخفقت في تطوير الأفكار اللازمة حول كيفية تشكيل الإطار الجديد، على الرغم من امتلاكها أهدافاً سياسية وسياسات آنية فيما يخص مصالحها الخاصة. ليس ثمَّة أية «استراتيجية كبرى» تركية قادرة على تقديم وصف شامل لمكانة البلد وموقعه في الصرح الجديد، في الهندسة الجديدة. لا يمكن للأمر أن يكون مفاجئاً. فالوضع السياسي الداخلي المتقلِّب والفوضوي أحياناً، مع التغييرات السريعة للحكومات ذات المنطلقات الإيديولوجية والتركيبات المتباينة، لم يكن ليتيح فرصة وضع استراتيجيات قومية سليمة مهما كانت نوعيتها. وبالتالي، فإن سلطة تحديد التحديات الملحَّة على صعيد السياسة الأمنية تبقى بيد قيادة الجيش التي تميل إلى أن تكون محافظة في قراراتها.

وهي حين تفعل ذلك إنما تتبع الموقف الغربي العام من إعادة النظر بإطار التحالف الأمني الذي يتسم بالتعديل المتأني للبنى والتنظيمات الموجودة وليس عن طريق اعتماد خطة كبرى جديدة. ما بقي غائباً غياباً صارخاً عن المناقشات الأوروبية الرئيسية التي دارت حول إعادة بناء أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة ليس، على أية حال، إلاّ مسألة: أين وكيف ستتخذ تركيا مكاناً لها في البنيان الجديد لصرح الأمن الأوروبي؟ فجميع الخطط والنقاشات، حول عنصر مشترك على صعيد السياسة الأمنية لاتحاد أوروبي جرى إصلاحه مرشح لاحقاً لأن ينطوي أيضاً على عناصر دفاعية مشتركة، ومؤهل لأن يشكِّل العمود الفقري لمشاركة أوروبية أكثر استقلالية في البنية الأمنية التحالفية، أغفلت كلياً جملة الاعتبارات المتعلقة بدور تركيا، تاركة حل «المسألة التركية»، بصورة مضمرة،

للولايات المتحدة، كما كانت الحال حلال الجزء الأكبر من حقبة الحرب الباردة.

تنطوي مسألة كيفية تطوير الصرح الأمني الأوروبي القادم وما يمكن ويجب أن يكونه موقعُ تركيا في هذا الصرح، على أهمية بالغة بالنسبة إلى أنقرة. فالإجابة هي التي ستقرّر، آخر المطاف، ما إذا كانت تركيا قادرة على الاستمرار مع سياستها الأمنية متعددة الأطراف القومية القائمة، أم سيتعين على القيادة التركية أن تبذل جهوداً أكبر في سبيل اجتراح مفاهيم قومية محددة تمكنها من التعامل مع التحديات الأمنية التي تنتصب أمام البلاد. صحيح أن تطوير موقف أكثر اتصافاً بالصفة القومية من القضايا الأمنية لا يعني بالضرورة قطع الصلات مع التحالف، غير أن من شأنه أن يفضي إلى تأكيد أقوى لسياسة قومية محددة، فضلاً، ربما، عن اختزال دور تركيا في التحالف إلى مستوى علاقة خاصة مع الولايات المتحدة[5].

للاهتداء إلى جواب على السؤال المتعلق بموقع تركيا، لا بد من مقاربة بعض القضايا المرتبطة. أين هي المخاطر الأمنية التي تواجهها تركيا وكيف تدخل هذه المخاطر والمصالح في نسيج مفهوم الأمن الأوروبي والغربي. وفي إطار تحديد المصالح الأمنية؟ ما نوع التطور المؤسساتي المحتمل لمنظومة الأمن الأوروبية، وما دور تركيا الحالي والمستقبلي الممكن في إطار هذه المنظومة؟ ما المساهمة التركية المحتملة في تحقيق المصالح الأمنية المتغيرة الغربية منها والأوروبية؟ ما نوع المساهمة المحتملة لمنظومة الأمن الغربية في تحقيق مصالح تركيا الأمنية؟

تصورات الخطر الأمني

مع انتهاء وجود الاتحاد السوڤيتي لم يعد ثمّة أي تهديد أمني ملموس بصورة مشتركة، ومحدد بوضوح، لأوروبا. لم يعد المواطنون الأوروبيون

يرون بوضوح الجهة التي يتعين عليهم أن يُعدوا لدفاع جماعي ضدها. يصح هذا أيضاً على معظم الدول الأوروبية بصورة إفرادية، مع استثناءات قليلة في يوغسلافيا السابقة وربما جمهوريات البلطيق حيث ما زالت روسيا تُعْتَبَر خطراً يهدد الاستقلال الوطني. وثمّة استثناء آخر في بحر إيجة وشرق المتوسط حيث تشعر اليونان بأنها مهددة جدياً من قبل تركيا وقد بادرت إلى الاستعداد على صعيد استراتيجيتها الدفاعية القومية.

غير أن الاحتياطات العسكرية لا تتخذ الآن في الدول الأوروبية، عموماً، ضد مخاطر أمنية محددة تحديداً جيداً وواضحاً. فالجدل الدائر حول إصلاح الناتو والآراء المطروحة في بعض الدول الأوروبية في أثناء المناقشات المحتدمة بشأن إعادة البناء على المستوى العسكري يعززان الانطباع بأن السياسة الأمنية العسكرية المعاصرة ليست قائمة على أي دفاع وطني تقليدي، بل متركزة أكثر بكثير على تدخل مدعوم عسكرياً في صراعات خارج منطقة الناتو قد تكون منطوية، بهذا الشكل أو ذاك، على إمكانية التأثير في أمن أوروبا.

أضف إلى ذلك أن مفهوم الأمن قد اتسع وبات يشمل جملة متباينة من المخاطر التي قد تكون قادرة على نسف الاستقرار في الدول والمجتمعات الأوروبية. ثمّة قائمة لمثل هذه المخاطر، متمتعة بالموافقة المشتركة من جانب جميع البلدان السبعة والعشرين لاتحاد أوروبا الغربية، تتضمن الصراعات المسلحة ذات الطابع المحدود الناجمة عن نزاعات حدودية أو صراعات عرقية (إثنية) مستعصية على التسوية؛ خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، خصوصاً في الشرق الأوسط وجنوب آسيا؛ والإرهاب الدولي مع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية السائبة؛ وجملة المخاطر البيئية المنبثقة إما من المشروعات الصناعية الحديثة، أو من نقل المواد الخطرة، أو التدمير البيئي ذي العلاقة بالنشاط العسكري. ويمكن للمرء، من

منظور يأخذ المستقبل في اعتباره، أن يضيف «حرب المعلومات» إلى هذه القائمة[6].

تتجلّى هذه المخاطر الأمنية في الصراع العنيف الدائر في يوغسلافيا السابقة وما تمخّض عنه من موجات لجوء قسرية كبيرة متدفقة نحو دول أوروبية أخرى. فتعرض النظام العام للوهن أو حتى للانهيار الكامل أحياناً يشجع على انتشار شبكات الجريمة المنظمة التي تستمد نسغ حياتها من الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة. تواجه دول جنوب أوروبا هجرة غير مشروعة منفلتة آتية من جنوب البحر الأبيض المتوسط. وجنباً إلى جنب مع الخوف من الأعداد المتزايدة للجماعات الأصولية الإسلامية العنيفة، كانت هذه الهجرة أحد الأسباب الهامة الكامنة وراء تزايد حِدَّة الوعي السياسي لجنوب البحر الأبيض المتوسط لدى الناتو واتحاد أوروبا الغربية[7]. تحظى دول معينة في الشرق الأوسط الكبير باهتمام خاص لدى الأوروبيين بسبب قدرتها المؤكدة، أو المفترضة، على حيازة أو تطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل الإيصال التي تستطيع أن تشكّل تهديداً لبعض أجزاء أوروبا الجنوبية. يرد ذكر كل من إيران والعراق وليبيا بشكل خاص[8].

ثمَّة سمة خاصة تميِّز العديد من هذه المخاطر الأمنية، ألا وهي أنها ذات طابع غير عسكري، أو عسكري ـ مدني مختلط. وبالتالي، فإن وسائل عسكرية، أو تهديدات باستخدام القوة العسكرية، كثيراً ما يجري توظيفها في سبيل تحقيق أهداف سياسية، كما حدث لدى السعي لإجبار صدام حسين على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، أو عند إغواء سلوبودان ميلوسوفيتش ودفعه نحو تغيير سياسته تجاه كوسوفا. وهناك استخدام متنام آخر للوسائل العسكرية في أوروبا وحولها، ألا وهو مجال عمليات حفظ السلام وفرضه بعد التوصل إلى تسوية (مؤقتة عادة) صراع حاد عبر عمليات سياسية مدعومة عسكرياً أحياناً. وهذا كله يتميز بقدر أقل من الرسالة الواضحة، على صعيد استخدام

القوة العسكرية، بالمقارنة مع الوضع خلال حقبة المجابهة الاستراتيجية بين الكتلتين. وبالتالي، فإن ما هو مطلوب من تشكيلات القوة في الجيوش الأوروبية، من المفاهيم العملياتية، بل وحتى من الاستراتيجيات بات متغيراً وفقاً لما حصل.

ثمّة سمة أخرى تميز هذه المخاطر الأمنية الجديدة، ألا وهي طبيعتها العابرة للحدود القومية. إنها شديدة النزوع إلى اختراق الحدود القومية والانتشار، أو سهلة التفشي والاندلاق من منابعها، مما يدعو الحكومات الأوروبية إلى الاقتناع الراسخ بأن أفضل سبل مواجهة هذه التحديات، هي الجهود القائمة على التعاون الدولي التي لا بد من الاضطلاع بها وتنظيمها من قبل مؤسسات مشتركة متخصصة في مجال السياسة الأمنية. أما التدابير الأخرى، الخاصة بالحيلولة دون اندلاع الصراعات عن طريق اعتماد سياسات فعّالة، إضافة إلى المبادرات العسكرية الشبيهة بعمليات حفظ السلام وفرضه، فتتدرج من معاهدات حظر الانتشار إلى المواثيق الدولية الخاصة بحماية البيئة، مروراً بأنظمة الرقابة على التصدير.

لجعل هذه النظم فعّالة، لا بد من وجود مشاركين ذوي عقليات تعاونية، وأفضل أسلوب لضمان ذلك، بنظر الأوروبيين، هو وجود أنظمة سياسية مستقرة منفتحة على العالم الخارجي. وعملية تعزيز مثل هذه الأنظمة والحفاظ عليها لا تلبث أن تصبح عنصراً مهماً من عناصر السياسة الأمنية الحديثة. ذلك هو المنظور الذي يستمد منه الاتحاد والمجلس الأوروبيان معناهما الخاص الذي يضفيانه على السياسة الأمنية الأوروبية الحديثة. وذلك أيضاً هو المنظور الذي يجعل تقوية الأنظمة الديمقراطية والازدهار الاقتصادي في المناطق المحيطة بأوروبا أمراً ضرورياً. فكلما كانت أسرة الديمقراطيات الناجحة والمستقرة في أوروبا وحولها أكبر، كانت المحاولات الأوروبية المنصبة على التصدي للتحديات الأمنية أسهل وأكثر فعالية.

ذلك هو الدليل الأساسي الذي يبرِّر الاندفاع نحو بناء صرح أوروبا الأمني الجديد القائم على شبكة من المؤسسات المتكاملة وظيفياً والمتداعمة فيما بينها مثل الناتو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجلس الأوروبي. ومنه أيضاً تنبع المساعي الرامية إلى خلق شبكة تعاونية مع الدول المجاورة شرقاً وجنوباً لأوروبا.

فمبررات إيجاد الشراكة اليورو ـ متوسطية في إطار ما يعرف باسم عملية برشلونة، فضلاً عن اتفاقيات الاتحاد الأوروبي للشراكة والتعاون مع روسيا وغيرها من أعضاء رابطة الدول المستقلة تكمن في اعتبارات السياسة الأمنية، مثلها مثل المشروعات ذات الصفة العسكرية الغالبة المعتَمَدة في إطار برنامج الناتو المعروف باسم **الشراكة من أجل السلام**[9].

لا يتقاطع برنامج السياسة الأمنية لدى تركيا مع هذا البرنامج الأوروبي الرئيسي إلاَّ بصورة جزئية. تتقاسم أنقرة عموماً الموقف الأوروبي على صعيد السياسة الأمنية، كما يمكن أن نستخلص من موافقتها غير المشروطة على وثيقة وحدة أوروبا الغربية الخاصة بالأمن الأوروبي. ويتعذر وجود أي شك في أن المخاطر الأمنية الجديدة تؤثر أيضاً على تركيا وأن هذا البلد مهم في عملية التصدي لتلك المخاطر.

تُشارك تركيا بصورة مباشرة، على الصعيدين العسكري والسياسي، في جهود حفظ السلام المبذولة في كل من يوغسلافيا السابقة وما وراء القفقاس. وهي مشاركة أيضاً في الفعاليات الأوروبية المنصبَّة على مكافحة الاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية. تمر إحدى الطرق الدولية الرئيسة لتجارة المخدرات عبر أقاليمها الشرقية إلى أوروبا، وبالتالي، فإن السلطات التركية تضطلع بدور حاسم في الجهود المبذولة لوقف هذه التجارة[10]. أما الهجرة غير المشروعة الآتية من الشرق الأوسط وجنوب آسيا فغالباً ما تتبع طرقاً بحرية منطلقة من موانىء تركية ومنتهية في اليونان أو إيطاليا. ما لبث التدفق المتنامي

لأفواج المهاجرين الأكراد الآتية من شمال العراق إلى إيطاليا أن تمخض عن شجار سياسي حاد بين روما وأنقرة أوائل سنة 1998[11].

حتى الحيلولة دون الدمار البيئي سرعان ما أصبح أحد عناصر سياسة تركيا الأمنية، إذ بات تجنُّب حدوث كارثة إنسانية وبيئية في إستانبول الكبرى حُجَّة قوية تمكِّن أنقرة من الإصرار على خيار جلب النفط القزويني إلى أسواق العالم عبر خط أنابيب باكو ـ جيحان. وهذه مسألة خاضعة، بالطبع، للمصالح الاستراتيجية التركية والأمريكية التي تتجاوز حدود اقتصاد النفط كثيراً[12](*).

هُناك خطر أمني آخر هو الإرهاب الدولي يمارس تأثيره على تركيا وعلى علاقاتها مع شركائها المتحالفين معها بطريقة خاصة. فبنظر أكثرية الأتراك يشكِّل حزب عمال كردستان أحد أخطر التنظيمات الإرهابية في العالم، وهو يعتزم تمزيق وحدة البلاد الإقليمية. فالشارع التركي، ومعه القيادات السياسية، يشعر بسُخْطٍ استثنائي إزاء أسلوب حلفاء أوروبيين رئيسيين في التعامل مع حزب عمال كردستان (PKK). فالدعم الغربي لسياسة تركيا القائمة على شن حرب لا هوادة فيها ضد الإرهابيين في تركيا وعبر الحدود مع العراق، اعتُبر شديد الضآلة ومراوغاً. أما تصريحات الناتو الرسمية المتكررة حول الاستعداد لمكافحة الإرهاب الدولي، فتبدو كلاماً فارغاً حين نعلم أن إرهاب حزب عمال كردستان يلقى قَدْراً ذا شأن من الدعم.

ظلَّت الإدانات الأوروبية الشعبية، بل وحتى الرسمية أحياناً، لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي رافقت التحركات العسكرية التركية في الأقاليم الجنوبية ـ الشرقية، أو الانتقادات الأوروبية الموجَّهة إلى قيام الجيش باجتياح شمال العراق بوصفه انتهاكاً لسيادة العراق الوطنية، تدفع الشارع التركي إلى

(*) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

الاعتقاد بأن الأوروبيين ليسوا مستعدين للتعبير عن أي تضامن تحالفي عملي حين تكون حماية الأمن القومي التركي أمراً ضرورياً[13]. فأعمال معينة مثل الموقف المتكرر للمساعدات الدفاعية الألمانية رداً على التدابير العسكرية التركية على صعيد محاربة الإرهاب الكردي تم إيرادها دليلاً على موقف أوروبا. أما شجار تركيا الشعبي والدبلوماسي مع إيطاليا حول تسليم زعيم حزب عمال كردستان المعتقل عبد الله أوج آلان، فيعتبر مؤشراً آخراً يؤكد غياب التضامن إن لم يكن يشي بتعاطف خفي مع أعداء تركيا[14]. ولم يحمل الموقف المتصف بقَدْر أكبر من التعاطف الذي اتخذته إدارة كلينتون إلاّ القليل من العزاء بالنسبة إلى أنقرة، لأنه كشف أيضاً عن وجود شرخ عميق بين الحلفاء الأمريكيين والأوروبيين داخل الناتو فيما يخص رسم السياسات التحالفية إزاء تركيا.

هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الروابط مع الغرب التي ترتبت على عضوية تركيا في الناتو مع غيرها من العلاقات المؤسساتية الأخرى مع أوروبا، أدت إلى تقليص الانتقادات الغربية للتحرك العسكري ضد الإرهاب الكردي، واختزالها إلى أشكال من الإدانة اللفظية الكلامية أكثر الأحيان، مع بعض ردود الأفعال السياسية الثانوية ذات الصفة الرمزية الغالبة. ثمّة، آخر المطاف، فرق كبير بين ردود أفعال الغرب على نشاطات تركيا ضد الانفصاليين الأكراد من جهة، وبين ردود الأفعال على ما فعله نظام ميلوسوفيتش الصربي لسحق ما اعتبره حركة انفصالية ألبانية ـ كوسوفية تعتمد أساليب العنف، عازمة على نسف وحدة أراضي الجزء الصربي من جمهورية يوغسلافيا الاتحادية. أما الفرق بين ما يُعْتَبر نفاقاً سياسياً وما يُنظر إليه بوصفه سلوكاً سياسياً مميزاً، فيبدو أحياناً ضئيلاً جداً ومتوقفاً، إلى حد كبير، على نوعية أصدقاء البلد وحلفائه.

بسبب الإرهاب الكردي لا تشارك تركيا بوضوح أوروبا شعورها العام بالتحرر من التهديدات المباشرة لأمنها القومي. فتركيا ما زالت تعاني من وضع

أمني معقد، على الرغم من أن تطور الأحوال كان في الغالب متأثراً بسياساتها الخاصة. صحيح أن خطر حدوث مجابهة عسكرية بين الكتلتين قد زال، بطبيعة الحال، ولكن مخاطر أمنية مباشرة أخرى ما لبثت أن برزت إلى الوجود، أو مخاطر موجودة باتت أكثر حدة[15].

على الرغم من أنها لم تعد خصماً منهجياً، فإن روسيا تفوق أي بلد أوروبي آخر على صعيد إثارة المخاوف الأمنية لدى تركيا. صحيح أنه لم يعد ثمّة أي تهديد عسكري روسي؛ وصحيح أيضاً أن روسيا أصبحت سوقاً ذات شأن للمنتجات التركية وسوقاً ذات شأن أكبر بالنسبة إلى شركات الإنشاءات التركية؛ وصحيح كذلك أن تركيا تعتمد، بشكل كبير، على روسيا في الكميات المتزايدة التي تستوردها من الغاز الطبيعي؛ غير أن تورط روسيا المتواصل في مسلسل النزاعات والصراعات العنيفة الناشبة في القفقاس وما وراء القفقاس، يُنْذِر باحتمال حدوث صراعات روسية ـ تركية نظراً للروابط التي تشد تركيا إلى العديد من بلدان المنطقة[16]. وتاريخ الانتفاضة الشيشانية أواخر سنة 1994م، شاهد على أن مثل هذا الاحتمال وارد[17]. وكذلك، فإن القوات الروسية ما زالت منتشرة على امتداد حدود تركيا مع كل من جورجيا وأرمينيا. يراود تركيا قلقٌ خاص حول ما تعتبره موقفاً روسياً أحادي الجانب من الصراع على ناغورنو قره باغ، هذا الصراع الذي ينطوي على تبعات ومضاعفات سياسية وأمنية مهمة بالنسبة إلى تركيا، نظراً لعلاقاتها المتوترة مع أرمينيا من جهة، وعلاقاتها الودية المعززة عرقياً (إثنياً) مع أذربيجان من الجهة المقابلة[18]. ومما زاد من قلق أنقرة أن روسيا نجحت في تحقيق نوع من التعديل لأنظمة معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE) الخاصة بحجم الوحدات والتجهيزات العسكرية في أقاليم الأطراف[19]. ولم يؤدِّ الاتفاق الذي تم التوصل إليه، في مختلف المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، بين أنقرة وموسكو وواشنطن، في إطار منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا (OSCE)، التي حاولت الاهتداء إلى قواعد لضبط القوات الروسية في الجناح الجنوبي من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE)، والتي أخذت المخاوف التركية بعين الاعتبار، إلاّ إلى قَدْر سطحي من تخفيف هذه المخاوف[20](*).

ثمّة أيضاً تنافس تركي ـ روسي حول تحديد خريطة خطوط أنابيب النفط والغاز في حوض بحر قزوين وتركمانستان. ومسألة رسم الخريطة هذه تنطوي على أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة إلى تطور المنطقة، فضلاً عن كونها مرتبطة بالوضع غير المستقر في منطقة البحر الأسود، وما إذا كانت المضائق التركية ستكون مفتوحة أمام مرور الكميات المتوقعة من النفط إذا ما صَبَّتْ خطوط الأنابيب حمولتها في ميناء نوفو ـ راسيسك الروسي.

تبقى مشكلة مسار خطوط الأنابيب، التي لم تجد لها حلاً، عبئاً ينغص علاقات التعاون مع روسيا، تلك العلاقات التي أُقيمت في إطار مشروع البحر الأسود للتعاون الاقتصادي. أضف إلى ذلك أن من الممكن، مع مرور الزمن، جر تركيا إلى صراع روسي ـ أوكراني، ينشأ حول السيادة على القواعد البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم. فالقضية لم تُحل، حتى الآن، إلاّ بصورة سطحية عبر أشكال من الاتفاق بين كييف وموسكو. ولتركيا ارتباط غير مباشر بالتطورات الجارية في القرم عبر علاقات القرابة (الإثنية) مع تتر القرم، الذين يناضلون في سبيل الحصول على قَدْر أكبر من الاستقلال عن

(*) أعلن نائب رئيس الأركان العامة التركية، الجنرال تشيفيك بير، في شهر شباط/فبراير سنة 1998م، ما يلي: «في إطار مفاوضات القوات التقليدية في أوروبة (CFE)، ثمّة ضوء أخضر أمام خصوم سابقين لنشر مزيد من القوات في القفقاس مقابل تنازلات معينة في أوروبا الوسطى، مما يضاعف من المخاطر التي تواجهها تركيا، فضلاً عن إبقاء الدول المستقلة حديثاً معرضة للضغط». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

أوكرانيا[21]. من شأن أية نزاعات روسية ـ أوكرانية متجددة، حول القواعد، أن تحفز على حدوث اضطرابات بين السكان الروس في شبه الجزيرة وقد تنتشر إلى أوساط تتر القرم، الذين سيحاولون استغلال الوضع غير المستقر في سبيل خدمة قضيتهم. وفي مثل هذه الظروف، سيتعين على أنقرة أن تقاوم ضغوطاً داخلية تطالب بمساعدة «أبناء العمومة» التتر، وهو مطلب من شأنه، إذا ما تمت تلبيته، أن يلحق أضراراً كبيرة بالعلاقات مع كل من أوكرانيا وروسيا، كلتيهما.

ما لبث رفض موسكو لإلغاء صفقة صواريخ (إس ـ 300) مع قبرص، هذه الصفقة التي اعتبرت حركة شديدة النسف للاستقرار في منطقة شرق المتوسط وبحر إيجة الموبوءة بالتوتر، أن ضاعفت من قلق تركيا حول أهداف روسيا السياسية في المنطقة[22]. وحين نتذكر أن هناك أسباباً وجيهة تدعو أنقرة إلى الاعتقاد بوجود نوع من الدعم الروسي لحزب عمال كردستان، يتضح أن كثيرين في الأوساط الأمنية بتركيا ينظرون إلى التحركات الروسية في المناطق المجاورة لتركيا نظرة مفعمة بقدر استثنائي من الريبة والشك. ثمّة قناعة واسعة الانتشار تقول إن موسكو ما زالت راغبة في نسف استقرار تركيا الداخلي، وفي زعزعة أمنها الخارجي. يمكن وصف العلاقات التركية ـ الروسية بأنها «نوع من السلام البارد»[23].

يتعيَّن على المرء أن يأخذ جملة هذه المشكلات بعين الاعتبار إذا أراد فَهْم مخاوف تركيا من توسيع الناتو ومن إقامة علاقة خاصة بين روسيا وهذا الحلف. من المؤكَّد أن أنقرة ليست راغبة في خلق توترات دائمة في العلاقات الغربية الروسية، توترات قد تنتقل بالعدوى إلى العلاقات الروسية ـ التركية، غير أنها شديدة الحرص على معارضة تقديم أي تنازلات غربية إلى روسيا، قد تفضي إلى إعطاء روسيا مجالاً أوسع للمناورة في بلدان رابطة الدول المستقلة، وخصوصاً في القفقاس[24].

لا يقتصر الفرق بين سياسة تركيا الأمنية وسياسات أكثرية شركائها وحلفائها الأوروبيين على تميّز وضع أنقرة على صعيد العلاقة مع روسيا. وقد سبق لنا أن تناولنا جملة المشكلات ذات الخطورة الموازية على الحدود الجنوبية لتركيا(25)(*). فالاضطرابات الكردية وتبعاتها الإقليمية تثير مخاوف أمنية. ما لبث موقف تركيا المتشدِّد، مع ما ترتب عليه من سلوك، مع الدول المجاورة، فيما يخص التهديد الكردي، أن أثار غضب كل من بغداد ودمشق، ويشكِّل عبئاً على العلاقات الثنائية في المستقبل. من شأن حتى تعرض حزب عمال كردستان للانحلال أخيراً جراء نجاح السلطات التركية في اعتقال عبد الله أوج آلان، أن لا يعني، بالضرورة، انتهاء مشكلة تركيا مع الأكراد، ومع أشكال تدخل الدول المجاورة، ولا سيما إذا بقي موقفها المتصلِّب من استغلال المياه على حاله. فالعلاقات الثنائية المعقدة المثقلة بأسباب التوتر والتأزم بين أنقرة وبغداد أو دمشق سوف تظل، حسب أقوى الاحتمالات، تمنح القيادة التركية وَفْرَة من أسباب القلق الأمني.

تبدو هذه المخاطر الأمنية الخاصة المتفاعلة في الشرق الأوسط كما لو كانت موجودة خارج نطاق السياسة الأمنية الأوروبية، على الرغم من استحالة تغافل الأوروبيين الكامل عن مضاعفاتها، نظراً لحرصهم الأمني على بقاء المحيط القريب مستقراً. لا بدّ للسياسة التركية الشرق أوسطية من أن تبقى عنصراً من عناصر الاهتمام الأوروبي والتخطيط السياسي الإجمالي.

أما المشكلة الأخرى في السياسة الأمنية التركية التي تنطوي على قَدْر أكبر من الأهمية المباشرة بالنسبة إلى الدول الأوروبية الأخرى، فهي مشكلة التوترات المتصلة مع اليونان وحول قبرص(26)(**). فيما مضى كانت اليونان

(*) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(**) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

وتركيا، كلتاهما، تبادران إلى احتواء هذه الأزمات، عبر أشكال ضبط النفس المتبادلة الصادرة، في المقام الأول، عن عضويتهما في الناتو، وتحت التأثير المباشر للحلف، وخصوصاً الولايات المتحدة. غير أن الآلية الداخلية لعمل الناتو كثيراً ما تعرَّضت للإعاقة والتعطيل جراء الصراع اليوناني ـ التركي.

يؤدّي هذا الصراع أيضاً إلى إثارة الشكوك حول الفَرَضِية التي تقول بأن التصور الذاتي للحلف على أنه تنظيم يهدف إلى ضمان الأمن الجماعي لسائر الأعضاء من خلال دفاع مشترك وقيم سياسية مشتركة ينطبق حقاً على منطقة الناتو كلها أم هو مقتصر على النواة الأطلسية وحدها[27]. من غير الممكن اعتبار الأعضاء الذين يهدّد بعضُهم بعضَهم الآخر بأعمال عسكرية أمثلة نموذجية لأي دفاع مشترك أو قيم مشتركة. من المؤكَّد أن غياب التهديد المشترك للناتو زاد هو الآخر من تدهور الانسجام والتناغم المهزوزين أساساً في جناحه الجنوبي ـ الشرقي. ومع ذلك، فإن عضوية الناتو بالنسبة إلى الخصمين، كليهما، مع ما ينطوي عليه تشكيل جزء من منظومة غربية أشمل من معنى سياسي عام، ما زالت تشكِّل، على ما يبدو، عتبة في الصراع الثنائي ليست أنقرة ولا أثينا مستعدة لأن تنتهكها أو تتجاوزها.

ما لبثت المشكلة أن اكتسبت بُعداً أمنياً أوروبياً خاصاً مع إطلاق مفاوضات القبول في الاتحاد الأوروبي مع قبرص. فمثل هذا التحرك أفضى إلى زيادة عمق الهوّة الفاصلة بين طائفتي سكان الجزيرة وبات مرشحاً لأن يتمخص عن صَدْعٍ دائم في علاقات تركيا مع باقي أوروبا إذا لم يتم التوصل إلى حل قبل أن تصبح عضوية الاتحاد الأوروبي نافذة. توفر الخلافات حول قبرص إمكانية إلحاق أضرار جدية بالجهود المبذولة في سبيل إيجاد صرح متين للأمن الأوروبي. فأية زيادة في الأزمات اليونانية ـ التركية في الجزيرة مع ما تنطوي عليها من إمكانية التحوُّل إلى أعمال عسكرية، من شأنها، بصورة شبه آلية، أن تنتشر وتنقلب إلى مجابهة عسكرية يونانية ـ تركية عامة. ولا بد لذلك من أن

يؤثر على مجمل القطاع الجنوبي ـ الشرقي من أوروبا، جنباً إلى جنب مع منطقة شرق المتوسط، مفضياً إلى نوع من التفكك والانحلال الكلّي للحلف في هذه البقعة، الأمر الذي كان لا بد لحصوله، بدوره، من أن ينطوي، حسب أقوى الاحتمالات، على عواقب خطيرة فيما يخص التطورات الجارية في دائرة الشرق الأوسط الكبرى[28].

على الرغم من أن الزعم، الذي يكثر ترديده، حول كون وضع تركيا الأمني كابوساً ليس إلاّ، زعماً يقوم على قَدْر هائل من المبالغة، فإن المرء لا يستطيع أن ينفي حقيقة أن للبلد وضعاً أمنياً خاصاً في السياق الأوروبي للتحالف. فأنقرة تواجه مخاطر أمنية محدَّدة، بقَدْر أكبر من الدقة، أكثر مما تواجهها حليفاتها الأوروبيات، مما يلزم الدولة الأوروبية بالسعي إلى إطلاق مبادرات مختلفة على صعيد السياسة الأمنية، كما يثير التساؤلات حول مساهمات الحلفاء في تعزيز استقرار تركيا الأمني. غير أن نظرة أنقرة القومية إلى المسائل الأمنية كثيراً ما تؤدي إلى تعقيد قضية التأييد الآتي من الحلفاء، لا سيما الأوروبيين منهم.

تُعاني سياسة تركيا الأمنية من قَدْر معيَّن من الغموض. فعلى صعيد السياق الإقليمي، تميل أنقرة إلى تفضيل سياسة متعدِّدة الأطراف قائمة على التفاوض، سياسة تطمح إلى تأمين مصلحتها القومية ـ الوطنية عبر التعاون مع الحلفاء[29]. غير أن الدبلوماسية التركية لا تلبث، إذا كانت ثمّة أية هواجس أمنية قومية مباشرة، أن تكتسب قَدْراً معيَّناً من الصلابة والتشدُّد إضافة إلى صفة أُحادية البُعد بالنسبة إلى الوسائل. والإصرار الذي لا يعرف معنى المرونة على التمسك بما تعتبره أنقرة موقفاً صائباً ومشروعاً، والمتزاوج في الغالب مع تهديدات عسكرية مكشوفة أو مقنَّعة، يقدِّم صورة (بعبع) إقليمي (قبضاي إقليمي). ومثل هذه الصورة ليست إلاّ نتيجة مباشرة للمبدأين اللذين ظلا

يحدّدان فَهْم أنقرة لسياسة الأمن القومي: «حماية الوحدة الإقليمية والقومية، والدفاع عن حقوق السيادة والحريات المشروعة»[30].

وبسبب هذين المبدأين، نادراً ما تشي سياسة تركيا الأمنية الحديثة بصورة بلد مؤمن بالحل السلمي للنزاعات وبالتعددية الدولية. بل ويمكن اعتبارها، بدلاً من ذلك، بلداً يتبع مبادىء النظرة الواقعية في العلاقات الدولية، بلداً يؤمن بتوازن القوة وبضرورة السعي إلى تحقيق المصالح القومية على حساب دول أُخرى عند الضرورة. وفي ظل الظروف الإقليمية الحالية، فإن تركيا تستطيع، وبنجاح، أن تتبع سياسة كهذه لأنها لا تواجه، إذا استثنينا روسيا، أي منافس يتعيَّن عليها أن تخاف منه عسكرياً في المحيط القريب.

غير أن سياسة أمن قومي، من هذا الطراز، لا تتناسب قط مع مجمل التطورات الأوروبية الموصوفة بوجود زحمة من المنظمات متعددة القوميات وكثيرة الأبعاد الخاصة بالسياسة الأمنية. فالبنيان الجديد لصرح الأمن الأوروبي يتطلَّب ضبطاً للنفس وتحفظاً على صعيد السعي لتحقيق المصالح القومية، ويحث البلدان على الانخراط في عمليات التسوية القائمة على المساومة في سبيل تقوية المصلحة المشتركة. ليست هذه النظرة السياسية جديدة، أو غير مألوفة بالنسبة إلى تركيا، لأن هذه هي المبادىء الراسخة التي ظلَّت توجه عملية التطور السياسي والمؤسساتي لمنظومة الأمن الغربية على امتداد خمسة عقود من الزمن. ولكن تطبيق هذه المبادىء لا يلبث أن يصبح أكثر صعوبة، على ما يبدو، في بيئة سياسة أمنية فَقَدَتْ الوظيفة الضابطة للخصومة الاستراتيجية القديمة بين كتلتين مدججتين بالسلاح، ومفصولتين إحداهما عن الأخرى بهوة إيديولوجية عميقة.

تركيا والبنيان المتطور لصرح الأمن الأوروبي

يُسبب وضع تركيا الأمني الخاص وردها عليه جملة من المشكلات لأي صرح أمني جديد في أوروبا. فعلى الرغم من أنها داخلة بعمق في نسيج الصرح

القائم، تشعر تركيا بأنها مهملة ويتم تجاوزها في عملية تشكيل نظام جديد للقارة الأوروبية. وقد قال أحد كبار المسؤولين الأتراك:

> مما يدعو للأسف أن المفهوم الاستراتيجي الأوروبي الجديد قائم على إطار ضيق الأفق إلى حدٍّ كبير. لقد قرّرت... أوروبا أن الهدف الاستراتيجي الأول للتحالف هو تعزيز أمن أوروبا الوسطى... يكمن الخطأ في الموقف قصير النظر لدى تحديد الحدود الأمنية الجديدة لأوروبا. ثمّة إغفال لجملة العناصر الأساسية مثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار السياسي في إطار مفهوم الأمن... وعن طريق تجاهل المساهمة ذات الأهمية البالغة التي يمكن لتركيا عَلْمانية، ديمقراطية، وحديثة أن تقدمها إلى قضية الأمن والاستقرار الدوليين، فإن الغرب يصر على حرمانها من فرصة اندماجها الكامل بأوروبا[31].

أضف إلى ذلك، أن أنقرة تبدو غير مهتدية، بَعْدُ، إلى العثور على الطريقة السياسية الأنجح للتأثير على العملية.

بقيت تركيا عضواً مدللاً في الناتو منذ الأيام الأولى لهذا الحلف، الذي سيبقى، كما تشير الدلائل كلها، العمود الفقري للأمن الأوروبي طوال بقاء العلاقة العابرة للأطلسي أقوى عناصر المصالح الأمريكية في أوروبا. تشارك تركيا، ولو على مضض ومن مواقع خلفية، في عملية إعادة صياغة التحالف وتكييفه بما ينسجم مع البيئة الدولية الجديدة. تتخذ تركيا موقفاً متحفظاً من توسيع الناتو، ليس فقط لأن حلفاءها رفضوا، صراحة، الربط الذي اقترحته بين توسيع الناتو من جهة، وتوسيع الاتحاد الأوروبي من الجهة المقابلة، بل وبسبب جملة من الهواجس والمخاوف حول تحديد ماهية علاقات الناتو المستقبلية بروسيا.

وما هو أكثر من ذلك، أن تركيا متأثرة بعملية إعادة البناء الهيكلية لقيادة أوروبا الجنوبية في الناتو وبالقيادة الإقليمية المستقبلية في شرق المتوسط وحوض بحر إيجة. كانت عملية إعادة الهيكلية هذه سبباً للقلق على ضمان

المشاركة في بنية الناتو القيادية الجديدة، لدى القيادة التركية، لبعض الوقت[32]. ومع ذلك، فإن أنقرة مستعدة، دون أي تحفظات، للمشاركة في مهمات التحالف خارج نطاق الدفاع الجماعي، كما يتضح من مشاركتها في جميع عمليات ونشاطات الناتو في يوغسلافيا ما بعد الحرب ومن انخراطها الفعال في عملية جعل برنامج الشراكة من أجل السلام برنامجاً ناجحاً في الدول المستقلة حديثاً بآسيا الوسطى. ولعل خير دليل على الانخراط التركي هو مركز برنامج الشراكة من أجل السلام المفتتَح حديثاً في أنقرة.

ومع ذلك، فإنه يتعيَّن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت تركيا مستعدة، وإلى أي مدى، لتأييد استراتيجية ناتوية تدخلية أعم تحت قيادة أمريكية. فكما يمكن أن نستخلص من ردود فعلها المراوغة على المحاولات الأمريكية الأخيرة الرامية إلى تلقين صدام حسين درساً، قد تكون هناك عقبات جدية أمام مشاركتها في أية مبادرات يُقْدِم عليها الحلف في الشرق الأوسط، خصوصاً حين تكون قائمة على الإطار المعتمد من قبل أطراف مهتمة وراغبة، إطار يغدو، على ما يبدو، بصورة متزايدة، النمط العملياتي لنشاطات التحالف العسكرية التي تبقى، في جميع الأحوال، مدعومة بقرارات سياسية مشتركة متخذة من قبل المجلس الأطلسي للناتو.

مع أن مساهمة تركيا في عملية إصلاح التحالف الأطلسي واضحة إلى حد مقبول، فإن مساهمة الناتو في تبديد هواجس تركيا على صعيد السياسة الأمنية أقل وضوحاً. فلدى النظر إلى برنامج أنقرة الأمني الواسع والمعقَّد، «لا يسع المرء إلاَّ أن يتساءل عن مدى مشاركة شركائها الأوروبيين في الإحساس بمخاوفها الأمنية. أين تقع عتبة مصالح أوروبا الحيوية؟»[33]. لا تنبىء المشاحنات التركية - الأوروبية المتواصلة بعناد حول الهواجس الأمنية والاضطرابات الكردية وتحدي الإسلام السياسي، بأي خير فيما يخص التعاون في قضايا معينة مثل توزيع المياه في حوضَيْ الفرات ودجلة، أو الخلافات مع

أرمينيا حول ناغورنو قره باغ. وقد سبقت الإشارة إلى الموقف الأوروبي المناقض لموقف تركيا من النزاعات الدائرة حول قبرص وبحر إيجة. لا يمكن لهذا كله إلاّ أن يقود إلى استنتاج يقول إن توجُّه أنقرة نحو التحالف ينطوي على توجُّه، يكاد أن يكون حصرياً، نحو الولايات المتحدة، طوال بقاء واشنطن، كلاماً على الأقل، داعمة لمصالح تركيا في مسائل الأمن القومي الحاسمة.

أما انخراط تركيا بصفوف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تضم خمساً وخمسين دولة من الولايات المتحدة إلى روسيا، فنجده أقل انسحاقاً تحت وطأة مثل تلك المسائل المعقدة والصعبة، من عضوية الناتو. ففي هذه المنظمة (OSCE) تتمتع تركيا بالعضوية الكاملة وتشارك بنشاط في فعاليات معيَّنة مثل عمليات حفظ السلام في ناغارنو قره باغ، أو مفاوضات فيينا، حول تعديل معاهدة تقليص القوات التقليدية في أوروبا.

غير أن تركيا تواجه بعض المشكلات مع نشاطات تحديد معايير المنظمة وبناء قواعدها، فيما يخص حماية حقوق الإنسان والأقليات، في المنظومة الأوروبية السياسية والأمنية. وقد نجحت، بالتعاون مع دول أوروبية أخرى، في الحيلولة دون صدور بعض النتائج الأبعد أثراً عن مؤتمري منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كل من كوبنهاغن وموسكو. ولكن ما لا يحتمل أي شك هو أن أنقرة مستعدة لدعم مهمات المنظمة وجهودها الرامية إلى استعادة الاستقرار والأمن، وأنظمة القانون والديمقراطية الناجحة في يوغسلافيا السابقة، أو في ألبانيا.

لعل المشكلات الأهم التي تنطوي عليها، من منظور أنقرة، عملية المشاركة في الصرح الأمني المتطور لأوروبا هي تلك التي تبرزها العلاقة غير الواضحة مع إطار السياسة الأمنية الناشىء والمتطور حول الاتحاد الأوروبي بعد إصلاحه وتوسيعه. ينطوي اتحاد أوروبا الغربية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) التابعة للاتحاد الأوروبي على أهمية خاصة[34].

أوائل عقد التسعينيات بدا اتحاد أوروبا الغربية موشكاً على أن يصبح أكثر أهمية في مجال السياسة الأمنية الأوروبية، جراء إقدام الاتحاد الأوروبي على اتخاذ قرار يقضي بتبني المنظمة، بوصفها نواة تطلعاته على صعيد سياسته الخاصة في مجالات الأمن والدفاع عن طريق تحويل عضوية اتحاد أوروبا الغربية (WEU)، إلى أحد شروط عضوية الاتحاد الأوروبي[35]. غير أن التطورات سارت في اتجاه مختلف بعض الشيء، بعد سلسلة الأزمات التي تفاقمت في يوغسلافيا السابقة، وما أعقبها من خيبة أمل بشأن سياسة أوروبا الأمنية الحقيقية وقدراتها الدفاعية الفعلية. جاءت الأحداث لتؤكد أهمية أمريكا وضرورة مساهمة الناتو في شؤون أوروبا الأمنية. ومع قرارات اجتماع مجلس شمال الأطلسي ببرلين في حزيران/ يونيو سنة 1996م، لتشكيل قوات مهمات مشتركة (CJTF's) وإقرار الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في إطار الناتو، تضاءلت أهمية دور اتحاد أوروبا الغربية (WEU) في الشؤون الأمنية الأوروبية كما تراجع احتمال اندماجه اللاحق بالاتحاد الأوروبي[36].

وانطلاقاً أيضاً من قَدْر معيَّن من الحرص الأمريكي على وجود سياسة أمنية أوروبية معززة، تقرر تحويل اتحاد أوروبا الغربية إلى ركيزة الناتو الأوروبية وربطه أيضاً بالاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى إيجاد مثلث مؤسساتي للسياسة الأمنية في أوروبا. غير أن قضايا مهمة معينة بقيت دون حل، خصوصاً قضية مضمون العلاقة بين اتحاد أوروبا الغربية (WEU) والاتحاد الأوروبي (EU) حسب ما جاء في معاهدة (ماستريخت) وتأكد لاحقاً بمعاهدة (أمستردام).

وعلى أية حال، فإن اتحاد أوروبا الغربية شهد منذ أواسط التسعينيات نمواً لافتاً للنظر على الصعيدين المؤسساتي والتنظيمي. زاد عدد الأعضاء إلى عشرة بعد ضم اليونان. وجميع أعضاء اتحاد أوروبا الغربية هم أعضاء في كل من الاتحاد الأوروبي والناتو أيضاً. أضف إلى ذلك أن مجموعة «الأعضاء المرشحين» الستة هذه: (إيسلندا، النرويج، تركيا، جمهورية التشيك، بولونيا،

وهنغاريا) هم أعضاء في الناتو ولكنهم ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبهذا التمييز، فإن الاتحاد الأوروبي كرر، كما ترى أنقرة، «الخطيئة التاريخية المتمثلة بتفضيل اليونان على تركيا... وفي مجال الأمن والدفاع الأكثر حساسية هذه المرة»(37).

أضف إلى ذلك، ثمّة خمسة «مراقبين» أعضاء في الاتحاد الأوروبي ولكنهم فضلوا، لأسباب سياسية، أن لا يكونوا أعضاء كاملي العضوية في اتحاد أوروبا الغربية: النمسا، الدنمارك، فنلندا، إيرلندا، والسويد. ونتيجة للانفتاح العام على الشرق، فتح اتحاد أوروبا الغربية باب الزمالة أمام فريق أوروبي شرقي مؤلف من عشرة «شركاء مرشحين» في سنة 1994م: (بلغاريا، جمهورية التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، بولونيا، رومانيا، سلوفاكيا، وسلوفينا، منذ سنة 1996م). وقد تم نقل التشيك، والبولونيين، والهنغاريين إلى وضعية الأعضاء المرشحين بعد حصولهم على عضوية الناتو. إن كثرة عدد الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية تجعل هذه المنظمة المنبر الوحيد القادر على تمكين جُل الدول الأوروبية، ذات الهواجس الأمنية المشتركة، من الاجتماع ومن مناقشة هذه القضايا دون حضور أي من الولايات المتحدة أو روسيا.

جرى استكمال النمو الخارجي بتنوع تنظيمي داخلي، وبمضمون أقوى على الصعيدين السياسي والعملياتي. أما الهدف الأصلي المتمثل بتقديم مساعدة دفاعية جماعية إلزامية إلى الأعضاء فقد جرى استكمال ذلك بما عرف باسم مهمات بطرسبرغ في حزيران/ يونيو سنة 1992م. وهي تتضمن مهمات الإنقاذ الإنسانية وحفظ السلام والواجبات القتالية في إدارة الأزمات، بما فيها تعزيز السلام حيثما يعتبر الأمن الأوروبي معرضاً للخطر. ذلك هو الإطار الذي يجب استخدام قوات المهمات المشتركة التابعة للناتو فيه أكثر الأحيان.

غير أن القُدرات السياسية والعملياتية الزائدة زيادة ملحوظة لاتحاد أوروبا الغربية لم تفد في تحريره من نقاط ضعفه الرئيسية، إذ بقيت عاجزة عن تشكيل

منظمة مستقلة للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية تحل محل الاعتماد القوي على الموجودات العسكرية الأمريكية للقيام بعمليات كبيرة، ولا سيما خرج أوروبا. وبالتالي، فإن مساهمة اتحاد أوروبا الغربية في شؤون أوروبا الأمنية ستبقى محدودة إلى زمن بعيد، حتى إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لتحمل الأعباء المالية والسياسية الضرورية اللازمة للتغلب على النواقص الموجود، وهي تبدو غير مستعدة لذلك.

إذن، هناك أسباب كثيرة تدعو للاعتقاد بأن السياسة الأمنية الأوروبية، لن تتحوَّل إلى فعل حقيقي، دون إشراك الولايات المتحدة إلى أوقات متقدمة من القرن الحادي والعشرين. ومن شأن ذلك أن يعني أن الناتو سيبقى، عموماً، المنظمة التي تتخذ القرارات السياسية والعملياتية المهمة، المتعلِّقة بهموم أوروبا الأمنية[38](*). وما الحرب في كوسوفا وحولها، إلاَّ تأكيداً صريحاً لصحة هذه الفَرَضية.

تتمتَّع تركيا بوضعية العضو المرشح في اتحاد أوروبا الغربية، وتُمْنَع حتى الآن، من أن تصبح عضواً كاملاً، بسبب عدم عضويتها في الاتحاد الأوروبي[39](**). غير أنها تتمتَّع، بوصفها عضواً مرشحاً، بجميع إمكانيات

(*) تشكِّل قصة «قوة الإنقاذ» التي شُكِّلت في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، لاحتمال القيام بإنقاذ مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بكوسوفا، مثالاً صارخاً. فعلى الرغم من أنها امتُدحت في البداية بوصفها القوة والمهمة العسكرية «الأوروبية الوحيدة» في سياق إدارة صراع عنيف محتدم في أوروبا، لم يكن إيجادها إلاَّ نتيجة واضحة من نتائج دبلوماسية أمريكية متشددة مع ميلوسوفيتش، ومحصلة سلسلة طويلة من المناقشات والقرارات التي جرت حصراً داخل مؤسسات الناتو. وبالتالي، فإن المهمة كانت خاضعة لتوجيه قيادة الناتو العسكرية وقيادتها السياسية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

(**) هذا الوضع أوجده إعلان بطرسبرغ لمجلس وزراء اتحاد أوروبا الغربية في حزيران/يونيو سنة 1992م، من أجل دول الناتو الأوروبية التي لم تكن أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجرى تحسينه بـ«إعلان كيرتشبرغ» في أيار/مايو سنة 1994م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

المشاركة في فعاليات اتحاد أوروبا الغربية، بدءاً بالاجتماعات التي تُعقد مرة كل أسبوعين للسفراء الثمانية والعشرين، وإرسال خمسة ضباط عاملين إلى خلية التخطيط للدفاع، وانتهاءً بمشاركة البرلمانيين الأتراك في جمعية اتحاد أوروبا الغربية التي تجتمع مرتين في السنة. لعل الاستثناء الوحيد، على أهميته، هو الاستبعاد من صنع القرار في مجلس اتحاد أوروبا الغربية، ومن بند الدفاع الجماعي في معاهدة اتحاد أوروبا الغربية[40]. أما مشكلة الصراعات العسكرية الممكنة، بين تركيا واليونان، التي هي عضو كامل في اتحاد أوروبا الغربية، فقد تم حلها بقرار قضى بعدم تطبيق بند الدفاع الجماعي على الصراعات الناشئة بين أعضاء الناتو.

وهناك خلاف آخر حول ضم تركيا إلى آلية صنع القرار في اتحاد أوروبا الغربية بشأن التنشيط اللاحق لقوات المهمات المشتركة تم التغلب عليه أيضاً. فطوال بقاء هذه القوات معتمدة على موجودات الناتو، كانت تركيا ستشارك مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرار من جانب أوروبا الغربية[41]. ومهما يكن، فإن هذا الخلاف الناشىء عن اعتراض اليونان الأولي على مشاركة تركيا لا يشكل مشكلة جوهرية، بل أميل إلى أن يكون ذا طبيعة سياسية حول وضع تركيا بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى. ليس ثمّة إلاّ القليل جداً من الحالات التي تكون فيها مشاركة الولايات المتحدة في قرارات قوات المهمات المشتركة غير واردة، لأن معظم موجودات الناتو اللازمة لهذه القوات هي موجودات أمريكية. وفي هذه الحالات لن تكون سلطة اتخاذ القرار الفعلية في منابر وهيئات اتحاد أوروبا الغربية.

غير أن تركيا بادرت، في الأشهر التي سبقت اجتماع قمة الذكرى السنوية للناتو في واشنطن في نيسان/أبريل سنة 1999م، إلى التأكيد، مرة أخرى، على ضرورة موافقتها الصريحة على أي قرار يتخذه مجلس الناتو حول استخدام موجودات الحلف لأغراض أوروبية. أصرّت أنقرة على إدخال تعديل في لغة

المفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو، حيث يتم الاعتراف ضمناً بهذا الحق عبر اعتماد أسلوب اتخاذ قرارات التحالف القائم على النظر في القضايا كلاً على حدة[42]. أضف إلى ذلك أن الدبلوماسيين نجحوا في تمييع فقرة في إعلان واشنطن الصادر عن رؤساء الدول والحكومات حول دور أوروبي أكثر استقلالاً في الدفاع[43]. وفي المناسبتين، كلتيهما، حاولت أنقرة وقف ما اعتبرته استبعاداً متزايداً لتركيا من الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية الناشئة، أي من ميدان آخر مهم من ميادين التطور السياسي الأوروبي.

ومع ذلك، فإن المشكلات الحقيقية، بالنسبة إلى تركيا، سوف تنبثق من وضعية عضويتها الترشيحية في اتحاد أوروبا الغربية، إذا ما توفرت إمكانية التحقق لخطط تقضي بإجراء عملية دمج بين هذه المنظمة والاتحاد الأوروبي. وثمَّة نقاش جاد لمثل هذا التطور قد بدأ مع اجتماع المجلس الأوروبي في مدينة كولون في حزيران/ يونيو سنة 1999م[44]. فهذه القفزة باتجاه إيجاد مركز صنع قرار مستقل لسياسة أمنية ودفاعية أوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي، كانت قد أصبحت ممكنة لحصول تغيير في الموقف البريطاني كانت قد بدأته حكومة طوني بلير العمالية[45]. ولكن تحقيق مثل هذه الأفكار على أرض الواقع، مثله مثل الضم اللاحق لاتحاد أوروبا الغربية إلى مؤسسات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التابعة للاتحاد الأوروبي، سوف يتطلَّب وقتاً، نظراً للخلافات الكبيرة التي ما تزال قائمة بين الدول الأعضاء في هذا الاتحاد[46](*). وستنشأ مشكلات، حتى أكبر من ذلك، إذا ما تَمَّ حل اتحاد أوروبا الغربية وجرى إدماج

(*) في آذار/ مارس سنة 1997م، أطلقت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا واللوكسمبورغ مبادرة مشتركة لتحقيق نوع من الدمج التدريجي لمنظمتي اتحاد أوروبا الغربية (WEU) والاتحاد الأوروبي (EU) عن طريق تقديم وثيقة إلى المؤتمر المشترك للحكومات تدعو إلى إعادة النظر بمعاهدة (ماستريخت). قوبلت الوثيقة بمعارضة قوية من جانب الدول المحايدة الأعضاء في الاتحاد. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

صلاحياتها كليّاً بالاتحاد الأوروبي. وفي تلك الحال، فإن مسألة ما سيحدث لأعضاء أُسرة اتحاد أوروبا الغربية الذين لا يتمتعون بعضوية الاتحاد الأوروبي الكاملة، سوف تتطلّب حلاً دون خلق المزيد من الصدوع الأعمق في صرح أوروبا الأمني.

يبدو الاتحاد الأوروبي مستعداً للتحرك في ذلك الاتجاه، لأنه مدفوع بالدول الأعضاء الثلاث الأكثر أهمية، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى. إذا كان اتخاذ القرارات المتعلقة بعمل اتحاد أوروبا الغربية لن يعود من صلاحيات مجلس هذه المنظمة، بل من اختصاص اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، فإن الأمور ستكون مختلفة. وقد بادر مجلس وزراء اتحاد أوروبا الغربية، في محاولة منه لتبديد المخاوف المتزايدة، إلى الإعلان، في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1995م، عن أن «مشاركة الأعضاء المرشحين في التطوير اللاحق للهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية سيتم الحفاظ عليها، بل وتحسينها، مقارنة بوضعها الحالي من خلال اعتماد تدابير مناسبة تضمن انخراط هؤلاء وارتباطهم بالسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة (CFSP) «لدى حصول عملية دمج كاملة لاتحاد أوروبا الغربية في إطار السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة»[47].

مهما يكن، فإن كيفية اجتراح مثل هذه «التدابير المناسبة» لتأمين المصالح السياسية المشروعة للأعضاء المرشحين في اتحاد أوروبا الغربية فيما يخص المشاركة الكاملة في جميع نشاطات هذه المنظمة ذات العلاقة، تبقى غامضة، في ضوء رفض الاتحاد الأوروبي القاطع للسماح لغير الأعضاء بالمشاركة، حتى ولو بصورة جزئية، في آلية صنع القرار لديه. وهو أمر من شأنه أن يكون أكثر صعوبة، حسب أقوى الاحتمالات، بالنسبة إلى تركيا، نظراً لأن أثينا شديدة الحرص على الاحتفاظ بميزتها السياسية في عرقلة اندماج أنقرة بالاتحاد الأوروبي. غير أن من شأن الاكتساب اللاحق لعملية الارتباط بالسياسة

الخارجية والأمنية المشتركة، إضافة إلى عضوية اتحاد أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية أنقرة لسنة 1963م، حسب أقوى الاحتمالات، أن يعتبره الأتراك برهاناً آخر على عدم رغبة أوروبا في قبول تركيا، قبولاً كاملاً، داخل صفوفها.

في ظل مثل هذه الظروف لا يمكن أن نتوقع من أعضاء اتحاد أوروبا الغربية المرشحين أن يذعنوا آلياً لقرارات سياسية تم اتخاذها دون مشاركتهم. وفي حال حدوث ذلك، يبقى سؤال ما إذا كانت أنقرة ستستخدم حق النقض (الڤيتو) الذي تتمتَّع به في المجلس الأطلسي إذا بات استخدام قوات المهمات المشتركة لأغراض اتحاد أوروبا الغربية مطلوباً، أو مطروحاً. لقد سبق لها أن هدَّدت باستخدام هذا (الڤيتو) في أثناء المناقشة التي دارت حول انضمامها الكامل إلى آلية صنع قرار اتحاد أوروبا الغربية بشأن أي نشر لاحق لقوات المهمات المشتركة، هذا الانضمام الذي حاولت اليونان تعطيله والحيلولة دون حصوله[48].

قد تبرز مشكلة أُخرى من احتمال حصول بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية على عضوية الاتحاد الأوروبي قبل تركيا. ولأن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد هؤلاء سيصبحون آلياً مؤهلين لاكتساب عضوية اتحاد أوروبا الغربية أيضاً، ومعظمهم سيطلبون الحصول عليها، فإن بعض أعضاء حلف وارسو السابق، سيجري تفضيلهم في شؤون أوروبا الأمنية على حليف عتيد وعريق في الناتو. إن التصورات التركية التي تقول بأن الأوروبيين فقدوا، منذ انتهاء الحرب الباردة، اهتمامهم السياسي بحليفتهم [تركيا] ستكون قد تأكدت صحتها. ومن غير الممكن، لضم هذه الدول إلى الناتو، أن يخفف من الاستياء التركي.

هذه التأمُّلات، التي ما زالت حتى اللحظة تأمُّلات مجرَّدة، تُسَلِّط الضوء

على حقيقة وجود جملة من العوائق الجدية والحقيقة الناجمة عن قدر معين من تهميش تركيا، على الطريق المفضية إلى صرح أمني أكثر إتقاناً لأوروبا، كما تشير إلى وجود بعض الأخطاء الفكرية الجدية في المفاهيم. إذا بادر الأوروبيون إلى أخذ استراتيجيتهم القاضية باستكمال الصرح الأمني الأوروبي المستقر بجوار إقليمي مستقر على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فإن تركيا وعلاقاتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي يجب إدخالهما في المخطط.

ورداً على ذلك يتعيَّن على تركيا أن تطلق حواراً داخلياً جدياً حول إيجابيات وسلبيات اندماجها بأوروبا في الشؤون الأمنية والدفاعية خارج عضوية الناتو. من شأن مثل هذا الاندماج أن يتطلب من أنقرة أن تتخذ موقفاً أكثر اتصافاً بالصفة «الأوروبية» من قضايا الدفاع والأمن. سيتعين على أنقرة أن تقرر المدى الذي هي مستعدة أن تبلغه على صعيد التوفيق بين تصورها للتهديد والخطر القوميين وبين الآراء الأوروبية السائدة حول قضايا معيَّنة مثل: الاضطرابات الكردية، أو الإسلام السياسي، أو العلاقات مع أرمينيا، أو عملية اقتسام المياه في الشرق الأوسط. سيكون الشعب التركي ساذجاً إذا افترض أن تحالفاً أقوى مع، أو حتى اندماجاً كاملاً بعنصر الصرح الأمني الأوروبي الجديد العائد للاتحاد الأوروبي، سيتمخض، آلياً، عن قبول وجهات نظر تركيا حول جملة هذه القضايا ووضعها على سُلَّم أولويات التخطيط المستقل للأمن والدفاع الأوروبيين.

وهكذا، فإن تركيا من جهة وحلفاءها وشركاءها الأوروبيين من الجهة المقابلة، مرشحة للإفادة من الشروع جدياً بالتصدي لمسألة ضم تركيا إلى الصرح الأمني الأوروبي الجديد. ومن شأن هذا أن يساعد أيضاً على توضيح مكان هذا البلد وموقعه في التحالف الأطلسي على المدى الأطوال. وبالنسبة إلى الأوروبيين، فإن من الواجب أن يكون واضحاً أن التخطيط الكافي لأمن أوروبا سيبقى متعذراً ما لم يتم التوصل إلى حل لوضع تركيا. ولا بد لأنقرة،

بالمقابل، من أن تدرك أن الانضمام إلى الصرح الأمني الأوروبي ينطوي على مضاعفات وتبعات أبعد مدى من مجرد عضوية الاتحاد الأوروبي. وكما هي الحال في جميع الأمور السياسية، ليس ثمّة أية صيغ سحرية لحل المشكلات الأمنية المعقدة.

الجزء الثالث

سياسة أوروبا وأمريكا تُجاه تركيا

منذ أواسط عقد الثمانينيات ظلّت تركيا إحدى أكثر القوى السياسية أهمية في محيطها. كانت قد خلعت ثوب الدولة النامية والتحقت بركب البلدان التي تُعتبر أسواقاً ناشئة. كان اقتصادها قد انفتح على المنافسة الدولية وحقق إحدى أكثر وتائر النمو إثارة بين الدول المنضوية تحت مظلة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهي تتوفر على جميع الطاقات التي تمكّنها من الاستمرار في هذا الاتجاه شرط بقاء القدرة على إدامة الإطار السياسي المستقر الضروري للتنمية الاقتصادية وتحسينه موجودة.

على الصعيد السياسي تبرز تركيا بوصفها أحد النماذج القليلة للدول الديمقراطية بين بلدان العالم الإسلامي. فهي، في محيطها، بين تلك الدول ذات التجربة الأعرق والأطول عمراً في الديمقراطية. غير أن ديمقراطية تركيا، حين يتم رَوْزُها بالمعايير الأوروبية، ما زالت تعاني من نواقص لا يستهان بها، نتيجة ثقافة سياسية تتميز بقيم المجتمع المغلق وآلياته[1]. ومنذ أواسط التسعينيات باتت مسيرة التطور الديمقراطي التركية شبه متوقفة؛ وقد ساهمت كل عوامل عدم الاستقرار الحكومي، والسياسات الحزبية الأنانية، ونمو الإسلام السياسي، إضافة إلى إعادة تأكيد العناصر القومية والتسلطية (الدكتاتورية) للكمالية (نسبة إلى مصطفى كمال)، في هذا الركود والاستنقاع.

إذا ما أمكن التغلُّب على هذه العيوب، فإن عملية السير قُدُماً على طريق انسماج البلد بصرح سياسي أوروبي جديد ستكون قد باتت أسهل بكثير.

تأتي ردود تركيا على التحديات الجديدة التي تواجهها، على الصعيدين الخارجي والأمني، على شكل مبادرة النخب إلى إبداء قَدْر أكبر من الوعي لقدرات البلد الكامنة في مجال التأثير على التطورات السياسية الجارية في مناطق ذات أهمية حاسمة مثل القفقاس، والشرق الأوسط، والبلقان، وإقليم البحر الأسود. ولعل الأهم من ذلك هو التصميم السياسي المتنامي لدى قادة تركيا على الارتقاء إلى مستوى التصدي لهذه التحديات والإمساك بالفرص المتاحة لتعزيز نفوذ البلد السياسي في المنطقة[2]. وقد تم تسليط الضوء على هذه الحقيقة بشكل خاص من قبل رئيس الوزراء بولنت أجويد في برنامج حكومة الأقلية التي شكَّلها حزبه، ولم تدم طويلاً، في كانون الثاني/يناير سنة 1999م. لقد حرص هذا البرنامج، في الجزء المخصص للسياسة الخارجية، على مناقشة دور تركيا السياسي في المنطقة. وما لبث هذا التأكيد أن تكرر في البرنامج الحكومي لحكومة أجويد الائتلافية ذات الأحزاب الثلاثة التي تشكلت غداة الانتخابات المبكرة في نيسان/أبريل سنة 1999م، حيث قيل:

> لقد أصبحت أهمية تركيا ووزنها الاستراتيجيين التقليديين أكثر بروزاً بما لا يقاس نتيجة جملة التطورات الأخيرة المتلاحقة في كل من البلقان، والقفقاس، وآسيا الوسطى، والبحر الأسود، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط. باتت تركيا اليوم اللاعب المفتاحي في هذا المحور الذي يمكن أن نطلق عليه اسم عملية «الأَوْرَسَة» (بمعنى إضفاء الصفة الأوروبية ـ الآسيوية، الأوراسية على العالم). إن حكومتنا مُصَمِّمَةٌ على الإفادة من الفرص والمسؤوليات التي ينطوي عليها هذا الوضع الذي يتمتع به بلدنا لصالح أمتنا ودولتنا[3].

ونظراً لأن هذه الحكومة ذات أكثرية عريضة في البرلمان، فإن بيانها عن أهداف تركيا على صعيد السياسة الخارجية يمكن اعتباره ممثلاً للموقف السائد بين صفوف صانعي القرار السياسي في البلاد.

غير أن الصعوبات الداخلية التي شهدتها السنوات السابقة هي الأخرى تركت بصماتها الواضحة على سياسة البلاد الخارجية؛ فالشجارات المتواصلة بين الأحزاب العتيدة لتيار الوسط السياسي والنفوذ المتنامي للقوى الإسلامية تضافرا وحالا دون تطوير استراتيجية قومية كبرى لسياسة تركيا المستقبلية على الصعيدين الخارجي والأمني. فالإسلاميون يؤيدون سياسة خارجية ذات قاعدة قومية تميل إلى تفضيل قيام علاقات أوثق مع العالم الإسلامي، دون نجاح يُذكر حتى الآن. أما القيادة السياسية والعسكرية في أنقرة، فنجدها متأرجحة بين قَدْر أكبر من التأكيد على تطوير قدرات تركيا وتوجهاتها بوصفها دولة قوية لا تهتم، في المقام الأول، إلاّ بمصالحها القومية وأهدافها السياسية من جهة، والسعي الأكثر تقليدية إلى ربط البلد بشبكة من التحالفات السياسية من الجهة المقابلة. تبقى العلاقات المستقبلية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هي العامل المتغير الحاسم. غير أن التطورات على ذلك الصعيد تتعرض لقَدْرٍ كبير من الإعاقة والتعطيل جرّاء عجز تركيا عن دفع عجلة مسيرتها الديمقراطية إلى الأمام.

الفصل الثالث عشر

الوضع الحالي:
بين السياسات والدوافع والقيود

ظلّت الاعتبارات الاستراتيجية مهيمنة على السياسات الأوروبية والأمريكية تُجاه تركيا منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أفادت علاقات تركيا مع شركائها الغربيين من موقعها. بقيت المصالح والتوجُّهات الأمنية العالمية أو الإقليمية للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، لا مشاعر الصداقة وجملة المصائر والقيم والإيديولوجيا المشتركة، كما يحلو لكثيرين من الأتراك أن يروا، القوة المحركة للسياسة الغربية.

خلال سني الحرب الباردة كان تزاوج المصالح الأوروبية والأمريكية في العلاقات مع تركيا، أقوى مما هو عليه منذ التغيُّرات التي شهدتها الساحة السياسية الدولية أوائل عقد التسعينيات. ما لبث تقارب المصالح الأوروبية والأمريكية المرتبط بالناتو أن أخلى مكانه لسياسات أكثر تمايزاً. ليست تركيا، في نظر الأمريكيين، إلاّ إحدى أدوات احتواء إيران والعراق، وتدعيم عملية السلام المحتضرة في الشرق الأوسط عن طريق توسيع التعاون التركي - الإسرائيلي، ومراوغة روسيا وإيران والالتفاف حولهما في عملية إيصال الكميات الكبيرة من ثروات آسيا الوسطى الطاقية إلى الأسواق، وغيرها من المصالح الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى الأوروبيين،

فإن العلاقات مع تركيا حافظت على قيمتها، ولكنها بقيت محددة بعبارات أعم وأقل دقة، مثل اضطلاع البلد بوظيفة الجسر مع العالم الإسلامي أو مع آسيا الوسطى، أو بمهمة الحاجز المانع ضد تقدُّم الأصولية الإسلامية المهدِّدة. ولم يكن هذا إلاَّ إحدى نتائج الطريقة الموازية من حيث الغموض التي يميل الأوروبيون إلى اعتمادها في تحديد مصالحهم الأمنية بعبارات أكثر تعميماً مثل: الاستقرار، والازدهار، والسلام في أوروبا والجوار.

العلاقات الأمريكية ـ التركية: هيمنة المصالح الاستراتيجية

تعرَّضت العلاقات الأمريكية ـ التركية للاختبار في عدد من القضايا التي تركت لدى كل من الطرفين أسئلة معلَّقة حول النوايا السياسية للطرف الآخر. خلال الحرب الباردة كان هدف التحالف واضحاً متمثلاً بتشكيل جبهة مشتركة ضد الاتحاد السوفيتي. غير أن ذلك لم يَحُلْ دون تعرض العلاقات لأزمات خطيرة[1]. لعل الأحداث الأهم كانت تلك المتمثلة برسالة ليندون جونسون في سنة 1964م، التي تضمَّنت تحذير الرئيس الأمريكي للحكومة التركية من مغبَّة غزو قبرص، وحظر توريد الأسلحة الذي فرض على تركيا بين سنتَيْ 1975 و1978م، رداً من جانب أمريكا على غزو شمال قبرص واحتلالها في صيف سنة 1974م. ولأن مصير القبارصة الأتراك قضية قومية ووطنية لا تحتمل النقاش في تركيا، فقد شعر الأتراك بأنهم خُذلوا من جانب حليفهم الأمريكي، مما أدَّى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالتعويل التركي على الأمريكيين[2].

باتت أنقرة أكثر ميلاً إلى اعتبار السياسة الأمريكية نحوها تعبيراً عن مصالح قوة عظمى أنانية أكثر من كونها تجسيداً لأي التزام صادق وأمين بالدفاع عن أبرز وأهم مصالح تركيا القومية. وبالفعل، فإن الإدارات الأمريكية المختلفة، ناهيك عن الكونغرس، ظلت تميل إلى اعتبار مساهمة تركيا في التحالف الأطلسي تجسيداً لـ:

> وظيفة قيمتها الاستراتيجية [التي] لم تتمكن، بحد ذاتها، من ملامسة أي وتر عميق داخل جمهور الولايات المتحدة ومؤسساتها التمثيلية، داخل الكونغرس الأمريكي تحديداً. خلافاً لحال أكثرية حلفاء الولايات المتحدة الآخرين، ليست لتركيا أية روابط ثقافية أو تاريخية أو عاطفية أو إيديولوجية أو حتى اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقعها[3].

ينطوي هذا الوضع على قيمة ملتبسة على صعيد إدارة العلاقات التركية ـ الأمريكية. فمن جهة ليس ثمّة ما يدعو أنقرة إلى التأثير على الجمهور الأمريكي أو إقناعه بصحة هذه السياسة الأمريكية أو تلك، فيما يخص الشؤون التركية، لأن هذا الجمهور ليس مهتماً بمثل هذه القضايا أو مطلعاً عليها. يتعين على القادة السياسيين الأتراك، أن يكتفوا بالتركيز على صانعي القرار السياسي الأمريكيين، على طبقة سياسية تتخذ من واشنطن مقراً لها، وتضم حلقة غير واسعة من صانعي القرارات السياسية، وقادة الفكر، في كل من الإدارة والكونغرس ووسائل الإعلام.

ومن جهة أخرى، تكاد إثارة التأييد (أو الرفض) الشعبي والجماهيري أن تكون متعذرة بالنسبة إلى أي تدبير سياسي مرتبط بالعلاقات الأمريكية ـ التركية، فعمليات صياغة السياسة والخطط وصنع القرارات، تبقى محصورة في دائرة صغيرة سريعة التأثر، في الغالب، بالمصالح العرقية (الإثنية) المنظمة. لا تبادر مجموعتا الضغط السياسي: اليونانية والأرمنية (اللوبيان اليوناني والأرمني)، مثلاً، إلى معارضة إجراءات الولايات المتحدة السياسية التي تكون في صالح تركيا، عادة، من منطلقات جوهرية، بل بالاستناد إلى انتماءيهما العرقي (الإثني) ـ القومي فقط. وبالتالي، فإن علاقات تركيا المتعثرة مع بعض الدول المجاورة، تنعكس على علاقاتها مع الولايات المتحدة عبر تشغيل الآلة السياسية الأمريكية.

بذلت أنقرة جهوداً كبيرة في سبيل إيجاد جماعة ضغط (لوبي) موالية

لتركيا في واشنطن. تمخّضت هذه الجهود عن نتائج ملتبسة. فقد بذل بعض كبار الدبلوماسيين السابقين والساسة البارزين جهودهم القصوى لرفع شأن الموقف التركي وفقاً للمكافأة التي تحصل عليها الشركات التي يعملون لديها من الحكومة التركية. أما المساعي التركية الرامية إلى تجنيد الجالية اليهودية المهمة فلم تتكلل بأي نجاح استثنائي. فعلى الرغم من التعاون الاستراتيجي المتنامي مع إسرائيل منذ سنة 1996م، ظلت المنظمات اليهودية الأمريكية المتنفذة عازفة عن إبداء أي تأييد قوي للقضايا التركية، مع أن الدعم اليهودي لخط أنابيب باكو ـ جيحان أثار قَدْراً من الغضب والسُّخْطِ لدى (اللوبي) الأرمني.

تلك هي الخلفية التي انطلق منها تطور العلاقات الأمريكية ـ التركية[4]. شكّلت حرب الخليج في سنة 1991م، منعطفاً في العلاقة لأنها أقنعت قادة الولايات المتحدة بأن لتركيا قيمة استراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية تحتم النظر إليها لا من خلال دورها الكلاسيكي في الناتو بل من منظور ما بات يُعرف باسم الشرق الأوسط الأكبر. باتت تركيا تعتبر، أكثر فأكثر، مرساة استقرار في منطقة موبوءة بالتقلبات السريعة، ويرجى منها أن تعكس ذلك الاستقرار. ما لبث هذا التغيُّر في التركيز أن أعطى العلاقة زخماً جديداً، ولكنّه جلب معه أيضاً مشكلات جديدة للسياسة الأمريكية.

صارت تركيا تعتبر دولة محورية في عملية التنمية الجيو ـ ستراتيجية لأوراسيا، خصوصاً في الدول المستقلة حديثاً في الأقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفيتي السابق. تُفَضِّلُ الولايات المتحدة ومعها تركيا قيام دول عَلْمَانية، موالية للغرب، وديمقراطية، إن أمكن، في آسيا الوسطى والقفقاس. وتقوم إدارة الولايات المتحدة بدعم هذا التطور عبر أشكال ثنائية من التعاون الاقتصادي والمعونة العسكرية من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام للناتو. وتحرص تركيا أيضاً على الانخراط بقوة داخل إطار الناتو كما طوّرت روابط

ثنائية مكثفة مع هذه الدول في سلسلة طويلة من القضايا السياسية، والاقتصادية والثقافية. لا تبدو أنقرة، ولا واشنطن، شديدة الحرص على الاهتمام بالبنية شبه التسلطية (نصف الدكتاتورية) للنظام السياسي في الدول المستقلة حديثاً

تنطوي تركيا على قيمة أكبر حتى من ذلك، بالنسبة إلى المصالح الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية بوصفها حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب، هذا المعْبَر الذي تدعمه الولايات المتحدة باعتباره أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق. تكمن الفكرة الاستراتيجية في منع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة[5]. ليست الخطة إلاّ جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم الاحتواء المزدوج، لأنها تقوم أيضاً بالحيلولة دون تمكين إيران من تكثيف انخراطها بمخططات منطقة بحر قزوين الجديدة الخاصة بنقل الطاقة.

تتطابق المصلحة الأمريكية تماماً مع مصلحة تركيا الخاصة المتمثلة بالرغبة في فرض نفسها كقوة إقليمية كبرى في شبكة العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً، ولا سيما مع البلدان الغنية بالطاقة في المنطقة. ولحصول ذلك لا بد من تقليص النفوذ الروسي وكبح التطلعات الإيرانية فيما يخص مسارات نقل النفط والغاز. ونظراً لوزن تركيا الاستراتيجي المحدود، فإن تحقيق الأمر يبقى متعذراً ما لم يتوفر الدعم الأمريكي.

غير أن أنقرة، ربما بالغت في التعويل على المصلحة الاستراتيجية الأمريكية، لدى قيامها بوضع مفهوم مُقْنع لنصيبها الخاص من استراتيجية مِعْبَر الطاقة. وقع القادة السياسيون الأتراك في خطأ الاستخفاف بنفوذ شركات وكونسورتيومات النفط الدولية في القرارات النهائية الخاصة بتحديد مسارات خطوط الأنابيب. وبالتالي، فإن أنقرة أخفقت، لبعض الوقت، في إيلاء ما

يكفي من الاهتمام لعملية تطوير خطة مالية مُقْنِعة لخط أنابيب باكو ـ جيحان، على الرغم من أن الجدوى الاقتصادية لهذا المقترح كانت مرشحه، بوضوح، لأن تلقى مقاومة كبيرة من جانب الكونسورتيومات[6]. (الاتحادات المالية العملاقة).

ضاعف القادة الأتراك من تعويلهم على الضغوط السياسية في سبيل الوصول إلى الهدف، غير أنهم بالغوا في تقويم تأثير استغلال منظومة المضائق التركية للحد من حركة ناقلات النفط، ومدى نفوذ الإدارة الأمريكية وتأثيرها على الشركات النفطية، جنباً إلى جنب مع مدى استعداد هذه الإدارة لتدعيم أهداف أمريكا الاستراتيجية الإقليمية بمبالغ مالية ذات شأن. لم تُصْغِ أنقرة جيداً، وبقدر كاف من الاهتمام، إلى تحذير واشنطن المبكر الذي نبه إلى ضرورة اتصاف الحل ليس فقط بالصفة العقلانية الاستراتيجية، بل وبصفة الجدوى الاقتصادية، وإلى أن هذا الجزء من الصفقة كان لا بد من إنجازه، في المقام الأول، من قِبَلِ الدول الإقليمية التي كان خط الأنابيب سيخترق أراضيها؛ ذلك هو سبب خيبة أنقرة حين واجه المشروع سلسلة من المصاعب الجدية أواخر خريف سنة 1998م.

لدى النظر إلى الوراء يتضح أيضاً أن الإدارة الأمريكية أصدرت، دونما قصد، رسائل سياسية غير واضحة وجَّهتها إلى أنقرة حول طبيعة مساهمتها في تحقيق خط باكو ـ جيحان وما كانت تتوقعه من تركيا. وجملة المضاعفات التي تحيط بعملية إنجاز مشروع خط الأنابيب تبين أن أشكالاً من سوء الفهم يمكن أن تنشأ جراء عدم كفاية تبادل المعلومات، على الرغم من التعاون الوثيق والمكثف. وهذه المضاعفات تلقي الضوء أيضاً على حقيقة أن الثقافة الاستراتيجية الأمريكية والتركية ومواقفهما السياسية الأوسع من القضايا الإقليمية ليست متطابقة تطابقاً كاملاً.

إذا كان مشروع خط أنابيب باكو ـ جيحان سيتعثَّر، أو يؤجَّل إلى أجل ليس قريباً بسبب آفاقه التجارية غير المشرقة، فإن الإحباط التركي يستطيع أن يتجلى بسهولة على شكل موجة جديدة من مشاعر العداء لأمريكا. سيكون صعباً على قادة تركيا السياسيين، كما على الجمهور بشكل خاص، فهم حقيقة أن الحكومة الأمريكية بالذات بقيت عاجزة عن فرض أهدافها الاستراتيجية على هيئات صنع القرار في الشركات الدولية.

على الرغم من وجود نوع من الاتفاق ظاهرياً، فإن الخلافات الأمريكية ـ التركية تتجلَّى، بقدر أكبر من الوضوح، في السياسة الشرق ـ أوسطية. تتفق واشنطن وأنقرة على ضرورة الحفاظ على التوازن الإقليمي الموجود وتثبيته في ظل سيطرة المصالح الغربية. لا بد من الوقوف في وجه صعود أية قوة إقليمية مهيمنة. من الضروري تقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل وصولاً إلى إزالتها آخر المطاف. ينبغي إيصال عملية السلام إلى خاتمتها الناجحة. يتعين على الجميع دعم فكرة إقامة شبكة إقليمية متعدِّدة القوميات، تعمل من أجل السِّلْم، وتسعى إلى الاستقرار.

غير أن السياسات التركية والأمريكية الإقليمية تتباين فيما بينها، خارج دائرة هذه الأهداف العامة المشتركة. ويتجلى التباين بأوضح صوره في موقفي الطرفين من النظام العراقي والتعامل مع الوضع في شمال العراق. تريد واشنطن إزاحة صدام حسين واستخدام الجبهة الكردية المشتركة في شمال العراق لتحقيق ذلك الهدف. أما القيادة التركية فترغب في إبقاء العراق على حاله دون مساس، حتى ولو كان الثمن بقاء صدام حسين في السلطة، وفي الحيلولة دون نشوء كيان سياسي كردي مستقل قد يصبح مصدر عدم استقرار في المنطقة الكردية من تركيا نفسها، في شمال العراق[7][*].

(*) تكرر تأكيد هذا عبر إعادة نشر خطة بولنت أجويد الأمنية الإقليمية المنقَّحة والمرهَّنة في كانون الثاني/يناير سنة 1999م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

وبالتالي، فإن التعاون التركي ـ الأمريكي في التعامل مع العراق ظَلَّ أكثر الأحيان، مصحوباً ببطانة رقيقة من عدم الثقة التركية بالدوافع الأمريكية. وما لبث هذا أن برز على السطح، مرَّة أُخرى، في أعقاب الاتفاق بين الفريقين الكرديين العراقيين المتنافسين في الشمال الذي تم بوساطة أمريكية في واشنطن في أيلول/سبتمبر سنة 1998م، مثيراً قَدْراً كبيراً من عدم الارتياح التركي، لأن أنقرة كانت استُبْعِدَتْ عن المفاوضات[8]. ويمكن الحكم أيضاً على مدى عمق الهوة الفاصلة بين السياسات الأمريكية ونظيرتها التركية إزاء العراق، من برودة تصريح وزير الخارجية التركي بعد الضربات العسكرية الإنكليزية ـ الأمريكية ضد نظام بغداد في كانون الأول/ديسمبر سنة 1998م. حرص إسماعيل جيم على مناقشة الهواجس التركية إزاء التطورات الحاصلة فيما وراء الحدود دون أن يعبِّر عن أي تفهُّم للتحرُّك الأمريكي، ناهيك عن التعاطف معه[9]. غير أن الحكومة التي يقودها حزب اليسار الديمقراطي (DSP) أبدى قَدْراً كافياً من الواقعية حين امتنع عن معارضة استخدام قاعدة إنجرليك الجوية لأغراض الضربات الجوية الأمريكية المتواصلة ضد محطات الرادار والطائرات العراقية التي تنتهك المنطقة المحظورة على الطيران في شمال العراق.

إذا نجحت المبادرات الأمريكية الأخيرة التي انصبَّت على تنظيم المعارضة العراقية ضد صدام حسين ولكنها تمخضت عن فوضى سياسية في بغداد، لعجز هذه المعارضة عن تشكيل نظام عراقي جديد قائم على الاستقرار، فإن أقاليم كردية منفصلة في الشمال تصبح ممكنة. ومن شأن حدوث مثل هذا الاحتمال أن يجعل تدخل تركيا أمراً حتمياً، بما يفضي، حسب أقوى الاحتمالا، إلى قلب خريطة المنطقة السياسية رأساً على عقب. وبالتالي، فإن العقل يفرض على واشنطن أن تبقى حريصة على متابعة التنسيق الوثيق مع أنقرة في رسم السياسة العراقية وتنفيذها وفي اجتراح فكرة واضحة عن مكان تركيا

ودورها في المخططات الأمريكية الخاصة بعملية إعادة البناء السياسية لعراق ما بعد صدام، وعن كيفية تمكينها من القيام بهذا الدور.

تتباين السياسات التركية ونظيرتها الأمريكية تبايناً خاصاً على صعيد العلاقات مع إيران. فهنا تتصرف أنقرة ضد المصالح الأمريكية المعلنة حين تسعى إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع طهران، وإلى استخدام الموارد الإيرانية لتلبية حاجات تركيا المتنامية إلى الطاقة. من الواضح أن هذا كله يتضارب مع الجهود الأمريكية المتواصلة الرامية إلى عزل إيران عن ساحة السياسة الدولية. ليست سياسة أنقرة المتمثلة بالعلاقات الطبيعية حِكْراً على الإسلاميين الأتراك، على الرغم من أن صفقة الغاز الإيراني المدوية التي تراوغ، إن لم تكن تتناقض، مع قانون عقوبات إيران ـ ليبيا (ILSA) الأمريكي، تمَّت في ظل إدارة رئيس وزراء تركيا، الإسلامي نجم الدين إيربكان، زعيم حزب الرفاه. فجميع القوى السياسية التركية، باستثناء قيادة الجيش التي تبقى متحفظة إزاء طهران، تدعو إلى إقامة علاقات طبيعية مع الجارة الشرقية التي تُشَكِّلُ مِعْبَراً مهماً آخر إلى منطقة آسيا الوسطى جنباً إلى جنب مع الطرق التي تَعْبُر الدول القفقاسية المضطربة سياسياً.

تنطوي العلاقات الطبيعية مع إيران أيضاً، بطبيعة الحال، على خلافات سياسية أحياناً ونوع من التنافس فيما يخص التطورات الجارية في حوض بحر قزوين. ولكن مثل هذه الخلافات ليست مرشحة قط لأن تفضي إلى أي بَتْرٍ كاملٍ للعلاقات، أو أي أشكال احتواء أخرى تُجاه إيران. ورغبة منها في الحفاظ على تحالفها مع تركيا في سبيل تحقيق مصالح إقليمية استراتيجية أوسع للولايات المتحدة، تحرص واشنطن على عدم المبالغة في الشكوى والتذمُّر من سياسة أنقرة المستقلة مع إيران.

وبالمثل، فإن الأتراك لا يعبِّرون عن عدم ارتياحهم من سياسة الولايات المتحدة مع سورية إلاَّ بلهجة ملطَّفة. «فكثيرون من صانعي القرار [الأتراك]

يميلون إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة حريصة على كسب ودٍّ سورية ودعمها لعملية السلام أكثر من استعدادها لممارسة الضغط على سورية لإجبارها على التخلي عن رعاية العناصر المناوئة»[10]. ظل النظام السوري، بنظر أنقرة، أكبر القوى الداعمة لأخطر تهديد داخلي تواجهه تركيا متمثلاً بحزب عمال كردستان (PKK) الكردي. ما زالت الشكوك تراود أنقرة بشأن مدى الثقة بالالتزام السوري على المدى الطويل، حتى خروج زعيم حزب العمال الكردستاني(PKK)، في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م، والامتناع رسمياً عن دعم هذه المنظمة.

أضف إلى ذلك أن الأوساط السياسية التركية تخشى أن تقوم أمريكا وإسرائيل بممارسة الضغط على أنقرة لإجبارها على تلبية المطالب السورية المتعلقة باقتسام مياه الفرات مقابل تخلي سورية عن منابع مياه مرتفعات الجولان لإسرائيل في إطار اتفاقية إسرائيلية ـ سورية شاملة. لا تريد تركيا أن تُصبح ضحية العملية السلمية بتلك الطريقة طالما بقيت النُّخْبَة العسكرية والسياسية التركية مستمرة في اعتبارها لمختلف نزاعاتها مع سورية تهديداً أمنياً جدياً»[11]. ومع ذلك، فإن هذه المخاوف لا تؤثر على دعم أنقرة السياسي القوي العام للجهود الأمريكية المبذولة في سبيل تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

أما الإحباط أو الارتياب التركيين من التحركات السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط، فيجري التعبير عنهما عادة داخلياً، وخصوصاً في وسائل الإعلام، بدلاً من إثارتهما في إطار العلاقات الدبلوماسية الرسمية أو الاتصالات التركية ـ الأمريكية غير الرسمية، حيث يكون تأكيد المصالح المشتركة والتعاون السياسي الفعّال سيّد الموقف[12]. يبقى مفهوم «علاقة استراتيجية» الأُسلوب المفضّل لوصف الروابط الأمريكية ـ التركية.

ذلك هو ما يفرضه بالضرورة اعتماد تركيا المستمر على التعاون العسكري الأمريكي بهذا الشكل أو ذاك. وعلى الرغم من أن الصيغة التقليدية للمعونة العسكرية المقدَّمة إلى تركيا، كما وردت في اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي (DECA) لسنة 1980م، جرى تقليصها إلى مساعدات غير ذات شأن، فإن صفقات عسكرية لتجهيزات ومعدات أمريكية حديثة للقوات المسلحة التركية جنباً إلى جنب مع توريدات تجارية لأحد منظومات الأسلحة ما زالت تشكِّل عنصراً مهماً من عناصر الجهود التركية المبذولة لتحديث الجيش. وبطريقة معكوسة بعض الشيء يمكن استنتاج الأمر من الشكاوى التركية حول عدم تسليم البوارج الحربية والحوّامات القتالية، المتفق عليها، بسبب معارضة الكونغرس[13]. لقد تمخَّضت الصعوبات المستمرة الناشئة عن توريدات الأسلحة الأمريكية إلى تركيا عن صدور انتقادات عنيفة، لم تستبعد حتى إعادة النظر باتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي، عن الأركان العامة التركية[14].

ثمّة، إذن، قَدْرٌ معيَّن من الضبابية والغموض اللذين يَلُفَّانِ موقف قيادة الجيش في تركيا من العلاقات التركية ـ الأمريكية. على العموم، ظل الجيش يؤيّد قيام علاقات وثيقة مع القوات المسلحة الأمريكية منذ دخول تركيا إلى الناتو. فـ «أفراد القوات المسلحة الأمريكية رفاق سلاح، بنظر الجنود الأتراك» كما قال نائب رئيس الأركان العامة التركية تشفيك بير لدى وصفه للعلاقة[15]. غير أن القادة العسكريين يُبْدون قَدْراً أكبر من الحذر في تقويم النوايا الأمريكية بالنسبة إلى موضوعات معيَّنة مثل: الحصول على الأسلحة، الموقف السياسي من شمال العراق، تطوير معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، أو الموقف السياسي من سورية. وهذا الحذر لا يمكن تخفيفه جراء كون وزارة الدفاع، عادة، أقوى مؤيدي المصالح التركية في الإدارة الأمريكية.

رغم هذه العلاقة الاستراتيجية الخاصة، بقيت السياسة الأمريكية عاجزة عن تبديد أخطر التهديدات الداخلية الموجَّهة إلى تجانس وتناغم التحالف

الأطلسي، ذلك التهديد الخطير المتمثل بالصراعات التركية ـ اليونانية في الجناح الجنوبي ـ الشرقي لمنطقة الناتو. تكاد المصالحة أن تكون متعذرة طالما بقيت حكومة الولايات المتحدة مستمرة في اتباع سياسة تحاول إرضاء الحليفين كليهما. واعتماد ما يعرف بنسبة السبعة إلى عشرة التي تحدِّد المساعدات العسكرية وتوريدات المعدات إلى كل من اليونان وتركيا، مثلاً، لم يفعل شيئاً من أجل التغلُّب على التوترات القائمة بين الطرفين، كما لم يساهم في تعزيز فاعلية الناتو العسكرية في المنطقة. لم يفد إلاَّ في تهدئة «اللوبيات» المعادية للأتراك في الكونغرس، وفي تدعيم علاقات جيِّدة، إلى هذا الحد أو ذاك، مع البلدين كليهما.

تمكَّنت الإدارة الأمريكية من الحيلولة دون تحوُّل أي نزاع إلى اشتباكات عسكرية يونانية ـ تركية خطيرة. غير أنها بقيت عاجزة عن حل جملة الخلافات ذات الجذور العميقة بين البلدين، سواء على صعيد القضايا السياسية المتمثلة باقتسام السيادة على بحر إيجة، أم في ميدان المسائل الأكثر اتصافاً بالطابع العسكري ـ التكنولوجي لبنية قيادة الناتو المنطقية. فأفضل ما استطاعت واشنطن أن تحقِّقه، هو إنجاز جملة من الاتفاقات التفصيلية، إلى حدود أعلى أو أدنى، بين تركيا واليونان، حول السعي إلى تسوية نزاعاتهما سلمياً. غير أن تطبيق هذه الاتفاقات، ظلَّ بطيئاً ومتعثِّراً، مما أعاد البلدين، بسرعة، إلى وضع أكثر تهديداً.

يمكن قول الشيء نفسه عن المحاولات الأمريكية التي استهدفت حل مشكلة قبرص المستعصية. وما هو أسوأ أن إدارة كلنتون عجزت عن منع الموقف التركي من أن يصبح متشدداً بعد إقرار الاتحاد الأوروبي إطلاق مفاوضات العضوية مع حكومة جمهورية قبرص (اليونانية) بوصفها الممثل الوحيد للجزيرة كلها. ففي حين تصر أنقرة الآن، بالتوافق الكامل مع زعيم

القبارصة الأتراك رؤوف دنكطاش، على الاعتراف المسبق بالجمهورية التركية الشمال قبرصية، كدولة ذات سيادة سياسية، إذا كانت المباحثات مع القبارصة اليونانيين حول الحلول الممكنة للمشكلة القبرصية ستُستأنف، «يبقى هدف الولايات المتحدة، في قبرص، متمثلاً باتحاد قائم على طائفتين وإقليمين»[16].

يُخفي جمود المباحثات القبرصية وراءه خلافاً عميقاً بين واشنطن وأنقرة، حيث الأخيرة تريد أن تتغير النظرة الدولية إلى المسألة لصالحها ـ أن يتم الاعتراف بكيانين سياسيين منفصلين ومتساويين (دولتين) في الجزيرة ـ في حين تحاول الأولى (واشنطن)، في المقام الأول، حل المشكلة من منطلق وجود دولة واحدة ذات جاليتين عرقيتين (إثنيتين) تعيشان في إقليمين، تتمتع كل منهما بحكم ذاتي محدود، في الجزيرة.

من غير المفاجىء أن الأمريكيين تراجعوا، في ظل هذه الظروف، إلى اقتراح تدابير من شأنها زيادة الأمن في الجزيرة، وخصوصاً منع تسليم منظومات صواريخ (إس ـ 300) الروسية المضادة للطائرات، كما قد تشكل منطلقات لاتخاذ تدابير بناء ثقة بين القبارصة اليونانيين ونظرائهم الأتراك[17]. تم التوصل إلى الهدف الأول، عبر ممارسة الضغط على القبارصة اليونانيين وأثينا؛ أما الثاني فلا يزال معلقاً ولم يتم بلوغه بعد. يبدو أن أية نظرة أوسع إلى حل المسألة القبرصية ذاتها باتت موضوعة أيضاً على نار هادئة.

لا تتقاطع المصالح الأمريكية والتركية، في كل من الشرق الأوسط وقبرص، إلاّ بصورة جزئية نتيجة التأكيد التركي المتزايد للذات الذي هو محصلة الجدل السياسي الدائر في أنقرة حول (تجديد) التوجه السياسي العام للبلاد على المدى الطويل. وفك الارتباط المتسلل الزاحف هذا على صعيد السياسة الخارجية والأمنية بين أنقرة وواشنطن لا يمكن إصلاحه إلاّ بصورة جزئية عن طريق الدعم الدبلوماسي الأمريكي القوي على المدى الطويل

للطموحات التركية فيما يخص تحديد مسارات خطوط أنابيب النفط والغاز الممدودة من حوض بحر قزوين، فضلاً عن طموحاتها التي ما زالت قوية لتصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي.

مع تزايد اقتناع أنقرة بأن على تركيا أن تحدِّد مستقبلها بنفسها، استناداً إلى اتباع خط أكثر تشدُّداً، في السعي إلى تحقيق مصالحها القومية ومتطلباتها الأمنية، يتضاعف عدد المشكلات التي تبرز أمام التعاون الأمريكي ـ التركي. فعملية إعادة إضفاء الثوب القومي على توجه تركيا السياسي التي تشكل تأثيراً جانبياً يتعذر تجنبه للسياسة الكمالية «المعزَّزة» في ظل قيادة النخب العسكرية والحكومية سوف تؤدي أيضاً، وبصورة حتمية، إلى إعادة تركيز السياسة الخارجية التركية على برنامج أكثر تشدداً على الصعيد القومي بالتحديد، دافعة جملة الارتباطات والالتزامات الدولية، بصورة تدريجية، إلى المراتب الخلفية. لن ينجو الموقف التركي، الذي يزداد تعصباً وضيق أفق من الشؤون السياسية الدولية، في الغالب، من مواجهة متطلبات استراتيجية أمريكية أوسع.

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: بين الغموض وإشكال سوء التفاهم

في أعقاب انقلاب سنة 1980م، العسكري ما لبث سجل أنقرة لحقوق الإنسان ومعاناة الأقلية الكردية في تركيا أن اكتسب قَدْراً متزايداً من الأهمية على صعيد التقويم الأوروبي للعلاقات مع تركيا. ومع انطلاق عملية هلسنكي، والبروز السياسي المتنامي لأحزاب الخُضْر في بعض الدول الأوروبية، إضافة إلى تزايد أهمية البرلمان الأوروبي في القضايا السياسية الأوروبية، بعد انتخابه المباشر الأول في سنة 1979م، اكتسبت المُثُل والقيم وزناً أكبر في الخطاب السياسي الأوروبي. وما لبثت طموحات الاتحاد الأوروبي الخاصة المتركزة على عبور العتبة الفاصلة بين كيان ذي توجه اقتصادي بالدرجة الأولى، إلى آخر

أكثر تمتعاً بالصفة السياسية، أن دفعت بعجلة هذا التطور إلى الأمام. تزايد تقويم جملة سياسات الاتحاد الأوروبي، وأشكال سلوكه من منطلقات ومعايير سياسية، بدلاً من اعتماد مقاييس العقلانية الاقتصادية المجردة. وبالتالي، فإن العلاقات مع تركيا تحولت عن التركيز الاقتصادي لاتفاقية الزمالة إلى النظر في علاقات سياسية.

تسارعت وتيرة هذا التطور بعد انتهاء الحرب الباردة حين توقف التأثير الكابح للخصومة بين الشرق والغرب عن الفعل في العلاقات الأوروبية ـ التركية. صحيح أن أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة إلى الأمن الأوروبي لم تتلاشَ، غير أن تحديدها بات أكثر غموضاً وضبابية بالمقارنة مع حالها حين كانت قَلْعَةَ الناتو الجنوبية ـ الشرقية الحصينة والعقبة الكأداء أمام الاندفاع السوڤيتي باتجاه البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. ومع اكتساب الأعباء المرتبطة بعملية الاندماج بين تركيا والاتحاد الأوروبي قَدْراً أكبر من الأهمية، باتت الفوائد السياسية أقل وضوحاً مما كانت قبل سنة 89 ـ 1990م.

منذ أوائل عقد الستينيات كانت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا تتحدد بالسياسة الأمنية من الجانب الأوروبي. ففي ظروف الخصومة بين الشرق والغرب، كان لا بد لتركيا من أن تبقى مُحْكَمة الارتباط مع المعسكر الغربي لتساعد في التصدي للخطر السوڤيتي. وهكذا، فإن السبب الرئيسي الكامن وراء إبرام اتفاقية الزمالة (اتفاقية أنقرة) سنة 1963م، من قِبَلِ السوق الأوروبية المشتركة كان متمثلاً بالحرص على التعامل المتكافىء مع عضوي الناتو، اليونان وتركيا، في جنوب شرق منطقة الحلف. غير أن الأوروبيين كانوا يفتقرون إلى الوسائل المناسبة لإدارة علاقات لم تتم مباشرتها إلاَّ لأسباب استراتيجية. لقد اضطروا إلى توظيف اتفاقية الزمالة، وأشكال التفضيل على الصعيد التجاري، مع غيرهما من الأدوات والقدرات الاقتصادية والمؤسساتية

إذا أرادوا تحقيق أهداف سياسية على الصعيدين الاستراتيجي والأمني. وبالتالي، فإن اتفاقية الزمالة تبقى محصورة بمعالجة مسألة إقامة علاقة اقتصادية متينة ووثيقة بين أوروبا وتركيا على شكل وحدة جمركية. وتقوم هذه الوحدة على ترابط من شأنه أن يفضي، مع مرور الزمن، إلى عضوية تركيا في السوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) (المادة 28 من الاتفاقية).

ما زالت علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي مطبوعة بعدم التوازن بين مكوّناتها الاقتصادية والسياسية. وعلى الرغم من أن البلد أصبح العضو الأوروبي الأقوى اندماجاً على الصعيد الاقتصادي، فإن علاقته السياسية بقيت حواراً ناقصاً داخل إطار اتفاقية الزمالة. وكثيراً ما تعرض هذا الحوار للإعاقة جراء التطورات السياسية الجارية في تركيا، وخصوصاً بعد انقلاب سنة 1980م، العسكري؛ وقد كانت تلك تطورات تفرز سيلاً متصلاً من الانتقادات الأوروبية العنيفة الموجهة إلى أحوال الوضع الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان ومعاملة الأكراد[18]. وبعد انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1981م، زادت العلاقات السياسية تدهوراً بسبب الصراع بين تركيا واليونان، ومشكلة قبرص المقسمة غير المحلولة. كثيراً ما كان الحوار السياسي ينحدر إلى دَرَكِ الاتهامات والاتهامات المضادة المتبادلة.

لم يتغيَّر هذا الوضع رغم تطور أوروبا البطيء، ولكن المتصل، باتجاه اتحاد سياسي ما لبث أن تم تتويجه بمعاهدة أمستردام لسنة 1997م. ما زال الاتحاد الأوروبي عاجزاً عن تطوير علاقات استراتيجية حقيقية مع البلدان غير الأعضاء لأنه يفتقر إلى سياسات مشتركة ناجحة على الصعيدين الخارجي والأمني. وقد كان ذلك يعني أن الاتحاد الأوروبي لم يبادر قط إلى تخصيص أي مكان استراتيجي لتركيا في إطار المفاهيم السياسية حول العلاقات مع الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، أو القفقاس، مثلاً. فجملة المواقف السياسية

الأوروبية من العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً الخارجة من رَحِمِ الاتحاد السوفيتي السابق، من حل مشكلات الطاقة في حوض بحر قزوين، من العلاقات مع إيران، أو من التعامل مع الوضع الناشىء في العراق فيما بعد حرب الخليج، نادراً ما تضمَّنت إشارات صريحة إلى تركيا. فعلاقة اتفاقية الزمالة لم يتم قط اعتبارها أحد عناصر السياسة الخارجية الاستراتيجية الأوروبية، على الرغم من أنها لم توجد إلاَّ لأداء مثل هذه الوظيفة خلال الحرب الباردة.

لأن تركيا اعتبرت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، من البداية، محددة سياسياً وتوقعت تعاملاً بالمثل من جانب شركائها الأوروبيين، فقد كان الإحباط أمراً محتوماً. فالسلطات التركية كانت، وما زالت، ترى، وهي على حق، أن الطابع الاستراتيجي لعلاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي لا يمكن التعبير عنه تعبيراً صحيحاً من خلال السياسة الاقتصادية. وفي غياب قدرة الأوروبيين على تقديم أي بديل مكافىء بسبب جملة القيود السياسية التي يعانون منها على الصعيدين الخارجي والأمني، تصبح عضوية الاتحاد الأوروبي الأداة الوحيدة المتوفرة لتمكن النواة الاستراتيجية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا من التجسُّد بصورة ملموسة على المدى الطويل.

بسبب أدائه الضعيف على صعيد متابعة المصالح السياسية الاستراتيجية، بقي الاتحاد الأوروبي غامضاً وضبابياً في تحديد علاقته مع تركيا. ظَلَّ متردِّداً إزاء الإعلان عن أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لم تكن إلاَّ هدفاً بعيداً للعلاقات، كما نأى بنفسه عن اجتراح أية استراتيجية سياسية هادفة إلى تحقيق ذلك الهدف. وبالتالي، فإن تأكيداته للأهمية الاستراتيجية التي تنطوي عليها العلاقات مع تركيا، باتت مغلَّفة بضباب كثيف من الشك في أعين الكثيرين من الأتراك.

غدت السياسة التركية مسكونة بهاجس عضوية الاتحاد الأوروبي، وصارت تركيا تعتبر أي مخططات أو مقترحات حول تحسين عملية إدماجها الاقتصادي بأوروبا مبادرات ذات أهمية ثانوية. غير أن هذا الموقف كان يصدر عن دوافع قومية انطوائية طامحة إلى تحقيق الرؤيا الكمالية لعملية التغريب، أكثر من أن يكون منبثقاً من الحرص الموضوعي على الاضطلاع بدور في عملية إعادة صياغة الأقدار السياسية لأوروبا. قد يساعد هذا، مثلاً، على تفسير الأسباب الكامنة وراء الغياب الدائم للحوارات الجماهيرية الواسعة حول إيجابيات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وسلبياتها. إذا كانت القوة المحركة للتطلعات التركية إلى العضوية متمثلة بالحصول على شهادة تقول بأن الأتراك أوروبيون، فإن قضايا العواقب السياسية والاقتصادية للعضوية، ناهيك عن أشكال التكيف المنهجي الضرورية اللاحقة، تبقى غير ذات أهمية.

بلغ سوء التفاهم المتبادل وغياب الحساسية إزاء مشكلات الآخر الحقيقية أوجهما في اجتماع اللوكسمبورغ للمجلس الأوروبي في شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م. ففي هذا الاجتماع حاول الاتحاد الأوروبي، للمرة الأولى، أن يُعَبِّرَ عن استعداده لقبول تركيا كعضو مستقبلي، شرط أن يفي البلد بمتطلبات العضوية كما سبق للمجلس الأوروبي أن حددها. وأعلن الاتحاد أيضاً، عن استعداده لتطوير «استراتيجية أوروبية» تخص تركيا، في سبيل بلوغ ذلك الهدف. غير أنه أخفق في ضم تركيا إلى قائمة الدول الإحدى عشرة المرشحة، على الرغم من أن جعلها حالة منفصلة تنطبق عليها الشروط التي سيتعين تطبيقها على البلدان الأحد عشر الأخرى نفسها. والأكثر من ذلك هو أن معارضة اليونان حالت دون إطلاق اسم الدولة المرشحة صراحة على تركيا، الأمر الذي لم يكن يعني، بنظر أنقرة، سوى استمرار الغموض الأوروبي.

أما بنظر النُّخْبَة السياسية التركية فقد شكَّل هذا برهاناً جديداً على عدم استعداد الاتحاد الأوروبي للتعامل مع تركيا مثل أي بلد أوروبي آخر. اعتبرت

الحكومة التركية موقف الاتحاد رفضاً جديداً مقَنَّعاً لترشيح البلد إلى العضوية. كانت تأمل، على الأقل، في أن يتم إدراج تركيا في قائمة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرشحة. وهكذا فقد أعلنت أنقرة إلغاء الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي، كما عبّرت عن أنها ستحصر العلاقات في المستقبل على المسائل الواردة في اتفاقية الزمالة بالذات، على تشغيل وتطوير الوحدة الجمركية بصورة رئيسية. أما الحوار السياسي، فلن يتم إلاَّ مع الدول الأعضاء كل على حدة. وتم الحفاظ على هذا الوضع لعجز الاتحاد الأوروبي عن تغيير موقفه من «ترشيح» تركيا[19](*).

يميلُ جري تركيا وراء اسم «مرشَّح» بدلاً من «مؤهَّل» لعضوية الاتحاد الأوروبي، إلى أن يكون تضليلاً ذاتياً طوال بقاء هذا الاتحاد مصراً على عدم تغيير موقفه من إلزام البلدان التي تعتزم مباشرة مفاوضات القبول معها بتوفير شروط معيَّنة. فطالما بقي الاتحاد الأوروبي مقتنعاً بأن أنقرة لا تلبي الشروط السياسية، لن يبادر هذا الاتحاد إلى الانخراط في أية مفاوضات قبول، بصرف النظر عن تسمية تركيا في وثائق الاتحاد وبياناته. فآفاق العضوية، بالنسبة إلى تركيا، لا تتوقف على التعابير الاصطلاحية، بل على التغييرات الجوهرية التي تحدثها أنقرة في السياسة والسلوك. سيتعرض الأتراك لقَدْر كبير من التضليل إذا ما انجرُّوا إلى تفسير أي تغيير في قاموس الاتحاد إلى «مرشَّح» و«ترشيح»، على أنه دليل ضعف لموقف هذا الاتحاد من الشروط الضرورية لمباشرة مفاوضات الدخول.

في ظِلِّ مثل هذا الوضع لا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يتوقع تعاوناً

(*) حيث يقال إن إخفاق الاتحاد الأوروبي في ربط طلب تركيا بأساس قانوني ملزم من شأنه أن يتمخض عن استمرار تركيا على علاقاتها السياسية الثنائية الصارمة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

تركياً حول أية قضية سياسية قد تكون منطوية على بعض الأهمية بالنسبة إلى بروكسل، مثل: سلوكها السياسي، سجلها فيما يخص حقوق الإنسان، أو معاملتها للسكان الأكراد. حتى بالنسبة إلى قضايا إقليمية ذات أهمية بالغة، مثل اختزال التوتر في القفقاس، أو إقامة منطقة سلام وازدهار في حوض البحر الأبيض المتوسط، لم يعد ممكناً اعتبار تركيا شريكاً خاصاً للاتحاد الأوروبي. ثمّة مَيْل واضح لدى النُخْبَة السياسية التركية بعد اللوكسمبورغ نحو تأمين مصالح البلاد الاستراتيجية عبر قَدْر متزايد من التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وقَدْر أكبر من الاعتماد على القدرات الذاتية، وإن كانت بحاجة إلى المزيد من التطوير والتنمية.

وصلت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، بالتالي، إلى أدنى مستوياتها حتى هذا التاريخ. ليس ثمّة أي أمل في إصلاح الاختلال الحاصل بين الاندماج الاقتصادي المتطور بقوة لتركيا بأوروبا من جهة واندماجها السياسي المشوّه والكسيح من الجهة المقابلة في المستقبل القريب. ستبقى الصعوبات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي على صعيد تطوير سياسة صحيحة وفعّالة لإدارة علاقة استراتيجية ناجحة مع تركيا مستمرة بعناد. فالآليات السياسية والاجتماعية في كل من أوروبا وتركيا تميل إلى تعميق النفور والاغتراب المتبادلين.

يتزايد انشغال أعضاء الاتحاد الأوروبي السياسي بالإعداد للجولة الأولى من التوسُّع شرقاً. فجملة التعديلات الداخلية الضرورية، بما فيها عمليات إعادة نظر عميقة في التشريعات المالية والهيكلية والتفاوض على شروط القبول بالنسبة إلى المرشحين الخمسة من أوروبا الوسطى والشرقية سوف تستهلك جزءاً كبيراً من موارد الاتحاد واهتمامه العام. وإلى هذا ينبغي أن نضيف اضطرار الدول الأعضاء المستمر إلى مواكبة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للعولمة. إن

الاتحاد الأوروبي محكوم بأن يبقى في السنوات القليلة القادمة قوة شديدة الانطواء على ذاتها.

وهكذا، فإن العلاقات مع تركيا ستظل ميداناً لعدد قليل من المتخصصين في المجالين الدبلوماسي والإعلامي. أما بالنسبة إلى أكثرية السياسيين والجماهير الأوروبية، فإن هذه العلاقات ستظل تعتبر مصدر إزعاج ما لم ينشأ وضع بالغ الخطورة، كأن تبادر تركيا إلى إلغاء الوحدة الجمركية أو يتفجر صراع عسكري بين تركيا واليونان.

وفي تركيا سيبقى الصراع بين الكماليين وخصومهم مستمراً، لعدم وجود أي تنظيم أو سياسي قادر على تحقيق المصالحة والوفاق بين الطرفين. وكذلك، فإن التقلُّبات السياسية السريعة، وأشكال تدخل الجيش في السياسة سوف تستمر، مثلها مثل المراعاة غير المرضية عموماً لحقوق الإنسان والمواطن، وللمحاولات الرامية إلى حل المشكلة الكردية. لن يتردَّد السياسيون في استغلال «قضية الاتحاد الأوروبي» لأغراض سياسية داخلية، ولا سيما لأن المنتقدين الأتراك لسوء تعامل أوروبا مع تطلعات تركيا وطموحاتها، سيجدون وفرة من المسوغات والحجج لما يطلقونه من أحكام على السلوك الأناني للاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن السياسة الخارجية التركية ستضاعف من نزعتها المتشددة القائمة على تأكيد الذات، جاعلة عملية الاندماج بالسيرورات الأوروبية متعددة القوميات أكثر تعقيداً.

الفصل الرابع عشر

إدخال تركيا في حظيرة الغرب هو التحدي

ما نوع السياسات التي يتعيَّن على الاتحاد الأوروبي وإدارة الولايات المتحدة اتباعها لدفع عملية إدخال تركيا في حظيرة الغرب إلى الأمام؟ ما الذي يجب على القادة السياسيين الأتراك أن يفعلوه للحفاظ على توجُّه البلاد الغربي؟ ليس ثمَّة أية أجوبة سهلة على مثل هذين السؤالين. فبما أن المسار المستقبلي للعلاقات الدولية ما يزال مغلفاً بالضباب، تبقى العوامل التي ستكون حاسمة بالنسبة إلى الأجوبة غير واضحة المعالم هي الأخرى.

التأثير في عملية تغريب تركيا

إضافة إلى بعض القضايا الصعبة على صعيد السياسة الخارجية، باتت شؤون تركيا ومسائلها الداخلية تشكِّل عقبة جدية أمام تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وكثيراً ما تعرضت العلاقات الأمريكية ـ التركية، هي الأخرى، للإفساد جراء النواقص التي تعاني منها التركيبة الديمقراطية التركية. لا بد من إضافة المخاوف وأشكال القلق الناجمة عن التوجُّس من تنامي القوى المعادية للغرب لدى تيار الإسلام السياسي. بات استمرار أنقرة في اعتماد النماذج السياسية الغربية لتشكيل كيان البلد السياسي أمراً ملحاً مثله مثل رفع مستوى معاييره الديمقراطية. تشكِّل عملية التغريب، مصحوبة بالتنمية الديمقراطية، مهمة ذات شأن من مهمات النخبة السياسية والمجتمع في تركيا.

وفي عملية المساعدة على إنجاز هذه المهمة، ليست المعونة الخارجية عديمة الفائدة ولكنها تبقى محدودة الأثر. ومع ذلك، فإن على الدوائر السياسية ـ الأوروبية منها والأمريكية ـ أن تحاول تطوير أفكار من شأنها أن تدعم جهود تركيا المتواصلة على طريق بناء نظام ديمقراطي غربي.

ليس دعم دُعاة التغريب في تركيا ضد المعارضة الداخلية، الصادرة عن الدوائر الأكثر إسلاماً أو الأشد قومية أو كلتيهما، يسيراً لأنهم لم يتمكنوا في الماضي من تعديل النزعات التسلطية الدكتاتورية للنظام الكمالي. فجميع المحاولات التي بُذِلَتْ في سبيل تقوية الميول الليبرالية الديمقراطية كانت تتعرض للبتر إذا تضاربت مع المبادىء الكمالية الراسخة.

لم تكن القوى السياسية المدنية ذات التوجُّهات الغربية مستعدَّة للدفاع دون مساومة عن إشاعة الديمقراطية والليبرالية في الدولة والمجتمع التركيين بصورة كاملة. درجت هذه القوى، أكثر الأحيان، على الانحناء أمام الأوامر المقيدة الصادرة عن حماة الكمالية التقليدية، سواء فيما يتعلق بالمسألة الكردية، أم بخصوص توفير قَدْر أكبر من حرية الكلام أو التنظيم السياسي. وهكذا، فإن السياسة الداخلية لأحزاب تركيا العَلْمانية دأبت على تعميق الهوة الفاصلة بين أوروبا وتركيا. وطوال بقاء قيادة الجيش ممسكة بمفتاح ضبط إيقاع الجهود التركية على صعيد التغريب، ليس ثمَّة أية فرص ذات شأن لتحقيق تغيير أكثر عمقاً.

ومع ذلك، يتعيَّن على صانعي القرار السياسي الغربيين أن يدعموا صراحة تلك الجماعات التي تحاول تحديث الديمقراطية التركية عبر تأييد الإصلاحات السياسية والاجتماعية الهيكلية. ويمكن الاهتداء إلى هذه الجماعات في البرلمان التركي كما في أحزاب التيار الرئيسي السياسية، على الرغم من أنها قد تكون أقلية غالباً في هذه المؤسسات. ثمَّة مهمة أُخرى تقع على عاتق السياسة الأوروبية والأمريكية ألا وهي مهمة المساعدة على تدعيم تلك القوى؛ المؤيِّدة

للمزيد من الانفتاح والمزيد من المساواة والتطبيق الكامل لحقوق الإنسان والحقوق المدنية، والمشاركة السياسية الأوسع، والتدخل الحكومي والعسكري الأقل في السيرورات السياسية، في المجتمع التركي.

ولتحسين فُرص نجاح مثل هذه المشاركة السياسية، يجب على الأمريكيين والأوروبيين أن يتابعوا إفهام الأتراك، قيادات سياسية وجمهوراً، أن المخاوف الأمريكية والأوروبية، ليست تدخلاً خارجياً في الشؤون الداخلية السيادية لتركيا، بل سلوكاً سياسياً اعتيادياً بين الحلفاء. ويتعين على تركيا، ولا سيما إذا كانت راغبة في أن تلتحق بركب الاتحاد الأوروبي، أن تُسَلِّمَ بعملية التقويم الشاملة المتواصلة لشؤونها الداخلية من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي. صحيح أن المرء قد يشك بمدى موضوعية وعدالة عملية التقويم، كما تفعل السلطات التركية بصورة متكررة، غير أن إنكار مشروعية مثل هذا التصرف أمر متعذر.

على الشركاء الغربيين أيضاً أن يحسّنوا من دعمهم للجماعات المدنية الليبرالية والديمقراطية التي تدافع عن مجتمع أكثر انفتاحاً في تركيا. وتندرج تحت هذا البند، بشكل خاص، منظمات حقوق الإنسان، والمجموعات التي تدعو سلمياً إلى الاعتراف السياسي بتنوع تركيا العرقي (الإثني). لا بد للأوروبيين والأمريكيين، على أية حال، أن يركزوا الدعم، في المقام الأول، على تلك الجماعات المستعدة للعمل انطلاقاً من أوسع قاعدة ممكنة. فأية نظرة إلى حقوق الإنسان أو التنوع العرقي (الإثني) تكون مستندة إلى ميول إيديولوجية، أو نزعات عرقية (إثنية) ضيقة الأفق لا تساعد عادة على دفع عملية إقامة المجتمع المؤمن بالانفتاح. غير أن على شركاء تركيا الغربيين أن يدافعوا عن حق حرية التعبير والتنظيم حتى بالنسبة إلى هذه الجماعات طالما أنها لا تدعو إلى العنف أو تمارسه.

لَعَلَّ إحدى الوسائل الهامّة، غير المباشرة، لدعم عملية التغريب هي

مضاعفة الاتصالات الشخصية المنظمة، عبر الإكثار من المنح الدراسية الجامعية الرسمية للطلاب، وإدخال تركيا في دائرة المبادلات المهنية والبحثية العائدة للاتحاد الأوروبي، مثل برنامَجَيْ: ليوناردو وسقراط. وثمّة طريقة أخرى لتحسين الوعي والفهم، ألا وهي اعتماد برامج تبادل شبابي ثنائية، على غرار البرنامج الناجح المعروف باسم (مكتب الشباب الألماني ـ الفرنسي). يجب على تركيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً أن تبادر، بصورة منهجية، إلى تشجيع الافتتاح المتبادل للمعاهد والكراسي والدورات الجامعية، التي يتم من خلالها نشر المعرفة والمعلومات عن البلد الشريك بطريقة دائمة ومنهجية.

يشكّل الإسلام السياسي والأكراد اثنين من الأهداف الصعبة لتوسيع الاتصالات السياسية المنهجية. فعلى الرغم من ضرورة اعتبار الإسلام السياسي إحدى الظواهر «الطبيعية» للمجتمع التركي والحياة السياسية في تركيا، يبقى أفضل وسائل احتواء سماته المعادية للغرب والديمقراطية متمثلاً بالتطوير الشامل للديمقراطية الليبرالية وتحقيق رخاء واسع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ولأن من شأن قمع الدولة وتجريمها للإسلام السياسي أن يكونا بعيدين عن الحكمة السياسية، فإن على المؤسسات الأوروبية والأمريكية المتعاملة مع تركيا، أن لا تعزف عن إقامة الاتصالات مع مثل هذه الجماعة، ذات الأهمية البالغة، التي يجب إشراك أعضائها، إذا كان مثل هذا الإشراك ملائماً، بحلقات البحث والندوات وورشات العمل وغيرها من النشاطات التي تتناول القضايا التركية المعاصرة. فمن شأن تجاهل ممثلي الإسلام السياسي الطبيعي، مثل أكثرية قادة حزب الفضيلة (FP) من جانب المؤسسات الأوروبية والأمريكية، أن يكون تعبيراً عن قصر نظر سياسي. لا يجوز للأوروبيين والأمريكيين أن يكونوا أكثر انتقائية من الساسة الأتراك في هذه المسألة. غير أن الاحتفاظ بعلاقات طبيعية، مع ممثلي الإسلام السياسي، يجب تمييزه بوضوح

عن دعم إيديولوجياتهم وتأييدها الذي لن يكون في مصلحة أوروبا وتركيا على المدى الطويل. أما ممثلو الجماعات الإسلامية المتطرّفة، التي تدعو إلى إلغاء الديمقراطية، فلا يجوز شملهم في أي نوع من أنواع الاتصالات.

ثمّة قضية أُخرى ذات حساسية مؤذية، خصوصاً بالنسبة إلى شركاء تركيا الأوروبيين، ألا وهي مسألة إدارة العلاقات مع المنظمات الكردية وممثلي الأكراد. هناك اتفاق واسع، حتى بين صفوف دعاة النزعة التركية، حول أن «القضية الكردية هي المشكلة السياسية ـ الاجتماعية الأخطر التي تواجهها تركيا على المدى المتوسط»[1]. وهذا الاتفاق يشمل فيما يشمل الرأي الذي يقول إن الطريقة التي اعتمدتها السلطات التركية في معالجة المسألة لم تفض إلى التخفيف من المشكلة بصورة ملموسة. وخلافاً للموقف الذي يتخذه التيار الرئيسي في السياسة التركية، فإن الدوائر السياسية الأمريكية والأوروبية، على حد سواء، تزعم أن لا شيء غير إحداث تغيير في السياسة يمكن أن يجلب حلاً للمسألة الكردية.

انطلاقاً من معرفتها بمدى حساسية الأتراك في هذه القضية، حرصت الحكومات والقيادات السياسية الأمريكية والأوروبية، مع بعض الاستثناءات مثل البرلمان الأوروبي، على الامتناع عن طرح أفكار قد تفضي إلى حلول. كما لم يتم بذل أية جهود منظمة ومنهجية لاعتماد نوع من أنواع خط الدبلوماسية الثنائية، الذي يمكّن من جمع ممثلي الأتراك والأكراد في هيئات شبه رسمية لتناول المسألة.

ظلّت بعض الحكومات الأوروبية حريصة على الامتناع عن إدانة النشاطات شبه السرية لحزب عمال كردستان (PKK) ومؤيديه على أراضيها. وما اعتبره كثيرون من الأتراك، بمن فيهم قادة سياسيون، دعماً لمنظمة إرهابية، رأته هذه الحكومات الأوروبية إما تأييداً لمعايير وشعارات ديمقراطية ليبرالية

لدى منظمات لم تَقُمْ بارتكاب أية جرائم في بلدانها، أو استغلالاً لفرصة مبررة سياسياً في سبيل الحيلولة دون حصول أعمال عنف على أراضيها.

ظَلَّ منع أعمال العنف منطوياً على أهمية خاصة بالنسبة إلى الحكومة الألمانية. فبعد سلسلة من أحداث العنف الجماهيري الخطيرة التي أثارها حرب عمال كردستان (PKK) أوائل عقد التسعينيات في أماكن مختلفة من ألمانيا، فرضت السلطات حظراً على حزب عمال كردستان والمنظمات المؤيّدة له في سنة 1993م، غير أنها توصلت إلى نوع من الهدنة مع قيادة الحزب تعهدت السلطات الألمانية بموجبها ألاَّ تبادر طوعاً إلى فرض الحظر طوال بقاء حزب عمال كردستان عازفاً عن العمل الجماهيري والنشاطات القائمة على العنف في الأراضي الألمانية[2]. وقد كانت هذه المساومة، أيضاً، وراء قرار الحكومة الألمانية القاضي بعدم تنفيذ مذكرة الاعتقال الدولية الصادرة بحق عبد الله أوج آلان حين كان الزعيم الكردي قابعاً في أحد السجون الإيطالية بروما أواخر سنة 1998م، وبعدم المطالبة بتسليمه إلى ألمانيا، حيث كان متهماً بجريمة إصدار الأوامر باغتيال «منشقين» عن حزب عمال كردستان، ذلك القرار الذي قوبل بكثير من النقد.

ساهمت سياسة الأوروبيين تُجاه القضية الكردية، وخصوصاً سوء التعامل مع مسألة أوج آلان، في تدهور العلاقات الأوروبية ـ التركية دون التشجيع على أي حل للمشكلة. ولو في سبيل التغيير، يجب على السلطات الأوروبية أن تبادر، سراً، إلى تبني موقف يدعو إلى إجراء مناقشات غير رسمية مع أنقرة، حول أساليب حل القضية الكردية داخل حدود تركيا. ويتعين على هذه السلطات أيضاً، أن تلتمس تعاون الأمريكيين على هذا الصعيد. لا بد لهذه العملية من أن تنطلق عبر استخدام المؤسسات غير الرسمية التي تعمل عى هوامش العلاقات السياسية الرسمية. ولدى قيامهم بهذه المهمة، يجب عى الأوروبيين أن يبينوا بوضوح منذ البداية أن حزب عمال كردستان (PKK)

والمنظمات المؤيدة له يستحيل أن يكون طرفاً مباشراً في المناقشات، غير أن من المتوقع من تركيا أن توافق على ضم منظمات كردية أخرى غير متطرفة، لاحقاً، حتى إذا كانت هذه المنظمات مهتمة، أو متمتعة فعلاً، ببعض العلاقات مع أوساط قريبة من حزب عمال كردستان (PKK).

يتعيّن على جميع المحاولات المبذولة في سبيل التوصل إلى تفاهم أوروبي - تركي حول أسلوب معالجة المسألة الكردية في تركيا، أن يتجنب تدويل القضية. يجب على الحلول المقترحة أن تستهدف تغيير الوضع داخل حدود تركيا، ولا يجوز لها أن تكون منطوية على أية إشارة إلى نظرة إقليمية للمسألة. فعقد مؤتمر دولي حول كردستان، أو حتى تأسيس محكمة دولية لكردستان، لن يؤدي إلى تهدئة المشكلة الكردية في تركيا، أو إلى التخفيف من حدة هذه المشكلة بصورة عامة. ليست الآراء التي تدعو إلى إقامة دولة كردية شاملة في المنطقة، كما يطرحها بعض الأكراد المقيمين في المنافي الأوروبية، واقعية. فمختلف دول منطقة الشرق الأوسط ليست مستعدة لقبول مثل هذا التحرك، فضلاً عن أن الأكراد المقيمين في المنطقة ليسوا، على ما يبدو، جاهزين.

يجب على هدف هذه المباحثات الوحيد أن ينحصر بدفع عملية تطبيع التعامل مع الأكراد في تركيا إلى المستوى الذي تحقق في بعض دول الاتحاد الأوروبي على صعيد تعاملها مع أقلياتها. قد يكون استئناف المبادرات التي أطلقها تورغوت أوزال أوائل عقد التسعينيات والتي ما لبث خلفاؤه أن تخلوا عنها، بداية مناسبة. وإذا كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صادقة حول عرضها الخاص بمنح تركيا عضوية الاتحاد عند توافر الشروط الضرورية، وهو عرض ما زال يلفه شيء من الغموض، وعرضها المتعلق بدعم تركيا في جهودها الرامية إلى توفير تلك الشروط، فإن الشروع بحوار أوروبي - تركي غير معلن حول المسألة الكردية أمر ضروري. ومن شأن ذلك أن يتطلب موقفاً

أوروبياً واقعياً من القضية وتفهماً تركياً لحقيقة أن تركيا باتت متخلفة عن ركب المعايير الغربية المعاصرة في سياستها تُجاه إحدى الأقليات.

غير أن من شأن جميع الجهود الأوروبية والأمريكية، المباشرة منها وغير المباشرة، الرامية إلى تعزيز الديمقراطية ومجتمع الانفتاح في تركيا، أن تذهب أدراج الرياح إذا لم تأت مصحوبة بخطوات سياسية جديرة بالثقة على صعيد تحسين إدماج هذا البلد بالمنظومة الغربية. ما من شيء سوى استمرار سياسة التحالف الوثيق، والشراكة الصادقة، يستطيع أن يبرر الانخراط الغربي الفعّال في عملية تنمية البيئة السياسية والمجتمعية في تركيا، التي تتجاوز العلاقات الدبلوماسية الطبيعية. غير أن المشكلة الكامنة في اعتماد مثل هذا المنظور، هي الاختلاف بين التوقعات الأوروبية والتركية، والأمريكية والتركية بدرجة أدنى، لما ينبغي أن يكونه مضمون مثل هذا التحالف والشراكة على الصعيد السياسي.

صعوبات تحسين التحالف

لن يكون اعتماد سياسة أمريكية ـ أوروبية مشتركة حول وظيفة تركيا المستقبلية في التحالف الغربي. فالتحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مختلفة إلى حد كبير. يتعيَّن على واشنطن أن تحافظ على علاقات مجدية مع حليف استراتيجي مهم؛ ولا بدَّ للأوروبيين من أن يقرروا ما إذا، متى، وتحت أية ظروف، يريدون، أو يضطرون إلى، إدخال تركيا في عملية توحيد أوروبا الجارية على قدم وساق.

يمكن الرد على التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة، عن طريق اعتماد عدد من السياسات الاستراتيجية المحددة بوضوح التي لن تؤدي، بأي شكل من الأشكال، إلى جعل تركيا جزءاً عضوياً من آلية صنع القرار الأمريكية. أمّا الأوروبيون، فسوف يتعيَّن عليهم، آخر المطاف، أن يجعلوا تركيا جزءاً من قرارهم السياسي المشترك، متبنين معظم تحدياتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، على أنها أحد عناصر صنع القرار الأوروبي المشترك. قد تكون

واشنطن مطالبة بتقويم، بل وربما بتصميم، سياستها الخارجية إزاء شريك مهم؛ أما أعضاء الاتحاد الأوروبي، فسيكون مطلوباً منهم قلب جزء من علاقاتهم الخارجية إلى أحد عناصر العملية السياسية الداخلية المشتركة في بلدانهم.

لعل أفضل ما تستطيع الإدارة الأمريكية، وحلفاؤها الأوروبيون الرئيسيون، أن يفعلوه في ظل مثل هذه الظروف هو تعظيم تبادل المعلومات عن سياساتهم حول تركيا. يتعين على جميع الأطراف أن يحسّنوا آليات التشاور القائمة من أجل الوصول إلى فهم مشترك لأفضل أساليب التعامل مع أنقرة وإقرار نوع من تقسيم العمل لإبقاء تركيا داخل الحظيرة الغربية. لا بد لمن هم في واشنطن من جهة والأوروبيين من الجهة المقابلة أن يتبعوا، عندما يكون الأمر ملائماً وضرورياً، بالطبع، سياسة مشتركة.

وعند النظر إليها من أنقرة، فإن الصورة تبدو مشابهة. فرفع مستوى العلاقات التركية ـ الأمريكية يعني تجديد وصَقْل جزء بالغ الأهمية من السياسة الخارجية التركية. فمن شأن اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي أن يعني مبادلة السياسة الخارجية التركية السيادية بعملية سياسية مشتركة يكون فيها النفوذ التركي على المحصلة محدوداً في الغالب. أما العلاقة التركية ـ الأمريكية المحددة، في المقام الأول، بالحاجات السياسية الثنائية واعتبارات التحالف، فسوف تصبح، إلى حدود معينة، جزءاً من العلاقة الأوروبية ـ الأمريكية سيتعين على تركيا في ظلها أن تضحي ببعض مصالحها القومية على مذبح الأهداف المشتركة لسياسة الاتحاد الأوروبي تُجاه واشنطن، سيفضي، على المدى الأطول، إلى التأثير على دور تركيا كحليف استراتيجي خاص يضطلع بدور إيجابي في تحقيق المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

لا تستطيع واشنطن أن تفعل شيئاً ذا شأن على صعيد تحسين علاقتها الاستراتيجية الثنائية مع تركيا، وهي علاقة متينة جداً أساساً. قد يكون بعض الاختزال الإضافي للحواجز التجارية أمام بعض المنتجات الحساسة مثل

المنسوجات أمراً وارداً. إلاّ أن منطقة التجارة الحرة الأمريكية ـ التركية لا تبدو واعدة كثيراً نظراً لاتساع البعد الجغرافي بين الشريكين. ومع ذلك، فإن الشيمة السياسية الرمزية لمثل هذه الخطوة من شأنها أن تكون عظيمة وهائلة. أما زيادة الاستثمارات الأجنبية الأمريكية المباشرة في تركيا فلا تشغل واشنطن بمقدار ما تشغل السلطات التركية التي هي بحاجة إلى إيجاد الاستقرار السياسي في سبيل اجتذاب المزيد من المستثمرين.

قد لا يكون توسيع دائرة الالتزام السياسي الأمريكي بدعم خط أنابيب باكو ـ جيحان ممكناً على صعيدي تأمين موافقة القادة السياسيين في القفقاس من جهة، أو تأييد المخاوف التركية المتعلقة بمخاطر مضاعفة حركة مرور ناقلات النفط عبر المضائق التركية من جهة ثانية. غير أن التزاماً مالياً أقوى يمكن أن يكون وارداً في سبيل تحسين الجدوى الاقتصادية للمشروع. ومثل هذه المبادرة ستكون متوقفة على التصميم السياسي الأمريكي على تحقيق ممر الطاقة العابر من الشرق إلى الغرب في حوض بحر قزوين. غير أن من شأن السعي للوقوف في وجه قوى السوق، مهما كان الثمن، ألاّ يكون تصرفاً حكيماً على المدى الأطول، في ظل اقتصاد عولمي دائب على الاتساع.

تبدي الولايات المتحدة دعماً ذا شأن للمصالح التركية، خصوصاً في البلقان ومنطقة البحر الأسود، حيث تشجع على تشكيل قوة حفظ سلام دولية تابعة لبلدان البلقان، وتؤيد الالتزام التركي بتنفيذ اتفاقية مدينة دايتون في البوسنة ـ الهرسك، وببرنامج التدريب والتجهيز الخاص بالجيش البوسني. وتقوم واشنطن أيضاً، بتشجيع المبادرات التركية في الدول المستقلة حديثاً بآسيا الوسطى، على الرغم من أن المرء يستطيع أن يتصور تعاوناً أمريكياً ـ تركياً أفضل في دعم برامج هادفة إلى تحقيق عملية التحول الاقتصادي والسياسي الجارية في هذه البلدان.

تبدو الصلات السياسية الأمريكية ـ التركية الأوثق وذات المستوى الأعلى

ضرورية على صعيد السياسات الخاصة بالعراق. يبدو أن التحركات الأمريكية، على صعيد التطورات الجارية في المنطقة الكردية العراقية، لم تَلْقَ ما يكفي من التوضيح أمام أنقرة. قد يكون حوار رفيع المستوى أكثر تكثيفاً وتركيزاً، حول نوايا السياسة الأمريكية ذات الأمد الطويل تُجاه العراق بصورة عامة والمنطقة الكردية خصوصاً، مفيداً في مجال تهدئة المخاوف التركية. غير أن تفهم المبادرات الأمريكية من الجانب التركي سيبقى، بصرف النظر عن جميع الجهود المبذولة لشرح سياسة واشنطن، محدوداً طوال بقاء موقف تركيا الخاص من المسألة الكردية، خصوصاً جملة الشكوك التي لا أساس لها حول وجود نوايا شريرة لدى القوى الأجنبية تستهدف وحدة الأراضي التركية، دون تغيير. غير أن مثل هذه المنغِّصات، التي يعاني منها التواصل السياسي الأمريكي ـ التركي، لن تقود، في الظروف الاعتيادية، إلى إضعاف دعم أنقرة لمجمل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

تبقى العلاقات العسكرية الأمريكية ـ التركية محصورة، في المقام الأول، بواردات الأسلحة التركية وقاعدة الناتو الجوية في إنجرليك، حيث تتموضع قوات عملية العين الساهرة الشمالية. وواردات الأسلحة مع الدعم الأمريكي لعملية تحديث القوات المسلحة التركية، هما من القضايا الحساسة بسبب الخريطة الأمنية المعقدة للمنطقة. تواجه تركيا بعض التهديد الصادر عن جيرانها الذين تعاني علاقاتها معهم من بعض التوتر، جهتي الشرق وجنوب الشرق. وثمّة على الدوام جَمْر الصراع مع اليونان القابع تحت الرماد، ذلك الصراع الذي لا يكون تزايد حدته، على الإطلاق، متفقاً مع المصالح الأمريكية أو الغربية. قد يشي التهديد الآتي من الجهة الجنوبية ـ الشرقية بوجود حاجة إلى تحسين ورفع القدرات العسكرية التركية، أما الصراع مع اليونان فلا بد له من أن يستدعي، وبقوة، قَدْراً جوهرياً من نزع السلاح والرقابة على التسلح. يتعين على السياسة الأمريكية في مجال المساعدات العسكرية وتوريدات الأسلحة أن

تصرف النظر عن مبدأ المساواة بين أنقرة وأثينا وتشجع، بدلاً من ذلك، على مراقبة التسلح عن طريق الاهتمام بتقليص التوريدات إلى الطرفين كليهما. لا بد لأمريكا، قبل كل شيء، من أن تسعى إلى أن تنأى بنفسها عن دسائس (اللوبيات) مجموعات الضغط العرقية (الإثنية) وألاعيبها في الكونغرس.

ما زالت تركيا ناقصة التجهيز على صعيد الدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذوات المدى المتوسط والبعيد. والوضع العسكري الفعلي والمتصور لبعض الدول الإقليمية المجاورة يجعل من الأمر مصدر قلق حقيقي بالنسبة إلى المخططين العسكريين في أنقرة. وعلى هذا الصعيد من شأن تسليم منظومات باتريوت الأمريكية المضادة للصواريخ أن يلقى الترحيب. أما رغبة الجيش في إنجاز عملية تحديث واسعة في دباباته القتالية الرئيسية، مع زيادة كبيرة في عدد المروحيات الهجومية، فلا يمكن اعتبارها ذات منطق دفاعي محض. فمن شأن هذه التدابير أن تؤدي أيضاً إلى رفع القدرة الهجومية لتركيا إلى حد كبير، وخصوصاً لدى تضافرها مع إدخال تحسينات شاملة على قابليات القيادة والتحكُّم.

لا بد للسياسة الأمريكية، في مجال توريد الأسلحة وتقديم المساعدات العسكرية، من أن تأخذ في الاعتبار الجدي جملة هذه الأهداف المتضاربة. يتعيَّن على واشنطن أن تعزز قدرات تركيا الدفاعية عند الضرورة دون المساهمة في رفع مستوى قدراتها الهجومية. يجب عليها أن تسعى إلى تحقيق نوع من الفهم المشترك لهذه الأمور مع شركائها الأوروبيين في الناتو ومع الحكومة الإسرائيلية. فالتوازن العسكري الإقليمي لا يسمح بتمكين تركيا من رفع مستوى قدراتها العسكرية على جميع الأصعدة.

لو أمكن حل الصراع مع اليونان بدلاً من مجرد إدارته المؤقتة، لأصبح ارتباط تركيا بالتحالف الغربي أقوى بما لا يقاس. فالمصالحة مع اليونان من شأنها أن تزيح العقبة الكبرى التي تعترض سبيل وصول تركيا إلى الاتحاد

الأوروبي. ينبغي على إدارة الولايات المتحدة أن تستمر في بذل محاولاتها الرامية إلى تحقيق تفاهم دائم بين اليونان وتركيا، ويجب عليها، في هذا السبيل، أن تسعى إلى اعتماد استراتيجية مشتركة مع حلفائها الرئيسيين في أوروبا.

يتعيَّن على الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، عدا عن اتخاذ إجراءات بناء ثقة بين أثينا وأنقرة ثنائياً أو في إطار الناتو، تطوير أفكار وخطط حول محاولات أكثر جدية يمكن للفريقين المتخاصمين أن يبادرا إلى بذلها لإظهار مدى استعدادهما للمصالحة الحقيقية. فمن شأن قيام تركيا بإلغاء ما يعرف بجيش بحر إيجة، مثلاً، مبادلته بإقدام اليونان على تقديم تنازلات حول مدى عمق مياهها الإقليمية. يمكن إقناع النُّخَب السياسية في البلدين بأن مصالحهما العليا في المدى الطويل تستلزم التوصل إلى إحداث تغيير عميق في المواقف العامة المعلنة للملأ من الصراع على بحر إيجة. ونظراً لوجود قيود جدية على قدرة الحكومات الأوروبية على المناورة السياسية بسبب كون اليونان عضواً في الاتحاد الأوروبي، ستبقى مهمة الاضطلاع بالدور القيادي والريادي في مثل هذه الشؤون السياسية محصورة، على الدوام، بواشنطن.

حتى بعد تحقيق النجاح في نقل صواريخ (إس ـ 300) إلى كريت، يتعيَّن على أمريكا أن تستمر في العمل من أجل تحقيق سلام دائم في قبرص. وإلاَّ فإن المجابهة الخطرة التي حدثت أوائل سنة 1997م، حين قام القبارصة اليونانيون بالإعلان عن اعتزامهم الحصول على الصواريخ سوف تتكرر. لقد أظهرت التجربة أن الاقتراح المتداول المتعلق بحل المشكلة لا يعد إلاَّ بالقليل من النجاح. فإعادة توحيد الجزيرة، تحت أية صيغة، لا تبدو واردة أو محتملة، لأن الآراء المختلفة عن قبرص الموحدة السائدة على جانبي الخط الأخضر، غير قابلة للتوفيق. لقد أدى التقسيم الذي فرضته الأمم المتحدة، بدعم قوي من الوجود العسكري التركي في الشمال، إلى تعايش، يكاد أن

يكون سلمياً، بين الطائفتين المتخاصمتين. ومن شأن ذلك أن يشي بأن أي حل أكثر دواماً للمشكلة القبرصية، يجب السعي إليه عبر الحفاظ على الفصل القائم.

على أمريكا أن تحاول الاهتداء إلى طرق تمكّنها من ترسيخ الفصل في الوقت الحالي بدلاً من السعي إلى دفع عجلة التقارب الذي لا يريده أي من الطرفين. أما مناقشة إمكانية إعادة التوحيد، فيجب أن تُترك إلى أن تكون كل من الطائفتين قد توفرت لها فرصة الاستقرار في الجزء العائد إليها من الجزيرة دون التعرض لأي تهديد جراء مطالب سياسية، أو إقليمية، من جانب الطائفة الأخرى. وفي ظل مثل هذه الظروف، يصبح الاتحاد الأوروبي قادراً على تعجيل عملية قبول جمهورية قبرص (اليونانية) إذا ما بات واضحاً أن ذلك لن ينطوي على أية مطالبة يونانية بالجزء التركي من الجزيرة. وهكذا، فإن إضفاء الصفة الرسمية على الأمر الواقع، سيؤدي إلى تلبية توقعات القبارصة اليونانيين، المتمثلة بالالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي دون الحيلولة الأبدية، ودون أي تغيير لاحق إذا كانت رغبة الشعبين المتمتعين بالسيادة في القطاعين كليهما كذلك.

حسب أقوى الاحتمالات، من شأن مثل هذا الحل أن يزيد من حدة التوتر في العلاقة اليونانية ـ التركية بسبب الإحباط السياسي اليوناني. من المهم، لذلك، أن تتخذ أنقرة موقفاً أكثر مرونة من حل الخلافات حول الحدود الوطنية في عمق بحر إيجة. سوف يتعين على تركيا أن تسلم بأن معاهدة لوزان لم تعطها نصف قاع البحر، وبأن الاتفاقيات الدولية المقبولة عموماً أيضاً تؤيد بعض المطالب اليونانية. يجب على واشنطن وحلفائها الأوروبيين إقناع القادة الأتراك بأن عليهم أن يكونوا أكثر استعداداً للتصالح مع أثينا إذا كانوا يريدون تسوية القضية القبرصية وفقاً لمصلحتهم. فاللجوء التركي المتكرر للتهديد بالحرب لا يمكن قبوله سلوكاً متمدناً بين الحلفاء.

لعل الضرورة الأكثر حسماً من أجل إرساء تركيا بثبات في دائرة الغرب، هي ضمها إلى الصرح السياسي الناشىء في أوروبا. فعضوية الاتحاد الأوروبي، وعملية الانضواء تحت مظلة الأمن الأوروبي، تنطويان على أهمية بالغة. من شأن ربط تركيا ربطاً متيناً بنظام أوروبا السياسي الجديد، أن يشكل مساهمة كبرى في الأمن المستقبلي لهذه القارة. ستكون المشكلات التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي ـ الشرقي إذا كانت تركيا في صفه بدلاً من أن تكون متروكة وشأنها في منطقة شديدة الاضطراب. ومن شأن إشاعة الاستقرار في تركيا عبر ضمها إلى الصرح الأوروبي أن يؤدي أيضاً إلى تحسين استقرار أوروبا[3].

لا تمر مثل هذه الآراء دون معارضة في أوروبا. ثمّة أصوات تنكر، ببساطة، على تركيا صفتها الأوروبية، صدى لموقف تتخذه بعض الدوائر السياسية المحافظة ويتقاطع، للمفارقة الساخرة، مع معارضة إسلاميي تركيا لإلحاق البلاد بالاتحاد الأوروبي[4]. وهناك موقف آخر يزعم أن من شأن عضوية تركيا أن تشكّل عبئاً ثقيلاً على كاهل الاتحاد الأوروبي مما يستدعي إرجاءها إلى مستقبل مجهول. يقال، خصوصاً، إن هواجس أوروبا الأمنية ستتسع لتصبح شاملة لميادين ليست ذات أهمية مباشرة على صعيد السياسة الأمنية بالنسبة إلى أوروبا، مثل النزاع المائي بين تركيا وجيرانها[5].

بصرف النظر عن مثل هذه النقاشات، أوضح الاتحاد الأوروبي، منذ اجتماع اللوكسمبورغ، أن انضمام تركيا مقبول بوصفه إمكانية واقعية إذا كان البلد مستعداً لتلبية جملة الشروط التي رسخها اجتماع كوبنهاغن للمجلس الأوروبي في سنة 1993م، لعضوية ديمقراطيات أوروبا الوسطى والشرقية. أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي عرض على تركيا برنامجاً شاملاً، مفتوحاً، ـ متفهماً لجميع الأمور ـ وقابلاً للتكيف، للتعاون في سبيل تحقيق عضوية تركيا، «الاستراتيجية الأوروبية». غير أن الاتحاد لم يكن مستعداً لـ، أو قادراً

على، إعادة النظر في قراره القاضي باستبعاد تركيا من مجموعة الأحد عشر بلداً التي عرفت باسم «مجموعة البلدان المرشحة» والتي بادر الاتحاد معها إمّا إلى مباشرة مفاوضات القبول في ربيع سنة 1998م، أو إلى إعلان الاستعداد لفتح باب التفاوض في المستقبل. أما بالنسبة إلى تركيا، فإن مثل هذا الإعلان الرسمي غير موجود.

لعل أقوى الاحتمالات هو أن سبب مثل هذا العزوف كامن في جملة الظروف السياسية التي تميّز الوضع التركي عن أوضاع الأعضاء المحتملين الآخرين، تلك الظروف المتمثلة، مثلاً، بالصراع مع اليونان، بما فيه المشكلة القبرصية، والنواقص التي تعاني منها الديمقراطية التركية، خصوصاً فيما يتعلق بالأكراد. من الممكن رؤية المجموعة الأولى عقبات موضوعية على طريق العضوية، لأن ممارسة (الفيتو) حق النقض اليوناني على مثل هذه العضوية، نظراً لضرورة موافقة جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإجماع على قبول أية دولة جديدة، تبقى متوقعة طوال بقاء النزاع اليوناني ـ التركي مستمراً. وقد اتضح مدى صعوبة التغلب على مقاومة اليونان لأي تحسين في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا للرئيس كلنتون قبل اجتماع المجلس الأوروبي في كارديف في شهر حزيران/ يونيو سنة 1998م، حين حاول، عبثاً، إقناع رئيس الوزراء اليوناني كوستنتاس سيميتس بتأييد اقتراح بريطاني يقضي بتمكين تركيا من الاندماج لاحقاً بالاتحاد الأوروبي[6]. أما القضية الكردية، فما لبثت أن احتلّت مكاناً بارزاً جداً في مجمل الحكاية، بسبب إصرار البرلمان الأوروبي على إبرازها، وهو إصرار ناجم عن الضغط السياسي الذي تمارسه الجماعات الكردية مع المتعاطفين معها في مختلف المنافي الأوروبية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويشكّل التوصل إلى حل لهذه المشكلة خطوة حاسمة، لأن أي توسيع للاتحاد الأوروبي، لا يصبح ممكناً، دون الموافقة النهائية للبرلمان.

لقد أوضحت تركيا صراحة أنها لا تريد الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي على أساس شروط بروكسل. فأنقرة تعتبر الشروط، فيما يخص المسألة الكردية والعلاقات مع اليونان، بما فيها القضية القبرصية، فرضاً غير عادل لشروط مسبقة خاصة ليست مفروضة على أي بلدان مرشحة أخرى بطريقة مماثلة. ليست تركيا مستعدة للتضحية بمواقف عزيزة على الكرامة القومية كرمى لعين عضوية الاتحاد الأوروبي. وكما جاء في بيان الحكومة السابعة والخمسين فإن:

> عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي هي حقها المستمد من التاريخ والجغرافيا والمعاهدات الدولية. سنسعى إلى تحقيق هدف تركيا المتمثل بالعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي بحقوق ومكانة متكافئة مع حقوق ومكانة الدول الأخرى الأعضاء. سوف تحتل تركيا مكانها المشروع في عملية الاندماج الجارية في أوروبا، وسوف تتابع، وهي تفعل هذا، حماية حقوقها ومصالحها القومية والوطنية، بكثير من الحرص واليقظة. وسنبقى، على هذا الصعيد، حريصين على رصد واستغلال جميع الفرص والتطورات التي من شأنها أن تعزز علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي. ستتخذ تركيا موقفاً ثابتاً يستهدف التمتع بالنِّدِّيَّةِ والمساواة الكاملتين في سائر المؤسسات والتشكيلات السياسية والاقتصادية الأوروبية والعابرة للأطلسي، فضلاً عن تلك المتعلقة بالأمن والدفاع[7][*].

إذا بقيت الظروف السياسية في أكثر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على حالها، فإن بلوغ الاندماج سيكون صعباً ما لم يتم تقديم بعض التنازلات السياسية التركية الرئيسية التي لا تبدو حكومة أجويد الائتلافية التي تضم ثلاثة أحزاب مستعدة لتقديمها، كما أن الجمهور التركي ليس معداً إعداداً مناسباً

(*) برنامج الحكومة السابعة والخمسين كما جاء في البيان الذي تلاه رئيس الوزراء بولنت أجويد أمام مجلس البرلمان في الرابع من حزيران/ يونيو سنة 1999م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

لقبولها. فطوال بقاء تركيا مقتنعة بأن عضويتها ليست إلاّ مسألة استعادة لـ«حق» من حقوقها، ستظل أنقرة تواجه مصاعب ومشكلات في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، في حين لن تكون بروكسل قادرة على تغيير موقفها من شروط أي قبول لاحق لتركيا في عضوية المنظمة.

حتى إذا أبدت الدول الأعضاء الأربع عشرة استعداداً للتساهل، فإن المقاومة اليونانية المستمرة ستكون كافية لإبقاء الوضع على حاله في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. أما مدى صلابة اليونان في موقفها فيمكن استخلاصه من مقاومة أثينا العنيدة حتى لأية مبادرة من جانب الاتحاد الأوروبي على صعيد فك طوق الأسر عن بعض الأموال التي استحقّتها تركيا وفقاً لاتفاقية الوحدة الجمركية. تقول أقوى الاحتمالات إن عضوية تركيا لن تتحقّق في المستقبل المنظور لأن أنقرة، من جانبها، عاجزة عن تغيير موقفها بسبب الموجة القومية المتشدّدة السائدة في سياستها.

ستبقى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا محكومة بالمزيد من التدهور في غياب أية فرصة لعضوية الاتحاد في المستقبل القريب، بل وغياب حتى أي التزام أوروبي بإطلاق مفاوضات القبول، مع استمرار الصراع اليوناني ـ التركي، ودونما أمل ذي شأن بحل النزاع القبرصي. وفي ظل مثل هذه الظروف يتعيَّن على الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فعل كل ما هو ممكن للحفاظ على الروابط الموجودة مع تركيا. يجب على هذه الأطراف أن تسعى إلى تعزيز الوحدة الجمركية وتوسيعها إلى الحدود القصوى. لا بد للمفوضية الأوروبية من توسيع نطاق أجهزتها المسؤولة عن التعامل مع تركيا لضمان تيسير عمل المؤسسات والإجراءات المقترحة. يتعين على العلاقات الأوروبية ـ التركية، في إطار الحدود الضيقة نسبياً للوحدة الجمركية، أن تصبح مألوفة واعتيادية بالنسبة إلى الطرفين بأقصى سرعة ممكنة. أضف إلى ذلك أن من واجب المفوضية الأوروبية وبعض الدول الأعضاء المهمة أن تتابع جهودها الرامية إلى

اكتشاف طرق الالتفاف على مقاومة اليونان لتطبيق التعاون المالي في إطار الوحدة الجمركية.

على كل من ألمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا أن تأخذ في اعتبارها مسألة مكان تركيا داخل الإطار المتطور للسياسة الأمنية في أوروبا. فمن غير الجائز إزاحة تركيا إلى هامش التنظيم الأمني لأوروبا، كما لا يجوز ترك المسألة كلياً للتحالف الأطلسي، خصوصاً إذا كانت أية عضوية في الاتحاد الأوروبي غير محتملة بصورة مباشرة. لا ينبغي إكمال استبعاد أنقرة التدريجي المنتظر على الصعيد السياسي عن باقي أوروبا بإزاحة تدريجية موازية عن المساعي الأوروبية المشتركة على صعيد السياسة الأمنية.

ثمّة قوى تشكّل عائقاً أمام أية قطيعة سريعة وكاملة بين تركيا وأوروبا. ليست هذه القوى، بالدرجة الأولى، سوى حصيلة الروابط القوية القائمة بين الطرفين على جميع مستويات العلاقة التي تربطهما. أضف إلى ذلك أن تطوير أي بديل لتوجهها الغربي لن يكون سهلاً بالنسبة إلى تركيا. ومما يؤكّد هذه الحقيقة أن جملة المحاولات التي بذلها إيربكان في سبيل ترسيخ نوع معين من السياسة الخارجية الإسلامية باءت بالفشل. ثمّة دليل آخر على وجود صعوبات أمام الاهتداء إلى أي بديل مُقْنِع، على صعيد التخطيط للسياستين الأمنية والخارجية، ألا وهو استمرار المساعي التركية الهادفة إلى الحصول على صفة المرشح من الاتحاد الأوروبي على الرغم من السلسلة الطويلة من أشكال الصد والرفض التي عانت منها. حتى بالنسبة إلى أولئك السياسيين الأتراك الذين لا تشكّل عضوية الاتحاد الأوروبي كابوساً وهاجساً دائماً برأيهم، كما قال وزير الخارجية إسماعيل جيم، لا يفكّرون بأية قطيعة كاملة وجذرية مع أوروبا.

هناك، إذن، أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن تركيا سوف تبقى في الحظيرة الغربية، ولكن ربما على أُسس تختلف عن تلك التي ظلت قائمة على امتداد السنوات الخمس والأربعين الماضية. سيكون التكيفُ مع هذا الوضع

واجب صانعي القرار السياسي الأمريكيين والأوروبيين. قد تكون عملية التكيُّف بالنسبة إلى واشنطن أيسر لأن القيادة التركية ستسعى إلى إقامة روابط أوثق مع الولايات المتحدة، رداً على نوع من الانسحاب المتزايد من أوروبا. سيتعيَّن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت أمريكا ستتمكن من الارتقاء إلى مستوى هذه التوقعات. أما بالنسبة إلى الأوروبيين، فإن المهمة الرئيسة ستظل متمثلة بتحاشي التوترات والضغوط غير الضرورية في علاقاتهم المتغيرة مع تركيا. لا بد من رعاية الروابط القائمة، مع الحرص على عدم إضاعة أية فرصة مناسبة لتحسين العلاقات. قد يفضي قَدْر أكبر من التمايز في عملية الاتحاد الأوروبي الاندماجية بعد الجولة الثانية من التوسيع إلى توفير فرص جديدة لتقريب تركيا متغيرة من اتحاد أوروبي قد تغيَّر.

الهوامش

المقدمة

1. *A National Security Strategy for a New Century* (White House, May 1997), p. 22.

2. "Declaration of the European Union Presidency on Customs Union with Turkey," *Agence Europe*, Document 1924 (Brussels, February 28, 1995), p. 2.

3. See, for instance, Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, with Paul B. Henze and J. F. Brown, *Turkey's New Geopolitics: from the Balkans to Western China* (Westview Press, 1993); and Kemal Kirişçi, "The End of the Cold War and Changes in Turkish Foreign Policy Behavior," *Foreign Policy* (Ankara), vol. 17 (1993), pp. 1–43.

4. Remarks of Graham E. Fuller at a roundtable in Istanbul in May 1997; see *At the Crossroads of Geo-politics: Turkey in a Changing Political Environment* (Hamburg: Körber-Stiftung, 1997), p. 32. (Minutes of the 109th Bergedorfer Gesprächskreis, Istanbul, May 24–25, 1997.)

الجزء الأول

1. It should be noted that the term Kemalism is not of Turkish origin but has been invented by foreign analysts of modern Turkey. The Turkish equivalent that has been introduced accordingly is *Atatürkçülük*.

2. The Kemalist principles of republicanism, populism, laicism or secularism, nationalism, etatism, and revolutionism or reformism, after their codification by the Republican Peoples Party in the early 1930s, were symbolized by arrows to demonstrate their forward-oriented power. In 1937 these principles were incorporated into Turkey's constitution. See Udo Steinbach, *Die Türkei im 20. Jahrhundert. Schwieriger Partner Europas* (Bergisch Gladbach: Gustav Lübbe Verlag, 1996), pp. 139–44.

3. See, for instance, M. Hakan Yavuz, "Search for a New Social Contract in Turkey: Fethullah Gülen, the Virtue Party and the Kurds," *SAIS Review*, vol. 19 (Winter-Spring 1999), pp. 114–43.

الفصل الأول

1. On Mustafa Kemal's revolution see Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2d ed. (Oxford University Press, 1968), pp. 323–487.

2. Binnaz Toprak, "The Religious Right," in Irvin C. Schick and Ertuğrul A. Tonak, eds., *Turkey in Transition: New Perspectives* (Oxford University Press, 1987), p. 224.

3. Lewis, *Emergence of Modern Turkey*, pp. 262–79.

4. Turhan Feyzioğlu, "Atatürk's Rational, Scientific and Realistic Approach to the Modernization of Turkey," in Turhan Feyzioğlu, ed., *Atatürk's Way* (Istanbul: Otomarsan, 1982), pp. 1–74.

5. For an example of this interpretation by one of the ideologues of Kemalist tradition see Enver Ziya Karal, "The Principles of Kemalism," in Ali Kazancıgil and Ergun Özbudun, eds., *Atatürk: Founder of a Modern State* (London: C. Hurst, 1981), pp. 11–35.

6. Binnaz Toprak, "Civil Society in Turkey," in Augustus Richard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, vol. 2 (E. J. Brill, 1996), p. 107. In this sense populism is a reflection of the Islamic idea of *umma*, but it also shares some commonality with the organic ideas of society developed by the fascist ideologies of the time. It does, however, carry a democratic connotation by alluding to the will of the people as the basis of the republican regime.

7. Ayşe Kadıoğlu, "The Paradox of Turkish Nationalism and the Construction of Official Identity," *Middle Eastern Studies*, vol. 32 (April 1996), pp. 177–93.

8. Christian Rumpf, *Das türkische Verfassungssystem* (Wiesbaden: Harrassowitz Verlag, 1996), p. 101.

9. The Turkish idea *lâiklik* can be translated as either *laicism* or *secularism*. In the European context laicism means the strict separation of state and church(es), whereas secularism means the result of the vanishing of religious elements, norms, and rites from society. This distinction is difficult to apply to Sunni Muslim societies because of the lack of established institutions of religion, that is Islamic "churches". For Turkey, the term secularism is normally applied to designate the special Kemalist way of separating politics (state) and religion (Islam). For the special meaning of the term as applied to Turkish circumstances see Rumpf, *Das türkische Verfassungssystem*, pp. 105–13.

10. The other two principles of Kemalism, etatism and revolutionism or reformism, have been of minor importance, although the first served to justify strong state intervention into economic policy. The second, in Turkish *inkılâpcılık*, is meant to indicate the moving character of the Kemalist revolution that never can be regarded as completed; the principle never became instrumental for Kemalist politics.

11. Erik J. Zürcher, *Turkey: A Modern History* (New York: I. B. Tauris, 1994), pp. 173–83; and Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey* (Routledge, 1993), pp. 57–59.

12. Lewis, *Emergence of Modern Turkey*, p. 270.

13. Ministry of Education, *A Speech Delivered by Mustafa Kemal Atatürk 1927* Ankara: Başbakanlık Basımevi, 1981).

14. Metin Heper, *The State Tradition in Turkey* (Beverley: Eothen Press, 1985).

15. Şerif Mardin, "Center-Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?" *Daedalus*, vol. 102 (Winter 1973), pp. 169–90.

16. Rumpf, *Das türkische Verfassungssystem*, pp. 100–13.

17. "Turkish Hearths Open Center in Balgat," *Turkish Daily News Electronic Edition*, July 21, 1997 (www.turkishdailynews.com [August 1999]).

الفصل الثاني

1. Cem Behar, "Recent Trends in Turkey's Population," in Çiğdem Balım and others, eds., *Turkey: Political, Social and Economic Challenges in the 1990s* (E. J. Brill, 1995), pp. 97–106, especially pp. 97–98.

2. Behar, "Recent Trends," p. 98.

3. For more information on Turkey's "successor generation" see Istanbul Mulkiyeliler Foundation Social Research Center, *Turkish Youth 98: The Silent Majority Highlighted* (Ankara: Konrad Adenauer Foundation, 1999).

4. William Hale, *The Political and Economic Development of Modern Turkey* (St. Martin's, 1981), pp. 86–253.

5. Saadet Oruç, "Ankara Rushes to Meet Its Growing Energy Need," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 16, 1997 (www.turkishdailynews.com [August 1999]).

6. Anne O. Krueger and Okan H. Aktan, *Swimming against the Tide: Turkish Trade Reform in the 1980s* (San Francisco: ICS Press, 1992), pp. 34–39, give a concise overview of the various policy measures taken in that period. For a more elaborate analysis see Subidey Togan and V. N. Balasubramanyam, eds., *The Economy of Turkey since Liberalization* (St. Martin's, 1996).

7. See the interview with Tosun Terzioğlu, president of the Scientific and Technical Research Council of Turkey (TÜBİTAK), "On Anatolian Tigers with TÜBİTAK President Tosun Terzioğlu," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 12, 1997.

8. Ziya Öniş, "The State and Economic Development in Contemporary Turkey: Etatism to Neoliberalism and Beyond," in Vojtech Mastny and R. Craig Nation, eds., *Turkey between East and West: New Challenges for a Rising Regional Power* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1996), p. 173.

9. *OECD Economic Surveys, 1991–1992: Turkey* (Paris: OECD, 1992), p. 111.

10. "Building a Concensus for Structural Reform," *OECD Economic Surveys, 1996–97: Turkey* (Paris: OECD, 1997), pp. 48–63.

11. "Year Ends in the Middle of a Crisis," *Briefing* 1224, December 28, 1998, pp. 32–33.

12. Ziya Öniş, "The Political Economy of Export-Oriented Industrialization in Turkey," in Balım and others, eds., *Turkey: Political, Social, and Economic Changes*, pp. 117–29; and Öniş, "State and Economic Development," pp. 162–73.

13. Since November 1987, when Turgut Özal called early elections because of a lost public referendum that brought back into politics all political leaders who had been banned from political activity after the 1980 military coup, Turkey has experienced

eleven governments, six of them fairly weak coalition governments and three minority governments.

14. "Inflation Steals almost 30 Percent of Buying Power in Turkey," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 3, 1997.

15. *OECD Economic Surveys, 1996–97: Turkey*, pp. 49–52.

16. Michael Matting, "Nicht einmal ein Stück Brot," *Die Zeit*, September 26, 1997, p. 34; and "7.5 Million Living on the Edge of Starvation in Turkey," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 14, 1998.

17. Neslihan Öztürk and Metin Demirsar, "Turkey's SSK Hospitals Teeter on the Verge of Collapse," *Turkish Daily News Electronic Edition*, August 15, 1997; and "SSK Deficit to Reach $25.5 Billion in 2025," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 21, 1999.

18. According to news reports, in the 1990s unstructred development of state agencies created considerable disorder in the public sector with various agencies often having almost identical responsibilities in economic affairs, creating many problems for private entities. "Disorder in the Public Sector Increases," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 21, 1998.

19. "Peaceful Civil Disobedience Proves Frightening to Regime," *Briefing* 1131, February 24, 1997, pp. 6–7.

20. "The Susurluk Incident," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 7, 1997.

21. Binnaz Toprak, "Civil Society in Turkey," in Augustus Richard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, vol. 2 (E. J. Brill, 1996), p. 117.

22. M. Akif Beki, "Non-Governmental Organizations Awake to the New Century," *Turkish Daily News Electronic Edition*, July 22, 1996.

23. Heidi Wedel, "Ansätze einer Zivilgesellschaft in der Türkischen Republik—Träger der Demokratisierung oder neue Eliteorganisation?" in Ferhad Ibrahim and Heidi Wedel, eds., *Probleme der Zivilgesellschaft im Vorderen Orient* (Opladen: Leske and Budrich, 1995), pp. 113–34.

24. Jilian Schwedler, "Introduction: Civil Society and the Study of Middle East Politics," in Jilian Schwedler, ed., *Towards Civil Society in the Middle East? A Primer* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1995), pp. 3–7.

25. Gülistan Gürbey, "Politische und rechtliche Hindernisse auf dem Weg der Herausbildung einer Zivilgesellschaft in der Türkei," in Ibrahim and Wedel, eds., *Probleme der Zivilgesellschaft*, pp. 95–111.

26. For an example see *1994 Turkey Human Rights Report* (Ankara: Human Rights Foundation of Turkey, 1995).

27. As investigations by parliament's Human Rights Commission have shown, there is evidence of the continuation of systematic torture in some police departments and prisons in the southeastern provinces. See, Mustafa Erdoğan, "Systematic Torture Is Evident . . ." *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 3, 1998.

28. See *Briefing* 1188–92, April 20–May 18, 1998, for the events surrounding the capture of Şemdin Sakık, former second in command of the PKK and the repercussions of his leaked allegations on Turkey's internal and external situation.

29. See especially the annual *Country Reports on Human Rights Practices* published by the Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor of the U.S. Department of State (www.state.gov/www/global/human_rights/hrp_reports_mainhp.html [July 1999]); and

Human Rights Watch, *World Report* (www.hrw.org/worldreport99/europe/turkey.html [July 1999]).

30. Erdinç Ergenç, "Equation of Environment and Energy," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 3, 1996.

31. Raşit Gürdilek, "Stepping across the Threshold," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 30, 1997.

32. For instance, twenty years after its inception the huge Southeast Anatolian Project (GAP) that nears completion in a few years has now been included in the state's environmental measures with the signing of an environmental protocol in April 1998 by the state ministers responsible for the project and the environment; see *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 22, 1998.

33. "SOS Signals from the Environment," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 23, 1998; and Esra İdil, "Promising Efforts but Major Environmental Problems Persist," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 5, 1998.

34. Yeşim Arat, "Politics and Big Business: Janus-Faced Link to the State," in Metin Heper, ed., *Strong State and Economic Interest Groups: The Post-1980 Turkish Experience* (Walter de Gruyter, 1991), pp. 135–47.

35. Bülent Tanör, *Perspectives on Democratisation in Turkey* (Istanbul: TÜSİAD, January 1997).

36. "Ain't Gonna Work on Tansu's Farm No More," *Briefing* 1143, May 26, 1997, pp. 6–7.

37. Esra İdil, "An Outline of Television and Radio Broadcasting in Turkey," parts 1 and 2, *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 5 and 6, 1998.

38. See Günter Seufert, *Politischer Islam in der Türkei. Islamismus als symbolische Repräsentation einer sich modernisierenden muslimischen Gesellschaft* (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1997), pp. 142–48, 391–415.

39. Oya Baydar, ed., *Trade Unions in Turkey* (Istanbul: Friedrich Ebert Vakfi, 1997), pp. 132–43.

40. "RTUK after New Sanctions on Broadcasting Companies," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 13, 1998.

41. Nilüfer Göle, *The Forbidden Modern: Civilization and Veiling* (University of Michigan Press, 1996).

42. Sirin Tekeli, "Les Femmes, Vecteur de la Modernisation," in Stéphane Yerasimos, ed., *Les Turcs: Orient et Occident, Islam et Laïcité* (Paris: Éditions Autrement, 1994), pp. 138–57.

الفصل الثالث

1. On the military interventions of 1960, 1971, and 1980, see William Hale, *Turkish Politics and the Military* (Routledge, 1994), pp. 104–36, 175–93, and 231–56. Because the events of spring 1997 have not so far been analyzed comprehensively, one has to rely on press reports for the main facts.

2. Together with the new Party Law, the names of more than 700 politicians who were banned from politics were published in the *Official Gazette*; see *Briefing* 428, May 2, 1983, p. 13.

3. İlter Turan, "Political Parties and the Party System in Post-1983 Turkey," in Metin Heper and Ahmet Evin, eds., *State, Democracy and the Military: Turkey in the 1980s* (Walter de Gruyter, 1988), pp. 63–80, esp. pp. 73–75; and Heinz Kramer, *Das neue politische System der Türkei*, Working Paper AZ 2374 (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1983), pp. 52–62.

4. Üstun Ergüder, "The Motherland Party, 1983–1989," in Metin Heper and Jacob Landau, eds., *Political Parties and Democracy in Turkey* (I. B. Tauris, 1991), pp. 152–69.

5. Demirel felt personally deceived by Turgut Özal, whom he had entrusted with designing the fundamental economic policy reform program of January 1980 when Özal actively cooperated as deputy prime minister with the military after the September coup that brought Demirel's political career to a temporary halt. The actual party leaders, Mesut Yılmaz of ANAP and Tansu Çiller of DYP, are deeply divided over their desires for leading an eventually merged center-right party.

6. On the intervention of the military in the formation of a government after the 1995 elections see "Reasons for ANAP-RP Breakdown Questioned," *Briefing* 1081, March 4, 1996, pp. 3–5.

7. The Populist Party (Halkçı Parti, or HP) founded by the military merged with the Social Democracy Party (Sosyal Demokrasi Partisi, or SODEP) led by Erdal İnönü, the son of Atatürk's second man and successor Ismet Inönü, to form the Social Democratic Populist Party (Sosyal Demokrat Halkçı Parti, or SHP) in 1985. In 1995 this party merged with its revived rival, the (new) Republican People's Party of former SHP secretary general Deniz Baykal, who was the only rival to Ecevit in the Turkish center-left political camp until the defeat of the CHP in the 1999 elections.

8. Alan Makovsky, "Turkey's Nationalist Moment," *Policy Watch* 384, April 20, 1999.

9. For an account of the political crisis that led to the coup see Clement H. Dodd, *The Crisis of Turkish Democracy* (Beverley: Eothen Press, 1983); Mehmet Ali Birand, *The Generals' Coup in Turkey: An Inside Story of 12 September 1980*, trans. by M. A. Dikerdem (Washington: Brassey's Defense, 1987); and Lucille W. Pevsner, *Turkey's Political Crisis: Background, Perspectives, Prospects*, Washington Papers 110 (Washington: Center for Strategic and International Studies, 1984).

10. Ahmet Evin, "Demilitarization and Civilianization of the Regime," in M. Heper and A. Evin, eds., *Politics in the Third Turkish Republic* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1994), pp. 23–40.

11. A special case in point is the short-lived experience of the New Democracy Movement (Yeni Demokrasi Hareketi, or YDH) created by the young businessman Cem Boyner that gained a certain international prominence as a modern political force but proved unable to attract the electorate in the 1995 elections. For the programatic outlook of the party, see Cem Boyner, *Die Türkei am Scheideweg* (Stuttgart: Robert Bosch Stiftung, 1996).

12. Ersin Kalaycıoğlu, "Elections and Party Preferences in Turkey: Changes and Continuities in the 1990s," *Comparative Political Studies*, vol. 27 (October 1994), pp. 402–24.

13. Ersin Kalaycıoğlu, "The Logic of Contemporary Turkish Politics," *Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal*, vol. 1, no. 3 (September 1997) (www.biu.ac.il/SOC/besa/meria [July 1999]).

14. İlter Turan, "The Oligarchic Leadership of Turkish Political Parties: Origins, Evolution, Institutionalization and Consequences," Koç University Working Paper 1995/19, Istanbul, 1995.

15. However, the practice of luring away deputies from their original party by promising material or political rewards in order to change governments or undermine the stability of an adverse party had started much earlier. For instance, in 1978 Bülent Ecevit formed a majority government on the basis of twelve deputies who had defected from Süleyman Demirel's Justice Party. See Nicole Pope and Hugh Pope, *Turkey Unveiled: Atatürk and After* (London: John Murray, 1997), p. 133.

16. "Military: Won't Tolerate Moves Aimed at Eroding Image," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 21, 1998 (www.turkishdailynews.com [August 1999]).

17. "Attention Focused on Military Again," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 13, 1998; and Kemal Balcı, "Civilians vs. Military," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 19, 1998.

18. Stephen Kinzer, "The Battle for Secularism Moves to a Turkish Court," *International Herald Tribune*, April 6, 1998, p. 8.

19. For this purpose the military had declared in April 1997 a change in the country's national defense concept by giving priority to the national and territorial integrity and the domestic threat to the fundamentals of the republic—in other words, by putting on equal footing the fight against the separatist Kurdish PKK and Islamic fundamentalism. Hayri Birler, "Tolerating Fundamentalism: PKK Amounts to Republic's Suicide, Army Says," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 30, 1997.

20. İlter Turan, "The Military in Turkish Politics," *Mediterranean Politics*, vol. 2 (Autumn 1997), pp. 123–35.

21. İlnur Çevik, ". . . And the Military Breaks Its Silence," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 6, 1999. For the events that led to Yılmaz's resignation see William Hale, "In Deep Trouble," *World Today*, vol. 55 (January 1999), pp. 22–25.

22. Such criticism can be found, for instance, in the *Democracy Report* of TÜSİAD; see *Perspectives on Democratisation in Turkey* (Istanbul: Turkish Industrialists' and Businessmen's Association, 1997), pp. 87–90.

23. Turan, "Military in Turkish Politics," p. 135.

24. Metehan Demir, "Erbakan Signs $600 mn Israeli Deal to Modernize Turkish F-4s," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 6, 1996.

25. David Eshel and Selçük Emre, "Turkey, Israel to Cooperate in Missile Defence System," *Jane's Defence Weekly*, April 29, 1998, p. 3.

26. Gerd Höhler, "Panzer müssen nicht mehr rollen," *Frankfurter Rundschau*, April 27, 1998, p. 2.

27. Metehan Demir, "Military Bridges Foreign Policy Gap," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 11, 1998.

28. Christian Rumpf, *Das türkische Verfassungssystem* (Wiesbaden: Harrassowitz Verlag, 1996), p. 180.

29. "Freedom of Thought on Trial," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 5, 1998.

30. The procedures of these special criminal courts for civilians are run by military personnel. Rumpf, *Das türkische Verfassungssystem*, pp. 209ff and 264ff.

31. Rumpf, *Das türkische Verfassungssystem*, pp. 205–11, comes to the conclusion "that in such a system justice all too often fails" (p. 211).

32. European Court of Human Rights, *Incal vs. Turkey*, case no. 41/1997/825/1031, Strasbourg, June 9, 1998 (www.dhcour.coe.fr/eng/PRESS/emay-june98.html#INCAL

[July 1999]); also quoted in Hugh Poulton, "The Turkish State and Democracy," *International Spectator* (Rome), vol. 34 (January-March 1999), pp. 47–62.

33. For details see Ayla Ganioğlu, "Ocalan Trial Will Be Concluded by Civilianized DGM," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 20, 1999; and *Briefing* 1247, Ankara, June 21, 1999, p. 7.

الفصل الرابع

1. İsmet G. İmset, *The PKK: A Report on Separatist Violence in Turkey (1973–1992)* (Ankara: Turkish Daily News, October 1992), is the most comprehensive account of PKK development up to the early 1990s. For an analysis of the PKK see also Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, *Turkey's Kurdish Question* (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 1998), pp. 21–60.

2. Kemal Kirişçi and Gareth M. Winrow, "The International Dimension of the Kurdish Question," in *The Kurdish Question and Turkey: An Example of Trans-state Ethnic Conflict* (Portland, Ore.: Frank Cass, 1997), pp. 157–82.

3. Barkey and Fuller, *Turkey's Kurdish Question*, pp. 97–132.

4. Henri J. Barkey, "Turkey's Kurdish Dilemma," *Survival*, vol. 35 (Winter 1993–94), pp. 51–70; and Gülistan Gürbey, *Auf der Suche nach einer Lösung der Kurdenfrage in der Türkei: Optionen und Hindernisse*, report 4/1995 (Fankfurt: Hessische Stiftung Friedens- und Konfliktforschung, 1995), pp. 9–10.

5. Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, p. 113.

6. Ümit Cizre Sakallıoğlu, "Kurdish Nationalism from an Islamist Perspective: The Discourses of Turkish Islamist Writers," *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 18 (April 1998), pp. 73–89. *Kurdish question* is a literal translation of the Turkish *Kurt sorunu*, which is used to describe what is officially called the *Southeastern problem*.

7. For examples see Hugh Poulton, "The Turkish State and Democracy," *International Spectator* (Rome), vol. 34 (January-March 1999), pp. 56–58.

8. For examples of this "dirty war" see Imset, *PKK*, passim.

9. Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, p. 130.

10. "The Migration Commission Report," *Briefing*, 1181, February 23, 1998, p. 7, quoting a report of the Migration Commission of the Turkish parliament. An abridged version has been published in German by Dialog-Kreis, ed., *Parlamentarier der Türkei durchbrechen Tabu in der Kurdenfrage* (Idstein: Meinhardt Text und Design, July 1998).

11. Kemal Kirişçi, "Erzwungene Migration in der Türkei," *Südosteuropa-Mitteilungen*, vol. 37 (1997), pp. 176–81.

12. It is impossible to establish the exact number of Kurds living in Turkey because the Turkish population census has not included questions concerning the mother tongue since 1965. Furthermore, it is difficult to define exactly who is a Kurd because of the results of the Turkish policy of assimilation and the usual difficulties in establishing clear boundaries for ethnic conceptions. Using the 1965 census data, Servet Mutlu estimated the number of Kurdish speaking persons among Turkey's population for 1990 to be 7 million. Today, the number of about 10 million Kurds in Turkey mostly goes unchallenged in public discussion. For further information see Servet Mutlu, "Ethnic Kurds in Turkey: a Demographic Study," *International Journal of Middle East Studies*, vol.

28 (November 1996), pp. 517–41. On the question of defining a Kurd, see also Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, pp. 24–26.

13. İmset, *PKK*, p. I.

14. Christian Rumpf, "Minderheiten in der Türkei und die Frage nach ihrem rechtlichen Schutz," *Zeitschrift für Türkeistudien*, vol. 6 (1993), pp. 173–209.

15. Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, pp. 94–105.

16. Michael M. Gunter, *The Kurds in Turkey: A Political Dilemma* (Boulder, Colo.: Westview, 1990), pp. 11–56.

17. Lale Yalçın-Heckmann, *Tribe and Kinship among the Kurds* (Frankfurt am Main: Peter Lang, 1991). For political consequences of this situation see Gunnar Wiessner, "Grundfragen aktueller politischer und militärischer Entwicklungen in den kurdischen Provinzen der Türkei," *Orient*, vol. 38 (1997), pp. 289–310.

18. Bruce Kuniholm, "Sovereignty, Democracy and Identity: Turkey's Kurdish Problem and the West's Turkish Problem," *Mediterranean Politics*, vol. 1 (Winter 1996), pp. 353–70.

19. For details see Henri J. Barkey, "The People's Democracy Party (HADEP): The Travails of a Legal Kurdish Party in Turkey," *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 18 (April 1998), pp. 129–38.

20. Barkey, "People's Democracy Party," p. 131.

21. Philip Robins, "The Overlord State: Turkish Policy and the Kurdish Issue," *International Affairs*, vol. 69 (October 1993), pp. 665–70.

22. Nimet Beriker-Atiyas, "The Kurdish Conflict in Turkey: Issues, Parties and Prospects," *Security Dialogue*, vol. 28 (1997), 439–52, esp. p. 446f; and "The Writer, the Prime Minister, and the PKK," *Briefing* 1103, August 12, 1996, pp. 1, 5–6.

23. David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (I. B. Tauris, 1996), pp. 115–50. The Treaty of Sèvres has become an important point of reference in the argumentation of Turkish nationalists who suspect Turkey's western allies of following a hidden agenda for the dismemberment of the republic by advocating that Turkey's Kurds be granted special rights. Even president Süleyman Demirel, in spring 1995, spoke of a western "conspiracy" against Turkey in that respect. See Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, p. 209f.

24. Heidi Wedel, "Binnenmigration und ethnische Identität—Kurdinnen in türkischen Metropolen," *Orient*, vol. 37 (1996), pp. 437–52; and Gülistan Gürbey, *Auf der Suche nach einer Lösung der Kurdenfrage in der Türkei: Optionen und Hindernisse*, report 4/1995 (Frankfurt am Main: Hessische Stiftung Friedens-und Konfliktforschung, 1995), pp. 14ff.

25. Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, p. 121.

26. Beriker-Atiyas, "Kurdish Conflict in Turkey," p. 445f; and Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, pp.149–51.

27. For a more detailed discussion of these ideas see Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, pp. 183–207; and Barkey and Fuller, *Turkey's Kurdish Question*, pp. 179–220.

28. İmset, *PKK*, p. I.

29. Beriker-Atiyas, "Kurdish Conflict in Turkey," p. 439.

30. Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, p. 124f.

31. For an overview of the project and its aims see Ali İhsan Bağış, *Southeastern Anatolia Project: The Cradle of Civilization Regenerated* (Istanbul: Gelişim Yayınları and Interbank, 1989); Ahmet Şahinöz, "Le Projet de l'Anatolie du Sud-Est: une nouvelle source alimentaire en Méditerranéen Orientale," in Ali İhsan Bağış, ed., *Water as an*

Element of Cooperation and Development in the Middle East, pp. 109–27 (Ankara: Hacettepe University and Friedrich-Naumann Foundation in Turkey, 1994); and Servet Mutlu, "The Southeastern Anatolia Project (GAP) of Turkey: Its Context, Objectives and Prospects," *Orient*, vol. 37, no. 1 (1996), pp. 59–86.

32. Mahmut Bali Aykan, "Turkey's Policy in Northern Iraq, 1991–1995," *Middle Eastern Studies*, vol. 32 (October 1996), pp. 343–66. See also chap. 8 in this book.

33. Kirişçı and Winrow, *Kurdish Question*, pp. 161–67.

34. Barkey and Fuller, "Turkey's Kurdish Question," pp. 70–72; and Kirişçi and Winrow, *Kurdish Question*, p. 148f.

35. Tim Weiner, "U.S. Helped to Catch Kurdish Leader," *International Herald Tribune*, February 22, 1999, p. 1.

36. For details, see "Revelations of the Century?" *Briefing* 1245, June 7, 1999, pp. 17–18; "Is There More Than Meets the Eye to the 'Case of the Century?'" *Briefing* 1246, June 14, 1999, pp. 10–12; "Öcalan Gives Political Defense," *Briefing* 1248, June 28, 1999, pp. 14–15; and "Turkey Sorts Out Reaction to Verdict," *Briefing* 1249, July 5, 1999, pp. 9–13.

37. Robert W. Olson, *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheik Said Rebellion, 1880–1925* (University of Texas Press, 1989), pp. 91–127; see also Martin M. van Bruinessen, *Agha, Scheich und Staat* (Berlin: Edition Parabolis, 1989), pp. 379–433.

38. Orhan Kilercioğlu, "Reflections on Apo's Capture," *Turkish Daily News Electronic Edition*, February 23, 1999 (www.turkishdailynews.com [August 1999]).

39. Martin van Bruinessen, "Shifting National and Ethnic Identities: The Kurds in Turkey and the European Diaspora," *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 18 (April 1998), pp. 39–52.

40. "From Spaghetti Westerns to Macoroni Southeasterns—Italy 'Disappoints,'" *Briefing* 1212, October 5, 1998, p. 19.

41. Poulton, "Turkish State," pp. 59–61.

42. This scandal erupted in November 1996 as a consequence of a car accident near the small town of Susurluk in which a former deputy chief of Istanbul's state security department, an important Kurdish tribal chief and DYP deputy, and a famous nationalist mafia killer sought by Interpol were revealed to have been in the same car. An attempt of the DYP minister of interior, Mehmet Ağar, to cover up failed and led to his resignation and that of the head of the national state security department. Various investigations undertaken into the scandal by a parliamentary commission, a special state prosecutor, and journalists give strong support to the assumption that in the mid-1990s a network of leading politicians, high-ranking state security officials, probably some high-ranking military, and nationalist mafia killers had been established to get rid of persons who were regarded as supporters of the separatist Kurdish forces but also to topple Azerbaijan's president Haidar Aliyev. "Susurluk: A Year of Fading Dreams," *Briefing* 1165, October 27, 1997, pp. 5–8; and "Will the State Ever Be Cleansed?" *Briefing* 1178, Ankara, January 26, 1998, pp. 5ff.

43. Imset, *PKK*, pp. 105–20; and Wiessner, "Grundfragen aktueller politischer und militärischer Entwicklungen," pp. 298ff.

44. One of the main defendants in the Yuksekova gang trial, Fatih Özhan, a former member of the police force's special team, revealed that there are five gangs operating in the Yüksekova area of Hakkâri province that had been engaged in drug smuggling, murder, and kidnapping; see Mustafa Erdoğan, "PKK Informer Alleges More State-Gang

Links," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 2, 1998; see also "Gang Convicted, But Senior Officials Still at Large," *Briefing* 1210, September 21, 1998, p. 6.

45. Beriker-Atiyas, "Kurdish Conflict in Turkey," p. 451.

46. See, for instance, William Safire, "In Victory, Turkey Must Show Magnanimity toward the Kurds," *International Herald Tribune*, February 19, 1999; Graham E. Fuller, "Handle Ocalan Arrest with Care," *Los Angeles Times*, February 18, 1999; or Faruk Şen, "Voraussetzung wäre eine stabile Regierung," *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, April 17, 1999, p. 8.

الفصل الخامس

1. Nilüfer Göle, "Secularism and Islamism in Turkey: The Making of Elites and Counter-Elites," *Middle East Journal*, vol. 51 (Winter 1997), pp. 46–58, esp. pp. 53–57.

2. Some Western analysts try to picture the actual Turkish situation in just that simplistic manner. This approach has the advantage of pointing to a danger in the political development of Turkey. However, it also tends to foreclose avenues of a more differentiated democratic development that would constructively take into account the Islamic reality of Turkey. See Bassam Tibi, *Aufbruch am Bosporus: Die Türkei zwischen Europa und dem Islamismus* (Munich and Zürich: Diana Verlag, 1998); and Shireen T. Hunter, *Turkey at the Crossroads: Islamic Past or European Future*, CEPS Paper 63 (Brussels: Centre for European Policy Studies, 1995).

3. Turhan Feyzioğlu, "Secularism: Cornerstone of the Turkish Revolution," in Turhan Feyzioğlu, ed., *Atatürk's Way* (Istanbul: Otomarsan, 1982), pp. 209–12; and Mehmet Ali Ağaoğulları, *L'islam dans la vie politique de la Turquie* (Ankara: Ankara Üniversitesi, 1982), pp. 32–35.

4. Paul Dumont, "Disciples of the Light: The Nurju Movement in Turkey," *Central Asian Survey*, vol. 5, no. 2 (1986), pp. 33–60, esp. p. 38f.

5. İlkay Sunar and Binnaz Toprak, "Islam in Politics: The Case of Turkey," *Government and Opposition*, vol. 18 (Autumn 1983), p. 421.

6. Ümit Cizre Sakallıoğlu, "Parameters and Strategy of Islam-State Interaction in Republican Turkey," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 28 (1996), pp. 231–51, esp. p. 236.

7. Sencer Ayata, "Patronage, Party, and State: The Politicization of Islam in Turkey," *Middle East Journal*, vol. 50 (Winter 1996), p. 41.

8. In this view real laicism, in the sense of institutionally separating state and religion, in Turkey would mean the separation of the *diyanet* from the state—that is, its likely dissolution—leaving the organization of religious life for the Sunni Muslim to the various orders and communities or to other institutions that are organized around mosques, as long as there would be no nationwide voluntary organization of Islam in Turkey, which is unlikely to be established.

9. Karin Vorhoff, *Zwischen Glaube, Nation und neuer Gemeinschaft: Alevitische Identität in der Türkei der Gegenwart* (Berlin: K. Schwarz, 1995).

10. For details see "Authorities Set to Excuse Sivas Holocaust," *Briefing* 945, July 5, 1993, p. 3; and "Coalition and Regime Withstand Sivas Anger," *Briefing* 946, July 12, 1993, pp. 3–6.

11. For an account of the Gazi incidents see Aliza Marcus, "Should I Shoot You? An Eyewitness Account of an Alevi Uprising in Gazi," *Middle East Report*, vol. 26 (April-June 1996), pp. 24–26.

12. "Alawis Get TL 425 Bn Assistance from the Budget," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 2, 1997 (www.turkishdailynews.com [August 1999]).

13. Rainer Hermann, "Die drei Versionen des politischen Islam in der Türkei," *Orient*, vol. 37 (March 1996), pp. 35–58.

14. Ely Karmon, "Radical Islamic Political Groups in Turkey," *Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal*, vol. 1 (January 1998) (www.biu.ac.il/SOC/besa/meria [August 1999]).

15. Binnaz Toprak, "Islamist Intellectuals: Revolt against Industry and Technology," in Metin Heper and others, eds., *Turkey and the West: Changing Political and Cultural Identities* (I. B. Tauris, 1993), pp. 237–57.

16. Differentiation between orders (*tarikatler*) and communities (*cemaatlar*) is not always easy to establish. Orders, in general, are historic organizations of Turkish folk Islam and have existed for centuries in Anatolia. They are hierarchically organized with various levels of spiritual and organizational competence and are led by a sheik as the spiritual and organizational leader. Their members distinguish themselves by certain rites or modes of dressing. Religious communities are of a much younger date and often derive from an order. Their organization very much resembles that of the orders with regard to hierarchy. The leader of a community normally is not considered a sheik, although his spiritual and organizational leadership is as firm and undisputed.

17. Şerif Mardin, "The Nakşibendi Order in Turkish History," in Richard Tapper, ed., *Islam in Modern Turkey*, pp. 121–42; and Dumont, "Disciples of the Light," pp. 33–60.

18. Nilufer Narlı, "Tarikats and Cemaats in Turkey," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 24, 1997.

19. Sunar and Toprak, "Islam in Politics," p. 427.

20. A former president of the directorate, Lütfü Doğan, even advocated the reinstatement of *Shar'ia* law in 1976 and had to be reminded by the president of the state that such an opinion was a criminal offense. See Karl Binswanger, "Islamischer Fundamentalismus und türkischer Nationalismus," n.d.

21. Ayata, "Patronage, Party, and State," p. 48.

22. Dumont, "Disciples of the Light," p. 57.

23. Bahattin Akşit, "Islamic Education in Turkey: Medrese Reform in the Late Ottoman Times and Imam-Hatip Schools in the Republic," in Richard Tapper, ed., *Islam in Modern Turkey: Religion, Politics and Literature in a Secular State* (I. B. Tauris, 1991), pp. 145–70, esp. pp. 146–52.

24. Rainer Hermann, "Fethullah Gülen—eine muslimische Alternative zur Refah-Partei?" *Orient*, vol. 37 (December 1996) pp. 619–45; and M. Hakan Yavuz, "Search for a New Social Contract in Turkey: Fethullah Gülen, the Virtue Party and the Kurds," *SAIS Review*, vol. 19 (Winter-Spring 1999), pp. 114–43, esp. pp. 119–26.

25. "Controversy over Education Reform Heightens," *Turkish Daily News Electronic Edition*, July 30, 1997.

26. See the interview on education reform given by Minister of National Education Hikmet Uluğbay in Sirma Even, "Raising the Individual of the 21st Century with Equal Educational Opportunity for All," *Turkish Daily News Electronic Edition*, September 1,

1997. There is some relevance to this argument because empirical research shows that the inclination of voting non-Islamist depends to an important degree on the period of time voters have been exposed to secular education; see Ersin Kalaycıoğlu, "The Logic of Contemporary Turkish Politics," *Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal*, vol. 1 (September 1997) (www.biu.ac.il/soc/besa/meria [July 1999]).

27. Ayata, "Patronage, Party, and State," p. 43.

28. Şerif Mardin, "Center-Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?" *Daedelus*, vol. 102 (Winter 1973), pp. 169–91.

29. Howard A. Reed, "Revival of Islam in Secular Turkey," *Middle East Journal*, vol. 8 (1954), pp. 267–82; and Bernard Lewis, "Islamic Revival in Turkey," *International Affairs*, vol. 28 (1952), pp. 38–48.

30. Sakallıoğlu, "Parameters and Strategy of Islam-State Interaction," pp. 236–42.

31. For details of this development see Ağaoğulları, *L'Islam dans la vie politique*, pp. 145–242.

32. "Campaign Secularism," *Briefing* 1227, January 18-25, 1999, pp. 14–15.

33. Nilüfer Narlı, "Moderate against Radical Islamicism in Turkey," *Zeitschrift für Turkeistudien*, vol. 9 (1996), p. 45.

34. Sami Zubaida, "Turkish Islam and National Identity," *Middle East Report*, vol. 26 (April-June 1996), pp. 10–15.

35. İhsan D. Dağı, "Islam, Politics and the Welfare Party," *Dış Politika/Foreign Policy*, vol. 19, nos. 3–4 (1995), pp. 17–28; and Ayata, "Patronage, Party and State," pp. 44ff.

36. Sunar and Toprak, "Islam in Politics," p. 432.

37. Sakallıoğlu, "Parameters and Strategy of Islam-State Interaction," p. 242.

38. Dagmar Zeller-Mohrlok, *Die Türkisch-Islamische Synthese: Eine Strategie zur Kanalisierung innen-politischer und wirtschaftlicher Konflikte der Türkei in den 80er Jahren* (Bonn: Holos Verlag, 1992).

39. "Campaign Secularism," *Briefing* 1227, January 18–25, 1999, p. 14. For a more differentiated discussion of the Turkish Islamic synthesis within the reemergence of Turkish political Islam, see Günter Seufert, *Politischer Islam in der Türkei. Islamismus als symbolische Repräsentation einer sich modernisierenden muslimischen Gesellschaft* (Istanbul: Franz Steiner Verlag, 1997), pp. 182–202.

40. Uğur Mumcu, *Rabıta* (Istanbul: Cumhuriyet, 1987); and Christian Rumpf, *Laizismus und Religionsfreiheit in der Turkei* (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1987), pp. 133–57. *Rabıta* is the Turkish name of the Muslim World League.

41. Günter Seufert, *Café Istanbul: Alltag, Religion und Politik in der modernen Türkei* (Munich: Verlag C. H. Beck, 1997), p. 66.

42. Sakallıoğlu, "Parameters and Strategy of Islam-State Interaction," p. 247.

43. Ronnie Margulies and Ergın Yıldızoğlu, "The Political Uses of Islam in Turkey," *Middle East Report*, vol. 18 (July-August 1988), pp. 12–18; and Nilüfer Narlı, "The State, Religion and the Opposition in Turkey," *Zeitschrift für Türkeistudien*, vol. 4 (1991), pp. 27–43, esp. pp. 37–41.

44. He even avoided openly attacking the education reform of 1997 but found a clever way to adapt to it by adding primary schools to his existing lycees, thus circumventing the limits on teaching religion in the middle schools. Gulen's schools now offer a religious-oriented education from elementary school to the secondary level.

45. For instance, in an interview with the Turkish press, he compared the ousting of

the Erbakan-led coalition government by the military and other public forces to "cutting a gangrenous organ with the surgeon's knife" and stated that "the country has retreated from the edge of a cliff"; Uğur Akıncı, "Fetuallah Gulen: Go to Elections while Refah Is Sued," *Turkish Daily News Electronic Edition*, August 30, 1997.

46. In the same interview Gulen declared democracy "the most reasonable form of governance" for Turkey; Akıncı, "Fetuallah Gülen."

47. In February 1998 Gülen even visited Pope John Paul II in Rome to promote an interreligious dialogue among Christianity, Judaism, and Islam; "Gülen Says Meeting with Pope Fruitful," *Turkish Daily News Electronic Edition*, February 12, 1998.

48. "Refah Flails as New Social Project Wends Its Way," *Briefing* 1179, February 9, 1998, pp. 4–5.

49. "Revelations Hurt Gülen, Prosecutor Demands Punishment," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 21, 1999.

50. See also "Judgement Day for Fethullah Gülen," *Briefing* 1247, June 21, 1999, pp. 11–14.

51. "Islamic Capital, or Just Plain Capitalist?" *Briefing* 1229, February 8, 1999, pp. 9–11.

52. Z. Öniş, "The Political Economy of Islamic Resurgence in Turkey: The Rise of the Welfare Party in Perspective," *Third World Quarterly*, vol. 18 (September 1997) pp. 743–66, esp. pp. 757–61.

53. Seufert, *Politischer Islam in der Turkei*, pp. 395–402.

54. Rumpf, *Laizismus und Religionsfreiheit*, pp. 117–32.

55. Erhan Öztürk, "The Turban from Past to Present," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 25, 1998.

56. Michael E. Meeker, "The New Muslim Intellectuals in the Republic of Turkey," in R. Tapper, ed., *Islam in Modern Turkey*, pp. 189–219.

57. Heinz Kramer, "Die türkischen Wahlen vom 24.12.95," *KAS-Auslands-informationen*, vol. 12 (1996), pp. 3–26.

58. Such a way of proceeding is not at all alien to Western countries if one remembers, or instance, the McCarthy era in the United States or the German policy of legally banning all communist organizations until the late 1960s. In more recent times, however, the habit of fighting deviant political positions by political instead of administrative means has been widely accepted in the West.

59. "The Refah Party Gets to Work on Secularism within the Civil Service," *Briefing* 1100, July 22, 1996, p. 1.

60. For details see Philip Robins, "Turkish Foreign Policy under Erbakan," *Survival*, vol. 39 (Summer 1997), pp. 82–100. The conspicuous neglect of Central Asia in RP foreign policy raises doubts about the validity of the thesis of "neo-Ottomanism" as the basic political concept of Turkish Islamists that recently has been developed by Bassim Tibi; see *Aufbruch am Bosporus*, passim.

61. Kemal Balcı, "Southeast Plan Cut, Security Tightened," *Turkish Daily News Electronic Edition*, August 29, 1996; Balcı, "Erbakan Unveils Southeast Plan," *Turkish Daily News Electronic Edition*, September 13, 1996; and Burhanettin Duran, "Approaching the Kurdish Question via *Adil Duzen*: An Islamist Formula of the Welfare Party for Ethnic Coexistence," *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 18 (April 1998), pp. 111–28.

62. Ayla Ganioğlu, "RP at a Crossroads," *Turkish Daily News Electronic Edition*, February 1, 1997.

63. Carol Migdalovitz, *Turkey's Unfolding Political Crisis*, CRS report 97-462 (Congressional Research Service, April 11, 1997), pp. 11-13.

64. "When the Campaign Agenda Becomes the Real Agenda," *Briefing* 1128, February 3, 1997, pp. 8–10.

65. November 10, 1938, the date of Atatürk's death, is commemorated with public ceremonies every year.

66. For a detailed discussion of these matters see "Army Delivers Calm for the Holidays," *Briefing* 1129, February 10, 1997, pp. 1, 4–7.

67. "Recommendations of the State Council Meeting and Comment," *Briefing* 1133, March 10, 1997, p. 4.

68. Metehan Demir, "Military Watchdog Group Monitors Spreading Fundamentalism," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 14, 1997

69. Heinz Kramer, *Türkei: Die Ruckkehr zur Normalität* (Bonn: Friedrich-Ebert-Stiftung, 1997), pp. 2–4; and Ayşen Hiç Gencer, *Political and Economic Challenges Facing the New Turkish Government* (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1998), pp. 9–13.

70. Metehan Demir, "Government and Armed Forces Should Work Cooperatively against Fundamentalism," *Turkish Daily News Electronic Edition*, September 13, 1997.

71. ". . . And They Closed Refah," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 17, 1998, and "RP Closure Decision Takes Effect," February 23, 1998.

72. Even Hüsamettin Cindoruk, a former close aid to President Demirel and chairman of the Democratic Turkey Party that was a partner in Mesut Yılmaz's three-coalition government, believed there was not sufficient legal evidence for abolishing the Welfare Party. "Cindoruk: Constitutional Court Made a Very Narrow Comment," *Turkish Daily News Electronic Edition*, February 25, 1998.

73. "Virtue Party Founds Group in Parliament," *Turkish Daily News Electronic Edition*, February 24, 1998.

74. Kemal Balcı, "Growing Pains in Virtue Not Over," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 16, 1998.

75. Alparslan Esmer, "Differences May Lead to Split in Virtue," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 27, 1998.

76. "Rectors' Committee: 'Wearing a Headscarf Is a Crime,'" *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 14, 1998.

77. Stephen Kinzer, "The Battle for Secularism Moves to a Turkish Court," *International Herald Tribune*, April 6, 1998, p. 8.

78. "Anti-Terror Branch after Green Capital," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 22, 1998.

79. "DGM Demands MÜSİAD's Closure," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 25, 1998.

80. "MÜSİAD Chairman's Prison Term Postponed," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 23, 1999.

81. "Commission Endorses Bill Imposing Limitations on Mosque Construction," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 23, 1998; and "New Precautions Taken against Islamic Sects," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 7, 1998.

82. "RTÜK: Misuse of Religious Sentiments Is Unacceptable," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 24; and "HYK Discusses Technical Side of Struggle against

Fundamentalist, Separatist Broadcasting," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 4, 1998.

83. İlnur Çevik, "Are They Religious People or Extremists?" *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 30, 1998.

84. Kemal Balcı, "Political Islam at the Focal Point of Politics," *Turkish Probe*, no. 311 (December 27, 1998) (38.242.79.170/past_probe/date.htm [August 1999]); and İlnur Çevik, ". . . And the Military Breaks Its Silence," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 6, 1999.

85. Alan Makovsky, "Turkey's National Moment," *Policy Watch*, no. 384 (April 20, 1999).

86. "Prosecutor Files Closure Case against Virtue," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 23, 1999.

87. For details of the events see "Merve and Her Scarf Prompt Application for Fazilet Closure," *Briefing* 1241, May 10, 1999, pp. 3, 6–7; and "Politicians 0; Justices 1," *Briefing* 1242, May 17, 1999, pp. 10–11.

88. Öniş, "Political Economy of Islamic Resurgence in Turkey," pp. 749–53.

89. Melih Yürüsen and Attila Yayla, *Die türkische Wohlfahrtspartei* (Sankt Augustin: Konrad-Adenauer-Stiftung, February 1997), pp. 35–49.

90. Seufert, *Politischer Islam in der Türkei*, p. 327.

91. Öniş, "Political Economy of Islamic Resurgence in Turkey," p. 755.

92. Türkei-Programm der Körber-Stiftung, *Religion—ein deutsch-türkisches Tabu?/ Türk-Alman ilişkilerinde din tabu mu?* (Hamburg, 1997), p. 117.

93. Philip Robins, "Political Islam in Turkey: The Rise of the Welfare Party," *JIME Review*, no. 28 (Spring 1995), p. 71.

94. Hakan Aslaneli, "Municipal Inspectors Split," *Turkish Daily News Electronic Edition*, August 5, 1997.

95. For details of Welfare's local policies see Uğur Akıncı, "The Welfare Party's Municipal Track Record: Evaluating Islamist Municipal Activism in Turkey," *Middle East Journal*, vol. 53 (Winter 1999), pp. 75–94.

96. Seufert, *Café Istanbul*, p. 148.

97. Heidi Wedel, "Politisch inszenierte Privatheit gegen 'Staatsfeminismus': Frauen in islamistischen Bewegungen der Republik Türkei," in Brigitte Kerchner and Gabriele Wilde, eds., *Staat und Privatheit* (Opladen: Verlag Leske + Budrich, 1997), p. 297–303.

98. Wedel, "Politisch inszenierte Privatheit," p. 301.

99. These were the conservative journalist Nazlı Ilıcak, a pronouncedly modern woman; Ankara professor of international relations Oya Akgönenç; and the computer engineer and devout Muslim Merve Kavakçı, who should become famous for the "turban scandal" that she provoked in parliament.

100. Seufert, *Politischer Islam in der Türkei*, p. 321–23.

101. Seufert, *Politischer Islam in der Türkei*, pp. 267–476.

102. Contrary to common belief, eastern Anatolia has not only recently become a "Welfare area" due to reactions to the state policy of martial suppression. It was already a "religious-politico" stronghold in the 1970s for the MSP; see Ağaoğulları, *L'Islam dans la vie politique*, pp. 303–09.

103. Metin Heper, "Islam and Democracy in Turkey: Toward a Reconciliation?" *Middle East Journal*, vol. 51 (Winter 1997), p. 45.

104. Jenny B. White, "Pragmatists or Ideologues? Turkey's Welfare Party in Power," *Current History*, vol. 96 (January 1997), pp. 28–29.

الفصل السادس

1. The issues of democratic transformation and consolidation of democracy have generated a special branch in the discipline of comparative politics in which scholars try to develop a generally applicable body of explanation for these processes. The debate can be followed in detail in the *Journal of Democracy*. More recent attempts to summarize the state of the art can be found in Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe* (Johns Hopkins University Press, 1996); and Laurence Whitehead, ed., *The International Dimension of Democratization: Europe and the America* (Oxford University Press, 1996).

2. George S. Harris, "The Role of the Military in Turkey in the 1980s: Guardians or Decision-Makers?" in Metin Heper and Ahmet Evin, eds., *State, Democracy and the Military: Turkey in the 1980s* (Walter de Gruyter, 1988) , pp. 177–200.

3. On exclusion see Charles Taylor, "The Dynamics of Democratic Exclusion," *Journal of Democracy*, vol. 9 (October 1998), pp. 143–56.

4. Menderes Çınar, "Rebuilding the Center: Mission Impossible?" *Private View*, vol. 1/2 (Autumn 1997), pp. 72–78.

5. Morton Abramowitz in a remark at the 109th Round Table, "Bergedorfer Gesprächskreis," 24–25 May, 1997, in Istanbul; see Körber-Stiftung, ed., *At the Crossroads of Geo-politics: Turkey in a Changing Political Environment* (Hamburg, 1997), p. 88.

6. Ergun Özbudun, "Turkey: How Far from Consolidation?" *Journal of Democracy*, vol. 7 (July 1996), p. 127.

7. Heinz Kramer, "Die türkischen Wahlen vom 24.12.1995," *KAS-Auslandsinformationen*, vol 12 (1996), pp. 3–26.

8. Ersin Kalaycıoğlu, "The Logic of Contemporary Turkish Politics," *Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal*, vol. 1 (September 1997) (www.biu.ac.il/SOC/besa/ meria [August 1999]).

9. See, for instance, "Yılmaz and Cindoruk Seal the Deal," *Briefing* 1198, June 29, 1998, pp. 1, 4–5.

10. "RP Extends Conditional Support to Presidential System," *Turkish Daily News Electronic Edition*, September 19, 1997 (www.turkishdailynews.com [August 1999]).

11. A noteworthy exception from the mainstream of the state elite's approach to Turkey's pressing political problems has been the speech of Necdet Sezer, chief justice of the Constitutional Court, at the court's thirty-seventh anniversary on April 27, 1999, in which he vehemently emphasized the necessity of drastic legal reforms to strengthen Turkey's democratic performance, especially with regard to the guarantee of freedom of expression. For details see "Sezer: Thought Crimes Have No Place in a Democracy," *Briefing* 1240, May 3, 1999, pp. 10–12; and Fehmi Koru, "Yes Sir, We Have Honorable Judges, Too . . ." *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 28, 1999.

الجزء الثاني

1. Alan Makovsky, "The New Activism in Turkish Foreign Policy," *SAIS Review*, vol. 19 (Winter-Spring 1999), pp. 92–113.

2. Mehmet Öğütçü, "'Surgical Operation' to Heal Turco-Syrian Rift," *Turkish Daily News Electronic Edition*, October 8, 1998 [August 1999]).

3. Öğütçü, "Surgical Operation."

4. See, for instance, Hüseyin Bağcı, "Turkey's Foreign Policy in a Changing Strategic and Regional Environment," *Informationen zur Sicherheitspolitik*, no. 5 (*Die Türkei und Europa*) (Vienna: Militärwissenschaftliches Buro, Bundesministerium für Landesverteidigung, February 1998), pp. 20–32; and Ziya Öniş, "Turkey in the Post-Cold War Era: In Search of Identity," *Middle East Journal*, vol. 49 (Winter 1995), pp. 48–68.

5. As regards the DSP, this approach is a continuation of Ecevit's "multidimensional foreign policy" of the 1970s, which at the time put more emphasis on "Third Worldism" and opening up toward the Soviet Union. For details see Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What It Means for NATO," *Orbis*, vol. 23 (Fall 1979), pp. 609–31.

6. For details see "Coalition Government Programme: Programme of the 57th Government, Presented to the Turkish Grand National Assembly by Prime Minister Bülent Ecevit" June 4, 1999 (www.byegm.gov.tr/57hukumet/programme.htm [July 1999]).

الفصل السابع

1. See Heinz Kramer, "Will Central Asia Become Turkey's Sphere of Influence?" *Perceptions*, vol. 1 (March-May 1996), pp. 112–27; and Bilal N. Simşir, "Turkey's Relations with the Central Asian Turkic Republics," *Turkish Review: Quarterly Digest*, vol. 6 (Summer 1992), pp. 11–15.

2. Elkhan E. Nuriyev, "The Ongoing Geopolitical Game in the Caucasus and the Caspian Basin: Towards War or Peace?" Lecture at the Center for Russian and Eurasian Studies of the Monterey Institute of International Studies, February 18, 1999 (www.cns.miis.edu/cres/nuriyev.htm [July 1999]).

3. For a comprehensive account of the development of Turkey's relations with the new republics in Central Asia up to the mid-1990s see Garreth M. Winrow, *Turkey in Post-Soviet Central Asia* (London: Royal Institute of International Affairs, 1995); and Philip Robins, "Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy toward Azerbaijan and the Central Asian States," *Middle East Journal*, vol. 47 (Autumn 1993), pp. 593–610.

4. Mehmet Öğütçü, "Religious 'Bias' in the West against Islam: Turkey as a Bridge in Between," *Dış Politika/Foreign Policy*, vol.18 (1994), pp. 87–119, esp. pp. 105–08.

5. See Hakkan Kirimli, "Turkey and the Turkic World: A Reappraisal," paper prepared for the conference on The Central Asian Region: Potential Conflicts and Perspectives, Ebenhausen, November 9–11, 1994, p. 6f.

6. See Gareth M. Winrow, "Turkey and the Newly Independent States of Central Asia and the Transcaucasus," *Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal*, vol. 1 (July 1997) (www.biu.ac.il/SOC/besa/meria [July 27, 1999]).

7. "First Summit of Turkic Leaders Opens in Ankara," *Turkish Daily News*, October 31, 1992.

8. Robert S. Greenberger, "Baker Is Wooing Central Asian Republics," *Wall Street Journal*, February 14, 1992, p. A8.

9. See Duygu B. Sezer, "Turkey's Grand Strategy Facing a Dilemma," *International Spectator* (Rome), vol. 27 (1992), pp. 17–32.

10. Ola Tunander, "A New Ottoman Empire? The Choice for Turkey: Euro-Asian Centre vs. National Fortress," *Security Dialogue*, vol. 26 (1995), p. 414.

11. The most prominent example of this new geopolitics of Eurasia is Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives* (HarperCollins, 1997), esp. pp. 30–56. Until recently a Caspian basin area defined by a set of common features did not exist. This geopolitical region emerged after the demise of the Soviet Union. It is basically defined by the dynamics and commonalities that spring from the search of the new republics of Azerbaijan, Turkmenistan, Kazakhstan, Georgia, and to some extent Armenia to establish outlets for the energy resources of the area and attract international investments independently of Russian decisions. See Friedemann Müller, *Machtpolitik am Kaspischen Meer* (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1999), pp. 9–13.

12. İsmail Cem, "Turkey: Setting Sail to the 21st Century," *Perceptions*, vol. 2 (September-November 1997), pp. 5–12. Even more certain of Turkey's Eurasian future is the preface to a booklet published by the Turkish Ministry of Foreign Affairs in July 1998. Foreign Minister Cem stated: "Contemporary Turkey aspires to be the leading economic and political actor in Eurasia." *Turkey and the World, 2010–2020: Emergence of a Global Actor* (Ankara: DIVAK, 1998), p. 3.

13. Bess Brown and Elizabeth Fuller, *Die Türkei und die muslimischen Republiken der ehemaligen Sowjetunion*, Internal Studies 84/1994 (Sankt Augustin: Konrad-Adenauer-Stiftung, 1994), pp. 17–18.

14. *Turkish Daily News*, May 4, 1992.

15. See Stephen Blank, "Energy, Economics, and Security in Central Asia: Russia and Its Rivals," *Central Asian Survey*, vol. 14 (1995), pp. 373–406. For a more balanced analysis of Russian interests in the region see Stephan de Spiegeleire, "Russian Responses to Possible EU Policy Initiatives in the Caucasus," in Friedemann Müller and Claude Zullo, eds., *The European Union and the Caucasus Region: Oil, Interests, and Influence*, SWP-S 427 (Ebenhausen: SWP, 1998), pp. 101–22, esp. 103–15.

16. For details see Suha Bölükbaşı, "Ankara's Baku-Centered Transcaucasia Policy: Has it Failed?" *Middle East Journal*, vol. 51 (Winter 1997), pp. 80–94.

17. Nuriyev, "Ongoing Geopolitical Game."

18. Although first, perhaps politically motivated, assumptions about the dimension of the Caspian oil reserves have been considerably questioned, there is no doubt that the region's contribution to the world energy market of the twenty-first century will at least amount to the size of the North Sea oil reserves. Thus it may well be exaggerated to talk of a new Kuwait, but one cannot neglect the Caspian's contribution to world energy in the decades to come. International Energy Agency (IEA), *Caspian Oil and Gas: The Supply Potential of Central Asia and Transcaucasia* (Paris, 1998); and Amy Myers Jaffe and Robert A. Manning, "The Myth of the Caspian 'Great Game': The Real Geopolitics of Energy," *Survival*, vol. 40 (Winter 1998-99), pp. 112–29.

19. See Temel Iskit, "Turkey: A New Actor in the Field of Energy Politics?" *Perceptions*, vol. 1 (March-May 1996), pp. 58–82.

20. William Hale, "Turkey: Economic Issues and Foreign Policy," London, 1997, pp. 8–9. See also "Trans-Caspian Gas: Whoever Dares, Wins," *Turkish Probe Electronic Edition*, no. 326 (April 11, 1999) (http://38.242.79.170/past_probe/date.htm [August 1999]).

21. www.gasandoil.com/goc/news/ntc84429.htm [December 1999].

22. İskit, "Turkey: A New Actor," pp. 68–70.

23. For an overview of the complicated pipeline game in the Caspian Sea region see Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, *Strategic Geography and the Changing Middle East* (Washington: Carnegie Endowment for International Peace and Brookings Institution Press, 1997), pp. 131–53; and Muller, *Machtpolitik am Kaspischen Meer*, pp. 18–20.

24. Müller, *Machtpolitik am Kaspischen Meer*, p. 19.

25. İskit, "Turkey: A New Actor," p. 79.

26. For details see Suha Bölükbaşı, "The Controversy over the Caspian Sea Mineral Resources: Conflicting Perceptions, Clashing Interests," *Europe-Asia Studies*, vol. 50 (May 1998), pp. 397–414, esp. pp. 404–05.

27. For details of the political and security risks concerning the future development of the region see S. Neil MacFarlane and Claude Zullo, "Petroleum and Politics in the Caucasus: New Wine in Old Bottles?" in Müller and Zullo, eds., *European Union and the Caucasus Region*, pp. 21–46; Vicken Cheterian, "Oil, Pipelines, and Security in the Caucasus," in Müller and Zullo, eds., *European Union and the Caucasus Region*, pp. 47–57; and Ariel Cohen, "Ethnic Conflicts Threaten U.S. Interests in the Caucasus," Heritage Foundation Backgrounder 1222, September 25, 1998, provided by *Turkistan Newsletter*, October 2, 1998 (www.euronet.nl/users/sota/turkistan.htm [October 1998]).

28. Michael Lelyveld, "Caucasus: U.S. Military Presence in Caspian Appears Inevitable," Radio Free Europe/Radio Liberty, February 4, 1999 (www.rferl.org [August 1999]); *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 31, 1999 (www.turkishdailynews.com [August 1999]); and Nuriyev, *Ongoing Geopolitical Game*.

29. The slump in oil prices that appeared in 1998, and the downward revision of estimated oil reserves in the Caspian area, especially in Azerbaijan, made Baku-Ceyhan less economically attractive. As long as uncertainty prevails as to whether Azerbaijan will produce enough oil in the long term or whether oil from other sources could be added to the Azerbaijani oil to fill the projected pipeline, the AIOC remains reluctant to make a final decision on the main exporting pipeline. See, Thomas Goltz, "Back in Baku: Watching a Boom Go Bust," *Washington Quarterly*, vol. 22 (Summer 1999), pp. 67–87; Bhusan Bahree, "Turkey Wants Caspian Oil Pipeline," *Wall Street Journal*, November 9, 1998; and Charles Recknagel, "1998 in Review: Slump in Prices Could Delay Caspian Oil Boom," Radio Free Europe/Radio Liberty, December 17, 1998.

30. Ambassador Richard Morningstar, special advisor to the president and secretary of state for Caspian basin energy development, address at Kent State University, November 23, 1998 (www.state.gov/www/policy_remarks/1998/981123_mrngstar_caspian.html [August 1999]).

31. Stephen Kinzer, "Caspian Pipeline Tug-of-War: Washington Favors Geopolitics over Economics," *International Herald Tribune*, November 11, 1998, p. 10.

32. "Europe Said Interested in Pipeline Skirting Iran," *Turkistan Newsletter*, February 25, 1998.

33. "U.S. Interests in the Central Asian Republics," testimony of Robert W. Gee,

assistant secretary of energy for policy and international affairs before the Subcommittee on Asia and the Pacific of the House International Relations Committee, 105 Cong, 2 sess, February 12, 1998. Appeared in *Turkistan Newsletter*, February 18, 1998.

34. Yasemin Dobra-Manco, "US Officials at TDA Conference Express Unprecedented Support for Turkey and Baku-Ceyhan Pipeline," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 29, 1998.

35. See Winrow, "Turkey and the Newly Independent States."

36. Uğur Akıncı, "PCF Report: Baku-Ceyhan Pipeline Is Bad Choice," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 19, 1998.

37. "Guarded Optimism over Pipeline Issue," *Briefing* 1192, May 18, 1998, pp. 13–14.

38. "Turkish Caspian Policy Paying Dividends," *Briefing* 1183, March 9, 1998, p. 14; and "Sense and Consistency for Baku-Ceyhan," *Briefing* 1190, May 4, 1998, p. 15.

39. "Aliyev: 'Final Decision on Baku-Ceyhan Has Been Made,'" *Turkish Daily News Electronic Edition*, November 1, 1998.

40. "Caspian Oil . . . Maybe in the Next World, Maybe Earlier," *Turkish Probe Electronic Edition*, no. 326 (April 11, 1999); and Michael Lelyveld, "Azerbaijan/Turkey: Obstacles Remain in Pipeline Policy," Radio Free Europe/Radio Liberty, April 20, 1999.

41. Bülent Gökay, "Caspian Uncertainties: Regional Rivalries and Pipelines," *Perceptions*, vol. 3 (March-May 1998), p. 61. "The Bosphorus and the Dardanelles are not crude oil pipelines," declared Turkish Foreign Ministry spokesman Necati Utkan when he outlined that, according to Turkish data, 4,248 tankers had passed through the Bosphorus in 1996; see Orya Sultan Halisdemir, "Turkey: Straits not Crude Oil Pipeline," *Turkish Daily News Electronic Edition*, November 27, 1997.

42. Orya Sultan Halisdemir, "IMO Committee: 1994 Straits Act," *Turkish Daily News Electronic Edition*, November 22, 1997; Halisdemir, "IMO Asks Turkey to Abolish Straits Act," November 26, 1997; and Halisdemir, "Turkey," November 27, 1997.

43. See Erkaya's interview on the issue in Saadet Oruç, "The Czars Are Dead But Their Dreams Are Still Alive," *Turkish Daily New Electronic Edition*, April 29, 1998.

44. Orya Sultan Halisdemir, "IMO to Debate Turkey's Policy on the Straits," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 19, 1999.

45. Yasemin Dobra-Manco, "SMITHSONIAN calls Bophorous a Disaster Waiting to Happen," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 15, 1998.

46. James M. Dorsey, "Back Oil Firms to Keep Turkey Strong," *Wall Street Journal*, February 11, 1999, p. 8; and Michael Lelyveld, "Caspian: Politicians Warn Oil Producers of Dangers Ahead," Radio Free Europe/Radio Liberty, November 24, 1998.

47. Jaffe and Manning, "Myth of the Caspian 'Great Game,'" pp. 117–18.

48. *Turkistan Newsletter*, December 11, 1998.

49. Martha Brill Olcott, "The Caspian's False Promise," *Foreign Policy*, no. 111 (Summer 1998), pp. 95–113.

50. See Uğur Akıncı, "Baku-Ceyhan Gets Mega-Boost from US," *Turkish Daily News Electronic Edition*, November 21, 1997.

51. "Turkish-Turkmen Natural Gas Pipeline Agreement Signed," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 22, 1999.

52. Atila Eralp, "Facing the Challenge: Post-Revolutionary Relations with Iran," in Henri J. Barkey, ed., *Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East* (Washington: United States Institute of Peace Press, 1997), pp. 93–112.

53. Nezihi Çakar, "A Strategic Overview of Turkey," *Perceptions*, vol. 3 (June-August 1998), pp. 5–15.

54. Turkish Ministry of Foreign Affairs, *Relations with the Central Asian Republics* (www.mfa.gov.tr/grupa/ae/asian.htm [August 1999]); and Erol Manisalı, "Turkey's Economic Relations with the Caucasus and Asian Turkish Republics," *Foreign Policy*, vol. 21 (1997), pp. 65–75.

55. See Turkish International Cooperation Agency, *Annual Report 1995* (Ankara, 1994ff).

56. According to Boric Shikhmuradov, Turkmenistan's minister of foreign affairs, Turkish industry was instrumental in establishing the new Turkmen textile industry; Uğur Akıncı, "Turkmen FM: Turkey Is One of the Main Pillars of Our Independent Development," *Turkish Daily News Electronic Edition*, October 8, 1997.

57. See, for instance, Jonathan Rugman, "The East Is Ours, Say Turkish Dreamers," *Observer*, March 1, 1992; or Nuri Eren, "The Turkic Republics and the Contributions of Turkey," *Turkish Daily News*, July 20, 1992.

58. Turkish International Cooperation Agency, "Development of Trade between Turkey and Central Asian Republics," Ankara, November 1997; and "Turkey's Foreign Trade by Principal Sectors, Country and Commodity Groups, 97–98 and 98–January 99," *Briefing* 1233, March 8, 1999, pp. 36–37. These figures are based on preliminary results of official statistics; they do not include "unofficial trade."

59. Hale, *Turkey: Economic Issues*, p. 5.

60. If one takes GDP as an indicator of market size and economic potential, one has to realize that the combined GDP of the three energy-rich Caspian states, Azerbaijan, Kazakhstan, and Turkmenistan in 1996 of U.S.$ 23.4 billion was about that of Bremen, the smallest of Germany's Länder. Friedemann Muller, "The Influence of Petroleum on Stability in the Caspian Region," in Muller and Zullo, eds., *European Union and the Caucasus Region*, pp. 86–97, esp. p. 87.

61. Büşra Ersanlı Behar, "Rediscovering Multidimensionality: Turkey's Quest for Partnership with the Turkic Republics," *Private View* (Istanbul), vol. 1 (Winter 1997), pp. 60–64.

62. See, for instance, the interview of the Turkmen foreign minister with *Turkish Daily News Electronic Edition*, October 8, 1997, in which he stated that these schools "are contributing to our nation-building process."

63. Winrow, "Turkey and the Newly Independent States."

64. "Bursa Hosts Turks from the Adriatic to the Great Wall of China," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 21, 1998.

65. In May 1998 the directorate organized the third Islamic Council of Eurasia, which gathered forty-eight religious dignitaries of "moderate" Muslim background from the Balkans, the CIS, including the Russian Federation, and Turkey. These regular meetings are intended to reduce the influence of extremist religious Islamic organizations and states in the "Turkic world." "Third Eurasian Council Held in Ankara," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 26, 1998.

66. Bölükbaşı, "Controversy over the Caspian Sea," pp. 408–12.

67. For details see Svante E. Cornell, "Turkey and the Conflict in Nagorno Karabakh: A Delicate Balance," *Middle Eastern Studies*, vol. 34 (January 1998), pp. 51–72.

الفصل الثامن

1. Soli Özel, "Of Not Being a Lone Wolf: Geography, Domestic Plays, and Turkish Foreign Policy in the Middle East," in Geoffrey Kemp and Janice Gross Stein, eds., *Powder Keg in the Middle East: The Struggle for Gulf Security* (Washington: American Association for the Advancement of Science, 1995), p. 164.

2. Duygu Bazoğlu Sezer, "Turkey's Political and Security Interests and Policies in the New Geostrategic Environment of the Expanded Middle East," Occasional Paper 19 (Washington: Henry L. Stimson Center, 1994), pp. 2–5.

3. Özel, "Of Not Being a Lone Wolf," pp. 167–71.

4. Sabri Sayarı, "Turkey: The Changing European Security Environment and the Gulf Crisis," *Middle East Journal*, vol. 46 (Winter 1992), pp. 9–21, esp. pp.16–20.

5. Gulnur Aybet, "Turkey in Its Geo-Strategic Environment," in Royal United Services Institute for Defence Studies, London, ed., *RUSI and Brassey's Defence Yearbook 1992* (Washington: Brassey's, 1992), p. 100.

6. Bilge Criss and Pınar Bilgin, "Turkish Foreign Policy toward the Middle East," *Middle East Review in International Affairs (MERIA) Journal*, vol. 1 (January 1997), (www.biu.ac.il/ SOC/besa/meria [August 1999]).

7. See also the lecture "Turkey and the Middle East: Policy and Prospects," given by Oğuz Çelikkol, a high official from the Turkish Ministry of Foreign Affairs, to The Washington Instutute for Near East Policy, Washington, April 6, 1998; (www.washingtoninstitute.org/media/celikkol.htm [August 1999]).

8. For a discussion of Özal's policy in the Persian Gulf crisis of 1990 see Philip Robins, "Turkish Policy and the Gulf Crisis: Adventurist or Dynamic?" in Clement H. Dodd, ed., *Turkish Foreign Policy: New Prospects* (Huntingdon: Eothen Press, 1992), pp. 70–87.

9. William Hale, "Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis," *International Affairs*, vol. 68 (October 1992), pp. 679–92, esp. p. 686.

10. There had already been use of Turkish bases for U.S. activities in Middle Eastern crises such as the rescue of American personnel from Lebanon in 1982, but Turkey had always been eager not to become involved in direct military activities.

11. For an explanation of domestic motives of Özal's approach, see Nicole Pope and Hugh Pope, *Turkey Unveiled: A History of Modern Turkey* (London: John Murray, 1999), pp. 198–244.

12. Özel, "Of Not Being a Lone Wolf," p. 170.

13. Sayarı, "Turkey: The Changing European Security Environment," p. 14.

14. Kemal Kirişçi, "Provide Comfort and Turkey: Decision Making for Refugee Assistance," *Low Intensity Conflict and Law Enforcement*, vol. 2 (Autumn 1993).

15. Ronald Ofteringer and Ralf Backer, "A Republic of Statelessness," *Middle East Report*, vol. 24 (March-June 1994), pp. 40–45; and Isam al-Khafaji, "The Destruction of Iraqi Kurdistan," *Middle East Report*, vol. 26 (Fall 1996), pp. 35–38, 42.

16. The history of this rivalry is described at some length by David McDowall, *A Modern History of the Kurds* (I. B. Tauris, 1996), pp. 302–91.

17. Sheri Laizer, *Martyrs, Traitors and Patriots: Kurdistan after the Gulf War* (London: Zed Books, 1996), pp. 123–36. This division also roughly coincides with the linguistic division among Kurmanji- and Surani-speaking Kurdish tribes, the two main Kurdish dialects of northern Iraq.

18. Mahmut Bali Aykan, "Turkey's Policy in Northern Iraq, 1991–1995," *Middle Eastern Studies*, vol. 32 (October 1996), pp. 343–66, esp. p. 357.

19. Quoted by Kemal Kirişçi, "Turkey and the Kurdish Safe-Haven in Northern Iraq," *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 19 (Spring 1996), p. 31. This function even included providing Barzani and Talabani with Turkish diplomatic passports.

20. For details see Michael M. Gunter, "The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq," *Middle East Journal*, vol. 50 (Spring 1996), pp. 225–41.

21. "Operation Queried at Home and Abroad," *Briefing* 1034, March 27, 1995, pp. 3–11; "First Troops Out after Week of Diplomacy," *Briefing* 1036, April 10, 1995, pp. 8–10; and "Operation over; Border Security Talks Continue," *Briefing* 1040, May 8-15, 1995, pp. 3–4.

22. Henri J. Barkey, "Kurdish Geopolitics," *Current History*, vol. 96 (January 1997), pp. 1–5.

23. Harvey Sichermann, "America's Alliance Anxiety: The Strange Death of Dual Containment," *Orbis*, vol. 41 (Spring 1997), pp. 223–40, esp. pp. 236–38.

24. F. Stephen Larrabee, "U.S. and European Policy toward Turkey and the Caspian Basin," in Robert D. Blackwill and Michael Stürmer, eds., *Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East* (MIT Press, 1997), pp. 143–73, esp. pp. 153–54. See also "Operation Provide Comfort," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 27, 1996 (www.turkishdailynews.com [August 1999]); and Raşit Gürdilek, "US Emerges Chief Loser from Kurd Fight," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 15, 1997.

25. "UN Approves Start of Oil-for-Food Deal," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 10, 1996.

26. Metehan Demir and Saadet Oruç, "Turkish Army's Annual Spring Clean in N. Iraq," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 26, 1997.

27. Harun Kazaz, "Final Statement of the Leaders' Meeting September 17, 1998," *Turkish Daily News Electronic Edition*, October 5, 1998; and Alan Makovsky, "Kurdish Agreement Signals New U.S. Commitment," *Policy Watch*, no. 341 (September 29, 1998).

28. İlnur Çevik, "US on the Iraqi Kurdish Accord: Give Us the Benefit of the Doubt," *Turkish Daily News Electronic Edition*, September 30, 1998. For an American attempt to remove Turkish concerns see "Welch Worldnet 'Dialogue' on Northern Iraq Accord," *USIS Washington File*, October 19, 1998 (www.usia.gov/regional/nea/gulfsec/welch101.htm [August 1999]).

29. Ministry of Foreign Affairs, "Statement Made by İsmail Cem, Foreign Minister, on the Special Security Meeting Held between Turkey and Syria," Ankara, October 20, 1998; (www.mfa.gov.tr/grupb/ba/baa98/october/02.htm [August 1999]). For an analysis of the events see Alan Makovsky, "Defusing the Turkish-Syrian Crisis," *Middle East Insight* (January-February 1999), pp. 15–16; and Gülistan Gürbey, "Die türkisch-syrische Krise: Nur eine Kriegsdrohung?" *Südosteuropa-Mitteilungen*, vol. 38 (1998), pp. 349–59.

30. Saadet Oruç, "Political Missiles Open a New Page in Turkish Policy on Iraq," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 23, 1999.

31. *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 31, 1999.

32. Saadet Oruç, "Öcalan Overshadows Tariq Aziz's Visit," *Turkish Probe*, no. 319 (February 21, 1999).

33. Harun Kazaz, "Turkey's Reaction to Iraqi Opposition Visit Not Understood in Washington," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 27, 1999.

34. Statement by a Turkish diplomat of the Foreign Ministry in October 1997, quoted in Alain Gresh, "Turkish-Israeli-Syrian Relations and Their Impact on the Middle East," *Middle East Journal*, vol. 52 (Spring 1998), pp. 194–95.

35. Aykan, "Turkey's Policy in Northern Iraq," pp. 352–62.

36. A striking example of this attitude was allegations by Deputy Prime Minister and Foreign Policy Coordinator Bülent Ecevit during the Iraq crisis in early 1998 in which he suspected Great Britain of having a covert intent to set up a separate state in Kurdish northern Iraq; see "Ankara Meets on Crisis Agenda on Brink of Sustained US Strike," *Turkish Daily News Electronic Edition*, February 18, 1998.

37. See, for instance, "Regional Security Plan—Proposal of the Democratic Left Party for Replacing the 'Operation Provide Comfort,'" paper presented to the Turkish public by the party chairman Bülent Ecevit on April 15, 1996.

38. Mahmut B. Aykan; "Turkish Perspectives on Turkish-US Relations Concerning Persian Gulf Security in the Post–Cold War Era: 1989–1995," *Middle East Journal*, vol. 50 (Summer 1996), p. 353.

39. There are even voices to be heard in Turkish political circles that "unemployment [in the southeast] is increasingly feeding the activities of the Kurdistan Workers Party (PKK)."; Mehmet Ali Birand, "Is There a New Role for Turkey in the Middle East?" in Henri J. Barkey, ed., *Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East* (Washington: United States Institute of Peace Press, 1996), p. 174. In this view Turkey's "terrorist problem" is mostly caused by the U.S.-led Iraq policy of the international community.

40. For details see "Turkey Poised for Gulf Explosion," *Briefing* 1179, February 9, 1998, pp. 8–10; and "Foreign Plots and a Little Paranoia," *Briefing* 1180, February 16, 1998, pp. 12–13.

41. Birand, "Is There a New Role for Turkey?" p. 174.

42. For a comprehensive discussion of Turkish-Iraeli relations since the late 1980s see George E. Gruen, "Turkey and the Middle East after Oslo I," in Robert O. Freedman, ed., *The Middle East and the Peace Process: The Impact of the Oslo Accords* (University Press of Florida, 1998), pp. 169–212.

43. Nadia E. El-Shazly, "Arab Anger at New Axis," *World Today*, vol. 55 (January 1999), pp. 25–27, esp. p. 27.

44. İlnur Çevik, "Turkey-Israel Forge Closer Ties," *Turkish Probe*, no. 170 (March 15, 1996), p. 16; Çevik, "Turkey Gets Its Way at the Anti-Terrorism Summit," *Turkish Probe*, no. 170 (March 15, 1996), p. 17; and Burak Bekdil, "Turkey, Israel Move Closer to Customs Pact," *Turkish Probe*, no. 170 (March 15, 1996), p. 24. The Free Trade Agreement was complemented by an agreement to prohibit double taxation and another to promote and protect investments. For the military cooperation agreement see Raşit Gürdilek, "What's So Wrong with Some Mutual Back-Scratching?" *Turkish Probe*, no. 174 (April 12, 1996), p. 10.

45. Saadet Oruç, "Turkish Trade via Israel to the United States Expected to Boost Export Volume," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 5, 1999.

46. Alparslan Esmer, "Israel-Turkey Business Council: Hoping to Bridge Two Countries," *Turkish Daily News Electronic Edition* (Israel supplement), September 8,

1998; and "Turkey's Foreign Trade by Selected [Sectors] and Countries in January-December, 1998," *Briefing* 1233, March 8, 1999, p. 37.

47. Metin Demirsar, "Israeli Tourists Flock to Turkey", *Turkish Daily News Electronic Edition* (Israel supplement), September 8, 1998.

48. Michael Eisenstadt, "Turkish-Israeli Military Cooperation: An Assessment," *Policy Watch*, no. 262 (July 24, 1997).

49. See "Ambassador Kandemir: Turkey May Allow Israel to Retaliate against Iraq," *Turkish Daily News Electronic Edition*, February 21, 1998.

50. Saadet Oruç, "Will Jordan Become the Third Party in Turco-Israeli Partnership?" *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 4, 1998.

51. Saadet Oruç and Metehan Demir, "Growing Turkish-Jordanian Military Ties Worry Arabs," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 23, 1998.

52. Uğur Akıncı, "King Hussein: No Plans to Join Turkish-Israeli Military Cooperation," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 20, 1998.

53. Saadet Oruç, "Turkish-Israeli Ties on the Eve of the 21st Century (Part 1)," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 3, 1997.

54. David Eshel and Selçük Emre, "Turkey, Israel to Co-operate in Missile Defence System," *Jane's Defence Weekly*, April 29, 1998, p. 3.

55. Metehan Demir, "Turkey, Israel to Hold Strategic Talks in May to Evaluate Threats," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 22, 1998.

56. Alparslan Esmer, "No S-300 Missiles in Israel's Negev Desert," *Turkish Daily News Electronic Edition*, July 15, 1998.

57. Daniel Pipes, "A New Axis: The Emerging Turkish-Israeli Entente," *National Interest*, no. 50 (Winter 1997–98), p. 38.

58. "Arab League: Turkey Should Review Its Cooperation with Israel," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 27, 1998.

59. For an assessment of Iran's capabilities in weapons of mass destruction see W. Seth Carus, "Iranian Nuclear, Biological and Chemical Weapons: Implications and Responses," *Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal*, vol. 2 (March 1998) (www.biu.ac.il/SOC/besa/meria [August 1999]).

60. Şükrü Elekdağ, "2½ War Strategy," *Perceptions*, vol. 3 (March-May 1996), pp. 51–52.

61. Gresh, "Turkish-Israeli-Syrian Relations," pp. 192–96; and Gruen, "Turkey and the Middle East," pp. 193–95.

62. In late 1996 Prime Minister Erbakan tried in vain to stall an agreement on upgrading Turkish F-4 fighter planes by the Israeli Aircraft Industries. He was regularly left out of the political process according to a high-ranking military official, who shortly before the end of the Refahyol coalition asked the Turkish press, "Since when, up to now, has the Prime Minister played a role in the decision-making process in relations with Israel?" Metehan Demir, "Erbakan's Remarks over Maneuvers with Israel Stir Controversy," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 15, 1997.

63. Alparslan Esmer, "Caught in Mideast Quandary," *Turkish Probe*, July 12, 1998.

64. Pipes, "New Axis," p. 38.

65. For geographical, hydrological, and economic details of the Euphrates-Tigris basin see Nurit Kliot, *Water Resources and Conflict in the Middle East* (Routledge, 1994), pp. 100–72.

66. With respect to the Tigris, Iran, too, is of importance because of its control of some tributaries such as the Lesser Zab. Until now, this has not caused any problems in Iranian-Iraqi relations. That could change, however, if Tehran would begin using the waters of the Lesser Zab for irrigation or hydroelectric energy, thus curtailing the amount of Tigris water available to Iraq.

67. John Kolars, "Managing the Impact of Development: The Euphrates and Tigris Rivers and the Ecology of the Arabian Gulf—A Link in Foreign Tri-Riparian Cooperation," in Ali Ihsan Bağış, ed., *Water as an Element of Cooperation and Development in the Middle East* (Ankara: Hacettepe University and Friedrich-Naumann-Foundation, 1994), pp. 129–53.

68. Murhaf Jouejati, "Water Politics as High Politics: The Case of Turkey and Syria," in Barkey, ed., *Reluctant Neighbor*, p. 133.

69. For an overview of the project see Servet Mutlu, "The Southeastern Anatolia Project (GAP) of Turkey: Its Context, Objectives and Prospects," *Orient*, vol. 37 (March 1996), pp. 59–86; and John F. Kolars and William A. Mitchell, *The Euphrates River and the Southeast Anatolia Development Project* (Southern Illinois University Press, 1991), pp. 18–76.

70. For instance, after Syrian complaints the World Bank decided not to become involved in financing the Atatürk Dam and its related Urfa tunnel system for the irrigation of the vast Harran plain south of Urfa. Turkey had to shoulder the financing for this core element of the project largely by itself. Given Turkey's severe budgetary problems, GAP runs constantly behind schedule. For details see Greg Shapland, "Policy Options for Downstream States in the Middle East," in J. A. Allan and Chibli Mallat, eds., *Water in the Middle East: Legal, Political and Commercial Implications* (New York: Tauris Academic Studies, 1995), pp. 310–11.

71. Kliot, *Water Resources and Conflict*, p. 148.

72. Some damage to Syrian agriculture occurred when Turkey stopped or greatly reduced the flow of Euphrates water in 1990 and 1991 while filling the Atatürk Reservoir. Although Turkish authorities argue that the average amount of water over a period of some months did not fall below the guaranteed level, the actual reduction caused environmental and production harm to agriculture on the Euphrates' banks; see Philip Robins, *Turkey and the Middle East* (London: Pinter Publications for the Royal Institute of International Affairs, 1991), pp. 90–94.

73. Minister of State Mehmet Gölhan in his opening speech of an international conference on Middle Eastern water issues in Ankara, 1993; see "Water as a Factor of Cooperation and Development in the Middle East," in Bağış, ed., *Water as an Element of Cooperation*, pp. 9, 12.

74. Özden Bilen, "A Technical Perspective on Euphrates-Tigris Basin," in Bağış, ed., *Water as an Element of Cooperation*, p. 95.

75. Department of Regional and Transboundary Waters, *Water Issues between Turkey, Syria and Iraq* (Ankara: Ministry of Foreign Affairs, 1996).

76. Quoted in John Bulloch and Adel Darwish, *Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East* (London: Victor Gollancz, 1993), pp. 74–75. Similar remarks by other Turkish officials are quoted in Hasan Chalabi and Tarek Majzoub, "Turkey, the Waters of the Euphrates and Public International Law," in Allan and Mallat, eds., *Water in the Middle East*, pp. 208–09.

77. United Nations, General Assembly, Doc. A/51/869. For a Turkish view see Bülent

Olcay, "The Euphrates-Tigris Watercourse Controversy and the 1997 Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses," *Dış Politika/Foreign Policy*, vol. 21 (1997), pp. 48–81.

78. Thomas Naff, "Sources of Potential Conflict in the Persian Gulf: The Water Factor," in Kemp and Gross Stein, eds., *Powder Keg in the Middle East*, pp. 295–318.

79. Quoted in Jouejati, "Water Politics as High Politics," p. 146.

80. Kliot, *Water Resources and Conflict*, pp. 131–33.

81. Tschanguiz H. Pahlavan, "Turkish-Iranian Relations: An Iranian View," in Barkey, ed., *Reluctant Neighbor*, p. 76.

82. "Iranian President Arrives in Ankara," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 20, 1996; and "Iran-Turquie: une relation qui s'affirme," *Le Figaro*, December 23, 1996, p. 4.

83. "Turkey Toughens Stance on Iran," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 17, 1999.

84. Nazlan Ertan, "Take Back Your Spies," *Turkish Probe*, no. 174 (April 12, 1996), pp. 8–9.

85. Semih D. İdiz, "Crisis with Iran," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 5, 1997.

86. Ayşe Karabat and Metehan Demir, "Ankara Skeptical of Iranian Proposal against PKK," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 20, 1997; and "L'armée turque accuse Téhéran," *Le Figaro*, March 26, 1997.

87. "Turkish Officials Suspect Iran and Greece Are Cooperating to Help PKK," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 26, 1999.

88. Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, *Strategic Geography and the Changing Middle East* (Washington: Carnegie Endowment for Peace and Brookings, 1997), pp. 265–94.

89. Carus, "Iranian Nuclear, Biological and Chemical Weapons."

90. John Barham, "Erbakan's Visit to Iran Irks US," *Financial Times*, August 9, 1996, p. 4; Steven Erlanger, "New Turkish Chief's Muslim Tour Stirs U.S. Worries," *New York Times*, August 10, 1996, p. 1; and Philip Robins, "Turkey's Links with Iran Are No Cause for Panic," *International Herald Tribune*, August 27, 1996, p. 8.

91. "'The Gas Deal with Iran Should Not Be Politicized' Experts Say," *Turkish Daily News Electronic Edition*, August 14, 1996; and "Gas Pipeline Alarms U.S.," *Middle East Economic Digest*, August 23, 1996, p. 7.

92. American embarassment over the project also calmed down, and in summer 1997 Washington not only gave its consent to another gas pipeline project with which Turkmen gas would be transported to Turkey through Iran but also encouraged the American Unocal company to participate in the construction of the Turkish leg of the Turkish-Iranian gas deal. See Saadet Oruç, "Turkey's BOTAŞ, US UNOCAL Company to Cooperate for the Transportation of Iranian Gas," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 28, 1997; and Uğur Akıncı, "State Department Supports Turkmen-Iran-Turkish Gas Line," *Turkish Daily News Electronic Edition*, July 30, 1997.

93. Bruce Pannier, "Turkey and Iran in Former Soviet Central Asia and Azerbaijan: The Battle for Influence That Never Happened," *Perspectives on Central Asia*, vol. 2 (April 1998), pt. 1 (www.cpss.org/casianw/perca0498.tx [August 1999]); and (May 1998) pt. 2 (www.cpss.org/ casianw/perca0598.txt [August 1999]).

94. Patrick Clawson, "Iran and Caspian Basin Oil and Gas," *Perceptions*, vol. 2 (December 1997-February 1998), pp. 17–27.

95. Pahlavan, "Turkish-Iranian Relations," p. 85.

الفصل التاسع

1. Graham E. Fuller, "Turkey in the New International Security Environment," in F. Stephen Larrabee, ed., *The Volatile Powder Keg: Balkan Security after the Cold War* (American University Press, 1994), p. 142.

2. Although strongly related to the general developments in the Balkans and Turkey's policies, the Greek-Turkish relations and conflicts, including the conflict over Cyprus, are discussed separately in chapter 10.

3. For details see Stanford J. Shaw and Ezel K. Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, vol. 2: *Reform, Revolution, and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808–1975* (Cambridge University Press, 1977).

4. See R. Craig Nation, "The Turkic and Other Muslim Peoples of Central Asia, the Caucasus, and the Balkans," in Vojtech Mastny and R. Craig Nation, eds., *Turkey between East and West: New Challenges for a Rising Regional Power* (Boulder, Colo.: Westview, 1996), pp. 112–24; and Hugh Poulton, "Playing the Kinship Card in the Balkans," *Transition*, vol. 2 (June 14, 1996), pp. 16–20.

5. Gareth Winrow, *Where East Meets West: Turkey and the Balkans* (London: Alliance Publishers for the Institute for European Defence and Strategic Studies, 1993), pp. 22–28.

6. For a comprehensive evaluation of the Ottoman legacy see Maria Todorova, "The Ottoman Legacy in the Balkans," in L. Carl Brown, ed., *Imperial Legacy: The Ottoman Imprint on the Balkans and the Middle East* (Columbia University Press, 1996), pp. 45–77. On "neo-Ottomanism," see F. Stephen Larrabee, "Turkey and the Balkans: Toward Neo-Ottomanism?" in *Internationales Umfeld, Sicherheitsinteressen und nationale Planung der Bundesrepublik*, Teil C, *Unterstützende Einzelanalysen* (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, February 1993), pp. 143–57; and Ali Fuat Borovalı, "Post-Modernity, Multiculturalism and Ex-Imperial Hinterland: Habsburg and Ottoman Legacies Revisited," *Perceptions*, vol. 2 (December 1997-February 1998), pp. 122–34.

7. Duygu Bazoğlu Sezer, "Turkey in the New Security Environment in the Balkan and Black Sea Region," in Mastny and Nation, eds., *Turkey between East and West*, p. 81.

8. Former Yugoslav Republic of Macedonia is the name to which Skopje agreed as a provisional compromise to increase international recognition and secure its UN membership. Although initial conflicts with Greece over the name and the constitution could be settled via American mediation, a final settlement of the issue of the official name is still pending.

9. Constantine P. Danopoulos, "Turkey and the Balkans: Searching for Stability," in Constantine P. Danopoulos and Kostas G. Messas, eds., *Crises in the Balkans: Views from the Participants* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1997), p. 215.

10. See George Stubos, *Economic Restructuring and Integration in the Balkans: Dilemmas, Hopes and Rational Expectations*, OP97.17 (Athens: Hellenic Foundation for European and Foreign Policy [ELIAMEP] Online Publications, 1997) (www.eliamep.gr/publications/op/op9717.pdf [August 1999]).

11. "Türkei erkennt Nachfolgerepubliken Jugoslawiens an," *Nachrichten aus der Türkei* (Bonn: Turkish Embassy, February 14, 1992), pp. 2–3.

12. "Turkish Parliament Condemns 'Massacre' of Muslims in Bosnia-Hercegovina," *BBC Summary of World Broadcast*, ME/1380, May 14, 1992.

13. Alı Fuat Borovalı, "The Bosnian Crisis and Turkish Foreign Policy," *Dış Politika/Foreign Policy*, vol. 18 (1993), pp. 74–87.

14. Mahmut B. Aykan, *Turkey's Role in the Organization of the Islamic Conference: 1960–1992: The Nature of Deviation from the Kemalist Heritage* (Vantage, 1994), pp. 150–58.

15. Ömer Erzeren, "Türkei: 'Bomben auf serbische Stellungen,'" *Die Tageszeitung*, August 11, 1992, p. 7.

16. Alan Cowell, "Turkey Faces Moral Crisis over Bosnia," *New York Times*, July 11, 1992, p. 4.

17. "Die Türkei beschloss die Entsendung von Soldaten nach Somalia und Bosnien-Herzegowina," *Nachrichten aus der Türkei* (Bonn: Turkish Embassy, December 11, 1992), p. 1.

18. Greece denied overflight permission for the Turkish fighter planes and the accompanying transport planes because of opposition to any Turkish military involvement in the international handling of the Bosnian war. Athens feared that such an involvement could bolster Turkey's general presence in the Balkans to the detriment of Greek regional security interests. Greece viewed Turkey's activities in the region, especially the growing bilateral relations with FYROM and Albania as well as the support for the Bosnian Muslims, as an attempt to create an "Islamic arc" in the Balkans to separate Greece from its European partners. Yannis Valinakis, "Greek Security Policy in the Perspective of CFSP," in Heinz-Jürgen Axt, ed., *Greece and the European Union: Stranger among Partners?* (Baden-Baden: Nomos Verlag, 1997), pp. 199–240, esp. pp. 203–12.

19. Helena Smith, "Greek Fury at Plan for Turk Peace Force," *Guardian*, March 24, 1994, p. 12.

20. On Western military reactions see Marie-Janine Calic, *Krieg und Frieden in Bosnien-Hercegovina* (Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag, 1996), pp. 242–48.

21. Sirma Evcan, "Bosnian Ambassador and Mrs. Hajrudin Somun: 'We Can Never Say Good-bye to Turkey,'" *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 11, 1998 (www.turkishdailynews.com [August 1999]); and Colin Woodard, "Building Up Bosnia's Army," *Transition* (November 1, 1996), pp. 52–53.

22. John Pomfret, "U.S. Allies Fed Pipeline of Covert Arms to Bosnia," *Washington Post*, May 12, 1996, p. A1.

23. "Turkey and Serbia Begin to Normalize Ties," *Briefing* 1091, May 20, 1996, p. 10.

24. "Cem Conveys President's Message to Milosevic," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 9, 1998.

25. "Demirel Urges Action on Kosovo, Pledges Turkish Participation," *Turkish Daily News Electronic Edition*, July 28, 1998.

26. "Eighteen Turkish Jets to Be Ready for Kosovo Intervention," *Turkish Daily News Electronic Edition*, October 13, 1998.

27. Sibel Utku, "Yugoslavia Protests over Enhanced Turkish Role in NATO Strikes," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 19, 1999; and "Military Approves NATO Use of Bandirma and Balikesir Bases," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 27, 1999.

28. Sibel Utku, "Kosovars Flee to Turkey," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 25, 1999; and Hakan Aslaneli, "Starting New Lives in Istanbul," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 13, 1999.

29. Sibel Utku, "Wounded KLA Guerillas Treated in Turkey," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 17, 1999.

30. For details see "Kosovo Reincarnates Ecevit's Pan-Slavic, Pan-Orthodox Phobia," *Briefing* 1237, April 12, 1999, pp. 14–16.

31. See "Ankara Remains Confused," *Briefing* 1238, April 19, 1999, pp. 16–17.

32. Yüksel Söylemez, "An Overview of Turkish-Croatian Relations," *Dış Politika/Foreign Policy*, vol. 19 (1995), pp. 15–35.

33. "Albanien und die Türkei," *Nachrichten aus der Türkei* (Bonn: Turkish Embassy, July 23, 1993), pp. 3–4.

34. "Turkey Leads the Way for Trans-Balkan Highway," *Turkish Daily News*, October 24, 1995.

35. Paul Kubicek, "Albania's Collapse and Reconstruction," *Perceptions*, vol. 3 (March-May 1998), pp. 117–33; and Metehan Demir, "Turkey to Be Responsible for Northern Albania with 850 Troops," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 16, 1996.

36. On military cooperation see Ümit Enginsoy, "Turkey to Give F-5s to Macedonia," *Defense News*, July 13, 1998, p. 7.

37. "FM Cem Stresses Importance of Macedonia's NATO Membership," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 21, 1998.

38. Nicole Pope and Hugh Pope, *Turkey Unveiled: Ataturk and After* (London: John Murray, 1997), pp. 202–05.

39. Winrow, *Where East Meets West*, p. 14.

40. Kelly Couturier, "Turkey Assuming Lead Peacekeeping Role," *Washington Post*, July 16, 1998, p. A25.

41. Sibel Utku, "Turkey, Romania, Bulgaria Agree to Fight Crime, Expand Economic Ties," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 17, 1998.

42. Sabine Riedel, "Die türkische Minderheit im parlamentarischen System Bulgariens," *Südosteuropa*, vol. 42 (1993), pp. 100–24; and Emil Mintchev, "Die politische Organisierung der bulgarischen Türken—neue Erfahrungen, neue Herausforderungen," *Zeitschrift für Türkeistudien*, vol. 10 (1997), pp. 51–54.

43. Utku, "Turkey, Romania, Bulgaria."

44. For a comprehensive overview see Yannis Valinakis and Sergei Karaganov, "The Creation and Evolution of the BSEC: An Assessment," in Thanos M. Veremis and Dimitrios Triantaphyllou, eds., *The Southeast European Yearbook, 1997–98* (Athens: ELIAMEP, 1998), pp. 243–91.

45. Selim İlkin, "Les tentatives de coopération économique de la Turquie et la zone de coopération économique en Mer Noire," *Cahiers d'études sur la Méditerranée orientale et le monde Turco-Iranien—CEMOTI*, no. 15 (1993), pp. 51–75.

46. At the summit meeting of BSEC members in Yalta in June 1998 the cooperation plan was officially transformed into a regional international organization; "Regional Cooperation Given a Boost," *Briefing* 1195, June 8, 1998, p. 13.

47. "Summit Declaration on the Black Sea Economic Cooperation," Istanbul, June 25, 1992 (www.die.gov.tr/turikish/BSEC/toplanti.htm#1 [August 1999]).

48. For an analysis of transition problems at the level of enterprises see Charalambos

Vlachoutsicos and Panagiotis Liargovas, "Barriers to the Transition of Enterprises in BSEC Countries from Central Plan to Market Economy," in *Southeast European Yearbook, 1997–98*, pp. 293–318.

49. "The Bosphorus Statement," Istanbul, June 25, 1992 (www.turkey.org/turkey/politics/bsec/bsec8.htm [August 1999]); see also Summit Declaration, points 1 and 9.

50. See Ines Hartwig, "Die Schwarzmeerwirtschaftskooperation—Strukturen regionaler Zusammenarbeit in Südosteuropa," *Integration*, vol. 19 (January 1996), pp. 49–57; "The BSEC Structure" (www.turkey.org/turkey/politics/bsec/bsec3.htm [August 1999]); and "The BSEC in Action" (www.turkey.org/turkey/politics/bsec4.htm [August 1999]).

51. See Ercan Özer, "The Black Sea Economic Cooperation and Regional Security," *Perceptions*, vol. 2 (September-November 1997), pp. 76–106.

52. See Yasemin Dobra-Manco, "Economic Development Holds Key to Stability in the BSEC Region," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 23, 1997; and Ercan Özer, "The Black Sea Economic Cooperation and the EU," *Perceptions*, vol.1 (September-November 1996), pp. 72–86.

53. "Istanbul Fails to Pin Down Milosevic," *Briefing* 1196, June 15, 1998, p. 12.

54. "Zwiespältiges Ergebnis des ersten Balkangipfels," *Neue Zürcher Zeitung*, November 5, 1997, p.3.

55. Sibel Utku, "Yugoslavia Joins Balkan Nations in Common Position on Kosovo," *Turkish Daily News Electronic Edition*, October 14, 1998.

56. "Bildung einer Friedenstruppe für Südosteuropa," *Neue Zürcher Zeitung*, September 29, 1998, p. 5.

57. See "Turkey Agrees with Four Balkan Nations to Set Up Deployment Force for Region," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 20, 1998; "Macedonia Emerges as Strong Option for Station of Planned Balkan Force," March 24, 1998; and "Multinational Peace Force Set Up," May 25, 1998.

الفصل العاشر

1. For a comprehensive account of Turkish-Greek relations until the end of the 1980s, see Tozun Bahcheli, *Greek-Turkish Relations since 1955* (Boulder, Colo.: Westview, 1990).

2. The following considerations were first developed in Heinz Kramer, "Turkey's Relations with Greece: Motives and Interests," in Dimitri Constas, ed., *The Greek-Turkish Conflict in the 1990's: Domestic and External Influences* (St. Martin's, 1991), pp. 57–72. For a more elaborate analysis of the sociopsychological components of Turkish-Greek relations see Vamık D. Volkan and Norman Itzkowitz, *Turks and Greeks: Neighbours in Conflict* (Huntingdon, Cambridgeshire, U.K.: Eothen Press, 1994).

3. Byron Theodoropoulos, "Perception and Reality: How Greeks and Turks See Each Other," in Thanos M. Veremis and Dimitrios Triantaphyllou, eds., *The Southeast European Yearbook, 1997–98* (Athens: Hellenic Foundation for European and Foreign Policy [ELIAMEP], 1998), pp. 45–52.

4. Theodoropoulos, "Perception and Reality," p. 46–47.

5. See Theodore A. Couloumbis, *The United States, Greece and Turkey: The Troubled Triangle* (Praeger, 1983); and Richard Haass, "Managing NATO's Weakest Flank: The United States, Greece and Turkey," *Orbis*, vol. 30 (Fall 1986), pp. 457–73.

6. Şükrü S. Gürel, "Turkey and Greece: A Difficult Aegean Relationship," in Canan Balkır and Allan M. Williams, eds., *Turkey and Europe* (Pinter Publishers, 1993), p. 167.

7. For a comprehensive overview see Suha Bölükbaşı, "The Turco-Greek Dispute: Issues, Policies and Prospects," in Clement H. Dodd, ed., *Turkish Foreign Policy: New Prospects* (Cambridgeshire, U.K.: Eothen Press, 1992), pp. 27–54. For a representative Greek view with special emphasis on legal problems see Christos Rozakis, "An Analysis of the Legal Problems in Greek-Turkish Relations 1973–1988," *Yearbook 1989: Special Issue: Southeastern Europe* (Athens: Hellenic Foundation for European and Foreign Policy, 1990), pp. 193–251.

8. For the minority issue from the Greek perspective see Hellenic Republic, Ministry of Foreign Affairs and Ministry of Press and Mass Media, *European Perspectives: Economic & Foreign Policy Issues* (Athens, n.d.), pp. 104–11. The Turkish perspective can be found in Turkish Ministry of Foreign Affairs, *Foreign Affairs—Turkish Minority of Western Thrace* (www.mfa.gov.tr/grupa/ac/acd/minor.htm [August 1999]); and Turkish Ministry of Foreign Affairs, *Foreign Affairs—Turkey's Religious Tolerance* (www.mfa.gov.tr/grupa/ac/ace/default.htm [August 1999]).

9. Şükrü Elekdağ, "2 ½ War Strategy," *Perceptions*, vol. 1 (March-May 1996), p. 40.

10. Turkish Ministry of Foreign Affairs, *Turkish-Greek Relations: Aegean Problems;* (*www.mfa.gov.tr/grupa/ad/ade/adea/default.htm* [August 1999]).

11. See Renate Platzöder and Wolfgang Graf Vitzthum, eds., *Seerecht—Law of the Sea: Textausgabe* (Baden-Baden: Nomos, 1984), pp. 58–63, 122–27.

12. For details see Heinz-Jürgen Axt and Heinz Kramer, *Entspannung im Ägäiskonflikt? Griechisch-türkische Beziehungen nach Davos* (Baden-Baden: Nomos, 1990), pp. 13–23.

13. Turkey pretends not to be the only country that would reject such a Greek move. All countries of the Black Sea and of the Danube whose naval links of communication mainly go through the Aegean Sea after having passed the Turkish Straits allegedly share Turkey's position. See Semih D. İdiz, "Greek Aegean Claims Start Hitting Rocks Bigger Than Turkey's 'Casus Belli,'" *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 11, 1996 (www.turkishdailynews.com [August 1999]).

14. Elekdağ, "2 ½ War Strategy," p. 42.

15. For the Greek position on the disputed issues see *Hellenic Republic, European Perspectives: Economic & Foreign Policy Issues*, pp. 39–46; and Thanos Veremis, "The Ongoing Aegean Crisis," *Thesis*, vol. 1 (Spring 1997), pp. 22–32.

16. The Turkish argument that sea limits and airspace are identical according to international habits is shared by the United States. According to the former spokesman of the Department of State and American ambassador to Greece, Nicolas Burns, this has been " a consistent position for many years." İdiz, "Greek Aegean Claims."

17. Axt and Kramer, *Entspannung im Ägäiskonflikt*, pp. 24–27.

18. This was foreseen in the so-called Rogers Plan for Greece's reintegration into NATO's military structure. International Institute for Strategic Studies, *Prospects for Security in the Mediterranean*, part 1, Adelphi Papers 229 (London, 1988), p. 87.

19. Elekdağ, "2 ½ War Strategy," p. 38.

20. Petros N. Stagos, "Le différend Gréco-Turc au sujet de la position de l'île de Lemnos dans le dispositif de l'OTAN," in Semih Vaner, ed., *Le différend Gréco-Turc* (Paris: L'Harmattan, 1986), pp. 183–98.

21. Kardak is the Turkish name of the uninhabited rocky islets in the Dodecanese

area; its Greek ownership has been disputed by Ankara. Imia is the Greek name of the rocks. For details of the crisis and its aftermath see Ekavi Athanassopoulou, "Blessing in Disguise? The Imia Crisis and Greek-Turkish Relations," *Mediterranean Politics*, vol. 2 (Winter 1997), pp. 76–101; Krateros Ioannou, "A Tale of Two Islets: The Imia Incident between Greece and Turkey," *Thesis*, vol. 1 (Spring 1997), pp. 33–42; and Turkish Ministry of Foreign Affairs, *The Kardak Dispute*; (www.mfa.gov.tr/grupa/ad/ade/aded/default.htm [August 1999]).

22. P. Evthymiou, "They Left the War to the (TV) Channels," *To Vima*, February 4, 1996, quoted by Ekkehard Kraft, "Die griechisch-türkische Krise um die Felseninsel Imia Ende Januar 1996," *Südosteuropa*, vol. 45 (1996), p. 770.

23. Nazlan Ertan, "Turco-Greek Ties Hit Rock Bottom," *Turkish Probe*, no. 165, February 2, 1996, pp. 10–13; and "U.S. to Seek Peace in Aegean after Islet Crisis," *Briefing* 1078, February 5, 1996, pp. 5–6.

24. Turkish Ministry of Foreign Affairs, *Turkish-Greek Relations: Aegean Problems*.

25. *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, August 9, 1996, p. 2; and Veremis, "Ongoing Aegean Crisis," p. 30.

26. "Declaration Adopted by the 15 Ministers of Foreign Affairs of the EU at the Last General Affairs Council," Council of Ministers of the European Union, Brussels, July 15, 1996, in *European Perspectives*, p. 78.

27. Semih D. İdiz, "1996, a Year of Qualitative Changes in Ties with the West," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 14, 1997.

28. For details see Turkish Ministry of Foreign Affairs, *Turkey's Aegean Peace Process Initiative*; (www.mfa.gov.tr/grupa/ad/ade/adec/Peace1.htm [August 1999]).

29. See Athanassopoulou, "Blessing in Disguise?" pp. 88–95.

30. See "Greek-Turkish Relations: The Madrid Joint Declaration," *Thesis*, vol. 1 (Summer 1997), pp. 44–45; and "Ankara Cautiously Optimistic after Turco-Greek Agreement," *Turkish Daily News Electronic Edition*, July 10, 1997.

31. See chapter 11 on Turkey's EU relationship.

32. Turkish Ministry of Foreign Affairs, "Information Note Concerning the Proposals Made by Turkey To Greece on 12 February 1998 about a Process of Peaceful Settlement of Problems over the Aegean between the Two Countries, 12 February 1998," (www.mfa.gov.tr/grupa/ad/ade/adec/08.htm [August 1999]); and "Press Statement Regarding the Turkish Goverment's Proposals to Greece (12.03.1998)," (www.mfa.gov.tr/grupa/ad/ade/adec/13.htm [August 1999]).

33. "Statement by Prime Minister Mesut Yılmaz Concerning Relations with Greece," Ankara, April 30, 1998.

34. "Turkey and Greece Agree to Fully Implement CBMs," *Turkish Daily News Electronic Edition*, June 5, 1998; and "NATO-Sponsored Turco-Greek Meetings on CBMs Continue," *Turkish Daily News Electronic Edition*, July 29, 1998.

35. For details see Turkish Ministry of Foreign Affairs, "Greece and PKK Terrorism (I)," Ankara, February 1999 (www.mfa.gov.tr/grupe/eh/terror/greecebk/default.htm [August 1999]); and "Greece and PKK Terrorism (II)" (www.mfa.gov.tr/grupe/eh/eh05/default.htm [August 1999]).

36. For details see Hasan Ünal, "Caught Red-Handed, This Time Athens May Face Difficulties," *Turkish Probe*, no. 326, April 11, 1999; "Ankara's Stance toward Athens Justified, But Misguided in Long Run," *Briefing* 1234, March 15, 1999, pp. 20–21; and

"Der griechisch-türkische Konflikt spitzt sich zu," *Neue Zürcher Zeitung*, March 4, 1999, p. 1.

37. For an overview of the official Turkish position with regard to Cyprus, see Turkish Ministry of Foreign Affairs, *Cyprus Issue* (www.mfa.gov.tr/grupa/ad/add/default.htm [August 1999]).

38. Andreas Andrianopoulos, "The Long Arms of Oil Interests," *Transitions*, vol. 4 (June 1997), p. 36.

39. See Turkish Ministry of Foreign Affairs, "Recent Greek Cypriot Attempts to Purchase Missiles from Russia and the Resulting Danger for the Peace and Stability in Cyprus" (www.mfa.gov.tr/grupa/ad/add/fuze.htm [August 1999]).

40. For details see Madeleine Demetriou, "On the Long Road to Europe and the Short Path to War: Issue-Linkage Politics and the Arms Build-up on Cyprus," *Mediterranean Politics*, vol. 3 (Winter 1998), pp. 38–51.

41. See Turkish Ministry of Foreign Affairs, "Press Conference by Foreign Minister Ismail Cem on the S-300 Issue, December 30, 1998" (www.mfa.gov.tr/grupa/ad/add/30.htm); and "Gurel: S-300s Tension in the Region Will Continue," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 2, 1999.

42. For an overview of the Greek Cypriot position see "Outline Proposal of the Cypriot Government for the Establishment of a Federal Republic and for the Solution of the Cyprus Problem," in Hellenic Foundation for European and Foreign Policy, *Yearbook 1989*, pp. 291–304.

43. For an overview see Clement H. Dodd, *The Cyprus Imbroglio* (Cambridgeshire, U.K.: Eothen Press, 1998), pp. 34–60; and Suha Bölükbaşı, "The Cyprus Dispute and the United Nations: Peaceful Non-Settlement between 1954 and 1996," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 30 (1998), pp. 411–34.

44. See Dodd, *Cyprus Imbroglio*, pp. 61–74, 112–16; and Neill Nugent, "Cyprus and the European Union: A Particularly Difficult Membership Application," *Mediterranean Politics*, vol. 2 (Winter 1997), pp. 53–77.

45. See Ministry of Foreign Affairs, "The Cyprus Question within the Context of Membership to the EU," Ankara, 1997. This paper contains a collection of all important official Turkish reactions to EU moves with respect to the accession process of Cyprus. See also Salahi Sonyel, "Reactions in the Turkish Republic of Northern Cyprus to the Application by the Greek Cypriot Administration of South Cyprus for Membership of the European Union," in Heinz-Jürgen Axt and Hansjörg Brey, eds., *Cyprus and the European Union: New Chances for Solving an Old Conflict?* Südosteuropa Aktuell 23 (Munich: Südosteuropa-Gesellschaft, 1997), pp. 151–58.

46. Ministry of Foreign Affairs, "Cyprus Question," p. 6. For the EU's position see "Commission Opinion on the Application by the Republic of Cyprus for Membership, Conclusions," in Axt and Brey, eds., *Cyprus and the European Union*, pp. 244–46.

47. "Conclusions of the Presidency of the European Council meeting in Corfu on June 24-25, 1994," *Agence Europe*, June 26, 1994, p. 10.

48. Ministry of Foreign Affairs, "Cyprus Question," p. 10.

49. Ministry of Foreign Affairs, "Cyprus Question," p. 13.

50. "Joint Declaration of the Presidents of the Republic of Turkey and the Turkish Republic of Northern Cyprus," Ankara, January 20, 1997 (www.mfa.gov.tr/grupa/ad/add/rusmis9.htm [August 1999]).

51. "Agreement between the Government of the Republic of Turkey and the Government of the Turkish Republic of Northern Cyprus on the Establishment of an Association Council," Lefkoşa, August 6, 1997 (www.mfa.gov.tr./grupa/ad/add/doc5.htm). See also Dodd, *Cyprus Imbroglio*, pp. 101–07.

52. "Turkey Warns of Cyprus Escalation as EU Starts Eastward Enlargement," *Turkish Daily News Electronic Edition*, March 31, 1998. For an overview of the general Turkish reaction see Hüseyin Bağcı, "Turkish Reaction to the EU Approach," in Susanne Baier-Allen, ed., *Looking into the Future of Cyprus-EU Relations* (Baden-Baden: Nomos Verlag, 1999), pp. 39–50.

53. "Holbrooke: No Breakthrough in Cyprus Talks," *Turkish Daily News Electronic Edition*, April 6, 1998; "EU Becomes Target of Turkey and Holbrooke's Criticism over Deadlock in Cyprus," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 6, 1998; and Elizabeth Gleick, "Mission Impossible," *Time*, May 18, 1998.

54. Ministry of Foreign Affairs, "Call for Peace from Turkish Side: Rauf Denktaş Proposes Confederation in Cyprus," August 31, 1998 (www.mfa.gov.tr/grupa/ad/add/305.htm). See also "New Discussion on Cyprus: Federation vs. Confederation," *Turkish Probe*, no. 295, September 6, 1998.

الفصل الحادي عشر

1. Alan Makovsky, "Turkey's Faded European Dream," in *The Parameters of Partnership: Germany, the U.S. and Turkey* (Washington: American Institute for Contemporary German Studies, 1998), p. 57.

2. Figures are taken from "Turkey's Foreign Trade by Principal Sectors, Country and Commodity Groups," *Briefing* 1233, March 8, 1999, p. 36. For a detailed assessment of EC-Turkey trade relations see Canan Balkır, "Turkey and the European Community: Foreign Trade and Direct Foreign Investment in the 1980s," in Canan Balkır and Alan M. Williams, eds., *Turkey and Europe* (Pinter, 1993), pp. 100–39.

3. "Enterprises with Foreign Capital Operating in Turkey," *Briefing* 1227, January 18-25, 1999, p. 34.

4. For the situation with respect to Germany see Heinz Kramer, "The Institutional Framework of German-Turkish Relations," in *Parameters of Partnership*, pp. 10–31.

5. Hans-Joachim Vergau, "Turkey and Germany as Economic Partners," *Turkish Daily News Electronic Edition*, October 3, 1998 (www.turkishdailynews.com [August 1999]).

6. The difference between the concepts of Europe and the European Union is discussed in a somewhat broader framework in the contributions to *Grenzfall Europa/Avrupa'nın ince eşiğinde* (Hamburg: Edition Körber Stiftung, 1999).

7. For details see Heinz Kramer, *Die Europäische Gemeinschaft und die Türkei: Entwicklung, Probleme und Perspektiven einer schwierigen Partnerschaft* (Baden-Baden: Nomos, 1988), pp. 61–74; and Didier Billion, *La Politique Extérieure de la Turquie* (Montreal: L'Harmattan, 1997), pp. 161–260, esp. pp. 179–98.

8. For a general survey of the Western orientation of Turkish foreign policy see Oral Sander, "Turkish Foreign Policy: Forces of Continuity and Change," in Ahmet Evin, ed., *Modern Turkey: Continuity and Change* (Opladen: Leske Verlag, 1984), pp. 115–30. The Kemalist origins of this orientation are especially dealt with by Mehmet Gönlübol, "Atatürk's Foreign Policy: Goals and Principles," in Turhan Feyzioğlu, ed., *Atatürk's Way*

(Istanbul: Otomarsan, 1982), pp. 255–302. This article includes many pertinent quotations from Mustafa Kemal's works.

9. "The Outlook for Relations between Turkey and the European Union after the Cardiff Summit," prepared remarks by Özdem Sanberk, Turkish ambassador to the United Kingdom, Monday, July 20, 1998 (www.washingtoninstitute.org/media/sanberk.htm [August 1999]). For a comprehensive and very prominent argument along these lines see the publication by the late Turkish president Turgut Özal, *Turkey in Europe and Europe in Turkey* (Nicosia, Cyprus: K. Rustem, 1991).

10. See Mehmet Ali Birand, "Turkey and the European Community," *World Today*, vol. 34 (1978), pp. 52–61; and Tozun Bahcheli, "Turkey and the EEC: The Strains of Association," *Revue d'intégration européenne/Journal of European Integration*, vol. 3 (1980), pp. 220–37.

11. For details see Bruce Robellet Kuniholm, *The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey and Greece* (Princeton University Press, 1980). For a Turkish view see Metin Tamkoç, "The Impact of the Truman Doctrine on the National Security Interests of Turkey," *Dış Politika/Foreign Policy*, vol. 6 (1977), pp. 18–40; and Yuluğ Tekin Kurat, "Turkey's Entry to the North Atlantic Treaty Organization," *Dış Politika/Foreign Policy*, vol. 10 (1983) pp. 50–77.

12. For a short overview see Meltem Muftuler-Baç, *Turkey's Relations with a Changing Europe* (Manchester University Press, 1997), pp. 19–22.

13. For details see Atila Eralp, "Turkey and the EC in the Changing Post-War International System," in C. Balkır and A. M. Williams, eds., *Turkey and Europe* (Pinter, 1993), pp. 32–44; and Mahmut Bozkurt, *Die Beziehung der Türkei zur Europäischen Union* (Frankfurt am Main: Peter Lang, 1995), pp. 100–49.

14. These endeavors are analyzed in Heinz Kramer, "The European Community's Response to the 'New Eastern Europe,'" *Journal of Common Market Studies*, vol. 31 (June 1993), pp. 213–44.

15. The Association Agreement of 1963 and the Additional Protocol to it in 1970 envision the gradual establishment of a customs union for industrial products by 1995. The customs union should be complemented by additional measures in various other economic areas that bring the whole undertaking near to the level of a common market. For details see Kramer, *Die Europäische Gemeinschaft und die Türkei*, pp. 36–40, 47–53.

16. For details see Heinz Kramer, "The EU-Turkey Customs Union: Economic Integration Amidst Political Turmoil," *Mediterranean Politics*, vol. 1 (Summer 1996), pp. 60–75. The following analysis rests on this article.

17. Heiko Körner, "Development Strategies of Turkey in the Customs Union," in Zentrum für Türkeistudien, *Die Türkei in der EU-Zollunion: Empirie—Theorie—Perspektiven* (Münster: LIT Verlag, 1999), pp. 15–21, esp. p. 17.

18. Mükerrem Hiç, "Turkey's Customs Union with the European Union: Economic and Political Prospects," working paper SWP-AP 2926 (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1995), p. 19.

19. For a provisional analysis of the economic effects of the customs union see the contributions in Zentrum für Türkeistudien, *Die Türkei in der EU-Zollunion*.

20. For details see "Turkey's Foreign Trade by Principal Sectors, Country and Commodity Groups, 96–97, 97–98" *Briefing* 1183, March 9, 1998, p. 29; and *Briefing* 1233, March 8, 1999, p. 36.

21. *Text of Decision No. 1/95 (Customs Union) of the EC-Turkey Association Council of 6 March 1995 on Implementing the Final Phase of the Customs Union* (Brussels, March 6, 1995), articles 29–49.

22. "Association between the European Community and Turkey," *Resolution of the EC-Turkey Association Council*, Brussels, March 6, 1995.

23. "Troika" is official EU jargon for a political representation of the union that is composed of the union's acting president plus the previous and the next one.

24. For a sceptical evaluation of the constitutional changes see Christian Rumpf, *Die Verfassungsänderungen in der Türkei. Ein Schritt nach Europa?* working paper SWP-IP 2927 (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1995).

25. In article 28 of the agreement it is stipulated that "As soon as the operation of this Agreement has advanced far enough to justify envisaging full acceptance by Turkey of the obligations arising out of the Treaty establishing the Community, the Contracting Parties shall examine the possibility of the accession of Turkey to the Community." According to this wording, there is no legal automaticity for Turkish EU membership as Turkish politicians and officials often contend. However, there can also be no doubt about the final political goal of the Turkey-EU relationship as based on the Association Agreement.

26. Michael Dynes, "Çiller Underlines Islamic Danger in Plea to Major," *Times* (London), November 23, 1995, p. 14.

27. Greece, for instance, blocked more forthcoming language in the statement of the Irish EU presidency during the preparation of the European Council meeting in Dublin in December 1996 by restricting the final wording to the established EU line of argumentation. This was not at all welcome in Ankara. (Personal communication to the author.)

28. *Agence Europe*, December 14, 1996, p. 4a. For an earlier discussion of the issue see Heinz Kramer, *Die Assoziierungsabkommen der EU: Die Türkei und Mittelosteuropa in einem Boot?* (Bonn: Friedrich-Ebert-Stiftung, 1995).

29. Michael Lake, "Turkey and the European Union," in *Parameters of Partnership*, p. 43.

30. See F. Stephen Larrabee, "U.S. and European Policy toward Turkey and the Caspian Basin," in Robert D. Blackwill and Michael Stürmer, eds., *Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East* (MIT Press, 1997), esp. pp. 151–61. See also Makovsky, "Turkey's Faded European Dream," pp. 60–63.

31. Mrs. Çiller first made remarks to that respect after her meeting with EU representatives after the European Council of Dublin in December 1996 and is said to have reiterated this linkage at her meeting with five colleagues from the large EU member states in Rome at the end of January 1997 where the Europeans tried to improve the climate in relations with Turkey. "Çiller Lays the Cards on the Table," *Briefing* 1122, December 23, 1996, p. 3; *Agence Europe*, January 31, 1997, pp. 2–3; and "Kinkel fordert einen 'fairen Umgang' mit der Türkei," *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, January 30, 1997, pp. 1–2. This led also to some strong reactions in Washington; see Uğur Akıncı, "US Puts Full Weight behind Turkey's EU Bid," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 31, 1997.

32. "A Pallative Gathering in Rome," *Briefing* 1128, February 3, 1997, p. 4.

33. Lionel Barber, "EU Group Rebuffs Turkish Entry Push," *Financial Times*, March 5, 1997, p. 2.

34. See the comprehensive report about the unofficial meeting of the EU's ministers of foreign affairs in Apeldoorn, Netherlands; *Agence Europe*, March, 17-18, 1997, pp. 4–5.

35. European Commission, *Agenda 2000: For a Stronger and Wider Union* (Brussels, July 16, 1997).

36. The commission named Hungary, Poland, the Czech Republic, Slovenia, and Estonia, as well as Cyprus and proposed so-called preaccession strategies for all applicant countries except Turkey, for which a special program was envisioned to bring the country closer to the EU by going beyond the customs union relationship, an approach called "customs union plus." See Commission of the European Communities, "Commission Proposes Deepening Relations with Turkey," Press Release, IP/97/652, July 15, 1997; and "Commission Proposes a New Procedure for the Adoption of Certain Implementing Measures Relating to Indirect Taxation," IP/97/653, July 15, 1997.

37. "Turkey Blasts EU Commission over 'Mistaken Decision,'" *Turkish Daily News Electronic Edition*, July 17, 1997.

38. "Verärgerung Ankaras über die Erweiterungspläne der Europäischen Union," *Neue Zürcher Zeitung*, July 24, 1997, p. 3. As was mentioned in the previous chapter, Denktaş first wanted to cancel the second round of talks with Clerides planned for August in Glion, Switzerland, because of the EU's plans as revealed in *Agenda 2000.* However, American, UN, and Turkish persuasion made him change his mind.

39. Ralph Atkins, "Kohl Shift on EU and Turkey," *Financial Times*, October 1, 1997, p. 2.

40. This line had been clearly explained to the Turkish public in an article by the German ambassador to Turkey in the Turkish daily *Milliyet* on August 29, 1997. Mr. Vergau wrote that Turkey's strength and problems were not comparable to those of other applicants. Consequently, an evaluation according to the same criteria as applied to Bulgaria and Slovakia could not automatically guarantee equal treatment of Turkey in procedural and temporal terms. "Turkey does not fit in any group of candidates."

41. For details see Luxembourg European Council, *12 and 13 December 1997 Presidency Conclusions*, points 4–9 and 31–36.

42. *Statement of the Turkish Government Regarding the Conclusions of the Luxembourg Summit* (unofficial translation) (Ankara, December 14, 1997).

43. Makovsky, "Turkey's Faded European Dream," p. 51.

44. See Barbara Lippert, "Der Gipfel von Luxemburg: Startschuß für das Abenteuer Erweiterung," *Integration*, vol. 21 [illegible]98), pp. 12–31 esp. pp. 13–14.

45. *Agence Europe*, December 15-16, 1997, p. 6.

46. Remarks made by Ecevit in Güneri Çivaoğlu's political magazine *Durum* of the private television station Kanal D on December 19, 1997, in which the author participated some days after the Luxembourg decision.

47. "Yılmaz Urges EU to Make Its Decision to Turkey by June," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 18, 1997; and "Yılmaz: Kohl diskriminiert die Türkei," *Süddeutsche Zeitung*, December 20-21, 1997, p. 1.

48. John Barham and Quentin Peel, "Turkey Accuses Kohl of 'Lebensraum' Policy," *Financial Times*, March 6, 1998, p. 18.

49. "European Council (Cardiff) June 15 and 16, 1998, Presidency Conclusions," point 68, *Agence Europe*, June 18, 1998; and "Fresh, If Not Glossy, Page Opens with EU," *Briefing* 1197, June 22, 1998, pp. 9–12.

50. Nazlan Ertan, "Turkey Reacts Harshly against French Recognition of 'Armenian Genocide,'" *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 30, 1998; and "Time to Reconsider Demirel's Suggestion," *Briefing* 1194, June 1, 1998, pp. 9–12.

51. "From Spaghetti Westerns to Macaroni Southeasterns—Italy 'Disappoints,'" *Briefing* 1212, October 5, 1998, pp. 17–19.

52. European Commission, *European Strategy for Turkey: The Commission's Initial Operational Proposals,* document Com/98/124 final (Brussels, March 4, 1998).

53. Nazlan Ertan, "EU Move to Improve Ties Angers Greece," *Turkish Probe Electronic Edition,* November 1, 1998.

54. European Commission, *Regular Report from the Commission on Turkey's Progress towards Accession,* document Com/98/711 (Brussels, November 4, 1998).

55. Nazlan Ertan, "Greece Launches Offensive against Overtures between Turkey and EU," *Turkish Daily News Electronic Edition,* October 28, 1998; and Ertan, "EU Report: New Base for Ties or Same Old Criticism?" *Turkish Daily News Electronic Edition,* November 6, 1998.

56. Turkish Ministry of Foreign Affairs, *A Strategy for Developing Relations between Turkey and the European Union, Proposals of Turkey* (Ankara, July 17, 1998); (http://www.mfa.gov.tr/ grupa/ad/adc/strategy.htm [August 1999]).

57. For details of the German endeavors see Nazlan Ertan, "The Problem with the EU Summits," *Turkish Probe,* no. 335, June 13, 1999.

58. For details see "Turkey Reaches 'Sanity Stage' in EU Rhetoric," *Briefing* 1246, June 14, 1999, pp. 16–19.

59. Turkish Ministry of Foreign Affairs, "Answer Given by Sermet Atacanlı, Deputy Spokesman of the Ministry of Foreign Affairs to a Question Related to the EU," Press Release, Ankara, June 4, 1999 (www.mfa.gov.tr/grupb/ba/baa99/June/02.htm [August 1999]).

60. Turkish Grand National Assembly, *Relations between Turkey and the European Union: Report of the Turkish Grand National Assembly Investigation Commission: Summary* (Ankara, March 1998), p. 15.

الفصل الثاني عشر

1. Çevik Bir, "Turkey's Role in the New World Order," *Strategic Forum,* no. 135 (February 1998), p. 1.

2. Vural Avar, "The Turkish Armed Forces in 2000 and Beyond," *NATO's Sixteen Nations, Special Supplement on Defence and Economics in Turkey: Pillar of Regional Stability* (1998), pp. 15–23; and Yalçın Burcak, "The Turkish Defence Industry in the 21st Century," *NATO's Sixteen Nations,* pp. 25–32. See also Metehan Demir, "Turkish Defense Industry: A Rising International Star," *Turkish Daily News Electronic Edition,* August 22, 1996 (www.turkishdailynews.com [August 1999]).

3. See Ali L. Karaosmanoğlu, "NATO Enlargement: Does It Enhance Security?" in *Turkey and European Union: Nebulous Nature of Relations* (Ankara: Turkish Foreign Policy Institute,1996), pp. 23–34.

4. Ömür Orhun, "Turkey and the West: Tension within Cooperation," paper prepared for an IISS-SAM conference, "Turkey-NATO Relations after Enlargement," Ankara, 1997. A slightly adapted version has been published as "Turkey, Norway and the U.S. in the New European Security Context," *Dış Politika/Foreign Policy,* vol. 21 (1997), pp. 5–12.

5. See Şadi Ergüvenç, "Turkey: Strategic Partner for the European Union," in *Turkey and European Union*, pp. 1–22.

6. Western European Union, *European Security: A Common Concept of the 27 WEU Countries* (Madrid: Extraordinary Council of Ministers, November 1995), pp. 8–13.

7. Assembly of the Western European Union, *Security in the Mediterranean Region*, Report submitted on behalf of the Political Committee by Mr. de Lipkowski, document 1543 (Brussels, November 1996); and Ian O. Lesser and others, *Nato's Mediterranean Initiative: Policy Issues and Dilemmas*, MR-957-IMD (Santa Monica, Calif.: RAND, 1998).

8. For more details see Ian O. Lesser and Ashley J. Tellis, *Strategic Exposure: Proliferation around the Mediterranean*, MR-742-A (Santa Monica, Calif.: RAND, 1996).

9. For the Barcelona Process see, for instance, the contributions in Richard Gillespie, ed., "The Europe-Mediterranean Partnership Initiative," *Mediterranean Politics*, vol. 2 (September 1996, Special Issue), pp. 1–5; and Roberto Aliboni, "Confidence-Building, Conflict Prevention and Arms Control in the Euro-Mediterranean Partnership," *Perceptions*, vol. 2 (December 1997-February 1998), pp. 73–86.

10. Cahit Uyanık, "PKK Drug Operations, Legal Loopholes Fuel Crime," *Turkish Daily News Electronic Edition*, January 29, 1997.

11. "Human Trade," *Briefing* 1176, January 12, 1998, pp. 7–9; and Council of the European Union, "Illegal Immigration from Iraq and the Neighbouring Region," Press Release 5271/98, Brussels, January 26, 1998.

12. See chapter 7.

13. Şadi Ergüvenç, "Turkey's Security Perceptions," *Perceptions*, vol. 3 (June-August 1998), pp. 32–42.

14. İlnur Çevik, "Some Italians Are Making a Fatal Mistake," *Turkish Daily News Electronic Edition*, November 18, 1998; "Public Anger against Italy Mounts," *Turkish Daily News Electronic Edition*, November 23, 1998; Nazlan Ertan, "EU Warns Turkey against 'Formal Boycott' against Italy," *Turkish Daily News Electronic Edition*, November 25, 1998; and Stephen Kinzer, "Flap Over Kurd Underscores Turkish-European Gulf," *International Herald Tribune*, November 30, 1998.

15. Duygu Bazoğlu Sezer, "Turkey's New Security Environment, Nuclear Weapons and Proliferation," *Comparative Strategy*, vol. 14 (1995), pp. 149–72.

16. Paul B. Henze, "Russia and the Caucasus," *Perceptions*, vol. 1 (June-August 1996), pp. 53–71.

17. Ümit Enginsoy, "Turkey Fears Transcaucasia Will Be Another Yugoslavia," *Turkish Probe*, no. 108 (December 16, 1994), pp. 10–11; Enginsoy, "Turkey Shifts Policy on Chechnya," *Turkish Probe*, no. 110 (December 30, 1994), pp. 11–12; and Enginsoy, "Çiller: Chechnya No Longer Russia's Internal Affair," *Turkish Probe*, no. 112 (January 13, 1995), pp. 12–13.

18. Svante E. Cornell, "Turkey and the Conflict in Nagorno Karabakh: A Delicate Balance," *Middle Eastern Studies*, vol. 34 (January 1998), pp. 51–72.

19. Gülnur Aybet, "The CFE Treaty: The Way Forward for Conventional Arms Control in Europe," *Perceptions*, vol. 1 (March-May 1996), esp. pp. 25–31; and Richard A. Falkenrath, "The CFE Flank Dispute: Waiting in the Wings," *International Security*, vol. 19 (Spring 1995), pp. 118–44.

20. The deputy chief of Turkey's General Staff, General Çevik Bir, declared in February 1998, "Within the context of the Conventional Forces in Europe (CFE) negotiations,

a green light is practically given to prior adversaries to deploy more forces in the Caucasus in exchange for certain concessions in central Europe. By doing so, the risks for Turkey are compounded and the newly independent states are left under political and military pressure." *Strategic Forum*, no. 135 (February 1998), p. 4.

21. For a detailed analysis see Duygu Bazoğlu Sezer, "Balance of Power in the Black Sea in the Post-Cold War Era: Russia, Turkey, and Ukraine," in Maria Drohobycky, ed., *Crimea: Dynamics, Challenges, and Prospects* (Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 1995), pp. 157–94.

22. Duygu Bazoğlu Sezer and Vitaly Naumkin, "Turkey and Russia: Regional Rivals," *Policy Watch*, no. 268 (Washington, September 30, 1997, Special Policy Forum Report).

23. A. Suat Bilge, "Analysis of the Turkish-Russian Relations," *Perceptions*, vol. 2 (June-August 1997), pp. 66–92, esp. p. 92.

24. Semih D. İdiz, "Ankara 'Guarded' on Clinton's NATO Expansion Announcement," *Turkish Daily News Electronic Edition*, October 24, 1996; and Karaosmanoğlu, "NATO Enlargement: Does It Enhance Security?"

25. See chapter 8.

26. See chapter 10.

27. Ronald R. Krebs, "Perverse Institutionalism: NATO and the Greco-Turkish Conflict," *International Organization*, vol. 53 (Spring 1999), pp. 343–77.

28. For details see Heinz Kramer, "The Cyprus Problem and European Security," *Survival*, vol. 39 (Autumn 1997), pp. 16–32.

29. See, for example, "Turkish Defense Policy," speech by H. E. Hikmet Sami Türk, Minister of Defense, Republic of Turkey, to the Washington Institute for Near East Policy, Washington, March 3, 1999; (www.washingtoninstitute.org/media/samiturk.htm [August 1999]).

30. Ergüvenç, "Turkey's Security Perceptions," p. 39.

31. Bir, "Turkey's Role in the New World Order," pp. 1–2, 4. For an overview of the process of restructuring Europe's security architecture, see the contributions in Carl Lankowsky and Simon Serfaty, eds., *Europeanizing Security? NATO and an Integrating Europe*, AICGS research report 9 (Washington: American Institute for Contemporary German Studies, 1999).

32. İlnur Çevik, "Turkey Eyes French-US NATO Command Debate with Concern," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 13, 1996.

33. Ergüvenç, "Turkey's Security Perceptions," p. 41.

34. For an overview see the contributions to Anne Deighton, ed., *Western European Union 1954–1997: Defence, Security, Integration* (Oxford: European Interdependence Research Group, 1997); and Guido Lenzi, ed., *WEU at Fifty: Insiders' Reflections on the Future of WEU after Fifty Years* (Paris: WEU, Institute for Security Studies, 1998).

35. For details see Treaty of Maastricht on the European Union, article J-4 and the Declaration on Western European Union in the Final Act of the Intergovernmental Conference that negotiated the Treaty of Maastricht, in which the envisioned relationship of WEU to NATO on the one hand and to the European Union on the other hand is substantiated.

36. Ministerial Meeting of the North Atlantic Council, Berlin, June 1996, *Final Communiqué*, NATO Ministerial Communiqué M-NAC-1(96)63, points 6–8; and

Stephan De Spiegeleire, "The European Security and Defence Identity and NATO: Berlin and Beyond," in Mathias Jopp and Hanna Ojanen, eds., *European Security Integration: Implications for Nonalignment and Alliances* (Paris: WEU Institute for Security Studies, 1999), pp. 57–99.

37. Turan Moralı, "European Security and Defence Identity and Turkey," *Perceptions,* vol. 1 (June-August 1996), p. 136.

38. The case of the "extraction force" that was created in November 1998 for a possible military rescue of OSCE observers in Kosovo is a striking example of this. Although praised as the first "Europeans only" military force and mission in the context of managing a violent conflict in Europe, its creation was a clear consequence of robust American diplomacy toward Miloşević and the result of deliberations and decisions that took place exclusively within NATO institutions. Consequently, the mission was guided and controlled by NATO's military headquarters.

39. This status has been created by the WEU Council of Ministers' Petersberg Declaration of June 1992 for European NATO states that are not members of the European Union and has been improved by the "Kirchberg Declaration" of May 1994.

40. Moralı, "European Security and Defence Identity and Turkey," pp. 136–37.

41. "WEU Puts Pressure on Greece," *Turkish Daily News Electronic Edition,* April 9, 1997; and "WEU Accepts Turkey in Decision-Making," April 16, 1997.

42. "Turkey Escapes from Last-Minute Isolation," *Briefing* 1240, May 3, 1999, pp. 18–19.

43. "NATO Finds a Mid-Way Formula to Avert Turkish Veto Threat," *Briefing* 1239, April 26, 1999, pp. 22–23.

44. See annex III to the *Conclusions of the Presidency of the Meeting of the European Council in Cologne, June 3–4, 1999.* "Declaration of the European Council and Presidency Report on Strengthening European Common Policy on Security and Defence" is included in this annex. (www.europa.eu.int/council/off/conclu/june99/annexe_en.htm#a3 [August 1999]).

45. Philip Webster, "Britain to Back Defence Role for Europe," *Times* (London), October 21, 1998, p. 1; and Tom Buerkle, "Blair Now Backs EU Defense Arm," *International Herald Tribune,* October 22, 1998, p. 5. For a first evaluation of the EU-related problems of the British initiative see Peter Schmidt, *Neuorientierung in der europäischen Sicherheitspolitik? Britische und britisch-französische Initiativen,* SWP-AP 3088 (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1999).

46. In March 1997 France, Germany, Italy, Spain, Belgium, and Luxembourg took a common initiative for a stepwise integration of WEU into the EU by presenting a document to the Intergovernmental Conference for the revision of the Treaty of Maastricht. This initiative met with strong resistance from the EU's neutral member states. *Agence Europe,* March 24–25, 1997, pp. 4–5; and Tom Buerkle, "Make the EU a Defense Alliance? Debate Deepens Security Policy Rifts," *International Herald Tribune,* March 28, 1997, p. 5.

47. Quoted in Assembly of the Western European Union, *Organizing Security in Europe: Political Aspects,* Document 1509 (Brussels 1996), p. 42. A similar language can be found in the *Presidency Report* (see note 44).

48. "Çiller Cripples WEU over Greek Blockage of Membership Bid," *Turkish Daily News Electronic Edition,* November 20, 1996.

الجزء الثالث

1. Günter Seufert, "Ein parlamentarisches System ohne Demokratie," *Entwicklung + Zusammenarbeit*, vol. 39 (1998), pp. 238–40.

2. Ian O. Lesser, "Turkey's Strategic Options," *International Spectator* (Rome), vol. 34 (January-March 1999), pp. 79–88.

3. *Programme of the 57th Government, Presented to the Turkish Grand National Assembly by Prime Minister Bülent Ecevit, 4 June 1999* (www.byegm.gov.tr/57hukumet/programme.htm [September 1999]).

الفصل الثالث عشر

1. For an overview of U.S.-Turkish relations during the cold war see, Henri J. Barkey, "Turkish-American Relations in the Postwar Era: An Alliance of Convenience," *Orient*, vol. 33 (1992), pp. 447–64.

2. Paul B. Henze, *Turkey and Atatürk's Legacy: Turkey's Political Evolution, Turkish-US Relations and Prospects for the 21st Century* (Haarlem: SOTA, 1998), pp. 77–90.

3. Barkey, "Turkish-American Relations," pp. 462–63.

4. For an overview see Kelly Couturier, *U.S.-Turkish Relations in the Post Cold War Era* (Istanbul: Friedrich Ebert Foundation, 1997).

5. Kemal Kirişçi, "Turkey and the United States: Ambivalent Allies," *Middle East Review of International Affairs (MERIA) Journal*, vol. 2 (December 1998) (www.biu.ac.il/SOC/besa/meria [August 1999]).

6. See, for instance, various remarks of representatives of oil companies at the 113th Bergedorfer Round Table at Baku, June 1998, as documented in Körber-Stiftung, ed., *Energie und Geostrategie im kaspischen Raum—Akteure, Interessen, Konfliktpotentiale* (Hamburg, 1999).

7. This was again emphasized by the publication of Bülent Ecevit's revised and updated Regional Security Plan in late January 1999; "Ecevit Reveals His Masterpiece: The Updated 'Regional Security Plan,'" *Briefing* 1228, February 1, 1999, pp. 13–14.

8. Harun Kazaz, "What Was Signed between the KDP and the PUK in Washington, and Where It Is Leading," *Turkish Daily News Electronic Edition*, October 5, 1998 (www.turkishdailynews.com [August 1999]); and Alan Makovsky, "Kurdish Agreement Signals New U.S. Commitment," *Policy Watch*, no. 341, September 29, 1998.

9. "Turkey Expresses Concerns over Strike on Iraq" *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 18, 1998.

10. Kirişçi, "Turkey and the United States."

11. Şükrü Elekdağ, "2 ½ War Strategy," *Perceptions*, vol. 1 (March-May 1996), pp. 44–52.

12. See, for instance, the speech delivered by Baki İlkin,Turkey's ambassador to the United States, to the Washington Institute for Near East Policy, Washington, September 2, 1998 (www.washingtoninstitute.org/media/ilkin.htm [September 1999]).

13. Metehan Demir, "Cobra Executives Accuse US of 'Shadow Embargo' on Ankara," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 9, 1996; and Philip Finnegan, "U.S. May End Turk, Greek Aid," *Defense News*, January 26-30, 1998.

14. Harun Kazaz, "Turkey Fires a Policy Warning Flare in Washington Conference," *Turkish Daily News Electronic Edition*, May 8, 1999.

15. Çevik Bir, "Turkey's Role in the New World Order," *Strategic Forum*, no. 135 (February 1998), p. 4.

16. Strobe Talbott, "U.S.-Turkish Relations in an Age of Interdependence," Turgut Özal Memorial Lecture delivered at the Washington Institute for Near East Policy, October 14, 1998; (www. washingtoninstitute.org/media/talbott.htm [September 1999]).

17. "U.S. Intensifies Efforts to Reduce Tension in Cyprus," *Turkish Daily News Electronic Edition*, December 12, 1998.

18. For details see Heinz Kramer, *Die Europäische Gemeinschaft und die Türkei* (Baden-Baden: Nomos Verlag, 1988), pp. 84–111; and Mahmut Bozkurt, *Die Beziehungen der Türkei zur Europäischen Union* (Frankfurt am Main: Peter Lang, 1995), pp. 59–71.

19. See, for instance, "Statement Made by the Ministry of Foreign Affairs on the Conclusion of the EU Vienna Summit of 11–12 December 1998," in which it is said that "the EU's failure to put Turkey's application on a legally binding basis" would lead to Turkey's continuation of its strictly bilateral conduct of political relations with EU member states (www.mfa.gov.tr/grupb/ba/baa98/december/05.htm [September 1999]).

الفصل الرابع عشر

1. Paul B. Henze, *Turkey and Atatürk's Legacy: Turkey's Political Evolution, US Relations and Prospects for the 21st Century* (Haarlem: SOTA, 1998), p. 180.

2. For details see Heinz Kramer, "The Institutional Framework of German-Turkish Relations," in *The Parameters of Partnership: Germany, the U.S. and Turkey—Challenges for German and American Foreign Policy* (Washington: American Institute for Contemporary German Studies, 1998), pp. 19–21.

3. This argument is elaborated by Heinz Kramer, "Ein wichtiger Sicherheitspartner. Die Europäische Union darf die Türkei nicht auf Dauer aussperren," *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, May 21, 1997, p. 11; and Kramer, "Europäische Interessen in den Beziehungen zur Türkei," in Erich Reiter, ed., *Österreich und die NATO Die sicherheitspolitische situation Österreichs nach der NATO-Erweiterung* (Graz: Styria, 1998), pp. 417–33.

4. See, for instance, Vittorio Sanguineti, "Turkey and the European Union: Dreaming West but Moving East," *Mediterranean Quarterly*, vol. 8 (Winter 1997); and Sanguineti, "Turkey and the European Union: Fundamentalism or Algerian Syndrome?" *Studia Diplomatica*, vol. 50 (January 1998), pp. 37–59.

5. Matthes Buhbe, "Die Türkei und die Grenzen der europäischen Integration," *Internationale Politik und Gesellschaft*, no. 3 (1998), pp. 157–72.

6. See Michael C. Evans, "European Union Expansion: The Case for the Admission of Turkey," *Strategic Review*, vol. 26 (Fall 1998), pp. 16–21, esp. p. 17.

7. *Programme of the 57th Government, Presented to the Turkish Grand National Assembly by Prime Minister Bülent Ecevit, 4 June 1999* (www.byegm.gov.tr/57hukumet/programme.htm [September 1999]).

فهرس


@Ahmedyassin90


@Ahmedyassin90


تركيا المُتَغَيّرة
تَبْحَثُ عَن ثَوْبٍ جَديد
هاينتس كرامر
نقله إلى العربية
فاضل جتكر


@Ahmedyassin90